

- ٨٩ باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم
 ٩٨ باب في السجدة هل هي من القنينة أوائل السور أم لا
 ١٠١ باب وجوب قراءة القنينة
 ١٠٧ باب ما جاء في قراءة المأموم وقصته إذا سمع إمامه
 ١١٤ باب التاميم والجلوس مع القراءة
 ١١٧ باب حكم من لم يصح فرض القراءة
 ١١٨ باب قراءة السورة بعد القنينة في الأولين وهل تسن قرأتها في الآخرين أم لا
 ١٢١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورته وتكيس السورة في ترتيبها
 وجواز تكريرها
 ١٢٤ باب جامع القرائن في الصلوات
 ١٢٩ باب الخطة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأي غيره ما بين أثنى على قرائته
 ١٣٢ باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها
 ١٣٣ باب التكبير للركوع والسجود والرفع
 ١٣٦ باب جهرا أم بالتيكبير ليسمع من خلفه وتبلغ النية عند الحاجة
 ١٣٦ باب حيات الركوع
 ١٣٨ باب الذكرك في الركوع والسجود
 ١٤٢ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
 ١٤٢ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعدها تنبيه
 ١٤٥ باب في أن الاتصاف بعد الركوع فرض
 ١٤٦ باب حيات السجود وكيف الهوى إليه
 ١٥٠ باب أعضاء السجود
 ١٥٣ باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر ملامه أعضائه
 ١٥٥ باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها
 ١٥٧ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنها
 ١٦٢ باب كيف التهوض إلى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة
 ١٦٤ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تمؤد ولا سكتة
 ١٦٤ باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسجود
 ١٦٧ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورل والاعتناء
 ١٧٢ باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره
 ١٧٥ باب في أن التشهد في الصلاة فرض
 ١٧٦ باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين
 ١٧٨ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

3376

صحيحة

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسير آله المصلي عليهم
 ١٨٧ باب ما يدعو به في آخر الصلاة
 ١٨٨ باب جامع ادعية مخصوص عليه في الصلاة
 ١٩٢ باب الخروج من الصلاة بالسلام
 ١٩٦ باب من اجترأ بتسلية واحدة
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضاً
 ٢٠٠ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة
 ٢٠٦ باب الانحراف بعد السلام وقد وثق بالثبوت منهم واستقبال المأمومين
 ٢٠٩ باب يجوز الانحراف عن الميمن والشمال
 ٢١٠ باب لبث الامام بالرجال قليلا يخرج من صلى معه من النساء
 ٢١٠ باب يجوز عقد التسليم باليد وعدمه بالتوى ونحوه
 ٢١٢ أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها
 ٢١٢ باب انتهى عن الكلام في الصلاة
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاته بما لا يجوز زجاءه لم يقبل
 ٢١٨ باب ما جاء في النضمة والتفخ في الصلاة
 ٢٢٠ باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى
 ٢٢١ باب جاز الله في الصلاة لعطاس أو حدث نعمة
 ٢٢٢ باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق
 ٢٢٣ باب التفخ في القراءة على الامام وغيره
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية وحجة أو عذاب أو ذكر
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض
 ٢٢٨ باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة
 ٢٢٩ باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقتها والتخصر والاعتماد على اليد الا للحاجة
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح المصلى وتوسيته
 ٢٣٤ باب كراهة ان يصلي الرجل معقوص الشعر
 ٢٣٥ باب كراهة نفخ المصلي قبله أو عن يمينه
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمشى اليسير للحاجة لا يكره
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يطل وان طال
 ٢٤٠ باب القنوت في المكتوبة عند النازل وتركه في غيرها
 ٢٤٦ أبواب السترة امام المصلي وحكم المرور ودونها
 ٢٤٦ باب استحباب الصلاة الى السترة والدقومتها والانحراف قليلا عنها والرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك للطائفتين بالبيت
 ٢٥٢ باب من صلى وبين يديه انسان أو بهيمة
 ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة به ورو
 ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
 ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراتبة المؤكدة
 ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها
 ٢٦٢ باب تأكيده ركعتي الشجر وتخفيف قراعتهم والجمعة والكلام بعدهما
 وقضاتهما اذا افا
 ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سنتي الظهر
 ٢٧٢ باب ما جاء في قضاء سنة العصر
 ٢٧٤ باب ان الوتر سنة مؤكدة وانما جاء على الراحلة
 ٢٧٦ باب الوتر بركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يتقدمها من
 الشفع
 ٢٨٤ باب وقت صلاة الوتر ونسأه فيها والفتوت
 ٢٩١ باب لا وتران لك ليلتين وحتم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نفضه
 ٢٩٣ باب قضاء ما دبر وقت من الوتر والسنن الراتبة والايراد
 ٢٩٤ باب صلاة التراويح
 ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
 ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
 ٣٠٦ باب صلاة الضحى
 ٣١٣ باب تحية المسجد
 ٣١٧ باب الصلاة عقب المأثور
 ٣١٧ باب صلاة الاستخارة
 ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
 ٣٢٣ باب اسقاط التطوع وجواز جماعته
 ٣٢٥ باب ان نفل التطوع مثني مثني
 ٣٢٧ باب جواز ان يستقل جالسا والجمعة بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة
 ٣٣٠ باب انتهى عن النهي بعد الاقامة
 ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
 ٣٤٠ باب الرخصة في اعانة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
 ٣٤٣ أبواب سجود التلوة والشكر
 ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ووصف المقبل

مصيقة

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سجد الثاني وانه اذا لم يسجد لم يسجد
 ٣٥٠ باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب جوال
 ٣٥١ باب التكبير للسجود وما يقول فيه
 ٣٥٢ باب سجدة الشكر
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو
 ٣٥٥ باب ما جاء فيمن سلم من نقصان
 ٣٦٢ باب من شك في صلاته
 ٣٦٩ باب من نسي التشميد الاول حتى انتصب فاعلم يرجع
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية خمسا
 ٣٧٢ باب التشميد لسجود السهو بعد السلام

• (تت) •

٧
 * (فهرسة الجزء الثاني من عون الباري) *

صفحة

بقية كتاب الفصل	٢
كتاب بيان أحكام الحيض وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس	٧٨
كتاب التيمم	٩٩
كتاب الصلاة	١٢١
كتاب مواقيت الصلاة	٣٢٨
باب بدء الأذان	٣٧٧

* (فت) *

• (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب نيل الاوطار
شرح منتقى الاخبار) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
أحسبكم	أحدكم	١٣	٥
دعاو	دعاوى	٩	٧
كانجرة	كانجرة	١١	١٣
فصلها	فصله	١٠	١٧
المنبوثة	النبوثة	١	١٩
وان	وا	٢١	٢٠
قبادرت الناس	قبادرت	١٩	٢٦
التورى	التورى	٧	٢٩
وستعرف	وسيعرف	٩	٢٩
مسجد	مساجد	١٦	٣١
سعيد	سعد	٢٠	٣٢
زياد النعري	زياد النعري	١٠	٣٤
حندرة	حندرة	٢٤	٣٤
فيه	قيد	٤	٣٥
والطبراني في الاوسط من حديث	والطبراني	٧	٣٥
أنس وابن عمر عند أبي نعيم في الحلبه			
مثله في الجنة زاد		١٧	٣٥
أبصارى في رواية			
مثله وكذا الترمذى			
المراد	المراد	٢٩	٣٦
يريد أنه	يريد	٧	٣٦
بنائها	بها	٢٤	٣٨
الناظر من المظهر	الناس	٩	٣٨
سورة	سور	٨	٣٩
نشط	يسيط	٩	٤٠
وجنتك	وجنة	٢٦	٤٢
المسجد	مسجد	١٩	٤٣
ن	ن		
الرجل يتظر	الناظر	١٢	٤٤
لا يقادر	لا يقاوم	٢٠	٤٤
المغنى	المغنى	١٤	٤٥

صواب	خطا	سطر	ضعيفة
جبله	جبله	٢٢	٤٦
ثقل	ثقل	١٥	٤٩
المرضة	المرضة	١١	٥٠
العلم	للعم	٢١	"
سفن	فن	"	"
الا	ال	٢٤	"
المسجد وفيه	المسجد	٢٥	"
انزال	نزال	٣	٥١
والمسلم	والمسلم	١٢	"
يتاقتض	يتاقتض	٢	٥٤
العراق	العزقي	١١	٥٦
العمل	لعمل	١٤	"
غير	اخرى غير	٥	٥٧
هذا بعضهم	هذا	١٦	٦٧
ذكر أن	ذكر	١٩	"
الحديث حديث واه	حديث واه	١٦	٦٩
مقلوب	مقلوب	٨	٧٠
الى صلاة	الى	٢٢	٧١
ذلك اذا	ذلك ان	١٩	٧٢
فرع	فرع	١٣	٧٥
العلماء الحكمة	العلماء	١٧	٧٦
فالتفت	فالتفت	٦	٨٠
القراءة	القرآن	٢٣	"
القراءة	القرآن	٢٥	"
لهما	منها	١٢	٨١
الرواية	الرواية	٢١	٨٦
لابن خزيمة	لابن خزيمة	٢٠	٨٩
ظهير	ظهير	١٧	٩٣
عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي	عيسى	١٣	٩٤
دون	بدون	١١	٩٥
غير نعم	عن نعم	٢١	"
المتفرد	المتفرد	٨	٩٩

صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٠
والاولين	والاولتين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
صيصهما	صيصهما	٢١	=
لم تعتد	لم يعتد	١٨	١١٢
X	حسنت	١٩	١١٣
باقام	باقامه	٢٤	=
ن	ن		
به	له	٢٦	=
الاول قارب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	فان كانت	٢٩	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاولين	الاولتين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرتين	١٥	=
انظيرة	انظيرة	=	١٣١
بطال	طال	٢٠	١٣٣
له أيضا	له	٢٣	١٣٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تصبر لكم	يُصبر لكم	١٨	=
الضرر	لتصبر	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
الروس	الروس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٣
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دليل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	الصلاة	١	١٦٨
بانه	انه	٢٤	١٦٩
في	الاحرفي	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١

صواب	خطا	سطر	صحيفة
واحد	واحد	٢٠	=
بعد	وبعد	١٣	١٨٣
ن	ن		
نزعنا	نازعنا	١٧	-
هو وآله	هو	١٠	١٨٤
جند مجيد	جند	-	=
فيكم النفلين	فيكم	١٥	١٨٦
القريري	العزيري	٢٨	١٨٧
الامين	الامين	-	١٩١
فاته	فاته	١٣	١٩٤
الحمر	الحمر	١٩	١٩٨
ن	ن		
الحسن	القاسم	-	-
سرح	سرح	١٢	١٩٩
ن	ن		
للتسك	للمسك	٧	٢٠٠
الداودي	الدواي	٢	٢٠١
وردت	ورث	٢٨	٢٠٥
وقوداية	لرواية	١٠	٢١٥
شعبة	شبه	١٨	٢١٨
الاوقف فال	لاوقف	٩	٢٢٥
أبوداود	أبوداو	٢	٢٢٦
قال كان	كان	٢٤	٢٢٧
على انها	انها	٢٨	٢٢٨
وقبل المافيه	وقبه	٢٧	٢٢٩
اذ كركذا اذ كركذا	اذ كركذا	١٠	٢٣٩
ن	ن		
الرازي	الداري	٢٧	٢٤٠
القلاس	القلاس	١٠	٢٤٢
الطرق	الطرق	١٤	٢٤٧
بدقة	برقة	٢١	٢٤٨
لاقطع الصلاة	لاقطع	٢٢	٢٥٢
اذا	اذ	٢٦	٢٥٨
استاد	استاده	٥	٢٦٦

صواب	خطا	مطر	صيفة
فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع	فعله	١٣	٢٦٨
من فعله			
انتما	انها	٢	٢٧٠
فانها	فانها	٦	=
زيد بن أنس	يزيد بن أنس	٢٥	٢٧١
ذكره	ذكر	٢٦	٢٧٤
صلاة العشاء	العشاء	٦	٢٧٥
بها	به	١٥	٢٧٦
تسلم	يسلم	٢١	=
لما فوقها بما فيه	لما فوقها بما فيه	١٣	٢٧٧
بين	بني	٢٧	٢٧٨
الايثار	الايثار	٥	٢٧٩
رجال اسناده	رجاله	٢٤	٢٧٩
عراك	راك	١٢	٢٨١
باسناده	باسناده	١٩	=
يتعين	يتعين	٢١	٢٨٢
لقطة	لقط	١٤	٢٨٣
يروى	روى	٣	٢٨٨
قوله	قولا	١٣	=
لير	يرى	١٦	٢٩٢
عند	من	١٨	٢٩٥
ابن أبي سعيد	ابا سعيد	٢	٣٠١
بسببه	بسبب	٢٧	٣٠٤
عشرة	اعشرة	١٤	٣٠٩
لا تشرع له	لا تشرع	٣	٣١٧
ابن التين	ابن التين	٢١	=
حضر واحد كره	حضر واحد كره	٢٣	٣٤٥
استنبروا	استنبروا	١٩	٣٤٧
عزورا	عزورى	٢٧	٣٥٤
الزمى	الزمى	٧	٣٥٥
ذلك فى كتابه	ذلك فى به	٢٢	=
القولين	القولان	٢١	٣٥٦

صواب	خطا	سطر	صفحة
لاسن	لامعن	٣	٣٥٩
عمران	عمرن	٢١	٣٦٢
ابن اسحق	ابي اسحق	٢٢	٣٦٢
فليسجد	فلسجد	١١	٣٦٤
زاید	یزید	٢٠	-
ککونه	لکونه	٢٤	٣٦٧
ویسجد	وتسجد	٧	٣٧٠

هـ (اصلاح بعض ما وقع من الخط في طبع الجزء الثاني من كتاب
عون الباري على أداة البصري)

صفحة	سطر	خطا	مواهب
٣	٢	اتصف	اذا اتصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والتفسير	وفي التفسير
٥	٢٣	بالتول	بالفعل
٥	٢٤	والتوراني وجهها	X
٦	٩	لان	ولان
١٤	٢٥	وهذا مخرج من كلام	X
		الرعي الراوي عنه	
١٥	٩	اهراق	أهرق
١٦	١٩	أخرى	قد واية أخرى
١٨	٢٥	عهم	عنها
٢٤	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البصري
٢٥	١٦	لاه	انه
٢٦	٢١	السنه	السنه
٢٧	٢	يتمها	يتمها
٢٨	٣	السنه	السنه
٢٨	٢٥	وعن	عن
٢٨	١	وزاد الى قلنصرف	X
٣٠	٢٩	وقيل ليس الخلف	X
٣٣	٣٦	لاذكر	كلذكر
٤٤	٣٢	خاأجدكم	ماجد لكم
٤٤	٣٤	من والبانما	من
٤٤	٣٠	أوالها	أوالها وأبانما
٥٩	١	زفت	وددت
٦٥	٣٦	السنه	التضريح
٧٠	٢٠	(السنه)	(السنه)
٧٠	٢٢	(أدوى)	(قد أدوى)
٨١	٢٥	قبه	في الصوم
٩٣	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع
في بعض المطبوع دون
بعض

صواب	خطا	سطر	مصحفة
وقيل انما يقال سقته لنفسه X واستقته لما سقته		٩	١١٩
حيث بذل لانه	لانه	٨	١٢١
تحقق	التحقق	٢٧	١٢٣
أى لصعد	للمسعد	١٧	١٢٦
فراجعنا	فراجعني	٣٦	-
X	وأما الى والابرام	٣٣	١٢٧
ان يقتضكم	أن يقتضكم	٢٨	١٣٠
X	اتهى	٩	١٣١
التواضع	النواقص	٣٤	١٣٥
تأثر	بأثر	١	١٣٦
تردى	يرتدى	-	-
الضارى	للمصنف	٢١	١٤٢
أو غيرهما	أو غيره	٣٥	١٤٥
الضارى	المؤلف	١	١٤٦
وفي الصلاة ايضا	في الصلاة	٣٣	١٥٠
عط			
جواز	جواز	٢٩	١٥١
عط			
وأن	وأن	٢٨	١٥٢
الصلاة ايضا	الصلاة	٢	١٥٣
فراجعهما	فراجعها	٣٠	-
شرح المتن	المتن	٦	١٦١
X	وشرحه	٧	-
(ولكن عن يساره أوقعت قدميه)	(أوقعت قدميه)	١٠	١٦٩
الضارى	المصنف	١٠	١٨٢
عنه انتهى	عنه	٢١	-
في البيوت	الى البيوت	٢	١٨٦
(حتى)	حتى	٣	١٨٨
انه يبيت	يبيت	٢٥	-
المقصود	هو المقصود	٣	١٩٦

صواب	خطا	سطر	صيفة
هوان	ان	>	>
والمراد بالا كل	والا كل	٢٦	٢٠٢
تخريم تجارتها	التخريم	٤	٢٠٣
جميع	جمع	٢٥	٢٠٨
قصرت	اقصرت	٩	٢١٢
(وكبرتم سلم)	(وكبر)	٢٦	>
وكان	كان	٢	٢١٤
وكان	كان	٢٤	>
امرنا	أمر	٢٦	٢١٧
بحرية	بالحرية	١	٢١٨
أفرايت	أرايت	١٤	٢٢١
(او) قال (مؤخره)	(او) قال (مؤخره)	٢٧	>
(من الاثم)	من الاثم	٢	٢٢٥
بالدن	بالذنوب	١٩	٢٣٥
ووقت	وبان وقت	١٨	٢٣٧
وأعطيتنا	أعطيتنا	٢٤	٢٥٤
وقال	قال	٢٥	٢٦٥
ابن عمر	ابن عمرو	٢٦	>
مثلا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بينه	مثلا	٢٥	٢٦٩
كوفي ومدني وفيه رواية الابن عن أبيه			
والحديث والعننة والقول وأخرجه			
البخاري أيضا في التوحيد وابوداود			
والنسائي			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	٢٧٠
X	ذلك	٢٦	٢٧٣
وتيسره	وتيسره	٢٤	٢٧٧
ليس	انفس	٢٦	>
سمعت	سمعتنا	٢٦	٢٨٦
لا ينبغي	لا ينبغي	٢٣	٢٨٧
لانه	وانه	٢٨	٢٩٨
الآخر	الثاني	١٩	٣٠١
وروايتها	وروايتها	٢٦	٣٠٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
تتفاوت بتفاوت حال المصل	تتفاوت	٢٥	٢٠٤
خسة	خس	٢	٢٠٥
X	وقد تقدم الى الجماعة	١٩	٢٠٧
X	أى تطل عرشه	٢٤	-
عن الموصوفة	على الموصوفة	٢٥	٢٠٩
لكثرة	ولكثرة	٢٩	-
سبعة أخرى	أخرى	٢١	٢١٢
تربيع	لتوسيع	٢٥	-
وفى الرقاق وفى الحدود أيضا	وفى الرقاق	١	٢١٢
تقدم	تقديم	٦	٢١٩
X	وهذا موضع الدلالة	١٧	٢٢٢
	للترجمة		
برده	يرده	٢٩	٢٢٩
صلى الله	صلى	٢٢	٢٣١
الارسط	الارسط	٢٢	٢٣٢
(ولهم)	ولهم	١٢	٢٣٤
X	كأمر	٢٤	٢٣٥
المذكورة	المذكورات	-	٢٣٩
تعقب	وتعقب	٢	٢٤٠
له صلى الله عليه وآله وسلم	له	-	٢٤٢
X	وهذا الى يعنى	٢٢	-
X	أى التوائسل التلىم	٢٤	٢٤٢
	تشرع فيها الجماعة		
نقى	نقى	٢٤	٢٤٤
رفعه	رفعها	٢٥	٢٤٦
عنده	عند ابن ماجه	٢٥	٢٤٨
أواثنين	واثنين	٢٦	-
والرابعة	والرابعة	١٧	٢٤٩
قال القسطلانى لا يقال	لا يقال	٢٤	٢٥٠
بدفع	يرفع	-	٢٥٢
من القرآن	فى القرآن	٦	٢٥٤
X	ويستفاد منه ما ترجمه	٢٤	٢٥٥
	وهو رفع البصر الى الامام		

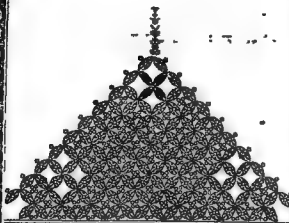
صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٥٧	٢٣	شرطه	شرط البخارى
٢٥٨	١٥	المؤلف	البخارى
٢٥٩	٢٢	أى ما تقول	X
٢٦١	٢١	داخلة	وان كانت داخلة
•	٢٧	محمد	محمد (عن جابر)
٢٦٩	١٠	ثم يكبر	ثم يكبر
٢٧٤	٢	يستحب	يستحب

• (ثم يحمدا لله وعونه) •

الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لآمام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكلي
تفقد الله به القاصي
والله اعلم

٢

وبهامته كتاب عون الباري لحل أدلة البضاري للسيد الامام العلامة الملقب المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البضاري فسمع الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التبريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشيرازي زبيدي تغمده الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم

• (أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات) •

• (باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعقوبات عليها) •

(عن جابر بن سمرة قال سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصلي في الثوب الذي أتى فيه أهل قال نعم الآن ترى فيه شيئا ففسخه رواه أحمد وابن ماجه وعنه معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم إذا لم يكن فيه أذى رواه النسائي والترمذي) حديث جابر بن سمرة رجاله أسناده عند ابن ماجه وثقات وحديث معاوية رجاله أسناده ككلهم ثقات والحديثان يدلان على تحجب المصلي للثوب المتنجس وهل طهارة ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة أم لا فذهب الأكثرا إلى أنها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعد بن جبير وهو مروي عن ما قال أنه ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية عن مالك قولين أحدهما إزالة النجاسة سنة وليس بقرض وثانيهما أنها فرض مع الدركساقطة مع النسيان وقديم قولنا الثاني أن إزالة النجاسة غير شرط أصح الجمهور بحجج منها قول الله تعالى وثابت فطهر قال في البحر والمراد الصلاة للاجماع على أن لا وجوب في غيرها ولا يخلو ذلك أن غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الأمر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية لأن كون الشيء شرطا حكم شرعي ولا يثبت إلا بقرينة الشارع بأنه شرط أو بتعلق الفعل به بإدانة الشرط أو بتبني الفعل به وبه نفي ما شربها إلى الصحة لا إلى الكمال أو بتبني الثمرة ولا يثبت بمجرد الأمر به وقد أجاب

(عن) عبد الله (بن عباس) رضي الله عنهما (أنه بات ليلة من دموعه تزوج النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم وهي خالسه فاضطجعت) أي رضعت جنبي بالارض وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبة لقوله بات أو يقول بات مناسبة لقوله اضطجعت لكنه سلك مسلك التفتن الذي هو نوع من الالتفات أو بقدر حال فاضطجعت (في عرض الوسادة) بفتح العين وهو المشهور وقال الترمذي هو الصحيح وبالضم حكاه البرماوي والعيني وابن حجر وأئسره أبو الوليد الباجي فقال ومعنى لانه بالضم معنى الجباب وهو لفظ مشترك والجواب أنه لما قال في طولها تعين المراد وقد جعلته الرواية

من جماعة منهم الدودي والاصلي فلا وجه لتكراه (واضح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في طولها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف الليل وأقبل) أي قبل استصافه (بقيل) أي بعد استصافه (بقيل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس) حال كونه (يسبح النوم عن وجهه) الشريف

(يسده) الكربة بالافراد أي يسمح بدعنيته من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لان المسخ لا يقع الا على العين والنوم لا يسبح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على المسبب قاله ابن حجر وقصبة العين بأن أثر النوم من النوم لانه نفسه والجواب ان الأثر خبر للمؤثر فالمراد هنا ارتخائه الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من اضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاث الاقواب (الخواتيم من سورة آل عمران) التي أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رقعته كونه قراءة القرآن هل غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قيل أن توسلاً (١) وقصبة ابن المنير وغيره بأن ذلك سفر ع (١) قلت حدثت علي عليه السلام عن أحد وأهل البيت وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يحجزه عن القرآن شيء ليس احتياجه قد سمع جماعة من الحفاظ وفي بعض النسخ الحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا الحائض ولله الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث اللهم الا أن يقال ان ابن المنير انما قصبه في خصوص هذا الاستنباط والمستلزمة مصححة في السبيل ٨١ سيوفه والحسين خان سله الله تعالى

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بانهم مطلقه وقد جعلها القائلون بالشرعية على الذنب في الجمله فإين دليل الوجوب في المقدور والملازمة وفيه انهم لم يصحوا على الذنب بل صرحوا بانهم مقتضية الوجوب في الجمله لتسكنه قام الإجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارفا عن اقتضاء الوجوب فصاعدا المقصد ومنها حديث خلع النعل الذي ساق في غاية مناسبه الامر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يقيد الشرطية على أنه في على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً لوجب عليه الاستئذان لان الشرط يؤثر عدمه في عدم الشرط كما تقرر في الأصول فهو عليهم لاهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ومجيب عنهما بأن الثاني فصل وهو لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشرطية والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب لمان قوله نفسه خبر في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصل في الكساء ثم جلس فقال يا رسول الله هلم فلعنن دم في الكساء فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها ما يليها وأرسلها الى مصر و في هذا الكلام فقال اغسل هذه وأجبتها ثم ارسلني بها الى فذهوت بقصصتي ففعلت ما أجبتها ثم أخرجتها فاجاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويحجب عنه أولاً بأنه غريب كما قال المنذرى وثانياً بأن غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشرطية وثالثاً بأنه عليهم لاهم لانه لم ينقل البناء أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الثوب ومنها حديث عماد باقظ انما فضل ثوب لمن البول والفاظ والقي والمثني رواء أبو يعلى والبراز في مسنده ما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننها والعقيلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والوسط ويحجب عنه أولاً بأنه هؤلاء كلهم ضعفاء وضعفه غيره من أهل الحديث لان في أسنده ثابت بن جناد وهو متروك ومتمم بالوضع وعلى بن يزيد بن جندان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أصل له وثانياً بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه الا أنه يفضل التوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل النبي وتروك في العينين وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشرطية ومنها حديث حسنة ثم اقرصة عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أسماء في القف فلتقرمه ثم لتقصه بها من حديث عائشة وفي

شي ليس احتياجه قد سمع جماعة من الحفاظ وفي بعض النسخ الحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا الحائض ولله الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث اللهم الا أن يقال ان ابن المنير انما قصبه في خصوص هذا الاستنباط والمستلزمة مصححة في السبيل ٨١ سيوفه والحسين خان سله الله تعالى

على أن النوم في حقه يقتض وليس كذلك لأنه قال تمام عيناى ولا يتم قلبى وأما كونه رخصاً عيباً فله جسد الوضوء
أو أحدث بعد ذلك قنوصاً وقد سبق الإجماع على ما ذكره ابن التمر وأجيب بأن الأصل عدم التعبد بوضوءه وهو رخص
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك ٤ وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تمام عيناى ولا يتم قلبى

وحينئذ يكون تعبد بوضوءه
لأجل طلب زيادة التورجوت
قال الوضوء فور على نور (ثم قام
الى شن معلقة) هي القرية
المنطقة من آدم وبه عشرين
بكسراً وله وذكره باعتبار نظره
أو الألام أو الجلد وأما الوصف
باعتبار القرية قال الخطابي
الشن القرية التي تبعد البلاد
(قنوصاً) صلى الله عليه وآله
وسلم (منها فأحسن وضوءه) أى
أفهمه بأن أتى بعذوباته ولا يعارض
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء
وضواً خفيفاً لأنه يحصل أن
يكون أتى بجميع مندوباته مع
التخفيف أو كان كل منهما على
وقته (ثم قام) صلى الله عليه وآله
وسلم (بصلى قال ابن عباس)
رضي الله عنه (فقد صنعت
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله
وسلم (ثم ذهب فمتم الى جنبه)
الأيسر (فوضع يده اليمنى على
يأمنى) أى فادأنى على يمينه
(وأخذ بأذنى اليمنى) حال كونه
(يقولها) أى يدل عليها تنبيهاً عن
الغفلة عن أدب الاتقام وهو
القيام على عين الإمام إذا كان
الإمام وحده أو تأنيهاً ليكون
ذلك كالإدلاء صلى الله عليه وآله
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين (٢) (المجموع انتعاشه وهو يفيد المطلق في قول البعاري في باب التخفيف فصل ما شاء الله بالارض

لفظ حكمه بطل من حديث أم قيس بنت مخنف ويحجب عن ذلك أولاً بأن الدليل أنخص
من الدعوى وثانياً بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب ومنها أحاديث الأمر بفعل
التعبادة كحديث تعذيبين لم يستوفين البول وحديث الأمر بفعل الذى وضوءها
وقد تقدمت في أول هذا الكتاب ويحجب عنها بأنها أمر وهي لا تدل على الشريعة
التي هي محل النزاع كما تقدمت فيمكن الاستدلال بالأمر المذكور في هذا الباب على
الشريعة أن قلنا إن الأمر بالتشيء منى من ضده وإن التمس يدل على الفساد وفي كلا
المسئلتين خلاف مشهور في الأصول لولان ههنا ما نعلم من الاستدلال به على
الشريعة وهو عدم عاداته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلعت فيها تعبدية لأن
بناؤه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشعر بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم تقل
إعادته للصلاة التي صلاها في العكس التي فيه لمعة من دم كما تقدمت ومن أدلتهم على
الشريعة حديث أبي هريرة مر فروعاً بلقت تعداد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
آخرجه المار فاني والعقلي في الضعفة وابن عدى في الكامل وهذا الحديث لو صح
لكان حال الاستدلال به على الشريعة المدعى ولكنه غير صحيح بل باطل لأن في استناده
روح بن عطيفة قال ابن عدى وغيره أنه تفرد به وهو ضعيف قال الذهلي أخلف أن
يكون هذا موضوعاً وقال البضاري حديث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال الزاهد
أصبح أهل العلم على نكرة هذا الحديث قال الحافظ وقد أخرجه ابن عدى في الكامل
من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أوجهة وقد اتهم بالكذب انتهى إذا تقرر ذلك
ما سقنا من الأدلة وما نفاهاً فاعلم أنهم لا تقصر عن إقادة جوب طهارة الشباب على صلى
وعلى ثوبه للجماعة كان تاركاً للواجب وأما أن صلاته باطله كما هو شأن فقد ان شرط الصلاة
فلا لما عرفت ومن قوائم حديث الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الشوب
الذي يجامع فيه مظنة لوقوع العتاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أن الواجب العمل بالمظنة دون المظنة ومن قوائمها كما قال ابن رسلان في شرح السنن
طهارة رطوبة فرج المرأة لا لمزيد كرهنا أنه كان بفعل ثوبه من الجماع قبل أن يصلى ولو
غسله لنقل ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى (وعن

أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى الخلع فليعلم الخلع الناس فقالوا فلما
انصرف قال لهم لم خلعت قالوا رأيناك خلعت فخلعت فقال ان جبريل أتاني فأخبرني أن
بها خبثاً فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب عليه ولينظر فرجها فان رأى خبثاً فليمسحه

وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة الليل على المصاحفة فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يركع ركعة وتارة يصلى
أربعاً أربعاً بغير زيادة على الأربع وذلك كالمسنة فاستظهر الرخصة ٥١ سيد علي حسن خان سلمه الله

(ثم أورد) بواحدة أو ثلاث وفيه بحث بطول (ثم استطبع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام فسلم ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الجورة إلى المسجد (صلى الصبح) بأصحابه رضي الله عنهم (وقد تقدم هذا الحديث وفي كل منهما ما ليس في الآخر) كما يلاحظ من مطاوعنا وهو قد ضمن هذا الحديث استحباب الصلاة عند الاتقياء من الصوم وإن صلاة

بالارض ثم يصل فيه أو راء أو جد أو دأود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن نزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن التميمي وسانداهما ضعيفان ورواه الزامن حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معقول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله أخبرني فيه جواز تكليم المصلي وأعلامه بما يتعلق بصالح الصلاة وأنه لا يبيح زنا خبره البيان عن وقت الحاجة قوله ينبغي أن يروى أبي داود وقد رواه هو ما ذكره الطبع من نجاسة ومخاط ومنى وغير ذلك والحديث قد عرفت مما سلف أنه استدله القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفت ذلك عليهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلع الثعل وعدم استنائه له يدل على عدم كونه الطاهر تشرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقدر هو الشيء المستقدر كالمخاط والباق وهو محسوم ولا يلزم من القدر أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يسيرا معفو عنه وأخبار جبريل بهذا لا تبلغ ثباه بشئ مستقدروا بهذا الجواب ما قاله في البارع في تفسير قوله أجاد أحدكم من القائط أنه كفى بالقائط عن القدر وقول الأزهري النص القدر الخارج من بدن الإنسان بل هو المستقدر غير نجس أو نجس معفو عنه فتصكم وأخبار جبريل في حال الصلاة والقدر الظاهر أنه لما فهم من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا الخافعة الثلاث لأنه لو كان ذلك لا تخبر قبل السجود في الصلاة لأن القعود حال لبسها مظنة للثلاث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية أن النبي المذكورة في الباب لا اتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الاثنين هما البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما قلناه وفيه أن ذلك تعالى يبيزى وإن الأصل أن أمته أمونه في الأحكام وإن الصلاة في الثعلين لا تذكره وإن العمل اليسير معفو عنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك الثعلان مطهر لما في أبواب تطهير النجاسة وما أن أمته أمونه فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وما عدا ذلك كراهة الصلاة في الثعلين فسيأتي وما العفو عن العمل اليسير فسيأتي أيضا ومن فوائد الحديث جواز المني إلى المسجد بالنعل

(باب جعل المحدث والمستمع في الصلاة وثياب الغار وما أشك في نجاسته)

(عن ابن تيمية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصل وهو حامل أمانة بنت

الليل مشفى مشفى وهو من خاسياته ورجالهم يدعون وفيه التصديق بصيغة الأفراد والجمع والاختيار والعفنة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي التور والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأثر جبه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحائث لكنه على غير شرط المصنف (وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه أنه قال لرجل) وهو جبريل بن أبي حسن كاسمه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أن استطيع أن تزيق) أي هل استطيع الإزاحة أي وفيه ملاطفة الطالب للشيخ وكانه أراد أن يبره بالقول ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما ظم عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعد العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يروى) قال أي عبد الله بن زيد الأنصاري (ثم) استطيع أن أريك (ففعلا) وفي رواية روي عنده البخاري فعدا بطور من ماء وتور قال الداودي القدح

وقال الجوهري أنما شرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبه الطست وقيل هو مثل القدح من صقرا أو حجارة أو التور المذكور فيقول أن يكون هو الذي وضاهه عبد الله بن زيد ٢ أنزل عن صفة الموضوع فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فانزع) أي صب من المصفر رواية كما في نسخة كذا وهما اللتان يعني يقال كذا الانواء كفاها إذا ماها وقال

الساكن كذا في رواية كنيته واكتناه أمته والمراد في الموضوعين إفراغ الماء من الأثام على البدن كما صرح به في رواية ثالث (عليه) بالتسنية وفي رواية الأربعة على يد الفرداد على إرادة الجنس وفيه من الأحكام غسل اليدين قبل ادخالهما إلى الأية ولو كان من غيرهم والمراد بالبدن ٦ هنا الكفان لا غير كذا في الفتح (فصل مرتين) وفي رواية الأربعة غسل يديه مرتين كذا في رواية مالك وعنده غير من الحفاظ ثلاثا فهي مقدمة على رواية الحفاظ الواحد لا يقال أنهم واقعتان لا تضاد عن جهما والاصل عدم التعدد لان في رواية مسلم من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وفيه غسل يديه النبي ثلاثا ثم الأخرى ثلاثا فيصلي على أنه وضوء آخر لكونه مخرج الحديثين غير متقدم (ثم مضى واستثنى ثلاثا) أي ثلاثا عرفت كما في رواية وهيب المذكورة في البخاري في ثاني الحديث المذكور بعد هذا ولكن يبين واستثنى ثلاثا والرواية الأولى تسلم الثانية من غير عكس قاله الحفاظ ابن حجر وعورض بأن ابن الأعرابي وابن قتيبة جعلاهما واحدا (ثم غسل وجهه ثلاثا) لم يختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلاله بهذا الحديث على وجوب قميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للآيتين بقوله ثم في الجميع لان كلامه الحكيمين مجمل في الآية يشتهر السنة بالفعل (ثم غسل يديه

زغب فاذا ركع وضعها وإذا قام جعلها متقى عليه) قوله وهو حامل إمامة قال الحفاظ المشهور في الروايات التسوية ونصب إمامة وروى بالإضافة وزاد عبد الرزاق عن مالك بإسناد حديث الباب على عاتقه وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولا يحمل من طريق ابن جريج على رقبته وإمامة بضم الهمزة وتحصيف الميم كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجها على بعد موت فاطمة بوصية منها قوله فاذا ركع وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا اجبدا ولا يداود من طريق القسيري عن عمرو بن سليمان حتى إذا أراد أن يركع أخذها فوضعهما ثم ركع وصلى حتى إذا فرغ من سجود وقام أخذها فرتداه في مكانها وهذا صريح في أن فعل الحمل والوضع كان منه لانهما هو يرتداه ويل الخطابي حيث قال يشبه أن تكون الصية قد ألقته فاذا اجبدا قامت بأمر الله والقرينة فيمنع من سجود فتنقض محوكة كذلك أن يركع فيرسلها ويرد أيضا قول ابن دقيق العيد ان لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان حمل كذا أول ما كان غيره حمله بخلاف وضع فعل هذا الفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقول العمل انتهى لان قوله حتى إذا فرغ من سجود وقام أخذها فرتداه في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد إلى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الترتيبين حمل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسنا إلى أن رأيت في بعض طرقه العيصية فاذا قام أعادها انتهى وهذا الرواية في صحيح مسلم ولا جد فاذا قام جعلها فوضعهما على رقبته والحديث يدل على أن مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين القرينة والنافذة والمنفرد والمؤتمرا وإمام لما في صحيح مسلم من زيادته هو يوم الناس في المسجد وإذا جاز ذلك في حال الإمامة في صلاة القرينة جاز في غيره بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث الذي أحوجهم إلى ذلك أنه عمل كتسبيح فروي ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافذة واستبعده المازري وعباس وابن القاسم قال المازري إمامته بالناس في النافذة ليست بمعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود ولفظ يبخاشن فتتظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهور والعصر وقد عده بلال إلى الصلاة أخرجه علينا وإمامة على عاتقه فقام في صلاة فقمنا خلفه فكبركمنا وهي في مكانها وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك أن ذلك الضرر وتحييت لم يجزمن بكفيه أمرها وقال بعض

مرتين مرتين) بالتركيز (إلى) أي مع المرققين بالتسنية وفي رواية المسنن والجرى إلى المرقق أصحاه بالافراد على إرادة الجنس وهو مفصل الخواص والعلة وهي به لانه يرتقب به في الاتكاء يدخل في غسل اليدين خلافا لفرغ لان في قوله تعالى إلى المرققين يعني مع كل حديث عويل إلى تعبد الغاية مطلقا وأما دخوله في الحكم أو غير جهامه فلا

دلالة لها عليه وانما يعلم من خروج ولم يكن في الآية وكان لا يدعي متناولة لها المحكم بدخولها احتياطاً وقال اجمعت بين
 زاهره المجعنى الغاية بمعنى مع فثبت السنة انها بمعنى مع وقال الشافعي في الام لا أعلم خلافنا في استحباب دخول المرفقين
 في الرضوخة قال في الفتح فعلى هذا اذ فرغ مجموع بالاجماع وقد وردنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انها بمعنى مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة أنه
 نوحاً حتى أشرع في الضميمة
 وهكذا إذا يتناول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم نوحاً
 وأخرج الدارقطني والبيهقي من
 حديث جابر أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم أدار الماء
 على مرقبيه ثم قال هذا وضوء
 لا يقبل الله الصلاة إلا به قال في
 الفتح واستانده ضعيف وفي
 رواية للدارقطني من حديث
 عثمان بن أسناد حسن أنه غسل
 وجهه ويديه إلى المرفقين حتى
 من أطراف العدين وأخرج
 البرزالي والطبراني من حديث
 ابن عمر قال شهدت النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم نوحاً
 فغسل وجهه ويديه حتى جاوز
 المرفق فهذه الأحاديث يقوى
 بعضها بعضها (ثم صرح رأسه)
 زاد ابن الطباع في روايته كله
 كما في حديثه المروي عند ابن
 خزيمة في صحيحه (يسد به)
 بالتقنية (فأقبل بها وأدبر) بها
 وأسلم مصح رأسه كما هو أقبل
 وما أدبر وصديغه (بدأ بتقديم
 رأسه حتى ذهب بها إلى فخذه ثم
 ردهما إلى المكان الذي بدأ
 منه) ليستوعب جهتي الشعر
 بالمصح الظاهر أنه من الحديث

أصحابه لأنه لو تركه البكت وشغلته أكثر من شغلته بجمعها وفرق بعض أصحابه بين
 الرضوخة والتأفة وقال الباقون وجد من يكفيه أمر حاجز في التأفة دون الرضوخة
 وإن لم يجد حاجزاً فيها قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك أن
 الحديث منسوخ قال الحافظ وروى ذلك عنه الامام علي لكنه فيه مروي وقال ابن
 عبد البر لعل الحديث منسوخ بتعريم العمل والاشتغال في الصلاة وتعتقب بأن التسخ لا
 يثبت بالاحتقال وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن في الصلاة لتسخلاً
 لأن ذلك كان قبل الهجرة وهذه القضية كانت بعد الهجرة بعدة صديدة قطعاً قال الحافظ
 وقال القاضي عياض إن ذلك كان من شخصه ورد بان الأصل عدم الاختصاص قال
 النووي بعد أن ذكر هذه التاويلات وكل ذلك دعوى راطلة مردودة لا دليل عليها لأن
 الأدنى طاهر وما في جوفه معوقه وثياب الأطفال وأجسادهم مغطاة على الطهارة
 حتى تتبين النجاسة والأعمال في الصلاة لا تطلها إذا قلت أو تفرقت ودلائل الشرح
 متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال
 الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على أنه عمل غير متوالٍ لوجود الطمأنينة في
 أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز إدخال الصبيان المساجد وسبأ في الكلام
 على ذلك وإن من الصغيرة لا يقتضيه الرضوخة وإن الظاهر طهارة ثياب من لا يحتزم من
 النجاسة كالاطفال وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لأن
 حكايات الأحوال لا عموم لها (ومن أبي هريرة قال كان صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم العشاء فإذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فإذا رفع رأسه أخذهما من
 خلفه أخذاً رقيقاً وضعهما على الأرض فإذا عاد عدا حتى قضى صلاته ثم أقعد
 أحدهما على فخذه قال فقمت إليه فقلت يا رسول الله أودهما قبرت برقة فقال لهما
 الحق يا مكي فمكت وضوءاً حتى دخلوا وأما أحمد الحديث أخرجه أيضاً ابن عساكر
 وفي أسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على أن مثل هذا الفعل
 الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأن ذلك كان في
 الرضوخة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز إدخال الصبيان
 المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم وصبيانكم وخصوماتكم وحفودكم وشراكم وسبعكم
 وجروها يوم يحكمكم واجعلوا على أبوابها مطاهركم ولكن الراوي له عن معاذ مكحول

وليس مدري ما من كلام الامام مالك فيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بجوز الراس إلى أن يفتي إلى مقدمه لظاهر قوله
 أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وقد روى البخاري من رواية سليمان بن بلال قال أخبرني يده وأقبل فلم يكن في
 ظاهره حجة لأن الأقبال والادبار من الأمور الإضافية ولم يعين ما أقبل إليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطريقين مقصد فهم بمعنى

واحد وعشرون وأينما كان البداءة بالمقدم فبصل قوله أقبل على نه من تحية الفعل بإبدائه أي بدأ بقبل الرأس وقبل في جميع غير ذلك والمشهور عن أوجب التحميم أن الأولى واجبة والثانية مستقومة عن هاتين بضع الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التحميم والحديث ٨ ورد على الكلال ولا نزاع فيه ببليل أن الإقبال والادب أوله كرا في غير هذا

لحديث قال القطاقي وقد وهو لم يسمع منه وأخرج ابن ماجه من حديث وائل بن الأسقع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جنبوا مسلحكم حين يمشيكم وبجاء فيكم وشراءكم ويصنعكم وخصوماتكم ورفع أصواتكم وأقامة حدودكم ولبس وفكم واتخذوا على أبوابهم المطاهر وجرها في الجمع وفي أسناده الحرث بن شهاب وهو ضعيف وقد عارضه من حديثين الضعيفين حديث أعملة المتقدم وهو متفق عليه وحديث الباب وحديث أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تجمع بكاء الصبي وألقى الصلاة فاختف بخافته أن يفتق أمه وهو متفق عليه فيجمع بين الأحاديث يجعل الأمر بالصنيب على الندب كما قال العراقي في شرح الترمذي وأبأن اتفوا المساجد من لا يؤمن حديثه فيها (وعن عائشة قالت كان

لحديث قال القطاقي وقد ثبت وجوب أصل المصباح فاحده كافرا لأنه قطعي واختلاف في مقداره فاحده لا يكفر لأنه ظني (ثم فصل درجته) أطلق الفصل فيما يليه ذكر فيه ثلثا ولائفة كما سبق في بعض الأقسام اشعارا بأن الموضوع الواحد يكون بعضه بمرتبة بعضه بمرتبة وبعضه بثلثا وإن كان الاكمل التثنية في الكل ففعله

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل وألقى جنبه وأنا حاض وعلى مرط وعليه بعضه رداء مسلم وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الساقى واتفق على نحوه الشيطان من حديث ميمونة قوله مرط بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز أو كان وقيل لا يسمى مرطا إلا الأخضر وفي الصحيح في مرط من شعر أو دود والمرط يكون أزارا ويكون رداء قاله ابن رسلان وفيه دليل على أن فوق المرأة ينصب المصلي لا يطل ملاته وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة أنها تبطل والحديث يرد عليه وفيه أن ثياب الحائض طاهرة الأمور معاري فيه أن الرأف أو النجاسة وفيه جواز الصلاة بغيره الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه عليها (وعن عائشة قالت كان

والقديم وعن أبي حنيفة أنه العظم الذي في ظهر القدم عند معقد الشراة وعن مالك مثله والأول هو الصحيح الذي يعرفه أهل اللغة وقد أجازوا المتقدم من الرد على من زعم ذلك ومن أوضح الأدلة فيه حديث النعمان ابن بشير الصحيح في صفة الصف في الصلاة فرايت الرجل منا يلقى كعبه يكعب صاحبه واستدل البخاري بهذا الحديث على استحباب مسح الرأس قال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي في شعر ناز وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه لا يصلي في لحيتك (أه) الحديث أخرجه أيضا الساقى وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قال أبو داود في سننه قال جاديعي ابن زيد سمعت سعد بن أبي مسعدة قال سألت محمد بن جاديعي ابن سيرين عنه فلم يصدقني وقال سمعته منذ زمان ولا أدري عن سمعته من ثبت أم لا قالوا لعائشة قال ابن عبد البر في هذا المعنى قول من حفظ عنه حجة على من سأل في حال نسيانه أو في حال نسيانه فذكره من أمر طهره من غضب وأخبره في مثل هذا العالم لا يستل وقوله فاحسا وأما غيره لا يقدح في الرواية المتقدمة فانه مجهول على أنه أمر بسؤال غيره متقربة إلى الحق قوله في شعرنا ضم الشين والعين المهملة جمع شعاري وزن كتب وكذب وهو الثوب الذي يلي الجسد وخصه بما لا يزالنا أقرب إلى أن تنالها النجاسة من الثمار وهو الثوب الذي يكون فوق الثوب قال ابن الأثير المراد ثيابنا أرغنا الأزار الذي كانوا يتفطون به عند النوم

وفي في الفتح أنه بل ذلك بدلا لقرضا على أنه لا ينبغي تكريره وعلى الجمهور من المضمضوا الاستسقاء من عرقه أو على جواز التطهر من آية الطهاس وغيره ورواه هذا الحديث الستة كلهم مديون الأشج البخاري وقد دخلها وفيه رواية الأئمة عن الأئمة الطهات والضعفة وأخرجه المزي في الطهات ومسلم فيها والترمذي في مختصره أو الساقى

فإن ما جئنا به (من أبي بصير) يضم الجيم وفتح الحاء وسكون المثناة الصنية ذهب بن عبد الله السوائي يضم السين واللام والهمزة
الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع وسبعين في البضارى سبعةً حديث (قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بالهاجرة) أى في وسط النهار عند شدة الحر في سفر وفي رواية إن خروجه كان من مكة في سنة ٩٠ هـ من آدم بالأطبع بمكة (فأق) يضم
الهمزة وكسر التاء (وضوء)

يفتح الواو أى بجم يتوضأ به
(فتوضأ) منه (بجمل الناس
ياخذون من فضل وضوئه)
صلى الله عليه وآله وسلم أى من
الحال الذى بقى بعد سفره من
الوضوء فكأنهم اقتسموه وأكلوا
يتناولون مسائل من أعضائه
وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم
(فيتسبهون به) تبرأ به ليكونه

من جسد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال في الفتح وفي ذلك دلالة بيّنة
على طهارة الماء المستعمل
اتسبى وزاد القسطلاني وعلى
القول بأن الماء الماشوش ما فضل
في الآله بعد فراغه صلى الله
عليه وآله وسلم فإياه طاهر مع
ما حصل له من التثريب والبركة
بوضع يده المباركة فيه والتمسح
تفعل كأن كل واحد منهم مع به
وجهه ويديه مرة بعد أخرى
فهو تبرأ عنه أشد من تبرئة
جرعة أو هو من باب التكلف
لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام
على فضل وضوئه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يعنى لتصديه
كنتجوع وضوئه (فصل النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الطهر ركعتين
والعصر ركعتين) قصر لتسفر
(و يندبه عنه) بقتضات أقصر

وفي رواية أبي داود وفي شعرنا ولحقنا شئ من الراوى والعاف اسم لما يلطف به والمحدث
يدل على شروعية تجنب ثياب النساء التي هي مقلدة لتقويع الحاسنة فيها وكذلك سائر
الثياب التي تكون كذلك وفيه أيضاً من الاحتياط والاختيار اليقين جائز غير مستكر في
الشروع وإن ترك المشكوك فيه إلى التيقن المعلوم جائز وليس من نوع الوسواس كما
قال بعضهم وقد تقدم في الباب الأول أنه كان يصلى في الثوب الذي يجامع فيه أهل عالم
بريقه أذى والله قال لمن سأله هل يصلى في الثوب الذي يأتي فيه أهلهم إلا أن يرى فيه شيئاً
يفسده وذكرنا هنا أنه من باب الاحتياط لعدم وجوب العمل بالظن وهو كذا
حديث صلواته في الكساء الذي أنساه وقد تقدم وحديث عائشة المذكور قبل هذا
وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء أمتاعهن ودوب فقط عملاً بالاحتياط
كيدل عليه حديث الباب وبهذا يجمع بين الأحاديث

• (باب من صلى على مرقوب نجس أو قد أصابته نجاسة) •

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على جاره وهو متوجبه إلى
خير ربه وأهله وسلم والنساء وأبو داود وعن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وآله وسلم يصلى على جاره وهو راكب إلى خير والقبلة خلفه وما التفت) أما حديث ابن
عمر فرواه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الخطاب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن باقة
الكتاب قال التفتي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على جاره ويحتمل على راحلته
وقال الدارقطني وفيه غلط عمرو بن يحيى يذكر الجار والمرفوع على راحلته وعلى البعير
وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى يلتفت على جاره قال النووي وفي
الحكم يتغلط عمرو بن يحيى نظراً لأنه ثقة نقل شيئاً يخلفه كان الجار مرة والبعير
مرات ولكنه يقال أنه شاذ لأنه مخالف رواية الجمهور في البعير والراحلة والشاذ مردود
وهو مخالف الجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فأسناده في سنن النسائي هكذا
أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا محمد بن عمرو قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن
جهملان عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لا كلهم ثقات قال النسائي الصواب
موقوف انتهى وقد أخرجه مسلم والامام مالك في الموطأ من فعل أنس ولقد سلم حديثنا
أنس بن مالك قال ثقتنا أنس بن مالك حين قدم الشام فاشتبه بين القرأين به صلى
على جاره قال القاضي عياض قبل أن يهزمه وضوؤه قدم من الشام كما جاء في صحيح البخارى
لأنهم خرجوا من البصرة فلحقاه حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

من الرمح وأطول من العصا وما كان كرح الرمح وانما صلى إليها
لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصرا وهو واهذا الحديث الأربعة ما بين عقلائي وكوفي وواسطي وفيه التصديت
والسمع وأخرجه البخارى أيضاً في الصلاة وكذا مسلم والنسائي فيها أيضاً (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفاء أصحابه

كان مع أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين وولم يبق السنة الثانية من الهجرة وتخرج مع الصبيان إلى ثنية الوداع لتلقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه من تبوك وفي بالدي ثمانية سنة إحدى وتسعين في الحضرة أحاديث رضى الله عنه (قال ذهبت) أي عشت (إلى الثاني) تسع (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن ابن أخني) علية بالعين الموحدة المضمومة

بفتح شيم (وقع) بفتح الواو وكسر القاف أي أصابه وجع في قدمه أو يشتكي لهما رجله من الحفاة لظن الأرض والحجارة ولكنهم في وقع بفتح الميم أي وقع في المرض وفي رواية وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر الجيم وعليه لا تكون العرب تسمى كل مرض وجعا قال السائب (نعم) صلى الله عليه وآله وسلم (وأبي) بيده الشريفة (ودعالي بالبركة ثم توخا نشر بيت من وضوئه) بفتح الواو أي من من المله المتقاطر من أمهاته الشريفة وقيل دلالة على طهارة الماء المستعمل (ثم خفف خلف ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم (ففتلرت إلى شاتم النبوة بين كتفيه) بكسر تاء شاتم أي فاعل الختم وهو الأنعام والبسوط إلى الآخر وبضعها بمعنى الطابع ومعناه النبي الذي هو دليل على أنه لا يبعده وقيل صيانة لنبوته صلى الله عليه وآله وسلم عن تطرف القدح إليها صيانة النبي المستوثق بالعلم وفي رواية أحمد بن حنبل حديث عبد الله بن مسعود في نقض كتفه اليسرى والنقض أعلى الكتف أو العظام

• (باب الصلاة على القراموس البسط وغيرهما من القمارس) •

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط واما أحمد وابن ماجه) الحديث في استناد زعمه بن صالح الجدي ضعفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والشافعي وقد أخرج لمسلم فرد حديثه مقرونا بآخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا وكيع عن زعمه عن عمرو بن دينار وسئل قال أحدهما عن عكرمة عن ابن عباس قد ذكره وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والشافعي والترمذي وعندهما وابن ماجه بلفظ كان يقول لاخ في صغيرا بأجمعهما فاعل التفسير قال ونضع بساط لنا فمضى عليه قوله بساط بكسر الباء جمع بسط بضمها وكسب السين وضمها وهو ما يسط أي يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة قال عبد الله بن القرح المصلي

ودون يد الحاج من أن تتأني • بساط لا يذى الناعحات عريض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وأصحق وجهه وإتقاهم وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين عن بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب وعبد بن سيرين أنهم ما قالوا الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته جل محمد وعني جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض وعن عمرو بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون الأرض وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الإمامة صحة السجود على ما لم يكن أصله من الأرض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الأرض فدخلته صناعة

الذئبق الذي على طرفه (مثل زنا حلة) بكسر الزاي وتشديد الراء واحد الأوزار والحجر بفتح المهملة

والجهم واحد الخيل وهي يوترتين بالتياب والستور والاسرطها عري وأوزار وفي رواية أحمد بن حنبل في ربيعة التهي قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمأرت على كتفه مثل التفاحة فقال أي ابن طيب ألا أعلمك

قال طبعها التي خلفها وفي الدلائل لا ينعيم الله على الله عليه وآله وسلم لما لم يزل كثر أمه ان الله يحسن في الله التي البنية
ثلاث محسنات ثم اخرج صرتم من حريا حتى فاذا بها خاتم فترجبه على كفه كالبينة المكتوبة تضيء كالشمعة فمما يبرح
في وضعه بعد مولده وقيل ولده والله أعلم وفي كتابه المراهب الدنية عزيد 11

الطير وهو العقرب يقال للاق منه بجملة وعلى هذا فالمراد برها
بضتها ويزيدها في حديث آخر مثل بضعة الحجلة وأراد
الضاري الاستدلال به هذه الاحاديث على من قال بخاصة
الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي انه رجع عنه ثم
رجع اليه بمشهورين وعن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات
الاولى ظاهر لاطهور وهو المقتب عند الحنفية الثانية
بمبس الحاجة خفيفة الثالثة بحاسة غليظة وهذه الاحاديث
تدعيه لان النص لا يتركبه قال ابن الترمذي في اجاع أهل العلم على أن البيل الباقي على
أعضاء المتوضي وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوى على
طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين
بغداد وكوفي ومدني وفيه الحديث والنعنة والسباع
وأخرجه البخاري في مسنده صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الطب والدعوات ومسلم في مسنده صلى الله عليه وآله وسلم
والترمذي في المنقب وقال حسن غير مبين هذا الوجه والتساقف
في الطب (عن عبد الله بن عمر)

أخرى كالسكان والقطن قال ابن العربي وانما كرههم من جهة الزخرفة واستدل الهادي
على كراهة ما ليس من الارض بصديت جعلت الارض مسجد او طهورا بما على ان
لفظ الارض لا يشعل ذلك حال في ضوء النهار وهو وهم لان المراد الارض في الحديث
التراب بدليل وطهورا والارزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أتيت الارض انتهى
وأقول بل المراد الارض في الحديث طهورا أهم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بلفظ
وتريم طهورا والارزم جهة اخافة الشيء الى نفسه وهي باطلة لا تخاف ولكن الاولى
ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التيمم على كونه الارض سجدا
لا ينبغي كونه طهورا كما ان التيمم على كونه طهورا لا ينبغي كونه الارض سجدا على ان
السجود على البسط وضوحا سجودا على الارض كما يقال لا ركع على السرج الموضوع
على ظهر القوس راكب على القوس وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
على البسط وهو لا يشعل المكروه (قائمة) حديث أنس الذي ذكر بلفظ البسط
أخرجه الاثمة الستة بلفظ الحصى قال العراقي في شرح الترمذي فرق المصنفين في
الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصى
وعقد لكل منهما ما يابا وقد روي ابن أبي شيبة في مسنده ما يدل على ان المراد البساط الحصى
بلفظ نصلي أحيانا على بساط لثا وهو حصى نضجهم الله قال العراقي فحين ان مراد
أنس بالبساط الحصى ولا شك انه صادق على الحصى لكونه يسط على الارض أي يفرش
انتهى وهذه الرواية ان صحت لتفيد حديث أنس لم تصلح لتفيد حديث ابن عباس
(وعن المغيرة بن شعبة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى
والقروء المدبوغة واما جدوا وداود الحديث في اسناده ابو عون محمد بن عبيد الله
ابن سعيد الثقفي عن أبيه عن المغيرة و ابو عون ثقة احتج به الشنقان واما أبو قسطنطين
عنه غير انه أبو عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع
التابعين وقال بروي المقاتيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع عنه وبين المغيرة
انتهى ولكن سئلنا صلى الله عليه وآله وسلم على الحصى ثابتة من حديث أنس عند
الجماعة ومن حديث أبي سعيد وبيان ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن
حديث ابن عمر عند أبي حاتم في الطل قوله والقروء المدبوغة القروء هي التي تليس
وجمعها قرا كجمعة وجمادى وفي ذلك رد على من كره المسلا على غير الارض وما خلق
منها وقد قدم الكلام على ذلك وبطل الحديث وسائر الاحاديث التي ذكرناها على انه

ابن الخطاب (رضي الله عنه قال كان الرجال والنساء أي الجنس منهما) يتوضؤون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
جميعا أي حال كونهم مجمعين لاستمراره وظهوره انهم كانوا يتناولون الماشق حلة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا
الحديث عن نافع بن ابي اسود وداود بن داود عن ابن عمر في رواية أخرى صحيحة ابن خزيمة عن ابن عمر أيضا انه أبصر النبي صلى الله

عليه وآله وسلم وأصحابه يظهرون والقاسم معهم من أئمة واحد كلهم يظهرون منه وهو محمول على ما قبل نزول الخطاب وأما بعدة فتخصي بالروايات والحارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جهة قبر أئمة الصالحين إذا قال كان يفعل أو كانوا يفعلون في زمته صلى الله عليه وآله وسلم يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح وأما الفضل وضوء المرأة

١٢

فيكون عندنا النافعة الوضوء منه للرجل سواء خلع جملته أم لا من غير كراهة وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهما وجهور العلاء وقال أحمد وداود لا يجوز إذا خلع جملته وعن الحسن وابن السيب كراهة فضلها مطلقا وهو الحق نقده ورد النهي عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان وأضرِب التوروي فقال اتفق الحفاظ على تشيعه ورجال أسناد أبي داود ثقات ودعوى البيهقي أنه قنع في المرسَل مردودة لأن إسماعيل الصائبي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه نفسه ومن أحاديث الجواز خاخرجه أهل السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن ميمونة قالت أجنبنا فاعتسنا من بجنة فضلت فضلة بقاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغسل منه فقلت لم قال الماء ليس عليه جنابة واعتدل منه هذا لفظ الدارقطني وقد أعلم قوم يسمونه بجرادويه عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين

صلى الله عليه وسلم صلى على الحصباء وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراق رواية ثقات أنها مثلت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصباء قالت لم يكن يصلي عليه وكيفية الجمع بين حديثها هذا وسائر الأحاديث أن الثقات فعلها ومن علم صلاحه على الحصباء وقدم على الناقى وأيضاً فإن حديثها وإن كان رجاله ثقات فإن فيه شذوذاً وتكارة كما قال العراقي وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحصباء أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال إلا أن قرمنا من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحباباً انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر جابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو ومحمد بن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصباء وصرح ابن المسيب بأنها سنة وعن اختار مباشرة المصلي للأرض من غير قاية عبد الله بن سمود فروى الطبراني عنه أنه كان لا يصلي ولا يسجد إلا على الأرض وعن إبراهيم النخعي أنه كان يصلي على الحصباء ويسجد على الأرض (وعن أبي سعيد أنه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قرأتها يصلي على حصباء يسجد عليه رواه مسلم) حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد وإسحق بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس ورواه أيضاً مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاد مسلم ورواه يصلي في ثوب واحد متوجها به وهذه الزيادة أفرد بها ابن ماجه فرواه عن أبي كريب عن عمرو بن عبيد عن الأعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن ميمونة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمره رواء الجماعة إلا الترمذي لكنه من رواية ابن عباس رضي الله عنهما لفظ حديث ابن عباس في نسخة الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمره وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند الطبراني أيضاً وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والناقي وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والوسط وأحمد والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد عند ابن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى لها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من رواياتهما عن أم سلمة وفي بعض طرقهما عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضباً من مرقوع أنس عند الطبراني في الصغير والوسط والبخاري بأسناد رجاله ثقات وعن جابر عند البخاري وعن أبي بكر عند الطبراني بأسناد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

لكن قد روى عن ثعبة وهو لا يعمل عن مشايخه الأصح حديثهم وقول الإمام أحمد أن الأحاديث مسلم الطرفين مضطربة أنما يصار إليه عند تفرع الجمع وهو يمكن أن يحمل النهي على التزعم أو الفعل لبيان الجواز جامعين الأدلة والله أعلم ورواه هذا الحديث الأربعة ابن قتيبي ومروني وفيه الأخبار والتحديث والنعنة والقول وهو من سلفه

الذهب وهو عند البخاري أصح الأدلة (من جابر) بن عبد الله (رضي الله عنه) قال جابر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يعودني) زاد البخاري في الطبعا ثانيا (وأنا) أي في حاله (مريض لأعقل) أي لأنهم شيئا غلظت سمعهم ولم يفتي القليب فوجدني قد أغشى على (توضعا) على الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ على من وضوه) أي من الماء الذي وضاه أو عابني منه

(فصلت) بفتح القاف (فقلت) يا رسول الله لمن السيرات أي ميراثي قال عوف عن ياء المتكلم وعند البخاري في الاختصاص كيف أصنع في مالي وهو يؤيد ذلك (فقلت) لا تني كلاله بغيره ولا (والله) فذكرت آية القران (فمن يستغفر لك الله يفتيك من الكلاله إلى آخر السورة أو المراد يوصيكم الله أي بأمركم الله ويهديكم إلى أولادكم في شأن ميراثكم وهو أجال فتصلي هذه كمثل خط الأتقين إلى آخرها واستنبط من هذا الحديث فضيلة عبادة الأركان الأصغر ورواه الأربعة ما بين بصري وكوفي ومحدث وفيه الصدق والفضة والسماح وأخرجه البخاري أيضا في الطب والقرآن وكذلك ما بينه والناسق وابن ماجه كذلك وفي التفسير والطب (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال حضرت الصلاة أي صلاة العصر (فقام من كان قريب الدار إلى أهلها) لاجل تخصيص المأمور بالتوضي به ولقد ماتت هناك كان قريباً من المسجد ولهذا كره في الفتح ولا الإرشاد

مسلم والنسائي وعن أم أيمن عند الطبراني بإسناد جيد وعن أم سلمة عند أحمد والطبراني وإسناد جيد قوله على التثنية قال أبو عبيد يرضى عن الصلاة من صف الفضل على قدر ما يجد عليه المصلي فإن عظم بحيث يكفي لجسده كله في صلاة واضطجاع فهو حسنة وليس بخمرة وقال الجوهري التثنية التثنية معادة صغيرة تصل من صف الفضل وترسل بالنيطوق وقال الخطابي التثنية الجادة وكذا قال صاحب المشرق قال وهب على قدم ما يرضى عليه الوجه والألف وقال صاحب النهاية هي مقدار ما يرضى عليه الرجل وجهه في سجود من سجدة أو نسيمة خوص وهو من الثياب ولا يكون خثرة إلا في هذا المقدار وقد تقدم تفسير التثنية أخيراً مع أنها في باب الرخصة في اجتياز الجنسين للمسجد من أبواب الفصل ومادة أخرى تدل على التغطية والستر ومنه سميت التثنية لأنها تغطي العقل أي تغطيه وتستره والحد يثب على أنه لا بأس بالصلاة على السجدة سواء كانت من الخرق أو النخوص أو غيرها ذلك وسواء كانت صغيرة كالخثرة على القول بأنها لا تنجي خثرة إلا إذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالخصر والبساط لا تقدم من صلته صلى الله عليه وسلم على الخصر والبساط والله سرة وقد أخرج أحاديث مستندة من حديث أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغطي بأفخ تريب وجهك أي في سجودك قال العراقي والجواب عنه أنه لم يأمركم أن يصلي على القرب وإنما أرايه تمكين الوجه من الأرض وكأنه وأبصلي ولا يمكن جيم تمن الأرض فأمر بذلك لأنه وأبصلي على شيء أو ستره من الأرض فأمر بترعه انتهى وقد ذهب إلى أنه لا بأس بالصلاة على الخثرة الجوهري قال الترمذي به يقول بعض أهل المسلم وقد نسبها للعراقي إلى الجوهري من غير فرق بين ثياب القطن والكثبان والجلود وغيرهما من الظاهرات وقد تقدم ذكر من اختار ما ينشر الأرض (وعن أبي الدرداء) قال ما لي لو صليت على خمس طنائس ورواه البخاري في تاريخه الحديث ورواه ابن أبي شيبة عنه بطائفت طنائس بعضها فوق بعض وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أنه صلى على طنفسة وعن أبي وائل أنه صلى على طنفسة وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفسة وعنه أنه كان يصلي على طنفسة فقامه وركبناه عليها وباداه وجهه على الأرض وعن إبراهيم والحسن أيضاً أنهم صاموا على بساط فيه قصا وروعن عطاءه صلى على بساط أبيض وعن سعيد بن جبير أنه صلى على بساط أبيض وعن مرة الهذلي أنه صلى على لبو كاذن عيسى بن عباد والي جواز الصلاة على الطنائس ذهب جمهور العلماء والعقلاء ما كانا تشتم على الصلاة على البسط وخالف في ذلك من

(وبقي قرء) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكنوا على وضوء (فأقروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غضب) مقعد (من بجار فيه ماء) قليل (فصغر الغضب) أن يسط فيه كنهه (لصفروا) أي لأن يسط أي لم يسع بسط كنهه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا سماه لي فلم يستطع أن يسط كنهه من مغر الغضب وهو دال على أن الغضب قد يطلق على الألبسة الصغرى (فتوضأ القوم)

الذين بقروا عند علي الله عليه وآله وسلم (كلامهم) من ذلك الخشب الصغير (قلنا) وعند الماتن قبل وفي أخرى قلت وهو من كلام عبد الطويل الراوي عن أنس (كم) (تسا) (كتبه قال) (كأ) (غائين) (نفسا) (وزيادة) على الغائين وهذا الحديث رواه الإروضة ما بين مروزي ومصري وفيه ١٤ الحديث والسماع والمنفعة وأخرجه البخاري أيضا في علامات

خالق الصلاة على البسط لان الطنائس البسط التي تحتها خسل كما تقدم قوله طنائس جمع طنفسة وفي ضبطها الفات كسر الطاء والقاصع واضعها وقصه ما معاكسر الطاء مع فتح الفاء

• (باب الصلاة التعليل والخيقين) •

(عن أبي مسلمة سعيد بن زيد قال سألت أبا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه قال نعم متفق عليه وعن شداد بن أوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خالفوا اليهود فأنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم رواه أبو داود) الحديث الأول أخرجه البخاري عن آدم عن شعبة وعن سليمان بن حرب عن جابر بن زيد وأخرجه مسلم عن يحيى بن يحيى عن بشر بن المغفل وعن الربيع الزهراني عن عباد بن العوام وأخرجه الترمذي عن عمرو بن علي عن يزيد بن زريع وشبان بن نصر عن أبي مسلمة سعيد بن زيد والحديث الثاني أخرجه ابن جابر أيضا في صحيحه ولا مطعن في إسناده وفي الباب أحاديث أربعة أخر عن أنس الأول عند الطبراني والبيهقي قال البيهقي لا بأس بإسناده والثاني عند الزوار بنحو حديث شداد بن أوس والثالث عند ابن مردويه بلفظ ضاوفي زعمكم وفي إسناده عباد بن جوربة كذبه أحمد والبزار والرازي عباد بن مردويه وفي إسناده عيسى بن عبد الله السقلافي وهو ضعيف بسرق الحديث وفي الباب عن عبد الله بن مسعود عند ابن ماجه وفي حديث آخر عند الطبراني في إسناده علي بن عاصم تكلم فيه وفي حديث ثالث عند الزوار والطبراني والبيهقي وفي إسناده أبو حمزة الأعور وهو غير صحيح وعن عبد الله بن أبي حنيفة عند أحمد والبزار والطبراني وعن عبد الله بن عمر وعند أبي داود وابن ماجه وعن حمزة بن حريث عند القسطنطيني في الثمانيات والساق وعن أوس الثقفي عند ابن ماجه وعن أبي هريرة عند أبي داود وفي حديث آخر عند أحمد والبيهقي وفي حديث ثالث عند الزوار والطبراني وفيه عباد بن كثير وهو ابن الحديث وقيل موقوف وقيل لا يثبت به حديث وفي حديث رابع رواه ابن مردويه وفيه صالح مولى التوأمة وهو ضعيف وعن عطاء الشيباني عند ابن ماجة في معرفة الصحابة والطبراني وابن خالفي وعن البراء عند أبي الشيخ وفي إسناده سوار بن مصعب وهو ضعيف وعن عبد الله بن الشخير عند مسلم وفي حديث آخر عند الطبراني وعن ابن عباس عند الزوار والطبراني وابن عدي وفي إسناده الترمذي عن حمزة وهو ضعيف جدا وفي حديث آخر عند الطبراني وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني وعن علي بن أبي طالب عند ابن عدي

النبي ثم سلم ولتقلها ما تختلف (عن أبي موسى) عبد الله بن نبيس الأشعري (رضي الله عنه) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا قنذح أي طلب قدسا فيه ماء ففعل به ووجهه فيه مومج أي صب (فيه) ولادلالة فيه على الوضوء منه والافضل يضم الفين ورواه هذا الحديث النجاشي كوفيون وفيه ثلاثة مكين وفيه الحديث والمنفعة وأخرجه البخاري معلقا باب استعمال فضل وضوء الناس (عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بالضم أي أنفضله المرض (واشتد به وجهه استأذن) صلى الله عليه وآله وسلم (أو أوجه) رضي الله عنهن (في أن يعرض) يضم الباء وفتح الراء المشددة أي يتقدم في مرضه (في بيتي فان له) بكسر الهمزة وتشديد النون أي أن يعرض في بيت عائشة واستدل به على أن القسم كان واجبا عليه ويحتمل أن يكون فضل ذلك تطييبا لهم (لخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من بيت يوفية أو زيف بنت جعفر أو ريحانة والأول هو المعتمد (بين رجلين خطا) انضم

المهمة (رحلته في الأرض بر عباس) عه رضى الله عنه ورجل آخر قال عبد الله الراوي عن عائشة وهذا مدرج من كلام الزهري الراوي عنه (فأخبرت عبد الله بن عباس) يقول عائشة (فقال لأندري من الرجل الآخر) الذي لم نسبه عائشة (قلنا) أدري (قال هو علي) وفي رواية ابن أبي طالب وفي رواية مسلم بن الفضل بن عباس وفي أخرى بين

رحلن احدهما امامه وحينئذ كان اى العباس اذ منهم لاختيكة الكرماء كراما لها اختصاصا واثلاثة يتناولون الاخذ بيده الاخرى ومن ثم صرحنا عائشة بالعباس واهميت الاسترا والمراد به على ولم نسمه لما كان عند هاتمه مما يحصل للنسب مما يكون سببا لالاعراض عن ذكر اسمها (وكانت عائشة تحدث ان النبي صلى

١٥

الله عليه) والله (وسلم) قال بعد ما دخل بيته (ولابن عباس كبريتا أى عائشة وأضيف اليها مجازا للباسية السكنى فيه) وأشدته وجهه هريقوا) من هراق الماء بهرجه هراقه وفى رواية أخرى قوا من هراق الماء بهرقة هراقا أى صبوا (على من سبع قرب) بكسر القاف وفتح الراء جمع قرب يهوى ما يستقى به قال الخطابي يشبه ان يكون خص السبع تبركا بهذا العدد لان دخولا في حشيتهم من أمور الشريعة وأصل الخلقة وفى رواية للطبراني فى هذا الحديث من آثار شتى والظاهر ان ذلك لتداوله فى أخرى فى الصحيح لعل استمره فاعهد أى أوصى (لم تطل أوكين) جمع وكه وهو ما يرويه ثم القرية (الذى أهد) بفتح الهمزة أى أوصى (الى الناس وأجلس) صلى الله عليه وآله وسلم وفى رواية فاجلس بالانما وكلاهما سبق للمعقول (فى غضب) بكسر الميم من محاسن كفى رواية ابن خزيمة وفيه إشارة الى الرد من كرهه ان يقتل نفسه كائنت ذلك عن ابن عمر وقال عطاء انما كره من الناس ربه (لخصه زويج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم

فى الكامل من رواية الحسين بن محبوب عن أبيه عن جده وهو ضعيف جدا وله حديث آخر عند أبي يعلى وابن عدى وقال وهذا ليس أصل وهو ما وضعه محمد بن الجليل القسبي وعن تيريز الدبلى عند الطبراني واسناده جيد وعن مجمع بن جارية عند أحمد بن حنبل عن اسناده يزيد بن عياض وهو ضعيف وعن الهرماس بن زياد عند ابن حبان فى الثقات والطبراني فى معجمه الكبير والوسط وعن أبي بكر عند الزوارى وأبي يعلى وابن عدى وفى اسناده بحر بن عمر واختلفوا فى صحة ابن معين وعن أبي ذر عند أبي الشيخ والبيهقى وعن أبي حنبل عند أبي داود وعن عائشة عند الطبراني باسناد صحيح وعن اعرابي من الصحابة لم يسم عند ابن أبي شيبة فى مصنفه واحمد فى مسنده والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة فى النعل وقد اختلف فى الصلاة والتابعين فى ذلك هل هو مستحب أو مباح أو مكروه وفروى عن عمر باسناد ضعيف انه كان يكره خلع النعل ويشد على الناس فى ذلك وكذا عن ابن مسعود وكان أبو عمرو الشيباني يضرب الناس اذا خلعوا النعال لهم وروى عن ابراهيم انه كان يكره خلع النعل وهذا يشترطه مستحب عند هؤلاء قال العراقى فى شرح الترمذى وعن كان يفعل ذلك يعنى ليس النعل فى الصلاة عروبا للخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وعمر بن ماعقة وأنس بن مالك وسلمة بن الأكوع وأوس الثقفى ومن التابعين محمد بن المسيب والقاسم وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وعطاء بن يسار وعطاء بن أبي رباح وعجاف وطاوس وشريح القاضي وأبو مجاز وأبو عمرو الشيباني والاسود بن يزيد وابراهيم الثقفى وابراهيم التميمى وهلى بن الحسين وابنه أبو جعفر وعن كان لا يصلى فيها عبد الله بن عمرو أو موسى الأشعرى وعن ذهب الى الاستصحاب الهادوية وان أنكر ذلك هو ما هم قال الامام المهدى فى البحر مستلطف ويحسب فى النعل الطاهر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلا فى نعالكم المسبر وقال ابن دقيق العيد فى شرح الحديث الا قل من حديث الباب انه لا يفتى ان يؤخذ منه الاستصحاب لان ذلك لا مدخل فى الصلاة ثم اطال البحث وأطاب الآن الحديث الثانى من حديث الباب أقل أحواله الدلالة على الاستصحاب وكذلك سائر الاحاديث التى ذكرنا وقد أخرج أبو داود ومن حديث أبي سعيد الخدري أنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا جاء أحدكم الى المسجد فليطهر فان رأى فى نعليه قدرا أو اذى فليمسحه ويصل فيه ما رى الاستدلال لعدم الاستصحاب بما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليطهر نعليه فلا يركبهما أحدا

طهقنا أى جعلنا (نصب عليهم من ثلث القرب) السبع (حتى طلق) أى جعل وشروع (يشرب النيا أن قد غفلت) ما أمر تكن به من هراق الناس من القرب المذكورة وانما فصل ذلك لان الماء البار فى بعض الامراض ترويه القوة والحكمة فى عدم حل الاوكية لكونه أبلغ فى طهارة الماء ومفاته لعدم مخالطة الأذى (تمخرج) صلى الله عليه وآله وسلم من بيت عائشة (الى

الثامن) الذين في المسجد فصل فيهم وتعلمهم كما في رواية البخاري عن الزهري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث ارافة الله على المريض لقصد الاستشفاء به ورواياته ثمانية مائة حتى يروى في وفاته التصديت والاحبار بصيغة الجمع والافراد والقول وآخرجه البخاري في ستة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهبة والناس والمغاني وفي

جرسه وفي الطبوس في الصلاة والتسائي في عشرة النساء وفي الوفاة والتمريض في المناظر **عن أنس** رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا أبا لهب من ماء فاقى بقدح برصاح) بمسحات الأولى مفتوحة بعد هاسكون أي متسع القدم وقال الخطابي الواسع الحصن القريب الضعيف ومنه لا يصح الماء الكثير فهو أدل على عظم المجرى وعند ابن خزيمة من زجاج يدل برصاح) فان ثبتت روايته فيكون ذكر الجلس والجامعة وصفو الهشمو يؤيد ما في مسند أحمد من حديث ابن عباس أن القوم سألوا أبا عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم قد حن زجاج لكن في إسناده مقال كما فيه عليه في القمع (فيه شيء) قليل (من ما موقوف) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أصابه فيه) أي في الماء (قال أنس) رضي الله عنه (علمت أنظر إلى الماء فيسح من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس (خرزيت) من الحزر بفتح ديم الزاي على الرأى قدوت (من توضأه ما بين السبعين إلى الثمانين) وفي رواية جيد أنهم كانوا ثمانين وزيادة في حديث

ليصعها بين رجله أو ليصل فيها وهو كآل العراق صحيح الاسناد وحديث عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حافيا ومنعته أن يخرج أبوداود وابن ماجه وروى ابن أبي شبيب باسنادنا إلى أبي عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ثيابه صلى الناس في ثيابهم فخلع ثيابه فخلعوا فخلعوا قال من شاء أن يصلي في ثيابه فليصلي ومن شاء أن يخلع فليخلع قال العراق وهذا من صحيح الاسناد ويجمع بين أحاديث الباب يجعل حديث أبي هريرة وما بعده صارفا لا ذاهرا المذكرة المعلقة بالخالف لاهل الكتاب من الوجوب الى التنبه لان التفسير والتفويض الى المشيئة بعد تلك الاوامر لا ينال الاستصحاب كما في حديث بين كل أذانين صلاة في شامه هذا عدل المذهب وأقواها عندى

«باب المواضع المنهى عنها والمأذون بها الصلاة»

(من جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت في الأرض طيبة مسجدًا وطهورا ومسجدا فأباعد رجل أدركهما الصلاة فليصل حيث أدركته متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جعلت في كل الأرض طيبة مسجدًا وطهورا ورواه الخطابي باسناد) الحديث قد تقدم الكلام على طرقة وفقهه في التيمم فلا نعبده وهو ثابت بن يان طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراق باسناد صحيح وآخرجه أيضا أحمد والضياقي المختارة وأشار الى حديث أنس أيضا الترمذي قال العراق في شرح الترمذي ما نقله وحديث جابر أخرجه البخاري ومسلم والثاني من رواية يزيد الفقيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خفافا كرها وفيه وجعلت في الأرض طيبة طهورا ومسجدا الحديث انتهى فعلى هذا يكون زيادة طيبة مخرجة في التعيين ولكن ذكر البخاري الحديث من طريق يزيد الفقيه عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصرح بما في محبته في الصلاة فهي تدل على أن المراد بالأرض المذكرة في الحديث ليس هي الأرض جميعها كما تدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عن مسلم وكافي حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد لا تميز بل المراد الأرض الطاهرة المباحة لان المتجسس ليست بطيبة لغة والمقصود ليست بطيبة شرعا نعم من قال ان التاكيد ينفي المجاز قال المراد بالأرض المؤكدة بلفظ كل جميعها وجعل هذه الزيادة معاوضة لاهل

سائر الكاخن عشر مائة وفيه زيادة ثمان مائة في واقع متعددة في أما كن مختلفة وأحوال المتغيرة واستدل الحديث الثاني بهذا الحديث على رد قول من قال من أصحاب الرأي ان الوضوء مقدور بقدر من المأمعين ووجه الدلالة ان العبادة اغتفر من ذلك التمسح غير تقدير لان الماء النافع لم يكن قد رويها ما لهم فدل على عدم التقدير ورواها هذا الحديث الاربعة كلها أجمالا مبصر وفيه التصديت والعنفه وأخرج مسلم في القضايا النبوية وإيراد البخاري في باب الوضوء من التور

وجهه المطلق اسم اتور على القدح فاعلمه (رضه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 يشعل (أي جسده الشريف) (أو) كان (يقبل بالصاع) أنه يسع خمسة أرطال وثلاث طرل بالبغدادى ورجل زاد صلى الله
 عليه وآله وسلم على ما ذكره قال بعض الحنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ رجا اتصهر على الصاع وهو أربعة

الحديث لأنها وقعت سنافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فصار حينئذ
 إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التأكيد بكل خلافا لرفع الجواز ويضعفه
 والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم
 نفسه الا قبلا والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد التوكيد
 كما صرح بذلك القائلون به والظاهر بحث ليس هذا موضعه ومما يدل على عدم الرفع
 الأحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبور والحمام وغيرهما وسأفي ذكرها (وعن أبي
 در قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام
 قلت ثم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حيفا
 أدركت الصلاة فكلها مسجد متفق عليه) قوله قال أربعون يعني في الحدوث
 لا في المسافة قوله حيفا أدركت فقط مسلم وأبو داود كذلك الصلاة فصله فانه مسجد
 وفي لفظه ثم حيفا أدركت وفي لفظه أيضا حيفا أدركت الصلاة فصله قال
 النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع الا ما استثناه الشرع عن الصلاة في
 المقابر وغيرها من المواضع التي فيها العاصية كالزينة والجيزة وكذا ما منى منه على
 آخر فمن ذلك أعطان الأبل ومنه فاعرة الطريق والحمام وغيرهما وسأفي الكلام على
 ذلك مستوفى قوله فكلها موطأ كيد لما منهم من قوله حيفا أدركت وهو الأرض
 أو أمكنها (وعن أبي سعيد بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد
 الا المقبرة والحمام ورواه النسخة الا لسانى) الحديث أخرجه الشافعى وابن خزيمة وابن
 حبان والحاكم قال الترمذى وهذا حديث غيبه اضطراب ورواه شيبان الثوري عن
 عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل ورواه جاد بن سلمة عن
 عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال
 وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولابد كرفيه عن أبي
 سعيد وكنان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى وقال
 الدارقطنى في اللؤلؤ المرسل المفقود روي البيهقي المرسل وقال النووي هو ضعيف
 وقال صاحب الامام حاصل ما على به الإرسال وإذا كان الوصل له ثقة فهو مقبول قال
 الحافظ وأخفى ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا
 قال فلم يصب انتهى والحديث صحيح لما كفي المستدرك وابن حزم الظاهرى وأشار
 ابن دقيق العيد في الامام إلى صحته وفي الباب من على عند أبي داود وعن ابن جرير

أعداد ورجل زاد عليها (أي
 خمسة أعداد) فكان أناسا
 يطعن على أنه استعمل في النسل
 أصكفر من ذلك لأنه جعلها
 النهاية وقدر روى مسلم من
 حديث عائشة رضي الله عنها
 أنها كانت تقبل صلى الله عليه وآله وسلم
 من الله عليه وآله وسلم من أنه
 واحد وهو القصر قال ابن
 عيينة والشافعى وغيرهما هو
 ثلاثة أصح وروى مسلم أيضا
 من حديثهما أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم كان يقبل من أنه
 يسع ثلاثة أعداد فهذا يدل على
 اختلاف الحال في ذلك بقدر
 الحاجة وفيه رد على من قلده
 الوضوء والفصل بهذا كفى
 حديث الباب كان شعبان من
 المالكية وكذا من قال به من
 الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار
 المد والسماع وحله الجمهور على
 الاستصحاب لأننا كثر من قدر
 وضوءه وغسله صلى الله عليه
 وآله وسلم من العصابة قدرهما
 بذلك في مسلم عن حقيقته مثله
 ولا جد وأبى داود باسناد صحيح
 عن جابر مثله وفي الباب عن
 عائشة وأم سلمة وابن عباس
 وابن عمر وغيرهم وهذا إذا
 لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

نيل في أيضا من يكون خلقه معتدلا واليه أشار لبقارى بقوله في أول كتاب الوضوء
 وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يتوضأ
 بالمد) الذي هو ربع الصاع قال القسطلاني وعلى هذا السنة أن لا ينقص ما الوضوء عن مدو الغسل عن صاع ثم يختلف

باختلاف الأشخاص فمثل الخلقة تشخصه أن يستعمل من المأخذ يكون نسبه الى جسده كسنة المذواصاع الى جدار الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحها الى الطول والعرض وعظم البطن وغرها يستحب أن لا يتشمع من مقدار يكون بالنسبة الى بده كسنة المذواصاع الى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم حنبل عن أبي داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم قوماً فاق بالافيه ١٨ قد وثق المدو عنده أيضاً من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله وسلم يروى بالافيه سبع وظلن

ويقتل بالصاع ولا بن خزينة وحيان في صحيحهما والحاكم في مستدر كمن حديث ابن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم افي يثاني مد من مأخوذاً لجعل بذلك ذراعاه وسلم من حديث عائشة كانت تقتل هي والبي صلى الله عليه وآله وسلم من اناه واحد يسع ثلاثة أعداد وفي أخرى كان يقتل بنفسه مكاكيت ويروى بمكوك وهو انا يسع المسد والجبع بين هذه الروايات كأنه التوى عن الشافعي رحمه الله انها كانت اعتسالات في أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقل وهو يدل على انه لا حد في قدرماء الطهارة يجب استيفاء بل القلة والكثرة باعتبار الأشخاص والأحوال كأمروية هذا الحديث أربعة ما بين بصري وكوفي وفيه العديد والصالح (عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه مسح على الخفين (١) والتوين الطاهرين الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياق وعن عمر بن عبد الله بن ماجه وعن أبي هريرة القنوي عند مسلم وأبي داود والترمذي والشافعي وسياق وعن جابر وصداقه بن عمرو بن العاص وعمران ابن الحصين ومقل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدى في الكامل وفي اسناد حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه أحد وابن معين قال ابن حزم أحاديث التهمي عن الصلوات والقبور والصلوات في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد انرها قال العراقي ان أراد بالتواتر ما ذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواه جيع يستعمل في الأصول على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانها أخباراً حاد وان أراد بذلك وصفتها بالشهرة فهو قريب وأهل الحديث غالباً لا يغيرون بالتواتر المشهور انتهى وفيه ان المعتز في التواتر هو أن يرى الحديث التواتر جع عن جمع يستعمل في الأصول على الكذب لانه يرويه جيع كذلك عن كل واحد من رواه ما لم يعتبر أهل الأصول اللهم إلا أن يرويه بكل واحد من رواه كل رتبة من رتبة رواه قوله الا انه يرويه منقطعاً بالماضوية الميم وقد تكسر الميم وهي الهل الذي يفتح فيه الميم والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة وقول الحام وقد اختلف الناس في ذلك أما المقبرة فذهب أحد إلى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المتبوشة وغيرها ولا بين أن يفرش عليه شيئاً بقية من النعاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد عنها كالبيت والى ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المسلمين والمكفار قال ابن حزم يرويه يقول طواقم من السلف حكى عن خمسة من الصحابة النبي عن ذات وهم عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما فعل لهم مخالفاً من الصحابة وحكام عن جماعة من التابعين إبراهيم التيمي ونافع بن جبير بن مسلم وطاوس وهرو بن دينار وخزيمة وغيرهم وقوله لا تفعل لهم مخالفاً في الصحابة أخبار عن علمه والافق حكي الخطابي في معالم السنن عن عبد الله بن عمر أنه رخص في الصلاة في المقبرة وحكي أيضاً عن الحسن انه صلى في المقبرة وقد ذهب إلى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله والهادوية وصرحوا بعدم صحتهما ان وقعت فيها وذهب الشافعي الى الفرق بين المقبرة

(١) ويتعطف في المسح عليه ما ان يكون أدخل رجليه موطاهرتان وبالجملة فقد تواتر هذا عن المنبوشة

الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الامام أحمد انه أرى بعض حديثاً وقال ابن أبي حاتم انه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد أو يروون رجلاً وقال ابن منبوشة عن رجلين أنهما قتلا ابن المنذران كل من روى منهم انكاره فقد روى عنه اثنان أو انكاراً في هريرة على المسح باطل كما ذكرنا محمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد انكروا الخلفاء وروا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع فقد روى عنه مسلم والشافعي القول بالمسح عليها بعد مضمونه صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الامام الهندي في الصرع عن القول بجميع الخفين وقد روى في المسح ثلاثة أيام المسافر ويوم راسله المقيم كانت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن المسح على الخفين قال المسافر ثلاثة أيام والمقيم يوماً وهذا الحديث في اعلام الموقعين أنظر الروضة التديبية لسيدى الوالدان محمد السلفي والجسن خان وله المؤلفات في الله تعالى

بعد كمال الظهور الساترين لمل القرض وهو القرض بكيفية من كل الجوانب وقد كثرت الروايات بالطرق المتعددة عن
العصابة رضى الله عنهم الذين كانوا لا يشارفون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سقرا ١٩ ولا حضرا وقد صرح جيع من

الحفاظ بتواتره ووجه بعضهم
روايتهم وروايتهم من
العشرة البشرية وعن الحسن
البصري حديق سبعون عن
العصابة بالسبع على الخلفين
واتفق العلماء على جواز خلافا
للتواضع كبحم الله تعالى لان
النزاع لم يرد به ولشدة قائلهم
الله تعالى لان عليا استع منه
ويرد عليهم حصة عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وتواتره على
قول بعضهم وأما ما ورد عن علي
فلم يرد عنه باسناد موصل
ثبت بشدة كقوله النبي وقد
قال الكر شخا خاف الكثرة على
من لا يرى المسيح على الخلفين
وليس بمنسوخ حديث المغيرة
في غزوة بولك وهي آخر غزواته
صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة
نزات قبلها في غزوة المريسيع
فامن القسح للمسمع ويؤيده
حديث جابر رضى الله عنه انه
راى النبي صلى الله عليه وآله

وسلم مع بعد المائدة وقتل ابن
المقدور عن ابن الملوكة أنه قال
ليس في المسح على الخلفين من
العصابة اختلاف لان كل من
روى عنه منهم انكاره فقد
روى عنه اثباته وقال ابن
عبد البر لا أعلم روى عن أحسن

المتبوشة وغيرها فقال اذا كانت مختلطة بلحم الحوق وصمد يدهم وما يخرج منهم لم يقز
الصلاة فيها فبان صلى رجل في مكان طاهر منها أجرا أو إلى المثل ذلك ذهب أبو طالب
وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرازي أما المقبرة فالصلاة مكرهة
فيها بكل حال وذهب الثوري والاذري وأبو حنيفة إلى كراهة الصلاة في المقبرة
ولم يقرروا كإفراد الشافعي ومن معه بين المتبوشة وغيرها وذهب مالك إلى جواز الصلاة
في المقبرة وعدم الكراهة والاحاديث ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يقضى منه
العجب فاستدل به بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء أحاديث
التمهي المتواترة كما كان ذلك الامام لا تقتصر عن الدلالة على التبريم الذي هو المصنف
الحقيقي وقد تقرر في الأصول ان النبي يدل على فساد التمسك عنه فيكون الحق
التبريم والبطلان لان الفساد الذي يقتضيه التمسك هو الماردف للبطلان من غير فرق
بين الصلاة على القبر وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الجاهل فذهب أحمد
إلى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أو قال أبو قرة ولا يصلى في حمام ولا مقبرة
على ظاهر الحديث وإلى ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس انه قال لا يصلى
في الحشر ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نقل ابن عباس في هذا اختلاف من العصابة
ورويما مثل ذلك عن نافع بن جيع بن ماعم وإبراهيم الغني وخيمته والعلماء من زياد عن
أيسه قال ابن حزم ولا تقبل الصلاة في حمام سوا في ذلك مبدأ به إلى جميع حدوده ولا
على سطحه وسقفه مستوقده وأعلى حيطته شربا كان أو قاعها فان سقط من ثيابه منى
يسقط عنه اسم حمام جائز الصلاة في أرضه حيث ذابته وذهب إليه ورأى صحة
الصلاة في الحمام مع الظهارة وتكون مكرهة وتكون مباحة وموت فهو حديث أيضا
أدركت الصلاة فصل وجعلوا النبي على حمام متنجس والحق ما قاله الأولون لان أحاديث
المقبرة والحمام مخصصة لذلك العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قيل هو ما نقلت
الحصل من التباينة وقد دلل على حرمة الموت وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكتفبه

التباينات وقيل انه ما رأى الشيطان (وعن أبي هريرة الغنوي قال قال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه)
الحديث يدل على منع الصلاة إلى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس
عليها وظاهر التمسك التبريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا يجلس
أحدكم على جرة تفقر ثيابه فتنزل إلى جلده خبير أن يجلس على قبر أخيه وروى
عن مالك انه لا يكره التسعد عليها ونحوه قال وأما التمسك عن القعود فلقضاء الحاجة

فقال السلب انكاره الا عن مالك مع ان الروايات العديدة عن مصرحة بآثاره وقال ابن المنذر اختلف العلماء أيهما أفضل
المسح على الخلفين أو تركهما ولو فعل القدمين والذي أختاره ان المسح أفضل لاجل من طعن فيه من أهل البدع من التواضع
والرافض قالوا سبوا طعن فيه الخلفون من السقي أفضل من تركه انتهى وقال النووي صرح جيع من الإصحاب بان

الفصل أفضل بشرط أن لا يترك المسح وضمة عن السنة كما قالوا في فضل التمسح على الأقدام (وإن عبد الله بن عمر سأل أباه
 (عمر) أن يحذر التمسح كما لا يصلي (عن ذلك) أي من مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على النخفين (فقال) عمر رضي الله عنه
 (نعم) مسح صلى الله عليه وآله وسلم على ٢٠ نخفين (فأخذ ذلك شيئا سجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تسأل عنه

شديد) لثقله قال في الفتح
 فيه دليل على أن الصفات
 الموجبة للرجوع إذا اجتمعت
 في الراوي كانت من جهة
 القرائن التي إذا حقت خبر
 الواحدة طاعت مقام الأشخاص
 المتعددة وقد يقيد العلم عند
 البعض دون البعض وعلى أن
 عمر كان يقبل خبر الواحد وما
 نقل عنه من التوقف إنما كان
 عند وقوع ريبه في بعض
 المواضع واحتج به من قال
 بتفاوت رتب العدة ودخول
 الترجيع في ذلك عند التعارض
 ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين
 الرواية والشهادة وفيه تعظيم
 عظم من عمر لسعد وفيه أن
 الصحابي قد يعني عليه من
 الأمور الجلية في الشرع ما يطلع
 عليه غيره انتهى وقد أخرج
 الحديث الإمام أحمد من طريق
 أخرى عن ابن عمر قال رأيت
 سعد بن أبي وقاص يمسح على
 نفسه بالعراق حين نوضا
 فأكثر ذلك عليه فلما اجتمعنا
 عند حجر قال سعد سل أبنا
 ونصكر القصة ورواه ابن
 خزيمة عن ابن عمر نحوه وفيه
 إن عمر قال كأنتن مع تينا
 صلى الله عليه وآله وسلم فمسح على

في الموطأ عن علي أنه كان يتوسد القبور ويصطحب عليها في الجوارى ابن زيد بن
 ثابت أخا زيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال إنما ركذنا على أحدث طبعه
 عن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور وقد صحت الأحاديث الغامضة بالمتعم ولا حجة في
 قول أحد لا سيما إذا كان معارضا للثابت عنه صلى الله عليه وسلم وقد أخرج أبو داود
 والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر يلقظ نهي أن
 يجصص القبور يعني عليه وأن يكتب عليه وأن يؤطأ وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة
 وقال الحاكم الكتابة على شرط مسلم والبلو لا يكون غالبا إلا مع الوطأ (وعن ابن عمر قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تقضوها قبورا
 روى الجماعة إلا ابن ماجه) قوله من صلاتكم قال القرطبي من التبعيض والمراد
 التوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده
 فاجعل لبيته نصيبا من صلاته وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا
 بعض فراشكم في بيوتكم ليقضى بكم من لا يخرج إلى المسجد من نومة وغيره قال
 الحافظ وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الرابع وقد باع الشيخ يحيى الدين فقال
 لا يجوز له على الترمذي قوله ولا تقضوها قبورا إلا القبور ليست بجمل العبادة وقد
 استنبط البزار من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونأزهه الإمام علي فقال
 الحديث دال على كراهة الصلاة في المقابر وقد عقب بأن الحديث قد ورد بلفظ
 المقابر كأروام مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تجعلوا بيوتكم مقابر وقال ابن التين
 نأوه البزار على كراهة الصلاة في المقابر ونأوه جماعة على أنه تخفيفه الشدي إلى
 الصلاة في البيوت إذ الموق لا يسهل في بيوتهم وهي القبور وقال فاما جواز الصلاة في
 المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك قال الحافظ إن أراد أن يؤخذ
 بطريق المطوق فمسلم وأرادني ذلك مطلقا فلا وقبل يحتمل أن المراد لا تجعلوا
 البيوت ولعن التوم فقط لا تصلون فيها فان التوم أخوال الموت والميت لا يصلي وقيل يحتمل
 أن يكون المراد أن من لم يصل في بيته جعل نفسه كالبيت ميتة كالمقبر وبؤيد ما رواه مسلم
 مثل الميت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت قال
 الخطابي وأما من نأوه على النبي عن دفن الموقوف في البيوت فليس بشيء فقد دفن رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته ونعقبه الكرماني بأن قال
 عمل ذلك من خصائصه وقد روى أن الأنبياء مدفونون حيث جاوزت كبارى ذلك ابن ماجه
 أساد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله قال الحافظ

خفاقتنا لا ترى بذلك بأسا وإنما أنكر ابن عمر على سعد مع صحبه وكثروا به لأنه خفي عليه

فما اطلع عليه غيره وأنكر عليه مسحه في الخف كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار ما أخرجه ابن
 ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أعراسه فمسح على النخفين فأكثر ذلك عليه فقال له سعد سل أبنا فذكر القصة وأما في

الأوزاعي والنوري وأبو نوري بن زينة وأبو الوليد الحديث ساكت عن هذه القبور قاله العوالب في الجمع له الاقتصار على
ظواهره والقيام من العوارك وروى عن أنس أنه مسح على القسوة قال القسطلاني وقصص سنة مسحه جميع الرأس عندنا
يتكلمه على الصلاة عند عصر ٢٢ ربهما أو عند عدم ارادة نزعها وقول الاصمعي أن ذكر الصلاة في هذا

الحديث من خطأ الأوزاعي
خطأ لأنه زيادة من تفقه مرفوعة
لغيره مقبول ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مروى وشي
ومدني وفيه التحديث والاختبار
والعنقة (عن المصنفين
شعبة رضي الله عنه قال كنت
مع النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم في سفر) في رجب سنة تسع
في غزوة تبوك (فاهويت) أي
مددت يدي أو قصدت أو أشرفت
أو أومات (لا تزع خفيه) صلى
الله عليه وآله وسلم (فقال
دعهما) أي الخفين (فاني
أدخلتهما) أي الرجلين حال
كونهما (طاهرتين) من الخدين
والشحمين وهما طاهرتان ثم
أحدث (فمسح عليهما) ولا يخفى
خزعة وجبان أنه صلى الله
عليه وآله وسلم أرخص للمساكين
ثلاثة أيام ولياليهن وللمعسر يوما
وليلا إذا ظهر فليس خفيه أن
يمسح عليهما ما أي من الحديث
بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل
بابتداء الحديث على الرابع
فاعتبرت مدته منه واختار في
المجموع قول أبي نوري وابن
المنذر أن ابتداء المدفن المسح
لأن قوة الأحاديث تعطيها
وحديث أبي خزيمة وجبان هذا

هو أفق حديث الباب في الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا
الكتاب ما يدل على ترك المسح وقد قاله الجمهور ولحديث الذي قدمته وحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المشهور (١)
(١) والاحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت بل ناطقة بالتوقيت فلا يعتد بما عاقله المالكية في المشهور فافهم اه

५५ [८]

الهابيل كآزواء القساق عن
أم سلة (غالتي) النبي صلى الله

ولم يوضا) وزاد البيهقي عن أبي
اليعان في آخر الحديث قال
الشمس عذبة قالوا له

وسلم ونسأمن أزواجه ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال

مما است النار فامض لاحاديث
الاباحة لان الاباحة سابقة

مما است التار رواء أبوداود
والنسائي وغيرهما وصححه ابن

لما قابل النهي وان هذا اللفظ

لقد وقعت قبل الامر بالوضوء

(وعن زيد بن جبيرة عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يصلى في جماعة مواطن في الزلزلة والحزرة والمقبرة وقاعة الطريق

وقد روى الليث بن سعد، هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر

الحديث في أسناد العمري زيد بن جبير وهو ضعيف قال العمري قال البخاري وابن
معين زيد بن جبير مقروء وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال
ابن عدي ضعيف قال ابن تيمية عليه السلام قال الحافظ في التلخيص ابن عدي ضعيف جدا في

أكل منها ثم تروا ومن الظهور ثم أكل منها واصل العصور ولم يتوضأ فيصطل أن تكون هذه
أول مرة التناول من موضع صلات الظهور كأنه جرح من الأيسر إلا كما من اليمين

الاستغناء عن كل شيء غير الله تعالى، ولم يتغير الرأى مع ما نظرنا الى ما قبل به الخلقاء المتقدمين بعد النبي

في أحد الحديثين وارضى النووي هذا في شرح المهذب وقال وأقرب ما يستروح إليه قول الخلفاء الراشدين وبما جاهر العصاة
بمادله عليه أخرجهان هو القول القديم وهو وإن صحت كان في المذهب فهو قوي في الدليل وقد اختاره جماعة من محقق
المحدثين وأما من اعتقد بجهالة انتهى ٢٤ وقال أيضا كان الخلاف فيه معروفا بين العصاة والتابعين ثم استقر
الاجماع على أنه لا وضوحا

مست النام الأماذ كمن لم يور
الابل وقال الملبث كانوا في
الجاهلية قد اتوا في التظن
قأمرؤا بالوضوء جعلت النار
فلم تقررت النظافة في الاسلام
وشاعت نسخ الوضوء يسيرا
على المسلمين ويحب ان يطهى
بوجه آخر وهو ان أحاديث
الامر بمحوه على الاستصحاب
لا على الوجوب واستتبط من
هذا الحديث جواز قطع اليتم
بالسكين ورواه السنة ثلاثة
مصريون وثلاثة مدنيون وفيه
القصيد والاشبار والعنتنة
وليس لعمر بن أسامة رواية في
هذا الكتاب الا هذا أو الحديث
في المسح وأخرج البخاري
الحديث أيضا في الصلاة
والجهاد والاطعمة والناسي
في الوضوء وابن ماجه في الطهارة
(عن سويد بن النعمان) الاوسى
المحدثي صباه شهد أحد اوما
بعدوا وليس له في البخاري سوى
هذا الحديث ولم يرو عنه سوى
يشير بن يسار (رضي الله عنه)
وسويد بن عيسى وفتح الواد
ونعمان بن عيسى (أنخرج
مع رسول الله صلى الله عليه)
وأما (ولم عام خير) فهو منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبر وتوابعها واحسان الابل وما فيها من الاحاديث الحميدة قولها
الزينة فيها لقان فتح الموحدة وضعها حكمها الجوهري وهي المكان الذي يلقى فيه
الزبل قبل اياه والمجزرة يفتح الزاى المكان الذي يصر فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم
قولها وقاعة الطريق قبل المراد به على الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث
يدل على قصر الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في الصلاة في النهى أما في المقبرة
والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزينة والمجزرة فليكن كما
عملت الجماعة في قصر الصلاة فيها من غير حائل اتفاقا ومع الحائل فيمختلف وقيل ان
العله في الجزرة كونه لما وى الشياطين كروث عن جماعة اطعموا على ذلك وأما في
قارعة الطريق فليكن كما شغل الخطر المؤدى الى ذهاب التنوع الذي هو سر
الصلاة وقيل لانها مظنة التماسه وقيل لان الصلاة فيها شغل لخلق النار وهذا قال أبو
طالب انها لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لا قضاء التمس الفساد وقال المؤيد
بالقول المنصور والله لا نكره في الواسعة اذ لا ضرر لان العلة عندهما الاضرار بالماء
وأما في ظهر الكعبة فلا نه اذا لم يكن بين يديه سترة فاستقر لم تصح صلاته لانه متصل
على البيت لا الى البيت وذهب الشافعي الى الصلوة بشرط أن يستقبل من بناها قد وثق
ذراع وعند أبي حنيفة لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كاستقبال العرصة
لوهدم البيت والعبادة الله (قائدة) قال القاضي أبو بكر بن العربي والمواضع التي
لا يصلح فيها ثلاثة عشر قد كرر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى
المقبرة والى حداد مرضاض عليه قبلة والكنيسة والبيعة والى القنابل وفي دار
العذاب وزاد العراقى الصلاة فى الدار المعصومة والصلاة الى النائم والمحدث والصلاة
في بطن الوادى والصلاة فى الارض المحصومة والصلاة فى مسجد الضراوة والصلاة الى
النور قصارت تسعة عشر موضعا ودليل المنع من الصلاة فى هذه المواطن أما السبعة
الاولى فلما تقدم وأما الصلاة الى المبرة فلحديث النهى عن اتخاذ القبور مساجد وقد
تقدم وأما الصلاة الى حداد مرضاض فلحديث ابن عباس في سبعة من العصاة يلفظ
نهى عن الصلاة فى المسجد فجاهد حتى أخرجه ابن عدى قال العراقى ولم يصح استاده
وروى ابن ابى شيبة فى المصنف عن عبد الله بن عمرو انه قال لا يصلح الى الحش وعن على
قال لا يصلح تجاهه وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة اشياء ما فذ كرمه الحش وفى
كرهه استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن ابى شيبة

العلية والتأيت وصحت باسم رجل من العماليق اسم خير زها (حتى اذا كانوا) الرسول في
وأصحابه (بالصباح) فلما (وهى ادنى) أى أسفل (خير) وطرفها على المي شقوعند البخارى فى الاطعمة وهى على
بروحة من خير وقال أبو عبد الله بكرى فى مهم البلدان وهى على ريدون البخارى فى موضع آخر من حديث ابن
عينة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن عبد الله رجت (فصل) النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوصى نزل فصل (العصر

ثم عا بالازواد جمع زادوه وما يؤكل في السحر وفيه جمع الرفعة على الزاد في السحر وان كان بعضهم أكثرًا كالأوقية مثل
الازواد في الاسفار وان ذلك لا يقدح في التوكل واستطاعته المهلب ان الامام يأخذ المتحكرين بالخراج الطعام عند قلته
ليدعوه من أهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ الزاد ليعيب ممن من لا زاد معه (فهم يرون

الا بالسويق فأمر به) أي
بالسويق (فقري) مغبيا
لتمنول ويجوز تخفيف الراء
أي ليلاله لما لحقه من اليأس
(فأكل رسول الله صلى الله عليه
وأله وسلم) منه (وأكلنا) من
وزاد في رواية وشربنا أي من
الله أو من مانع السويق (ف)
قام إلى صلاة المغرب فغضب
قبل الخول في الصلاة
(ومضنا) هكذا في رواية
المختصة من السويق وان كان
لامم لأنه يقتضي بشايب
الاسنان وفواحي القم فيشغل
تدبيره من أمر الصلاة وهذا يدل
على استحباب المختصة بعد
الطعام (ثم صلى ولم يترضا)
بسبب كل السويق قال الخطأ
فيه دليل على أن الوضوء
بماست النار منسوخ لأنه
مقدم وخير كانت سنة سبع
قلت لادلالة فيه لأن أبا هريرة
حضر بعد فتح خيبر وروى
الأمر بالوضوء كما في مسلم وكان
يقع بعده النبي صلى الله عليه
وأله وسلم واستدل به البخاري
على جواز صلاتين فأكثر وضوء
واحد ورواه هذا الحديث
الخمسة كلهم جلا فقهاء كبار
مذنبون الأسخ البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس أنه كره الصلاة في الكنيسة إذا كان فيها ثياب أو يوقد وبت
الكرهية من الحسن والمير الشعبي وعطاس في رباح بالله الصلاة في الكنيسة والبسعة
بأسألهم ابن سيرين الصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري ومجرب
عبد العزيز في كنيسة وأهل بيته الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبور أنبيائهم
وصالحاتهم مساجد لأنها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة في
القبائل فلحديث عائشة الصبي أنه قال لما صلى الله عليه وسلم أزيل عن غرامك هذا
فانه لا تزال تصاوره تعرض في الصلاة وكان لها سترة تماثيل وأما الصلاة في دار
العذاب فلحديث أبي داود من حديث علي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في دار
ملعونة وفي أسناده ضعف وأما إلى التائم والتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي
داود وابن ماجه وفي أسناده من ليسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث
الباب بدل المقبرة قال الحافظ وهي زيادة باطل لا تعرف وأما الصلاة في الأرض المقصورة
فلما فيها من استهال مال الغير بغير إذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم
انه لا يجوز أحدا الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبدا فصح انه ليس
بموضع صلاة وأما الصلاة في التنور فنكرها محمد بن سيرين وقال يث ناره وأما في
شعبة في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تقبل الصلاة في مسجد يهتز فيه بالهواء برسوله
أو شيء من الذين أوقف مكان يكفر بشيء من ذلك فيه وزادت الهادوية كراهة الصلاة في
الحديث والقاسم والسراج وزاد الامام يحيى الحنب والخاص فيكون الجميع ستة
وعشرين موضعا واستدل على كراهة الصلاة في الحديث بحديث ذكره الامام يحيى
في الاتصاف بلفظ الصلاة في الحديث لا الصلاة في الحنب لا الصلاة في الحائض وقيل
في الاستدلال على كراهة الصلاة إليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة
وأما القاسم فاهامة كالتباسة وأما السراج فلغيره من التشبيه بعدد النار والاولى
عدم التخصيص بالسراج ولا بالتنور بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون
استقبال التنور والسراج وغيرهما من أنواع النار معا واحدا وأما الحنب والخاص
فلحديث الذي في الاتصاف بلفظ الحائض من قطعها الصلاة وإما ان القائلين بعمدة
الصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تمسكوا في المواطن التي حبت أحاديثها أحاديث
أيضا أدركت الصلاة فصل ونحوها وجعلوا حادثة فاضية بعمدة تأويل الأحاديث
القاضية بعدم العمدة وقد عرفنا ان أحاديث النبي عن المقبرة والحمام ونحوها خاصة
فمنع العامة عليها وتمسكوا في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد
بما يصح وكفاية البراءة الأصلية حتى يقوم دليل صحيح ينقل عنها لاسيما بعد ورود

رواية تابعي عن تابعي والتحديث والاشبار والعنقة وأخرجه
البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي والجهاد وأخرجه الترمذي في الطهارة والولاية وابن
ماجه (عن) أم المؤمنين (ميتة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم) أو له (وسلم) كل عندها كتفا) أي لم يكتف (ثم صلى

ولم يتوشأ) أي لم يجعله ناقصا للوضوء فهذا الحديث من الدلائل وقسمه إجماع معتقرون وهما ناقصان بكون تركه
 وفي رواية ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون وفيه الأخبار بالجمع والافتراء والتحديث والضعف وأخرجه مسلم في المهارنة (عن
 ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله ٢٦ صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا) زاد مسلم ثم دعا بهما (فقتض

وقال إن) أي العين (دسم) مقتضين وهو بيان لعدم المقتضية من اللبن والدسم ما يظهر على اللبن من الدهن ويقاس عليه استحباب المقتض من كل ماله دسم ويستتبع منه استحباب غسل اليدين للتطيق ورواية هذا الحديث السبعة ما بين مصري وبغلي ومدني وهو أحد الأحاديث التي اتفق الشيطان وأبو داود والترمذي والتساق على إخراجها عن شيخ واحد وهو قتيبة وفيه التحديث والضعف وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي في الطهارة وكذا ابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا نهض أحدكم وهو رطب فليعد أي فليغم أحباطا لأنه على بأس محتمل كما سيأتي وللتساق من طريق أبيوب عن هشام فليصرف أي بهذان يتم صلاته لأنه يقطع الصلاة بمجرد التماس خذ لا فاما للماء حيث جله على ظاهره (حتى)

عومات فاضية بأن كل موطن من موطن الأرض مسجد تصح الصلاة فيه وهذا متفق صحيح لا بد منه قوله أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد يسئل أن قوله من حديث الليث صفة لحديث ابن عمر بأنه من حديث الليث الذي هو أصح من حديث ابن جيرة

• (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

(عن ابن عمر قال دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيت وهو وأسماء بن زيد بلال وعثمان بن طلحة فاغلقوا عليهم الباب فلما انقروا كتب أول من رجع فلقيت بالأنسا لته دل صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثم بين العمودين العيايين متفق عليه وعن ابن عمر أنه قال بلال هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكعبة قال نعم ركعتين بين السارين عن يسارك إذا دخلت ثم خرج فوجه الكعبة ركعتين رواه أحمد والناصري) قوله دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت قال الحافظ كان ذلك في عام الفتح كما وقع ميثما من رواية يونس بن يزيد عن نافع عند البخاري في كتاب الجهاد قوله هو وأسماء وبلال وعثمان زاد مسلم من طريق أخرى ولم يدخلها معهم أحد ووقع عند التساق من طريق ابن عوف عن نافع ومعه الفضل بن عباس وأسماء وبلال وعثمان فزاد الفضل ولا يمن حديث ابن عباس حديثي أخى الفضل وكان معه حين دخلها قوله فاغلقوا عليهم الباب زاد مسلم لم تكسبها مليا وفي رواية فاجابوا عليهم الباب طويلا وفي رواية لا يوعان من داخل وزاد يونس فكتت نهارا طويلا وفي رواية فليج زما ما تجوله فلما انقروا في رواية ثم خرج قائدا للناس الفخول نسبهم وفي رواية وكسب شابا فوافيا بدت فبدت بهم وأعاد الأرق في كتاب مكة أن خالد بن الوليد كان على الباب يذب الناس عنه يقول بين العمودين العيايين وفي رواية بين العمودين المقامين قوله دعي في وجهه الكعبة ركعتين وفي رواية فليجاري في الصلاة أن ابن عمر قال فذهب علي أن أسأله كم صلى وروى عنه أنه قال نسبت أن أسأله كم صلى وقد جمع الحافظ بين

يذهب عنه النوم) فالناس سبب النوم وأوجب للأمر بالنوم واختلف هل التوم في ذاته حدث أم هو مظنة الحديث (٢) الرايتين (٣) قالت لاشأن حالة الصلاة حالة مظنة استقرها الأعضاء وعدم القدرة على دفع ما يقتضيه الوضوء وقد ثبت في النوم حديث الله وكما أنه من رواية علي ومهناو بن عمرو وأبو جهمه جاعقن الحافظ فجعل النوم مظنة للتقصير ثم ثبت صلى الله عليه وآله وسلم على هذه المظنة الحرم من من نام بأن يتوشأ كما في بعض الروايات الثالثة ولكن وردت أحاديث فاضية بأنه لا يتقص الوضوء التوم إلا إذا نام مضطجعا وهي تقرى بعضها بعضا فتكون مقسمة ما ورد في تقصير التوم فلا يتقص الوضوء إلا إذا مضطجع وبهذا أترق أنه لا يتقص نوم القاعه ونحوه من مضطجعا إلا بمقتضى أو خففان متواليات أو متفرقات وعلى هذا يحمل ما ورد أن جاعقن العصاة كانوا ينامون ثم يسلون ولا يتوضئون وأما ما ورد في بعض الروايات أنهم كانوا يضعون جنوبهم فهو لا يصلح للتكسب في معارضة إيجاب الوضوء على من نام مضطجعا لا يضطجع لا يستأنم التوم على أن رواية كانوا يضعون الخيم تنبئ من وجه يصلح للاحتجاج به أظهر السيل الجرار اه السيد نور الحسن ثان يها دوسه اقا

فقال ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين وبه قال الحسن والحسن والمزني وغيرهم انه في ذاته ينقض الوضوء مطلقا وعلى كل حال وهشمة لموم حديث صفوان بن عسال المروي في صحيح ابن خزيمة اذ فيه الامن غائلا او بولاً او نوم فسوى بينهما في الحكم وقال آخرون بالنأي لمحدث أبي داود وغيره العينا ٢٧ وكذا السبعة في نام فليتوضأ واختلف

هؤلاء منهم من قال لا ينقض القليل وهو قول الزهري وسألت واحدا في رواية ومنهم من قال ينقض مطلقا الا نوم ^{ممكن} مقعده من مقره فلا ينقض الحديث أنس المروي عند مسلم ان لصاحبه ^{ممكن} كانوا يتامون ثم يصلون ولا يتوضون وجعل على نوم الممكن جميعا في الاجابة وقال آخرون لا ينقض النوم الوضوء بمجال وهو عكس عن أبي موسى الأشعري وابن عمر ومكحول ويقاس على النوم الغلبة على العقل يجنون أو أغم أو سكر لا ذلك بل بلغ في الذهول من النوم الذي هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فان أحكم اذا صلى وهو ناس لا يدرى لصله يستغفر) أي يريد ان يستغفر (فيص نفسه) أي يدعو عليها وصرح به الساق في روايته من طريق أبي يوب عن هشام وجعل ابن أبي جرعة في النبي في خشية أن وافق ساعة اجابة والترجو في نفس عائدة الى المصلي لا الى المتكلم به أي لا يدرى استغفر أم ساب مغربا الاستغفار وهو في الواقع بضد ذلك وفي الحديث الاخذ بالاحتماء لانه ملل بأمه يحتمل والحث على الخشوع

الروايتين في الفتح والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاته صلى الله عليه وآله ولم فيها وقد ادعى ابن بطال ان الحكم في ذلك الباب لثلاثين الناس ان ذلك سنة فيلزمونه قال الحافظ وهو مع ضعفه متفق بأنه لو أراد اخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه واثبات الحكم بذلك يكفي فيه نقل الواحد انتهى فالظاهر ان التخليق ليس لما ذكره بل لخافة ان يزعموا عليه لتوفر دواعيهم على مر اعادته لعله ليأخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لشعوره وانما أدخل معه عثمان لثلاثين انه عز من ولاية البيت وبلاوا أسامة فلا زمته ما خدعته وقيل فاشد ذلك فتمكن من الصلاة في جميع جهاتها لان الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا تصح وقد عارض أحاديث ملأه صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يزل فيه قال الحافظ ولا معارضة في ذلك بالنسبة الى التكبير لان ابن عباس أنشبه ولم يتعرض له بلال وأما الصلاة فاثبات بلال أرجح لان بلالا كان معه ويقتضى لم يكن معه ابن عباس وانما استند في نفسه نارة الى أسامة وتارة الى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى أحمد بن من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل في الصلاة فيها فيصير ان يكون تلقا عن أسامة فانه كان معه وقد روى عنه في الصلاة في الكعبة أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فتخرج رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره نافي ومن جهة انه لم يتصف عنه في الالباب واختلف على من نفي وقال النووي وغيره يجمع بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لم يدخلوا الكعبة اشتغلا بالادعاء فإسامة النبي صلى الله عليه وسلم يدعو فاشتغل بالادعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وسلم قرأ بلال للقرية منه ولم يقرأ أسامة بعده واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال انه يجب عنه بعض الاعمال فتفاهها عملا بظنه وقال الحب الطبري يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله الحاجة فلم يشهد صلاته ويشهد لادعاء رواد أبو داود الطيالسي في مسنده عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فقرأى صورا فادعاه لومن منة فاقبته فغضب به الصورا وقال الحافظ هذا اسناد جيد قال القرطبي فلهذا استعجب النبي لسرعة عوده انتهى وقد روى عمر بن شبة في كتاب مكة عن علي بن زيد عن قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجد أسامة قد احتجب فاخذ جوبه فخلها الحديث فلهذا احتجب فاستراح فنعس فلم يشاهد صلاته

وحضور الغلب العادة واجتناب المكرهات في الطاعات وجوز الادعاء في الصلاة من غير تعبد بشئ معين ورواه في الحديث التمسق بدينون الاشيج البخاري وفيه التحديث والاحبار والعنفنة وآخر جمعة مسلم وأبو داود في الصلاة (وعمر أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال اذا تعبد أحدكم كذا بايات الفاعل في البشارة

من رواية الاصمعي وابن عساكر والاحصائي وعليها جرى المائق والباقر من رواية البخاري يهدف الفاعل للعلم به وزاد
 محمد بن نصر من طريق وهيب عن أيوب قلبي صرف (في الصلاة) أي صلاة كانت غرضه أو نافلة (فليس) أي فليغنى في الصلاة
 ويتهاونهم (حتى يعلم ما يقرا) أي التي ٢٨ بقروءه ولا يقال انما هذا في صلاة الليل لان القريضة ليست

في أوقات النوم ولا فيها من
 التطويل ما يوجد في ذلك كما قاله
 المهلب لان العبارة بعموم اللفظ
 لا بخصوص السبب فيعمل به
 أيضا في القرائن اذ وقع ما أمن
 بقاء الوقت وأشار الاحصائي
 الى أن في هذا الحديث اضطرابا
 وليس يصحح كما ذكره في الفتح
 ورواه التمس بصريون رفته
 رواية تابعي عن نايب والصديق
 والنعمة وآخرجه القسافي
 في الطهارة (وعنه) أي عن أنس
 ابن مالك (رضي الله عنه قال
 كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 يتوضأ عند كل صلاة مضروبة
 من الأوقات الثلاثة (٣) ولقطة كان
 فعل على المدامة فيكون ذلك
 له عادة لكن حديث سويد
 اللذ كوفي الباب يدل على أن
 المراد القلب وفعله صلى الله
 عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه
 الاستصحاب والاما كان وسعه
 ولا لغيره ان يخالفه ولان الأصل
 عدم الوجوب وقال الطحاوي
 يحتمل انه كان واجبا عليه خاصة
 ثم نسخ يوم الفتح لحديث بريدة
 أي المروي في صحيح مسلم انه
 صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم
 الفتح الصلوات الخمس بوضوء
 واحد وان عمر رضي الله عنه

• (باب الصلاة في السفينة) •

(عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها
 قائما إلا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط
 العيصين) الحديث رواه الحاكم من طريق جعفر بن برقان عن يعقوب بن مهران عن
 ابن عمر وقال على شرط مسلم قال وهو شاهد بالحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام
 في السفينة ولا يجوز القعود الا عند مخافة غرق أو غيره لان مخافة الغرق تنفي عنه
 الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاقموا الصلوة استطعتم وثبت حديث ابن عباس اذا
 أمرتم بأمر فاقموا منه ما استطعتم وهي أيضا عندنا من المرض وقد أخرج الدارقطني
 من حديث علي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم
 يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يجهد أو ما جعل مجوده أخفض من ركوعه
 فان لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فان لم يستطع ان يصلي
 على جنبه الأيمن صلى مستقبلا رجلاه على القبلة وفي استناد حسين بن يزيد ضعفه
 ابن المديني والحسن بن الحسن العنزي وهو متروك وقال الترمذي هذا حديث ضعيف
 وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر بن عبد الله عن علي بن
 استطعت والافانوم اياما وجعل يصلي على ركعتين قال أبو حاتم الصواب انه
 موقوف ورفع خطا

(٣) وبالاحصائي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة في غالب حاله كما طلقه الاحاديث • (باب
 وتأتيه صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغبه في الوضوء على طهره يدلان على أن الأمر بالوضوء عند
 القيام الى الصلاة مجزئ على التنبؤ وهو أمر للمحدثين اقتلر السيل اليسير في الجنبين خانج ما يراه

سأله فقال : قد انقضت وقته وبأنه على تقدير القول بالتحسين كان قبل الفتح دليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان في خيف
وهي قبل الفتح زمان انتهى وبحقل أنه كان يقوله استحباباً ثم خشي أن يظن بسوجه فقره كليباً بالجواز قال في الفتح قلت وهذا
أقرب (قال) أي أنس (وكان يجزئ) بضم أوله من أجزأ أي يكفي (أحدنا) ٢٩ (الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه

وكذا في فصل الصلوات كلها
بوضوء واحد ومذهب الجمهور
أن الوضوء لا يجب إلا من حدث
وذهب إبراهيم النخعي إلى أنه
لا يصلي وضوءاً واحداً كثيراً
فمن صلوات وهذا الحديث من
السنن ورواه ما ينظر في
وكوفي وبصري (عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال صلى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بجائط) أي بستان من الفضل
عليه جدار (من حيطان المدينة
أومكة) شك جرير وعند البزار
في الأدب المفرد من حيطان
المدينة بطريق من غير شك ويؤيده
رواية الدارقطني في أفراد من
حديث جابر أن الحائط كان لام
بشر الحفاصة الاضاربة لأن
سائطها كان بالمدينة وفي رواية
الاعشى مر بقبرين زادا ابن ماجه
جديدين (فسمع صوت أنثيين)
قال ابن مالك فيه شاهد على جواز
أفراد المضاف إلى المثنى إذا كان
جزءاً ما ضيف إليه نحو أكلت
رأس شاتين والجمع أجود نحو
فقد صفت قلوبكم وإن كان غير
جزء فلا كفر بجيشه بلقط
التنسيق فقول الزيدان سبقهما
وقد جمع التنقية والجمع في ضم
ظهرهما مثل ظهور الترسين .

• (باب صلاة القصر على الراحة لعذر) •

(عن يعلى بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم أتته في المصنق وهو أصحبه وهو على
راحته والسما من فوقهم والبه من أسفل منهم فحضرت الصلاة قاهر الموزن فأذن
وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحته فصل بهم ومضى أياما يجعل
السجود أخفض من الركوع رواده أحد الترمذي الحديث أخرجه أيضاً النسائي
والدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عن البراء وثبت ذلك عن أنس من
قوله وصحبه عبد الحق وسدسناه التورى وضغفه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه
البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحة كالصنع في السقينة بالإجماع ويعارض
هذا حديث عامر بن ربيعة الآخر وسيعرف الكلام على ذلك هناك وقد صحح الشافعي
الصلاة المقرضة على الراحة بالشروط التي سنأتي وحكي التورى في شرح مسلم والمحافظة
في الفتح الإجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة قال الحافظ لكن رخص
في شدة الخوف وحكي التورى أيضاً الإجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال
فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة واقفة عليها هودج
أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبا فإن كانت حائرة لم تصح على الصحيح
المتأخر وللشافعي وقيل تصح كالسقينة فإنها تصح فيها الفريضة بالإجماع ولو كان في
ركب وخاف أن يزل الفريضة انقطع عنهم ولفظه الضرر قال أصحابنا في الفريضة على
الدابة بحسب الامكان ويلزمه إعادتها لأنه عذر نادراتي والحديث يدل على جواز
صلاة الفريضة على الراحة ولادليل يدل على اعتبار تلك الشروط الأعمومات يصلح هذا
الحديث لتخصيصها وليس في الحديث إلا ذكر عذر الطرود وداوة الأرض فالظاهر صحة
الفريضة على الراحة في السفر إن حصل مثل هذا العذر وإن لم يكن في هودج إلا أن
يمنع من ذلك إجماع ولا إجماع فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد وأصحق أنها
يقولون بجواز الفريضة على الراحة إذا لم يجد موضعاً يؤدي فيه الفريضة نازلاً ورواه
العراق في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر
قال الشاعر

إذا نزل السحاب مرض قوم • وعيناه وان كانوا غضايا

قال الجوهري يقال ما نزلنا في السما حتى أتيناكم قوله والبه بكسر الباء الموحدة
وقد شدد اللام قال الجوهري البه بكسر التاء قال المصنف رحمه الله وإنما ثبت

وإن آمن الناس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كافي قوله (يعنيان في قبورهما) لأن استعمال التسمية في مثل هذا قليل وإن
كانت هي الأصل ولم يعرف أهم المصورين المعنيين ولا أحدهما فيجتمعا أن يكون معنى الله عليه وآله وسلم ليس معهما نصيباً
للسير عليهما وخوفاً من الانقياض على عاتقهما وشفتيه على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو معهما نصيباً لغيرهما من

مباشرة ما يشاهدوا بهما الراوي محمد الماحر (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعذيان) أي صاحب القعيرين (وما يعذيان في كبر) تركه عليهما قال ابن مالك في حديثه على ور وفي التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأتين مرة قال وحق ذلك على كثر النعمين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى لمسلم فيما أخذتم وفي الحديث وفي الشعر

قد كثر شواهد انتهى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى) انه كبير من جهة العصية أو ظن ان ذلك غير كبير فالمراد به في الحال بأنه كبير فاستدرك وقال المقوي وغيره ورجحه ابن دقيق العيد وجماعة انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه ما الاحتراز عن ذلك والكبيرة هي الموجبة للعدا أو ما فيه وعيد شديد قال الداودي وابن العربي كبير المني بمعنى كبر والمثبت واحد الكاثر أي ليس ذلك بالكبير الكاثر كالتقل مثلاً وان كان كبيراً في الجمل وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لان تعاطي ذلك يدل على الذنابة والمخاطبة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخصائين وهو عند الله كبير كقوله تعالى وصعبوه هينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليه الاحتراز عن ذلك وقيل ليس بكبير بمجرد وانما صار كبيراً لما رتب عليه برد الخذل السابق فانه وصف كلامه بما يجلب على تجدد ذلك منه واستمراره عليه لا لثبات

الرخصة اذا كان الضر بذلك هنا فاما اليسير فلا روى أبو سعيد الخدري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصعد في الماء والطين حتى وأت أثر الطين في جبهته متفق عليه انتهى وسياق حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاواخر من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده بطوارق الصلاة على الراحة بالضررين بحديث أبي سعيد غير متجه لان سجدته على الماء والطين كان في الضر وكان معتكفاً على انه لا نزاع ان السجود على الارض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحاً لتقييد الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على راحلته يسبح ويؤمن برأسه قبل أي وجهه توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرجه البخاري من فعل ابن عمر وأخرجه مسلم عنه من فوعا بن عمرو ما عند أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي استناده ضرار ابن عروة وهو ضعيف وعن ثوران عند أحمد وفي استناده مسلم بن خالد وشه الشافعي وابن حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضاً الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند أحمد أيضاً وفي استناده عبد الله بن واقد الحراني مختلفه ورواه الطبراني أيضاً عن أبي موسى عند أحمد أيضاً وفي استناده نويس بن الحرث وشه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الأوسط والحديث يدل على جواز التطوع على الراحة للمسافر قبل جهة مقصده وهو إجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم وانما الخلاف في جواز ذلك في الحضر فيقره أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقد روي نافع وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حيثما توجهت قال وهذه حكاية عن العصاة والتابعين رضي الله عنهم عموماً في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدلل من ذهب الى ذلك بعموم الاحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ما شاع على قاعدة تمسكهم في انه لا يحصل المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فعمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى وتظاهر الاحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والتقصير واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة بعد عرف كان واقفاً أعلم وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجمهور يعذيان هذا بتسديد في ذنبه واستدله ابن بطال على ان التعذيب لا يختص بالكاثر بل قد يقع على الصغار (كان أحدهما لا يستبرئ بوله) من الاستبراء أي لا يحصل منه وبينه وبينه مسقة أي لا يقتضيه منه وهي بمعنى رواية مسلم وأبي داود من

حديث الامش يستتر من التزوم هو الابعاد ولا يقال ان معنى لا يستتر وكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة
سبب للعذاب المذكور ولا اعتبار بالبول فيرتب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الأقرب جله على الجواز ويكون
المرد بالاستناد التزوم عن البول والتوقي منه اما بعدم ملاسته ٢١ واما لا حذر من مقصد تتعلق به

كأفشاء الطهارة وعبر عن
التوقي بالاستتر بما زاد وجهه
العلاقة بينهما ان المستتر من
التي تبيته بعد عنه واحتجاب
وذلك تبيته بالبعدهن ملاسته
البول وانما رجع الجواز ان
كان الاصل الحقيقة لان
الحديث يدل على ان البول
بالنسبة الى عذاب القبر
خصوصية فالحل على ما يقتضيه
الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وايضا فان لفظة من لما
أضيفت الى البول وهي لا ابتداء
الغاية حقيقة أو مبرج الى
معنى ابتداء الغاية مجاز تقتضي
نسبة الاستناد الذي علمه سبب
العذاب الى البول بمعنى ان
ابتداء سبب عذابه من البول
واذا حل على كشف العورة
زال هذا المعنى وقدر اية ابن
عسا كرايستري من الاستثناء
أي لا يستقرخ جده بعد فراغه
منه وهو يدل على وجوب
الاستغناء لانه لما عذب على
استغفائه بقله وعدم التعرض
منه على ان من ترك البول
في مخرجه لم يستتر منه حقيق
بالعذاب (وكان لا أثر عشي
بالنجمة) فعليه من الحديث
نتيجة اذا قلنا من التكليم الى

وجهه والعلل وذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكي عن
الشافعي ولكنها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما طوله ما قد رواه نزيين
من حديث جابر بن يزيد في سفر القصر فان صحت هذه الرواية توجب حل ما اطلقت
الاحاديث عليها وظاهر الاحاديث ان الجواز يختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر
وأوضحه في حديث حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز لراجل قال المهدي
في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بالقياس على الراسك وظاهر الاحاديث
اختصاص ذلك بالنافلة كما مر في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم اختلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا واني
فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثباتي للصحيحين وغيرهما لكن غاية ما فيه انه اخبرنا
الثاني بما علم وعدم علمه لا يستلزم عدمه فالواجب علينا العمل بخبر من اخبرنا بشي
لم يعلمه غيره لان من علم بحجة على من لا يعلم وكثير ما يرجع أهل الحديث ماني الصحيحين على
ما فيه غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط أو وقع في منته الجود فليكن منك هذا على
ذكر قوله يسبح أي يتنزل والسجدة بضم السين واسكان الياء النافذة قاله النووي
والاطلاق التسبيح على النافلة مجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو لزوم لان الصلاة
الخاصة يلزمها التزوية

باب اتخاذ متعبات الكفار وموضع القبور اذا ثبتت مساجد

(عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يجعل مساجد
الطائفت كان طواغيتهم ورواها داود وابن ماجه قال البخاري وقال عمر
لان دخل كائنا منهم من أجل القنابل التي فيها الصورة قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة
الاربعة فيها عثمان) الحديث رجال اسناده وثقات ومحمد بن عبد الله بن عباس الطائفي
المذكور في اسناد هذا الحديث ذكر ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام وثقة واصله
محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور هو التقى أمره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطائف قوله طواغيتهم جمع طاغوت وهو
يت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه الله تعالى ويقرنون الله بالاصنام على زعمهم
والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبيع وأمكنة الاصنام مساجد كذلك
فعل كثير من العصاة حين قصوا البلاد جعلوا متعباتهم متعبات للمسلمين وغيرهم
مخاربهما قوله وقال محمد بن داود البخاري تعليقا وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصدها الافساد بين المسلمين قال ابن دقيق العيد فاما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو
مطلوب قال في الفتح وهو نفس النجاسة بالمعنى الاعظم كلام غير مختلقة انتهى وسبب كونها كبيرة بين ان عدم التزوم من البول
يلزم منه بطلان الصلاة تركها كبيرة بالمثل والمشي بالنجاسة من السبي بالنسابة وهو من اقبح القبائح ويحجب عن استشكل

كون القيمة من الصغار بأن الاصل ر عليه الله هو ههنا من التعبير بكان المتضمنة له بصير حكمه احكم الكبيرة لاسيما على
تفسيرها بما فيه وعيد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند أحدوا الطبراني باسناد صحيح بهذا وما بعد هذا في كثير من
وما بعد هذا في الآف الغيبة والبول اذا ما حضر ٣٢ وهي فتى كونهما كافرين لان الكافر وان عذب على تركه

مولي عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظمائهم
وقال أحب أن تصيبني وتكرمني فقال له عمر ان لا تدخل كائنا منكم من أجل الصورة التي فيها
يعني القاتيل قوله من أجل القاتيل هو جمع ثمانية ثمانية ثم مثله فيهما ميم قال الحافظ
وعنه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أهم قوله التي فيها الصورة الضمير
يعود على العكسيسة والصورة بالتر بدل من القاتيل أو بيان لها أو بالصب على
الاختصاص أو بالرفع أي ان القاتيل صورة والصغير على هذا القاتيل وفي رواية
الاصمعي بزيادة الواء العاطفة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليقا واصله
الغوى في الحديث وزاد فيه فان كان فيها قاتيل خرج فصل في المطر والاثان يدلان
على جواز دخول البيعة والصلاة فيها الا اذا كان فيها قاتيل وقد تقدم الكلام في ذلك
والبيعة صومعة الراهب قاله في الحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو
المقدوهي بكسر الهمزة قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة
وبيت السم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن تيمون في الحديث انه كان يصلي في البيعة
وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلحة بن علي عن أبيه قال خرجنا وقد ادى النبي
صلى الله عليه وسلم فابصناه وصلينا معه وأخبرنا بان أرضنا بيعة لنا واستوت ههنا من
فنسل ظهوره فندعاهما ففوضا وتخصضا ثم صبه في اداوتوا امرنا فقال اخرجا فافادا
أنتم أرضكم فأكسروا بكم وانصروا مكانكم هذا الماء واتخذوها سجدا رواه
النسائي الحديث أخرجه الطبراني في الكبير والاصمعي وقيس بن طلحة عن لا يخرج
بجديته قال يحيى بن معين لقد أكثر الناس في قيس بن طلحة وانه لا يخرج بجديته وقال
عبد الرحمن بن أبي ساتم ان أباه وأبازرعة قال قيس بن طلحة ليس من تقوم به حجة وهناه
ولم يبقناه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في إحدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعد
عنه انه وثقه وثقه البخاري قال في الميزان ما كان ابن القطن انه قال يقتضي ان يكون
شهر حنينا لاصحيا أو أمان دون قيس بن طلحة فهم ثقات فان النسائي قال أخرجهنا من
السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن إدريس قيس بن طلحة وملازم هو ابن عمرو وثقه
ابن معين والنسائي وعبد الله بن إدريس وثقه وأما هنادي فهو الامام الكبير المتصور والطهور
والادوة قد تقدم ضبطهما والحديث يدل على جواز اتخاذ البيعة مساجد وغير ههنا من
الكائس ونحوها ملحق بالقياس كما تقدم (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان يحب ان يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مريض الغم وانه أمر بيننا المسجد

أحكام المسلمين فانه يصنع
ذلك على الكفر بلا خلاف
ويترك جرم الصلاة في المطر
وقال لا يجوز ان يقال انهما
كافران لانهما لو كانا
كافرين لم يدع لهما بختين
العذاب عنهما ولا ترابا لهما
ولقد كرر بعضهم السرف في بعض
البول والبيعة بعد ذهاب الغبر
وهو ان القبر أول منازل الآخرة
وفيه نموذج ما يقع في القيامة
من العقاب والثواب والمعاصي
التي يعاقب عليها يوم القيامة
فوعان حقه وحق لعباده وأول
ما يقضى فيه من حقوق الله
تعالى عز وجل الصلواتين
بحقوق العباد الممات وأما
البرزخ فيقضى فيه مقدمات
هذين الحقيقتين وسألتها مقدمة
الصلوة الطهارة من الحديث
والثابت ومقدمة الدعاء التسمية
قيمت في البرزخ بالعقاب عليها
(ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم
(بجريدة) من جريدة الغزل وهي
التي ليس عليها ورق فأتى بها
والأعشى فدعا بسبب رطب
والعسب هي الجريدة التي لم ينبت
فيها خوص فان نبت فهي
الشفقة وقيل انه نفض الجريد
فقال لا يبي الخفاف (فكسرها)

أكبر (ب) بكسر الكاف ثنية كسرة وهي القطعة من النسي المكسور وقد تين من رواية الأعشى
انها كانت تصافق رواية بريحه بالتين (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبة) كسرة (وفي رواية) فغفر
وهو يستلزم الوضع دون العكس (تنبيل) أي رسول الله لم تقبل هذا (لربيعين) السائل من الصابئة (قال صلى الله عليه وآله وسلم)

له ان يصفى) بضم اؤه ونفع الخاء الى العذاب (عنهما) أي المذنبين (مالم تيسرا) بالمتانة القوية بالتأنيث باعتبار عود الضمير
 فيه الى الكسرين ونفع الباء من باب علم وعلم وقد تكسروا وهي انة شاذة في رواية الكشمي الا ان تيسر صرف الاستثناء
 والمسئلة الى ان ييسر بالي التي للغاية والمتانة التحية بالتذكير باعتبار ٢٤ عود الضمير الى العودين لان
 الكسرين هما العودان أي مدة

دومهما في زمن الييس المحفل
 تأقيته بالوحى كما قاله المازري
 لكن تعقبه القرطبي بأنه لو
 كان بالوحى لما في يحرف التبري
 وأجيب بان لصل هناك تليل
 أو أنه يشفع لهما في التخصيف
 هذه المدة كما صرح به في حديث
 جابر على ان القصة واحدة كما
 وجهه النووي وفيه نظر لما في
 حديث أبي بكره عند أحمد
 والطبراني انه الذي أتى بالبردة
 الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وانه الذي قطع النخسين فدل ذلك
 على الغاية ويؤيد ذلك ان
 قصة الباب كانت بالبدنة وكان
 معه صلى الله عليه وآله وسلم
 جاعدة وقصة جابر كانت في السفر
 وكان خرج لحاجته فبمع جابر
 وحده فظهر التعارض بين حديث
 ابن عباس وحديث جابر بل في
 حديث أبي هريرة فرفضه
 المروزي في صحيح ابن حبان ما يدل
 على الثالثة ولقظه انه صلى الله
 عليه وآله وسلم مر بقبره فوقف
 فقال اتوفى بجور يدين فجعل
 احدهما عند رأسه والاخرى
 عند رجليه وقال ان خطاي هو
 جهول على أنه دعا لهما بالتخصيف
 مدة بقاء السداوة لان في

فأرسل الى حلام بن الجبار فقال يا بني الجبار ائمنوني بجانكم هذا قالوا والله ما نطلب
 عنه الا الى الله فقال أئمن وكان فيه ما أقول لكم قبو والمشركون وفيه حرب وفيه نخل
 فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقبور المشركين فنبثت ثم بالنزب فسويت ثم بالنخل
 وقطع فسقاوا النخل قبله المسجد وجعلوا عذبة اطاره وجعلوا يلقون الحصى وهم
 يرتجزون والنبي صلى الله عليه وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير لا خير لا خير
 فاغفر للانصار والمهاجرة مختصر من حديث متفق عليه قوله فامتنوني أي اذكروني
 عنه لاذركم الذين اختاروا ذلك على سبيل المساومة فكانه قال سلوموني في
 التمن قوله لا نطلب عنه الا الى الله تقديره لا نطلب التمن لكن الامر فيه الى الله والى بمعنى
 من وكذا عند الاسماعلي لا نطلب عنه الا من الله وزاد ابن ماجه أيدا وظاهر الحديث
 انهم لم يأخذوا منه عنما وخالف ذلك أهل السير قاله الحافظ قوله فكان فيه أي في الحائط
 الذي بنى في مكانه المسجد قوله وفيه حرب قال ابن الجوزي المعروف فبفتح انتهاء
 وكسر الراء بعد هاء موحدة جمع خربة ككلم وكلة وسكن الخطا كسر آؤه ونفع الياء جمع
 خربة كعنب وعنبه والكشمي بنى شفع الحاء المهملة وسكون الراء بعد هاء مثناة وقدين
 أبوداود ورواية عبد الوارث بالهجرة والموحدة ورواية جابر سلمة عن أبي التياح
 بالهجرة والثالثة قال الحافظ في هذا فرواية الكشمي وهم لان النضاري انما أخرجه
 من رواية عبد الوارث قوله فاغفر للانصار وفي رواية في البخاري القسطلي والجوى فاغفر
 الانصار بجذف اللام قال الحافظ ويوجهه بان ضمن اغفر معنى استقر وقدر واه أبوداود
 عن مسدد بلفظ فافسر الانصار وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة
 والبيع وجواز نبي الله والدارسة اذ المصحف محترمة وجواز الصلاة فيه فاب
 المشركون بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد في ما كنوا جواز قطع النخل
 المقبرة للعاجبة قال الحافظ ونسبه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يبرر ما بان يكون
 ذكره او اما ان يكون مما طرأ عليه ما قطع عمره فوقف ان احتمال كونها مما لا يبرر خلاف
 الظاهر فلا تفتش عنه والادنى الناقصة باحتمال ان تكون غير مقبرة حال القطع ان اراد
 المستعمل بالمقبرة ما كانت المقبرة موجودة فبما حال القطع ولحديث فوائد ليس هذا محل
 بسطها وصفة ثياب المسجدة ما ثبت عند البخاري وغيره من حديث ابن عمر انه قال ان
 المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مبنيا بالنخس وسقته الجريد وعنده
 خشب النخل فلم يزد فيه أي بكر شيا وازد فيه عمر وسبأه في ثيابه في عهد رسول الله

الجر يدغم في مضهولان في الرطيم معنى ليس في اليابس وقد
 قبل ان انه في سجن مادام رطبا في فصل التخصيف بركة التسميع وعلى هذا في طرق كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها
 وكذلك في قايمة بركة لاد كرو تالوة القرآن من باب الاولى وقال الطبري المحكمة في كونها مادام متساوية في ثمنان العذاب

يحتمل أن يكون غير معلومة لنا كعند الزباني قد استكثر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريد وغيره في القبر ولا بهذا الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركة يده قال في الفتح وليس في السياق ما يقطع على أنه باشر الوضع بيده الكرمي بل يحتمل أن يكون أمره وقد تأسي بريدة ٣٤ بن الحبيب الصحابي بذلك فأوصى أن يوضع على قبره جريدتان

وهو أولى أن يتبع من غيره انتهى أقول هذه قضية شخصية وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الرابدين وغيرهما من الأتباع والأوراد على القبور كما يهمل منه أهل البدع في هذا الزمان وكان اعتقاده سكان مكة والمدينة شرفهما الله تعالى ويأتين بذلك في كتاب الجنائز أن شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي وداري ومكي وفيه التصديت والعتبة وقد أخرج البخاري الحديث أيضا في الطهارة في الموضوعين وفي الجنائز والأدب والحدود ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة وكذا الترمذي فيها أيضا وفي التفسير والجنائز (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم أذكره في كتابه) أي خرج إلى البراء بن قبيص الموحدة هو اسم لفظة الواسع فكتوبه عن نفسه الحاجة كما كتوبه بالخلاء لأنهم كانوا يسجدون في الأمكنة الخالية من الناس (أخته عاتكة فيسلبه) ذكره المقدس وسدق القول ظهوره أولا استنباه عن ذكره

صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عند عثمان غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالطجارة المنقوشة والقصة وجعل عند من حجارة منقوشة وسقفة الساج

باب فضل من في مسجد

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من في الله مسجد ابن الله يستحق الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكر وعنده الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي أسناد الطبراني وهب بن حفص وهو ضعيف وفي أسناد ابن عدي الحكم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث وعن عمر عند ابن ماجه وعن علي عند ابن ماجه أيضا وفيه ابن لهيعة وعن عبد الله بن عمر وعنده أحمد وفي أسناده الطبراني بن أرطاة وعن أنس عند الترمذي وفي أسناده زياد النخعي وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس عن عطاء عند الطبراني ومنها عند ابن عدي وفيهما مقال وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري في مسندهما وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عند البزار والطبراني في الأوسط وفيه كثير عن عبد الرحمن بن عوف العجلي وله طرق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيه المثنى بن الصباح ضعيف الجمهور ورواه أبو عبيد في حريته بأسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل وفيه أبو غلال ضعيف جدا وعن أبي ذر عند ابن جابر في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد قدر مفضل قطاة قال العراقي وأسناده صحيح وعن عمرو بن عتبة عند النسائي وعن وثالة بن الأسقع عند أحمد والطبراني وابن عدي وعن أبي هريرة عند البزار وابن عدي والطبراني وفي أسناده سليمان بن داود الجعفي وليس بشيء ورواه الطبراني عن طريق أخرى فيع المثنى بن الصباح وعن جابر عند ابن ماجه وأسناده جيد وعن معاذ عند الحافظ البغدادي في جزء المساجد وعن عبد الله بن أبي أوفى في عتده أيضا وعن ابن عمر عند البزار والطبراني وفي أسناده الحكم بن ظهير وهو متروك في زيادة ولو كخص قطاة وعن أبي موسى بن عدي عند أبي ماضي في جزء المذكور وعن أبي أمامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف وعن أبي قرة صفة وأسناده جيدة عند الطبراني وفي أسناده جده الترمذي عن ثعلبة بن بشر بن عبد الله عن جده الطبراني وعن عمر بن مالك عند أبي ماضي في الجزء المذكور وعن أسماء بنت يزيد عند أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيء وذكر أبو القاسم بن منبته في كتابه المستخرج من كتب الناس للقائمة أنه ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وأفع بن خديج وعبد الله بن عمر وأخروجران بن حصين وفضالة بن عبيد وقد أمه بن

وقد استدل البخاري بهذا الحديث هنا على غسل البول وهو أهم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره فلا تكرار فيه وقد ثبتت الرخصة في حق المستحجم فيستدل به على وجوب غسل ما تشرعن الحمل ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادى وبصرى وفيه الحديث بصيغة الأتم ادواجمع والأخبار والعتبة وأخرجه البخاري أيضا في الطهارة والحالة

ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال عمر بن الخطاب) حتى أبو بكر التاب في حرم
عبد الله بن نافع المدني أنه أقرع من جابس التميمي وقيل ذوالنور بصرة اليماني (فيقال) أي شرع في البول (في المصحة)
النبي (فتنزه الناس) بالسهم لا يديهم وقدر رواية أخرى فزجوه ٣٥ الناس وسلم فقال الصلاة بمسمة

وليبقي قصاص الناس به وكذا
للسائق والنجاري في الأدب فتاد
السبه الناس وله قدر رواية عن
أنس فقاموا إليه وللإسماعيلي
فأراد أصحابه أن يمنعوه (فقال
لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم
دعوه) يسول زائد الفارقي في
رواية له عسى أن يكون ممن
أهل الجنة فتر كوه خوف من
مفسدة تعييسه أوفوه أو
مواضع أخرى من المسجد أو
يقطعه فيمنعوه (وهو يشوا
على بوله بملا من ماء) المسجد
الذي للملا في ماء الفارقة أو اللؤلؤ
الواسعة أو ذنوب من ماء) بفتح
الذال المجهمة وهما جميع أو
الخطبة الضضة وحينئذ فلي
الترادف أو لثمن من الراوي
والأهمي لتضيير الأول أظهر
فإن رواية أنس لم يثبت في
أنها دئوب (فأما بيشتم) حال
كونكم (ميسرين) ولم تعشوا
حال كونكم (ميسرين) أن كد
السابق يتق صدق تنبيه على
المباقة في السر وأسد البعث
إلى الصلاة رضي الله عنهم على
طريق المجازاة صلى الله عليه
وآله وسلم هو المبعوث حقيقة
لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ
عن في حضوره وغيبته أطلق

عبد الله العاصري ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقدام بن معديكرب وأبو سعيد
الخدري قولهم في الله مسجد يدل على أن الأجر المذكور يحصل ببناء المسجد لا يجعل
الأرض مسجدا من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويط من غير حصول معنى البناء
والتمكي في مسجد شيوخ فيدخل فيه الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي
مر فواين بادة لفظ كبير أو صغير أو بطلان رواية كتحقق قطا وهي مر فوعة
ثابتة عند أبي شيبة عن عثمان وابن جابر والزبارة عن أبي ذر وأبي مسلم الكشي من
حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر وحسن ذلك العلماء على
المبالغة لأن المكان الذي تحفقه القطاة تلصق فيه يستهاوتر قد عليه لا يمكن مقارنه
للسلاة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قد يحتاج إليه تكون تلك
الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصه كل واحد منهم ذلك القدر
وفي رواية للضاري قال بكبر حسب أنه قال يعني شيعة عاصم بن عمر بن قتادة يعني به
وجه الله قال الحافظ وهذه الجمل لم يجرمها بكبر في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا
وكانت ليست في الحديث بل لفظها فان كل من روى الحديث من جميع الطرق المعتبرة
من في مسجد فكان بكبرا فيها فذكرها بالمعنى مفردة في اللفظ الذي خلفه انتهى
ولكنه يؤدي معنى هذه الزيادة قوله من في الله فان الباني للربا والسعة والمباقة ليس
ببناؤه وأخرج الطبراني من حديث عائشة بزيادة لا يزيد بها ولا سعة قوله في الله
ينافي الجسمة زاد البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى العبارة
فقال ابن العربي مثله في القدر والمساحة ويريد زيادة متنا وأوسع منه عند أحدوا الطبراني
من حديث ابن عمر وروى أحمد أيضا من طريق وأنه بن الاسقع بل لفظ أفضل منه
وقيل مثله في الجود والخصاء وطول البقاوم يردها ببناء الجنة لا يتخرب بخلاف بنيه
المسجد فلا مماثلة وقال صاحب المقدم هذه المثلية ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه يعني
له بشوايه ميتا أشرف وأعظم وأرفع وقال النووي يحتمل أن يكون مثله معناه في الله
له مثله في معنى البيت وأما صفته في السعة وغيرها فمعلوم فضلها فانها لا عين رأت
ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن فضل على يوت الجنة
كفضل المسجد على يوت الدنيا انتهى قال الحافظ لفظ المثل له استعمالان أحدهما
الافراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشر ينزلنا والآخر المبالغة كقوله
تعالى أم أمثالكم فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبقى منه فحصل جواب من
استشكل بقوله من الله مع أن الحسنه بغير أمثالها لا احتمال أن يكون الراد في
الله عشر أو أبقى منه وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

عليهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا بعث بعثا إلى جهة من الجهات يقول يسر واولعسروا وفي هذه الجملة إشارة
إلى تعذيب وجوب حرق الأرض والنجوس إلى معنى التيسير وصاروا ميسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولا وزاد
فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاه فقال له ان هذه المساجد لا تصلح لشي من هذا البول ولا القذر انما هي لذكر

الله والصلاة وقرأ القرآن وفي هذا الحديث من التواضع والاحتراز من العجاسة كل من قرأ في حق من العجاسة ولهذا يادروا إلى الابتكار بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم قبل استئذائه ولما تقرره عندهم أيضاً من طلب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدله على جواز انفسك ٢٦ بالعموم إلى أن يظهر التخصيص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر أن

ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ففيه بعد وكذا من أجاب بأن التقيد بالواحد لا ينفي الزيادة قال ومن الاجوبة المرضية ان المثلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصله بحسب الكيفية فكذلك من يتخير عشر مرة بل من مائة وهذا الذي ارتضاه هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي وقيل ان المثلية هي ارجاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غير مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان القارن حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة قال في المنهاج هذا البيت والله أعلم مثل بيت خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد من قصب الزمرد والياقوت انتهى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من بنى لله مسجداً ولو كان فحصى قطعا لبيضا بنى الله له بيتاً في الجنة ورواه أحمد) الكلام على الحديث فخره بحججه وتفسيره فقد قدمناه في شرح الذي قبله

• (باب الاقتصار في بناء المساجد) •

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشييد المساجد قال ابن عباس تقرعونها كما قرعتم المهدود والنصارى أخرجه أبو داود) الحديث صحيحه ابن حبان ورجاله رجال الصحيح لأن أباه وأبيه عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي ذرارة وهو راشد بن كيسان الكوفي وقد أخرج له مسلم عن يزيد بن الأصم هو الصامري التابعي أخرجه مسلم أيضاً عن ابن عباس وقد أخرج النصارى في صحيحه قول ابن عباس المذكور وتعليقاً وانما يذكر الجناز المرفوع للاختلاف على يزيد بن الأصم في وصفه ورواه قاله الحافظ قبله ما أمرت بضم الهاء وكسر الميم معني للمفعول قبله تشييد المساجد قال البغوي في شرح السنة التشييد رفع البناء وتطويله ومنه قوله تعالى بروح مشيدة وهي التي طول بناؤها يقال شدت النسيء بمثل بعته أيجه إذا فيه بالشد وهو الجهد وشدة تشييد أطولته ورفعه وقيل المراد بالروح المشيد روح المجدبة قال ابن زبيل والمنه في الحديث ان المراد بتشيد المساجد هنا رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رفع على من جعل قوله تعالى في سورت أذن الله أن ترفع على رفعين هما وهو الحقيقة بل المراد ان قطع فلا يذكر في الخلق من الاقوال وتطبيقها من الاناس والاشجار ولا ترفع فيها الاصوات انتهى قوله قال ابن عباس هكذا رواه ابن حبان موقوفاً وقبله حديث ابن عباس أيضاً فروعا وظن الطبري في شرح المشكاة انه ما حديث واحد فترحمه على الانام في تقرعونها مكتسورة قال وهي لام التمام لا للمعنى قبله والمعنى ما أمرت بالتشييد ليعمل

انفسك فيصنع عند احتمال التخصيص عند الجمع بدلا لا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علم الامار ما برحوا يقنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ولهذا القصة أيضاً اذ لم يشكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على العجاسة ولم يقبل لهم نهيهم الا امر ابي بل امرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة وهو دفع أعظم الفسادتين باحتمال أيسر هما وتخصيل أعظم المصلحتين بتروك أيسرهما وفيه المبادأة إلى إزالة الفساد عند قول المانع لامرهم عند فراغه بسبب الماء وفيه تعيين الماء لإزالة العجاسة لأن الخفاف بالريح أو النسيم لو كان يكفي لحاصل التكليف بطاب الدول وفيه ان مسألة العجاسة الواقعة على الارض ظاهرة ويلحق به غير الواقعة لأن البله الباقية على الارض مسألة شجاسة فإذا لم يثبت ان التراب نفس وعلم ان المقصود التطهير تعيين الحكم بطهارة البله فإذا كانت طاهرة فالنفسه أيضاً مثلاً لعدم القارن ويستدل به أيضاً على عدم اشتراط نضوب الماء لانه

فدريئة

لواشترط لتوقفت طهارة الارض على الخفاف وكذلك لا يشترط عصر الثوب اذا تفرق وقال

الموفق في المفتي بعد ان حكى الخلاف الاولى الحكم بالطهارة مطلقاً لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط في الصب على البول الا امر ابي شيأ وفيه الرقي بالماله وتعلبه ما يلزم من غير تضعيف اذ لم يكن ذلك منه عند اولاسه ان كان ممن يحتاج

الى استغلافة وفيدرة التي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديثي في حريرة فقال الاعرابي
بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابي واخي فلم يوتب وبني سب وقسه تعظيم المسجد وتوقيره عن
الانذار وظاهر الخبر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شي غير ما ذكر من الصلاة

ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه بحر دالتا كيد وفيه فوج تائب وتوب يخ قال
ويجوز رفع الام على اسم اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح الام هو المقصد
والاول لم يتنبه له الرواية اصلا فلا يفتقره وكلام ابن عباس فيه مقصود ومن كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرهما انتهى والزخرفة الزينة قال يحيى
السنة انهم زخرفوا المساجد عندما يولدون بهم ونفوا كتبهم وانتم تصرون الى منزل
حالمهم ويصير امر كل امرئ الى المساجد والمباهات يتشبهها وترينها قال ابو الدرداء
اذا حلستم مصاحفكم زخروا ثم جادكم فالدعاء عليكم قال ابن دبر الان وهذا الحديث
فيه مجاز ظاهر لا يخبره صلى الله عليه وآله وسلم مجلسه بعد فأن تزويق المساجد
والمباهات يزخرفها كزمن الملوكة والامر في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس
ياخذهم احوال الناس ظلموا وعازتهم بها المدارس على شكل يدع نال الله السلامة
والعافية انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد جديدة وقدرى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنه ور
بالله انه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
فألبس أزيهم فلبس بالمساجد صولها من الاسنانة وتعقب أن المنع كان للثب على
اتباع السلف في ترك الزخرفة فهو كما قال وان كان تشييد تشغل بال المعنى بالزخرفة فلا
لبقاء له ومن جله ما عول عليه الجوزون للترين بأن السلف لم يحصل منهم الانتكار
على من فعل ذلك وبأنه يدعى مستحسنة وبأنه مرغب الى المسجد وهذه هي ليعول عليها
من المستحسن ان يوفق لاصحاب عقول الاحاديث الدالة على ان السنتين ليس من امر
رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما فوج من المباهاة المحرمات من علامات السادة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من صنع البرودو لنصارى وقد كان صلى الله عليه
وسلم يحب مخالفتهم ويرشد اليهم عسوما ونصوصا ودعوى ترك انتكار السلف
ممنوعة لان التزين بعدة أحدتها أهل الدول الجاثمة من غيرة واذلة لاهل العلم والفضل
وأحدوا من البدع ما لا ياتي عليها المحرم ولا نسـ رما حد وسكت العلماء عنهم قسمة
لارضايل قام في وجه باطلهم جاء من علمه لاسرة وصرخوا بين أظهرهم بنى ذات
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطله وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل عملا ليس عليه أمرنا هو ورق في باب الصلاة في قول الحرير والقصب ودعوى انه
مرغب الى المسجد فائدة لان كونه داما على المساجد ومرغبا اليه لا يكون الحسن كان

وتلاوة القرآن والذي كركن
الاجماع على ان محرم المصير
من غير حصول به ولا ريب ان
فعل غير المذكور وانما
معناها خلاف الاولى وفيه
ان الارض لم يحصر نصب المياه
عليها ولا يشترط حفرها
سلافا للنفقة واختصاصه
بحد يثب من ثلاث طرق
أحد ما موصول عن ابن
مسعود أخرجه الطحاوي
لكن اسناده ضعيف فانه
وغیره والاخر ان مرسلان
وهو يزعم من يتبع المرحل مطلقا
وكذا من يتبعه اذا احتشد
مطلقا والسابق انما يستند
عنده اذا كان من رواية كبار
التابعين وكان من ارسل اذا
سمى لاسمى الانفة وذلك
مفقود في المرسلين المذكورين
على ما هو ظاهر من سندهما
وانما علم كذا في الفتح ودواة
هذا الحديث خمسة ما بين
حصى ومدنى وبصرى وفيه
التحديث بالجمع والاختيار به
والتوحيد والتعنية (عن أم
قيس) ذكرها الذهبي في شجره
في الكنى ولم يذكر لها اسما
وعند ابن عبد البر العاصم اجازة
وعند السهلي آمنة (في شخص)

بكرمهم وسكون المأوى اخت عكاته بن محمد وهي من المعمرات المهاجرات الاول ولها في البخاري حديثان (رضي
الله عنه) انما أتت بابل ليعصم (ذكر) (لأكل الطعام) لمعلم قدرته على مشقه ودفعه لخدمته في الفتح المراد الطعام ما عدا
الخبز الذي يرضعه والقمح الذي يخبز به والعلف الذي يلقه للعدا وغيره فها كان المراد انه لا يحصل له الاعتناء بغيره البتة على

الاستقلال (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاجله رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في حجره) بكسر الميم وقضه
 وسكون الميم (فقال على فويه) أي قوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عابا شخصه) أي رثه بما معه وعليه من غير سلاط
 وسلم من ابن شهاب بن زهري أن ٣٨ نضع بالماء أيضا فشره وزاد أبو حنيفة في مصعبه عليه وسلم أيضا

فصيه عليه ولا في عوانة أيضا
 قصه على البول بجمعه ماء (ولم
 يفسله) لأنه لم يبلغ الأدلة
 وروى ابن خزيمة والمالك
 ومحمد بن يعقوب من قول الجارية
 برش من البول القلاء والنضح
 ليس بالله صلى الله عليه وآله وسلم
 أهل اللغة في الصحاح والجمل
 ودوران الأدب والمختصر لكراع
 والأفعال لابن طريف
 والقاموس النضح الرش
 واستدل بعضهم بقوله لم يفسله
 على طهارته يقول العربي وبه قال
 أحمد وأبو حنيفة وأبو ثور وحكي
 عن مالك والأوزاعي وقال
 مالك وأبو حنيفة رجعهما له
 بعدم الفرق بين الفرأ والفرأ
 في الفصل في بولهما دليل أن
 النضح يعني الفصل والحديث
 والفقهاء في هذا الحديث من
 القوائد السدب إلى حسن
 المعاشرة والتواضع والرفق
 بالصغار وتحنيك المولود
 والتبرك بأهل الفضل وحل
 الأطفال اللحم حال الولادة
 وبعدها وحكم بول القلاء
 والجارية قبل أن يطعما وهو
 مقصود الباب ورواة هذا
 الحديث خمسة ما بين تنسي
 ومذهبه القصة والاختيار

والعنقة (من حذقة) بن العيان وأمه البستان حليل مـ فخرا يقال حليل بكسر ثم
 سكون العبي بالوحدة حليف الأنصار حليل جليل من السابقين صم في مسلم عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم عليه كان يوما يكون إلى أن تقوم الساعة وأبو حنيفة أيضا استشهد بأحد روايات حذقة في أول خلافة على سبقت

أجازه

وثلاثين في البخاري اثنا عشر وعشرون حديثاً رضي الله عنه قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأطعم الغنم حتى يملأ كاساً وفي الفتح هي المذلة والكاسة تكون ضئلاً وهو من قضاياه لا تكون في الغالب سهلاً لا يرتفعها البول على الباطن (قوم) من الأنصار وهذه الاضافة اضافة اختصاص لا ملأ لانها ٢٩ لا تخلفون الصحابة وفي رواية أحد

تبعه فذات حق

صرت قريش من عقبيه (قيل) صلى الله عليه وآله وسلم في الكاسة فملأها أي هو وأصحابه كونه (قائماً) يان لغيره وأولاه لم يصب فلقطود مكافاً فاضطر

للقيام أو كان يأخذه وهو باطن

ركبته الشريفه جرح أو

استغفام من وجع صلبه على

عادة العرب في ذلك أو ان البول

قائماً أحسن للفرج فلعنه شني

من البول فاعدا مع قربه من

الناس خروج صوت منه ولعله

كان مشغولاً بأمور المسلمين

والنظر في مصالهم وطال عليه

الجلس حتى لم يمكنه التباحث

خشية الضرر وقد أباح البول

فأجابه عن الصحابة والتابعين

والإمام أحمد وقوله ما كان

في مكان لا يتنظر عليه من شيء

فلا بأس به ولا تكروه وكرهه

لشربه على العلة (ثم دعا إلى

الله عليه وآله وسلم فاجلسته

بما يتوضأ به وزاد عيسى بن

يونس فيه عن الأعمش ما أخرجه

ابن عبد البر في التهذيب بسند

صحيح ان ذلك كان بالمدينة

واستنبط من الحديث جواز

البول بالقرص من البياض وان

مداقعة البول مكروهة ورواه

في الطهارة كذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن حذيفة رضي الله عنه (في رواية أخرى قال)

يا أيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمتشي فاني سأطعمهم خلف ما يطعمون (قائلاً) أي هبت

أجزه فقال فحق وأنت بمعنى قال ابن بطلال كل من عرفهم من ذلك ورد الشارع المتجسدة للباب
جهم من أجل الاعلام التي فيها قال إنها ألهي عن صلاح قال الحافظ ويحتمل أن
يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عرو بن
ميمون عن عمر بن مرفوعاً ما سئل قوم قط أنزفوا ما سجدتهم ورجاله ثقات الأشيخ
جبارة بن الفضل فقصه مقال

• (باب كنس المأجد ونظيها وصياتها من الروائع الكريمة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمي حتى القذاة

يضر بها الرجل من المجد وعرضت على ذنوب أمي فلم أر ذنباً أعظم من سوء من

القرآن أو آية أو تبارجل ثم نسيار واه أبو داود الحديث أخرجه أيضاً الترمذي وقال

هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه قال إذا كنت به محمد بن اسمعيل يعني

البخاري فلم يعرفه واستغربه قال محمد ولا أعرف المطلب بن عبد الله يعني الراوي يعني

أنس صحاباً من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا قوله حديثي من

شهد خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وأنكر على بن المديني ان يكون المطلب مع

من أنس وفي أسناده عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي داود الأزدي وثقه يحيى بن معين

وتكلم فيه غيره واحد قال الحافظ في تاريخ المرام وصححه ابن خزيمة قوله القذاة بضم

الذال المعجمة والقصر الواحد من التبن والتارب وغير ذلك قال أهل اللغة القذى في العين

والشراب مما يسقط فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره إذا كان يسيراً قال ابن

رسلان في شرح السنن فيه ترجيح في تنظيف المساجد مما يحصل فيها من القمامات

الظلية أنها تكتب في أجورهم وتعرض على نبيهم وإذا كتب هذا القليل وعرض

في كتب الكبير ويعرض من باب الأولى فقيهه بالأدنى على الأعلى وبالطاهر من

النجس والمساكن على قدر الأعمال قال وصحت من بعض المشايخ أنه ينبغي لمن أخرج

قذاً من المسجد أن يمشي من طريق المسلمين يقول عنداً أخذت من الله لا ألقى به مع بين

أدى شعب الأيمان وأعلها وهي كلمة التوحيد وبين الأفعال والأقوال وان اجتمع

القباب مع الله ان كان ذلك أكمل انتهى إلا أنه لا يخفى ان الأحكام الشرعية تحتاج

إلى دليل وقوله في حكم شرعي قوله فلم أر ذنباً أعظم قال شارح المصابيح أي من سائر

الذنوب الصغار لأن نسيان القرآن من الخنث ليس بذنوب كبير ان لم يكن من استغفانه

وقلة نظيفه للقرآن وإنما قال صلى الله عليه وآله وسلم هذا التشديد العظيم قرضه

مداقعة البول مكروهة ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين خراساني وكوفي وفيه التشديد والعنة وأخرجه البخاري أيضاً

في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن حذيفة رضي الله عنه (في رواية أخرى قال)

يا أيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمتشي فاني سأطعمهم خلف ما يطعمون (قائلاً) أي هبت

ناحية (مت فاشترى) سلمه وأمر به (بجنته) فقال يا حذيفة استرق كما عند الطبراني من حديث حذيفة بن مالك (تحدث عند عقبه حتى فرغ) وفي إشارة على الله عليه وآله وسلم لحذيفة دليل على أنه لم يخلصه بحيث لا يراه والمعن في أدانته إياه مع استحباب الأبعاد في الحاجة إن

٤٥

الأئمة المسكونة أو غيرها ما بها ولا تكاد تخلو عن ما رواها أئمة حذيفة لا لا يمنع شيئا يقع في الحديث فلما لم عليه السلام فأما وأمن منه ذلك أمره بالقرينة ورواه هذا الحديث خمسة ما بين كوفي ورازي (عن أسام) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير من المهاجرين وكانت عازلة بتعبير الرضا بن يوسف سنة ثلاث وسبعين هجرة بعد أن عبد الله أيام بلغت مائة سنة لم يسقط لها من ولم يشكر لها عقل لها في الباري سنة عشر حديثنا (رضي الله عنها) قالت جاءت امرأتان إلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) والمرأتان أحدهما كما وقع في رواية التافهين بأسناد صحيح على شرط الشيخين ولا يجد أن يسم الراوي اسم نفسه (فكانت أدأت) يا رسول الله (أحدنا فحيز) بل كونها (في التوب) ومن ضرور ذلك غالبا وصول الميم واليخاري من طريق مالك عن هشام إذا أصاب قوما الدم من الحية وأطلقت الرزية وأرادت الاختباء لأنها سميت أي اشجرت والاستفهام بمعنى

على من أمانة حفظ القرآن انتهى والتقييد بالصحة فانه يحتاج إلى دليل وقيل المراد بقوله نسما ترك العمل بها ومنه قوله تعالى نسوا الله أنفسهم وهو مجاز لا يصار إليه إلا لموجب (وعن عائشة) قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيننا المساجد في الدور وأن نتظف وتطيب رءاء المساجد إلا النساقي وعن مرة بن جندب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقصد المساجد في ديارنا وأمرنا أن نتظفها رءاء أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولقظه كان بأمرنا بالمساجد أن نصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونظهرها الحديث الأول أخرجه الترمذي مسندا ومرسله وقال المرسل أصح ولكنه رءاء غيره مسندا بأسناد رجاله ثقات فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الأسود الجعفي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة وأبو بسط وهما ثقات عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا والحديث الثاني رواه أحمد بأسناد صحيح وكذا رواه غيره بأسناد جيدة قولا في الدور قل الشعي في شرح السنن يريد الحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى إنا نرىكم دارا فاسقا لأنهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ومنه الحديث ما جئت دارا لابي فيها مسجد قال سفيان بن عيينة المساجد في الدور يعني القبائل أي من العرب تصل بعضها بعض وهم خزاع وأسد بني لكل قبيلة مسجد هذا ظاهره معنى تفسير سفيان الدور قال أهل اللغة الأصل في إطلاق الدور على المواضع وقلة طلق على القبائل مجازا قال بعض المحققين والبائين في معنى الدور وعلى هذا فيسبب بناء المسجد من بهر أولين أو مددا وخشب أو غير ذلك في كل محلة يجعله المقيون بها وكل بيتين محقة وقال في شرح المشكاة الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعرصة والمحلة والمراد بالخلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ويحول على اتخاذ تلك الصلاة كالمسجد يصلى فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك والأول هو المعقول عليه انتهى وقال شارح المصابيح يحفل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم آذن أن يبنى الرجل في داره مسجدا يصلى فيه أهل بيته انتهى فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن عبيد بن عبيد ما يؤيد هذا المعنى قولا وان تظف بالقاء المشقة لا بالاضافة تعريف وعنه تظهر كقوله رواية ابن ماجه والمراد بتظفها من الوضغ والدفن قولا وتطيب قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ما خلق لونه وظهوره يصح فان اللون ربما شغل بصر المصلى والأولى في تطيب

المسجد

الأمر بجامع الطلب (كف تصنع) به (قال صلى الله عليه وآله وسلم) (تنته)

بضم الحاء أي تفرقه وتفكره المراد بذلك إزاحة عينه (ثم تفرسه بالماء) أي تفرق التوب وتقلعه بذلك باطراف أصابعها أو بظفرها مع حب الماء عليه وفي رواية تفرسه بتشديد الهمزة المسكونة قال أبو عبيدة عن التشديد تشطعه (وتنفضه) أي

تغسله بان تصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت التمسك من الدم لقول عبته ثم قرع من ان تصب عليه ما يصحها ثم قرع من حمزا جيدا وكذلك حتى يصل ما شرب به من الدم ثم تغصه ٤١ أى صب عليه والنضح هنا الغسل حتى يزول الاثر وفي نسخة ثم تغصه

(وتصل فيه) وفي هذا الحديث دليل على أن التماسات إنما تزال بالمشحون وغيره من الماءعات وهذا قول الجمهور خلافا لابي

حنيفة وصاحبه لان جميع التماسات بشبهة الدم ولا تفرق بينه وبينها اجابا وفيه ان قليل دم الحيض لا يفي حقه كسائر

التماسات بخلاف سائر الدماء وعن مالك يعنى من قليل الدم وبفسل قليل غيره من التماسات وعن الحنفية يعنى من قدر

الدرهم ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين مكى ومدنى وفيه التعديت والضعفة وأخرجه الضاردي أيضا في الصلاة

والبيوع وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة (من عائشة رضي الله عنها قالت جاءت فامعة ابنة أبي حبيش) قيس

ابن المطلب وهي قرشية أسدية (الى التي صلى الله عليه) وآله (وسلم) فقالت يا رسول الله افه امرأتا أفسحاض) أى يسقري

الدم بعد أى المعصاة اذ الاصفحة يريان الدم من فريج المرأة في غير أوانه والسلي

المسجد مواضع الصلوة ومواضع سجودهم أول ويجوز ان يحمل الطيب على التجمير في المسجد والظاهر ان الامر ببناء المسجد للحدوث جعلت لتسا الارض مسجد او حديثا أيضا أدركت الصلاة فقل (وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بلفظ فلا يقرب من المسجد هذا النص يعم بهي من أكل الثوم ونحوه ومن دخول كل مسجد وهذا مذهب العللة كافة الا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العللة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلى الله عليه وسلم لقوله في رواية مسجدنا ووجه الجمهور فلا يقرب من المسجد قال ابن دقيق العيد يكون مسجدنا النفس أو لضرب المثال فانه معلل ما يتأذى الآدميين أو يتأذى الملائكة الحاضر بن ذلك قد يوجب في المسجد كلها ثم ان النبي انما هو عن حضور المسجد لان كل الثوم والبصل ونحوهما فلهذا يقول حلال باجماع من يعتد به وحكي القاضي عياض عن أهل الظاهر قهرهما لانتفاع عن حضور الجماعة وهي عندهم فرض عين ووجه الجمهور قوله صلى الله عليه وسلم في أحاديث الباب كل فاقى ما جى من لانا نجي. وقوله صلى الله عليه وسلم أيها الناس ليس لي قهرم ما أحل الله ولعنكم ما شربوا كرميها أخرجه مسلم وغيره قال العلل لم يلحق بالثوم والبصل والكراث كل ماله رائحة كرميها من الماء كولات وغيرها قال القاضي عياض ويلحق به من كل بخلا وكان تبسأ قال قال ابن المرباط ويلحق به من به جفرق فيه أو به برح له رائحة قال القاضي وقاس العلل على هذا مجامع الصلاة في المسجد كسلي العيد والجنات ونحوهما من مجامع العبادات وكذا يجمع العلم والذكر والولائم ونحوها ولا يلحقهم الاسواق ونحوها انتهى وفيه ان العللة ان كانت هي التأذى فلا وجبه لاجراج الاسواق وان كانت من كبة من التأذى وكونه حاصل للشتغلين بطاعة صم ذلك ولكن العللة المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصا على الحاق المواطن التي تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث عند مسلم بلفظ لا يؤذي نار من الثوم وهي تقتضي التعليل بتأذى بن آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد من جملة ما سئلته انتهى وعلى هذا الاسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد ونظره ان يقال كل هذه الامور جازية تيمنا ذكرنا ومن لو ازمه ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز ان يترك الجماعة في حق آكلها

٦ نيل في

الى غير ذلك وهو دم الاستماسة كالفي - تجبر الطيب (فلا أظهر) ادومه (أفادع) أى اترك الصلاة والعطفا على مقدر بعد الهمة لان لها صدور الكلام أى يكون في حكم الحائض فترك (الصلاة) أو ان الاستماسة ليس

بأنه لا يقبل التعمير في الصلاة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي لا تدعى الصلاة (التمتلك) بكسر
 الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر الميم ويسمى العازل (وليس ببعض) لأنه يخرج من قصر الرجم (فإذا أقبلت
 حشيتك) بفتح الحاء الموحدة وبالكسر اسم للدم ٤٢ والخرقعة التي تستغفر بها المرأة والحالة أو الفتح خطأ والصواب

الكسر لأن المراد بها الحالة
 قاله لطلحي وردة القاضي صاحب
 وضعه بل قالوا لا يظهر الفتح
 لأن المراد إذا أقبل الحش
 (فدعى الصلاة) أي أوتركها
 وهذا النهي للتعريم ويقضي
 فساد الصلاة بالاجتماع (وإذا
 أدبرت) أي انقطعت فالمراد
 بالأقبال والادبار هنا انتهاء
 دم الحش وانقطاعه (فأفعل
 حشك الدم) أي واغسل بالامر
 بالاغتسال مستفاد من أدلة
 أخرى ومقتضاه أنها كانت
 تميز بين الحش والاستحاضة
 فلذلك وكل الأمر إلى معرفة
 ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدرجتها
 وقال مالك في رواية تستظهر
 بالإسناد عن الصلاة وقومها
 ثلاثة أيام على عادتها (ثم توضأ)
 بصيغة الأمر (لكل صلاة حتى
 يحجر ذلك الوقت) أي وقت
 اقبال الحش وتفاضل حكمه
 مستوفاة في الكتب المبسوطة
 ورواة هذا الحديث متوافقة
 الأخبار والتحديث والغفنة
 وأخرجه مسلم في الطهارة
 وكذا الترمذي والنسائي وأبو
 داود (وعنها) أي عن عائشة
 الصديقة (رضي الله عنها) قالت
 كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك ينافي الوجوب وأهل الظاهر القائلون بتعريم كل حاله وائحة كريمة
 يقولون إن صلاة الجماعة واجبة على الأعمان ولا تمت إلا بركا كل التوم لهذا الحديث
 وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك كل ذلك واجب قوله فان الملائكة تناذى
 قال النووي هو تشديد الذل ووقع في أكثر الأصول بالتعريف هو لفظة يقال أذى
 يأذى مثل عي يعي قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من كل التوم
 من دخول المسجودات كان خاليا لا يحمل الملائكة ولعموم الأحاديث

• (باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه) •

(عن أبي حميد وأبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل أحدكم
 المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك وإذا خرج فليقل اللهم افتح لنا أبواب فضلك
 رواه أحمد والنسائي وكذا مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد وأبي أسيد (الشك)
 وأخرجه أيضا ابن عاجة عن أبي حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعد الساعدي وأبو
 أسيد بنهم الهزيم مضافا إلى رواية الساعدي الأتصاري قوله فليقل في رواية
 أبي داود فليس على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليل وروى ابن السني عن أنس كان
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد وإذا
 خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال النووي وروينا الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عند دخول المسجد وتخرج منه من رواية ابن عمر أيضا وسنينا حديث
 فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا أبواب رحمتك ورواية أبي داود فتحي وجميع من سألها ما انفرد
 بقول اللهم افتح لي وإذا دخل ومعه غيره بقوله اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله
 اللهم افتح لنا من فضلك في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر وإذا خرج قال
 اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي أسناد سالم بن عبد الله قال ابن رسلان وسؤال الفضل
 عند الخروج موافق لقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من
 فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتغوا من فضل الله هو طلب العلم والوجهان
 متقاربان فإن العلم هو رزق الله تعالى لأن الرزق لا يقتضي بقوت الأبدان بل يدخل
 فيه قوة الأرواح والأسماع وغيرها وقيل فضل الله عبادته مرض وزيارته أخ صالح
 (وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دخل
 المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمة

وإذا

باب نسمة التي يلمس سببه

فإن وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها وأطلقت على التي اسم الجنابة وحقيقة فلا حاجة إلى التقدير بالحذف أو بالهجاز
 (من نوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج) من الحجرة (إلى) المسجد لاجل (الصلاة) (وإن يقع) بضم الباء وقع القاف جمع

بجعة أي موضع يتألف منه ما يليه أي أثر (المأخوذة) الشريعة لا يخرج مبادئ الوقت ولم يكن له ثياب يتناولها ولا ين
 ماجه وأنا أرى أثر القبل فيه أي لم يصب ولمسلم من حديث عائشة كنه أنكره النبي من غير رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا يخرج خزيمة وجبان يستدعيهم كانت تصكوه وهو يصلي ٤٣ ويجمع بينهما وبين حديث الباب يجعل الغسل

على الذنب على القول بطهارة
 التي يكلمهم مذهب الشافعي
 وأحد المحدثين أو ضله لنبه
 السمر أو اختلاطه برطوبة
 الفرج على القول بنجاسته كما
 هو مذهب أبي حنيفة ومالك
 ورواهما عنه وسجل الحنفية الغسل
 على الرطب والترك على اليابس
 وهو الراجح تطرأ في الأدلة كما
 حقتنا ذلك في مسلك الختام
 شرح بلوغ المرام ور وانهذا
 الحديث الخمسة ما بين مروى
 وروى ومدنى وفيه التصديت
 والأخبار والنعضة وأخرجه
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال
 حسن صحيح والتساوي وابن ماجه
 كلهم في الطهارة (عن أنس)
 ابن مالك (رضي الله عنه) قال قدم
 أنس على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (من عكل) بضم
 العين وسكون الكاف قبيلة من
 تيم الرباب (أو) من (عمره) من
 مصفر أحم من بجيلة لأن
 نضاعة وليس عمره ثمة عكلا لانهما
 قبيلة ثمان متقاربان لأن عكلا
 من عدنان وعمره ثمن عطان
 والشك من جند قال الكرماني
 تردى من أنس وقال الداودي
 شك من الراوي البخاري في
 الجهاد عن وهب عن أيوب أن

وإذا خرج قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب
 فضلك واه أحدوا ابن ماجه الحديث اسناده في حق ابن ماجه هكذا أحدنا أبو بكر بن
 أي شعبة أحدنا شجاع بن إبراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أبيه
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره وفيه إقطاع لأن فاطمة بنت
 الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تذكر فاطمة الزهراء رضي الله عنها
 وليث المذكور في الأسناد أن كان ابن أبي سليم في مقابلة معروفي وهذا الحديث فيه
 زيادة التسمية والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء المغفرة في الفصول
 والخروج وزيادة التسمية ثابتة عندنا في الحديث الأول وابن مردويه في زيادة
 التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم ومن ابن مردويه وقد تقدمت
 زيادة الصلاة فيه في داخل المسجد والخارج منه أن يجمع بين التسمية والصلاة
 والسلام على رسول الله والدعاء المغفرة والدعاء لفتح الأبواب الرحمة داخلها ولأبواب
 الفضل خارجها يزيد في الخروج سؤال الفضل ويغني أيضا عن ذلك ما أخرجه أبو
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان إذا دخل
 المسجد قال آمين بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 قال فإذا قال ذلك قال الشيطان حفظ من سائر اليوم وما أخرج الحاكم في المستدرک
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فإذا دخلتم بيوت فاقبلوا على
 أنفسكم قال هو المسجد إذا دخلته فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

هـ (باب جامع قيامته) عن المساجد وما أجمع فيها هـ

(عن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جمع رجلا في مسجد
 ضالة فليقل لأدائها الله اليك فإن المساجد لم تقبل لها من بريدة أن يدخلها في المسجد
 فقال من دعا إلى الجبل الآخر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجبت أنما بنيت
 المساجد لما بنيت لله وأما أحدوا مسلم وابن ماجه قوله قد يفتح الياموشم الشين
 يقال نشدت الله التبعي طلبتها وأنتدتها عرفتها الضالة تطلق على الذكر والأنثى والجمع
 موال كدابة وواب وهي مختصة بالحيوان ويقال لغیر الحيوان ضائع ولقط قال ابن
 رسلان فوله لا إذا هلك الكلب دليل على جواز الدعاء على الناس في المسجد بعدم
 الوجدان عاقبة في ما لم يعمله بقبض قصده قال ابن رسلان ويلحق بذلك من رفع
 صوته فيه بما يقتضي مصلحة ترجع إلى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

به طمان عكل ولم يشك وفي الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس أن ناسا من عمره لم يشك أيضا وكذا السلم وفي المنزلة عن
 معبد بن أبي عمرو بن عتبة عن قتادة أن ناسا من عكل وعمره بالواو الساكنة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومه على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن السني بعد قدومه كانت في جملتي الأولى شققت وذكروا البخاري بعد الجدية

وكانت في ذي القعدة منها وذكر الواقدي أنها كانت في شوال منها وبعه ابن جبان وابن سعد وغيرهما والبخاري في المحاربين
أنهم كانوا في الصفه قبل أن يطلبوا الخروج إلى الأبل (فاجتو والمدينة) أي أصابهم الجوى وهو داء الجوف إذا انطأ إلى أو كره
الاعطية بها الحافض من الوحش أولم يفتهم طعامها ٤٤ والبخاري من رواية سعيد عن قتادة في هذه القصة فقالوا

ياي الله انا كاذب هل نزع ولم
نكن اهل دبره وفي الطب من
رواية ثابت عن انس ان ناسا
كان بهم سقم قالوا يا رسول الله
آوانا والطعمنا فلما صو اقالوا
ان للمدينة وجة والقاهرهم
قدموا سقاما من الهزال
الشديد والجهنم الجوع
سنة اوانهم فلما صو من
السقم اصابهم من حي المدينة
فكرهوا الاقامة بها ولم ين
انس وقع بالمدينة الموم ضم
الميم وسكنوا الواد وهو دم
الصدرة فظلمت بطونهم فقالوا
يا رسول الله ان المدينة وجة
(فأمرهم النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بطاح) بلام مكسوة
جمع لقوح وهي الناقة الحلوب
كفولس وقلاص اى أمرهم
أن يلقوا بها وعند البخاري
في رواية همام عن قتادة فأمرهم
أن يلقوا برأعيه وعند أبي
هوانة أنهم بدأوا يطلب الخروج
الى اللقاح فقالوا يا رسول الله قد
وقع هذا الوجع فلو أذنت لنا
نخرجنا الى الابل وله عن وهيب
أنهم قالوا يا رسول الله اغننا
رسلاى اطلب لنا البنا قال
ما أجدكم الا أن تلقوا بالذود
وعند ابن سعد ان عدد لقاحه

يشهد الصلاة وما في معناه من البيع والشراء والاجارة والعقود قال مالك وجماعة من
العلماء يحكم برفع الصوت في المسجد بالمعنى وغيره وانما روي عن محمد بن مسلمة
اصحاب مالك رفع الصوت فيه بالسلم والخصوصة وغير ذلك لما يحتاج اليه الناس لانه
مجمعهم ولا بد لهم منه قوله وانما ثبت في المسجد لما ثبت في قال الترمذي معناه ذكر الله
الصلاة والعلم والمذاكر في التلميز وقوله قال القاضي عياض فيه دليل على منع
السنائق في المسجد قال وقال بعض شيوخوا القميين منع من السنائق الخاصة فاما العامة
فالمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه
من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير اجرة كان مكروها والمعدم تحرزه
من الوسخ الذي يمان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الاحاديث في دخولهم المساجد
في باب حل الحديث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل
مسجدا هذا يتسلم خيرا أو ليعلمه كان كالمسلم في سبيل الله ومن دخل لغير ذلك كان
كالناظر الى ماليس له رواء أحد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر الى متاع غيره)
الحديث استاده في حق ابن ماجه هكذا أحد ثا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حنبل بن ابي عمير
عن حميد بن مضر عن القعري عن أبي هريرة فذكره وسأته بن ابيه قيل فدونقه ابن سعد
وهو صوفي وكان بهم وبقيبة الاستاذ ثقات وحميد بن مضر هو حميد الطويل الامام
الكبير قوله مسجدنا هذا فيه تصريح بان الاجر المترتب على الدخول لا يحصل لمن كان
في مسجده صلى الله عليه وسلم ولا يصح الخاق غير به من المساجد التي هي دونه في
القضية لانه قياس مع الفارق قوله لا يعلم خيرا أو ليعلمه فيه ان الثواب المذكور وانما
ينسب عن هذه الطاعة الخاصة لاعتبار كل طاعة وفيه ايضا التسوية بشرق فاعلم العلم
تعلوه لانه هو الخير الذي لا تقاوم قدر وهذا ان جعلت تكون انتم لتعلم وتعلم ويمكن
دراجه كل تعلم وتعلم لغيره أي شيء كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قربة بتعلمها الداخل
ويعلمها غيره وفيه ايضا التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعلم والتعليم في
المسجد أفضل من سائر الامكنة قوله ومن دخل لغير ذلك الخ نظاره ان كل ما ليس فيه
تعليم ولا تعلم من أنواع التلميز زعمه في المسجد ولا بد من تقيده بمعايد الصلاة
والذكر والاحتكاك وقوله عامم ردفه في المسجد والارشاد الى فعله وفيه الحديث
الذي على المسجد بوضع لكل طاعة بل لطاعات محمد وصحة تقييد الخيرة في الحديث
وتعليم والعلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

صلّى الله عليه وآله وسلم كان خمس عشرة نوحاً أي عوافة كانت ترضى بنى الجفرا ناحية قبقرية واس والباها الحدود
حين على ستة أميال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أي بالشرب (من أو الماء فأنطقوا) فاشربوا
منها (فلبسوا) من ذلك الماء من غير أن يوجب عليهم إلوانهم (فتلوا راي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يسار النبي

وذلك انهم لما عدوا الى القحاح اذ تركهم ومعه تفرقاتهم قطعوا يده ورجله وغرزوا الشوك في لسانه وحنس حتى مات
 كذلك طبقات ابن سعد (واستأقوا) من الاستأق أي ساقوا (التم) سوطا عنيقا والتم واحد الانعام وهي الأموال الراعية
 واكثر ما يقع على الابل وفي بعض النسخ واستأقوا ابلهم ٤٥ (الغارث) غنم (في أول النهار قبضت) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (في
 آخرهم) أي وراهم المظلم
 وهم سرية وكذا عشرين
 وأمرهم كرز بن جابر وعنده ابن
 عقبة سعيد بن زيد قادر كوفي
 ذلك اليوم فاخذوا (فلما ارتفع
 النهار) منيهم (الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهم أسارى
 فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أيهم) جمع يد فاما ان يراد
 بها أكل الجوع وهو اشتان كما
 هو عند بعضهم لان لكل منهم
 يدين واما ان يراد التوزيع
 عليهم بيان يقطع من كل واحد
 منهم يدا واحدة والجوع في
 مقابلة الجمع يفيد التوزيع
 واسناد الفعل فيه الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مجاز (وأمر لهم
 من خلاف) كأي آية الماشقة
 المتروكة في القضية كما رواه ابن
 جرير وحاتم وغيرهما (ومعرت
 أعينهم) انضم السيف قال المنذري
 وتخصيف الميم أي كثلت المسامير
 الممتدة قال وشدها بعضهم
 والاول أشهر وأوجه وقيل
 معرت أي فقتت وعند الضاري
 من رواية وهيب عن أيوب
 ومن رواية الأوزاعي عن يحيى
 كلاهما عن أبي قلابة ثم أمر
 بمسامير فاجت فكلهم بها

الحدود في المساجد ولا يستقاد فيها رواه أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه
 أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التخصيص ولا بأس باستناده وقال في
 بلوغ المرام ان استناده ضعیف وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه
 اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البراز وفيه
 الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة والحديث يدل على تحريم
 إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستقادة فيها لان النبي كما تقرر في الاصول حقيقة
 في التحريم ولا صارف لههنا عن معناه الحديثي (وعن أبي هريرة) ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اذا ابايتم من بيع أو ابتاع في المسجد فتولوا الأربح اقتبازت
 واذا ابايتم من تشدنيه ضالة فتولوا الاربعة علفك رواه الترمذي وعن عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده قال النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرا والبيع في
 المسجد وان تشدنيه الاشعار وان تشدنيه الضالة من الخلق يوم الجمعة قبل الصلاة
 رواه الترمذي وليس للتساق في هذا استناد الضافة الحديث الاول أخرجه التساق في اليوم
 والليل وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة قال الحافظ
 في الفتح واستناده صحيح الى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه نسخة في نسخة
 لكن في أمانيه مقال انتهى وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال مشهور قال
 الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أجدوا صنف ذو كفرة هما يتحجبون بصديدي عمرو بن
 شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد عن عبد الله بن عمرو قال أوعيسى ومن تكلم في
 حديث عمرو بن شعيب انما ضعه لانه يحدث من حصة جده كأنهم رأوا انه لم يسمع
 هذه الأحاديث من جده قال علي بن عبد الله المدني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن
 شعيب عندنا رواه في الباب عن بريرة عند مسلم وابن ماجه والتساق وعن جابر عند
 التساق وعن أنس عند الطبراني قال العراقي قال رجاله ثقات وعن أبي هريرة عن طريق
 أخرى غير التي في الباب عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراز وفي استناده احتجاج
 ابن لوطه وعن ابن مسعود عند البراز أيضا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضا
 وثوبان هذا ليس بثوبان مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في
 الخصاية ولا ابن عبد البر وأورده ابن مندويه عن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا وعن ابن
 عمر عند ابن عجايب وعن والده بن الألقع عند ابن ماجه أيضا وعن حصة عند الطبراني
 وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء

وانما فعل ذلك منهم قصاصا لانهم ملأوا عين الراعي وليس من المثلثة انتهى عنها (والقوا) مبتدأ لا فعل قول (في الحرة) بفتح الحاء
 وتشديد الراء في أرض ذات حمار وقد يظهر المدينة النبوية كأنها أحرقت بالنار وكان بها الواقعة المشهورة أيام يزيد بن
 معاوية (يستقرون) أي يطالبون السقي (فلا يسقون) زاد وهيب والاوزاعي حتى ما تروا في الطب من رواية أنس فرائد جلا

مهم يكدم الأرض بسلامه حتى يموت ولا يعوته تكدم الأرض لحد بردها ما يجلمن الحر والشدة والمتع من السقي مع
 سكون الاجاع على سقي من وجب قننه اذا استسقى امالان ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم واما لانه نهي عن سقيهم
 لارتدادهم ففي مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحينئذ لا حرمة لهم كالكلب البقور واحتج شريح

البول من قال بطلانه نصافي
 ول الايل وقيلنا في سائر
 ما كول البسم وهو قول مالك
 وأحمد ومحمد بن الحسن من
 الخنفية وابن حنيفة وابن المنذر
 وابن سببان والاصمغري والرويات
 من الشافعية وهو قول
 الشعبي وعطاء النخعي والزهري
 وابن سيرين والثوري واحتج به
 ابن المنذر بان ترك أهل العلم
 بيع الناس ابعاد القسم في
 أسواقهم واستعمال أوال
 الايل في أدويتهم قديما
 وحديثا من غير نكير دليل على
 طهارته ما قال في الفتح وهو
 استدلال ضعيف لأن المختلف
 فيه لا يجب اتكاره فلا يدل
 تركه انكاره على جواز
 فضله عن طهارته وقد دل على
 نجاسة الأوال كلها حديث أبي
 هريرة وحمل بجملة ما في
 الحديث على التداوي فليس
 فيه دليل على الإباحة في غير ال
 الضرورة وظاهر قول البخاري
 في الترجمة أوال الايل والذواب
 جعل الحديث بجملة طهارة
 الارول والأوال مطلقا
 كالتطهيرية الا أنهم استثنوا
 بول الادوي ورويه وثقوبان
 القصة في أوال الماء كول ولا
 يسوغ قياس غير الماء كول على الماء كول لظهور الفرق ورواه النخعي بصريون وفيه رواية تاجي عن
 تاجي والتحديث والعنينة وأخرجه المؤلف هنادي والهاربي والبيهقي والبخاري ومسلم في الحدود وأبو داود
 في الطهارة والنسائي في المأكل في (عنه) أي عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله (ولم يصلي قبل ان ينحى)

وافشاد الصلوة واشاد الاشعار والصلوة يوم الجمعة قبل الصلاة وقد تقدم الكلام في
 اشاد الصلوة أما البيع والشراء فذهب جمهور العلماء الى ان النهي محمول على
 الكراهة قال العراقي وقد أجمع العلماء على ان ما عظم من البيع في المسجد لا يجوز
 نفسه وهكذا قال الماوردي وأنت خير بيان حل النهي على الكراهة يصحاح الى قرية
 صادرة عن المعنى الحقيقي الذي هو التعريم عند القائلين بان النهي حقيقة في التعريم
 وهو الحق وأجمعهم على عدم جواز النقض وصحة العقد لانفاذ منه وبين التعريم فلا
 يجمع عليه قرية حل النهي على الكراهة وذهب بعض اصحاب الشافعي الى انه لا يكره
 البيع والشراء في المسجد الاحاديث ترد عليه ورفق اصحاب أبي حنيفة بين ان يغلب
 ذلك ويترك فكره او يقل فلا كراهة وهو فرق لا دليل عليه وأما اشاد الاشعار في المسجد
 لحديث الباب وما في معناه يدل على عدم جوازه ويعارضه ما ساقى من قصة عمرو وحسان
 وتصريح حسان بأنه كان يشتد شعر بالمسجد وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكذلك حديث جابر بن سمرة قال لا تقرب جمع بين الاحاديث وجهين الاول حل النهي
 على التزيرة والرخصة على بيان الجواز والثاني حل احاديث الرخصة على الشعر الحسن
 المأذون فيه كهيما حساب للمعركين ومده صلى الله عليه وسلم وغير ذلك ويحمل
 النهي على التناثر والجماد وغير ذلك كرهذين الوجهين العراقي في شرح الترمذي
 وقد يوب القاسي على قصة حسان مع عمر بن الخطاب فقال باب الرخصة في اشاد الشعر
 الحسن وقال الشافعي الشعر كلام فنهى حسن وقبضه قبيح وقد ورد هذا من فروع أبي هريرة
 حديث فروي أبو يعلى عن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشعر
 فقال هو كلام فنهى حسن وقبضه قبيح قال العراقي واسناد حسن ورواه أيضا البيهقي
 في منته من طريق أبي يعلى ثم قال وصله جماعة والعصم من النبي صلى الله عليه وسلم
 مرسل وروى الطبراني في الاوسط من رواية اسمعيل بن عياش عن عبد الرحمن بن زياد بن
 نم عن عبد الرحمن بن رافع وجبان بن حجة ترك بن سواد عن عبد الله بن عمر قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشعر غفلة الكلام فنهى عن الكلام فنهى عنه
 كقبض الكلام وقد جمع الحفاظ بين الاحاديث بجعل النهي على تناثر اشعار الجاهلية
 والمبطلين وحل المأذون فيه على ما لم من ذلك ولا يمكن حديث جابر بن سمرة الا في فيه
 التصريح بانهم كانوا يشتادون الشعر واشيا من أمر الجاهلية قال وقيل النهي فيه
 ما اذا كان التناشد غالبا على المسجد حتى يتشاغل به من فيه وابعه أبو عبد الله البوفي

المسجد المذنب في رابض النعم) وأستدل به على طهارة أبو الهار وأحواله لأن الرابض لا يحلوا عليهم ما دلت على أنهم كانوا يشار ونها في صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب بحتم الله لا على حائل دون الأرض وعورض بانهم نادقني لكن قد يقال أنهم استندة الى الأصل أي الله لا من غير حائل وأجيب بأنه صلى ٤٧

الله عليه وآله وسلم صلى في دار أئس على حجر كافي الصصين ولم يدت عائشة الصبي أنه كان يصلي على الخمره نعم ليس في الحديث المذكور دلالة على طهارة الرابض لأن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الأبل فلو اقتضى الإذن الطهارة لاقتضى النهي التقييس ولم يقبل أحد بالفرق لكن المعنى في الإذن والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهوان الغنم من دواب الجنة والأبل خلقت من الشياطين والله أعلم قاله الحفاظ في الفتح ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين ترسانه وكوفي وبصري وفيه التعديت والأخبار واضحة وأخرجه المؤلف أيضا في الصلاة وكذا مسلم والترمذي والنسائي في العلم (عن ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل) ويجعل أن يكون السائل ميمونة (عن فارتفعت في من) جملد ككعنا عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود الطيالسي والنسائي لمات كما ضد البخاري في التاريخ (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ألقوها) أي أرموا القارة (وما حولها) من السم (فاطرحوه)

فأعمل أحاديث النهي وادعي النسخ في حديث لا يذول ووافق في ذلك حكمه ابن السنين هشته انتهى وقد تقرر أن الجميع بين الأحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بالتعسف كما عرفت قال ابن العسري لا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وأقامة الشرع وإن كان فيه الخمر مدحها بصفتها الخفيفة من طيب رائحة وحسن لون في غير ذلك محلي ذكر من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن زهير وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال • يا نساء فقلبي اليوم مشبول • إلى قوله في صفة ربتها • كأنه منبل بالراح معلول • قال العراقي وهذه القصيدة قد رويها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن المصنف بسند منقطع وعلى تقدير ثبوت هذه القصيدة من كعب وإنشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير ذلك فيها مدح الخمر والمخامير مدح ربيتها وتسميته بالراح قال ولا بأس بإنشاد الشعر في المسجد إذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أرقارئ أو منظره لا لاقتان أدى إلى ذلك كره ولو قيل يصح عمله لم يكن بعيدا وقد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع الصوت في المساجد مطلقا بابل الحمد وأما التعلق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة لحمل النهي عنه الجوهور على الكراهة وذلك لأنه ربما قطع الصوف مع كونهم مأمورين بالتبكير يوم الجمعة والترص في صفوف الأزل فالأول وقال الطحاوي التعلق بالمنى عند قبل الصلاة إذا هم المسجد وطلبه ومكرهه وغير ذلك لا بأس به والتقيد بقبل الصلاة لا يدل على جواز بعدها والعلم بالذكر والتقيد بيوم الجمعة يدل على جواز في غيرها كافي الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فاقبل في ثلاثة عشر فأقبل أشان إلى رسول الله وذهب واحدا فاما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيه أو أوالا آخر فجلس خلفهم الحديث وأما التعلق في المسجد في أمور الدنيا فمجاز في حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقا حلقا أنما هم الدنيا لا يحبالوهم فانه ليس قه فيهم حاجة ذكره العراقي في شرح الترمذي قال وإنشاده ضعيف فيه ريغ أو التلليل وهو ضعيف جدا بقوله وعن الحلق يفتح المهمة ويجوز كسر هاو الألف مفتوحة على كل حال جميع حلة باسكان اللام على غير قياس وحكى قتها أيضا كذا في الفتح (وعن سهل بن سعد

الجميع أي الماخوذ وهو القارة وما حولها) وكلاهما منكمم) الباقي وقاس عليه فهو الأصل والدين الحامدين وسقط للأربعة قوله فاطرحوه ونرج بالجملة القاتبة فانه بنفس كانه لا طاعة النجاسة ويتعدى لظهوره ويحرم كونه لا يصح معه ثم يجوز الاستصحابه والاتفاق به في غير الأكل والبيع وهذا المذهب الشافعي والمالكية تقره في الرواية الأثرى فإن

كلانها ما تستحق ثوابه وتعم الخشية كما قلنا فتقولوا استحقوا به والبس من باب الاستماع ومنع الخشابة من الاستماع
مطلقا فتقول في حديث عبد الله بن رافع وان كان خاتما فلا تقربوه ورواه هذا الحديث السبعة مائة وثلاثة في الحديث بالجمع
والاذا والنعنعة والقول ورواية صابى عن مصابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في التاليف وهو من أفراد عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي
وقال حسن صحيح والتأني
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم قال كل كلم) بفتح الكاف
وسكون الهمزة (يكلمه المسلم)
أي كل جرح يجرحه وأضيف
إلى الفعل توسعا والتأني وابن
هشام كل كلمة يكلمه أي كل
جراحة يجرحها المسلم (في سبيل
الله) قيد يجرحه ما إذا وقع
الكلم في ضم سبيل الله وزاد
البخاري في الجهاد والله أعلم
بكم في سبيله وفيه إشارة إلى أن
ذلك إنما يحصل إن خلصت فيه
(يكون) أي الكلام (يوم القيامة
كبهنتها) قال الحافظ ابن حجر
رحمه الله أعاد الضمير مؤنثا
لإعادة الجراحة انتهى ونعقبه
العسقي فقال ليس كذلك بل
باعتبار الكلمة لأن الكلام
والكلمة مصدران والجراحة
اسم لا يعبر به عن المصدر (أن
أي حين طاعت) قال الكرماني
الطعن هو السلم وهو مذكر لكن
لما يريد من بها حذف الجار
أو وصل الضمير الجرح وبالفعل
وصار المفعول متصلا ونعقبه
البرماوى بأن التامع لا مفعول
كان أو أدا الضمير المستتر قسمته

أن رجلا قال يا رسول الله رأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله الحديث فتلا عن أبي
السجدة وأما ما هم متفق عليه الحديث سابق بطول في كتاب الله وأن يقرحه أن
شاهدنا ذلك وساقه المصنف هنا الاستدلال به على جواز التاليف في المسجد وقد جعلت
الهادية إيقاعه في غير المسجد من باب الاستدلال به والتعليل بأنه ربما كان مفضيا إلى المسجد
إذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لأن تسيب الخدعة تأدب لا يستأنز وقوع الحديث
(وعن جابر بن سمرة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم) كثر من مائة مرة في المسجد
وأصحابه يذبحون الشعر وأصحابه من أمر الجاهلية فربما تبس معهم ورواه أحد
الحديث أخرجه أيضا الترمذي بلفظ جالس النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة
مرة فكان أصحابه يتناشدون الشعر ويتذكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ساكت
فربما تبس معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز التاليف في
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مر عرفت المسجد وحسان
فيه يشد فلفظ إليه فقال كنت أشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت إلى أبي هريرة
فقال أنشدك الله أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أحب عني اللهم أيده
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مر عرفت أو يستعمل هذه القصة مرسل
عندهم لأنه يدل على زمن المرو ولكن يحمل على أن سعيد أسمع ذلك من أبي هريرة بعد أو
من حسان أو وقع لحسان استشهاده في أبي هريرة مرة أخرى لحضر ذلك بعد قوله وفيه من
هو خير منك يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله كيف بلغه المزمع وضم الشين
المجبهة أي سألتك الله والقصد بفتح التون وسكون المجبهة التذ كقوله أيده بروح القدس
أي قوه بروح القدس المراد به هنا جبريل دليل حديث البراءة عند البخاري بلفظ وجبريل
معلق والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا
في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وأخرجه الحافظ كرمي المستدرك وقال هذا حديث
صحيح الاستناد والحديث يدل على جواز التاليف في المسجد وقد تقدم الجمع بين
حديث الباب وبين ما يارضه (وعن عباد بن تميم عن عمه أنه رأى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى متفق عليه) قوله
واضعا إحدى رجليه على الأخرى قال النطاقي فيه أنه إنما هو الوارد عن ذلك منسوخ

متصلا برفقة الأجودان الاتصال والاقصا وصف البارز (تغير دما) بفتح الدال الجيم المشددة وقال
البرماوى كالتصغير ما في هوى ضم الجيم من التلافي وتغيرها مشددة في الفعل قال العسقي أشار بهذا الجواز الوجهين
لكنه معنى على عجي المزاد بينهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه بقضه على ذلك تقصص على ظله ففعله

(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أي الرجح (حرف) رُجِحَ المسك) ينشترق أهل الموت أظهار القضاة ونحن ثم لا يفسد دم الشهيد في المعركة وغرض البخاري بذلك الحديث هناك المسك طاهر وأصله نجس فلما تفرغ عن حكمه وكذلك الماء إذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه أو أن دم الشهيد لما انتقل بسبب الرائحة ٤٩ من النجاسة حتى حكم له في الاستحباب بحكم

المسك الطاهر وجب أن ينتقل الماء الطاهر بحيث لا رائحة إذا حلت فيه نجاسة من حكم الطهارة إلى النجاسة وتعقب بأن الحكم المذکور في دم الشهيد من أمور الاستتراء الحكم في الماء الطاهر والنجاسة من أمور الدنا فكيف يقاس عليه انتهى أو أن مراد البخاري تأكيده أنه إن الماء لا ينجس بمجرد الملاقة ما لم يتغير فاستدل بهذا الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر في الموصوف فكان تغير صفة الدم بالرائحة الطبية أخرجه من الدم إلى المدح فكذلك تغير صفة الماء إذا تغير بالنجاسة يخرج عنه صفة الطهارة إلى النجاسة وتعقب بأن الغرض إثبات المحاصر النجس بالتغير وما ذكره يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يصل إليه وهو موضع النزاع وبالجملة فقد وقع للناس أجيوبة من هذا الاستشكال وأكثرا هابل كلها متعقب ولا يحتاجون تكلف ورواها الخمسة ما بين مروزي وبصري وعيان وفيه الحديث والاختلاف والغتعة وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وكذلك مسلم في (رواه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه

أو يحصل النبي حيث يمشي أو تده وعورة والجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ التالفة الأولى من ادعاء النسخ لانه لا يثبت بالاحتقال وعن جزم به الجح في البغوى وغيرها من المحدثين وجزم ابن بطال ومن تبعه بأنه مندوخ ويمكن أن يقال إن النبي عن وضع إحدى الرجلين على الأخرى الثابت في مسلم وسنن أبي داود عام وفيه أنه صلى الله عليه وسلم لما أتته منصرفه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغير مصرح بذلك المازي قال لكن لا يصح أن عمرو عثمان كتابا بغير ذلك دل على أنه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا إذا تقرر هذا صار بين الحديثين اتصال فصيح يتم ما تم ذكره كنهو ما ذكره الخطاي قال الحافظ وفي قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لأن الخاص لا يثبت بالاحتقال والظاهر أن فعله كان ليان الجواز والظاهر على ما تقتضيه القواعد الأصولية ما قاله المازي من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم إلا أن قوله لكن لما صح عن عمرو عثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال الاحتقال إنما فعل ذلك لعدم بالغ النبي اليما والحديث يدل على جواز الاستعاذ في المسجد على ذلك الهيئة وعلى غيره لعدم القادري (وعن عبد الله بن عمر أنه كان ينام وهو شارب لآهله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخاري والساقى وأبو داود وأحمد ولفظه كما في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تمام في المسجد وتقبل فيه ونحن شرب قال البخاري وقال أبو داود عن أنس قدم رط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكاوا في الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبي بكر كان أصحاب الصفة الفقراء قوله عز قال الحافظ المشهور فيه العين المهمة وكسر الزاي وفي رواية البخاري اعزب وهي لفظة قليلة مع أن الفزاز انكروا والمراد به الذي لا زوجة له وقوله لا أهل له تفسير لقوله عز ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الأقارب ونحوهم وقوله في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله شام ورواية أحمد دل على الجواز لتصرح فيها بذلك كان في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخاري حديث أن النبي صلى الله عليه وسلم جاء على مضطجع في المسجد قد سقط رداءه عن شقه وأصابه تراب ففعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمصحه ويقول ثم باترأب وقد ذهب الجمهور إلى جواز النوم في المسجد وروى عن ابن عباس كراهته إلا أن يريد الصلاة عن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التمسك بين من لم يسكن فيه كرويين من لا يسكن له فيباح قوله وقال أبو داود عن أنس هذا طرف من

٧ قيل في وأله وسلم أنه قال لا يؤمن أحدكم في الماء الدائم) الساكن الذي لا يجري) قيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقيل أحترقه عن رواه كديجيري بعضه كالبز والحياض وقيل عن الماء الدائم لانه جار من حيث الصور قسا من حيث المعنى وقال ابن الأثيري الدائم من حروف الأضداد يقال ساكن والماثرو يطلق على الجبار والانهيار الكبار التي لا ينتقل

فأولها التمهيد الذي يبين أن هذا العلم منقطع وقد اتفق على أنها غير راجعة على هذا القولين فقوله الذي لا يجري صفته محضه
لا حكمة في الشك وهذا أول من جمل على التوكيد الذي الأصل عدمه ولا يفي أنه أول يقل الذي لا يجري لكان مجمل لا يحكم
الاشتراك الذي بين الدائر والتمهيد فلا يصح ٥٠ الجمل على التأكيد واستدراكه عن را كد يجري بعضه كالمثل (ثم) هو يقتل

فيه) أو يوافق وهو يضم الادم
على المشهور في الرواية وجوز
الجزم عطفًا على يولون والنصب
على اختيار أن وفيهما بعد هذا
محول على القليل عند أهل العلم
على اختلافهم في حد القليل
وقول من لا يعتبر التغير وعدمه
قوى وفي رواية منه بدل فيه
وكل منه ما يقيد حكمًا بالنص
وحكمًا بالاستنباط لفظه فيه بالنفا
تدل على منع الانقضاء بالنص
وعلى منع تناول بالاستنباط
ولفظه منه بالمعنى يعكس ذلك وكل
ذلك من أن الماء يغيب
بجلاء الحاجة وأقوى المذهب في
الماء مذهب مالك رحمه الله كما حقه
الشوكاني رحمه الله في مصنفه
والعبد الضعيف في مؤلفاته ورواة
هذا الحديث خمسة ما بين حمصي
وصدفي وفيه الحديث بالافرد
والجمل والأخبار السماع وخرجه
مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه (عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان يهـ
عند البيت) التثنية (وأي جهل)
عمر بن هشام الخزرجي عدو الله
(وأصحاب) كانوا (له) أي لابي
جهل وهم السبعة المدعو عليهم بعد
كما يشه الزائر (جلوس) إذ قال بعضهم

تصة العربيين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من حصصه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا
في البخاريين من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قال قال عبد الرحمن هو أيضا
لرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة والصفة موضع مغلل
في المسجد النبوي كانت تأوى اليه المساكين وكل يضم اليه الملهة واسكان الكاف
قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في قول ما يور كل لجه (ومن عاتشة)
قالت أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق وماء رجل من قريش يقال له حبان بن العرقه
في الاكل فغضب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ في المسجد ليعوده من
قريب متفق عليه) قوله حبان بن العرقه العرقه بعين مهلهة متفوحة ثم انعكسورة
ثم قاف بعدها هاء التانيث قوله في الاكل هو عرق في اليد وقام الحديث في البخاري
قالت فزيرهم وفي المسجد خيمة بن يني عمارا الله بمسل اليهم هة الوايا أهل الخيمة ما هذا
الذي يأتينامن فلكم فاذ اسديفة فذخر حده ما لمحت فيها يعني الخيمة أو في تلك الموضة
والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد وان كان في ذلك المظنة نظروا في شئ منه
يتنص به المسجد (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
رسلم هل منكم أحد اطعم اليوم مسكينا فقال أبو بكر دخلت المسجد فادأ بأبنا نزل يسال
فوجدت كسرة خبز بيدي عبد الرحمن فخذتها ففيتها لبره رواه ابو داود) قال أبو
بكر البزار هذا الحديث لأنه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر الأبهذا الاسناد وذكره
روى مسلا قال المذوي وخرجه مسلم في صحيحه والشافعي في سننه من حديث أبو
حازم سلمان الأشجعي يصره أنه منه وحدث بدل على جواز التصديق في المسجد وعلى
جواز المسئلة عند الحاجة وقد يوب أيود اود في سننه لهذا الحديث فقال باب المسئلة
في المساجد (وعن عبد الله بن الحرث قال كانأ كل على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في المسجد الحبيب واليعمر رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في ثمانية ما
هكذا أحد ثمانية يوب بن حديد بن كاسب ورواه بن يحيى فاحد ثمانية الله بن وهب
قال أخبرني عمرو بن الحرث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي أنه سمع عبد الله بن
الحرث قد كرموه لا كلهم من رجال الصحاح يعقوب بن حماد قد رواه معه حملة
بن يحيى والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد أحاديث كثيرة
منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثاني في البخاري وغيره فان كون لا مسكن لهم
سواء يسكنهم كلهم للضعاف فيه ومنها حديث بط الرجل الأسير لربة من سوارى

أي أبو جهل كان في مسلم (بعض) زاد مسلم وقد حوت جزوا الامس (أيكم يحيى بلى) يفتح السين المهملة المسجد
مقصود وهو المجلدة التي يكون فيها الله اسم كل شاة لا دعوات ويقال فمن أيضا جزوا يفتح الجيم وضم الزاي يقع على الذكر
والاثنى وجمعه جزوهو يعني الجزور من الابل أي المنصور (بو فلا ن) وزاد في رواية سرايل هذا فبعد الى فتره اود مهلا سلاها

(فرضه على ظهر محمد صلى الله عليه وآله وسلم (إذا خضعنا نبينا أشق القوم) حقة بن أبي بصير عنه رأى بعثته فنه
الشيعة من يومهم فاسرع السيرة وانما كان أشقاهم مع أن فهم أبا جهل وهو أشد كفرانهم وإذا لم رسول على الله عليه وآله وسلم
لأنهم أشق كواي الكفر والرضا والفرقة بالمشافة فكان أشقاهم ولذا ٥١ قتلا في الحرب وقتل هو وبرأوا للكنية

والمرضى فائمت أشق قوم
بالتكبر وفيه مباينة يعني أشق كل
قوم من أقوام الدنيا فبما لفته
ليست في المصوفة لكن المقام
يقضي التعريف لأن الشاهدين
بالنسبة إلى أولئك القوم فقط قاله
الحافظ ابن حجر رحمه الله وتعليقه
الصحيح بان التكبر أولى لمباينة من
المباينة لا يبدل هنا ولا يبدل
بعد الأول قال وهذا الضائل يعني
ابن حجر ما أدرك هذه النكتة
(الحاجه فنظر حتى إذا جسد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم)
وضعه على ظهره (المقدس بين
كتفيه) قال عبد الله بن سعد
(وأنا أنظر) أي أشاهد تلك الحالة
(لا أنظر) في كسرهم ولكنهم في
المسحوق لا أعده أي من فعلهم
(شبالو كان) وفي رواية كان
(لجنة) بفتح النون وسكونها
أي لو كانت في قوة أو جمع مانع
لمرسته عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وانما قال ذلك لأنه
لم يكن له حكمة غيره فلكونه هذا
حلفاء كان حلفاءه أو ذلك كفارا
أوفي الكلام حذف تقديره لمرسته
عن رسول الله صلى الله عليه

المسجد المتفق عليه وفي بعض طرقاته استمر مر بوطا ثلاثة أيام ومنها ضربت الخيام
في المسجد لسعد بن معاذ كما تقدم ولما رواد الله كانت تقم المسجد كافي الصحين ومنها
تزال وقد تصيف المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جواز أكل الطعام في المسجد
متكررة قال المصنف رحمه الله وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسرعامة بن
أبنا لربط بسارية في المسجد قبل إسلامه فثبت أنه نذر ما لاج من البصرين في
المسجد وقده فيه انتهى قلت ربط ثعلبة ثابت في الصحين بلنظ بعث النبي صلى الله
عليه وسلم خيل لابل بجذبات برجل من بني حنيفة يقال له ثعلبة بن أثال فربطوه
بسارية من روادى المسجد فاختل دخل فقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول
الله وثم المالح في المسجد وقدمته ثابت في البضارى وغيره بلفظ أفى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بمال من البصرين فقال ابتر وفي المسجد وكان أفى به رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم ثم ساق القصة بطولها والسيد ثابن يدلان على جواز ربط الأسير المشرى
في المسجد والمسألة الأولى وعلى جواز زينة الأموال في المساجد وترها فيها

(باب تنزيه قبله المسجد عما يليه المصل)

(عن أنس قال كان قرام لعائشة قد سرت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه
وآله وسلم أميطي عن قوامك هذه فأفاه لا تزال تصاوره تعرض لي في حلال ورواء أحمد
والبخاري) قوله قرام بكسر القاف وتخفيف الراء مسترقي من صوف ذوالوان كما تقدم
قوله أميطي أي أزيل ورواه عن قوله لا تزال تصاوره في رواية البخاري لا تزال تصاور
بجذبة الضمير قال الحافظ كذا في روايتنا ولما قبلنا بآيات الضمير قال والماله على روايتنا
في فانه ضمير الشأن وعلى الآخر يحتمل أن يعود على النوب قوله تعرض بفتح أو وكسر
الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأما أنه تعرض والحديث
يدل على كراهة الصلاة في الأمكنة التي فيها تصاوره وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد
والتصاور برفع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاوره وردل
الحديث أيضا على أن الصلاة لا تقصد بذلك لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم
يعدها (وعن عثمان بن طلحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا بعد دخوله الكعبة

يقال في كتب رافى الكيش حين دخلت البيت فقبيت أن أمر ل أن تخمرهما
تخمرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يليه المصلى رواء أحمد وأبو داود
الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصور أبيه قال حدثني خالي عن أبي قات جمع

استمرزاه فقلهم الله تعالى (ومحيط) بالخاص بعضهم على بعض أي ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض بالاشارة تم كجاءه وسلم وعيل
بالميم أي من كثرة الضحك يحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا ثوب على ظهر دابته أي وثب بعضهم على بعض من المرح
والباطل (وربما هو صلى الله عليه وآله وسلم) (ومحيط) بالخاص بعضهم على بعض أي ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض بالاشارة تم كجاءه وسلم وعيل
بالميم أي من كثرة الضحك يحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح إذا ثوب على ظهر دابته أي وثب بعضهم على بعض من المرح
والباطل (وربما هو صلى الله عليه وآله وسلم) (ومحيط) بالخاص بعضهم على بعض أي ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض بالاشارة تم كجاءه وسلم وعيل

الاسلمية تقول قلت لعثمان ما قال الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعاك قال
انك نسيت ان امرأك ان تحضر القرين قاله ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل
الصلى وخالفه عن المذكور في الاسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شيبه وأم منصور
المذكورة هي صفية بنت شيبه القرشية العبدريفة وقد جاءت مسلمة في بعض طرق هذا
الحديث واستختلفت في مصيبتها وقد جاءت أحدث خلاها في طرق مصيبتها وعثمان بن طلحة
المذكور هو القرشي العبدري الطيبي فتح الحلة الملهمة بعد هاجم مفتوحة باب
مومند من دواب الى عصابة بيت القطار ثم رفته الله تعالى وهو جماعة من بني عبد الله
واليم حجاب الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خالد مسافع عن
صفية بنت شيبه عن امرأة من بني سليم عن عثمان وروى عنه عن خالد عن امرأة من بني
سليم ولم يذكره والأسلمية المذكورة لم تقدم على اسمها والحديث يدل على كراهة تزني
المحارب وغيرهما بما ينسب اليه المصلي يتفق أوله ويراد فيه هاجم باليه وعلى أن تضم
التصاوير من لكرهه الصلاة في المكان الذي هي فيه لا ارتفاع العلم وهي اشتغال
قلب المصلي بالنظر اليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهة تزني في المساجد
قوله قرئ الكباش أي كبش ابراهيم الذي خذى به اسمعيل

• (باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان حتى يعلى الاعدل) •

عن أبي هريرة قال قال امرأته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنتم في المسجد فتدوي
بالصلاة فلا يخرج أحدكم حتى يعلى رداء أحد وعن أبي الشعثاء قال خرج رجل من
المسجد بعدما أذن فيه فقال أبو هريرة ما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم
رواه الجماعة (البخاري) الحديث الأول وروى عن طريق ابن أبي الشعثاء اسمه اشعث
عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة وأبو صالح ومحمد بن ناذان وسعيد بن المسيب
قاله ابن سيد الناس في شرح الترمذي بعد ان روى الحديث باسناده ولم يتكلم فيه وأما
الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو مستندة لهم
لا يحتجون فيه انتهى وفي اسناد ابراهيم بن المهلب وقوف في ضعف واخرج في الجماعة
الابن البخاري وفي الرواة من يسمى ابراهيم بن مهلب ثلاثة هذا أحدهم وهو الجليل الكوفي
والثاني الملقب مولى سعد بن أبي وقاص والثالث لازي الكوفي وفي الباب عن عثمان
بن عفان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الاذان وهو في المسجد ثم خرج
لم يخرج حاجته وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواه ابن سيرين والزيدي في أحكامه وابن

احساسه ملی الله علیه وآله وسلم به آنکه کان اذا دخل فی الصلاة استغرق باطنه وقلوبه احساس به فقره یصحql
 انه لم یصدق فیما سئله لان شأنه اعظم من ان یضیق فی ملاته ویه شجاعة انتمی وتعبه بان اولوا عاده تقتل ولم یقل ویا الله لبقره علی
 التبادی فی الصلاة فاسد وقتب انما یخل فیقله روع فی الجلالة لان جعله ان یخبر ان فیه ما قد یزید علی الله علی انی علی ظهره

أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته لم يعلم وأما أعلم فاطمة لما افتتحت في القبر ولا بين عسا كتر رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه وعند البراء رفع رأسه كما كان يرفعه عند قيام تصوره فلهذا قضى صلاة قال وسلم والسائق هو وعن أبي اسحق خذ الله واثني عليه (ثم قال) أما بعد اللهم فالبرار ٥٣ فترد بقوله أما بعد زيد وتم بشرعهم.

بين الرفع والهداء وهو كذلك وانظرهم أنه العام وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبل الكعبة فكانت عند الشيعين (اللهم عليك يقريش) أي بأهل البيت كفارهم أو من سمى منهم بعد هوف عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كره اسرئيل في روايته لتخلاف العدد وأرداه مسلم في رواية ذكرها وكان إذا دعا قال لا إله إلا الله ثلاثاً (فشق عليهم أن دعا عليهم) في مسلم فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب منهم الضعف وخافوا دعوه (قال) ابن مسعود (وكانوا يرون) يضم أوله على المشهور ويقتضيه فاته البراءى وقال في القبر افتتحت في روايتين الراى أى يعتقدون وفي غيرهما الضم أى يظنون (ان الدعوة) ولا بين عسا كيريون الدعوة (في ذلك البلد) الحرم (مستجابة) أى مجابة يقال استجاب وأجاب بمعنى واحد وما كان اعتقادهم حاجية الدعوة الامن جهة المكان لا من خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل ذلك يكون عما نفي عندهم من شرعية ابراهيم لطلب عليه السلام (ثم سمى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى عن يد دعائه

سيد الناس في شرح الترمذى وأشار إليه الترمذى في جامعه والحدثنان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الاذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وما يدعو الضرورة اليه حتى يصلى فيه ثلاث الصلاة لان ذلك المسجد قد عين ثلاث الصلاة قال الترمذى بعد ان ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان لا يخرج أحد من المسجد الا من عذر وان يكون على غير وضوء أو أمر لا يضمن ويرى عن ابراهيم الضمى انه قال يخرج ما يأخذ المؤذن في الاقامة وهذا عندنا لان في عذرى الخروج منه انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن ان الخروج مكره عند عامة أهل العلم إذا كان لغير عذر من طهارة أو نحوها والاختلاف كراهة قال القرطبي هذا يجوز على أنه حديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل نسبه اليه كما أنه سمع ما يقتضى تحريم الخروج من المسجد بعد الاذان فأطلق لفظ المعصية عليه

• (أبواب استقبال القبلة) •

• (باب وجوبه للصلاة) •

(عن أبي هريرة في حديث ياق ذكره قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا كنت في الصلاة فاسمع الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر) هذا الحديث الذى أشار إليه المصنف هو حديث المسعى وسياق باب الصلاة الثانية ولزم الطمانينة ويأتى ان شاء الله شرحه هنا وهذا اللفظ الذى ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو اجماع المسلمين الا في حالة الهجر أو في الخوف عند التمام القتال أو في صلاة التطوع كما سيأتى وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة وفي الصحيح من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله فإذا قالوا هذا وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وجعوا أذيتنا فقد صرمت علينا دماؤهم وأموالهم الا يصفها وحسابهم على الله عز وجل وقالت الهادية ان استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة وقد عرفنا في السابق ان الامور مجردة لا تصلح للاستدلال بها على الشرطية الاعلى القول بان الامر بالنسج من غير ذلك ولا يمكن ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السريه الذى أخرجه الترمذى وأحمد والطبرانى من حديث عامر بن ربيعة بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة مظلمة فلم يدرك من القبلة وصلى كل رجل من أجل حاله أحيضاً كذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقل فليشتاوتوا فتم وجه الله فان الاستقبال لو كان شرطاً لوجب الاعادة في الوقت وبعدة لان الشرع ما

وقد ما اجل قبل فقال (اللهم عليك يا حي جهل) اسمه عمرو بن هشام ويعرف بابن الحظيلة فرعون هذه الامة وكان أحول ما بونا (وعليك بعبدة بريرة وعبدة بزيعة) أى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) في رواية شعبة ابى بن خلف شاة شعبة (وعقبه) باللقب (ابن ابي معيط وعبد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوحيد الله بن مسعود ابو عمرو بن عبيون (الاسماع

قد تمسكه) يقول اي شخص اوبى فاعله ابن مسعود وجر بن معون ثم ذكره البخاري في موضع آخر هكثرة من الولد من العشرة
وذكره البخاري وغيره وعند الطحاوي عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال ولم ار مداعلهم الا يومئذوا انما استقصوا
الذما بحيث لا يقدموا عليهم في الحكم حال ٥٤ عاداته وله والاغلبة عن آذاه لا يخفى (قال) ابن مسعود (فوالذي

يؤثر عدمه في العدم مع أن الهادوية يوافقون في عدم وجوب الاعادة بعد الوقت وهو
بناقض قولهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له
شواهد تقويه منها حديث جابر عند السبيعي يلقط صلينا اليه في غيم وخفيت علينا القبلة
فلما انصرفنا نظرنا فإذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فقال قد استقم ولم يامر تأن نعيد له ولم يرق أخرى عنه بضموه هذه وفيها أنه
قال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجزأت صلواتكم ولكنه قد ربه محمد بن سالم ومحمد بن عبيد
الله العريزي عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطني قال السبيعي وكذلك روى عن
عبد الملك العريزي عن عطاء ثم روى من طريق أخرى بضموه ما هنا وقال ولا نعلم لهذا
الحديث اسنادا صحيحا ورواوا الصحيح الا انه اختار في التطوع خاصة في صحيح مسلم
وسباني ذلك في باب تطوع المسافر ومنها حديث معاذ عند الطبراني في الاوسط بلفظ
صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم غيم في سفر الى غير القبلة فلما قضى
الصلاة وسلم قبلت النعس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد ربهت
صلاحتكم بحقها الى الله عز وجل وفي اسناده ابو عبيدة واسمه شهر بن عطاء وقد ذكره ابن
حبان في الثقات وهذه الاحاديث تقوى بعضها بعضها فتعطل للاختصاص بها وفي حديث
معاذ التصريح بان ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل ان يقضى الوقت وهو اصرح
في الدلالة على عدم النمرطية وفيها ايضا دلالة هي من فرق في وجوب الاعادة بين بقائه

الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال يبقوا الناس ببقا صلاتنا الصبح اذ جاءهم آت فقال
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أزل عليه اللبنة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة
فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدأوا الى الكعبة متفق عليه وعن أنس
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يميل نحو البيت المقدس فترات قد ترى قلب
وجهه في السحابة فقلنا ليتك قبلت ترضاها فقول وجهك لشر الهدي الحرام فمر رجل من
بنو سلمة وهم بر كوع في صلاة الغيم وقد صلوا ركعة فتدأى الا ان القبلة قد تحولت فمالوا
كاهم نحو القبلة رواه احمد ومسلم وأبو داود وفي الباب عن البراء عند الجماعة الأبا داود
وعن ابن عباس عند احمد والبراء والطبراني قال العراق واسناده صحيح وعن حماد بن
أرس عن أبي يعلى في حديثه والطبراني في الكبير وعن حماد بن عوف المزني عند البراء
والطبراني أيضا وعن سعد بن أبي وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد
عنه الطبراني والدارقطني وعن عثمان بن حنيف عنه الطبراني أيضا وعن حماد بن

تخفى بيده) ولا ينحس كثر في يده
(لقديأت الذين بعد) اي عدمه
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم صري) جمع صريح يعني
مصرع (في القلب) يقض الضاف
وكسر اللام الترقيبل ان تلوى
او الهادوية القديمة التي لا يعرف
صاحبها (القلب يدور) الرواية بالجر
ويجوز الرفع بتقدير هو والنصب
يتقدير اعرف وانما الضوافي
القلب تحقيرا لشأنهم ولئلا
يتأذى الناس برايتهم لانه قد
لان الحرف في لاجب دفنه وذكر
الله طلاقا فأنزل كل واحد من
هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر وفي
الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند
الكماروما زادت عند المسلمين
الاتعظيما وفيه معرفة الكفار
بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم
شقوقهم من دعائه ولكن جهاهم
المسند على ترك الاتعظيما وفيه
استصحاب الدعاء ثلاثا وجواز
الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم
معه اذا كان كافرا فاما المسلم
فيستحب الاستغفارة والدعاء
بالتوبة ولو قبل الدلالة فيه على
الدعاء على الكافر لما كان بعدا
لاحتيال أن يكون اطلع على الله
عليه وآله وسلم على أن المذكورين
لا يؤمنون والاولى أن يدعوا لكل

جى بالمهابة وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها اشرفها في نفسها وقومها لكن ما صرحت بشتمهم وهم روية
روى قرش بن رزقاعا وفيه أن المباشرة أكد من التنبؤ والاعانة انتهى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيين سوى
عبدان وابيه قائم جامعي وزين وفيه التحديث جامع والافراد والاختبار بالافراد والنعمة بإخراجه البخاري في الجزية ايضا

وفي الشعب في الصلاة الجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والساق في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال: رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نوبة (ولا يقيم وهو في الصلاة والبراق والسباق ما يسيل من القدم والمخاط ما يسيل من الألف واستدله على طهارة الريق والنفوس من فم طاهر غير ٥٥ متجسس وجنته فاذا وقع ذلك في الماء لا ينفسه ويتوضأ به ورواه هذا الحديث

ما بين مصري ومصري ومكي وفيه التصديت بالجمع والافراد والاشباه والنعنة والسماع (عن سهل ابن سعد الساعدي) الانصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة في البخاري احدى وأربعون حديثا (الله سأل الناس يا أي شئ أدوي يرحم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذي أصابه في غزوة احد لما شج رأسه ورح وجهه (فقال) سهل (ما بين احد) من الناس (اعلم به شئ) وانما قال سهل ذلك لانه كان آخر من بقي من العصابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في الشكاح (كان على) أي ابن ابي طالب (يعني) يترسه فيه ما هو فاطمة (رضي الله عنها) (فقال عن وجهه) الشريف (لدم فاخذ حصيرة فأرسل غشي به جرحه) والبخاري في الطب فلما رأته فاطمة الدم يزيد على الماء فكتفه عمدت الى حصيرها فأرقتها وألقته على الجرح فرأها الدم وانما علت ذلك لان في رمد الحصيرة استسقاء الدم وفيه ااحة التداوي ومعالجة الجراح واتخذ الترس في الحرب وان ججع ذلك لا يشفى التوكل

وروي عن الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البراء والطبراني أيضا عن توبة بنت أسلم عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بلفظ وهم ركوع في صلاة الفجر وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بلفظ فوجدتهم يصلون صلاة الفسدة وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ فبلى رجل معه العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء في حديث حماد بن أوس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ادى صلاة في الدش وفي حديث حماد بن عمار بن ربيعة وحديث توبة وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنها الظهر والجمع بين هذه الروايات ان من قال احدى صلاة في الدش شك هل هي الظهر أو العصر وليس من شك بحجة على من جزم بنظر فالحق جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر ووجدنا رواية العصر أصح لثقة رجالها واخراج البخاري لها في صحيحه وأما حديث كونها الظهر ففي استنادها مروان بن عثمان وهو محتلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطأ ظهر عليهم الى صلاة الصبح قال ابن سعد في الطبقات ما كان بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجد بالمسلمين ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدأ اليه وكان معه السلون ويصكون المعنى برواية البخاري أنها العصر أي ان أول صلاة صلاها الى الكعبة كاملة صلاة العصر قوله اذ جاءهم آن قبل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن شريك وقبل غيرهما قوله فاستقبلوها بفتح الواو دالة كثرأي فقصوا الى الجهة الكعبة ففاعل استقبلوها فخطبوا بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلفظ الا فاستقبلوها قوله وكانت وجوههم هو تفسير من الراوي لاقول المذ كرو والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبره بلفظ قالت فقول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الخافض وقصوه ان الامام يقول من مكاة في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو راد في مكانه لا يمكن خطفه مكان يسع الصوفى ولما تحول الامام تقول الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحصل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

لصدور من سيد المؤمنين وفيه مباشرة المرأة لاسيا وكذلك لغيره من ذوي محرمها وادواتهم الامر اضطرهم والاستعانة في الماء اواد وجواز وقوع الابتلاء بالابيا لم يعظم أجرهم ويحقق الناس أنهم مخلوقون فلا يشتنون بمظهرهم على أيديهم من المعجزات كما ائتمن النصارى ببعضى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين مكي ومدني وفيه الحديث والنعنة والسماع واخرجه البخاري

في الجهاد والسياسة وسمي في المغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن أبي حنيفة) عبد الله بن يقطين الأشعري (رضي الله عنه قال أنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يتقبسوا له) بكسر السين وهو يطلق على القمل والآفة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجمعه سوك تكسب وهو مشتق من سلك إذا ذلنا ثم سلك ما لا يلبس تسلك

أى تمايل هذا هو من سنن الوضوء ولهذا ذكرها في الاستئذان ذلك الاستئذان وسكها بما يصليها ما أخوف من السنن في سنن السن وهو امر ايمانهم مشرونة على أن يلبسها كان (يذهب يقول) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو السواك مجازاً (أع أع) بضم الهمز والواو المعجمة فيهما ما قبل يقصها وفي رواية ابن عساکر بالجمجمة وفي صحيح الجوزي أخ اخ يكسر الهزة وبالطائفة المختلفة الروايات الثقات لتقارب مخرج هذه الحروف وكلها ترجع الى حكمية موصولة عليه السلام اذ جعل السواك على طرف لسانه كما عهد مسلم والمراد بمرقه الدخول كما عند أحمد يستقن الى فوق ولذا قال هنا (والسواك في فيه كانه يجرع) أى يتقبأ يقال جاع جرع اذا فاه لا تكاف يعنى ان له موتا كصوت المتقي على سبيل المبالغة و يفهم منه مشروعية السواك على اللسان طولاً أما الاستئذان فالأجيب فيها أن يكون عسراً بحيث اذا استكنتم فاستأذوا عسراً وادعى من أسبغ بالمراد عرض الاستئذان وفي الحديث فأكد السواك وأنه لا يختص بالاستئذان وأنه من باب التخليق

والطبيب لا من باب إزالة القاذورات لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتجب به وبوأه استئذان الامام بحضرة رعيته على ووزدولاً أن أشق على أمي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء أى أمر ايحاب رواه ابن خزيمة وغيره ومن سنن الوضوء وكذا هو من سنن الصلاة لحديث المروى عند الشيخين لو أن أشق على أمي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة فيستحب عند قراءة القرآن

قبل تحريم الكلام به قبل أن يكون اعتقر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة أو وقعت الخطوات غير متوالية عند التعول بل وقعت مفارقة ولحديث الأول فوالله منها ان حكم الناس لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبل ما يؤمرها بالاعادة ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر القبلة لان انصار تحولوا الى جهة الكعبة بالاجتهاد وقطره لم يقطر الا قبل ما يحل أن يكون عندهم بذلك نص سابق ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هرفها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق الصلوات والقطع بخبر الواحد وتقرره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أهل قبل علمهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بان الخبر المذكور احتج بالقرائن والمقدمات التي أفادت القطع لكونه في زمن تقبل وجهه في الصلاة ليحول الى جهة الكعبة وقد عرفت منه الانصار ذلك ملازمته فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما بلغهم الخبر عن ذلك أخذهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العز في باب جوبه أخرجتمنا أن الشيخ بخبر الواحد كان جازعاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وإنما امتنع بعده قال المافظ ويحتاج الى دليل ومنها أنه لا عليهم الآية التي فيها ذكر النسخ والقرآن وهم أعلم الناس بأطالته وإيجازه وأعرفهم بوجوه إيجازه ومنها أن لعلم بجبر الواحد مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ لا مقطوع بالظنون كمنع نص الكتاب أو السنة المتواترة بخبر الواحد بما نزعناه واقع معاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه ولكن أجمع الامة على منعه بعد الرسول فلا يخالف فيه وإنما الخلاف في تجوزيه في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى ومن فواتد الحديث ما ذكره المصنف قال وهو جهة في قبول أخبار الاحاد انتهى وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغهم ولم ينكر عليهم النبي صلى الله عليه وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث في قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

(باب يجزئ من رأى فرض البعيد أصابة الجهة لا العين)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبله رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولكن شرقاً وغرباً واحد ذلك الحديث الاول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي عبيد بن رافع أبي عبيد عليه على بن ظبيان قاضي حلب كجرواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم بوجه من محمد بن عمرو وغيره على بن ظبيان وابن عبيد وهو بابي عشر أشهره بعلي بن ظبيان قال ولعل

والطبيب لا من باب إزالة القاذورات لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحتجب به وبوأه استئذان الامام بحضرة رعيته على ووزدولاً أن أشق على أمي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء أى أمر ايحاب رواه ابن خزيمة وغيره ومن سنن الوضوء وكذا هو من سنن الصلاة لحديث المروى عند الشيخين لو أن أشق على أمي لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة فيستحب عند قراءة القرآن

والاستيذان من الترمذ وقته الترمذ وفي كل حال وقال ابن عباس فيه حديث صحيح لا يذهب الحرق ويحل البصر ويشد الترمذ وطلبه الترمذ ونفى البلم وتفرح في الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويريد في حسنات الصلوات ويصح الجسم وزاد الحكمين الترمذي وزيد الحافظ حفظا ونبئت الشعر ونفى اللون وليبلغ ريقه ٥٧ في أول استيذان كانه يتبع من الجذام والبرص وكل داسوى الموت ولا يلبس بعده

شيا طه وورث القيان ورواة هذا الحديث ما بين بصري وكوفي وفيه التحديث والنعنة وأخرجه مسلم وأبو داود والقاسم في الطهارة عن حذيفة بن اليمان (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه) دلالة على المداومة والاستقرار (إذا قام من الليل) ظهره يقتضي تعليق الحكم بمجرد القيام (بشوص) أي يدل أو يفصل أو يحذف (فاه السوال) لأن النوم يقتضي تغير القه لئلا يساعد اليه من بغيره المصدرة والسوال آفة تخلطه فيستحب عند مقتضاه قال ابن دقيق العيد فيه استحباب السوال عند القيام من النوم ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة بلفظ إذا قام للتعبد وسلم لمجوده وقد ذكر البخاري كثيرا من أحكام السوال في الصلاة وفي الصيام ورواه هذا الحديث خمسة كوشون الا حذيفة تفرق وفيه التحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي فضل قيام الليل ومسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة والقاسم فيهما (عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

علي بن غيلان سرق مني مائة وكره قول ابن عباس فيه انه ليس بشيء وقول القاسم في حديثه الحديث شدة تابعه عليه أيضا أبو جعفر الرازي ورواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو جعفر قال أخذوا القاسم ليس بقوي وقال الدلاسي سني الحافظ وأبو معشر المذكو وضعيف والحديث ورواه أيضا الحاكم والدارقطني وقد أخرج الحديث الترمذي من طريقين آخرى غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا اسناد ضعيف فتنظرنا في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الاخنس بن شريق قد تفرده عن المغيرة وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني انه روى أحاديث منا كبر وقتها ابن معين وابن حبان فكان الصواب ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب القنلى وفي الباب من ابن عمر عند البيهقي وفي الباب أيضا من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن قول عثمان عند ابن عسجد البرقي التهميد ومن قول ابن عباس أشا إلى ذلك الترمذي والحديث يدل على ان القرض على من بعد عن الكعبة الملهة لا العين واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر البيت وثقاه وجهته واحدى كلام العرب واستدل ذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمسيح قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض مشارفها ومقاربهام من امتي قال البيهقي فترده به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى اسنادا آخر ضعيف لا يصح بثله والى هذا المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في اظهار القولين عنه الى ان قرض من بعد العين وأنه يازمه ذلك بالظن لحديث لمسانة بن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل البيت دعا فيواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركعتين في قبيل القبلة وقال هذه القبلة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة التطوع في الكعبة من ترجيح له على الله عليه وآله وسلم على في الكعبة وقد اختلف في معنى حديث الباب الاول فقال العراقي ليس عامي سائر البلاد وانما هو بالنسبة الى المدينة المنورة فوافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال أحد بن خالويه الوهمي قال وسائر البلد ان من السعة القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ويحذف ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه وقال الأثرم سألت أجد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل البلد ان لا يحكم عند البيت كانه

٨ نيل في أداني السوال يسواله بفتح هزءة راني للاصلي أي أرى نفسي ويضمها لقراء أي أظن نفسي والبارتان مستعملتان ولمسقى رأى وهو خطأ لانه انما أخبر عارفا في النوم (لخافى رجلان أحدهما كبرياى الاخر تناولت أي أصعبت) (السوال الا صغر من ما قيل لي) (التأويل لمجرب بل عليه السلام) (كبر) أي خدم الا كبر في السن (قد فقهني الى الاكبر

منهما) ويستغفرتهم ثم قدم في السن في السور الطلع والشراب والنبي والكرور والكلام ثم اذا قرب القوم في الجبلوس
فالسنة تقديم الامين فالامين كاتبه عليه المهاب قال في القمع وهو صحيح وسيأتي الحديث فبسيه في الاثر وفيه ان استعمال
سورة الفيل ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعطي في
السور والاعطيه فاذا به فاستاك
ثم افسله ثم ادفعه اليه وهدا ال
على عظيم اجسام وكبير فطنتها لانها
لم تغسل ابتداء حتى لا يقوتها
الاستنشاق بريقه ثم غسلته ناديا
وامتنا لا يحفل أن يكون المراد
بأمرها فصله فطليبه وتليينه
بلماء قبل ان تستعمله والله أعلم
اه (عن البراء بن عازب رضي
الله عنه قال قال لي النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اذا أتيت أي
إذا أردت ان تأتي (مضعف)
يقض الجسيم من باب منع يمنع وفي
القرع بكسر هاء (تروضا وضرا) كذا
للصلاة) أي ان كنت على غير
وضوء وما تختبئ الوضوء عند
النوم لانه قد تقبض روحه في
نومه فيكون قد ختمت عليه الوضوء
وليكون اصدق لرؤياه واعد
عن تلاعب الشيطان به في
ناموس ليس ذكر الوضوء في هذا
الحديث عند الشيخين الا في هذه
الرواية (ثم اضطجع على شقك
اليمين) لانه يمنع الاستغراق في
النوم فلتقل القلب فيسرع الافاقة
لينهضه أبدا وليذكر الله تعالى
بجذلات الاضطجاع على الشق
الايسر (ثم قل اللهم املئ وجهي)
ذاتي (السك) طائفة لمحكمت

فانما فذلك في وأمر لكونه اهلك وفي رواية املت نفسي ومعنى املت اي سلمت الا اذا قدر على ولا تدبر بذكر
على جلب تقع ولا دفع ضرر فأمره مقوض السك تفعل بها ما تريد واستسلمت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه او معنى الوجه
القصد واعمل الصالح واذن في رواية املت نفسي اليك ووجه وجهي اليك لجمع بينهما فدل على تعاريفه (ما) (ووضعت)

من التقوية أي زدت (أمرني البك) برئت من الحول والقوة الأيتخا كفي هذه (والجنان) أي أسكنت (فأمرني البك) أي اعتقدت عليك كما يعتقد الإنسان يظهره إلى حاسته البصر (وحيه) أي طعاف أو طاب (وربه البك) أي شوقا من عقاب لأنه لا محال ولا متجانسا إلا البك) وهذا التركيب على لحوول وقوة الأيتخا ٥٩ فقبري فيه الأوجه الخمسة المشهورة في العلم

آمنت أي صدقت (بكتابك) القرآن (الذي أنزلت) أي أنزلته على رسولي صلى الله عليه وآله وسلم والايان بالقرآن يتضمن الايمان بجميع كتب الله المنزلة ويحتمل أن يتم الكل لأضافته إلى الضمير لأن المرفوع بالاضافة كالمعرف باللام في احتمال الجنس والاستراق والعهد بل جميع المعارف كذلك كما قاله البيضاوي

كل محض في الكشف في قوله تعالى أن الذين كفروا سواهم أعداء أول البقرة (و) آمنت (بكتابك) أي أرسلته (فان) من ليلتك فانت على القطرة الإسلامية (و) الذين القويمة إبراهيم (و) أي هذه الكلمات (آخر ما تكلم به) ولا يمنع أن يقول بعده شيئا مملوع من ذلك عند التوم والفقه لا بعدون ذلك كما لا في باب الايمان وان كان هو كلاما في الحق (قال) البراء (فرددتها) بتشدد الأولى وتسكين الثانية أي الكلمات (على النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لا حفظه (فلا يلتزم) اللهم آمنت بكتابك الذي أنزلت قلت ورسولك زاد الاصيل الذي أرسلت (قال) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(لا) أي لا تقبل ورسولك قل (ونيك الذي أرسلت) وجه المع أنه لو قال ورسولك لكان تكرار مع قولها أرسلت لما كان نيبا قيل إن يرسل صرح بالنسبة للجميع بينها وبين الرسالة وإن كان وصف الرسالة مستلزما وصف الرسول مع ما فيه من تعديد النعم وتعليق النعم بالحال وأحقر به ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم يرسلون لأتباعهم فلهذا أراد تقييد

بذكر المشرق عن المغرب لأن المشرق أكثر الأرض المعمورة وبلادا إسلام في جهة مغرب الشمس قليل خال وتقدر الترجمة بأن قبله أهل المدينة وأهل الشام والمشرق ليس في التشرية ولا في التغريب بمعنى أنهم عند الاشراف للتشريع والتغريب ليسوا عوامهم لقلته ولا صفة تدبرين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب والتشريع وأشد تطلب في المجالس أنه لمعبر بهم مجددا وساحبا قال قلبه عنه أيدع فغيرهم اه وقد أطلق الكلام في نفسه معنى الحديث لأنه كثيرا ما يسأل عنه لئلا ويستشكلونه لا يجمع زيادة لفظ لاهل المشرق

• (باب ترك القبلة بعد انخوف) •

(عن) نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن صلاة الخوف وصفها ثم قال فان كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجا لقيام على أقدامهم وركبوا مسكة إلى القبلة وغير مستقبلها قال نافع ولا يرى ابن عمر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه البخاري) الحديث ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة وآخره ما سأل في المواو قال في آخره قال نافع لا يرى عبد الله بن عمر ذلك إلا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (رواه ابن خزيمة وأخرجه سلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البخاري من حديث موسى بن عيسى عن نافع عن ابن عمر وقال الثوري في شرح المذهب هو بيان حكم من احتكم صلاة الخوف لا تفسير فلا يفي وقد أخرجه البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا كانوا أكثر من ذلك فليسوا أقداما وركبوا والحديث يدل على أن صلاة الخوف ليسما إذا كثروا العدو وتخو زحسب الاستكان فينتقل عن القيام إلى الركوب وعن الركوع والسجود إلى الأيسر ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الركوع وهذا قال الجمهور لكن كانت المالكية لا يصنعون ذلك إلا إذا شئ في وقت الوقت وسياق المصنف في باب الصلاة في صلاة الخوف وهو ما ذكره أو يافى شره هناك إن شاء الله

• (باب تطوع المسافر على ركوبه حيث توجه به) •

(عن) ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على راحته قبل أي وجه توجه ويرتفع لغيره لايصل عليها المكروه فينتقل عليه وفي رواية كان يصل على راحته وهو مقبل من مكة إلى المدينة حينما توجه به وفيه نزول فاشاؤوا ثم وجهه الله رواد أحد ومسلم والتمذي وصححه الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة لفرض على الراحلة لأن المصنف رحمه الله ذكره هناك بقوله اهنا من حديث عامر بن

(لا) أي لا تقبل ورسولك قل (ونيك الذي أرسلت) وجه المع أنه لو قال ورسولك لكان تكرار مع قولها أرسلت لما كان نيبا قيل إن يرسل صرح بالنسبة للجميع بينها وبين الرسالة وإن كان وصف الرسالة مستلزما وصف الرسول مع ما فيه من تعديد النعم وتعليق النعم بالحال وأحقر به ممن أرسل من غير نبوة كجبريل وغيره من الملائكة لأنهم يرسلون لأتباعهم فلهذا أراد تقييد

الكلام من الحسن أولان لفظ النبي أمدح من لفظ الرسول لانه مشتق من الخلق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فإنه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا فنقول من قال كل رسول مني من غير عكس لا يصح اخلاقه فانه في التفرع يعني فيقيد بالرسول البشري وبقية المعنى فقال كيف يكون أمدح ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمدح لانه يستلزم النبوة ٨١ وهو

جهدود فان المعنى يختلف فانه لا يستلزم من الرسالة النبوة ولا عكس ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى وهنا كذلك أو ان الازكار في قبضة في تعدين اللفظ وتقدير الثواب فرعا كان في اللفظ من ليس في الآخر ولو كان رادفه في الظاهر وأولاه أوجي اليه بهذا اللفظ فترى ان يقتضيه وقال المهلب انما لم تبدل اللفظ على الله عليه وآله وسلم لانها يتابع الحكم وجوامع الكلام فلو غيرت سقطت قائمة النهاية في البلاغة التي اعطاها صلى الله عليه وآله وسلم ٨١ وقد تعلق بهذا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذلك أبو العباس النحوي قال انما لم يكتبين متناظرين الاوينهما فارقوا نطقا ولفظا فهو على رنم ولا وجه فيه لمن استدله على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان للذات الغير عتها في الرواية واحدة وبأي وصف وصفته تلك الذات من أوصافها الا لا تنقسمها علم التصديق بالغير عنه ولو تبادلت معاني السقن كالوطني اسمها

بربعة ولفظ الرواية الآخر في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى اليه بعد أرواحه وكان يصلي على راحته حيث توجهت به وليند كزول الآية قوله حيث توجهت به قبلت الشافعية الحديث بالذهب فقالت اذا توجهت به فهو مقصد ما اذا توجهت به الى غير مقصد فان كان الى جهة القبلة لم يضر وان كان الى غير هابطت صلته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية نزات في صلاة القرينة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (ومن جابر قال دأبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وهو على راحته التواقل في كل جهة ولكن يقتضى السجود من الركوع ويومئ ايماء رواه أحمد وفي لفظ يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ساجدة فجئت وهو يصلي على راحته نحو المشرق والسجود أخض من الركوع رواه أبو داود والترمذي وصححه) الحديث أخرجه البخاري عن جابر ولكن بلفظ كان يصلي التطوع وهو راكب وفي لفظ كان يصلي على راحته فهو المشرق فاذا أراد ان يصلي المكتوبة تزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم نحوه ذلك وفي الباب عن جابر من الصلاة وقد قلنا في باب صلاة الغرض على الرحلة انه يجوز التطوع عليها للمسافر والاجماع وقد منا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة القرينة والحديث يدل على ان سجود من صلى على راحته يكون أخض من ركوعه ولا يلزمه وضع اليه على السرج ولا بد لغيره الوسع في الاستقبال يقتضى سجود بعد اذ ينقرجه السجود عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يصلي على راحته تطوعا استقبل القبلة فكبر فصلا ثم

سعى عن راحته فصلى حيث توجهت به رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان بنحو ما هنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فخرجه من رواية الجارودين أي سعيد عن أنس والحديث يدل على جواز التنفل على الرحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا يضمن الاستقبال حال تكبيرة الاحرام ثم لا يضر الخروج بعد ذلك من سمت القبلة كما أسلفنا

هـ (أبواب مفصلة الصلاة)

هـ (باب اقتراض افتتاحها بالتكبير)

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مفتاح الصلاة الظهور ويخرج بها التكبير وتحليلها التسليم رواه الجماعة الا النسائي وقال الترمذي هذا

جهدود فان المعنى يختلف فانه لا يستلزم من الرسالة النبوة ولا عكس ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى وهنا كذلك أو ان الازكار في قبضة في تعدين اللفظ وتقدير الثواب فرعا كان في اللفظ من ليس في الآخر ولو كان رادفه في الظاهر وأولاه أوجي اليه بهذا اللفظ فترى ان يقتضيه وقال المهلب انما لم تبدل اللفظ على الله عليه وآله وسلم لانها يتابع الحكم وجوامع الكلام فلو غيرت سقطت قائمة النهاية في البلاغة التي اعطاها صلى الله عليه وآله وسلم ٨١ وقد تعلق بهذا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذلك أبو العباس النحوي قال انما لم يكتبين متناظرين الاوينهما فارقوا نطقا ولفظا فهو على رنم ولا وجه فيه لمن استدله على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان للذات الغير عتها في الرواية واحدة وبأي وصف وصفته تلك الذات من أوصافها الا لا تنقسمها علم التصديق بالغير عنه ولو تبادلت معاني السقن كالوطني اسمها يكتفي أو كنهها م فلا فرق بين ان يقول الراوي مثل ما عن أبي

سعيد الله البخاري أو عن محمد بن اسمعيل البخاري وهذا بخلاف ما في حديث الباب لان اللفظ اذ كان في قبضة صاحبه فلا يدخلها القياس ويستفاد من هذا الحديث ان الله عند التوم مرغوب فيه لانه قد تعقب روحه في يومه فيكون قد ختم عمله بالذات التي هو أفضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والنكسة في ختم البخاري كآب الوضوء من هذا الحديث من جهة انه آخر

وغيره أمر به المكلف في البقطة ولقوله في الحديث واجعلهن أكثر ما تسكلم به وأشهر ذلك جفم الكتاب عز وانه المستغما بين
مرزى وكر في وفيه التصديت والاختار والنعنة وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والتساق في البرم والسهلة
(كتاب الغسل) • بلغ الغين أصح وأشهر من شهما مصدر بمعنى الاعتقال ٦١ وبكره هاسم لما يقتل به من سذ

ونظي وقوهما وباقهم اسم
له الذي يقتل به وهو بالمعنيين
الاولين لفظة سفلان الماء على
النهي وشرا سفلانه على جميع
البدن مع تسمية بالعبادة عن
المادة بالنسبة واختلاف في
وجوب الغسل فلم يوجبه الاكثر
وقيل عن مالك والمزني وجوبه
(بسم الله الرحمن الرحيم) كذا
وقيل في رواية الاكثر تأخير
الجملة في صحيح البخاري عن
كتاب الغسل وسقطت من رواية
الاصحلي وعند ما يبذل كتاب
وهو اولى لان الكتاب يجمع
أنواع الغسل فروع واحدا من
أنواع الطهارة وان كان في نفسه
يعدد (عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان
إذا اغتسل) أي اذا أراد ان
يقبّل (من الخبث) أي لاجلها
فمن سبيته (إذا فغسل يديه) قبل
الشروع في الوضوء والغسل
لاجل التنظيف مما بهما من
مستقذروا لقيامه من النوم
وبدل عليه زيادة ابن عينة في هذا
الحديث عن هشام قبل ان
يدخلهما في الاناء رواه الترمذي
وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا
للم وهو زيادة حسنة لان تقديم

أصح شيء في هذا الباب وأحسن) الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والمالك ومحمد
وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال الغزير
لا تغلعه على الأمن هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرده ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده
لين وقال هو أصح من حديث جابر إلا أن يعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح
ثني في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بعرفة ابنه وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان
له طريقين احدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضر عن أبي
سعيد تفرده أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبخاري والترمذي والطبراني
وفي اسناده أبو يحيى القنات وهو ضعيف وقال ابن عدى أحاديثه عندى حدان وعن
أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف
ورواه المالك من سعد بن مسروق التوري عن أبي سعيد وهو معلول قاله الحافظ وفي
الباب أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي اسناده الواقدي وعن ابن عباس عند
الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرم وهو متروك وعن أنس عند ابن عسلى وفي
اسنادا أيضا نافع بن هرم وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده
صحيح وهو موقوف وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ ~~كان~~ يفتح الصلاة بالتكبير
والقمر احتج بالحديث وبالمعنيين الحديث وأخبره كان يفتح الصلاة بالتكبير وروى الحديث
الدارقطني من حديث أبي بصير والليثي من حديث شعبة وهذه الطرق يقوى بعضها
به ضابط علم الحديث لا احتجاج به ~~بقوله~~ مفتاح بكسر الميم والمراد انه أول شيء يفتح به
من أعمال الصلاة لانه شرط من شروطها ~~بقوله~~ الطهور يرضى الطهور قد تقدم ضبطه في أول
الكتاب وفي رواية الوضوء مفتاح الصلاة ~~بقوله~~ وتقرى التكبير فيه دليل على ان افتتاح
الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الاذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
تعتقد الصلاة بكل لغة فصدبه التعميم والحديث مرد عليه لان الاضافة في قوله تفردها
تقتضى الماهية فكذلك قال جميع تفردها التكبير أي انحصرت جملة تفردها في التكبير
لا تفردها لغيره كقولهم مال فلان الا بل وعلى فلان التفرع وفي الباب أحاديث كثيرة تدل
على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ونعمه وعلى هذا الحديث يبذل على
وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقيل الحافظ انه ركن عند الجمهور وشرط عند
الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذوم يقله أحد غيره وروى
عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك ولم يثبت عن أحد منهم من نصر بها وانما قالوا في
ادول الامام را كما يجوز به ذكره الركونع قال الحافظ ثم قلته الكرخي من الحنفية عن

عنه يحصل به الامن من مسه في اتفه الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء والغفرى ويحتمل ان يكون
الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل اعضاء الوضوء مع جبة الجسد ويحتمل انه يمكن غسلها في الوضوء
عن احاد تدبر على هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول جرة وانما قدم غسل اعضاء الوضوء مثبته بها لظاهره انه يتوضأ وضوء

أكلأوهو مذهب الشافعي وثالثوهو المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه إلى ما بعد الفصل لحديث معوية وغيره وأبو عبد الله
الغلباني فإذا فرغ غسل وجهه وأما الكعبة فقول ثالثوهو أن كان موضعه وضعا آخر والأفلا وعند الحنفية أن كان في مستقبل
يؤخره والأفلا ثم أن ظاهر مشروعية ٦٢ التكرار ثلاثا وهو كذلك لكن قال بعض أنه ليات في حق من وضوءه الجنبه كـ

التكرار والجواب أن أحالها
على وضوء الصلاة يقتضيها بل
ورددت من طريق صحيحة
آخرها الساقى واليهى عن
فائشة أنها وصفت غسل رءول
أحمدى الله عليه وآله وسلم من
الحنابة وفيه ثم يفيض ثلاثا
ويستقي ثلاثا ويغسل وجهه
ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يفيض على
ألمسه ثلاثا كذا في الفقه (ثم
يدخل) يلفظ المأخوذ وما له
يلفظ المأخوذ وهو الأصل لأرادة
استحضار صورة الحال للسامعين
(أما بعده في المأخوذ ليلها)
أي بأصابعه التي أدخلها في الماء
(أصول شجرة) أي شجرة رأسه كما
يلف عليه رواية جاذن في صلاة عن
هشام يخللها شجرة رأسه الأيمن
فيتبع بها أصول الشجر ثم يدخل
بشفة الأيسر كذلك رواه البيهقي
والحكمة في هذا اثنين الشعر
وترطبه ليسهل مرور الماء عليه
ويكون أبرد من الأسراف في
الماء ولم يأخذ الماء فيدخل
أصابعه في أصول الشعر ولقد روى
والساقى من طريق ابن عينة
ثم يشر بشفة الماء قال القاضي
صاحب احتج بعضهم على تحليل
شعر الصبي الفصل المأخوذ
قوله أصول الشعر وأما المأخوذ

على شعر الرأس وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المقتل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خلو الشعر وأقوا ابن
البشر فكانت كل شجرة حنابة (ثم يغسل على رأسه ثلاث غفر) من الماء (سببه) استدله على مشروعية التلثم وهو
سنة عند الشافعية كالوضوء يغسل رأسه ثلاثا بعد تحليله في كل مرة ثم شفة الأيمن ثلاثا ثم شفة الأيسر ثلاثا قال النووي

ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما تفرجه المارودي فإنه قال لا يستحب السكر في الفصل وقال الباقي والثلث لما بين السكر أو
أومبالغة لا تعلم الفصل إذ قلنا كن في الواحدة وعرف جعفر بقوله الغم وهي مل الكس والاصلي غرافات وهي الاصل في هذا
الثلثة لا جمع فله فعر في حديثنا فامة جميع الكفر موضع القله أو أنه ٦٢ جمع فله عند الكوفيين كعشر سور وعاشا

ابن تيمية حفيد المستظهر وهو حسن ثم ناقول غايمة ما ينقصر له دعوى من قال ان في
انقسام يعني في الكمال هو عدم الشرطية لا عدم الوجوب لان الجبي بالصلة تامة كلمة
واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانقظه ومن قال من انقضاء هذا الذي
الكمال قبل ان أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما ان هذا لا يوجد
في لفظ الشارع انه ينبغي خلافه البعد على الوجه الذي وجب عليه ثم تيقنه ترك
المستحبات بل الشارع لا ينبغي عملاً الا اذا لم يضعه الله كما وجب عليه والثاني لو في ترك
مستحب كان عامة الناس لاصلاتهم ولا صام فان الكمال المستحب متقاوت اذ كل من
لم يكملها كتمثيل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لاصلاة ٨١ قوله وتخليها
التسليم سيأتي ان شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً وعن مالك بن الحويرث
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوأ كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح
عنه انه كان يفتن بالتكبير الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه
وآله وسلم في الصلوات من الاقوال والافعال ويؤكد الوجوب كونها بالجملة قوله اقيموا
الصلوات هو أمر قرآني يفيد الوجوب ويبان الجملة الواجب واجب كما تقرر في الاصول
الا انه ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم المسيحية من الصلاة على بعض ما كان
يفعله ويدأر عليه فعلمنا بذلك انه لا وجوب يلبس نزع عن بعض الاقوال والافعال لان تأخير
البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقرر في الاصول بالاجماع ووقع الخلاف اذا ايامت
صيغة أمر شيء لم يذكر في حديث المسيحية من قال يكون ثمرته بصرف الصيغة الى
الندب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي يدل عليه ويؤخذ بان ذلك لا يند
وسياق ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث ان شاء الله تعالى

باب ان تكبيرة الامام بعد تسوية الصفوف والقراخ من الاقامة

عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفنا اذا دعا
الى الصلاة فاذا انشأنا كبروا ما اوداد الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبلغنا
آخر من طريقين حالين من ربيع عن الامان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يسوي الصفوف كما يقوم القديح حتى اذا ظن ان قد أخذنا عنه ذلك توقفنا ثم أقبل ذات
يوه وجهه اذا رجل متبجح بغيره فقال له وثمة وفكم أليضا لئن الله بين وجوهكم
قال المنذرى والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه
مسلم والترمذي وصححه النسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

السر في الفصل قد ذكرنا ولا غسل اليدين ثم غسل القروح ثم مسح بها الخاط ثم الوضوء فبعد جلوسه في بيته المدة على الترتيب
في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كلتي على الذكروا الخطأ والسنة الذي يغسله ما يقع الفصل على أعضاء طاهرة ثم
افاض على الله عليه وآله وسلم (عليه السلام) ثم غشي رجليه فغسلهما هذه الافعال المذكورة (كبرون ثم غش على الله عليه وآله وسلم

أوجدهم في حقه (من الخبايا) أشد الإحسان إلى أن هذه الجملة الأخيرة قد رجمت قول سالم وأن زائدة بن قدامة بن ذلك
قد رواه يمين الأعشى واستدل البخاري بهذا الحديث على جواز تفرق الموضوع على استحباب الأثرين العيين على الشك
للمتفق من المسألة في رواية أبي عوانة ٦٤ ومنهم من غيرهما ثم أفرغ يمينه على شعله وعلى استحباب مسح اليد بالتراب

من الحائط أو الأرض لقوله في
الروايات ثم دل عليه بالأثر أو
ناطحة وعلى أن الواجب غسل
أخباية مرة واحدة وعلى أن من
توضأ بنسبة الفسل ثم أكل باقي
أعضائه لا يشرع له تجديد
الوضوء من غير حدث وفي الحديث
من التواضع غير ذلك كرهه في
الفرق وفيه تابعي عن تابعي من تابعي
وصحبايان والتمسك بالنعنة
وأثره البخاري أيضا في موضع
ومسلم وأبو داود وأبو يعقوب
والنسائي وابن ماجه في الطهارة
في (عن عائشة رضي الله عنها
قالت كنت اغتسل أنا والي منى
الله عليه) وآله (ومسلم من أنه
واحد من قح) يقتصر واحد
الاقطاع التي للشرب ومن الأولى
للاستدعاء والتسبية للبيان أو ل
من أنه بكار صرف البخاري قال ابن
الدين كره هذا إلا أن من شبه بفتح
المجبة والموصلة كما عندنا كم
بلفظ تودين شبه (قال في الفرق)
بقتصر قال النووي وهو الأصح
والأشهر وزعم الباجي أنه الصواب
وهو صانع أول ثلاثة أصح كما عليه
الجاهل وقال ابن الأثير الفرق
بالفتحة عشرة مطلقا بالاسكان
بما توضع عشرة مطلقا في الفتح
وهو قريب وقال الجوهري مكال
معروف بالمدية عشرة مطلقا

أبى الجهم عن النعمان بن بشير الفصل الأخير منه وفي الباب عن جابر بن مرة عند مسلم
وعن البراء عند مسلم أيضا عن أنس عند البخاري ومسلم وفي حديث آخر عند البخاري
وعن جابر عند عبد الرزاق وعن أبي هريرة عند مسلم وعن عائشة عند أحمد وابن ماجه
وعن ابن عمر عند أحمد وأبي داود وروى عن عمر أنه كان يركب الجارية بالاقامة الصوف فلا
يكبر حتى يخرج من الصف قد استوت أخرجه عنه الترمذي قال وروى عن علي وعثمان
أنهما كانا يمتدحان ذلك ويحولان استوا وكان علي يقول تقدم بقلان تأخر يا فلان ٨١
قال ابن عبد البر عن سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب أقدامنا في الصلاة يسوي
مننا كبنا قالوا لا تفرق هذا الباب كثيرة عن ذكرنا وعن غيره قال القاضي عياض ولا
يختلف فيه أنه من سبق الجماعة وفي البخاري زيادة قال تسوية الصف من إقامة الصلاة
وقد ذهب ابن حزم الظاهري إلى فرضية ذلك بتحقيقه في الزيادة قال وإذا كان من إقامة
الصلاة فهو فرض لأن إقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن
هذا اليعمرى فقال إن الحديث ثبت بلفظ الإقامة ولفظ التمام ولا يمتنع الاستدلال
البر بلفظ التمام إلى إقضاء الإقامة وليس ذلك بأولى من العكس قال وأما قوله وإقامة
الصلاة فرض فإقامة الصلاة تلحق بإحيائها فلفظ الصلاة لا تطلق ويراد بها الإقامة
لصلاة التي تلي التآذين وليس إرادة الأولى كما زعموا بل من إرادة الثاني إذا امر
بتسوية الصف فلفظ الإقامة وهو من فصل الإمام أو من وكاله الإمام وهو قديم
لصلاة غالبا قال فيذهب إليه الجمهور من الأصحاب أولى ويجعل لفظ الإقامة على
لإقامة التي تلي التآذين أو يفعله محذوف قد أمر من تمام إقامة الصلاة وتقسيمه
إحدى الالفاظ الواردة في ذلك كلها لأن أفعال الشيء زائدة على وجود حقيقته فلفظ من
تمام الصلاة يدل على عدم الوجوب وقد رده بن حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مر فوعا
بلفظ فان إقامة الصلاة من حسن الصلاة (وعن أبي موسى قال علمنا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إذا أقم الصلاة فليؤمكم أحدكم وإذا قرأ الإمام فأنصتوا وما أحد)
الفصل الأول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائي وغيرهما من طرق والفصل الثاني
ثابت عند أبي داود وابن ماجه والشافعي وغيرهم وقال مسلم هو صحيح كما سألني وسألني
الكلام على الحديث في باب ما جاء في قراءة المأموم وإقامته وفي أبواب الإمامة وقد ساقه
المصنف هنا لأنه جعل إقامة الصلاة دعة على الأمر بالإمامة وهذا انما يتم إذا هلت
الإمامة بمعنى تسوية الصلاة إذا كان المراد بها الإقامة التي تلي التآذين كما تقدم

وفي هذا الحديث التعديت والنعنة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت (باب)
السائل أخوها من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن زيد البصري واختاره النووي وغيره وهو كثر بن
عبد الله الكوفي رضي الله عنه أيضا كما في الأدب المفرد للبخاري وسبق أبي داود وليس عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطخيل بن عبد الله

أناها لهما (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدفعت بالأنحوى) بالجر منوناً صفة لا نوناً بالنصب ثبتت للعبور
 باعتبار الحمل أو باعتبار الحق (من صاع) هو خمسة أوطال وثلاث دنانير وهو مائة وعشرون درهماً وأربعة
 أسباع درهم كما روي في التورى وهو الذى أشهر بالدينونة ومداو له ٦٥ فى مائتهم وثمانون ذكاً خلقاً من خلقنا
 كما أخبر به مالك لا يوسف حين
 قدم المدينة وقال فها صاع

التي على الله عليه وآله وسلم
 فوجد خمسة أوطال وثلاث
 فرجع الى قول مالك وهو الذى
 كان موجوداً وقت تقدير
 الجاهلية (فأثبتت وأفاضت
 على رأسها وبينها وبين السائل)
 وفى الفتح والارشاد مثلاً بينها
 وهو الأصح (جواب) يستأ سائل
 بينها مما يجعل المصمر يفتح الميم
 الأولى النظر اليه لا عابسه
 الجائز له النظر اليها لربها لهما
 فى رأسها وأعلى بينهما والى يمكن
 لاقتساها بمحضرة أختها وابن
 أختها كل منهما من الرضاة
 معنى وفى فعلها ذلك لالة على
 استحباب التعليم بالفعل لانه
 أوقع فى النفس من التول
 وأدل عليه ولما كان السؤال
 محتملاً لكيفية والكيفية
 اثبت لها ما يثبت على الأمرين
 معاً أما الكيفية فبالاقتصار
 على الخاصة المأثورة أما الكيفية
 فبالاكتفاء بالصاع وهذا
 الحديث ساهى الاستناد فيه
 الحديث والسماح والسؤال
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنه قال سألته عن رجل السائل
 هو أبو جعفر كفى مسند أصح

باب رفع اليدين وبيان صفة ومواضعه

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه
 مدار واه الخسعة الابن ماجه) الحديث لا مطعن فى إسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد
 والنسائي عن عمرو بن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لا من أكا
 الاعمى عن سعيد بن معمر وهو معدود فى الثقات وقد ضعفه الأزدي عن أبي هريرة وقد
 أخرجه البخاري عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن
 ثوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذي أيضاً بهذا اللفظ المذكور فى الكتاب ويلفظ كان
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تصرفنا فى هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن الجان
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن معمر عن أبي هريرة قال قد روى هذا الحديث قديراً واحداً
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن معمر عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا دخل إلى الصلاة رفع يديه وهذا أصح من رواية يحيى بن الجان وأخطأ يحيى
 ابن الجان فى هذا الحديث ثم قال وحده شاعداً الله بن عبد الرحمن أخيراً فاجد الله بن
 عبد الحميد الحنفى حدثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن معمر قال سمعت أبا هريرة يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مذكراً قال عبد الله
 وهذا أصح من حديث يحيى بن الجان وحديث يحيى بن الجان خطأ انتهى كلام الترمذي
 وقال ابن أبي حاتم قال أبو هريرة يحيى إنما أراد أن إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مذكراً
 رواه الثقات عن أصحاب ابن أبي ذئب قوله مذكراً أن يكون مستعبداً على المصدرية
 بفعل مقدور وهو عذس مذكراً أن يكون مستعبداً على الحالية أى رفع يديه فى حال
 كونه مذكراً لهما إلى رأسه ويجوز أن يكون مصدر امتصباً برفع لان الرفع بمعنى
 المدو أصل المدق الفقه الجرحه الارتفاع والارتفاع قال الجوهرى ومدانها وارتفاعه
 وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور
 فى الحديث بعد اليدين فوق الأذن مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل القشر المذكور
 فى الرواية الأخرى لان القشر تفرق الأصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين
 عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووي فى شرح مسلم أنها اجعت الأمة على ذلك عند
 تكبيرة الاحرام وإنما اختلفوا فيما عدا ذلك وحكى النووي أيضاً عن داود بإيجابه عند
 تكبيرة الاحرام قال وهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن حنبل والنسابة يورى من أصحابنا
 أصحاب الرجوع وقد اعتدله عن حكاية الاجماع ولا وحكاية الخلاف فى الوجوب ثانياً

٩ نيل فى ابنه روى أى الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين
 (عن الفضل) أى غسل الجنابة (فقال) جابر (يكفيك صاع فقال وجعل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكفىك فقال جابر
 كان يكفى من هو أبى) أى أكثر (منكته) هو أو غيرك (أى) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستنبط من هذا كراهية التثنية ط

والاسراف في استعمال المال (ثم اجمعهم) وفي التفتيح والارشاد ثم استجاب رضى الله عنه (في جواب) واحمد بن عيسى عليه السلام
وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السامعون الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والالتفات الى ذلك وفيه جواز
الرجوع على من يجازى بغير علم ٦٦ اذ قصد الراد ابضاح الحق وتهدئة السامعين من مثل ذلك وأكثر رواه

نص كوفيون وفيه التعديت
والعندة والسؤال والجواب
وأخرجنا التناهي أيضا (من
جيب) بضم الجيم (ابن معلم)
يكسر العين القرشي المتوفى
بالمدينة سنة أربع وخمسين هـ
في البضارى سعة أحاديث قال
قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (أما أنا فأفرض) بضم
الهمزة على راسي ثلاثا أى ثلاث
أكت وعنده أحد فاختل
كنى فاصب على راسي (وأشار
بيده) التثنية الثمرتين
(كاتبهما) ولكنك تسمى كلاهما
بالتثنية بالنظر الى التثنية دون
الكنى وفي بعض الروايات فيها
حكاية ابن التين كأنهما وهو
على لغة الروم الآن عند أضافتهما
للمعبر كما في الظاهر كما
قال الشاعر
إن أباه وأبائهما
قد بلغا في الهدايا ما

وقسم أبا محمد وفي بدل عليه
الساق ولمسلم من أى الحق
إن العصابة غاروا في حفرة
الفضل عند رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال عليه السلام
أما أنا فأفرض أى وأما خبرى
فلا يقض أوفلا أعلم حاله فالحق
الفتح كما كرماني وتعبه العيني

بان الاستصحاب لا ينافي الوجوب وأنه أراد إجماع من قبل المذكورين وأنه لم يثبت
ذلك عندهم ولم يقرروا التورى بحكاية الإجماع فتدروى الإجماع على الرفع عند تكبيرة
الاحرام ابن حزم وابن التفسير وابن السبكي وكذا حكى الحافظ في التفتيح عن ابن عبد البر
أنه قال إجماع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة قال الحافظ ومن قال
بالوجوب أيضا الأوزاعي والبخاري وشيخ البخاري وابن خزيمة عن أصحابنا فقهه عن الحاكم
في ترجمة محمد بن علي العلوي وحكاية القاضي حسين عن الإمام أحمد وقال ابن عبد البر
كل من نقل عنه الإجماع لا يثبت الصلاة بتركها إلا بدلالة عن الأوزاعي والبخاري
قال الحافظ ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة أنه يأثم بتركه ونقل الفقيه عن أحمد
ابن سيار أنه يجب ولا تصح صلاتهم لم يرفع ولا دليل يدل على الوجوب ولا على بطلان
الصلاة بالترك نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تفيد الوجوب
قال به هنا ونقل ابن المنذر والبخاري عن الزيدية أنه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة
الاحرام ولا عند غيرها انتهى وهو غلط على الزيدية فإن امامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر
في كتابه المشهور بالجموع حديث الرفع وقيل باستصحابه وكذا أكبر أئمتهم المتقدمين
ولما تفرعن مبرحوا باستصحابه ولم يقل بتركه منهم إلا الهادي يحيى بن الحسين وروى
مثل قوله عن جده القاسم بن إبراهيم وروى عنه أيضا القول باستصحابه وروى صاحب
التبصرة من المالكية عن مالك أنه لا يستحب وحكاية البايع عن كثير من مقدمهم
والمشهور عن مالك القول باستصحاب الرفع عند تكبيرة الاحرام وانما حكى عنه أنه
لا يستحب عند الركوع والاعتدال عنه قال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك
الرفع فيما إلا بين القاسم احتج القائلون بالاستصحاب بالأحاديث لكثرة عن العدد
الكثير من العصابة حتى قال الشافعي روى الرفع جمع من العصابة لصلته لم يرو حديث قط
بعدها كثر منهم وقال البخاري في جزم رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نقسا من
العصابة وسرد البيهقي في السقوف في الخلافات اسماء من روى الرفع نحو ما من ثلاثين
صاهيا وقال جمع المالكة يقول اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهورة لهم بالنبذة
فمن بعدهم من أهل العصابة قال البيهقي وهو كما قال قال المالكة والبيهقي أيضا ولا يعلم
سنة اتفق على روايتها العشرة فمن بعدهم من أكبر العصابة على تفرقهم في الاقطار
السابعة غير هذه السنة وروى ابن عساکر في تاريخه عن طريق أبي سلمة الأعمش قال
أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع قال البخاري في الجزم المذكور قال

بأنه لا يحتاج الى تقدير شيء من حديثي من طريق لاجل حديث آخر في باب من طريق آخر وبان الحسن
أما هنا فشرط وتفصيل وقد كيدوا كأنه لا توجد الاحتجاج الى التقسيم ولأنه يقال أنه محدث انتهى وفي الحديث
إن الأفضة ثلاثا بالدين على الرأس والحق في الشافعية سائر الجسد قياسا على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالتثنية

من الموضوعان الموضوعين على التفتت مع شكره ونوايه الخمسة ما بين كوفي ومذقي وفيه التعديت بالجمع والافراد
والعنقة وأخرجهم سلم وأودودوا التساقى واينما جـ (ع) عن شترقنى الله عنها طالت كان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم اذا غسل) اى أراد ان يقتل (من الجانبى قد عاشى فهو الحلاب) ٦٧ بكسر الحاء اى طلبة فامشمل الامه

الحسن وحسين خلال مكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم
ولم يستأن أحد منهم قال البخاري ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه لم يرفع يده وجمع العراقي عددهم من روى رفع الدين في ابتداء الصلاة فقلوا الحسن
صاحبائهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال الحافظ في الفتح وذكر شيخنا الحافظ أبو
الفضل أنه يتسع من رواه من الصلاة رضي الله عنهم فبلغوا خمسة ورجلا واحد من قال
يعدم الاستصحاب بحديث جابر بن مرة عن مسلم وأبي داود وقال خرج علينا رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال ما لي أراكم رافعي أيديكم كما أنها ذات بخيل شمس استكنوا
في الصلاة وأجيب عن ذلك بأنه ورد على سبب خاص فان سطرأوا وإضا من حديث جابر
ابن حمزة قال كاذبا أصليا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله
السلام عليكم ورحمة الله وأشار بيده إلى الجائعين فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم
علام ومون بأيديكم كما أنها ذات بخيل شمس انما يعني أحدكم أن يضع يده على خذه ثم
يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله وهذا الجواب بأنه قصر لعامة على السبب
وهو مذهب مرجوح كما تقرر في الأصول وهذا الرد متعبه لولا أن الرفع قد ثبت من فعله
صلى الله عليه وسلم فهو ثابتوا كما تقدم وأقل أحوال هذا السنة التواترة أن قسما
بلغة القاصصة القصير ذلك العام على السبب أو القصر من ذلك العموم على تسليم عدم
القصر وبعنا نزع في هذا فقال قد تقرر عند بعض أهل الأصول أنه إذا جهل تاريخ
العام وانما الخاص اطرحا وهو لا يدري أن الصلاة قد أجبت على هذا السنة بعموم على
الله عليه وسلم وهم لا يصحعون الأعلى أمرا فارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه على
أنه قد ثبت من حديث ابن عمر عند السبيعي أنه قال بعد أن ذكر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم كان يرفع يده عندة كبيرة الاحرام وعند الركون وعند الاعتدال ثم ألت
ثقلت صلته حتى أتى الله تعالى وأيضا المقرر في الأصول بأن العام والخاص إذا جهل
تاريخهما وجب البناء على بعض أمة الأصول مجمعا عليه كما في شرح الغاية
وعنه وربما احتج بعضهم على رواه الحاكم في المستمل من حديث أنس يلفظ من رفع يده
في الصلاة للاصالة ورواها أبو الجوزي عن أبي هريرة فتوجد حديث أنس وهو لا يشر
أن الحاكم قال بعد أن أخرج حديث أنس أنه موضوع وقد قال في البداهة المتبرق أن استاده
محمد بن حكاية الكرماني قال الدارقطني يضع الحديث وابن الجوزي جعل حديث أبي
هريرة المذکور من جملة الموضوعات وقد اختلفت الأحاديث في محل الرفع عندة كبيرة

بنضح) بالمالحة المفتوحة أو بالمالحة المهملة وروايتان أي برش (طيباً) أي ذريرتو ظاهره أن عين الطيب بقيت بعد الأحرام قال الأماصلي بحببته صار كاهه يتساخط منه الشيء بعد الشيء وفيه أن يغسل الجنبه ليس على الثور أو غنما يتضيق عند إرادته الضم إلى الصلاة ورواه السبعة ما بين كوفي وبصري وفيه التحديد والعنقه والقول وأخرجه البخاري

في البيهقي الذي يلزمه غسل في الحج والقاضي في الطهارة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) يدرع في ثيابه (رضي الله عنهما) في الساعة الواحدة من الليل والنهار (الوارع) أو كما جزم به الكرماني ومرواه بالساعة قد مر الزمان لاما اصطاح عليه ٦٨ التليكون وأصحاب الهيئة والوارع في بابا بان تكون تلك الساعة

جزأ من آخر أحد هطو جزأ من أول الآخر والاول أظهر (وهن) رضي الله عنهن (أحدى) هنورة امرأة تسع زوجات ومارية وريحانة وأطلق عليهن تسعة تلبا وبذلك يجمع بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يجمع على اختلاف الاوقات والاطلاق السابق في حديث عائشة محمول على التخصيص في حديث أنس هذا حتى يدخل الاقول في الترجمة لان النسوة لو كن قليات ما كان يتصدر الفصل من وطء كل واحدة بخلاف الاحدى عشرة فاذ تعذر المباشرة والفصل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة ثلاثان القسم لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية وجزم به الاصطوري أو أنه لما رجع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الأخرى بالبداهة بها وطئ الكل أو سكن ذلك باستطاعتهم أو الدوران كأنه يوم القرعة لقسمه قبل أن يفرع بينهم وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لأزواجه فبع الحق يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد حين

الاحرام هل يكون قسطا أو بعدها أو مقارناتها في بعض أقبلها كحديث ابن عمر الآتي بلقط رفع يديه حتى يكونا بهذ ومثكبيه ثم يكبر وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عند مسلم بلقط كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما يدل على المناوئة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلقط كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرجح عند الشافعية المقارنة قال الحافظ ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرجح المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند ابي داود بلقط رفع يديه مع التكبير وقصة المصاة انه انتهى بآتياته وهو المريح ايضا عند المالكية وقال فريق من العلماء الحكمة في اقترانهما انه يراد الاصم ويسمعه الاعم وقد كرت في ذلك مناسبات آخر ساقى ذكرها وقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من رتبة الصلاة وعن عقبه ابن عمر انه قال لكل رفع مشير حسنات لكل اصعب حسنة انتهى وهذا الحكم الرفع لانه مما يحال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وساقى الكلام على الرفع عند الركوع والاعتدال وعند القيام من التشهد الأوسط (وعن) وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرة ورواه احمد وابوداود الحديث أخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر البصري عن وائل ورواه احمد وابوداود من طريق عبد الجبار بن وائل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه وأهل بيته يمجھولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا بهذ ومثكبيه ثم يكبر فإذا اراد أن يركع رفعه حاملا ذلك وإذا رفع راسه من الركوع رفعه كما كذلك أيضا وقال سمع الله من جده بشاؤك الحمد متفق عليه ولبخاري ولا يقل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع راسه من السجود ولمسلم ولا يقله حين يرفع راسه من السجود ولما أيضا ولا يرفعهما بين السجودين) الحديث أخرجه البيهقي بزيادة تغايرت تلك صلاته حتى أتى الله تعالى قال ابن المنذرى هذا الحديث عندى جهة على الخلق كل من جمعه فعله ان يعمل به لانه ليس في اسناده شيء وقد صنف البخاري في هذه المسئلة ثرا مقروا وحكى فيه عن الحسن وسعيد بن هلال ان العصابة كانوا يفعلون ذلك يعنى الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الركوع والرفع منه روى عنه فعله الا ابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعية ذلك لأهل الكوفة

وفي مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر واستقر هذا الاخير في الشيخ وقال انه يحتاج وقال الميثوب ما ذكره مسلم ولا وقع في السيرة التي جمعا من أطاع عليه من أزواجه عن دخولها وعقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعد عليها قبلت ثلاثين وفي المختار من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن

بأحدى عشرة قوماً من ثلث وسر دأسم من أيضاً أو الفخ البعري ثم مطلقاً فردى على الهدى الذى ذكره المياطين
وأكثر ابن القيم ذلك قال فى الفخ والحق ان ذلك محمول على اختلاف بعض الاحكام يختصى ذلك تنصص العدة والله اعلم (قبل)
أى قال قتادة لا نرى رضى الله عنه مستفهماً (أو كان) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (بطيعة) أى مسالمة المذكورات

فى الساعة الواحدة (قال أنس)
(كما) معشر الصحابة (تصعدت) الله
صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى)
بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلاً
وعند الاسماعيلي عن معاذ قوة
أربعين زاد أبو نعيم عن مجاهد
كل رجل من أهل الجنة وفى
الترمذى وقال صحيح غريب
عن أنس مرفوعاً يعطى المؤمن
فى الجنة قوة كذا وكذا فى الجاه
قبل بارسول الله أو يطبق ذلك
قال يعطى قوة مائة والحاصل
من ضرب بها الأربعين أربعة
آلاف وعن ابن عمر رفعه
أعطيت قوة أربعين فى البطش
والجاء وعنده أحدو التسانى
وصحة الحاكم من حديث يزيد
ابن أرقم رفعه ان الرجل من
أهل الجنة يعطى قوة مائة فى
الاصول والشرب والجاء
والشهوة وفى الحديث بيان
ما أعطى النبي صلى الله عليه
وآله وسلم من القوة على الجاه
وهو دليل على كمال النبوة وصحة
الذكورية والحكمة فى كثرة
أزواجه ان الاحكام التى ليست
ظاهرة تطلع عليها فينتقلها
ولكن يامن عائشة من ذلك
الكثير الطيب ومن ثم فضلها
بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يروأ حد عن مالك ترك الرفع فيها الابن القاسم والذى تأخذه
الرفع على حديث ابن عمر وهو الذى رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يترك الترمذى عن
مالك غيره ونقل الخطيب وسعه القرطبي فى القهم انه آخر قول مالك والى الرفع فى الثلاثة
المواطن ذهب الشافعى وأحمد وجهو والطائفة من الصحابة فمن بعدهم وروى عن مالك
والشافعى قول انه يسحب وقعهما فى موضع رابع وهو اذا قام من التشهد الاوسط قال
النورى وهذا القول هو الصواب فقد صحح فى حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كان يمشى وراه البخارى وصح أيضاً من حديث أبي جده الساعدي رواه أبو داود
والترمذى بأسانيد صحيحة وساقى ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجاعة من أهل
الكوفة لا يسحب فى غير تكبير الاحرام قال النورى وهو أشهر الروايات عن مالك
واستعملوا على ذلك حديث البراء بن عازب عنده أبي داود والدارقطنى بلفظ رأيت
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا افتتح الصلاة رفع يده الى الخربيعين أنينه ثم يبعد
وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ ان قوله
ثم يبعد مدرج فى الخبرين قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وشاذ
الطائفة وهو غيرهم من الحفاظ وقال الجلبى انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد
وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخارى وأحمد بن يحيى والدارقطنى والجليلى وغير
واحد قال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديثه او كان يزيد يحدث
به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما القنوه يعنى أهل الكوفة تلقن وكان يذكروها
وهكذا قال يحيى بن عاصم وقال البيهقى اختلف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال الزائر
قوله فى الحديث ثم يبعد لا يصح وقال ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله
عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره
واخبروا أيضاً بروى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن
ابن الاسود عن علقمة عنده أحدوا يداود والترمذى انه قال لا حيلن لكم صلاة
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فله فى ثم رفع يده الى المرأة واحدة ورواه ابن عدى
والدارقطنى والبيهقى من حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عنه بلفظ
صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى جسر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند
الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا التصحيح
والتهذيب قول ابن المبارك لم يثبت عندى وقول ابن أبي ساتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنيرة على جواز وطأ المرأة بعد الامه من غير غسل بينهما ولا غيره والمقبول عن مالك انه يتأكد الاستنجاب فى هذه الصورة
ويكن أن يكون ذلك وقع ليسكن الجوارز فلا يدل على عدم الاستنجاب ورواه هذا الحديث كلهم بصريح وفيه التعديت
بالجمع والافراد والغضنة وأخرج فى الفخرى عن قتادة (من عائشة رضى الله عنها قالت كما أنظر الى وجهي)

أي برئ (الطيب) لعين فاعلة لا راحة (في مرق) يضع الميم وكسر الراء وقد تشعب أي مكان فرق شعر (التي صلى الله عليه) وآله
(وسلم) وهو من الجبين إلى دوائر وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برئ الطيب بعد الاحرام وسنية الفصل عنده ولم يكن
صلى الله عليه وآله وسلم بدعه وفيه ٢٠ ان بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتداءه بعد الاحرام ووراء هذا

الحديث الستة ما بين خرواساني
واسطى وكوفي وفيه ثلاثة من
التابعين والتحديث والضعفة
وأخرجه البخاري أضاف إلى لباس
وسلم والنسائي في الحج (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت كان رسول الله صلى الله
عليه وآله (وسلم) إذا اعتدل
أي أراد الاشتغال (من الجنابة)
غسل يديه وبؤضه وضوءه فغسله
ثم اعتدل أي أخذ في أفعال
الاشتغال (ثم يظل يمسح به)
كله وهو واجب عند المالكية
في الغسل لقوله صلى الله عليه
وآله وسلم خلوا الشعر فان تحت
كل شعرة جنازة (حتى إذا ظن)
أي علم أو على يابه ويكتفي فيه
بالقلبية (أنه قد) أي التبي صلى
الله عليه وآله وسلم (أروى)
بشرته فعلى ما مر من الأرواه
يقال أرواه إذا جدها ويا ناول المراد
بالشربة هنا ما تحت الشعر
(أفاض عليه) أي على شعره
(المثلثات) مرات ثم غسل سائر
أي بقية (جسده) وقدر واية
على جلده كله فيحصل أن يقال
ان سائر جنازة في الجميع (عن)
أي هريرة رضي الله عنه قال
أقيمت الصلاة فعدلت أي
سويت كل من شأن النبي صلى

أحدو شبعي بن آدم له وقصر حج أبي داود له ليس بصحيح وقول الدارقطني أنه لم يثبت
وقول ابن جبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند
الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أصح فشي يقول عليه لأن له على سبيل حال
الحافظ وهو لا لاغنى عما طعنوا كلهم في طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر
فذكره ابن الجوزي في المروضات وقال عن أحمد بن محمد بن جابر لا يثبت عنه
الامن هو شر منه واحضوا أضافا على عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات بلطف كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو
مغلط بموضوع واحضوا أيضا ما روى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يرفع يديه كل ركعة وكل ركعة ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى
ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصله ولا أثر من رواه الصحيح عن ابن عباس خلافه
ورواه الخوفاة عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصله ولا أثر من رواه الصحيح
عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما يظن من صحيح هذه الاسانيد لتعارضها
الاحاديث الثابتة انتهى ولا يخفى على المتصف أن هذه المسألة التي وردوا عليها ما هو
متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها ما يثبت هذه الاسانيد لتعارضها
حديث ابن مسعود لما قلنا من تحصيل الترمذي وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع
هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة إلا كراهية غاية الامر ونهاية ما يكون
ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا حديث ابن مسعود ولم نعتبر
بشدة أولئك الأئمة فيه فليس يشتهر وبين الاحاديث المعتبرة لرفع في الركوع والاعتدال
منه تعارض لانها متضمنة لما يداقنا لا منافاة بينهما وبين المزيدي هو مقبولة لا جمل
لا سيما وقد نقلها جماعة عن الصحابة واتفق على إخراجها لجماعة فنجله من رواها
ابن عمر قال في حديث الباب وعمر كما أخبره البيهقي وابن أبي ساتم وعلي وسياق
واقبل بن حجر عند أحمد وأبي داود والقسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري
وسلم وسياق وأبي مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبو داود
وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند
الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعبد القيس عند ابن ماجه أيضا وابن عباس عند ابن
ماجه أيضا بطريق أخرى عند أبي داود فهو لا وبعة عشر من الصحابة ومعهم أبو جريد
الساعدي في عشرة من الصحابة كما ساق فيكون الجميع خمسة وعشرين وأثنى

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوي (الصوف قياما) جمع قائم أي من حيث القيام (الخروج) المنار رسول وعشرين
الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قام في الصلاة) يضم الميم أي موضع صلاته (ذكر) قبل أن يكبر يدخل في الصلاة
(أنه سبى) وانما فهم أبو هريرة ذلك بالقرآن لأن الله كبرياط لا يطلع عليه أو بعلامه بعد ذلك وقد بين البخاري في الصلاة

من رواية صالح بن كيسان عن الزهري ان ذلك مستحان قيل ان يذكر الصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انا) وفي رواية
 الاحاميلي فاشد ريبه فيستعمل ان يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب اي الزموا وفيه اطلاق القول على القوم (ثم رجع)
 الى الخبر (فاعتسل ثم خرج اليها ورأسه) أي الى الحال ان رأسه (يقطر) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر الى الرأس مجاز

من باب ذكر الرجل واودة الحال
 (فكبر) مكتفيا بالاقامة السابقة
 كما هو ظاهر من نصبه بالقاء
 وهو جهة لقول الجهم وروان الفصل
 جازئهما وبين الصلاة بالكلام
 مطلقا وبالفعل اذا كان لصلة
 الصلاة وقبل يتنوع فتقول فكبر
 أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة
 كالأقامة ويؤقلى قوله وألا تقيت
 بفقر الأقامة الاصطلاحية
 والاول اولى (فصلنا معه) ورواية
 هذا الحديث الستة ما بين بصرى
 وأبلى ودهلى وقبسه التحديث
 والاعخبار والعنونة واخرجه
 البخاري اضافة الصلاة لمسلم فيها
 وابوداود في الطهارة والصلاة
 والتساق في الطهارة (وعنه) اي
 عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال
 كانت بنو امير ابي) اي جامعهم
 وهو قوله تعالى قالت الاعراب
 آمنا وهو يعقوب بن اسحق بن
 ابراهيم الخليل عليه السلام
 وانت كنت على رأي من يؤث
 الجوع عطشا ولو كان الجمع سالما
 اذكر كما حقا بن جمع صلاة
 اصله بنون لكنه على خلاف
 القياس لتغير مفردة واما على
 قول من يقول كل جمع مؤنث
 الاجمع السلامة المذكور فاما
 لتأويلها بالقبيلة واما لا جبه على

وعشرين ان كان أبو اسيد وسهل بن سعد وعبد بن مسلم من العشرة المشركين
 في رواية أبي جهم كما في بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء
 الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود
 مانع من القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجهم ورواية زيادة كما تقدم قوله في حديث
 الباب حتى يكونا جهم ومنكبيه وهكذا في رواية علي وأبي جهم وسياق ذكرهما هو الى هذا
 ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الا حتى يحاذيهم ما أدنيه
 وعند أبي داود ومن رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر انه جمع بينهما فقال
 حتى يحاذي ظهر كتيبه المتكئين وبطراف أظلمة الأذنين ويؤيد رواية أخرى عن وائل
 عند أبي داود بلفظ حتى كاتحبال منكبيه وحاذي بابهم أدنيه وأخرج الحارثي
 المستدرك والداوقطى من طريق عاصم الأحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم كبر لحاذي بابهم أدنيه ومن طريق جهم عن أنس كان اذا اقتنع
 الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي بابهم أدنيه وأخرج ابوداود عن ابن عمر انه كان
 يرفع يديه حذو منكبيه في الاقتناع وفي غيره دون ذلك وأخرج ابوداود ايضا عن البراء
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اقتنع الصلاة رفع يديه الى قريب من أدنيه
 وفي حديث وائل عند أبي داود انه رأى الصلاة يرفعون أيديهم الى صدورهم والاحاديث
 الصيغور تدل على انه صلى الله عليه وسلم رفع يديه الى حذو منكبيه وفيه اختلاف بين
 مقال الاحاديث مالك بن الحويرث قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه
 من السجود في الرواية الأخرى ولا يرفعهما بين السجدين وسياق في حديث علي بلفظ
 ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه ابوداود عن معجون
 المكي انه رأى عبد الله بن الزبير يشير بكتفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين
 ينهض للقيام قال فاطلقت الى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاته رأيا جدا
 يصلها فوصفت هذه الاشارة فقال ان أحببت ان تنظر الى رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج
 ابوداود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال صلى الى جنبى عبد الله بن طاوس
 في مسجد الخيف فكان اذا سجد الصلاة الاولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقا وجهه
 فانكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال له هيب فاصنع شيئا لم أر احدا يصنعه فقال
 ابن طاوس رأيت أبي يصنعه وقال أبي رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم الا انه قال كان

خلاف القياس (يفسلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (ينظر بعضهم الى بعض) لكونه جازا في شرعهم والاما أقرهم
 موسى على ذلك أو كان حواصم عندهم لكمهم كانوا يتساولون في ذلك وهذا الثاني هو الظاهر لان الاول لا ينعش أن يكون دليلا
 بل هو ان محالهم في ذلك ويؤيد قول القرطبي كانت بنو امير ابي ثعلف ذلك معانته للشرع وبخلافه لموسى عليه السلام

وهذا من جملة ما تروونه من قولهم لا تبايعوا شرعه وفي القمع وأغرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا عصاة وجميعه على ذلك القمطي فاطال في ذلك (وكان موسى عليه السلام يقتل وسد) يختار الظلوة تنزهوا أو استجابوا أو جاحوا أو أمروا أو حرمة التمرى (فقالوا) أي بنو إسرائيل ٧٣ (واذ ما منع موسى أن يقتل معناه الآلهة أدرك بالندوة تصديق الراية أدم وأعلى

وزن أن فعل أي عظيم التصديق أي مستقيمها (قد هب مرة) حال كونه (يقتل فوضع فوه على حجر) قال سعد بن جبيرة هو الحجر الذي كان يصطلمه معه في الاسفار فينتجبر منه المار فتر الحجر بنو بنجر (وفي رواية الاصمعي وغيره) فجمع أي جرى مسرعا (موسى) أي ذهب يجري بر يا طال يا في اثره يكسر الهمزة وفي بعض الاصول يقتضها قال في القاموس خرج في ثار وثاره بعد ما سال كونه (يقول) رداؤا أعطى (فوي باجر فوي باجر) مرتين وانما خطب لانه اجراه يجري من يعقل لقلعه فقله أي لقلعه فربنوه فاستل من حكم الجهاد الحكم الحيوان فتأاد ظلم بقلعه شره ويحتل ان يكون أراد يضربه اظهار المجزة بتأثير شره فيه ويكون عن وحى ومشي الحجر الثوب مهيمة اخرى (حتى ظفرت بنو اسرائيل الى موسى) نظاهاهم بما واجهه ويطم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة لاداعسة الى ذلك من مداواة وشبهها وبرائة عمارية من العيوب كالبرص وغيره ولكن الاول أظهر وأبدي ابن الجوزي

التي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في أسناده الضعيف كثير وهو ضعيف الحديث قال الحافظ أبو أحمد التياجوري هذا حديث منكر من حديث ابن طائوس وأخرج الدارقطني في العلل من حديث أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاتهم ولا يقله صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الأحاديث لا تنهض للاحتجاج بها على الرفع في غير ذلك المواطن فالواجب البقاء على التقى الثابت في الصبيح حتى يقوم دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند الصوامع التثنية الاوسط وقد تقدم الكلام عليه وقد ذهب الى استنباطه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث (وعن نافع ان ابن عمر كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه واذا ركع رفع يديه واذا قال سمع الله من السجدة رفع يديه واذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري والدارقطني وأبو داود) قوله ورفع ذلك ابن عمر قال أبو داود ورواه التقي يعني عبد الوهاب عن عبيد الله يعني ابن عمر بن حفص فأنه رفعه وهو الصميم وكذا رواه الباقون بعدوا بن جريج ومالك يعني موقفا وحكي الدارقطني في العلل الاختلاف في رفعه ووقته قال الحافظ ووقته معتبر وعبيد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني لكن رفعه عن سالم عن ابن عمر أخرجه البخاري في جرحه عن الباقين وفيه الزيادة وقد وقع نافع على ذلك من ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه وله شواهد كما تقدم وسيأتي والحديث يدل على مشروعية الرفع في الاربعة المواطن وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان اذا قام الى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه حذو منكبيه ويصنع مثل ذلك ان قضى قرائته واذا أراد ان يركع ويصنعه اذا وقع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وهو قاعد واذا قام من السجدة تين رفع يديه كذلك وكبر رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وصححه أيضا أحمد بن حنبل في مسنده الحلال قوله واذا قام من السجدة تين رفع يديه في هذا الحديث وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدة تين مكان الركعتين والمراد بالسجدة تين الركعتان الاشك كناية عن رواية الباقي كذلك قال العلماء الحديث والفقهاء لا ينطلي فانه ظن ان المراد بالسجدة تان المغرب وتان ثم استشكل الحديث الثاني وفيه ذكر الركعتين وهو حديث ابن عمر وهذا الحديث مثله وقال لأعلم أحدنا من الفقهاء قال به قال ابن رسلان وله

احتمال ان يكون كان عليه مترزانه يظهر ما تحته بعد الليل واستحسن ذلك ناعلا من بعض مشايخه وفيه لم تظرو في الحديث رد على من يقول بان سقر العوة كان واجبا لمجرد تسقير موسى لا يدل على وجوبه لما تظرو في الاصول ان الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب واما في الحديث ان موسى عليه السلام أمره بالتسقير ولا يكره عليهم التكسيف

وأما إباحة النظر إلى العورة للبراءة على وجهيها فاعلموا حيث يتوجب على الفعل حكم كتمنع الشكاح وأما منعه موسى فليس فيها أمر شرعي من حيث يترب على ذلك فلا إباحة النظر إلى العورة قلنا أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك ولا تخرج ما راعى على الجالسهم وهو كذلك وأما اغتساله فإياها فكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والافضل ويدل على الإباحة ما وقع لنا من

صلى الله عليه وآله وسلم وقت بناء الكعبة من جعل أزاره على كتفه بإشارة الناس عليه بذلك ليكون أرفق به في نقل الحجارة ولولا إباحته لما فعل ذلك لكنه ألزم بالأكمل والافضل لصالح مرتبته صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا والله ما) أي ليس (بموسى من بأس وأخذ) عليه السلام (قوله فنفطق) أي شرع يضرب الحجر (ضربا قال أبو هريرة) رضي الله عنه (واقه أنه) لتدب أي أثر (بالجرسة) أي ستة أثار أو بقية دهر أي أثاره لتدب استقر بالحجر حال كونه ستة أثار (أو بسبعة) بالثمن الراوي (ضربا بالحجر) ودلالة الحديث من حيث اختصار موسى عليه السلام عريانا وحده خاليا عن الناس وهو مبسوق على أن شرع من قبلنا شرع لنا وهذا الحديث أخرجه سلم في أحداث الأنبياء وفي موضع آخر وهو أنه خاشعة (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال ثنا) بالثمن غير مبين (أبوب) النبي ابن العوص بن زواج بن العيص ابن اسحق بن ابراهيم أو ابن

لم ينف على طرق الحديث ولو وقف عليها لجل على الركنين كإحاطة الأئمة والحديث يدل على استحباب الرفع في هذه الأربعة المراتب وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف رحمه الله تعالى وقد صرح التكميل في المواضع الأربعة في حديث أبي جبر الساعدي وسند كره أن يشبه الله انتهى (وعن أبي قلابة أنه رأى ما لبث بن الحويرث إذا صلى كبر ورفع يديه وإذا أراد أن يركع رفع يديه وإذا رفع رأسه رفع يديه وحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع هكذا امتنق عليه وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه حتى يمضى بها أذنيه وإذا ركع رفع يديه حتى يمضى بها أذنيه وإذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله من حمدة فعل مثل ذلك رواه أحمد ومسلم وفي لفظ لهما حتى يمضى بها فروع أذنيه) قوله إذا صلى كبر وفي رواية مسلم ثم كبر وقد تقدم الكلام على اختلاف الأحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أم مقارنا له والحديث قد تقدم البحث عن جميع أطرافه وقد اختلف في الحكمة في رفع الدين فقال الشافعي هو اعظام لله تعالى واتباع لرسوله وقيل استكانة واستسلام واتباع ما كان الأسير إذا غلب عليه علامة لاستسلامه وقيل هو إشارة إلى استعظام ما دخل فيه وقيل إشارة إلى طرح أمور الدنيا والقبال بكنيته على مسالمة ومناجاة لله كما تضمن ذلك قوله الله كبر فطابق فعله قوله وقيل إشارة إلى تمام القيام وقيل إلى رفع الخطأ منه وبين العبور وقيل ليستقبل بجميع يديه وقيل ليأه الأسم ويضعه الأيدي وقيل إشارة إلى دخوله في الصلاة وهذا يختص بالرفع لتكبيره لا الحوام وقيل لأن الرفع في صفة التكبير به عن غير الله وتكبيره ثبات ذلك له عز وجل والتي سابق على الثبات كما في كلمة الشهادة وقيل خبر ذلك قال النووي وفي أكثرها نظر واعلم أن هذه السنة تنسرك في الرجال والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذلك لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة في مقدار الرفع وروى عن الحنفية أن الرجل يرفع إلى الأذنين والمرأة إلى المنكبين لأنه أستر لها ولأدليل على ذلك كما عرفت (وعن أبي جبر الساعدي أنه قال وهو في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت أقدّم منه له حجة ولا أكثرناه أتينا قال بلى قالوا فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة اعتدل قائما ورفع يديه حتى يمضى بها منكبها ثم كبر فإذا أراد أن يركع رفع يديه حتى يمضى بها منكبها ثم قال الله كبر وركع ثم اعتدل فلم يصب رأسه ولم يفتح ووضع يديه على

١٠ نيل في رزاق بن روم بن عيص وأمه بنت لوط وكان أعبداً أهل زمانه وعاش ثلاثاً وستين أو تسعين سنة ومدة بلانه سبع سنين وأمه أجمعي (يفتقل) حال كونه (عرياً) لم يفر عليه جراد من ذهب) حتى لم يلاهي جراد الأرض فيما كل ما عليها وهل كان جراد حقيقة ذئب أو لا إن اسمه ذهب أو كل على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شريح القريب الأظهر

الثاني وليس الجراد مذكر الجراد وتماها واسم جنس كالبقرة والبقرة في مذكره ان لا يكون مؤنثه من لفظه للثلاث بل يثنى الواحد المذكر بالجمع (بجمل اوب) عليه السلام (يعني) من سقى أي بأخذ يديه ويرى (في ثوبه) والخسبة هي الاخذ باليد ووقع في رواية القاسمي يحتث لكن قال العيني ٧٤ انه ممن النظر في كتب اللغة لم يجد لهذه الرواية الاخرى معني

(قنادله) تعالي (يا اوب) بان كله كروسي أو بواسطة الملك (الم) كن أغنيك عاتري من براد الذهب (قال لي وعزتك) أغنيته ولم يقل نعم كاية ألت بر بكم قالوا لي لادم جواز بل يكون كقرا لان بي مختصة يا بجلب التقي ونعم مقررة لما سبها قال في القاموس بلي جواب استههام معقود باليد وبوجوب ما قال التونم بقتين وقد تكسر العين كلمة كليل الا انه في جواب الواجب انتهى وانما لم يترك القهاء منه ما في الاقار لانها مبنية على العرف ولا فرق بينهما فيه ولا يعمل هذا على المعاتبه كأنهم بعضهم وانما هو استطاع بالحق ولكن لا غنى لي عن بركتك أي خبرك وغنى بكسر المجهمة والقصر من غير تنوين على ان لا تنفي الجنس وقيل يعني ليس ومعاها ما واحده لان التكرار في سياق التي تنقيد الصوم واستنط منه فضل الغنى لانه مما بركة ومحال ان يكون اوب عليه السلام أخذ هذا المال حيا لدينا وانما أخذ كما اخبره عن نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه قريب العهد سكون في الله عز وجل

ركبته ثم قال مع اقل من حله ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم في رجله وقعد عليها واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه ثم نهض ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من المصدين كبر ورفع يديه حتى يحاذيهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا كانت الركعة التي تنقضي فيها صلاته أخرجه اليسرى وقعد على شقه مستورا ثم سلم قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الترمذي والبيهقي وصححه الترمذي ورواه البخاري مختصرا الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وأعله الطحاوي بان محمد بن عمرو بن عطاء لم يدركنا باقتاده قال ويزيد ذلك ما ان عطاء بن خازم رواه عن محمد بن عمرو بلفظ حديثي رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جلوسا وقال ابن حبان مع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي سعيد وسبعين عن عباس بن سهل بن سعد عن أبيه والطريقان محفوظان قال الحافظ السياق يأتي على ذلك كل الاياه والتعديت عندي اب محمد بن عمرو والذي رواه عطاء بن خازم عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي وهو لم يلق باقتاده ولا قارب ذلك انما يرى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من كبار التابعين وأما محمد بن عمرو والذي رواه عبد المجيد بن عبد الله عنه فهو محمد بن عمرو بن عطاء تابعي كبير جزم البخاري بأنه سمع مع أبي سعيد وغيره وأخرج الحديث من طريقه انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقيل مات في سنة أربع وخمسين وعلى هذا فلقاه رحمه الله يمكن لان محمد مات بعشرة عشرين ومائة وله نيف وعشرون سنة وقيل مات أبو قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمد أدركه لان هذا اقبل في سنة أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صح موته في خلافة علي فعل من ذكره مقدار عمر محمد أو وقت وفاته وهم قوله انا أعلمكم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح الانسان نفسه بان أخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح الانسان نفسه واقضاه في الجهاد ليقع الرجة في قلوب الكفار قوله فاعرض لي وصل الهمزة وكسر الراء من قوله هم عرضت الكتاب عرضا قرأته عن ظهر قلب وبمحمل ان يكون من قوله هم عرضت الشيء عرضا من باب ضرب أي اطهرته قوله لم يصب بضم الباء لثلاثين تحت وفتح الصاد وتسعة والواو بعده بابه موحدة أي يبلغ في حقته وتنكيسه قوله ولم يفتح بضم الباء وسكان القاف وكسر النون أي لا رفقه حتى يكون أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه

وفي وجل وأنه نعمة جديدة تشاركه للعادة فينبغي تلقاها بالقبول ففي ذلك شكرها وتعظيم لشأنها وفي عنها كبرها وفيه جواز الاعتسال عرا بالان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد لم يعاتبه على الاعتسال عرا قاله ابن بطال (عن ام هانئ) بالهمزة التوبة بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل اسمها فاختة

وقيل خاطمة وقبل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها) قالت ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغسل واطمة) أي بنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (استره فقال من هذه) يدل على ان السر كان ٧٥ كتيها وعرف انها امرأه لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت أنا أم هانئ) فبها جوف الغسل بمحضرة الحرم إذا حل بهم ما سار من ثوب أو غيره ورواة الحديث الخمسة مدينون وفيه الحديث والعنسة والاختبار بالانفراد والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وآخرجه البخاري أيضا في الادب والعلامة والخبر في مسمل في الطهارة والطلاق والترمذي في الاستئذان والسبع والنسائي في الطهارة والسبع وابن ماجه في الطهارة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقبه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال) أبو هريرة (فألقيت منه) أي تأخرت وانتبضت ورجعت وفي رواية الأصلية وغيره فأنجست باليه والجسم أي أذنتي وللمسئلة فأنجست من النجاسة أي اعتقدت نفسي نجسا فذهبت فاعتسلت وكان سبب ذهاب أبي هريرة ما رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أتى أحدا من أصحابه ما معه ودعا له فلبس ثوبا أو حريرة رضي الله عنه أن الخنثى ينسب بالنسابة خشى أن يمساه

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السقوط من علوا في سفل قوله ثم في رجليه وقد علمنا وهذه تسجي بقدة الاستراحة وسأني الكلام فيها قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلسة قوله متوركا للتورك في الصلاة القعود على الورك السري والوركان فوق الفخذين كالكمين فوق العضدين والحديث قد استعمل على جملة كثيرة من صفة صلته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسأني الكلام على بقية فوائد في المواضع التي يذكرها المصنف فيها أن شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أي حيدل صلاته صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروايتين بأن يكون وصفا لها مرة بالفعل ومرة بالقول

• (باب ما جاء في وضع اليدين على الشمال) •

(عن واثل بن حبراته رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بشويه ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله أن حمده ورفع يديه فلما سجداً سجدين كفيه رواه أحمد ومسلم وفي رواية لا تسجدوا يداؤد ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرفع والساعد الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هلب عند أحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي أسناده قبيصة بن هلب لم يرو عنه غير ذلك وثقه الهيثمي وقال ابن المديني والنسائي مجبول وحديث هلب حسنه الترمذي وعن عطف ابن الحرث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني وقد تقدم بسوامة وعن ابن عمر عند العقيلي وضعه وعن حذيفة عند الدارقطني وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعا وابن أبي شبة موقوفا وعن جابر عند أحمد والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن شداد بن شرحبيل عند البراء وفيه عباس بن ثونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عقبه بن أبي عاتقة عند الهيثمي وموقوفا بأستاد حسن وعن معاذ عند الطبراني وفيه الخصيب بن جندب وعن أبي هريرة عند الدارقطني والبيهقي وعن الحسن مرسلا عند أبي داود وعن طلوس مرسلا عنده أيضا وعن سهل بن سعد وابن مسعود وعلى وسأني في هذا الباب قوله والرفع يضم الراء وسكون المهملة بعدها مفعلة هو المفضل بن الساعد والكف قوله والساعد بالجر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما دونه في أدراى الاعتسال (ثم جئت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً) أي ذاب عنه لانه اسم جرى مجرى المصدر وهو الاجنب (فكره أن اجالسك وأما على غير طهارة فقال سمعان الله) أي به هنا التحجب والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (إن المؤمنين) وفي رواية المسلم (لا ينجس) أي في

ذات معلول لا يمتثل لذلك بفصل اذا مات ثم يتبع بمائة عشرة من تركه الحفظ بالحيات والافضل وحكم الكافر في ذلك كالمسلم وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أولا نه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن الانجاس اولانهم لا يتأخرون ولا يجتنبون عن التجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غالبا وعن ابن عباس ان اعيانهم نجسة كالكلاب

و به قال ابن حزم وعورض بهل تكاح الكليات المسلم والتم مضاجعتهم من عرقهم ومع ذلك لم يجب من غسلهم الا مثل ما يجب من غسل المسلمين فدل على ان الاذى الحى ليس نجس العين اذ لا فرق بين الرجال والنساء بل يتجنب بما يعرفه من خارج وفي الحديث استحباب الطهارة عند ملازمة الامور المعقمة واستحباب احترام اهل الفضل وتوقيرهم ومصاحبهم على اكل الهبات وفيه استحباب استئذان التابع للمتبوع اذا اراد ان يشاركه لقوله ابن كثر فان اراد انه كان ينبغي له ان لا يشاركه حتى يعلم وفيه استحباب تنبيه المتبوع لتابعه على الصواب وان لم يسهل وفيه جواز تأخير الاقتسال عن اول وقت وجوبه و يوب عليه ابن حبان الرد على من زعم ان الجنب اذا وقع في البستر فنزى الاقتسال انما هو البتر بنفس واستدله بالجنارى على طهارة عرف الجنب لان بدنه لا يتنجس بالجنابة فكذلك ما جلب منه وعلى جواز تعريف الجنب في حوائجه قبل ان يفصل فقال باب الجنب يبرج ويعنى في

عطف على الرسخ والرخ يجرور لفظه صلى قوله كنه اليسرى والمراد به وضع يده اليمنى على كتفه اليسرى ورمخها وساعدها ولفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى في الصلاة فريسان الرسخ قال أصحاب الشافعي يقض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض رمخها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف واليه ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والنخعي انه يرسلهما ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الثبتي بن سعد ونقله المهدي في البحر عن القاسمة والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك وحالفه ابن الحكم فنقل عن مالك الوضع والرواية الاولى عنه هي رواية جهور أصحابه وهي المشهورة عندهم ونقل ابن سيد الناس عن الاوزاعي التميمي بن الوضع والارسال اخرج الجمهور على مشروعية الوضع بأحد ابواب القبلة كرها المصنف وذكرها وهي عشرون عن ثمانية عشر صحابيا وثانيون وحكي الحافظ عن ابن عبد البر انه قال لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن مرة المتقدم بلفظ ما لي اراك رافعي أيديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع معنى الرفع فلا أقل من صلاحية أحاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وان لم يصدق عليه معنى الرفع لم يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا أيضا به منافي للشروع وهو ما موربه في الصلاة وهذه المناقاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء في هذه الهيئة انها صفة السائل الذليل وهو أضع من العبد وأقرب الى الخشوع ومن القلائق قول بعضهم القلب موضع التوبة والعادة ان من احتقر على حفظ شيء جعل يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا يتأني الخشوع والسكون واحتجوا أيضا بان النبي صلى الله عليه وسلم علم المسألة صلاة الصلاة ولم يذكر وضع اليدين على الشمل كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فان التزاع في استحباب الوضع لا وجوبه وتركه في حديث المسألة انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ذكر التزاع في حديث المسألة وأوجب عن هذا الدليل قول المهدي في البحر عجيبا عن أدلة الجمهور بلفظ قلنا أمانه فلهذا لعدولنا بحالها وأما الخبر فان صح فقوى ويحتمل الاختصاص بالانبياء انتهى وقد اختلف في محل وضع اليدين وسأق الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

السوق واستبط أيضا حواجز أخذ العالم يد تليفه وشبهه معه معقدا عليه ومر تقايه وغير ذلك عمال يحيى ان (عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيرقد احدا) أي أيجوز الرقادة لان السؤال انما هو عن حكمه لانه تعيين وقوعه (وهو جنب فاليوم اذا وضأ اليدين فليرقد) أي اذا اراد الرقاد فليرقد بعد التوضؤ (وهو

جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد وأصحق وابن المبارك وغيرهم والحكمة فيه تنبيه
الحديث لاسماعيل القول بجواز طريق الفصل فيمنعه فترفع الحديث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا ينأى شبهة
يستند جالته ثقات عن شداد بن أوس قال اذا اجنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليتوضأ فانه نصف غسل الجنابة
وذهب آخرون الى ان الوضوء

المأمور به هو غسل
و غسل خصه ويذهبوه
التطيف وأوجه ابن حبيب
الملكي وهو مذهب داود وفي
الحديث دلالة على ان جواز
وقاد الجنب في البيت يقتضي
جواز استقراره فيه بقطا العلم
الفرق أولان فومه يستلزم
الجواز لمصول القنطة بين
وضوئه وفومه ولا فرق في ذلك
بين القليل والكثير وعن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا جلس الرجل (بين
شعبا) أي شعب المرأة (الاربع)
جمع شعبته وهي القطعة من
الثوب والمراد بها على ما قيل
البدن والرجلان وهو الاقرب
للتحقيق واختاره ابن دقيق
العبدان والرجلان والتفذان
أو الشفران والرجلان أو
التفذان والاسكان وهما ناحيتا
الفرج أو أوصى فرجها الاربع
وجه عارض وهو كناية عن
الجماع فأكثفه عن التصريح
(ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي
الفتح قال جهدها أي بلغ
المشقة قبل معناه كدها بصرته
أو بلغ جهده في العمل بها وهو

ان يمشي الرجل اليها ليني على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلم الا بغير
ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يؤمرون
قال الحافظ هذا حكمه الرفع لا يتحمل على ان الأمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه
وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل النقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث
جميع مرفوع قوله على ذراعه اليسرى أيهم هنا موضع من الذراع وقديشته رواية
أحمد وأبو داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا أعلم الا بغير هو يرفع أثره وسكون
النون وكسر الميم قال أهل اللغة نعت الحديث برفعه وأسنده وفي رواية يرفع مكان
يقى والمراد بقوله ينهيه يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد اعترض بعضهم
الحديث بأنه غلن من أبي حازم ورد بان أبو حازم لم يقل لا أعلم الى آخره لمكان في حكم
المرفوع لأن قول الصحابي كأنه يرفع بكذا يصرف بظهوره الى من لا الأمر وهو النبي صلى
الله عليه وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعا لما احتاج أبو حازم الى قوله لا أعلم
الى آخره ورد بأنه قال ذلك لا انتقال الى التصريح عا ذل لا يقال به مرفوع وانما يقال
له حكم الرفع والشافعي يقال به مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع
اليدين على التصرير من محل ينسحبان اناس كأبو هريرة ولا يصلح لصفه عن
الوجوب بما في حديث علي الآتي بلفظ ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن
عباس بلفظ ثلاثين سنة المراسين فيقبل القطر وتأخير الصور ووضع العين على
الشمال لما تقرر من ان السنة في لسان أهل الشرع أهم منها في لسان أهل الاصول على
ان الحديثين ضعيفان ويؤيد الوجوب ما روى أن عليا فسر قوله تعالى فصل لربك
واخبر بوضع العين على الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن
ما روى في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسيره على وروى
البيهقي أيضا ان جبريل قرأ الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولكنه لم يقرأ في
استاده اسر ائيل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فلول ملازمته صلى الله عليه
وسلم لهذه السنة معلوم لكل ناقل وهو بمجرد كافي في اثبات الوجوب عند بعض أهل
الاصول قالوا بل الوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع على الا الذين يجمعون الاجماع
بل يمنع امكته ويحرم منه مذوقه والاعلان من جعل حديث المسمى قرينة صادقة لجميع
الواضع الواردة يلمو وتارة عنه لم يجعل هذه الآية صادقة للاستدلال بها على
الوجوب وسأقي الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن معالجة الإبلح والجهد بالجماع أي جامعها وانما كنى بذلك التستر عما يشتر ذكره صريحاً زاد أبو داود وأبو
التخنان بالتخنان أي مرضعهما ولمسلم من حديث عائشة ومس التخنان التخنان والبيهقي مختصر اذا التقي التخنان والمراد
بالمس والاتقاء المحاذاة يدل عليه رواية الترمذي بلفظ اذا جاوز وليس المراد بالمس حقيقة لا لا يتصور عند غيبة الحشفة

لان ختلنا في أعلى القرح فوق مخزج البول الذي هو فوق قد دخل الله كروا ليه الله كرفي الجماع (فقد وجب الغسل) على
 الرأى على الرجل وان لم يحصل انزال فالوجوب غيبو به الحشفة هذا الذي انعقد عليه الاجماع وحديث انما الماسن الماء
 منسوخ قال الشافعي وجماعة أي كان ٧٨ لا يجب الغسل الا بانزال ثم صار يجب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس انه

ليس يتسوخ بل المراد به نقي
 وجوب الغسل بالزور بقا التوم
 اذا لم ينزل وهذا الحكم باق ولو
 حصل المس قبل الا بواجب لم يجب
 الغسل بالاجماع ورواه هذا
 الحديث السبعة كلهم
 بصريون وفيه التصديت
 والنعنة وأخرجه مسلم وأبو
 داود والنسائي وابن ماجه كلهم
 في المهارة ولما فرغ المؤلف
 من أحكام الجنابة شرع في بيان
 أحكام الحيض فقال
 (بسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب بيان أحكام الحيض)
 وما يذ كر معناه من الاستحاضة
 والنقاس •

ولا يذ كر قد تم كتاب على البهنة
 وترجم بالحيض لكثرة وقوعه
 وله أسماء كثيرة الحيض والطمث
 والاضح والاكبار والاعصار
 والدراس والعسرك والقراق
 بالقاء والطمث والنقاس ومنه
 قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة
 أنفتت والحيض في اللقطة
 السيلان يقال حاض الوادي
 اذا سال وحاض الشجرة اذا
 حال صفها وفي المخرج دم يخرج
 من قعر رحم المرأة بعد بلوغها
 في اوقات معتادة والاستحاضة

على اليقين فراه الى صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى ورواه أبو داود
 والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن مسدد الناس وباه رجال الصحيح وقال الحافظ في
 الفتح اسنادهم حسن وفي الباب عن جابر عتقنا جده والدارقطني قال مر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فأنزعتها ووضع اليمنى
 على اليسرى والحديث يدل على ان المنسوخ وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا
 خلاف فيه بين القائلين بشرعية الوضع (وعن علي رضي الله عنه قال ان من السنة
 في الصلاة وضع الا كف على الا كف تحت السرة ورواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت
 في بعض نسخ أبي داود وهي نسخة ابن الاعرابي ولم يذ كر في غيره ها وفي اسناده عبد الرحمن
 ابن اسحق الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضع يده وقال البخاري فيه نظر
 وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جبر الرضائي عن أبيه
 قال رأيت عليا عسك ثمانية بيته على الرسغ فوق السرة وفي اسناده أبو طالوت
 عبد السلام بن أبي سازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة يلفظ
 اخذ الا كف على الا كف تحت السرة وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم وأخرج
 أبو داود أيضا عن طاوس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده
 اليسرى ثم يشد يدهما على صدره وهرق الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة
 هي في داود كاهاليست الا في نسخة ابن الاعرابي كما تقدم والحديث استدل به من قال
 ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن زاهر وهو أبو
 اسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور رآني
 أن الوضع يكون تحت صدره فوق سرة وعن أحمد وروايات كالمذهبين ورواية ثالثة
 انه يجزئ بينهما ولا ترجح به التحصير قال الاوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض
 تصانيفه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو محذور وعن مالك وروايات
 احدهما يضعهما تحت صدره والثانية برسلهما ولا يضع احدهما على الاخرى
 واحتج الشافعية لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث
 واثل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده
 اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لانهم قالوا ان الوضع يكون
 تحت الصدر كما تقدم والحديث يصح بان الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس
 المتقدم ولا شيء في الباب أصح من حديث واثل المدكور وهو المناسب لما أسلفنا من

العدم انما خرج في غير أوقافه يسيل من عرقه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمجة فانه الزمري وحكي ابن مسدد تفسير
 اعماله وابو جهر يذ كر اللام الرافعي (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) قال كوتنا (لا ترى الا الحج) بضم الهمزة
 لا تظن الا نصد لانهم كانوا يظنون ابتناع العسرك في أشهر الحج فاحبرت عن اعتقادها وعن الغالب من حال الناس أو حال

الشارع (فما كتابه) يقع السين وكسر الراء موضع على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو ستة من مكة غير متصرفي العلية والتأنيث وقد يصرف بارادة المكان (حقت) بكسر الهمزة (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أي كذا قال مالك انفس) قال النووي الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الحيز أكثر من الضم وقال المهروري الضم

والفتح في الولادة وأما الحيز في الفتح لا غير (قلت نعم) تقيت (قال) عليه السلام (ان هذا) الحيز (أمر) أي شأن (كتبه) الله عز وجل (على بنات آدم) اعترضن به وتعبهذهن بالصبر عليه (فألقى ما يقضي) أي ادى الذي يؤذيه (الحاج) من الناسك (غير ان لا قطوف باليت) أي غير ان تطوف فلا زائدة والافتع عدم الطواف هو تارة الطواف أو تارة يجوز ما لا أي لا تطوف ما لم تفتار زاد في رواية حتى ظهرى وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا لجميع أحوال المرأة (طالت) عاتقه (وهو صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نسائه) اتسع رضى الله عنهن (بالبحر) وفي رواية الجوى والمسلم بالبقرة أي عن سبع منهن ويقسم منه جواز التضعية بقرة واحدة عن النساء واشترط الطهارة في الطواف ويأتى بعم البحت الحج إن شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث خمسة ما بين بصري ومكي ومدني وأخرجه البخاري أيضا في الاضاحي ومسلم وابن ماجه في الحج والساقى

تفسير على وابن عباس لقوله تعالى فصل لربك وانحر إن النحر وضع اليمين على الشمال في عمل النحر والصدرة (باب نظر المصلى الى موضع سجوده والتمس عن رفع البصر في الصلاة) عن ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره في السماء فنزلت هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه رواه أحمد في كتاب التاميم والنسوخ وسعيد بن منصور في سننه بنحوه وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة ولا تحفظن أبصارهم رواه أحمد ومسلم والشافعي وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما أرى أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال نتهن أو لعمري ان أبصارهم رواه الجماعة إلا ما رواه الترمذي وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس في التشهد وضع يده اليمنى على فخذه اليسرى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره ما شاهده رواه أحمد والنسائي وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لأنه تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم رجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ وأخرجه الحافظ في المستدرک عن أبي هريرة باللفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى رفع بصره الى السماء فنزلت قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ طأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وأصله في مسلم دون قوله ولم يجاوز بصره اشارته قوله كان يقلب بصره الخ اصل ذلك كان عند اداءه صلى الله عليه وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله قد نرى تقاب ووجهك في السماء فلو لم يكن قبلة رضاهما قوله ان لا يجاوز بصره صلاة فيه دليل على استحباب النظر الى المصلى وترك مجاوزة البصر لقوله لينتهين أقوام يتشبهون به في ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يواجه أحدًا يكرهه بل ان يرى أو مع ما يكره عم كما قال مالك أقوام يشترطون شروطا ليست في أقوام عن كذا قيل يرفعون أبصارهم قال بن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الاقامة إذا تمكن من مراقبته بغير التفات أو رفع بصره الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه حجة على ان نظر المصلى يكون الى جهة الله لا وقال الشافعي والكوفيون يستحب ان ينظر الى موضع سجوده لأنه أقرب الى

فيه وفي الطهارة (وعنه) أي عن عائشة رضي الله عنها قالت كت رجل من الرجال أي مشط (رأس) أي شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأما قوله من مجاز الخذف لأن الترحيل للشعر للرأس ومن اطلاق الحذف على الحمال مجازا (وأما حاض) ورواة هذا الحديث خمسة ثم يذنبون الاشيخ البخاري وهو تميمي وأخرجه البخاري أيضا في الياض

والساق في الطهارة والاعتكاف وفيه جواز مباشرة الحائض وأما النهي في آية ولا تجلسوهن فعن الوطء أو مادونه من دواهي الذلة واللسان لم يحرر عروة الجنابة بالحض فيما يجمع الخلق الا كبريل هو قاسم جلي لان الاستعداد بالحائض أكثر من الجنب وألحق الخلع بالترجيل وفي الحديث ٨٠ دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفي رواية وهو) أي النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (بجوار) أي عتكف (في المسجد) المذني (بذني) أي يقرب (لها) أي لدائشة (رأسه) الشريف (وهي) في حجرتها فترجله وهي حائض) واستبط منه ان اخراج المعتكف جوازا منه كبده ورأسه غير مبطل لاعتكافه كعدم الخلق في ادخال بعضه دارا حلق لا يندخلها ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وصنعاني ومكي ومديني وفيه التصديق والاختيار بالافراد والنعنة والقول (وعنها) أي من عائشة (رضي الله عنها) قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتكى في حجرى أي عليه (وأما حائض ثم يقرأ القرآن) وفي كتاب التوحيد كان يقرأ القرآن ورأسه في حجرى وأما حائض وحينئذ فالمراد بالاعتكاف وضع رأسه في حجرها وغرض البخاري من هذا الحديث الدلالة على جواز

الخشوع وقيل عليه ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام المصل يصل لم يعد بصرا أحدهم موضع قصبة فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصل لم يعد موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر فكان الناس إذا قام أحدهم يصل لم يعد موضع أحدهم موضع القبله فكان عثمان وكانت القصة تقلت الناس عينا وشعلا لكن في اسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية لم يخرج له من أهل الكتب الستة غواب ابن ماجه قوله ولتطحن بضم القوية وفتح القاء على البناء المفعول يعني لا يخلوا لخال من أحد الأمرين أما الانتهاء عنه وأما العمى وهو وعد عظيم وتمديد شديد وإطلاقه بقضى بأنه لا فرق بين أن يكون عند الدعاء أو عند غيره إذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والعلة في ذلك أنه إذا رفع بصره إلى السماء خرج عن محبت القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر ان رفع البصر إلى السماء حال الصلاة حرام لان العقوبة بالعمى لا تكون الا عن محرم والمشهور عند الشافعية أنه مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقبل المعنى في ذلك أنه يحشى على الابصار من الأثر التي تنزل بها الملائكة على المصلي كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن وأشار إلى ذلك الداودي ونحوه في جامع ماد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين قوله فاشد قوله في ذلك أما تكرر هذا القول أو غيره مما يشهد بالمبالغة في الزجر قوله لينفن في رواية أبي داود لينفن وهو جواب قدمه محضوف وفيه روايتان البخاري قالان تكرر بفتح أوله وضم الهاء وحذف الباء المثناة وتشديد النون على البناء المفاعل والثانية بضم الباء ومكون النون وفتح القوية والهاء والياء التصدير تشديد النون لتأكيده على البناء المفعول قوله رضع يده اليمنى على فخذه اليمنى الخسب أي الكلام على هذه الهيئة قوله وليصا ويرصه أنه يشعب للمصلي حال التشميد ان لا يرفع بصره إلى ما يجاوز به الاصبع التي يشير بها

باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر في الصلاة كتبت هيئة قبل القراءة فقلت يا رسول الله باني أنت وهي أرايت مسكونة بين التكبير والقرآن ما تقول قال أقول اللهم باعديني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم تقني من خطايي كما تقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالثلج والماء

والبرد

والمسحارة الدلالة على جواز القراءة قرب موضع النجاسة لاعتكاف الحائض المصحف وفيه جواز تلاسية الحائض وان ذاتها وثيابها على الطهارة تعال فليق شمساً منه نجاسة قاله التتوي وفيه جواز استناد المريض في صلاته إلى الحائض إذا كانت ألوانها طاهرة قاله القرطبي ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التصديق بالجمع

والاقراد والسباع والفضة واخرجه المؤلف ايضا في التوحيد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن أم سلمة) خذت أبي أمية رضي الله عنها قالت مينا أسمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (مضطجعا في خيصة) بفتح الخاء وكسر الميم كساء سود مبرج له طمان يكون من صوف ٨١ وغيره (اذ خفت فالتفت) ذهبت في خيصة

تقدّرت نفسها أن تضاجعه وهي كذلك وأخشيته أن يبيعه من دمها وإن يطلب منها استئجارا ذهبت لتأهب ذلك قاله النووي (فاختلفت ثياب حضيض) بكسر الحاء وهو الصعيح المشهور قاله النووي وهو جزء الخطاطي وفي بعضها ورجحه القرطبي وهو ما رواه نافع الأول اخذت ثيابي التي أهدتها لا لسهولة الخيض ومعنى الثانية أخذت ثيابي التي السها من الخيض لان الخيضة بالفتح هي الخيض (قال أنفت) بضم التاء وبفتها قال النووي وهو الصعيح في اللغة بمعنى خفت والضم الاكثر في الولادة وبالجوهسين رواه الحافظ ابن حجر ورواه قالت أم سلمة رضي الله عنها (قلت نعم) قلت ندعالي فاضطجعت معي في الخيصة (بالإدليل الصاد وهي القاضية ذات الخلل وهو الهدب الذي يفسج ويفضل له فضول أو هي ثوبين من صوف له خلل من أي نوع كان أو الاسود من اشباب واستنبه من هذا الحديث استحباب اتخاذ المرأة ثيابا بعض غير ثياب المعادة توجب انزال الدم مع الخاض في ثيابها والاضطجاع في لحاف واحد ورواه الستة

والبرد رواه الجماعة الا الترمذي) قوله خيصة في رواية خيصة قال النووي واصله خيصة فلما صغرت صارت خيصة فاجتصتيا وروا وبسبب احداها بالسكون قلبت الرواية ثم ادخمت وقد قلبت هاء كافي رواية الكتاب قال النووي ايضا والهمز خطأ وقال القرطبي ان اكثر الرواة قالوا بالهمز قوله باني أنت وامي هو متعلق بمحذوف لما سمعوا نفعه والتقدير انت مقدي أو أفنديك قوله أرايت الظاهر انه بفتح التاء بمعنى أخبرني قوله ما تقول فيه اشعار به قد فهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولا قال ابن دقيق العبد وله استدلال على أصل القول بصرحة القم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب القصة قوله بعد قال الحافظ المراد بالماعدة محو ما حصل منها يعني الخطايا والعصية محاسبا في منها انتهى وفي هذا اللفظ مجازان الاول استعمال الماعدة التي هي في الأصل للأجسام في ماعدة العاني الثاني استعمال الماعدة في الإزالة بالكلية مع ان أصلها لا يقتضي الزوال ووضع التشبيه ان التقاء المنرق والمقرب مستحيل وكأنة أراد ان لا يقع منها اقتراب بالكبد وكرر لفظ بين لان العطف على الضمير المحرور بعد فيه الخافض قوله تفتي بتشديد الصاد وهو مجاز عن زوال الذنوب وهو هو بالكلية قال الحافظ ولما كان الذنب في الثوب الاض اظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه والتمس الوصف الذي يفسد الثوب قوله بالثلج والماء والبرد جمع بين الثلاثة تاكيدا ومبالغة كما قال الخطابي لان الثلج والبرد نوعان من الماء قال ابن دقيق العبد غير ذلك عن غاية الموقن ان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء متقية تكون في غاية النقاء قال ويحصل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن مفة يقع بها الغو والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة ثبوتها في ذلك حال في المشهور عنه والاحاديث ترد عليه وفي جواز الدعاء في الصلاة جالس من القرآن خلا للتعنية والهادو يدعيه ان دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسأني ما هو الحق في ذلك (وعن

علي بن أبي طالب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي لآتي فطس السموات والارض خيفاسلوا طامن المشركون ان صلاتي وقسكي ومحيي وعمي فقرب العالمين لآشرفه وبذلك أمرت وانامن المسلمين اللهم أنت الملك لا اله الا انت ادعني وأعبدك ظلمت نفسي واعترف بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يضر الذنوب الا أنت واحمدني لاحسن الاخلاق لا يهدي لاحسنها الا أنت

ما بين يلقي وبصري ومدني وعاني وفي الحديث بصيغة الجمع والافراد والضعفة ورواية تأتي عن تابعي وصحابة عن حمزة واخرجه البخاري في الصرم والطهارة ومسلم والنسائي فيه ايضا (عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اعلم انا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ابا واحد) حالة كويتا (كلانا ينجب)

بالتوحيد انصت من التثنية (وكان صلى الله عليه وآله وسلم) يا صر في غائر) بوزن أنتعل كذا في روايتنا وانكر اكثر النقاد
 الادغام قال ابن هشام وعوام المحدثين يعرفونه فيقرؤنه بالق وبنا مشددة ولا وجه له وقطع الزنجشري بخط الادغام لكن
 نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاها الصغاني ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك مقصور على السماع كان كل

وما صر عن سبيلها الا يصرف عن سبيلها الا أنت ليلك وسعدك وانخير كله في يدك والنسر
 ليس اليك انابك واليك تباركت وتعاليت استغفرلك واتوب اليك واذا ركع قال اللهم
 لقد ركعت وبك آمنت ولك اسلمت خشع لآن معي وبصري وبغني وعظمي وعصبي واذا
 رزق رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد مل السعوات ومل الاوز ومل ما بينهما ومل
 ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت مصدوح بهي
 للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره وشياؤك لله أحسن الخالقين ثم يكون من آخر
 ما يقول بين التشهد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
 وما أسرفت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت رواه أحمد ومسلم
 والترمذي وصححه الحديث آخر به أيضا أبو داود والنسائي مطولا وابن ماجه
 مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواه أحمد ومسلم الخ رواه الجماعة
 الا البخاري وهو الصواب وآخرجه أيضا ابن حبان وإذا قام الى الصلاة المكتوبة
 وكذلك رواه الشافعي وقيد به أيضا المكتوبة وكذا غيره ما وماملهم فقيد به صلاة الليل
 وزاد فقط من جوف اليل قوله كما اذا قام الى الصلاة زاد أبو داود أكبر ثم قال وهذا
 تصريح بار هذا التوجه بعد التكبيرة لا يكاد يذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث
 السابق من انه قبل التكبيرة تخمين على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله
 الذي لم يتخذوا الى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله وجهت وجهي التوجه
 الكبير وهذا النماذج عند تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيرة الاسرام وبعد تسليم ان
 الواو يقتضي التريب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذوا الى آخره من
 التوجهات الواردة وهذه الامور جميعا مجموعة ودون تخصيصها مشاوار وعقاب
 والاحسن الاحتياط لهم بما ذكره من بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بلغة كان اذا
 استفتح الصلاة وحديث الباب بلغة كان اذا قام الى الصلاة ولا يخفى عليك انه قد ورد
 التقيد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب ايضا رواية أبي داود كذا كذا
 وفي حديث أبي حنيفة كان اذا قام الى الصلاة كبر وسياق وقد ورد التقيد في غير حديث
 وجعل المطلق على المقيد واجب على ما هو الحق في الاصول ومن غراهم قوله لهم انه
 لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الالفاظ القرآنية الا قوله تعالى الحمد
 لله الذي لم يتخذوا الخ وقد وردت الاحاديث الصحيحة بتوجهات متعددة قوله وجهت
 وجهي قيل معناه قصدت بعبادتي وقيل اقبلت بوجهي وجع السموات واخر ادا الارض

وعلى تقدير ان يكون خطأ فهو
 من لرواة عن عائشة فان صح
 عنها كان حجة على الجواز لانها من
 فضلاء العرب وحيث سئل لا خطأ
 والمراد بذلك انها تشهد اذا رما
 على وسطها وحد ذلك الفقهاء
 بما بين السرة والركبة عملا بالعرف
 (فيما شرت) اي تلاصق بشرة
 بشرتي (واذا انحاض) وليس
 المراد بالمباشرة هنا الجماع اذ هو
 حرام بالإجماع فمن اعتقد له كثر
 قالت عائشة (وكان يصبرج
 رأسه من المسجد الى) اي
 وهي في حرمها (وهو معشك)
 في المسجد فاقفه وأحاطض
 ورواها هذا الحديث عائشة
 كاهم كوفيون وفيه العديد
 والنعنة ورواية تالبي عن تالبي
 عن همامة وآخرجه البخاري
 في آخر الصوم ومسلم في الطهارة
 وكذا أبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه (وفي رواية عنها) اي
 عن عائشة رضي الله عنها قالت
 كانت احدا نا اي احدي زوجاته
 صلى الله عليه وآله وسلم اذا
 كانت سائعا اثارا درسا لله صلى
 الله عليه وآله وسلم أن
 يباشرها بعلافة البشارة
 من غير جماع (أمرها ان تتر)
 بقصد البشارة والكنهى

ان تاتر زوجه افضل وقال في المصابع على القياس (و نور) أي في ابتداء (حيضها) قبل ان يطول
 زمنه لو سئل اي دارد فوج بالمالا المرحله قال الخطابي في فور الخيض أو هو معقله وقال القرطبي معظم صهيان فور ان القدر
 وعليها ثيابا يباشرها بعلافة بشرية بشرتها (قالت) عائشة (وايكني علوا) بكسر الهمزة وسكون الراءى اضبط لشهرته

أو عضوه الذي يستقيم به وقيل جلجته والمجاحة تسمى أربابا لكسر والقعر وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هذا الروي جهنم
وحكا في الإصبع بفتح الهمزة والضم وهو الخطابي والناس وعزاه ابن الأثير وأية كثر الحديثين كما كان النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) قال أرويه والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٢ أمثا للناس لأمره فلا يقتضي عليه ما يقتضي

على غير من أن يحوم حول المحي
ومع ذلك فكان يباشر فوق الأزار
تشرعيا لغيره ممن ليس بمصوم
وهذا قال أكثر العلماء وهو
الجأوى على قاعدة المسالك في
باب مد الذوات وهب كثير من
السلف والثوري وأجدوا حتى
إلى أن الذي يمنع من الاعتقاد
بالحائض الفرج فقط وبه قال
مهدور وجه الطحاوي وهو
اختيار أصح من الملكية
وأحد القولين للشافعية
واختاره ابن المنذر وقال
النووي هو الأصح دلالة لغير
مسلم منه وكل شيء إلا سكاك
لغيره خصوصا حديث الترمذي
وحسنه أنه مثل عياض من
الحائض فقال ما رواه الأزار حول
حديث الباب وشبهه على
الاستنباب جماعة بين الأدلة وقال
ابن دقيق العيد ليس في حديث
الباب ما يقتضي منع ما تحت
الأزار لأنه فعل مجرد انتهى
ويدل على الجواز أيضا ما رواه
أبو داود بإسناد قوي عن بعض
أرواح النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أنه كان إذا أراد من الحائض
شيئا أتى عن فرجها فبأواستدل
لطحاوي على الجواز بالباشرة
فثبت الأزار دون أضر لا واجب

مع كونها سبعا شرفها وقال القاضي أبو الطيب لا لا تنفع من الأرض إلا بالباشرة
الأولى بخلاف السماء فإن الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لأن
الأرض السبع لها سكن أخرج البيهقي عن أبي الصفي عن ابن عباس أنه قال قوله
ومن الأرض مثلن قال - مع أرضين في كل أرض نبي كنيتكم وأدم كما كنتم وفوق
كنوتكم وأبراهيم كبرهيمكم وعيسى كعيسى كما قال وأسناده صحيح عن ابن عباس
غير أني لأعلم لأبي الصفي متابعا قوله خفيًا الخفيف المائل إلى الدين الحق وهو
الإسلام قاله الأثر ويطلق على المائل والمستقيم وهو عند العرب اسم لمن كان على
طريق إبراهيم واتصاه على الحال قوله ونسكى التمسك بالعبادة لله وهو من ذكر العام
بعد التماس قوله وبحياي وعافى أي حيائي وموقو والجهود على فتح السماء لا تنز
في بحياي وقرى بآسكانها قوله وأن من المسلمين في دراية لمسلم وأقول المسلمين قال
الشافعية لأنه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الأمة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا
قال في التصار من غير أني إنما يقول وأن من المسلمين وهو وهم منشؤه فهم أن - حتى
وأنا أول المسلمين إلى أول شخص انصف بذلك بعد أن كان الناس يعزل عنه وليس
كذلك بل معناه بيان المدارعة في الاستئصال أمر به ونظيره قيل إن كان للرحمن ولد
فأنا أول إليه يدين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الإطلاق أنه لا فرق في قوله وأنا
من المسلمين وقوله وأنا مسلم بين الرجل والمرأة وهو صحيح على إرادة الشخص
وفي المستدرك للسالكين من رواية عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
إن طامة قومي فاشهدني أضحتك وقولي إن ضلقت ونسكى في قوله وأنا من المسلمين
فدل على ما ذكرناه قوله ظلت نفسي اعترافا بما وجب حفظ النفس من ملبسة
المعاصي ناديا بأرباب النفس هنا الذات المشقة على الروح قوله لأحسن الأخلاق أي
أكلها وأفضلها قوله سبعا أي قسما قوله ليس هو من ألب بالمكان إذا أهام به
وثنى هذا المصدر مضافا إلى الكافر وأصل ليس كغيره بخذف النون للإضافة قال
النووي قال العلماء ومعناه أنه مقيم على طاعتك أقامة بعد طاعة قوله وسعدك قال
الزهري وغيره معناه مصادرة لمرأته بعد مساعدتها وتباعدك بعد متابعتها قوله
واظفر كله في يدك زاد الشافعية عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة والمهدي من حديث
قال الخطابي وغيره فيه الإرشاد إلى الأدب في التناهي الله ومده بان يضاف إليه
محاسن الأمور ودون مساوئها على جهة الأدب قوله والشري ليس اليك قال الخطابي بن
أجدوا النضر بن شميل وأصح بن راهويه ويحيى بن معمر وأبو بكر بن خزيمة والزهري

حد أولا غسلها ثبتت الباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال إن كل بضطة رسمه عند الباشرة فوق من باب احتجاب
بأزار الأفلا ولا يعد الفرق بين ابتداء الحائض وما بعده لظاهر التقيد بقوله فوق وجهتها يؤيده ما رواه ابن ماجه بإسناد
حسن عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنقح سورة الدم ثلاثا ثم يباشر بعد ذلك ويجمع بينهما وبين الأحاديث

والله على المبادرة إلى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين ورواه هذا الحديث السنة إلى عائشة كوفيون وفيه التحديث
والإخبار والمنفعة ورواية ثابتي عن ثابتي عن ثابتي وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة (عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته أو مسجد (في يوم) (أخصى)

بفتح الهمزة وسكون الصاد جمع
أشياء أحصى أربع لغات في
اسمها والأخصى تذكر وتؤنث
وهو منصرف حيث ذلك لانها
تفعل في الضمى وهو ارتفاع
النهار (أو) (في يوم) (نظر) شك
من الراوي أو من أبي سعيد (إلى
الحلي) فوعظ الناس وأمرهم
بالصدقة فقال يا أيها الناس
قد دعوا (إلى) على النساء اختصم
الضاري هنا وقد ساقه في كتاب
الزكاة تأملوا في كتاب العلم من وجه
آخر عن أبي سعيد أنه كان
بعد النساء ينزل من بالموعظة
فأجيز ذلك اليوم وفيه أنه وعظهم
ويشهرهم (فقال يا معشر النساء)
المعشر كل جماعة أمرهم واحد
وهو يرد على ثعلب حيث حقه
الرجال إلا أن امرأته
بالتخصيص حالة إطلاق المعشر
لأنه يفسد كافي هذا الحديث
(تصدقن فاني أرى منكن) يضم
المهزلة وكسر الراء أي في ليلة
الاسرار وفي كتاب العلم من حديث
ابن عباس بالخطأ أريت البار
فرايت أكثر أهلها النساء أكثر
أهل النار ثم وقع في حديث
ابن عباس أن لروية المذكرة
وقعت في صلاة الكسوف
(فقال رسول الله) قال في

وغيرهم معناه لا يتربيه اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الأول والقول
الثاني حكاه الشيخ أبو حامد في المرقا من معناه لا يضاف اليك على انفراد لا يقال يا خاني
القدرة ولتغناز رب وبارك الشروء وهذا وان كان خالي كل شيء ثوب كل شيء وحيث
يدخل الشرف في العموم والثالث معناه الشرف لا يصعد اليك وإنما يصعد الكلام الطيب
والعمل الصالح والرابع معناه والشرف ليس شرًا بالنسبة اليك فإني خلقتكم بحكمة بالغة
وأنا هو شر بالنسبة إلى الخلقين والخامس حكاه الخطابي أنه كقولك فلان ابن فلان
إذا كان عداءه فمهم حكى هذا ما لا قول النووي في شرح مسلم وقال أنه مما يجب تأويله
لأن مذهب أهل الحق إن كل الهدايا فعل الله تعالى وخلقه وسوا غيره هاو ١١ وفي
المقام كلام طويل ليس هذا موضعه **قوله** أنا بك واليك أي الجناب وإحقاق اليك
وتوفيق بك قاله النووي **قوله** تباركت قال ابن الأنباري تبارك العباد بتوحيدك وقيل
ثبت الخبر عندك وقال النووي استعقت النساء **قوله** خشع لك أي خضع وأقبل عليك
من قولهم خشعت الأرض إذا سكنت وأطمانت **قوله** وعني قال ابن رسلان المراد به
هنا المماغ وأصله الولد الذي في المقام وخاص كل شيء محته **قوله** وعصبي العصب طنب
المفاصل وهو اللطف من العظم زاد الشافعي في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري
وبشرى والجمهور على تضعيف هذه الآية و زاد الشافعي من رواية جابر ودعي رجلي وزاد
ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمي الله رب العالمين **قوله** مل السموات هو ما بعده
بكسر الميم ونصب الهمزة نورفعها والنصب أشهر قاله النووي ووجه ابن خالويه والجنب
في الاستدلال وجوز الرفع على أنه مرجوح وحكي عن الزجاج أنه يتعين الرفع ولا يجوز
غيره وبالغ في انكار النصب والذي يقتضيه القواعد التصوية هو ما قاله ابن خالويه قال
النووي قال العلماء معناه جدوا كان أجساما مللا السموات والأرض وما بينهما العظمة
وهكذا قال القاضي عياض وصرح أنه من قبيل الاستهارة **قوله** ومل ما شئت من شيء
بعد ذلك كالكبرى والعرش وغيرهما على ما فعله الآلة والمراد الاحتياط في تركه والحد
قوله وصوت زادمسلم وأبو داود قاسم صود وهو المرافق لقوله تعالى فاحسن صوتكم
قوله وشقي معمه وبصره رواية أبي داود فحق قال القاضي عياض قال الامام يعقوب بن
يونس الأذنان من الوجه وقد مر الكلام على ذلك **قوله** فتبارك هكذا رواية ابن حبان
وهو في مسلم بدون الله وفي سنن أبي داود والواو **قوله** أحسن الخلق بني المصوتين
والمتقدين والخلق في اللغة الفعل الذي يوجد ما فعله مقدرا له لا عندهم ووعظهم والعبد
فديوبدهم - بهذا قال الكعبى لكن لا يطلق الخلق على العبد إلا مقيدا كارب **قوله**

الفتح الواو استثنائية والباء تلميحية والميم أصلها ما لاستهامة وقال النصبى الوو ولعلطف على مقدر
تقدري بعد ذنبنا والبسمية واولا وضع (قال) صلى الله عليه وسلم لا تكن (تكنن الأمن) المتفق على تحريم الدعاء على من
لا تصرف ساعة أجرة بالقطع أمن عرف خاتمة أمر بالانص فيبوز كافي جهل ثم لعن صاحب وصف بلاتعين كالتلحين

والكافرون يبارز (وتمكثرون العشير) أي يمسكون نعمة الزوج ويستغلون ما كان منه من الخبايا عظميها الماضرات على الغيب واستبطن من التوعد بالثأر على كثرة ان العشير وكثرة ما آمن أنهم آمن الكفار ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما رأيت) أحدا (من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحد) (كن) ٨٥ أذهب من الأذهاب على مذهب جسيمة

حيث جوزته أعدل التفضيل من التلافي الذي يقبسه وكان القصاص فيه أشد أذهابا واللب العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الإنسان من قواه فكل لب عقل وليس كل عقل لبا والحازم الضابط لآمره وهو على سبيل المبالغة في وصفه من ذلك لأنه إذا كان الضابط لآمره يتقادل من فعيه أولى (قلن) أي مستقيمان عن وجه نقصان دينهن وعقلهن فلهما عليهن (وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله) كأنه يخفي عليهن ذلك حتى سألن عنه وتفس هذا السؤال دال على النقصان لأنهن سألن ما نسب إليهن من الأمور الثلاثة

الاكثر والكفران والأذهاب ثم استكن كنهن ناقصات وما لطف ما أبلغهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا ولم يسل خاطبين على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم بجيب الهن (أليس) شهادة المرأة أشمل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولها بكسر الكاف خطايا للواحدة التي قلت خطايا على الله عليه وآله وسلم ولم يقل فذلك لأنه قد عرفت

ما قدمت وما أخرت المراد بقوله ما أخرت إنما هو بالنسبة إلى ما وقع من ذنوب المتأخرة لأن الاستقار قبل التنبه حال كذا قال أبو الوليد التيسابوري قال الاستوى ولما قل أن يقول الحال إنما هو طالب مقفرة قبل وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع فلا استصالة فيه قوله وما أسبرت وما أعلنت أي جميع الذنوب لأنها ماسرة وأعلن قوله وما أسرفت المراد الكثرة لأن الأسراف في الشيء ويجاوز الحد فيه قوله وما أنت عليه متى أي من ذنوبي وما أسرف في أمورى وغير ذلك قوله أنت المقدم وأنت المؤخر قال البيهقي قدم من شاعل التوفيق إلى المقامات الساجدين وآخر من شاعلهم وقيل قدم من أحب من أوليائه على غيره من عبيده وآخر من أسد من غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله لا اله الا أنت أي ليس لنا معبود نتدخل في مقتضع البيهقي غفران ذنوبنا الا أنت الحديث يدل على مشروعية الاستغنا عما في هذا الحديث قال النووي الآن يكون اماما تقوم لارون التطويل وفيه استحباب الذكركم الكوع والسهود والاعتدال والمعا قبل السلام وفيه المعافاة الصلاة بغير القرآن والرد على المائعين من ذلك وهم الخنثية والمهادية (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك زواه أبو داود والدارقطني منهن رواية أنس ولعمدة منهن حديث أبي سعيد وآخر ج مسلم في صحيحه ان عمر كان يجهر بهم ولا الكلمات يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق انه كان يستفتح بذلك وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود قال الاسود كان عمرا إذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم والدارقطني اما حديث عائشة فآخره الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا يعرفه الا من هذا الوجه وحارثه يعق ابن أبي الرجال المذكور في اسناد هذا الحديث قد تكلم فيهم قبل حفظه انتهى وقال أبو داود بعد أخرجه ليس بالشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الاطلق بن غنام وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالقوي وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيهم يعني رجال اسناد أبي داود وجبروحا انتهى ونلق بن غنام أخرجه عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب

خطاب المذكر الاستغناء عن ذلك قال تعالى فليبرأ من فعل ذلك منكم فهذا منه في الموت على ان بعض الخطاة نقل لغة بأنه يكتفى بكاف محذور مفرد لكل مؤث وأخطاب لغير معين من القسايل الخطاب كلاً من على سبيل البلية انشاية إلى ان هاتين في النص نهايتي الظهور إلى حيث ينتج خفاؤها فلا يختص به واحدة دون أخرى فلا يختص حقيقة بهما

الخطيب عليه السلام في الخطبة قال في الصائغ في يومه فتح الكافي على أنه الخطيب العام واستبعد من ذلك أن لا يراجه بذلك
الشخص المسمى فان في النحول تسبيله وتبديله وأثارة ولم يسل نصف شهادة رجل إلى قوة تعالى فويل واجر أنان عن
نور من الشهادة لان الاستأثار ٨٦ بأنرى يؤذن بقد تبطلها وهو يشترع نصفها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (البس إذا حضرت لم فصل
ولم قسم) أي لما قام بهم من مائع
الحض (فلن يلى) وفيه اشعار
بان منع الحضي من الصوم والصلاة
كان تابا بحكم الشرع قبل ذلك
الجلس (قال) صلى الله عليه وآله
وسلم (فذلك من نقصان دينها)
يكسر الكاف ويضعها كالسابق
قبل وهذا المعموم فين يعارضه
حديث كل من الرجل كثير ولم
يكمل من النساء الا حرم
الحديث واجب بان الحكم على
الكل بشئ لا يستأنم بالحكم على
كل فرد من افراد ذلك الشئ
وليس المراد بذكر نقص العقل
والدين في التماسوهن عليه
لانه من أصل الخلقة لكن التبي
على ذلك تحذيرا من الانتان
بين ولهذا رتب العذاب على
مئات من الكفوران وغيره لاهل
النقص وليس نقص الدين
منعصر افعيا يصح ل من الان
بل في أهم من ذلك قاله النووي
لانه أمر نفسي فالكمال مثلا
ناقص عن الاكمل ومن ذلك
الحائض لانها تترك الصلاة
ومن الحضي لكنها ناقصة عن
الحصى وهل تشبه على هذا
الترك لكونها مكلفة كما يثاب
للمريض على النوافل التي كان

أخرج له الشبان ووثقه ما وحاتم وقد جمع الحاكم هذا الحديث وأورده شاهدًا وقال
الحافظ رجال اسنادهم ثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان
وأبي سعيد وأبي الحكم بن عمرو وأبي امامة وعمر بن العاص وجابر وأما حارثة بن أبي
الرجال الذي أخرج الحديث الترمذي من طريقه فضعه أحمد ويحيى والرازيان وابن
عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد في باب الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا
وأما ابن عمر كان يجهل هذه الكلمات فرواه مسلم عن عبيدة بن أبي اسية عنه وهو
موقوف على عمرو وعبيدة لا يعرف له سماع من عمرو وإنما سمع من عبيدة بن عمرو ويقال واهي
عمرو وفيه قد روي هذا الكلام عن عمرو فرواه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال
الدارقطني المصنوع عن عمرو موقوف قال الحاكم وقد صرح ذلك عن عمرو وفي صحيح ابن
خزيمة عنه قال الحافظ وفي اسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمرو موقوف ورواه
أيضاً ابن مسعود قوله سبحانه التسبيح تنزه الله تعالى وأصله ما قال ابن عبد الناس
المراسير يع في عبادة الله وأصله ممدوم مثل غفران قوله ويحمله قال الخطابي أخرني
ابن جيلاد قال سألت الربيع عن قوله سبحانه اللهم ويحملك فقال معناه سبحانه
ويحملك مصحك قوله تبارك اسمك البركة نبوت الخبر الإلهي في الشئ وفيه إشارة إلى
اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قوله تعالى جسدك الجسد العظمه وتعالى تفعل من
العلو أي علت عظمته على عظمة كل أحد فقولك قال ابن الأثير معنى تعالى جسدك علا
جلالك وعظمك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار يدل على مشروعية
الاستفتاح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله واختاره هؤلاء يعني العصابة الذين
ذكرهم بهذا الاستفتاح ووجهه رحمه الله احسانا لبعض من العصابة ليطلع الناس مع أن
لجنة اخفائه يدل على أنه الأفضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يدوم عليه
غالباً وان استفتح بخاروه على أو بوجهة الحسن لعمدة الرواية انتهى ولا يخفى أن ما صرح
عن النبي صلى الله عليه وسلم اولى بالاثار والاختصار واضح ما روي في الاستفتاح حديث
أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المغال وكذلك
حديث أبي سعيد ستعرف المغال الذي فيه قال الامام أحمد ما أنا فاذهب إلى ما روي عن
عمرو ولو ان رجلاً استفتح ببعض ما روي كان حسناً قال ابن خزيمة لا علم في الاقتراح
بسمائك اللهم خبرنا ما لنا واحسن أحاديث حديث أبي سعيد ثم قال لا نعلم أحدا ولا سمعنا
به استعمل هذا الحديث على وجهه

• (باب التعوذ بالقرآن) •

يقول في صحت وشغل عنها بمره قال النووي الظاهر لان ظاهر الحديث انها لا تثاب لانه ينوي
أنه يفعل لو كان سالما على قلبه وهي ليست باهل ولا يمكن ان تنوي لانها اصرام عليها قال في الفتح وعندى في كون هذا الفرق
مستلزما لكونها لا تثاب وقفة وفي هذا الحديث عن القوا لعمد مشرعية بطريق إلى المصلى في العباد وأمر الامام الناس

بالمدقق فيه واستنبط منه بعض الموقفة جواز الطلب من الأعتناء بالشر وطه ونسجور النساء العبد لكن بحث
بشردن عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام النساء على حد قوله ان هذا لم يروا وكذا ذكر استعمال الكلام
القديم كالعلم والشم وقية اطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج ٨٧ من الله تفلط على فاعلمها القرة بكفر وهو

كلام لا ينفك عن الايمان وقية
الاغلاطيا التبع بما يكون سببا
لان الامة الصفة التي تعلية فيه ان
الصدقة تدفع العذاب وقية
أما قد تكفر الذنوب التي بين
المخوفين وان العقل يقبل
الزيادة والنقصان وكذلك
الايمان وقية أيضا راجعة
التمتع للمعه والاتباع لتبوعه فيما
لا يظلمه لضعفه وقية مما كان
عليه صلى الله عليه وآله وسلم
من الخلق العظيم والضعف الجليل

والرفق والرفق زاده الله قترشا
وتكرى ما رواه هذا الحديث
انتمى كلهم مدينون الابن ابي
مر مفسري وقية التحدث
بصفة الجمع والاختيار بالافراد
والمنفعة ورواية نايبي عن نايبي
عن يحيى وأخرجه البزار في
الطهارة والصوم والصلاة
والزكاة مقطعا وفي العبد
بطوله وسلم في الايمان والتساق
في الصلاة وابن ماجه (عن
عائشة رضي الله عنها ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
اعتكف معه) في مسجد (بعض
نساءه) هي سورة اورده أوام
حيثما اسند الحافظ ابن حجر
وقيل زيب وقيل اختراجه
ورجح انما لم يلة بحديث في

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن أبي سعيد
الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول
أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم همز متعوضته رواة أحمد
والترمذي وقال ابن المنذر يسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل
القرأة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر بن الخطاب يقول
سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يعوذ رواة
الدارقطني) حديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو داود والنسائي ولفظ الترمذي كان اذا
قام الى الصلاة كبر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله
غيرك ثم يقول الله أكبر الله أكبر ثم يقول أعوذ بالله الى آخر ما ذكره المصنف ولفظ أبي
داود كانف الترمذي الا انه قال ثم يقول لا اله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبيرا ثلاثا
أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرافعي
عن الحسن الوهم من جعفر وقال الترمذي حديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب
وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما كثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك
ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والصل على هذا عند
أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبي سعيد كني يحيى بن
سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أحد لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذي وعلى
ابن علي هو ابن نجاد بن رفاعه الرافعي البصري روى عنه وكيع وثقه وأبو نعيم وزيد
ابن الحباب وشيدان بن فروخ وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرافعي
يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله
ابن حماد زعموا انه كان يصلي كل يوم ستائة ركعة وكان يشبه عيناه بعيني النبي صلى الله
عليه وسلم وكان رجلا عاديا أما أن يكون له عشرة من ديننا قل له كاذبة قال نعم
وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم لم يروى له بأس لا يحتج بحديثه وقال يعقوب بن اسحق قدم
عليه ثمانية فقال انه هو ابوا الى سيدنا وابن سيدنا علي بن الرافعي قول من همزه
ونقصه وثقه فقد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجلي بفتح الجيم
واليم فقال نقشه الشعر ونقصه الكبر وهمزه الموقفة بكون الواو بدون همز والمراد بها

ستين سبعة من منصوصه ولفظه ان ام لجة كانت عاكفة وهي مستحاضة فور بمجلت الطست فمقتها وحيدت فسلت روية
البخاري من المعارض وقلة الجدة (وهي مستحاضة) حال كونها (تري الدم) وأقربا التأييد في المستحاضة وان كانت
الاحتياضة من خصائص النساء لا شعابا بان الاحتياضة حاصلة لها بالحق لا بالقوة (فري على وضعت الطست) بفتح الطاء

(قوله من الم) أي لاجله واستقطب من هذه الحديث جواز اعتكاف المستحاضة عند أمن تلوث المسجد كدوام الحلق ورواها الخمسة طين واسطى وبصري ومدة وفيه العديت والعنينة وأخرجه البخاري عن أبي الموم وكذا أبو داود وابن ماجه والسنائي في الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها أنسية ضم التون وقع السين مصغرا ثبت الحرف

كانت غير من المرضي وندواي
الجرحى وتفصل الوفاة في
البضارى خمسة احدات (رضى)
القدماء قالت كانتى) بضم
النون وقاع الهى التى على
الضلع والاولى (ان تعد) أى
المرأتى كل واحد منهن تهى
عن الاحداد أى تمنع من الزينة
(على ميم فوق ثلاث) يعنى به
الغالبى مع انهما (الاعلى زوج)
دخلها او يدخل صغرة كانت
او كدية سرورامة ثم عند ابي
صغرة لاحداد على صغرة ولا
أمة (أو بضع أشهر وعشرا)
يعنى عشر لبال اول اوبده الايام
لقل عشر فباته قال اليساوى
وتأيت العشر باعتبار البالى
لانها غير الشهر والايام ولقالت
لا يستعملون التذكير في مثله
قط ذهابا الى الايام حتى انهم
يقولون صفت عشر او ينهده
قوله ان لم يمت الا عشر ايام ان لم يمت
الا يوم او لعل القضى لهذا
التقدير ان الجنين في غالب الامر
يموت في ثلاثة أشهر ان كان ذكرا
ولاوبسة ان كان انا و اعتبر
اقصى الاجلين وزيد عليه العشر
استعملوا اذ يعاقبه فسر كونه
في المبادئ فلا يخص بها (ولا
تكمل) لازمة كما الان في

هنا الجنتون وكذا غير هذا أبو داود في ستمائة مكان الشعر من قصة الشيطان لانه
يلبس الشعر المداحين الهجائين المعظمين المحقرين لذلك وقيل المراد شياطين
الانس وهم الشعراء الذين يحققون كلاما لا حقيقة له وانثقت في القصة قذف الرين
وهو أوائل من النقل والنسخ في القصة أيضا فخرج الرين في النسخ وانما ناسر بالكبر لان
المتكبر يعاظم لاسيما اذا مدح والهمز في القصة أيضا المعبر يقال همزت النسخ في كنى
اى عصره هو عصر الانسان اغتيابه والحديث يدل على مشروعية الانتساح ذكرى
الحديث وفيه وفي سائر الاحاديث يدل على انهم لم يذهب اليه ما لم ينعدم استحباب الانتساح
بشيء وفي تقبيده بعد التكبير كما تقدم يدل على انهم لم يذهب اليه ممن قال ان الانتساح قبل
التكبير وفيه أيضا من رواية الترمذي وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من
ذهب أجدوا وخيفة والنورى وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من
أسهل البيت الى أن محله قبل التوجه ومذهبهم ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد
عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه الغلط المتقدم فذو
من طرق متعددة يقوى بعضها بعضها مما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن
مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ اللهم انى أعوذ بك من الشيطان الرجيم
وهمزوه ونقصه ونقصه وأخرجه أيضا البيهقي ومنها ما أخرجه أجدوا وأبو داود وابن ماجه
من حديث جابر بن مطعم انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة فقال الله أكبر
كبير الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله الله الله كثير الله الله كثير الله الله كثيرا
وسبحان الله بكرة وأصيل ثلاثا فأعوذ بالله من الشيطان من نقضه ونقصه وهمزوه ومنها
ما أخرجه أجدع عن أبي امامة بن عمار حديث جابر ومنها عن سمرعند الترمذي ومنها عن
عمره ووفاء عند الهارظنى كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هذا مع ما يؤيد
ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث مصرح أن التعوذ المذكور يكون بعد
الافتتاح بالدعاء المذكور في الحديث (قائلة) قال الامام في التخصيص كلام
الرافعي يقتضى انه يرد الجمع بين وجهي وبين سبحانه اللهم وليس كذلك
فتدبر في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عباس الاسدي وهو
ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكدر عنه
وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي رواه اسحق بن راهويه في مسنده واهله أبو حاتم
انتهى (قائلة أخرى) الاحاديث الواردة في التعوذ ليس فيها الا انه فعل ذلك في
الرعدة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء بن ابراهيم الى استحبابه في كل رعدة واستدلوا

تضم التون وسكون الموحدة أى فى قطعة يسيرة (من كست أظفار) يضم الكاف وسكون السين والكس والكتس والقسط والقسط ثلاث لغات وهون طيب الاعراب وصحابه ابن البيطار واسناو الاظفار ضرير من العطر على شكل غفر الانسان يوضع فى الجنور وقال ابن التين صوابه قسط ظفارى بغير همز نسبة الى غفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يحلب اليها القسط الهندي وسكى فى ضبة ظفار
 عدم الصرف والبنه كقطام وهو العود الذى يتغيره قال النووى ليس القسط والظفر من مقصود التعلب وانما رخص فيه لعلها اذا اقتسلت من الخيض لازالة الرائحة الكريهة وقال الملهب رخص لها فى التبخر

به نفع رائحة الدم لما تسقبله من الصلاة (وكأنهى عن اتباع الجنائز) باقى البحث فيه فى محله ان شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث بصرون وفيه التحديد والعنفه وأخرجه البخارى هنا وفى الطلاق وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه (عن عائشة رضى الله عنهن امرأته) من الانصار كما فى الحديث التالى لهذا الحديث المذكور فى صحيح البخارى أو هى اجماع بنت شكل كما فى مسلم لكن قال الديمياطى انه تصحيف وانما هو سكن نسبة الى جداه وجرم تبعاً لقطب في مهماته انهم الصالح بن يزيد بن السكن الانصارى يخطب الانصار وصوبه بعض المتأخرين لانه ليس فى الانصار ومنهم من يفتقرون بغيره وتعبت بعد الوافقه ويؤيد به تفرق بين ابن مشه وبين الترجين وابن طاهر وأما موسى المذنب

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا تولى الاية تدل على مشروعية الاستعاذه قبل قراءة القرآن وهى أهم من أن يكون القارى يخرج الصلاة وداخلها وأحدث النبى عن الكلام فى الصلاة قبل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذه وغيرهما مما رده دليل يخصصه ولا وقع الاذن بعينه فالاحوط الاقتصار على ما وردت به السنة وهو الاستعاذه قبل قراءة الركنه الاولى فقط وسيأتى مليل على ذلك فى باب اقتراح الثانية بالقراءة

(باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم)
 (عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحد منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفى لفظ صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح ولا جد ومسلم صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وكانوا يستقصدون بالتحذير من المعلنين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها ولابد الله بن أحمد فى مسند أبيه عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبي بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستقصدون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه والنسائى عن منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعها منهم) الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله أكثر ألفاظه وروايفه فكانوا لا يجهرون أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطنى والطحاوى والطبرانى وفى لفظ لا يخرجه عن أنس بن مالك وكانوا يستقصدون بالتحذير من المعلنين هذا متفق عليه وانما اقتصارهم بزيادة لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا اللفظ بالاضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة روه عنه بهذا جماعة روه عنه باللفظ فلم اسمع أحد منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب حافظه عن ذلك بأنه قدر واجماعة من أصحاب قتادة عنه باللفظين وأخرجه البخارى فى جرد القراءة والنسائى وابن ماجه عن أيوب وهو لا يتردد من طريق أبي خزيمة والبخارى فيه وأبو داود من طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من طريق جاد بن سلمة والبخارى فيه والسرارج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

١٢ نيل الى وأباعدى الجبائى جزموا بجماعى مسلم ورواه ابن أبي شيبة وأبو نعيم كذلك فلم مسلم من الزهم والتمصيف والنووى فى شرح مسلم الوجوهين بغير جمع (مألت النبى صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلهم من الخيض) أى الخيض (فأمرها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بان قال كبروا مسلم عنه تطهرى فأحسن الطهور ثم عى على رأسك

فادلكم ذلك شديد حتى يبلغ شؤنكم أي أصوله ثم صي الماء عليك (قال خذ فرمة) أي قطع من صوف أو قطن أو جلدة عليها صوف حكما أو عبدة وغيره بثلث الماء وقيل يفتح القاف والصاد المهملة يعني شيئا يسرا مثل القرصة بطرف الأصبعين وقال ابن قتيبة انحاهو بالقاف ٩٠ والصاد المهملة أي قماحة قال القسطلاني والرواية ثابتة بالقاف والصاد المهملة ولا مجال للرأي في مثله

والمنع صحيح نقل آفة العقر من المسك بكسر الميم والفتح والضم وروى بقصها قال القاضي عياض وهي رواية الأكرين وهو الجلد أي خذى قطعة منه وتصلى بها لمسح القبيل واجتنبهم كانوا في حلق وعمنع معه أن يجتنبوا المسك مع غلاته وتبعه ابن بطلال ورجح النووي الكسر ولعله هو الظاهر الواضح ويؤيده قوله في الرواية الأخرى فرصة عكة ومن قاله عنه مأخوذة بالسند فقد أبعد (قطهري) أي تنظفي (جاء) أي بالفرصة قال النووي المقصود بأستعمال الطب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل أنه كونه أسرع إلى الحبل والصواب أن ذلك مستحب لكل مقتسلة من حضرة أو نضاس ويكره تركه لقادة فان لم يجد مسكاً فطيباً فان لم يجد فزيتاً كالطين والأفامه كاف (قالت) أسماء (كف) أظهر بها قال صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متحجباً من خلفه ذلك علم (قطهري) قالت عائشة رضي الله عنها (فاجذبني إلى فقلت) لها (تسبيجاً) أي بالفرصة (أثر) (الهم) أي في الفرج قاله النووي

وأخرجه مسلم من طريق الأوزاعي عن قتادة بلقظ لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسرراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلقظ فلم يكونوا يفتشون القراءة إلى آخر ما ذكره المستوفى في الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي أسناده بشر بن رافع وقد ضعفه غيره وأحدله حديث آخر عند أبي داود والقيساني وابن ماجه وله حديث ثالث يسألي في ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسألي أيضاً وقد استدل بالحديث من قال أنه لا يجهز بسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن سيد الناس في شرح الترمذي علماء الكوفة من شاذهم قال وعن رأي الأسرار بها عمر وعلي وعمار وقد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها وعن أبي بصير عنه أنه كان يسرها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين وروى ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنها الجهر بها وروى عن علي أنه كان لا يجهز بها وعن سنان واليه ذهب الجمهور وروى عن الأوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وسكني عن أنس وروى عن عمر قال أبو عمر من وجوه ليست بالقائمة أنه قال يفتني الإمام أربعا التعوذ وبسم الله الرحمن الرحيم وأمين وربنا لله الحمد وروى علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يفتني الإمام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وأمين وروى نحو ذلك عن إبراهيم والنوري وعن الأسود صليت خلف عمر سبعين صلاة فجهز بها بسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذي والحازمي الأسرار عن أكثر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس روى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب وعمر بن الخطاب ثلاث روايات أنه لا يقرأها وأنه يقرأها سرا وأنه يجهز بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهز بها وسأله وروى الشافعي بإسناده عن أنس بن مالك قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهز بها بالقراءة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والآنصار معاوية ففقت الصلاة أي بسم الله الرحمن الرحيم وأمين التكبير إذ انخفضت ودفعت فكان إذا صلى بهم بعد ذلك فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكره الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشاذ بن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الحاكم في تصحيحه أن تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره لغيره وظاهر الحديث بحجة قال والحسين في الفتح ويصرح به رواية الإجماع على تنجيها مواضع الدم واستبطانته أن أهلها لم يكن في الجواب في الأمور المستورة وأن المرأة تسأل عن أمر دينها وتكر الجواب لأنها تسأل وإن للطالب الحاذق تنهيم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه

الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظم حله وجاهه وفي هذا الحديث من القول التام عند النجباء واستصحاب الرقي بالعلم وأخامة العذبان لا يفهم وفيه ان المرسل عليه يستعجبه وان كانت عاجل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة ورواة هذا الحديث ما بين يدي ومكي وفيه ٩١ التحديث والفتنة وأخرجه البخاري في الطهارة والاعتصام وكذا

والحسن بن علي ومعاوية قال ان الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال بالجهر بها فهم أكلهم أن يذكروا وأوسع من أن يصبروا منهم سعيد بن المسيب وطاوس وعطاء وجهاه وأبوائل وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب وقافع مولى ابن عمر وأبو الشفاء وعمر بن عبد العزيز ومكيول وحبيب بن أبي ثابت والزهرى وأبو قلابة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والافوق بن قيس وعبد الله بن معقل بن مقرن وعن بعد التابعين عبيد الله العمري والحسن بن زيد بن زيد بن علي ابن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب واليث بن سعد واسحق بن زواهي ويزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أبي صبيح بن الفريج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم يرجع الى الاسرار ورواه غيره عن ابن المبارك وأبو ثور وذو الرية في الخلافيات انه اجتمع آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر بسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية وذكرا الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بالبسلة وعن أبي جعفر الهاشمي مثله واليه ذهب الشافعي وأصحابه وتقل عن مالك فرائضه في النوافل في فاتحة الكتاب وسائر القرآن وقال طاوس نذرك في فاتحة الكتاب ولا تذكروا في السور بعد دعا وحكى عن جماعة انها لا تذكروا لا جهرها وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكى القاسمي أبو الطيب الطبري عن ابن أبي ليلى والحكم ان الجهر والاسرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر بها والاسرار وأثبت فرائضها ونفيا وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمر وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكيول وابن المبارك ووطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير راحة وحكى عن أحمد واسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكرار القيين وحكاها الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في الخلافيات باسناده عن علي بن أبي طالب والزهرى وسفيان الثوري وحكاها في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط وحكى عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وأبو داود وهو رواية عن أحمد انها ليست بآية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية

مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها قالت (أهلنا) أي أحرمت ورفضت صوفي بالتلبية (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع فكنت ممن تمتع ولم يسبق الهدى (اسم الجاهلي) بكلمة من الانعام وفيه مرعاة لفظ من ولوروي عنه من أهل القبل ممن تمتعوا (فرجعت) أنها حاضت ولم تظهر من حبضها (حتى دخلت ليلة عرفة) نذره دلالة على ان حبضها كان دلالة لأنه لم يأن دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة كان في الخامس من الحجة طاعت يومئذ ظهرت يوم عرفة وبذل على أنها حاضت يومئذ فوصل صلى الله عليه وآله وسلم في باب كيف تهل الخاضع بالحج والعمرة من أحرمة الحديث قالت لحضت فحسبه دليل على ان حبضها كان يوم القدوم الى مكة قالت فلا تزل حاضا حتى كان يوم عرفة قاله السدر (فكانت بارسل الله الله ليلة عرفة وانما كنت تقبعت بعمره) أي وأنا حاض وفيه تصريح بحضتها المتبع لانه أحرام بعمره في أشهر الحج عن علي مسافة القصر من الحرم ثم حج من منته (فقال لها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انقصي رأسك) أي حتى شعرها وامسحني وامسكي عن عرقك أي اتركي العمل في العمرة واتمامها فليس المراد الخروج منها فان الحج والعمرة لا يخرج منها الا بالتحلل وحيث نذرت تكون قارئة ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكفينك طوافك للحج وعمرتك ولا يأن من نقض الرأس والامتناع ابطالها لجوازها في الجاهل الاحرام وقد جازوا

فعله ذلك حتى أنه كان يراهم أذى وقيل المراد بأبلى عرقه ويؤيده قوله في الصمرة وأدبج بحجة واحدة وقوله ترجع صوابي جميع وعمره وأدبج أنا بالجمع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه مكان عورتك قالت عائشة (فعلت) التقصير والامتناع والامتناع (فأختصت) أي أدبت ٩٢ (الجمع) بعد أساويه (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم (أمر) (عبد الرحمن) بن أبي بكر

الصدوق رضى الله عنه (البلة) الحسبة يفتح الحاء وسكون الصاد التي نزلوا فيها بالهصب موضع بين مكة ومضى يسنون فيه إذا تقروا منها (أما عرق) أي أعقروا (من) التسميم موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان) عرق أي نسكت من الناس أي التي أحرمت بها واردت أولا حصولها منفردة غير مندرجة ومنعق الحظ وقدموا به سكنت من السكوت أي التي تركت أهلها وسكنت عنها ولقائبي شكت والصغير فيه راجع إلى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم لنفسه وفي السبائك الالتفات آخر بعد الالتفات وهو ظاهر للتأمل فله في الفتح أو المعنى شكت العمرة من الحظ وإطلاق التسمية عليها كناية عن اختلاها وعدم بقائه استقلالها وانما أمرها بالعمرة بعد الفراغ وهي قد كانت حصلت لها منذ جتمع الحج لقصد هاجرة منفردة كما حصل لساير أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم حيث أعقرت بعد الفراغ من حجهم المنفردة منفردة عن حجهم حرماتها على كثرة العبادات وقام بمباحث الحديث في كتاب الحج ورواه

في آية بين كل صورتين غير الالتصاف براهن ليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصرة وحكي هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد وأعلم أن الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أنبها ولا من تقاضها الاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو أني حرفا جمعا عليه أو أثبت ما لم يقله أحد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف أنها آية في اثنا عشرة الفيل ولا خلاف في إثباتها خطي أوائل السور في المصحف إلا في أول سورة التوبة وأما السلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة إذا ابتدأها الفارئ مالا خلا سورة التوبة وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فأنبها ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة إلا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحزرة ورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالإسناد بها بصديك الباب وحديث ابن مقفل الآتي وغيرهما محذرا وأحتج القائلون بالجمهور بها في الصلاة بالهجرية بأحاديث منها حديث أنس وحديث أم سارة (التي) ومساقي الكلام عليها ومنها حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي هذا حديث ابن أسناده له وفي أسناده إسماعيل بن جاد قال الزبيري إسماعيل لم يكن بالقوي وقال العقيلي غير محفوظ وقدموني إسماعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتف حديثه وفي أسناده أبو خالد الوالي اسمه هرثم وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا يعرف من هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود وهذا الحديث روي ذلك عنه الحافظ في التلخيص ولحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحافظ بلفظ كان يجهر في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وخطأ الحافظ في ذلك لأن في أسنادهما عبد الله بن عمر وابن حبان وقد نسب ابن المديني إلى الوضع الحديث وقدرناه المعنى بن داود في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في أسناده بل أرسله هو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمرو العيص في هذا الحديث أنه روى عن ابن عباس من فعله لأمر فوعا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر في السورتين بسم الله الرحمن الرحيم وفي أسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن زيد بن خثيم عن محمد بن سعيد بن خثيم وهو ضعيفان ومنها ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة بلفظ قال نعم المصم

لنفسه ما بين يصرى ومضى وفيه التصديق والعنفعة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت خرجنا من صلب المدينة مكملين ذا القعدة (موافق) وفي رواية موافقين (لهلال ذي الحجة) والمعنى مشرقين فقالوا وفي كل ذلك أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه وقال النووي أي مقارئين لاسيما لأنه لا يخرج وجهه صلى الله عليه وآله وسلم كان نفس ليل يبقين

من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن ينهل) (بلا من وفروا به) بل لا تمسكوه
أي يحرم (بعمرة قليل) بعمرة (فلولا أن أهدت) أي سقت الهدى (لاحقات) ولا يوفى خبر الوقت والاصل لا حلت
(بعمرة) ليس فيه لا تفعل ان التمتع أفضل من الافراد لانه انما قال ذلك لاجل ٩٢ فسخ الحج الى العمرة التي هو خاص

جهم في ثلث السنة فحلت له فحرم
الحجامة للصغير وفي أشهر الحج
لا يفتح إلا في غير الخلاف وقوله
ليطيب ثوبه أصحابه إذا كانت
تفوسهم لا يسمع فسخ الحج
لها إلا أرادتهم ما افتح صلى الله
عليه وآله وسلم أي ما ينبغي من
مواضعكم فيما أمرتكم به إلا
سوق الهدى ولولا أن افتحكم
وانما كان الهدى على الاستقاء
الاحرام بالعمرة لأن صاحب
الهدى لا يجوز له الصلح حتى
ينصره ولا ينصره الا يوم النحر
والمفتح يفعل من عمرته قبله
فتقاربان فانه القسط لاني وقال
الحافظ الشوكاني في السبل لقد
ثبت في الصحيحين وغيرهما ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لو استقبلت من أمري
ما استدبرت ما سقت الهدى
ويطعن بعمرة فدل على ان التمتع
أفضل من القران وقد سقت
المذاهب والآلة في شرحي
لمنتقى مما لا يحتاج الناظر الى
غيره فالاجابة عليه أولى لأن
المقام طويل الذلول انتهى
وستكون لنا عودة الى ذلك في
كتاب الحج ان شاء الله (فأهل
بعضهم بعمرة وأهل بعضهم
بالحج) قالت عائشة (وكنتم أمة
من أهل بعمرة فأدركني يوم عرفة

صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفيه يقول إذا
سلم والقي نفسي بيده اني لا أشعركم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح
هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي
صحيح للاسناد وله شاهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل
ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا
قرأ وهو يوم التماس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني رجال اسنادهم كلهم
ثقات انتهى وفي اسناد عبد الله بن عبد الله الاصمعي روى عن ابن معين وثيقه وقصده
وقال ابن الدبقي كان عند أصحابنا ضيقا وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن أبي هريرة
أيضا عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قرأتم الحمد فاقروا
بسم الله الرحمن الرحيم أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
الرحيم احسني أمها قال العسري وجميع رواة ثقات الا ان نوح بن أبي بلال الراوي
له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة ترد فيه رفعة تارة وقصه أخرى وقال
الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصح غير واحد من الأئمة وقصه على رفعه واهله ابن
القطان بتدريج المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الجليل بن جعفر فان
فيه مقال الاول لكن متابعة نوح بهما تقوية ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهري في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني وفي اسناد جابر الجعفي وابراهيم بن الحكم بن طه وغيرهما عن ابي يعقوب عليه
ومنها عن علي أيضا بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
في صلاته أخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد على لا بأس به وله طريق أخرى عنده
عنه بلفظ انه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد للرب العالمين قبل ان يقرأ بسم فقال بسم
الله الرحمن الرحيم واسنادهم كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الاول الذي قال انه
لا بأس باسناده انه من ضعيف ومجهول ومنها عن عمران بن النبي صلى الله عليه وسلم كان
إذا قام الى الصلاة فقرأ أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا
يثبت فيه الا أنه موقوف ومنها عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
تقرأ إذا فتحت الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم
رواه الشيخ أبو الحسن وفي اسنادنا منهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومنها عن سمرة
قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة إذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

وأما ناض فشكون) ذلك (الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال دعي عمرتك) أي أفعالها وأوضاعها (واقضي رأيك)
أي شعرها وفيه دلالة على تقضي المراء شعرها عند غسل المحض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب به قال ابن عمر
والحسن وطاوس في الحافظ دون الجنب به قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه الاحتياط فيهما واستدل بالجمهور على عدم

وجوب التعميم بحديث أم سلمة إلى امرأته أشد من رأي أئمة الجهاد قال لا رادوا مسلم وفي رواية له لخصه والخاصة وقد
جلوا حديث عائشة هذا على الاستنباط بما بين الروايتين (وامتنعوا وأهل بيعة) أي مع عمرتك وأماكنهم (فعلت) ذلك
كله (حتى إذا كان ليلة الحصة) أرسل ٩٤ مكي أخى عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق رضي الله عنهم (خبرني) معه (إلى

التعميم) فاهللت بصمته منه
(مكان عمرق) التي تركها (قال
هشام) بن عروة (ولم يكن في شيء
من ذلك حدى ولا صوم ولا
صدقة) استشكل النووي في
الثلاثة بأن القارن والمتع
عليه الميم وأجاب القاضي
عياض بأنها لم تكن قارة ولا
مقتضية لأنها أحرمت المخرج ثم
نوت فسقط في حرة فلما كانت
ولم يتم لهذا ذلك رجعت إلى ههنا
لتعذر إقامته في العمرة وكانت
ترفضها بالوقوف فأمرها بتجمل
الرفض فلما أكلت المخرج اعترفت
عمرته بتبذره وعوض بقولها
وكننا نأمن أهل بيمرة قوليها
ولم أهل البعرة وأجيب بأن
هشام إنما يبلغه ذلك أخبره
ولا يلزم منه قسمة في نفس الأمر
بل روى جابر أنه صلى الله عليه
وآله وسلم أهدى عن عائشة بقرة
فأنهم رويوا هذا الحديث
انهم مابين كوفي ومديني وفيه
التحديث والغشنة (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنهما)
امرأة وهي معاذة بنهم الميم وضع
العين يفت عبد الله العذوبة
(فأنت لها أنجزى احدا) أي
أنتضي (صلاتها) التي لم تصلها
فمن الحبض (إذا ظهرت) بفتح
الطاء وض المهاد (فقلت)

وسكتة إذا فرغ من القرامطة فأنكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب
فكتب ابن صدق مرة أخرجه الدارقطني واسناده جيد عمران الحديث أخرجه الترمذي
وأبو داود وغيرهما بالقسط سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس
قال حكان النبي صلى الله عليه وسلم يجهج بالقرامطة يسبم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم يجهج ومنها عن أنس
أيضا بالقسط سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهج يسبم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الحاكم قال ورواه كلهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يجهج يسبم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سبيل الناس في شرح الترمذي وفي أسناده
الحكم بن عيسى الله بن سعد وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن يزيد بن الحبيب يعضو
حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها الجملة بن صالح وهو
ذهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمر وغيره من طرق لا يعول عليها ومنها عن ابن
عمر قال سمعت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجهجون
يسبم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى
العلوي وقد كذب أبو سامة وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ويجهول ورواه الخطيب عن
ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول قال الصواب أن ذلك من ابن عمر
غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف كما عرفت وقد عارضها الأحاديث
الذات على ترك البسلة التي قلناها وقد حلت روايات حديث أنس السابقة على ترك
الجهل لا ترك البسلة مطلقا في تلك الرواية التي قلناها في حديثه بلفظ فكانوا
لا يجهجون يسبم الله الرحمن الرحيم وكذلك حلت رواية حديث عبد الله بن المغفل
الأنسية وغيرهما جلالا لما أطلقته أحاديث في قرامطة البسلة على تلك الرواية المقيدة
ببق الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث في البسلة حوثي الجهر بها في وجبت رواية
فيها اثبات الجهر فقلت على نفسه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المثبت على النافي
لأن أنس يعد جديا أن يصبأ النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ويصبأ أبا
بكر وعمر وعثمان خسا وعشرين سنة فلا يصح منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل
لكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كله بعد هذه مدة بل يتركه الجزم
بالانتهاج بالملقة جهرا فلم يستحضر الجهر بالبسلة فيعين الاختصاص بحديث من أثبت
الجهر انتهى وبهذا قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

عائشة (أمر وبقية) نسبة إلى حر ورامرة يقرب الكوفة كان أول اجتماع الخوارج بها وهم فرق كثيرة عن
لكن من أصولهم المنتقى عليها بينهم الاختباء على القرآن وروا ما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى أن جارية أنت لان
طائفة من الخوارج وجوبهم على الحائض قضاء الصلاة القائمة من الحيض وهو خلاف الإجماع فالهزم فلا يثبتهم

الاشكاري وزاد في رواية مسلم عن مصنفه نقلت لا ولكن أسأل عن الأمر طلب العلم لا لتعنت فضائل عائشة (كما لم يفتقر)
مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي مع وجوده وعهد ما فكان يطلع على حاله في الترتيب (فلا يضر ما به) أي القضاة لأن
التقرير على ترك الواجب غير جائز (أو قالت) أي معاذة (فلا تقبله) بفرق بين الصلاة ٩٥ والصوم يشكر رهاظ يجب قضاؤها

شرح بجلالته وعندنا إمامنا
من وجه آخر فلم تكن تقضى ولم
نؤمر به والاستدلال بقولها هذا
أوضح من الاستدلال بقولها فلم
نؤمر به لأن عدم الأمر بالقضاء
هنا قد نازع في الاستدلال به على
عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء
بالدليل العام على وجوب القضاء
والله أعلم ورواه هذا الحديث
كلهم بصريون وفيه التعديت
بالأفراد والجمع وأخرجه الستة
(عن أم سلمة) عند (رضي الله
عنها حديث حيث تهاو هي مع
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
في الحجلة) وانقله قالت حدثت
واتابع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم في الحجلة فأنقلت تخربت
منها فأنخذت ثيابا حنفية
فلبستها فقال لي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أنت قلت
نعم فدعاني وأدخلني معه في
الحجلة وقد تقدم هذا الحديث
وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية
إن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يقبلها وهو صائم)
وكنيت أغسل أنا والنبي صلى
الله عليه وآله وسلم من أم واحد
من الجنابة وفيه جواز التقبيل
لصائم مع الأمن والاعتسال مع
الرجل من ظرف واحد للعلماء
(عن أم عطية) نسبية بنت

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد
قده رب العالمين أو بسم الله الرحمن الرحيم فقال المنسأني عن شيء ما أحفظه وما سألتني
عنه أحد قبلت فقلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلني قال نعم قال
الدارقطني هذا اسناد صحيح وعروض التبيين في مثل هذا غير مستنكر فقد حكى
الحازمي عن نفسه أنه حضر بإمعان وحضر جماعة من أهل التفسير الموالطين في ذلك
الجامع فسألهم عن حال إمامهم في الجهر والاختفاء قال وكان صينيا لا صوت له بالجامع
فاختلفوا في ذلك فقال بعضهم يجهر وقال بعضهم يخفض ولم يكن لا يخفضي عليه كان
هذه الأحاديث التي استدل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان
فيه ذكر أنها آية أو ذكر القراءات أو ذكر الأمر بقرائتها من دون تعيين
بالجهر في الصلاة لأنه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر في الصلاة
وكذا ما كان مقيداً بالجهر به دون ذكر الصلاة لأنه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة
فإن قلت أمارة كراهة آية أو ذكر الأمر بقرائتها في الصلاة بدون تعيين بالجهر فعدم
الاستلزام مسلم وأما ذكر قرائتها في الصلاة في الصلاة لها الظاهر أنه يستلزم
الجهر لأن الطريق إلى نفسه انما على السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن
أن تكون الطريق إلى ذلك أخبار مسلم صلى الله عليه وسلم أنه قرأها في الصلاة فلا
ملازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث
لا يفتقر الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني أنه لم يصح في الجهر بها حديث
ولوسلنا أن ذكر القراءات في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين
بالجهر لأنهم من الأحاديث الواردة قبل ذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعجب باحتمال
أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة
لأنه يجمع أجزائها على أنه قد رواه جماعة عن نعيم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما
قال الحافظ في الفتح وقد جمع القرطبي بما حاصله أن المشركين كانوا يحضرون المسجد
فإذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا آمين كرجل العامة يعنون مسجلة
فأمر أن يضافت بسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها قال
الحكيم الترمذي في ذلك إلى ما مرنا على ذكره من أن زالت العلة وقد روى هذا
الحديث الطبراني في الكبير والأوسط وعن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزون عكاهم وتصدية

الحرف أو بنت كعب (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول يخرج العواتق أي لتخرج وهو
غير متعفن للأم لأن أخبار الشارع عن الحكم الشرعي متعفن للطالب لكونه متعنا عند الجهر بالتدليل (أو وفوات
إنلجود) بالضم جمع خبر بالكبير وهو السيرة في جانب البيت فتعد البكر ورواه (والبعض) بالضم الحامو تشديد

الساكن مع الخضر (وليس هذا من غير دعوة المؤمنين ويعتزل) خبر عن الامير (الحسين المصلي) أي فيمكن فيه ان يدعو يؤمن
وبغير ذلك المذهب الكبري وحسن الشافعي من هذا المذهب غير ذوات الهيات والمصنفات ما من فيمن لان المصنف اذا
ذلك كانت ما حرفة فخلاتها الا وقد كانت ٩٦ عائشة في الصحيح لو أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حدث القصة

للمعنى المساجد كملت نساه
بن اسرائيل عليه السلام قال ما لك يا
يوسف (قبل) القاتل قصصة
(لها) أي لا معلقة (أليخضر)
على الاستفهام التخييل من
اشياء رايها يشهد الحاضر (فقلت)
أم عطية (اليس) الحاضر
(تستدركه) أي يومها (وكذا
وكذا) أي نحو المزدلفة ومعنى
وصلاة الاستسقاء فبها ان
الحاضر لا تم جرد كراهه ولا
موطن الخبر كجبال العلم
والد كسوى المساجد وفيه
امتاع خروج المرأة بفكر
جليل وهو المغنعة أو الثمار أو
اخضر منه وقيل الثوب الواسع
يكون دون الرداء قبل المغنعة
وقيل الملاء وقيل القميص
ورواة هذا الحديث ما بين
بخاري وبصري ومدني وفيه
التحديث والفتنة والفتور
والدجاج والسؤال واخرجه
البخاري أيضا في العبد بن والحج
ومسلم في العبد بن وأوداد
والترمذي والنسائي وابن ماجه
في الصلاة (وعنه) أي عن أم
عطية (رضي الله عنها) قالت (كان
أي في زمن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مع علمه وتقرير بهذا
يعطى الحديث حكم الرفع وهو
معتبر البخاري الى امثل

هذه الصيغة تعليل المرفوع ولم يصرح الصحابي بذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا من الحالك ابن
وعنه خلافاً للفتن (لأنه الصنف الكثرة) وفي رواية بعد الطهر (شيأ) أي من الحاضر اذا كان في غير زمن الحاضر
أما فيه ومن الخضر تبعوا به فالعبد بن المسبب وعطية والفتن وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الامام مالك

فبقي انهما حيز مطلقا وهذا الحديث وارد عليه والمراد الما الذي تراه المرأه كما يدعيوا صبراً وروا هذا الحديث خمسة وفيه التعديت والضعف واخرجه أبو داود والشافعي وابن ماجه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم رضي الله عنها (انها قالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله ان حفية ٩٧ بنت حسي) بن أخطب الخزرجية تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم المتوفاة سنة ثنتين في خلافة معاوية أو

سنة ثنتين في خلافة معاوية أو متوفاة في خلافة علي رضي الله عنها (قد حاضرت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لها لقبها (قبينا) عن الخرج عن مكة الى المدينة حتى ظهر وتطوف بالبيت ثم تكن طائف معكن طواف الركن وفي رواية المصحح أنفاضت أي طافت طواف الأفاضة وهو طواف الركن (فقالوا) أي الناس أو الحاضرون هناك وفيهم الرجال المهاجرون (علي) طافت معنا الأفاضة (قال فخرج) لأن طواف الوداع ساقط بالحض وفيه الثقات من الغيبة الى الخطاب أو قال عائشة قولي لها اخرجي والمصحف وغيره فخرجن وهما مناسب للساق وفيه دليل على أن المائض لا تطوف وإن طواف الوداع يسهط عنها وروا هذا الحديث الستة حديث الشيخ البخاري وفيه التعديت والاختيار والضعف والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والشافعي في المصحح والساق في المهارة أيضاً (عن) سمرة بن جندب) يضم الجيم وفتح الدال وضعا ابن حلال القزاري المتوفى سنة تسع وخمسين رضي الله عنه ان امرأته) هي أم كعب

ابن مغل ولما ذكر البخاري واصل هو البخاري قال أبو حاتم صدوق وروى عنه الشافعي نعمان بن حنبل متابع البخاري يروي وقد وثق نعمان أجدوني يحيى وروى له البخاري ومسلم وقال ابن خزيمة هذا الحديث غير صحيح وقال الخطيب وغيره ضعيف قال النووي ولا يرد على هؤلاء الحفاظ قول الترمذي انه حسن انتهى وسبب تضعيف هذا الحديث ما ذكرنا من جهالة ابن عبيد الله بن مغل والجهول لا تقوم به به قال أبو الفتح البصري والحديث عندني ليس معلا بغير الجاهلية في ابن عبد الله بن مغل وهي جهالة حالية لا عينية لعدم وجوده فقد كان لعبد الله بن مغل سبعة أولاد سمى هذا منهم يزيد وما يرى بأكثر من أنه لم يرو عنه إلا أنه منحه حكمه حكم المستور قال وليس في رواية هذا الخبر من يهتم بكذب فهو جاز على رسم الحسن هندو أمات عليه بجهالة المذكور وأما بغيره من رسم الحسن عند الترمذي ولا غيره وأما قول من قال غير صحيح فكل حسن كذلك والحديث استدله القائلون بترك قراءة البسلة في الصلاة والقائلون بترك الجهر بها وقد تقدم الكلام في ذلك قال المصنف رحمه الله ومعنى قوله لا تقرأها وقوله لا يقرؤها أولاد كرونها ولا يستعملونها أي جهرها بدليل قوله في رواية تقدمت ولا يجهرون بها ولا لتبديل على قرائتهم لها سائر انتهى وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح الحديث الذي قبل هذا (وعن)

قائدة قال سئل أنس كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال كانت مداً قرأ باسم الله الرحمن الرحيم بمد يسلم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم رواه البخاري الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والشافعي وابن ماجه بدون ذكر البسلة وهو يدل على منهجية قراءة البسلة وعلى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأه في البسلة وغيره وقد استدله القائلون باستحباب الجهر بقراءة البسلة في الصلاة لأن كون قرائته كانت على الصفة التي وصفها أنس تستلزم سماع أنس لها منه صلى الله عليه وسلم وما مع مجهوره ولم يقصر أنس هذه الصفة على القراءة الواقعة مع صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة فظاهره أنه أخبر عن مطلق قرائته صلى الله عليه وسلم ولقد كان معتمداً بالاسقرار كما تقر في الأصول فيستفاد منه عموم الأزمان وكونه من لفظ الراوي لا يصدق في ذلك لأن القرض أنه عدل عارف (وروي ابن جرير عن عبد الله بن أبي مليكة عن أم سلمة أنها سألت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كان يقطع قرائته آية آية

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي في القرائة لم يذكر التسمية وقال غريب وليس أسناده بمعتبر وقد أعل الطحاوي الخبر بالاعتقاط فقال لم يسمعه ابن أبي مليكة

١٤ قيل في الانصارية كما في مسلم (ما تفي) أي بسبب (يعني) أي ولادة يعنى الرجل طارداً للنفس وهو نظيره قوله عذبت امرأتني مرة (فصلي عليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام وسطها) أي عانداً لوسطها بتعريف السنين على أنها اسم وبسبكها على أنه ظرف ولكن ضعيف فقام عند وسطها قال ابن بطال يحتمل أن يكون البخاري قصده أن النفس ما كان

لا تصلي ان لم يحكم غيره من التسامع في طهارة العنز الصلاة التي صلى الله عليه وآله وسلم عليها قال رقية ودعي من زعم ان ابن آدم ينصب الموت لان النفس اجتمعت الموت وحل النجاسة بالدم الا انهم لم يرضوا بذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسة أو لم يرضه ابن النضر بان هذا اجنبي عن ٩٨ مقصود البخاري قال واغنا قصدنا انهم اوان ورد انهم ان الشهادتين عن يميني

عليها كغير الشهادتين وقصه ابن وشيد بانه أيضا اجنبي عن أبواب الخبص قال واما اراد البخاري ان تستدل بالآزم من نوازم الصلاة لان الصلاة ناقصة ان المستقبل فيها ينبغي ان يكون محكوما بطلانه فلهذا صلى عليها أي اليها من ذلك القول بطهارة عينها وحكم النفس والمخاض واحد (عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي ميمونة (كانت تكون) احداهما زائدة قوله ع • وحيث ان لنا كانوا اكرامه فلفظة كانوا زائدة وكرام بالمرسة بغير ان أو في كان ضمير الفاعل وهو اسمها وخبرها (حاشا لا تصلي وهي مفترقة) أي منبصلة على الارض (بعضها) أي ازاره (مسجد) بكسر الميم أي وضع مسجد (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من ينسبه لا مسجد اليهود والنصارى عن ميمونة انه اذا أريد موضع المسجد قيل مسجد بالفتح فقط (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يصل على حجرته) بضم الخاء وسكون الميم معادة صغير من خصوص سميت بذلك لسرها الوجه والكفين من حر الارض وبردها

من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الميت عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن علف عن أم سلمة قال الحافظ وهذا الذي أهمل ليس بسنة فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذي فيه يعلى بن علف انتهى وقد عرفت ان الترمذي قال انه عزيز وليس بمجتص في باب القراءات ووافي باب فضائل القرآن وصححه هناك بعد ان رواه عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن علف فلهذا التصحيح لاجل الاتصال كائنه عليه قوله في باب القراءات وليس اسناده بمجمل وأخرجه اذ رلقني عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم قل يوم الدين بالثعبين والناستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قطعها آية وعد هذا الاحراب وبعد بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعبه عليهم قال يعمرى رواه موقوفون وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفي اسناده جبر بن هرون البطي قال الحافظ هو ضعيف انتهى ولعله قد وثق فيقول يعمرى رواه موقوفون صحيح والمسيب يدل على ان البسلة آية وقد استدل به من قال باستحباب البسلة في الصلاة لما ذكرناه في شرح الحديث الذي فيه وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أول الباب

• (باب في البسلة هل هي من الفاتحة وأائل السور أم لا) •

وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج يقولها تلا فاعيل لابي هريرة فاننا نكون وراء الامام فقال اخراجه في تسك قافي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل قدمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد ذهب العالين قال الله جلدي عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله اتني على عبدي فاذا قال مآل يوم الدين قال مجدني عبدي وقال مرة فوس الى عبدي واذا قال بالتعب واليالك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا العبدى ولعبدي ما سأل رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه قوله خداج بكسر الخاء المعجمة قال الخليل والاصمعي وأبو حاتم الجسستاني والهمزى وأخرون ان الخداج التصان يقال خدجت الناقة اذا ألقت ولها قبل أو ان التاج وان كان تام الخلق وأخذت اذا ولدت ناقصا وان كان لتام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذت اذا ولدت

ومنه الخمر فان كانت كبيرة تسمى خمرًا قاله الطبري والزهري وصاحبه أبو عبيد الهري وجماعة بعدهم وزاد في لغره النهاية ولا يكون خمر الا في هذا المقدار ومعنى خمر لان خبوطها مستورة بضعف أو قال انطباع هي السجدة بعد الصلاة المصلى ثم كحديث ابن عباس في القارة التي جرت القتبلة حتى القتها على الخمر التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلها

على الحديث قال في هذا نص صحيح بلا خلاف ثم على ما زاد على الوجه (إذا صعد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض فوبه) هذا حكاية لفظها والافلاصل أن تقول أصابها واستنبت منه عدم نجاسة الخافض ونوبها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف صلاة التكبرين على صاحبها غالية الاغان مختلفة الألوان ٩٩ ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصرى

وكوفي ومدي وقبه الحديث والاضمار والصفة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا استعمل وأبو داود وابن ماجه وقبه الحمد

• (كتاب التيمم)

أي كتاب بيان أحكامه وهو لغة القصد يقال تيممت فلا تيممته وتيممت أي قصدته وشعرنا القصد إلى الصعد لمع الوجه واليدين فقط بنية استحالة الصلاة ونحوها وإن كان الحدث أكبر وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصة وقبله عزيمته وجزم الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عزيمته ولقد رخصه ونزل فرضه سنة خمس أو ست

• (بسم الله الرحمن الرحيم)

كذا الإيذنا خيرا بعد الاذان ولكرة بتقديم البسمة على تأليها لحديث كل امرئ بالذي (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) رضى عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفار (وهو غزوة بني المصطلق) فأخذه ابنه سعد وحسين وجزم به ابن عبد الوهي الأسدي كاره كانت سنة ست كما ذكره البخاري عن ابن أبي عمير وأخمس فأخذه ابن سعد ورجعه أبو عبد الله الحاكم

لغير عمام قالوا فحقه خداج أي ذات خداج قوله أقرأهم في نفسك السائل لا يحرره هو أبو السائب أي أقرأهم بحيث تجمع نفسك قوله سمعت الصلاة قال النووي قال العلل المزمع بالصلوة الفاتحة حيث بذلك لا نهاية لتصح الأيم والموارد فسمعت من جهة المعنى لأن نصها الأول تعبدية وتعميدية عليه وتفويض إليه والنص الثاني سؤال وطلب وتضرع واعتقاد قوله حدى وأثنى على ويحذف الحمد الثانية يصحيل الفعل والتعبد التماسهات الحلال والتنامة مثل على الأعرين ولهذا جاء جوابا للرجح الرحيم لأشمال القطين على الصفات الذاتية والقولية حكى ذلك النووي عن العلماء قوله فوض إلى عبدي وجه مطابقة هذا القول لما لا يرم الدين أن الله تعالى هو المتفرد بالذلك اليوم ويجزأ العباد وحسابهم والدين الحساب وقيل الجزاء ولا دعوى لأحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا وأما الذي أناب لبعض العباد لأن يجازى ويدعى بعضهم دعوى باطله وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم قوله فإذا قال باله تبدل الخ قال القزطبي إنما قال الله تعالى هذا لأن في ذلك تذلل العبدية وطلبه الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طلب منه قوله فإذا قال أهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة إنما كان هذا للعدالة سؤال يعود نفعه إلى العبد وفيه دليل على أن أهدنا وما بعده إلى آخر السورة ثلاث آيات لا يتأخر وفي المسئلة خلاف مبنى على أن البسمة من لفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنها ليست من لفاتحة لأن لفاتحة سبع آيات بالاجماع فثلاث في أولها ثمانية وأولها الحمد لله ثلاث دعاء وأولها أهدنا الصراط المستقيم والاربع متمسطة وهي أيا لا نعبد وأيا لا نستعين ولم تذكر البسمة في الحديث ولو كانت منها ذكرت قال النووي وهو من أوضاع احتجوا بها قال وأجاب أصحابنا وغيرهم عن يقول إن البسمة آيتين من لفاتحة باجوبة أحدهما أن التنصيف حائد إلى جهة الصلاة لا إلى لفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثاني أن التنصيف حائد إلى ما يختص باللفاتحة من الآيات الكاملة والثالث معناه فإذا انتهى العبد في قرأته إلى الحمد لله رب العالمين فحينئذ تكون القسم انتهى ولا يخفى أن هذه الأجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف والحديث أيضا يدل على وجوب قراءة لفاتحة الكتاب في الصلاة والبه دهب الجوهري وسأقي البحث عن ذلك في الباب الذي بعده هذا إن شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسمة فليس بصحيح قال البصري لأن جماعة ممن يرى الجهر بها يعتقدون أن أبا بل هي من السنن عندهم كالتعوذ والتأمين وجماعة ممن يرى الأسرار يعتقدون أنها قرأنا ولهذا قال النووي إن مسئلة الجهر ليست مرتبة

في الالكيل وفي هذه الغزوة كانت قصة الامك وقال الهادي وكانت قصة لتعير في غزوة الفتح ثم ترد في ذلك (حتى إذا كنا بالبيداء) أدنى إلى مكة من ذي الحليفة قاله أبو عبيد البكري في جمعه (أو ذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة والثلث من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها رواية هو الذي في غيره هذا الحديث أنه كان ذات الجيش كحديث جابر بن يسير عند أبي داود

والنسائي بإسناد جيد قال عرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجبس ومعه فائشة زوجته فاقطع عندها الحديث ولم يترك منه وبين البيهقي (اقطع عندي) بكسر العين وسكون القاف أى قلادة لى كان معها اثني عشر درهما والاضافة في قولهما باعتبار حيازتهما للعقد واستيلائهما ١٠٠ لثقتة لانهما ملكا لها دليل ما في الحديث الثاني انهما استعدا من أسسه

على إثبات مسئلة البسلة وكذلك احتياجا من احتج بأحاديث عدم قرائتها على أنها ليست بأية لما عرفت (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة من القرآن ثلاثون آفة شغقت لرجل حتى شغف نفسه وهي تبارك التي بيدها الملك رواء أجدو أبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وأعله البخاري في التاريخ الكبير بأن عباسا الجشعي لا يعرف سماعه من أبي هريرة ولو كان ذكره ابن حبان في الثقات ولم يشاهده من حديث ثابت عن أنس رواء الطبراني في الكبير بإسناد صحيح والحديث استدل به من قال ان البسلة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة في الباب الاول وانما استدلووا به لان سورة تبارك ثلاثون بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون انها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لان البسلة كالشيء المشترك فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث آيات (وعن أنس قال ينادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهره فأتى المجهيد اذا غنى اغناهم ثم رفع رأسه متبجعا فقلنا ما أضحكك يا رسول الله فقال ثلث على آتها سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فأعطينا الكوثر فصل لربك وانحر ارباشا نك هو الاية ثم قال أذكرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أجدو مسلم والنسائي تمام الحديث قلنا الله ورسوله أعلم قال انه روى عنه به بن عزي روى عليه خبير كثير وهو حوض يرد عليه امقي يوم القيامة آفته عدد هجوم السماء فينتج البعد منهم فاقول رب انه من امقي فيقول ما تدرى ما أحدث بعدك هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسلة وقد تقدم ذكرهم ومن ادلهم على اثباتها ما ثبت في المصاحف منها بغير تغيير كما ميزوا أمعا السور وعدد الاي بالجرة أو غيرها مما يحتاج في صورة المكتوب قراءا وأجاب عن ذلك القائلون بأنها ليست من القرآن أنها ثبتت لفصل بين السور وتخلص القائلون بأثبتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا انقري ولا يجوز تركه بمجرد الفصل الثاني لو كان لفصل لكتبت بين برائة والانتقال ولما كتبت في أول الفاتحة الثالث ان الفصل كان مكتوبة اجم السور كما حصل بين برائة والانتقال ومن جملة حجج المتبين ما تقدم من الاحاديث المصرحة بأنها آية من الفاتحة واجاب من لم يشتها بان القرآن لا يشهد الا بالترواتر ولا تروا لا سيما مع ورود الالة الله تعالى أنها ليست بقرآن مكذوب أي هريرة المتقدم ذكره ما في هذا الباب وحديث اثبان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اقربا باسم ربك الذي خلق رواء البخاري ومسلم وسائر الاحاديث المتقدمة

قلادة وفي التفسير من رواية عمرو بن الحارث سقطت قلادة على البيهقي ونحن داخون المدينة فأتناخ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل وهذا شعر بان ذلك كان عند قربهم من المدينة (فأقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه) أى لاجل طلب العقدان المبعوث في طلبه اسيد بن حضير وغيره (وأقام الناس معه وليسوا على ماء) وليس معهم ماء كذا الا كتوفيه اعنائه الامام يحفظ حقوق المسكين وان قلت ولحق تصحيح الضائع الاقامة للعاق المقتطع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاغة المال (فأتى الناس الى أبي بكر الصديق) رضي الله عنه (فقالوا) له (الأتى الى ما صنعت عائشة) فأقامت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) استدل الفعل اليه لانه كان بسيما وفيه شكوى المرأة الى أبي اوان كان لها زوج وكانهم اغتاسكوا الى أبي بكر ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ناعما كانوا ابو قتادة (فجاء أبو بكر) رضي الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) واضح وأسمعني نخذي) بادال المحبة (قد نام فقال حبست رسول صلى الله عليه وآله وسلم) حبست في (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذ علم رضاه بذلك ولم يكن حلة مباشرة (فقات عائشة) رضي الله عنها (فعاين أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحارث فقال حبست

في (والمسلم واضح وأسمعني نخذي) بادال المحبة (قد نام فقال حبست رسول صلى الله عليه وآله وسلم) حبست في (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذ علم رضاه بذلك ولم يكن حلة مباشرة (فقات عائشة) رضي الله عنها (فعاين أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) في رواية عمرو بن الحارث فقال حبست

الناس في قتلاهم أي بسببها وقاد الطبعاني في كل من تمكن من هتاف التكتة في قول عائشة فعائني أو يكره لم تقبل فعائني
 إلى بل ارتفع منزلة الاجتناب لان قضية الابوة ومنزلة الوالدية تقتضي الحنو وما وقع من العتاب بالقول والتأديب الفصل
 مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني سيده في خاصرتي) بضم السين ١٠١ وقد تفتح أو انفتح لقول كاطن في النسب

والضم للرمح وقيل كلاهما بالضم
 وفيه تأديب الرجل ايته ولو
 كانت زوجة كية فتطرعه عن
 يشه ويطلق بذلك تأديب من به
 تأديبه ولولم يأنه الامام فلا
 يخفى من الصلوة الامكان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم على
 نخدي فيه استحباب السفران
 ناله ما يوجب الحركة أو يصل به
 نشوئنا وكذا المصل أو فارق
 أو مستقل بعم أو ذكر (فقا رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
 أصبح) دخل في الصباح وعند
 الباري في فضل أبي بكر فقام حتى
 أصبح والمعنى فيه امتقارب لان
 كلامه ما يدل على أن قيامه من
 نومه كان عند الصبح (على غير ما)
 متعلق بقام وأصبح فتنازع فيه
 واستدل به على الرخصة في ترك
 التمسيد في السفران ثبت ان
 التمسيد كان واجبا عليه وعلى ان
 طلب الماء لا يجب الا بعد دخول
 الوقت لقوله في رواية عسرو بن
 الحارث بعد قوله وحضرت الصبح
 فالتس الماء فلو وجد وعلى أن
 الوضوء كان واجبا عليهم قبل زوال
 آية الوضوء ولهذا استدلوا
 بزواجرهم على غير ما وقع من أبي بكر
 في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد
 البر ما علم عند جميع أهل المعازي

في الباب الاول ويجابح أهل العدد على تركه هذا يتقن غير الفاتحة وتخلص المثمن
 عن قولهم لا يثبت القرآن الابناتو اربعين الاول أن اثباته في المصحف في معنى التواتر
 وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل على الثاني ان التواتر انما يشرط فعايت قرأ على
 سبيل القطع فاما ما ثبت قرأ على سبيل الحكم فلا والبسج قرآن على سبيل الحكم ومن
 جهة ما أجيب به ان عدم تواترها ممنوع لان بعض القراء السبعة اثبتوا القرآن السبع
 متواترة فليزمن تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثير ما يقع لبعض الباحثين
 ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث ومحل البحث الاصول فمن رام الاستيفاء فليراجع مطلوبه
 (وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى
 ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم ومعه على
 شرطهما وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبير وقال المرسلا أصح وقال
 الذهبي في تقييد المستدرك به أن ذكر الحديث عن ابراهيم امامه اثبات وقار
 الهيئتي رواه البرزبانساندين رجال أحدهما رجال الصريح والحديث استدله القائلون
 بان البسج من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو يبنى على تسليم ان مجرد تنزيل البسج
 يستلزم قرأينها

• (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن ع. ا. د. ب. الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ
 بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفيه لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه
 الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن سنان لفظ نصاعدا
 لكن قال ابن حبان تقردهما معمر عن الزهري وأعلها الضاوي في جزاء القراءة ورواية
 الدارقطني صحيحة ما ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ
 أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا جد لفظ لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم
 القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي
 وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن
 أبي الفردان عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي بن عبد الله الميمني
 وعن عائشة وأبي هريرة وسألت ابن ابي عمير عن صلاة الله تعالى ومن عبادة وسألت في الباب الذي
 بعد هذا الحديث يدل على تعيين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها واليه ذهب
 مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب المعتزلة
 لأن النبي المذكور في الحديث يتوجه الى الذات ان أمكن انتفاؤها والاتوجه الى ما هو

أه صلى الله عليه وآله وسلم لا يصل منها فقرض الصلاة عليه الوضوء ولا يدفع ذلك جمل أو معاند (فاقر الله به التمس) التي
 بالمائدة ووقع عند الحديث وقبحة فزلت بأهيا الذين آمنوا الذي اقمتم الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم وأيديكم الى الآية
 إلى قوله لحكمكم تشكرون ولم يقبل آية الوضوء وان كان مبدوا به في الآية لأن الطاري في ذلك الوقت حكم التمس والوضوء كان

مقرر ايدل عليه وليس معهم ما هو الحكمة في نزول آية الرضوخ مع تقدم العمل به ليكون فرضه معلوما بالتزويل قال ابن الاعراب
هذه صفة ما وجدت فيهم من دواعي الانفس على الايتين عنت عائشة وقال ابن بطال هي آية النساء وآية المائدة وقال
القطري هي آية النساء وجهه بان آية ١٠٢ المائدة تسمى آية الرضوخ وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيجب تخصيصها

بآية التيمم وأورد الواحدي في
أسباب النزول هذا الحديث عند
ذكر آية النساء حتى على الجميع
فما ظهر الجاري من أن المراد آية
المائدة بغير تردد رواية عمرو
ابن الحارث أن صرح فيها بقوله
قزلت بأعيان الذين آمنوا إذا هم
كأنهم قد تموا (تيمموا) بلفظ الماضي
أي تيمم الناس لأجل الآية أو
هو أمر على ما هو لفظ القرآن
ذكره بيانا أو بدلا عن آية التيمم
أي أنزل الله تيمموا واستدل
بالآية على وجوب التيمم في التيمم
لأن معنى تيمموا قد سدوا وهو
قول فقهاء الامصار لا الاوزاعي
وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكتفي
هبوب الريح به بخلاف الوضوء
كالواضحة مطر غشوى الوضوء به
فانه يجرى والظاهر الاجزاء من
قصد التراب من الريح الهابطة
بمختلف من لم يقصد وهو اختيار
الشيخ أبي حامد وعلى تعيين المصعد
الطبيب للتيمم لكن اختلف العلماء
في المراد بالصعيد وعلى أنه يجب
التيمم لكل فريضة (قال اسيد
ابن الحضير) يضم الهمزة في الاول
مصغرا ودو يضم الحاء المهملة
الاولى الاضمارى الاشبهى أحد
التعبيرات القوية الثابتة المتوفى
بالله تسعة عشر (ماهى)

أغرب الى الذات وهو الصفة لآلى الكمال لان الصفة أقرب المجازين والكمال أبعدهما
والحال على أقرب المجازين واجب وتوجه التيمم ههنا الى الذات يمكن كما قال الحافظ في
الفتح لان المراد بالاصلاح معناه الشرعى لا لغوى لما تقر من أن ألفاظ الشارع محمولة
على عرفه لكونه بحث تعريف الشرعيات لا تعريف الموضوعات للغوية وإذا كان
المتنى الصلاة الشرعية استقامت في الذات لان المركب كما يتنى بان تمام جميع اجزائه يتنى
بان تمام بعضها فلا يحتاج الى اضماع الصفة ولا الاجزاء ولا الكمال كما روى عن جماعة لانه
انما يحتاج اليه عند الضرورة وهي عدم إمكان اتمامه الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة
الغوية فلا يمكن توجه التيمم الى ذاتها لانها لم تحدث في الخارج كما قاله البعض لكان
لتعين توجيه التيمم الى الصفة أو الاجزاء الى الكمال أمّا أولا فلا ذكر فامن أن ذلك
أقرب المجازين وأما ثانيا فلرواية الدارقطني المذكورة في الحديث فانها مصرحة بالاجزاء
فتمنع تصدوره إذا تقرر وهذا فالحديث صالح للاختصاص به على أن الفاقص من شروط
الصلاة لامن واجباتها فقط لان عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط
وذهبت الحنفية وطائفة قليلة الى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال
الزوري والصواب ما قال الحافظ ان الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن يروا
على ما عدهم انهم انعم الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لان وجوبها انما ثبت بالسنة
والتي لا تتم الصلاة الا بقرض والقرض عندهم لا يثبت بما يزيده على القرآن وقد قال
نعماني فارقوا ما يسيرونه فالقرض قرأتم ما يسيرونه وتعين الفاتحة انما يثبت بالحديث فيكون
واجبا بآية من يقرئ الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأى فاسد حاسده وقد كثر
من السنة المطهرة بلا برهان ولا حجة تيرة فكم موطئ من المواطن يقول فيه الشارع
لا يجزئ كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المصنفون بهذا الرأى يجزئ ويقبل ويصح
ومثل هذا أخذوا الناس من أهل الرأى ومن جعله ما أشادوا به هذه القاعدة ان الآية
مصرحة بما تيسر وهو تخصيص فلو ثبتت الفاتحة لكان التعيين نهضا للخصيص والقطري
لا يفتخ باللفظ فيجب توجيه التيمم الى الكمال وهذه الكلية متنوعة والسند ما تقدم من
تحول أهل قبا الى الكعبة بغير واحد ولم شكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل
مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاستسقاء ولو سلمت لكان محتمل لتفرع خارجا عنه الان
المسوخ انما هو استقراء للخصيص وهو ظنى وبأى الآية تزالت في قيام الليل فليست مما نحن
فيه وأما قولهم ان الحل على فوجه التيمم الى الصفة اثبات للصفة مآلة جميع وان الصفة
عرف مجتهد لاهل المذرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان تخصيص الكلام يمكن

أى التي حصلت للمسلمين برخصة التيمم (ياول بر كنكم يا ابي بكر) بل هي مسبوبة بغيرها من البركات يتقدّر
والمراد بآية بكرت نفسه وأهلها وأتباعه وفي رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله الناس فكم وعن ابن ابي مليحة عن عائشة أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أعظم بركة قلاديتك وهذا يشعر بان هذه القصة كانت بعد قصة الاكل فيقوى قول من

ذهب الى قدس ضباع العقد وعجليل على ثأر القصة ايضا من قصة الاقل ما رواد الطبرستان عن طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الافة ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القمل ١٠٣ فقال ابو بكر يا عتيق في كل سورة تكونون عنابر بلا على الناس طائر الله

الرخصة في التميم فقال ابو بكر
الخبز الملوحة وفي اسناد محمد بن
محمد الرازي وفيه مقال طاله
في الفتح وقدم دليل على فضل
عائشة وأبيها وتكرار البركة
متهما وفي رواية هشام بن عروة
قوله ما زلت امر تذكره
الاجل الله للمسلمين فيه خيرا
(قالت) عائشة رضي الله عنها
(فبعثنا) أي أمرنا (البراءة التي
كنت) راكبة (عليه) حالة السير
مع اسيد بن حضير (فأصبنا)
أي وجدنا (العقد فقهه) وفي
الحديث دلالة على جواز السفر
بالنساء واتخاذهن الحلي تجيلا
لازواجهن وجواز السفر بالعارية
وهو محمول على رضا صاحبها
ورواة الخمسة مديون الا
الاول وفيه التعديت والاخبار
والعنسة وأخرجه البخاري
أيضا في الكعك والتفسير
والمبارك بن مسلم والساق في
الطهارة (عن يابر بن عبد الله)
الانصاري (رضي الله عنه) أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال أكلت بضم الهمزة (خسا)
أي خمس خصال وعنده مسلم من
حديث أبي هريرة فضلت على
الانبياء يستولطه أطلاع وأعلى

بتقدير الكمال فيكون لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فورد نص في الشارع بلفظ
الاجز او كونه من اثبات القصة بالتبرج منوع بل هو من الحلق الفرد الجوهول بالاعم
الاقبل المعلوم ومن جهة ما استظهرنا به على وجه النقي الى الكمال ان الفاتحة لو كانت
فرضا لوجب قطعها واللازم باطل فالنزوم منهلها في حديث المسمى صلواته بلفظ فان كان
معها قرآن والا فاداه وكبره لله عند الناسق وأبي داود والترمذي وهذا الملتزم
فان أحاديث فرضيها تسلازم وجوب قطعها الان ما لا يتم الواجب الا به واجب كما تقدم
في الأصول وما في حديث المسمى لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حق لا قرآن
معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي وفي عند
أبي داود والقاسي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ان رجلا به الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني لا أستطيع ان أتضمن القرآن شافطني ما يجزي
في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله
ولا شك ان غير المستطيع لا يكفل لان الاستطاعة شرط في التكليف فالعذر هو هنا الى
البدل عند تعذر البدل غير فادح في فرضيته أو شرطية ومن أدلهم ما في حديث المسمى
بلفظ ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن والحجاب عنه انه قد ورد في حديث المسمى أيضا
عند أحمد وابي داود وابن حبان بلفظ ثم اقرأ ما في القرآن فتقول ما تيسر بحمل مبين أو مطلق
مقيدا ومهم مفسر بذلك لان الفاتحة كانت هي المتيسرة لفظ المسلمين لها وقد قيل ان
المراد ما تيسر فيجاز على الفاتحة جمعا بين الأدلة لان حديث الفاتحة زيادة وقت غير
معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول
بالاجال والاطلاق والقصر والتظاهر الایهام والتقسيم وهذا الكلام انما يحتاج اليه على
القول بأن حديث المسمى بصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقتضية للفرضية وأما على
القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد لا اشكال في خصم المصير الى القول بالفرضية بل القول
بالشرطية لم يعرف ومن أدلهم أيضا حديث أبي سعيد بلفظ لاصلاة الا فافضة الكتاب
أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدرى بهذا اللفظ من أين جاء وقد مر عن أبي سعيد عند
أبي داود انه قال أمرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن
أدلهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لاصلاة الا قرآن ولو فافضة الكتاب
ويجيب بأنه من رواية جعفر بن ميون وليس بثقة كما قال القاسي وقال أحمد ليس بقوى
في الحديث وقال ابن عدي يكتب حديثه في الضعفاء أيضا قد روي أبو داود وهذا
الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختصر به ثم اطلع على الباقي والافصاح صباه كثيرة والنسب عن عبد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسطلاني
من انحصار من جهة كافية مع مباحث واثبة في كتابه المواهب اللدنية بالخروج الحمدي وقوله لاد في رواية عمرو بن شعيب عن
أبيه من جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ابن بطيئة) أحد من الانبياء (عليه) زاد

للمحدثين من عباس لا القوله انظر او ظاهر الحديث ان كل واحد من الخلف لم يكن لاحد قبله وهو كذلك (نصرت بالعرب) بضم
 الراء الخوف يذهب في قلوب أعدائي (سيرة مشهورة) جعل الحديث مشهور الا انه لم يكن بين بلد وبين اهل من اعدائه اكثر منه وهذه
 التصريفة حاصله على الاطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده فهو عسكروا هل هي حاصلة لا منه من بعده فبه احتمال نقل ابن

المحقق في شرح العمدة من مسند
 أحمد بلفظ والعرب يعني بين يدي
 أمي شهر (وجعلت في الأرض)
 كلها (مسجدا) بكسر الميم وضع
 مسجدا لا يختص بالمسجد منها
 موضع دون آخر أو هو مجاز عن
 المكان المسمى للصلاة وهو من مجاز
 التشبيه إذا المسجد حقيقة عرفية
 في المكان المسمى للصلاة فلما جازت
 الصلاة في الأرض كلها كانت
 بالمسجد ذلك فاطلق عليها اسمه
 والاول أولى وأوضح وفي رواية
 عرو بن زهير عن أبيه عن جده
 مر فوعا وكان من قبلي انما يصلون
 في ثلثهم وهذا نص في موضع
 النزاع فثبتت التصريفة وعموم
 ذكر الأرض في هذا الحديث
 مخصوص بمنهى الشارع من
 الصلاة فيه في حديث أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه من فوعا
 الأرض كلها مسجد لا المقبرة
 والحمام رواه أبو داود والترمذي
 وفيه ضعف واضطراب وعند
 الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر
 نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يصل في سبعة مواطن في المذبة
 والجوزة والمقبرة وقاعة الطريق
 وفي الحمام وفي معاطن الابل
 رفوق ظهر بيت الله عز وجل قال
 الترمذي أسنداه ليس بالقوى
 وقلة حكم في زيد بن جبيرة من

نيسل حفظه (و) جعلت في الأرض (طهروا) بفتح الصاد على المشهور واحتج به مالك وأبو حنيفة على
 جواز التيمم بجميع أجزاء الأرض لكن في حديث سفيان بن عيينة عنده لم يوجها لئلا ٧٧ من كل مسجد أو جعلت بها ثلثا
 طهروا إذا لم تجد الماء وهو من يعمل العام عليه فقتل الطهورة بالتراب ورجحه الامام الشوكاني في السيل وهو

قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى منه ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التعبد بالتربة وتعقب بأنه إذا
في الحديث بلفظ التراب بعدوا ابن خزيمة وغيره في حديث علي بن عبد الله والبيهقي بإسناد حسن وجعل التراب على ظهوره أو يقرى
القول بأنه خاص بالتراب أن الحديث سيق لأظهار التشریف والتخصيص ١٠٥ فلو كان جائزاً لغير التراب لما اقتصر

عليه واستدل به على أن الظهور
هو المظهر لقصد لان الظهور
لو كان المراد به الظاهر لم تثبت
التخصيصية والحديث المتقدم
لا يثبتها وقد روى ابن المنذر
وابن الجارود بإسناد صحيح عن
أنس مرفوعاً جعلت في كل
أرض طيبة سجداً وظهوراً
ومعنى طيبة طاهرة فلو كان
معنى ظهوراً ظاهر الزم تفصيل
الحاصل واستدل به على أن النعم
يرفع الحدث كلياً لا شيئاً كما
في هذا الوصف قال في الفتح
وفيه نظر (فأما الرجل) كأن
(من أمى أدركته الصلاة) وفي
رواية أبي أمامة عن البيهقي قال
رجل من أمى في الصلاة لم يجد
ما وجد الأرض ظهوراً وسجداً
وعند أحمد فعنده ظهوره
وسجده وفي رواية عمرو بن
شعب قال فما أدركت الصلاة
فصليت وصليت (فليصل) أي
بعد أن يتم أو حيث أدركته
الصلاة (وأحلت في الغنائم) جمع
غنية وهي ما سلب من الكفار
بقتلهم والكسب في كسب الغنائم
(ولم تحل لأحد قبل) لأن منهم
من يؤذنه في الجهاد أملاً
فلا يمكن له الغنائم ومنهم من أذنه
فلا يمكن كانت الغنيمة حراماً

انتهى ذلك الاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة لعل قوله في
حديث المسيء ثم كذا في كل صلاة فاقبل على الجواز هو الركعة وكذلك حل الصلاة
الابتغاة الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن
ماجه بلفظ الصلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة ما يجد وسورة في غريضة أو غيرها قال الحافظ
واسناد ضعيف وحديث أبي سعيد أيضاً بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة ورواه أحمد بن محمد بن سعيد الشافعي قال ابن عبد
الهادي في التقييد ورواه أحمد بن محمد هذا وهو صاحب الامام أحمد من حديث عبادة بن أبي
سعيد هذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين
الامام والمأموم وبين اسرار الامام وجهه وسياق الكلام على ذلك ومن جملة المؤيدات
لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال
من سلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلا يصل الا بالامام وذهب الحسن البصري
والهادي والمؤيد بالله وادوا وصحوا الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقراءته
معها مرة واحدة في أي ركعة ومعرفة وقال زبد بن علي والناصريان الواجب القراءة في
الاولين وكذا قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص بالفاتحة كما سلف عنه وأما الاخبار
فلا تعين القراءة فيها عند جمهور الشافعية وأما شافعية زادوا حنفية وان شاء سكنت
واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة في الاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى
الحقيق للصلاة هو جميعها لا بعضها وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال
بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي بن عبد السلام أنه قرأ في الاولين وسبع
في الآخرين وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها
فذهبت الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم العصة وروى ابن القاسم عن مالك أنه ان
نسي في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلى ثلاثية
أو رباعية قرئ عنه أنه يعيدها ولا يجزئه وروى عنه أنه يسجد بسجد في السهو وروى
عنه أنه يعيد ثلثة الركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشريعة التي نهانا
على صلاحة الاحاديث دلالة عليها ان التماس بعد الصلاة كن صلى بغير وضوء نسباً
واختلف هل تجب القراءة في فاتحة أو لا وسياق تحقيقه (وهي عائشة قالت
سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي

خداج روى أحمد وابن حبان وغيره قد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن
ماجه عن طريق محمد بن اسمعيل عن يحيى بن عبد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ نيل في علمهم بل تجب ما تقرر فيها قاله الخطابي وقيل المراد به خص بالتصرف فيها كيف شاءوا والاول أصوب
(واعطيت الشفاعة) العظمى في إراحة الناس من هول الموت ولا خلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا اجزم به
البوري وغيره وقيل هي التي اختص بها لا يرد فيها بال وقيل هي بطريق من قلبه متغالب بغير من إيمان لان شفاعة

غيره تقع فيه في قلبه أكلهم من ذلك فله عياض قال في الفتوح والذي يظهر لي ان هذه مرادهم الاولى لانه يتبعها بها وقال
البيهقي في البعث بمحفل ان الشفاعة التي يخص بها انه يشفع لاهل الصغار والكبار ونقل عياض ان الشفاعة المختصة به
شفاعة لا ترد ووقع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطيت الشفاعة فأخرجتها لأمي فهي لمن لا يشرك بالله شيئا وفي حديث

محمد بن اسحق في معقال حمور ولكنه يشهد له حديث أبي هريرة المتقدم الذي
أشار اليه المصنف عند الجملة الا يضارى بلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بقبلة القبلة
فهي خداج وتقدم هناك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي
عن علي عليه السلام من فوجا يلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والحديث
احتج به الجمهور والقائلون بوجوب قراءة القبلة وأوجب القائلون بعدم الوجوب عنه
بان الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطالة وروى الاصل ان الصلاة الناقصة
لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الادلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فينادي لأهل الصلاة الا يقرأ القبلة الكتاب فما زاد
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن معمر وقد تقدم
ان الثاني قال ليس بثقة وأحمد قال ليس بقوي وابن عدى قال يكتب حديثه
في الضعفاء ولكنه يشهد له حديثه ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة بن
الصامت بلفظ لا صلواتي لم يقرأ بقبلة الكتاب فاعدا وان كان قد أعلمها البضاري في
جزء القراءة ما تقدم ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ أمرنا ان
نقرأ بقبلة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واستأذنه صحيح ورجالته ثقات وقال
الحافظ اسناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلواتي لم
يقرأ في كل ركعة بالحمد وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الاحاديث لا تقصر عن
الدلالة على وجوب قرآن مع القبلة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع القبلة
في صلاة الصبح والجمعة والاربعين من كل الصلوات قال النووي ان ذلك سنة عند جميع
العلماء وحكى القاضى عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السور قال النووي وهو
شاذ مردود وأما السور في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك وانحبه الشافعي
في قوة الحديد دون التسليم وقد ذهب الى ايجاب قرآن مع القبلة عمر وابنه عبد الله
وعثمان بن أبي الهادي والمهادي والقاسم والمؤيد بالله هكذا في الصحيح وقدرة الهادي
بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله وآية طوية والطاهر ما ذهبوا اليه من ايجاب شئ
من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا قوله أنه لا يسي ما دون ذلك
قرأ بالعدم اعجازة قال المهدي في البحر وهو فاسد لدفع القرآن على القليل والكثير
لانهم جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا يسمى مجزأ ولا تلاوة فيها من ذلك التقدير
بالآية الطوية نعم لو كان حديث أبي سعيد المصرح فيه ذكر السورة صحيحا لكان
مفسر المجهول في الاحاديث من قوله فما زاد وقوله وما تيسر ولكن كذا لا

هو من تعيب فهمي لكم ولن
شهد ان لا اله الا الله قال الظاهر ان
المراد بالشفاعة المختصة في هذا
الحديث انراج من ليس له عمل
صالح الا التوحيد وهو مختص
أيضا بالشفاعة الاولى لكن
فيه تنويه ذكر هذه لانه غاية
الماحوب من تلك الاقسامها
الراحة المستقرة وقد ثبتت هذه
الشفاعة في رواية الحسن عن
أنس ولفظه ثم ارجع الى ربي في
الرابعة فاقول يا ربي انك تلي
فمين قال لا اله الا الله فقول
وعزى وجلالى لا تخرج مني من
قال لا اله الا الله ولا يكره على ذلك
ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزى
فهو قول ليس ذلك قلت وعزى الخ
لان المراد انه لا يشار الانراج
كأف المرات الماضية بل كانت
شفاعته سببا في ذلك في الجمله
وقيل هي رفع الدرجات في الجنة
أو في ادخال قوم الجنة بلا حساب
وقد ثبت الاتات والاحاديث
هذه الشفاعة بالاذن فلا يشفع
الابن اذن له الرحمن وقال سواها
(وكان النبي) فيرى (يعتد الى
قومه) المبعوث اليهم (ثمة)
وبعث الى الناس علمة) قوي
وغيرهم من العرب واليهيم
والاسود والاجر وقد رواه آبي

هريرة عند مسلم وأرسلت الى الخلق كافة وهي اصرح الروايات وأشملها وهي مؤيد قلن ذهب الى ارساله صلى الله
عليه وآله وسلم الى الملائكة كظاهر آية القرآن ليكون العالمين خيرا قال في الفتوح لا يمتنع بان فوجا عليه السلام كان مبعوثا
الى أهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان من سلاهم لان هذا العموم لم يكن في أصل بعثته

وأنما اتفق بالحدث الذي وقع وهو الحصار الملقى في المسجد من بعد هلاك سائر الناس وأما ما نصل إلى القبله وأهولهم
فهم رسالتهم أصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك وأما قول أهل الموقف فأنوح كما يصح في حديث الشفاعة أنت أول رسول
إلى أهل الأرض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية إرساله وعلى تقدير ٢٠٧ أن يكون مراداً فهو مخصوص

بتمسيمه معناه وتعالى في عدة
آيات إن إرسال نوح كان إلى
قومه ولم يذكر أنه أرسل إلى
غيرهم واستدل بعضهم لعموم
بمته بكونه دعاً على جميع من
في الأرض فأهلكوا بالقرع إلا
أهل القبيلة ولولم يكن مبعوثاً
إليهم لهلكوا بالقوله تعالى وما
كلمناهم من قبله من نبي ولا
وقد ثبت أنه أول الرسل وأجيب
بجويز أن يكون غير ما أرسل إليهم
في الشفاعة فأنوح وأنهم لم يمتوا
فدعا على من لم يؤمن من قومه
وغيرهم فأجيب بهذا جواب
حسن لكن لم ينقل أنه نبي في
زمن نوح وغيره فيحتمل أن يكون
معنى انصوبيه لئينا صلى
الله عليه وآله وسلم في ذلك بقا
شريعته إلى يوم القيمة ونوح
وغيره مبصرون ان يبعث نبي في
زمانه أو بعده فينبغي بعض
شريعه ويحتمل أن يكون دعاه
قومه إلى التوحيد بلغ قبيلة
النس فقتلوا على الشرك
فاستحقوا العقاب وإلى هذا لما
ابن عطية في تفسيره ورواه
قال وغيره يمكن أن نبوته لم تبلغ
القريب والبعيد الطول مدة
ووجهه ابن دقيق العيدان
توحيد الله تعالى بجويز أن يكون

على وجوب القاطعة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعف كما عرفت وقد عرفت هذه
الاحاديث بما في البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أنه قال في كل صلاة يقرأها أسعنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعنا ثم وما أخفى عنا أخفينا عنكم وإن لم ترد على أم القرآن
أجزاء وإن زدت فهو خير ولكن الطاهر من السياق أن قوله وإن لم ترد الخ ليس مرغوا
ولما له حكم الرفع فلا حاجة فيه وقد أخرج أبو هريرة عن هذا الحديث كرواية الضمين
الأنباري زاد في آخره وسعته يقول لأصلاة الأباة في الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر
سياقه أن ضمير سمعته لشيء صلى الله عليه وسلم فيكون مرغوا بخلاف رواية الجامعة
ثم قال في قوله ما أسعنا وما أخفى عنا شريعتهم فإن جميع ما ذكره متعلق عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اه وهذا الأشعار في غاية الانضمام اعتبار
جميع الحديث فإن صحيح بينه وبين الأحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن
بجعلها على الاستصحاب وقد قيل إن المراد بقوله فصاعد دفعهم حصر الحكم
على القاطعة كذا قال الحافظ وهو معنى ما قال البخاري في جزء القراءات قوله فصاعدا
ظنه قوله تقطع السيد في رجب يشار فصاعداً قال الحافظ في الفتح ودهي ابن حبان
والقرطبي وغيرهما الإجماع على عدم وجوب قدر زائد على القاطعة وفيه نظر لثبوته
عن بعض الصحابة وغيرهم اه

• (باب ما جاء في قرآننا المأموم وانصاه إذا جمع أمامه) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا
كبر فكبروا وإذا قرأ فاقبلوا وإذا أمروا فاعملوا وإذا نهيوا فاجتنبوا وقال الترمذي وقال مسلم وهو صحيح) زيادة قوله
وإذا قرأ فاقبلوا قال أبو داود وليس بمحفوظة والوهم عندنا من أبي خالد قال المنذري
وفيما قاله نظر فإن أبي خالد هذا هو ليحسان بن حبان الأحمري ومن الثقات الذين احتج
البخاري ومسلم بحديثهم في صحيحهما ومع هذا فلم يتردد في زيادة بل قد تابعه عليها
أبو سعيد محمد بن سعد الأنصاري الأشجلى المنفي تزيل بنحوه وقد سمع من ابن جهمان وهو
ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الخري وأبو عبد الرحمن السائي وقد أخرج هذه
زيادة السائي في سننه من حديث أبي خالد الأحمري من حديث محمد بن سعد وقد أخرج
مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الأشعري من حديث جابر بن عبد الله الجدي
عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطني هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن
قتادة وخالفه الحافظ فلم يذكرها قال وأجمعهم على مخالفتهم يدل على وهمه قال المنذري
ولم يؤثر عنه مسلم فترد سليمان بذلك لثقتهم وحفظه وصح هذه الزيادة يعني مسلماً قال

عاماً في بعض الانتباه وإن كان الترمذي فروغ شريعتهم ليس عاملاً منهم من قال غير قومه على الشرك ولولم يكن
التوحيد لازماً لهم لم يقاتلهم ويحتمل أنه لم يكن في الأرض عند إرسال نوح الأقوم نوح فبعثته خاصة لكونهم إلى قومه فقط
وهي عامة في الأمة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثاً إليهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة

فقلت على الاتي يا سميت قد كرا تلمس المذكور في حديث جابر الا الشاعرة واذ حلتين وهما واعطيت بنحو امع الكمال
وغفرني التيمون ففصل منه ومن حديث جابر سبع خصال ولم يأت ايضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس بذلك جعلت
موقوفنا كموقوف الملائكة وذكره ١٠٨ الارض وذكره اخرى وهذه الميزة فيها ان خزينة والتساق وهو

واعطيت هذا الايات من آخر
سورة البقرة من كرت تحت العرش
يشير الى ما حطه الله عن امتهم
الاصغر وتعمل ما لا طاقة لهم به
ورفع الخطا والقياس فصار
انحصار التسع والاحد من حديث
على اعطيت مقاتيبي الارض
وسبت احد وجعلت اقمي خبر
الامم وذكره كرسلة التراب فصار
انحصار تبقى عشرة خصال وعند
الزوار وجه آخر عن أبي هريرة
مخفري ما تقدم من ذي وما تخر
واعطيت الكور ثوان صاحبكم
لصاحب لواء الحمد يوم القيامة
تحت آدم ومن دونه وله من
حديث ابن عباس كان شطاني
كافرا فاعاق الله عليه فاسلم
فبينكم بهذا سبع عشرة خصال
ويمكن ان يوجد اكثر من ذلك
لمن امن التبع وقد تقدم
طريق الجمع بين هذه الروايات
وانه لا تمارض فيها وقد ذكر أبو
سعيد التيساري في كتاب شرف
المصطفى ان عدد النبي اثنى
في نبينا على افعاله وسلم من
الانبياء ستون خصاله انتهى
وفي الحديث مشروحة تعدد
ثم الله والحق العلم قبل السؤال
وان الاصل في الارض المأثرة
وان حصة الصلاة لا تقتصر بالمجد

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر بن أبي النضر في هذا الحديث لمسلم أي طعن
فيه فقال مسلم يزيدنا حفظ من سليمان فقال أبو بكر حديث أبي هريرة صحيح يعني فاذا
قرأنا فسوا فقال هو عسدي صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عسدي صحيح
وضعه ههنا انما وضعت ههنا اجعوا عليه فقد صحح مسلم هذا الزيادة من حديث
أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما جعل الامام ليؤتم به معناه ان
الانعام يقتضي متابعة المأموم لامامه فلا يجوز له المعارضة والسابقة وانما الله الامداد
الليل الشرحي عليه كماله القائم خلف القاعد ونحوها وقد ورد النهي عن الاختلاف
بخصوصه بقوله لا تفتلوا قوله فكبروا جرم ابن بطال وابن دقيق العيدان انما تعقب
ومقتضاه الامر بان انصاع المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقه بتكبيره الاحرام له
لم تنعقد صلواته وتعقب القول بالتعقب بان كاهي العاطفة واما التي هنا فهي للربط
فقط لانها وقعت جوابا لشرط فعلي هذا لا يقتضي تأخر انصاع المأموم عن الامام الا على
القول بتقدم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فيبقى على
هذا المعارضة قوله واذا قرأنا فسوا احتج بذلك القائلون ان المؤمن لا يقرأ خلف الامام
في الصلاة الجهرية وهم يزيدون على والهادي والقاسم واثنين عيسى وعبد الله بن
الحسن الضبيري واسحق بن واوية واواحد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ
خلف الامام لافسرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبد الله بن شداد الا في
وهو ضعيف لا يصلح الاحتجاج به كما ستعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤمن لا يقرأ
خلف الامام في الجهرية بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وحديث أبي هريرة الا في
وزعم الشافعي وأصحابه الوجوب قراءة الفاتحة على المؤمن من غير فرق بين الجهرية
والسرية سواء سمع المؤمن قراءة الامام أم لا واليه ذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا
على ذلك بحديث عبادة بن الصامت الا في وأجابوا عن أدلة أهل القول الا قبل بانها
عومان وحديث عبادت خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقر في الاصول وهذا
لا يغيص عنه ويؤيد الاحاديث المتقدمة القاضي بوجوب فاتحة الكتاب في كل
ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان البراءة عن عهدها انما تقتضي شأنا صحيح
لا يجعل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البصر
عن حديث عبادة بانه معارض بحديث مالي انازع القرآن وهي من معاوضة العام
بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الاصول انه في العام على الخاص
مطلقا وهو الحق قلنا هو وأما على قول من قال ان العام التاخر عن الخاص فانه

المبني لذلك وأما حديث لا تلا تجار المسجد الا في المسجد فضعف آخرجه الدارقطني من حديث جابر ونما
واستدل به صاحب الميسوط من الحنفية على اظهار حكمه الا في وقال لان الا في خلق من ما ويراب وقد ثبت ان
كلامهما مظهر في ذلك ياب كرامته والله اعلم ورواه هذا الحديث لستة ما بين بصري وواسطي وبغدادى وكوفي

وفيه الحديث والقول من عند أبي آخر وأخرجه البزار في الصلاة يصنع وكذلك في التماس في الطهارة والصلاة
 (عن أبي جهم) بالتميم عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الهمزة بن عمرو بن عتيك الخزرجي الأنصاري
 (رضي الله عنه قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو يترجل) ١٠٩ بالجم والميم المفتوحين موضع قريب

المدنية أي من جهة الموضع
 التي يعرف بذلك وفي التساق
 بتر الجمل وهو من العقب
 (فلقية رجل) هو أبو الجهم
 الراوي كما صرح به الشافعي في
 روايته (فلم عليه فتر عليه
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 بالمركات الثلاث في دال برد
 الكسر لانه الأصل والفتح لانه
 أخف والضم لاتباع الراء (حق
 أقبل على الجدار) الذي هناك
 وكان مساحاً وأعمالاً كالإنسان
 يعرف رضاه زاد الشافعي غشه
 بضم ضمير يديه على الحائط
 ولقد أرقني عن الاعرج حتى
 وضع يده على الجدار (سمع بوجه
 وبيد) وفي رواية لقد أرقني من
 طريقي أبي صالح عن أبي الليث
 بوجه ونداعيه وكذلك الشافعي
 من رواية أبي الحرير وفيه شاهد
 من حديث ابن عمر أخرجه
 أبو داود ولكن خطأ الحافظ
 راويه في رفعه وصوبوا وقته
 وقد أخرجه مالك مؤلفاً بجمعه
 وهو الصحيح والثابت في رواية أبي
 جهم أيضاً بفتح يده لأذراعهم
 فانه زاد شذوذاً مع ما في أبي
 الحرير وأبي صالح من
 النصف قاله الحافظ في الفتح (ثم
 رده) أي على الرجل (السلام)

وأما يخصص القارئ والمتأخر بعدة لا تتع العمل فكذلك أيضاً لان عبادة روى العام
 والخاص في حديثه الاتي فهو من القصص بالقارئ فلا تعارض في المقام على جميع
 الأقوال ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الإمام في الجهرية
 ما تقدم من قول جابر بن صلي ركة لم يقرأ فيها بأم القرآن فلم يصل الا وراء الإمام وهو
 مع كونه غير من فروع مفهوم لا يعارض بشئ من مخلوق حديث عبادة وقد احتقت
 الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند مكان الإمام أو عند قراءته وهو ظاهر
 الأحاديث الاتية نسبة أنها تقرأ عند قراءته الإمام وفعلها حال سكوت الإمام ان أمكن
 احوط لانه يجوز عند أهل القول الأول فيكون فاعل ذلك أخذ بالاجماع وأما اعتبار
 قراءته حال قراءة الإمام للفاتحة فقط أو حال قراءته للملوك فقط فليس عليه دليل بل
 الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الإمام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج الى
 تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريره عند اعادة قراءة الفاتحة
 ان فعلها في محلها أو لا أو آخر الفاتحة الى حال قراءة الإمام للسورة من جهة الاحتياط
 بالتأخير مرة واحدة عند فراغه وفراغ الإمام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في
 القيام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة الى حال قراءة الإمام للسورة وقد بالغ بعض
 الشافعية فصرح بأنه اذا اقتضت قراءة الإمام والمأموم في آية خاصة من آي الفاتحة
 بطلت صلته وروى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجوه منهم
 وهو من القضاة بكان يغني عن رده (وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

انصرف من صلاته فيها بالقراءة فقال هل قرأ أي أحد منكم أنا فقال رجل نعم
 يا رسول الله قال فاني أقول مالي أأزاع القرآن قال فأنتمى الناس عن القرائة رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فبما يجهل به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات
 بالقراءة حين جمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي
 والترمذي وقال حديث حسن الحديث أخرجه أيضاً مالك في الموطأ والشافعي وأحمد
 وابن ماجه وابن حبان وقوله فأنتمى الناس عن القرائة مدرج في الخبر كائنه الخطيب
 وافترق عليه البزار في التاريخ وأبو داود ويعقوب بن سفيان والذهلي والعمادي وغيرهم
 قال النووي وهذا مما خلافا فيه بينهم قوله مالي أأزاع بضم الهمزة فلتكلم ورفع
 الرأى مضارع ومفعوله الأول ضمير فيه والقرآن مفعوله الثاني فاهنا شرح المصاحف
 واقتصر عليه ابن زبرلان في شرح السنن والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أأزاع
 أي اجازب كأنهم جهروا بالقراءة فخلقوه فخلقوا فالتبت عليه القراءة وأصل النزاع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم يمتنع ان أرد عليك الا أن كنت على غير طهر أي انه كره أن يذكر الله على غير طهارة
 قال ابن الجوزي لان السلام من أسماء الله تعالى لكتم نفسك بأية الوضوء أو بجديت جائنة كان يذكر الله على كل أحيانه قال
 النووي والحديث محمول على أنه صلى الله عليه وسلم كنه عاده المأسل التيمع لامتناع التيمع مع القدر يسوءا كان لقرض

أو نقل كماله في التعميم وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز التعميم في الحضرة بأنه وإن سبب وهو
أراد ذلك لانه لفظ السلام من أعمامة تعالى فغيره استباحة الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة والسلام مع جوازه
بدون الظاهر فنحن نحكي قوات الصلاة ١١٠ في الحضرة جازية التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التعميم على الجبرلان

الجناب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدلاله بالقائلون بأنه لا يقرأ الموت خلف
الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة الموت خلف الامام
سواء المتابعة انما تكون مع جهر الموت لمع امراره وأيضا لو سلم دخول ذلك في المتابعة
لكان هذا الاستفهام الذي لا تحصى كما عايناه جميع القرآن أو مطلقا جميعه وحديث
عبادة خاصا ومقتدا وقد تقدم البحث عن ذلك (ومن عبادة قال صلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصبح فنقلت عليه القراءة فلما انصرف قال أنا أركم تقرؤن ورواه
امامكم قال قلنا يا رسول الله أي والله قال لا تصنعوا الا بامام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ
به رواه أبو داود والترمذي وفي لفظ فالتقرؤ بشئ من القرآن اذا جهرت به الا بامام
القرآن رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال كلهم ثقات ومن عبادة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحدكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بامام
القرآن رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات الحديث أخرجه أيضا أحد البخاري
في جرح القرائة وصححه وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني
مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة بن يونس عن زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن
شواهد ما رواه أحمد بن طريق خالد الخدازي عن أبي قلابه عن محمد بن أبي عائشة عن
رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم
تقرؤن والامام يقرأ قالوا انك تعلم قال لا الا بامام يقرأ أحدكم فماتت الكتاب قال لما نظرت
استاذي محسن ورواه ابن حبان من طريق أبي يوسف عن أبي قلابه عن أنس وزعم ان
الطريقين يمتثلون وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابه عن أنس ليست
بحقروا فمروا محمد بن اسحق قد صرح بالصديق فذهب بمنزلة تدليسه وتابعه من تقدم
قوله فنقلت عليه القرائة أي شق عليه اللفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انها
النسب عليه القرائة بدل ما عندنا من حديث عبادة في رواية بلطف فالتبست
عليه انما قوله لا تصنعوا هذا انتهى محمول على الصلاة الجهرية كافي الرواية الاخرى
التي ذكرها المصنف بلطف اذا جهرت به وبلطف اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك
والنسائي وأبو داود والترمذي وحسنها عن أبي هريرة بلطف فأنهى الناس عن القراءة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهروا به حين جموا ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي لفظ الدارقطني اذا أمرت
بقرائتي فاقروا واذا جهرت بقرائتي فلا يقرأ أحدكم فانه لا صلاة قد تقدم الكلام
على ما تقدم في هذا الذي والحديث استدلاله به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

حيطان المدينة مبنية بمجاعة
موقو فاجيب بان الغالب وجود
القرار على الجهر لا سيما وقد
ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
حس الجهر بالاعصا ثم تيمم كما
رواه لنا في فيصل المطلق على
المقتد وقيل يحتمل انه لم يرد ذلك
التيمم رفع الحديث والاستباحة
مختلور وانما أراد القسه
بالمظهرين كما شرع الاماثل
في رمضان لن يساح القطر أو
أراد تحصيل الحديث بالتيمم كما
يشرع تحصيل حديث الجلب
بالوضوء ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مدين ومصر بين
وقبه التصدية والعنفه
وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
في الظاهر (عن عمار بن ياسر)
العنسي بالنون من السابقين
الاولين وهو أبو مشهد المشاهد
كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم
ان عمارا ملئ ايماناً أخرجه الترمذي
واستاذن عليه فقال له من حيا
بالطيب المطيب قال من عادى
جمارا عاداه الله ومن أبغض عمارا
أبغضه الله في البخاري أربعة
أحاديث منها (انه قال لعمر
ابن الخطاب) رضي الله عنه ما أمر
المؤمنين (امانة) كما كنا في سفر)
وسلم في سيرة وزاد فاجنبنا انا

وأنت تفسر لشعر الجلع في (كما) فاما أنت فلم تمل (أي لانه كان يتوقع الوصول الى الماس قبل خروج الوقت اذ لم
أولا متفادان التيمم من الحديث الأصغر لا الاكبر وعارفاه عليه (وفا انما فتكت) أي غرت في القربا كلفه لما رأى أن
التيمم اذ وقع على ميثه الموضوع على ميثه التيمم عن الفيل يقع على ميثه الفيل ويستفاد من هذا الحديث

وقوع اجتهد العباد في زماني صلى الله عليه وآله وسلم وان اجتهد لا لولم يحمله انما ايقظ وسعه وان لم يصيب الحق وانما اذا حمل
بالاجتهاد لا يجب علمه الاعادة وفي ترك امر غير ايضا يقتضيهما فكل من قال ان فائدة الطهورين لا يصح ولا قضاء عليه
(فصلت فذكرت ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ١١١ (ولم انما كان يكتمك هكذا)
والصوى والمسقى هذا وفيه

دليل على أن الواجب في التيمم
هي الصفة المشرقة في هذا
الحديث لو ثبتت لما اردت على
النسخ ولم قبولها لكن انما
وردت بالفعل فعمل على الاكمل
وهذا هو الاظهر من حيث
الدليل (فضرب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم بكبته الارض
وتنح فيها) فتعطفها بالقرب
وهو محمول على الله كان كثيرا
والساق يدل على أن التعليم وقع
بالفعل ولمسلم والاسماعيلي وغيره
من شعبة ان التعليم وقع بالقول
ولذلك انما كان يكتمك ان
تضرب يدك الارض زاد يحيى
ثم تنح ثم تضع يداك وجها
وكتب واستدل بالفتح على
استحباب تحفيف التراب وعلى
سقوط استحباب التكرار في
التيمم لان التكرار يستلزم عدم
التحفيف وعلى أن من غسل
رأسه بدل المسح في الوضوء اجزأه
أخذنا من كون مما قرع في
التقريب التيمم واجزأه ذلك ومن
ما يروى خذوا من الزيادة على
الضربتين في التيمم وسقوط
اجباب الترتيب في التيمم من
المنجبة (ثم مسح يديه
وكتب) الى الرقعتين وهذا

الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهرا والانه
استثنى من النبي عن الجهر خلقه ولكنه أخرج ابن حبان من حديث أنس قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقروا في صلاتكم خلف الامام والامام يقرأ
فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم فاتحة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط
والبيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي نعيم في مسنده ولا يظهر التقييد بقوله من القرآن
يدل على انه لا بأس بالاستفتاح حال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعود والثناء وقد
ذهب ابن حزم الى ان المؤمن لا ياتي بالتوجيه واما الامام قال لان فيه شيئا من القرآن
وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم ان يقرأ خلف الامام الا القرآن وهو فاسد لانه ان اود
بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجيه فقد عرفت محاسن ان اكثرها على القرآن فيه
وان اراد خصوص توجيه على رضى الله عنه الذي فيه وجهت وجهي الى آخره فليس
محل النزاع هذا التوجيه الخاص ولكنه ينبغي لمن صلى خلف امام توجيه قبل التكبيرة
كلها وربة اودخل في الصلاة حال قراءة الامام ان ياتي بأخضر التوجيهات ليتفرغ
لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا توجيه بشئ من التوجيهات من صلى خلف
امام لا يتوجه بعد التكبيرة لان عومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب
الانصات والاستماع والتوجه حال قراءة الامام للقرآن في موضع ولا يصح وان لم يكن
تاليا للقرآن الا عند من يجوز تخصيص مثل هذا العموم مثل ذلك المهوم اعني مفهوم
قوله من القرآن هذا هو التصديق المقام (فائدة) قد عرفت محاسن وجوب
الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة ومرتبة ان تلك الأدلة لا حاجة للاختصاص
بها على ان قراءة الفاتحة من شروط الصلاة في زعم انما تصح صلاته من الصلوات
أوركة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك
الأدلة ومن ههنا يبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان من أدرك الامام راكعا داخل
معه واعتد بذلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي
هريرة عن أدرك الركعة من الركعة الاخرية في صلاة يوم الجمعة فليضف اليه الركعة
أخرى رواه الدارقطني من طريقين يسانين بمعاد وهو متروك وأخرجه الدارقطني بلقنذ
اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك وإذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى
ولكنه رواه من طريقين سليمان بن داود الجرجاني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر
وسليمان بن مزلو وصالح ضعيف على ان التسمية بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير
الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعى

مذهب أحمد وحكي عن الشافعي في التقديم وهو أقوى من جهة الدليل كما قاله النووي في المجموع والحاصل ان جميع
الاحاديث الصحيحة ليس فيها الاضربة واحدة واجهه الكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين او كون المسح الى المرفقين
لا يتناول من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتق على زيادة فواته فيجب قبوله

فالواجب الاقتصار على ما دللت عليه الاحاديث الصحيحة قاله الحافظ الشوكاني في السيل في الحديث ان مسح الوجه واليدين
يدل في الجنبية عن كل البدن وانما يابى امره بالاعادة لانه لم يكثر ما كان يجب عليه في النيم قال في الفتح الاحاديث الواردة
في صفة النيم لم يصح منها سوى حديث ابي جهم ١١٢ وعار وماء واحد ما ضعف واحتلف في رفعه ووقفه والراجح عدم

رفعه فاما حديث ابي جهم فورد
بذكر البدن بجملا واحدا حديث
عمار فورد بذكر الكتفين في
الصحيحين وبذكر المرفقين في
السنن وفي رواية المذنب
الذراع وفي رواية الى الاطراف
فأما رواية المرفقين وكذا نصف
الذراع ففيهما قال واما رواية
الاطراف فقال الشافعي وغيره ان
كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فكل نيم صحيح
صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو ناسخه وان كان وقع بغير
امره فاطلغ فيما امر به وبما وصى
رواية الصحيحين في الاقتصار على
الوجه والكتفين كون عمار كان
يقضي بعد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك وراوي الحديث
اعرف بالمراد به من غيره ولا بما
الخصاصي المجتهد اه كلامه ورواية
هذا الحديث الثمانية ما بين
خراساني وكوفي وفيه التحديث
والعنينة والقول وثلاثة من
الخصاصي واخرجه البخاري في
الطهارة وكذلك مسلم وابودود
والترمذي والنسائي وابن ماجه
وهمم الله تعالى ^{(عن} ^{عمران بن}
حسين) الترمذي فاضى البصرة
قال ابو عمرو كان من فضلاء
الخصاصي وفتحاهم يقول عنه

أهل البصرة انه كان يرى الحنيفة كانت تكلمه حتى اكنوى وفي سنة اثنتين وخمسين في البخاري اثناعشر حديثا ولم
(يضع الله عنه قال كذا في سفر) أي عند رجوعهم من خيبر كافي مسلم وفي الحديثية كما رواه ابو داود وفي طريق مكة كافي الموطا
من حديث يزيد بن اسلم مرسل ابو بطر يقين ببوله كالأول عبد الرزاق مرسل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانا ابنه (شام)

قال الجمهوري تقول صريت وأصريت إذا صرت ليلا وقال صاحب الحكم السري سر عامة الليل وقبل صرا الليل كما هو هذا الحديث بخلاف القول الثاني (حتى إذا كان في آخر الليل وقعا وقعة) أي غناومة (ولا وقعة أحل عند المسافرين) أي من الوقعة في آخر الليل وكذا لائق المجلس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض النجوم في ذلك وقعه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أخاف أن تناسوا عن الصلاة فقال بلال أنا أو قلهم (لما ايقظنا) من نومنا (الامر للناس) وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ثم فلان) يحفل أن يكون عمران الزاوي لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكن مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحفل أن يكون من شاركة عمران في رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو النجاشي الطبراني (ثم عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (الرابع) من المستيقظين وأيقظ الناس بعضهم بعضا (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أذانا لم يوقظ) مبنيا للمفعول مع الامداد والأربعة لم يوقظه بنون التكلم (حتى يكون هو يستيقظ لا أن لا يدرى ما يحدثه) من الحديث (في نومه) أي من الوحى وكافوا يخافون انتفاخه بالإيقاظ قال ابن بطال يزعم أنه التمس بالامر الأعم احتياطا (لما استيقظ عمر) رضي الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيها دليل على ما ذهبوا إليه لأنه كما لا بأس بالاعتدال في نقل النساء أنه اعتد بها والدعاء بالحرص لا يستلزم الاعتدال بها لأن الكون مع الإمام ما مروه سواء كان الشيء الذي يذكر الموت معتد به أم لا كما في حديثه إذا اجتمع في الصلاة ونحن سجود فامجدوا ولا تعدوا حسبا أخرجه أبو داود وغيره على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهي أبا بكر عن العود إلى مثل ذلك والاحتجاج بشي قد نهي عنه لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكر أنه لا يجزئهم فيه لأنه ليس فيه اجتزاء بتلك الركعة ثم استدلل على ما ذهب إليه من أنه لا يفي الاعتدال بالركعة من ادخال القيام والقراءة بحيث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا ثم جزم بأنه لا فرق بين فوت الركعة والركن والركن المأمور لأن الكل فرض لا تتم الصلاة إلا به قل فهو ما مروه بضماء ما سبقه الإمام وانما هو فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ولا سبيل إلى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على إجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لأنه قد روى عن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن وروى القضاء أيضا عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل أنه يكبر قائما ثم ركع فقد صار ركعا كالوقعة قلنا وهذا معصية أخرى وما أمر الله تعالى بها ولا رسوله أن يدخل في الصلاة من غير حال التي يجزئ الإمام عليها وأيضا لا يجزئ قضاء شيء يسبق به من الصلاة إلا بعد سلام الإمام لا قبل ذلك وقال أيضا في الجواب عن استدلالهم بحديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة أنه يحفظه لانه مع ذلك لا يسقط عنه قضاها ما يدر من الصلاة انتهى والمحصل أن الخوض ما احتج به الجمهور في المقام حديث أبي هريرة حينئذ باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل أن يقيم صلبه كما تقدم وقد عرفت أن ذكر الركعة في معنى لفظ الجواب ومن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعد أن يكون هذا الحديث عنده صحيح ويليه في خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا إليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما ما يفظ ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقموا قال الحافظ في الفتح قد استدل بها على أن من أدرك الإمام ركعا لم يحتسب تلك الركعة إلا ما بقيه من الصلاة ما ناله لأنه فاتته القيام والقراءة فيه ثم قال وبوجه الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم وقد أتت السبيل العلامة محمد بن اسمعيل الأمير سنة في هذه المسئلة ووجه مذهب الجمهور وقد كتبت إجماعا في الجواب عليها (وروى عبد الله ابن شاذان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له امام فقرأت الإمامة فقرأت

١٥ قيل في وقتها وهم على غير ما وجوب المأخوذ بقدره كبر (وكان أي عمر (رجلا جليدا) من الجلالة وهي الصلاة وزاد مسلم هنا الجوف أي رفع الصوت يخرج صوت من خوفه بقوة فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفي استعماله التكبير سلك طريق الأدب والجمع بين المصليين أحدهما الذكر والاخرى الاستيقاظ وخص التكبير لأنه أفضل الدعاء

الى الصلاة: ثم نزال يكبر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ بصوته أي بسبب صوته ولا بدعة باللام أي لأجل صوته (التي
 على الله عليه وآله وسلم) واستشكل هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم أن عني تنامان ولا يتم قلبي وأجيب بأن القلب
 المجلد الحاشم المتعلق به كالألم ١١٤ ونحوه ولا بدرك ما يتعلق بالعين لأنها مائة والقلب بفظان ولا يقال القلب

وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين
 من رؤيته القبر مثلاً لكنه
 يدرك إذا كان بفظان من رور
 الوقت الطويل فان من ابتداء
 طلوع القبر الى ان حبت الشمس
 صدق قوله لا تخفى على من لم
 يكن مستقراً لا تقول يحتمل
 أن يقال كان قلبه صلى الله عليه
 وسلم انذا المستقراً بالوحي
 ولا يزعم ذلك وصفه بالنوم كما
 كان يستغرق صلى الله عليه وآله
 وسلم حالة السجدة الوحي في البقعة
 وقيل الحكمة في ذلك بيان
 التشريع بالفصل لأنه أرفع في
 النفس كما في قصصهم وفي الصلاة
 وقرب من هذا جواب ابن
 النعمان القلب قد يحصل له السهو
 في البقعة لصحة التشريع في
 النوم بطريق الأولى أو على
 السواء وقد أجيب عن أصل
 الاشكال بسجدة أخرى ضعيفة
 ذكرها الحفاظ في القتح (فلا
 استيقظ) صلى الله عليه وآله

رواه الدارقطني وقد روى مسند من طرق كماها انصاف والصحيح أنه مرسل (الحديث
 قال الدارقطني ليسند من موسى بن أبي عائشة غير أي ضعفة والحسن بن حماد وهما
 ضعفتان قال وروى هذا الحديث حفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو
 خلفه الأني وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى
 ابن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب
 انتهى قال الحفاظ هو مشهور من حديث جابر بن طريق من جماعتهم العصابة كماها
 معاملة وقال في القتح أنه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعله الدارقطني
 وقد احتج به أنفاثون بأن الإمام يصلي القرائة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها
 وللبواب أنه عام لأن القرائة مضافة وهو من صيغ العموم وحديث عبادة
 المتقدم خاص فلا معارضة وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين أن النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رسول يقرأ خلفه سبع اسم ربك الأعلى فلما انصرف
 قال يا أيكم قرأوا أيكم القارئ فقال الرجل أنا فقال لقد غلظت أن بعضكم خالفنيها
 متفق عليه) قوله خالفني أي فافترقا ومعنى هذا الكلام الاتكال عليه في جهرا أو رفع
 صوته بحيث يسمع غيره لأن أهل القرائة قبل فيه أنهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة
 السرية يقرؤنها اثبات قراءة السورة في الظهور والامام والمأموم قال الثوري وهكذا الحكم
 عندنا ولنا وجه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرأها في الجهرية
 وهذا غلط لأن في الجهرية يؤمر بالاتصاف وهذا لا يسمع فلا معنى لسكونه من غير اسقاط
 ولو كان بعيدا عن الإمام لا يسمع قراءة الصبي أنه يقرأ السورة لما ذكرناه ثم
 وظاهر الأحاديث المنع من قراءة ماعدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين أن يسمع
 لمؤتم الإمام أو لا يسمعه لأن قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرأوا بشئ من القرآن إذا
 جهرت يد على النبي عن القرائة عند مجرّد وقوع الجهر من الإمام وليس فيه ولا في غيره
 ما يشعر باختيار السماع

• (باب التأمين والجهرية مع القرائة) •

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا آمن الإمام فأمّنوا فان من
 وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول آمين رواه الجماعة إلا أن القمذلي لم يذكره ابن شهاب وفي رواية
 إذا قال الإمام غير المقصود عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإن الملائكة تقول آمين
 وإن الإمام يقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد

وسلم (شكوا الله الذي أمّاهم)
 مما ذكر (قال) أي تأمينه قالوا لهم
 لما عرض لها من الأسف على
 خروج الصلاة عن وقتها (لاضير
 أو لا يضر) أي لا ضرر يقال
 ضاره يضره ويضره والشك من
 عوف كما صرح به السبكي والمعنى

لا حرج عليهم الذين فعلوا ذلك (أو ضلوا) بصيغة الأمر للجماعة المخاطبين من العصابة (فأرجع) أي النبي والسائق
 صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه ورواها بغيره لولا أن عقب أمره بذلك وكان السبب في الارتجال من ذلك الموضوع حضور
 الشيطان فيه كما في مسلم واستدل به على جواز تأخير الفاتحة عن وقت ذكرها أذا لم يكن عن تغافل أو استمالة ولا يداود

من حديث ابن مسعود نحو لو اعن مكانكم الذي أصابكم فيه الفضة وقيل مدعى من زعم ان العلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب انهم لم يستقلوا حتى وجدوا حرا الشمس وسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون الا بعد ان يذهب وقت الكراهة (فساد) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد ثم نزل) من معه

وفيه دلالة على ان الارتحال المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقيل انما أثر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقبل نحرزها من العدو وقبل استئثارها لاعتزاله من الوحي وقيل لان الحمل محل عقلة وقيل ليستنقذ من كان ناقرا فخططن من كان كسلانا قال القرطبي أخشى هذا بعض العلماء قل من اتق به من قوم عن صلاة فاتهم في سفر فيستول عن موضعه وان كان واديا فخرج عنه وقيل انما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا خبر ذلك الا هو وقال غيره يؤخذ منه ان من حلت له عقلة في مكان عن عبادة استحب لها التحول عنه ومنه أمر الساعس في مباح الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه الى مكان آخر (فدعا بالوضوء) ففتح الواد (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (وفدى بالصلاة) أي أذن بها كما عند مسلم والخازني في آخر المواقيت واستدل به على الاذان للفتاوى (فصل بالناس) فيه مشروعية الجمعة في الفتاوى (فلما اقتتل)

والتساقى) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال عند أبي داود وعن أبي موسى عند أبي عوانة وعن عائشة عند أحمد والطبراني وابن ماجه وعن ابن عباس عند ابن ماجه أيضا وفي استاده طلحة بن عمرو وقد تكلم فيه غيره واحدا من أهل العلم وعن سلمان عند الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشير وعن أم الحصين عند الطبراني في الكبير وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر ساقى في حديث ثالث عند الساقى وعن وائل ثلاثة أحاديث ساقى ذكرها في المتن والشرح وذكر الحافظ محمد ابن إبراهيم الوزير رحمه الله ان في الباب أيضا عن أم سلمة ومرة انتهى وعن ابن شهاب مرسل كافي حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن حديث آخر عند أحمد بن حنبل في المالكي وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندى خطأ وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذا سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار قوله اذا أمن الامام فيه مشروعية التأمين للامام وقد تعقب بان القضية شرعية فلا تدل على المشروعية ورد بان اذا تشعر بمحقق الوقوع كما صرح بذلك في القصة المعاني وقد ذهب مالك الى ان الامام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقا وكذا روى عن أبي حنيفة والكوفيين وأحاديث الباب ترد وساقى منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعيته للامام وظاهر الرواية الاولى من الحديث ان المؤمن وقع التأمين عند تأمين الامام وظاهر الرواية الثانية منه انه يوقعه عند قول الامام غير المقصوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بان المراد بقوله اذا أمن أي اراد التأمين ليقع تأمين الامام والمؤمن معا قال الحافظ ويختلف في رواية معمر بن ابن شهاب بلفظ اذا قال الامام ولا الضالين فقالوا آمين فان الملائكة تقول آمين والامام يقول آمين قال آخرهما التساقى وابن السراج وهي الرواية الشائعة من حديث الباب وقيل المراد بقوله اذا قال ولا الضالين فقالوا آمين أي اذا لم يقل الامام آمين وقيل الاول لمن قرئ من الامام والتساقى ثباده عن لسان جهر الامام بالتأمين اخفض من جهره باقرائة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولهما مع الامام أو بعده قاله الطبري قال الساقى وهذا الوجه كله محقق وليست بدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور قوله فأمروا استدله على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الامام لانه رتب عليه الفاء لكن قد تقدم في الجمع بين الروايتين ان المراد المقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملائكة قال النووي واختلف في هؤلاء الملائكة فقيل هم الملقظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الاولون بأنه اذا قاله الحاضرون من الملقظة فأممن فوقعهم

أي انصرف (من صلاته) اذا هو يرسل قال في الفتح لم اقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملقظ انفة خلاف ابن رافع بن مالك الانصاري أخو رفاعه قال القسطلاني لكن وهو ما قاله (معقول) أي منصرف عن الناس (لم يصل مع القوم) قال ما منعك بان لا أن تعلى مع القوم قال (بارسول الله) أما في جنبه ولا ما (أي موجودا اليك في ما يمنع الهمة

قال الحافظ ابن حجر ايمى وقال ابن دقيق العيد لا ما اى موجود عندى وفى حذف الخبر بسط لعنده لما فيه من غوم التنى
كله فى وجوده بالكلية بحيث لو وجد بسبب اوسى او غير ذلك لخصه فاذا اتى وجوده مطلقا كان المبلغ فى التنى واعذله
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور فى الآية الكريمة تيمموا صعيدا طيبا فى رواية

مسلم بن زبير عن مسلم قاصده
ان تيمم بالصعيد (فانه يكفىك)
لأناحة الصلاة مطلقا لم يتحدث
وهو الحق من انه يتباح بالتيمم
ما يتباح بالوضوء لانه طهارة
جعلها الله سبحانه لانه الوضوء
عند عدم الماء يبدل حكم المبدل
الامانصة الدليل ولم يكن هذا
مما حقه الدليل واما الاستدلال
بما روى عن ابن عباس انه قال
يقن السنة أن لا يصلى بالتيمم
الا المكتوبة ثم تيمم الاخرى كما
أخرجناه فى المتن والىبقى فى
استناده الحسن بن عمارة وهو
مترولا مجمع على تركه وقد روى
عن غيره نحو ذلك من قوله غير
مرفوع منها عن رضى الله
عنه وفى استناده ضعيفان وهما
الحرف الاور والنجاشى بن اوطاة
ومنها عن عمرو بن العاص وابن
عمرو لا تقوم بشئ من ذلك بحجة
والعجب من قال انه يغير ما فيها
بالاجماع فان المرفوع باطل
والوقوف لاجه فيه قاله الحافظ
الشوكانى فى السبل وفى هذه
القصة مشروعية التيمم الجنب
وفيهما جواز الاجتهاد بمحضرة
النبى صلى الله عليه وآله وسلم لان
ساق الفصة يدل على ان التيمم
كان معلوما عندهم لكنه صرح

فى الآية عند الحديث الا صغر بناء على ان المراد بالاماسة مادون الجماع وأما الحديث الا كبر فليست صريحة فيه (وعن
فكانه كان يعتقد ان الجنب لا يقيم فعمل بذلك مع قدرته على ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحصل
انه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكم فاقد الظهورين ويؤخذ من هذه القصة ان العالم اذا رأى فعلا مخالفا

أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التبرير على المسألة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة
بمحض النقص على معيب على فاعله فخره ورويه حسن الملاحظة والرفق في الاستكثار يؤمن من هذا الحديث الاكتفاء في البيان
بما يحصل به المقصود من الإقام لانه آله على الكيفية المعلومة من الآية ١١٧ ولم يصرح به أو دل قوله بكيفية على

أن التيمم في مثل هذه الحالة
لا يلزمه القضاء به محتمل أن يكون
المراد بكيفية أي لادخله في دليل
على تركه القضاء (ثم سأل النبي
صلى الله عليه وآله) والله (وسلم
فانتسب اليه) والله صلى الله عليه وآله
وسلامه عليه (الناس من
الطش فترك) صلى الله عليه وآله
وآله وسلم (فلقا فلانا) هو عمران
ابن حصين كدال عليه ورواه مسلم
ابن زبير عنده مسلم (كان يسميه
ابو ربه) الطاردي (ونسبه
عوف) الاعرابي (ودعا عليا)
هو ابن أبي طالب (فقال) صلى
الله عليه وآله وسلم لهما (اذها
فانقبيا من الابتعا ولا تبصيا
فانقبيا وهو من التسلق أي
فاطما) (الماء) وفيه الجري على
العادة في طلب الماء فخره وإن
السبب في ذلك غير قادر في
التوكل (فاطما فلقنا امرأة
بين هزادتين) ثلثة من أدة يفتح
الميم والراء الراوية أو القرية
الكبيرة وصحبت بذلك لأنه زاد
فنه اجد آخر من غيرها (أو) بين
(سطيقتن) ثلثة سطية يفتح
السين وكسر الطاء المهملة
بمعنى الزمادة أو وعامن جلدين
سطح أسدما على الآخر والشك
من الراوي وهو عوف (من ماء

وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه الغضب المقصود عليهم
ولا الضالين قال آمين حتى يسبح من يليه من الصف الأول رواه أبو داود وابن ماجه
وقال حتى يسبحها أهل الصف الأول فخرج بها المسجد الحديث أخرجه أيضا الدارقطني
وقال اسناد حسن والحاكم صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح وأشار
إليه الترمذي وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به وقد تقدم
الاختلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة مرفوعا عند أحمد وابن
ماجه والطبراني بائنا ما حدثكم اليهود على شيء ما حدثكم على السلام والتأمين
وحديث ابن عباس عند ابن ماجه بائنا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما حدثكم اليهود على شيء ما حدثكم على قول آمين فأكثروا من قول آمين اه
وعن واثل بن حجر في سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المقصود عليهم
ولا الضالين فقال آمين بها صوته رواه أحمد وأبو داود والترمذي الحديث أخرجه
أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود وروى عنه بها صوته قال الحافظ وسنده صحيح
وحسنه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عيسى وقال أنه لا يعرف وسخط الحافظ
وقال أنه ثقة معروف قبله بحجة ووثق بحجتي بن عيسى وغيره وروى الحديث ابن ماجه
وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بائنا ما حدثكم عن أبيه وقد أعلت باضطراب شعبة
في أسانها ومتناها ورواهما سفيان ولم يضرط في الأسناد ولا المتن قال ابن القطان
اختلف شعبة وسفيان فقال شعبة خاض وقال الثوري رفع وقال شعبة حجر أبو عيسى
وقال الثوري حجر بن عيسى وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد سجد ابن حبان
في الثقات أن كنيته كاسم أبيه فيكون ما قاله صوابا وقال البخاري أن كنيته
أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيته وقد ورد الحديث من طرق يفتي بها علاه
بالاضطراب من شعبة ولم يرق إلا التعارض بين شعبة وسفيان وقد روى سفيان
متابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم النقاد بدين روايته أصح كما روى ذلك عن البخاري
وأبي زرعة وقد حسن الحديث الترمذي قال ابن سيد الناس يعني أن يكون صحيحا وهو
يدل على مشروعية التأمين للإمام ولجزم ومدا السوت به قال الترمذي به يقول غير
واحد من أهل العلم من صحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يرون
أن الرجل يرض صوته بادأ آمين ولا يخفيها به يقول الشافعي وأحمد وأصحب اه

(باب حكم من لم يحسن فرض القراءة)

(عن ربيعة بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ الصلاة فقال إن كان
على بعيرها فقل لا اله الا الله قال عهذ بالله امين يا بياصبي لا تكسر عند الحجازين ويعرب غير منصرف للعلية والعدل
تسليم فتفتح سبته إذا كان ظروفا ويحتمل أن يكون عهذ سبته أو بالمصطلح عليه وأمس طرفه وقوله هذه الساعة يدل
من امين بدل بعض من كل أي مثل هذه الساعة والخبر محذوف أي حاصل ونحوه وقيل غير ذلك (وقرأ) أي رجلا (خافا)

بضم الخاء الموحدة واللام المحققة والنصب على الحال السادسة الخبر فإله الحافظ وغيره ونعقبه العيني وقال الوجه ما قاله
الكرماني أنه منصوب بكان المقدرة واللام على خالق الرفع أي غيب أو خرج رجالهم للاستقامت فخلوا النساء وأغابوا
وخلقوهن (قالوا) انطلق إذا قالت ١١٨ إلى أين قالوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قالت الذي يقال له

معلق قرآن فافروا إذا فاجداً وقبره وهله ثم أو صكح رواء أبو داود والترمذي وعن
عبد الله بن أبي أوفى قال سأل رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال أتاني لا يستطيع أن
أخذ شيئاً من القرآن فعلى ما يجزئني قال قل سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر
ولا حول ولا قوة إلا بالله رواء أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني ونقله فقال أتاني
لا يستطيع أن أتلم القرآن فعلى ما يجزئني في صلاتي فذكره (أما الحديث الأول فهو
طرف من حديث المسي حملته وأخرجه النسائي أيضاً وقال الترمذي حديث رفاعه
حسن وأما الحديث الثاني فخرجه أيضاً ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفي إسناده
إبراهيم بن اسمعيل السككي وهو من رجال البخاري لكن عبد عليه إخراج حديثه
وضعه النسائي وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأو بهجته وقال ابن صدق لم أجده
حديثاً منكروا المتن وذكره النووي في الخلاصة في فضل الضعيف وقال في شرح المهذب
رواه أبو داود والنسائي بإسناد ضعيف ٨١ ولم يقر به الحديث إبراهيم فقد رواه الطبراني
وابن حبان في صحيحه أيضاً من طريق طلبة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن في إسناده
الفضل بن موقوف ضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله فاجد الله الخ نقل قد عين الحديث
الثاني لفظ الحمد والتكبير والتحليل المأمور به ولا يخفى أنه من التثنية هو أفنى المطلق
قوله أفنى لا يستطيع رواء ابن ماجه بلفظ أتاني لأحسن من القرآن شيئاً قال شارح
المصابيح أعلم أن هذه الواقعة لا يجوز أن تكون في جميع الأزمان لأن من يقدر على
تعلم هذه الكلمات لا يحال لا يقدر على تعلم الفاتحة بل تأويله لا يستطيع أن أتلم شيئاً
من القرآن في هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فإذا فرغ من تلك الصلاة لزمه
أن يتعلم والحديث لا يدل على أن الذكر المذكور ويجزئ من لا يستطيع أن يتعلم
القرآن وليس فيهما يقتضي التكرار فظاهر أنها تكفي مرة وقد ذهب البعض إلى
أنه يقوله ثلاث مرات والقائلون بوجوب الفاتحة في كل ركعة لهم يقولون بوجوبه
في كل ركعة

الصالح) بالهمزة من صبا أي
خرج من دين إلى آخر ويرى
من صبي صبا أي السائل (قالا
هو الذي نعني) أي تريد في فيه
تخاف من حسن لابسها أو قال
للفاتح المقصود ولو قالنا لم كان
فيه تقرير لكونه عليه السلام
صائباً قطصاً لهذا اللفظ وأشارا
إلى أنه الشريعة لا إلى تسببها
وقد جواز الخلوة بالإجماع في
مثل هذا الحالة عند من الفتنة
(فانطلق) معناه (جاء) أي
على وعمران (جاء إلى النبي صلى
الله عليه وآله) ولم يرد حديثه
الحديث الذي كان بينهما وبينها
(قال) عمران (فاستنزلوا عن
بعيرها) أي طلبوا منها النزول
عنه وجمع باعتبار على وعمران
ومن تبعهما مع بعضهم ما قال
بعض الشراح المتقدمين إنما
أخذوها واستحازوا أخذتها
لأنها كانت كافتة سرية وعلى
تقدير أن يكون لها عهد

فضرورة الأطش تبع للمسلم
الماء المأول لتسببه على عوض
والافتقار الشارع فتدعى بكل
شيء على سبيل الوجوب (ودعا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد أن حضر وهما يتبعه (بأناء
ففرغ فيه) من التبريخ
والكشميق فافترغ من الإفراغ (من أفواء المزدادين) جمع في موضع التثنية على حذف صفت فلو بكما ويدل
(أو السطحيين) أي أفرغ من أفواءهم ما أشك من الراوي زاد الطبراني والبيهقي من هذا الوجه تضعيف في الانواع
في أفواء المزدادين وبهذه الزيادة تضعف الحكمة في ربط الأفواء بصدقها ما عرفت منها أن البركة انما حصلت بعبادة بركة

• (باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الأولين وهل تسن قراءتها في الآخرين أم لا) •
(عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بام
الكتاب وسورة زين وفي الركعتين الآخرين بفتحها الكتاب ويسمونها الآية أحيا ما يطول
في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح متفق عليه
ورواء أبو داود وزاد قال فلنقلناه بر يديك أن يدرك الناس الركعة الأولى) قوله
الأوليين بفتحاً يعني ثنية الأولى وكذا الآخرين قوله وسورتين أي في كل ركعة سورة

الظاهر المبطل للام (أو كما) أي بعد (أو هما أو اطلق) أي فتح (الجزالي) يفتح المهمة والراي وكسر اللام ويجوز فيها
وفتح الجاء عن لام اسكان الراي والمدى فم المزدادين الاسفل وهي عروتها التي ينح منها الماسعة ولكل من ادفع لوان
من أسفلها (وودى في الناس اسقوا) جهنم وصل من سقى قنصكر ١١٩ أو قطع من أسقى قنصخ أي اسقوا غيركم
كالوداب وشووها (واسقوا

فسي من سقى) وزاد ابن عسار
من شاء (واسقى من شاء) فرق
بينه وبين سقى لانه لنفسه واسقى
لغيره من ماسية وشووها واسقى
قبل يعني سقى وقبل ايقا قال
سقىه لنفسه واسقىه لما يشته
(وكان آخر ذلك أن اعطى الذي
اصابته الجنابة) وكان معه زلا
(انامن ماء) واستدل به هذه
القصصة على تقديم مصطبة شرب
الادنى والميوان على غيره
بمسحطة اظهاره انما للتأخير
الاحتاج اليها عن سقى واستقى
ولا يقال قد وقع في رواية مسلم
ابن قيس ربيعة ان الحسن بن عسار
لانه مجهول على ان الاصل لم يكن
محتاجة اذ ذلك الى السقى
فيحصل قوله فسقى على غيرها
(قال) أي النبي صلى الله عليه
وأله وسلم لذى اصابته الجنابة
(اذهب فأقرعه عليك وهي)
أي والحال أن المرأة (قاعة تنظر
الى ما يفعل) بالباطل ليعرف
(بماثما وایم الله) أصله ان الله
وهو اسم وضع لقسم هكذا ثم
حذف عنه النون تخشعوا لله
آث وصل مقترحة وليحیی
كذلك غيرها أي ايم الله قسحی
وفيها قلت جمع منها اودوى

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري بلفظ كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بقائمة الكتاب وسورة تسوية وفيه دليل
على اثبات القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والسنائي عن ابن عباس
انه سئل اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا قبل
له فلهذا كان يقرأ في نفسه فقال فما هذه أشد من الأولى فكان جديدا ما مورا بلغ
ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهما من ابن عباس وقد اثبت القراءة في السرية
أبو قتادة وخباب بن الارت وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في
ذلك فروى عنه أبو داود انه قال لا أدري اكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر
والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على انه اعتمد في الأولى على علم الدراية لا على قرآن
دلت على ذلك قوله وسبعنا الآية احيا بانيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد
على من جعل الاسرار شرطاً للصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر جهود السهر
وقوله احيا ما يدل على انه تكرر ذلك منه قوله ويطول في الركعة الأولى استدله على
استصحاب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتبديلها مع استواء
المعروف في الأولين وقد قيل ان المستحب التسوية بين الأولين فاستدلوا به حديث سعد
عند البخاري ومسلم وغيرهما وساقوا ذلك استدله على حديث أبي سعيد الا في حديثه
واحد انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأولى في كل ركعة قدر ثلاثين آية
وفي رواية لابن ماجه ان الذين سرروا اذا كانوا ثلاثين من الصلابة فوجعل صاحب هذا
القول تطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع
البيهقي بين الاحاديث بان الامام يطول في الأولى ان كان منتظراً لاحد والا وروى بين
الأولين وجمع ابن حبان بان تطويل الأولى انما كان لاجل التتميل في قراءتها مع استواء
المعروف في الأولين **قوله** وحسبك في الصبح لنفسه دليل على عدم اختصاص القراءة
بالقائمة وسورة في الأولين وبالقائمة فقط في الآخرين والتأويل في الأولى بصلاة الظهر
بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فلما نظرنا ان يريد الخ فنه ان الحكمة في التطويل
المذكور هي انتظار الداخل وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي
لا حجة له لان الحكمة لاتعلق بالخلفاتها وعدم انضباطها والحديث يدل على مشروعية
القراءة بقائمة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة ورد مع القائمة
في كل واحد من الأولين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن

سمره قال قال عمر لعنه الله قد شئت لوني في كل شيء سقى الصلاة قال أما أنا فانه في الأولين
تمهيه سبع عشرة وبلغها غير عشرين ويستفاد منه جواز التوكيد باليمين وان لم يتعين (اقد اطلع) بضم الهمزة أي كيف
(عنوا انه انضبل المناها أشد لسته) بكسر الميم وسكون اللام أي استلذ وفي رواية للبيهقي املاء (منها) والمراد انهم فلنرون
ان ما في فيها من الماء اكبر عما كان أولا (حين ابتدأناها) وهذا من أعظم آياتها يارد لائل نبوته حيث وضوا ربه واورثوا

والله في الحب بل قد رواه مسلم بن زهير أنهم ملؤوه كل قرية كانت معهم حلقه من العزالي وبقيت المزدانان ملؤوا
بل يتجمل أصحابه أن ما حيا أكثر ما كان ولا (فقال النبي صلى الله عليه وآله) لا يصحابه (اجعوا لها) لعله تقسيمنا لطرها
في مقابلة حسب ما أخذ في الوقت عن السير ١٢٠ إلى قومها وما بالها من مخافتها أخذ ما تأمل أنه عوض ع أخذ من الماء

واحد في الآخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال صدق ذات الظن بك أني لا أظنك بمتق (عليه) قوله شكوك بئس أهل الكوفة
وفي رواية للبخاري شكأ أهل الكوفة سعدا قوله في كل شيء قال الزبير بن بكاري كتاب
النسب رفع أهل الكوفة عليه أشياء كشفها عمر فوجد بها طلة ولكن عزله واستعمل
عليهم عمار بن ياسر قال خلية ما استعمل عمار على الصلاة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض قوله فامد في رواية في العصيين فارص كد في
الاولين ودماء تقاربان قال التزاي أقيم طويلا طول فيهما القراءات ويحتمل
التطوير لما هو أعم كاذكاروا القراءات والكوع والصدود والمعهد وفي التفرقة
بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفح الهمز وتسكن الحاء المهملة قال
الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقعت عليها الكفر في رواية البخاري
واختبضم الهمة وكسر انشاء المجبة والمراد بالحذف حذف التطويل وتقصيرهما
عن الاولين لاحذف أصل القراءة والاختلال بينهما فكأنه قال احذف الماد وفيه دليل
على أن الاولين من الرابعة مقساويته في الطول وكذا الاوليان من الثلاثة
وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه دليل أيضا على تساوي الآخرين قوله ولا آلو بعد
الهمز من آلو وضع الادم بعد هاءى لا قصر في ذلك بل هو ذات الظن بك فيه جواز مدح
الرجل الجليل ووجهه انما يخفى ما به في ما يجلب ويخبره والنهي عن ذلك انما هو
لن خيف عليه وقد جاء من الحديث كذا في نسخة في الصحيح بالامرين والمدا في الاولين
يدل على قرينة زيادته على فاعلة الكتاب ولذا اورد لمعتمد الحديث دليل القراءة
بعد الفاعلة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ
صلاة الظهر في الركعة الاولى في كل ركعة مرة ثم يركع الثانية وفي آخرين قد قرأه
خمس عشرة آية أو ثمان فاصف لك في العصر في الركعتين الاربعين في كل ركعة مرة
قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قد قرأ نصف ذلك رواه احمد بن مسلم الحديث يدل على
استصحاب التطويل في الاولين من الظهر الآخرين من صلاة لان الوقوف في كل واحدة
من الآخرين من صلاة مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ
بزيادة في الناحية انها ليست الا بآيات قوله في الآخرين يركع خمس عشرة آية
أي في كل ركعة كما يشهد بذلك الحديث ويدل الله على استحباب التخصيف في صلاة
العصر وجعلها على نصف من صلاة الظهر وقدرى سلم وأودودو التساق من أبي
سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدور قوا في كل ركعة ثم لا يخفى انما

قال في القع فيه جواز الاخذ
الاحتياج برضا المطول عنه أو
بغير رضا من تعين وفيه جواز
المعاطاة في مثل هذا من الهبات
والا باحت من غير لفظ من
المعطى والاخذ (فجمعوا لها
من بين) وفي رواية تعين (هجرة)
غرابو قدر المديسة (ودقيقة)
وسوية يفتح أولها ولكرة
بضمهما مصر من متقنين (حتى)
جمعوا لها طعاما زاد أحد
في روايته كثيرا والطعام
في الأنتعائين كل قال الجوهري
وربما خص الطعام بالبر وفيه
الطلاق لفظ الطعام على غير
الخطوة والفرقة خلا قال أي ذلك
أولها حتى جمعوا لها طعاما
غير ما ذكر من العجوة وغيرها
(فجمعوا) أي الذي جمعوه ولا ي
فربما هو أي الأنواع المجموعة
(في ثوب وجمعوا) أي المرأة
(على بغيرها) وضعوا الثوب
بما فيه (يبدونها) أي قدماها
على البعير (قالها) رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم والاصلي
قالوا أي الصحابة ينامون على
الله عليه وآله وسلم (تلقين) أي
اعلى (مارزنا) أي ما نقضنا من
ما كنا نشأنا وظاهره ان جميع
ما أخذوه من الماء مما زاد الله

تعالى وأجمعوا له لم يحتل فيه شيء من ما نهى الله عن الاحتل فيه وان كان في الباهر من طهارة أبدع أعرب في
في المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله الذي اسقانا) ولابن عساكر سقانا ويحتمل ان يكون المراد من نقصنا من مقدار ما كنا
شيئا وقد استدل ذلك على علم عظيم من اعلام النبوة واستدل بهذا على جواز استعمال أو في المشركين ما لم يتيقن فيها التجاسة

وفيه إشارة إلى أن النبي اعطاه ليس على تحصيل العوض عن ما قبل على - بل التكرم والتفضل (فانت اهلها وقد احببتهم قالوا) أي اهلها (لمحبسك يا غلظة قالت العجب) أي حبسني المحب (فبقى رجلان فذهب إلى هذا الرجل الذي يقال له الصابي ففعل كذا وكذا فوافقه انه لا يصح الناس من بين هذه وهذه) عشرين ١٢١

من على ان حرقوا بالرقية شوب بعضها من بعض (وقالت اي) اتاوت (يا صبيها) وهو من اطلاق القول على الفعل (الوسطى والسجاية) لا يشار بها عند الخاصة والسب وهي المسببة لانه يشار بها الى التوحيد والتزكية (ترفعهما الى السماوات) المراد اسماء والارض اوان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حقاً) هذا منها ليس بايمان الشك لكنها أخذت في الظرف اعقبها الحق فاستتبع بذلك (فكان المسلمون بعد ذلك يقرعون) من آثاراً ومن غاروه قليل اذ دفع الخيل في الحرب (على من حولها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذي هي منه) يكسر الصلاد وسكون الراد انظر يزلون باهلهم على الماء وآيات من الناس بجمعة وانما لم يغيروا عليهم وهم كرهة لا طمع في اسلامهم بسببها ولربما عاتبها (فقلت) أي المرأة (وما اتومها ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الاغارة (عدا) لاجل ولا نسائوا لخواصكم بل مراعاة المسبقين ويمنهم (فهل

في الركنين الاولين من الظهر فبني حل المطلق في هذه الرواية على المتقدم قوله في كل ركعة والحكمة في اطالة الظهر انها في وقت عظمته بالنوم في الثالثة فطولت ليدركها المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال تخففت وقدمت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر فطو بلا زائد اعلى هذا المقدار كما في حديث ان صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الفأهب الى البقيع فيعصى حاجته ثم يأتي أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى عما يطيلها

• (باب قراءة السورتين في كل ركعة وقرأ بعض سورة وتسكين السور في ترتيبها وجواز تكررها) •

(عن أنس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأها لهم في الصلاة عما يقرأ به افتتح يقرأ هو افتح حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله لموسلم أخبروه انهم يقولون وما يصح على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني احبها قال حبك ايها اذا دخلت الجنة رواء الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني قوله كان رجل من الانصار يؤمهم في كل ركعة في كتاب التوحيد وقل فتادة بن النعمان وقل مكتوم بن هذم وقل كز بن هذم قوله افتتح يقرأ هو الله احسبكم من قال لا يشترط قراءة الفاتحة وأجيب بان الراوي لم يذكر الفاتحة لعل بانه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو ان ذلك قبل ورود الحديث على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري فكله اوصحابه وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لترى انها تحجزك حتى تقرأ بآي فاما ان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ بآي فقال ما أشارككم ان احببت ان أؤمكم بذلك ففعلت وان كرهتم ذلك تركتمكم وكانوا يرون انه من أفضلهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فالباقون ما جعلت أن تفعل ما يأمرك به اصحابك وما يصح لك الخ قوله ما يصحك أجابه عن الحاصل على الفعل بانه المحبة وحدها قوله ادخل الجنة التبشير بالجنة قيل على الرضا به وعبارة الفعل الماضي وان كان الدخول مستقبلا تنبأ على تحقق الوقوع كما صرح عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد تفسر احكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحاصل له على اعدائهم انه لا يحفظ غيره هالما كان أن يأمره بحفظ غيره كما عتبل بجهها فظهرت هذه قصده فصر به قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بحمل النفس اليه

١٦ نيل في (لكم) رغبة في الاسلام فاطاعوا ما دخلوا في الاسلام) ورواه هذا الحديث كلهم بصري وفيه التصديق العفة والقرآن أخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة وسئل في الصلاة (كتاب الصلاة) هي لغة الله فيقول الله تعالى يوصل عليهم أي ادع لهم وشرا أقوال والأفعال مقتضيات التكبير

مختصة تسليماً (بسم الله الرحمن الرحيم) من أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان أبو ذر رضي الله عنه يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال فرج) أي فرج (عن مقف يتي) أضاف لنفسه لأن الأضافة تكون بادئ ملازمة والأنهوية أم هالكة كانت (وأما جعفر بن جبريل) ١٢٢ عليه السلام من الموضوع المقروح في السقف مباينة في المفاجأة (ففرج)

بعضات أي شق (صدري) الذي ربه القاضي عياض أن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضه حلبة وتقبه السجلى بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب قالش الأول كان لفرع الملقنة التي قبل له عند هذا أخذ الشيطان منك والشق الثاني كان لاستداده للثقل الحاصل في تلك الليلة وقد روى الطبرسي والحري في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجي جبريل له بالوحى فأمره أن يمسح ظهره وتورى الشق أيضاً وهو ابن عشر أو نحوها في قصة مع عبد المطلب أخرجهما أبو نعيم في الملائل وروى أخرى خامسة ولا تثبت (ثم غسله بما زمره) وأما اختاره عن غيره من المياه لفضله على غيره من المياه ولأنه يقوى القلب (ثم جابطت) هي مؤنثة وتذكر على معنى الأناوخص بذلك لأنه آلة الفصل عرفاً (من ذهب) لأنه أعلى وأوفى الجنة ولا يقال فيه استعمال آية الذهب لأنه قول أن ذلك كان قبل التعرير لأنه أنما وقع بالمدينة وقد استبعد من استدله على جواز تهيئة المصنف وغيره لأن

والاستكثار منه ولا يعد ذلك جبراً فالغدير والحديث يدل على جواز قرأتهم وتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غفر فرق بين الأولين والآخرين لأن قوله في كل ركعة يشمل الآخرين (وعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلى بها في ركعة فمضى فقلت يركع ثم مضى فمضى فافتتح البقرة فافتتح آل عمران فقرأ أحاطة ترسل إذا لمز بأية فيها تسبيح سبع واذم ترسل سؤال سأل واذم ترسل بعد ذلك ثم رجع فجعل يقول سبحان ربك العظيم وكان دعوته نحو من قيامه ثم قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ثم قام فقام طويلاً قريباً مما ركع ثم جدد فقال سبحان ربك الأعلى كان سجوداً قرأ من قيامه وراه أحد وسلم والناشي) قوله فقلت يصلى بها في ركعة قال النووي معناه ظننت أنه يسلم بها فيسجد على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكليها وهي ركعتان ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده قوله فمضى معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الأولى إلا في آخر البقرة تخيلاً فقلت يركع الركعة الأولى بها تجاوزاً وافتتح النساء قوله ثم افتتح آل عمران قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول أن ترتيب السور اجتهاد من المسلمين حين كتبوا المصحف وأنه لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وسلم بل وكاه إلى أمته بعده قال وهذا قول مالك والجمهور واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني قال ابن السكيت هو أصح الأقوال مع إسماعيل قال الذي نقوله أن ترتيب السور ليس واجباً في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التلقين والتعالم وأنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نص ولا يحرم مخالفته ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم أن ذلك تنسيق من النبي صلى الله عليه وسلم كما استقر في مصحف عثمان وأما اختلفت المصاحف قبل أن يلفهم التوقيف فتناول قرأته صلى الله عليه وسلم النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب قال ولا خلاف أنه يجوز للمسلم أن يقرأ في الركعة الثانية سورة ق في التي قرأها في الأولى وأما يكره ذلك في ركعة لم ينزل في غير الصلاة قال وقد أباح بعضهم وتأولوا نهي السلف عن قراءة القرآن منكموساً على من يقرأ من آخر السورة إلى أولها ولا خلاف أن ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بين عليه الآن في المصحف وهكذا نقله الأمة عن قيامه صلى الله عليه وسلم قوله فقرأ أحاطة ترسل إذا لمز بأية الخيبة استحباب التوسل والتسبيح عند المرور بأية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ والظاهر استحباب هذه الأمور لكل قارئ من

المستعمل في الملك فيصاح إلى ثبوت كونهم كلفين بما كلفناه (عنه) ذكر على معنى الآيات (سكمة وإيماناً) فقير أي شيا يحصل بعبادته بالحكمة والإيمان فاطلق عليه تسمية لشيء باسم مسببه أو هو يمثل لشيء كشيء بالحواس ما هو معقول كشيء الموت في هيئة كشيء أكل والحكمة كما قاله النووي عبارة عن العلم المتصف بالأحكام المستخلفة على المعرفة بالله تعالى

المعجزة بنفاذ البصيرة وتمذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصدق اتباع الهوى والباطل وقيل هي النبوة وقيل هي
هي القسم عن الله تعالى وفي الفتح وقد تعلق الحكمة على القرآن وهو مشتمل على ذلك كما هو على العلم فقط وعلى المعرفة فقط
ويشود ذلك (فانظره) أي حافى الطست (في صدرى ثم أطبقه) أي الصدور ١٢٣ الشريف علم عليه كما يحتمل على الوعاء المملوء

لجميع الله تعالى له أجزا النبوة
وسمها فهو حاتم النبيين وسمها
عليه فلم يصعد فهو سيلا إليه
لأن النبي المنتمون عليه محروس
وأنما فصل به ذلك ليتقوى على
استيلاء الأسماء الحسنى
والنبوت في المقام الحسنى كما
وقد ذللت أضافي حاله إلهنا
على أكمل الأخلاق وعند المبعث
لنلقى الوحي بقلب قوى قال
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ
يسدى) جبريل (فخرج) أي
صعد (في إلى السماء الدنيا) وفي
رواية أخرى أنه على الالتفات أو
التعريف جبريل من نفسه فخصا
وأشار إليه (فاجتث إلى السماء
الدنيا) ومنها وبين الأرض
خمسائة عام كأي من سمايين
إلى السابعة (قال جبريل لنأذن
السماء الدنيا) الفتح (أي بإيماء
وفي رواية يشرى عند الجناري
فصبر بإيمان أو أياها وفيه دليل
على أن الباب كان مفتوحا قال ابن
الثير حكته التقى أن السماء
لم تفتح إلا من أجله بخلاف ما لو
وجد مقتوحا (قال) للناظرين
(من هذا) الذي يشرع الباب
(قال جبريل) أي هذا جبريل
ولم يقل أنا النبي عنه وفيه من
أدب الاستئذان أن المستأذن

ففرق بين المصلى وغيره وبين الأمام والمأموم وإلى ذلك ذهب الشافعية قوله
ثم ركب لجعل يقول سبحانه روى العظيم فيه استحباب تكرمه هذا الذي في الركوع
وكذلك سبحانه روى الأعل في السجود وإلى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والأوزاعي
وأبو حنيفة والمكثيون وأحمد والجمهور وقال مالك لا ينع ذلك للاستحباب وسيأتي
الكلام على ذلك في باب الذي في الركوع والسجود قوله ثم قال مع الله لن جسدنا
لأن الجسد ثم قام فامطو يلا فيه رد ذلك ذهب إليه أصحاب الشافعي من أن تطويل
الاعتدال من الركوع لا يجوز وتطيله الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك والمحدثين
أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الاتمام في النافلة (وعن رجل من

جهينة أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح إذا زلزلت الأرض في
الركعتين كل جمعة قال فلا أدري أن النبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك
عند رواه أبو داود الحديث سكت عنه أبو داود والمنذرى وقد قدمنا أن جماعة من
أئمة الحديث صرحوا بصاحبه ما سكت عنه أبو داود ولا احتجاج وليس في استاده معان
بل رجال الرجال الصحيح وجهه العاصي لا تضر عند الجمهور وهو الخ قوله يقرأ في الصبح
إذا زلزلت فيه استحباب قرآن سورة بعد الفاتحة وجواز قرآن اقتصادا لفصل في الصبح
قوله فلا أدري أن النبي فيه دليل المذهب الجمهور القائلين يجوز أن يسلم عليه صلى الله
عليه وسلم وقد صرح بذلك حديثا ناهيا بأشرف أنس بن مالك عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ولا يقرأ عليه بل لا بد أن يتذكر ما اختاروا هل من شرط ذلك التوراه يصح
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قوله أم قرأ ذلك عند تردد العاصي في أن إعادة
النبي صلى الله عليه وسلم السورة هل كان نسياناً لا تكون القراءة من قرائته أن يقرأ في
الركعة الثانية غير ما قرأ في الأولى فلا يكون مشروعا لأمته أو فعله مما لبيان الجواز
فتكون الأعادة متروكة بين المشروعية وعدمها وإذا دللنا الأعرابي أن يكون مشروعا أو
غير مشروع فعمل فعله صلى الله عليه وسلم على الشرعية أولى لأن الأصل في أمته
التشريع والتسليم على خلاف الأصل وتفسير ما ذكره الأصوليون فيما
إذا تردد عليه صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جليلا وليان الشرع والأكثر على
التأسي به (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي

القبير في الأولى منهما قالوا أمتنا قال ما أتزل البنا الآية التي في البقرة وفي الآخرة أمتنا
بأنه وأشهد بأنهم مسلمون وفي رواية كان يقرأ في ركعتي القبور قالوا أمتنا قال ما أتزل
البنا وأتى آل عمران تعالى إلى كلهم وسنا ويشكم رواهما أحمد وسلم) الروايات

في نفسه ثلاثين بغيره (قال من معلنا أحد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرسل إليه) العروج به وليس
السؤال عن أصل رسالته لأشهره في المكتوب ويحتمل أن يكون خلق عليه أصل إله لا لشاغله به ما تدنو الأول هو الظاهر
ويؤخذ منه أن رسول الرجل يقوم مقام إله لأن الخلق لم يتوجه عن الفتح لمعنى الوحي إليه بل على إله الإله الإله

(قال جبريل عليه السلام) أرسل اليه (فلما فتح) الخافون (علوا نال السعة الدنيا) ضيعوا الجمع فيمبطل على انه كان معهم له لاشك انهم ولدوا كما كانا معه ايماهم تشبهوا باللائكة حتى يصلوا الى صماء أخرى فانه القسطاني ولاد لاله فيه على ما ذكره فان تالمسكهم ومعه مغمق ولولو واحد (فأذا رجل قاعد ١٢٤ على عينة اسودة) الشخصا جمع سواد كزمنة جمع زمان (وعلى يساره اسودة

فيعا كان يقرؤه صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل الصبح بخلفه فنهما ذكره المصنف ومنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في الركعتين قبل الصبح قبلها السكافون وقل هو الله أحد وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى اني لا قول هل قرأ بينهما يوم القرآن وفي رواية أقول لم يقرأ بينهما فافتحه الكتاب والحديث يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في رواية مسلم انه كان يقرأ فيما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فتصل الأحاديث التي لم يذكر فيها القراءة فاتحة الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية ويكون المصلح بخيرا ان شاء ترأع فاتحة الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس وان شاعترأ بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة والى ذلك ذهب الجمهور ورواه مالك في صحيحه وأما أصحاب الشافعي انه لا يقرأ بأشياء فاتحة وقال بعض السلف لا يقرأ بأشياء وكلاهما خلاف هذه الأحاديث العديدة وسيأتي الكلام على ذلك في بابنا كذكر كفي القبر وقد استدل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب

• (باب جامع القرائن في الصلوات) •

عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في القبر بن والقرآن الحميد ويخوضها وكان صلاته بعد إلى تحقيق وفي رواية كان يقرأ في الظهر بالبسل اذا بغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك وأما أحمد وسلم وفي رواية كان اذا حضرت الشمس صلى الظهر وقرأ يصوم والبسل اذا بغشى والعصر كذلك والصلوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطيلها ورواه أبو داود قوله كان يقرأ في القبر بن قد تقرر في الأصول ان كان تقيد الاستمرار ودعوى الزمان فينبغي أن يحمل قوله كان يقرأ في القبر بن على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو يقتل على انها مجرد وقوع الفعل لانها قد تستعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ في القبر اذا الشمس كوزت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث وثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى ركعة الصبح فاستفتح سورة المؤمنین عند مسلم من حديث عبد الله بن السائب وانه قرأ بالطور كروا بخاري تعليقا من حديث أم سلمة وانه كان يقرأ في ركعتي القبر وأحدهما ما بين الستين الى المائة أخرجه البخاري وسلم من حديث أبي بزة وانه قرأ الروم آخر جه السائق من رجل من الصحابة وانه قرأ المؤمنین أخرجه

اذا انظر قبل أي جهة (عينه ضحك واذا انظر قبل أي جهة (يسار يكر) وللاربعه شماله (فقال) أي الرجل القاعد (مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح) أي أصبت رجلا لأضيحا وهي كلمة تعال عند تأميس القادم ولم يقل أحد مرحبا بالنبي الصالح لان الصلاح شامل لساير الخصال الحمودة المدحوة من الصدق وغيره فقد جمع بين صلاح الانبياء وصلاح الانبياء كقوله قال مرحبا بالنبي الزام في نبوته والابن البار في نبوته (قلت لجبريل) عليه السلام (من هذا قال هذا آدم) عليه السلام (وهذه الاسودة) التي (من عينه وشماله نسج به) جمع نسجة وهي نفس الروح أي أرواح بقية (فاهل العين منهم أهل الجنة والاسودة التي عن شماله أهل النار) يحتمل ان النار كانت في جهة شماله ويكتشفه هم احد حتى ينظر اليهم لانها في السعة لان أرواحهم في معين الارض السابعة كما ان الجنة فوق السماء السابعة في جهة عينه كذلك (فأذا انظر عن عينه ضحك واذا انظر قبل شماله يكر حتى عمر يكر) جبريل ولا بن

النسائي

صاكره (ال السعة الثانية فقال لخازنها اخف فقال لخازنها مثل ما قال الاول) والمعنى المعنى (فتح

قال أنس فذكر) أبو ذر (انه) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وجعل في السموات آدم وادريس وموسى وعيسى وابراهيم صلوات الله عليهم أجمعين) (ولم يثبت) من الآيات (كيف عننا لهم) أي لم يعين أبو ذر لكل شيء صا (غير انه ذكر انه وجد آدم

في الترمذي الا ان قيل تعدد المخرج اذ الروايات متفقة على ان المروية كان قبل المروية موسى (قلت من هذا) باجبريل (قال
 هذا يعيسى) عليه السلام (ثم مررت براهيم) عليه السلام (فقال مرحبا بالتي الصالح والابن الصالح قلت من هذا) باجبريل
 (قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم) ١٢٦ وكان ابن عباس وأبو حنيفة الأصبغى بالموحدة البدوي وعند القابسي حية

بالخصبة وظل في ذلك وذكره
 الواقدي بالنون واختلف في
 اسمه فقيل عاصم بن عبد عمرو
 وقيل مالك وأذكر الواحد
 أن يكون في البلدين من يكنى
 أباجية الموحدة قال في الأصبا
 وروى عنه أيضا عاصم بن أي
 عمار وحده عنه في مسند ابن
 أبي شيبة وأحمد ومعه الحاكم
 وصححه جماعة (يقولان قال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم
 خرج بي) بفتح أو بضم الاول
 وكسر الثاني (حتى ظهرت) أي
 علوت (المستوى) المصعد (أمع
 فيه صريف الأقلام) أي
 قصيرا حال كتابة الملائكة من
 أفضية الله سبحانه مما تشخصه
 من الوحي المحفوظ أو ما شأنا الله
 أن يكتب بها أراد الله تعالى من
 أمره وتدبيره والله تعالى غني
 عن الاستدكار يدوين الكتب
 ويهيئها إذ علم محيط بكل شيء
 (قال أنس بن مالك) رضي الله
 عنه (قال النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم ففرض الله على أمي
 خمسين صلاة) أي في كل يوم
 وليلة كما عند مسلم من حديث
 ثابت عن أنس (لكن يلفظ
 ففرض الله على وذكر القرض
 عليه يستلزم القرض على أمته
 وبالعكس الأما يستلزم من خصائصه (فرجعت بذلك حتى مررت على موسى) عليه السلام (فقال
 فاقض الله لعمري أمسك قلت فرض خمسين صلاة قال موسى فارجع اليك) أي إلى الموضوع الذي ناجيته فيه (فان أمسك
 لا تطيق ذلك فراجعتي) ولا أربعة وعشرين في الفصح الخمسين فراجعت والمعنى واجبت (فوضعت) أي ربي (شطرها) وفي رواية

الاعراف والطور والمرسلات كما سيأتي في حديث هذا الباب وثبت أنه صلى الله عليه
 وسلم قرأها بالاعراف في الركعتين جميعا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب
 وقرأ بالبدان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال قال زيد
 ابن ثابت ما كنت تقرأ في المغرب بشعرا أو قصيدة من قصائد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ بطول الطولين والطوليان هما الاعراف والانعام وثبت أنه قرأ أصلي الله عليه
 وسلم فيه ما قرأ كفرا وصدوا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمرو سيأتي
 بقية الكلام في آخر السلب (وعن جبير بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذي) قوله بالطور أي بسورة
 الطور قال ابن الجوزي يتحمل أن يكون الباسمعي من كقوله تعالى يشرب بها عباد الله
 وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الأحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري
 في التفسير بلفظ سمعت يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خاتمة ومن غيري
 أمهم انما لقرون الآيات إلى قوله الميسرون كاذلي بطور وقد أدى الطحاوي أنه لا دلالة
 في شيء من الأحاديث على قطو بل القراءة لاحتمال أن يكون المراد أنه قرأ بعض السورة
 ثم استدل بذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ سمعت يقرأ
 ان هذا يربك لواقع قال فأنشأنا الذي سمعنا من هذه السورة هو هذه الآية خاصة
 وليس في الساق ما يقتضي قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يسل هذه الدعوى
 وقد ثبت في رواية أنه سمعه يقرأ بالطور وكما يسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى
 فاسقت قراءته حتى خرجت من المسجد وأضالو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم
 لما كان لا تكرار زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معني لان الآية أقصر
 من قصار المفضل وقد روى أن زيدا قال له أنك تحب القراءة في الركعتين من المغرب
 فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيهما بسورة الاعراف في الركعتين
 جميعا أخرجه هذه الرواية ابن خزيمة وقد أدى أبو داود ونسخ التطويل ويكنى في إبطال
 هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتي وقد ذهب إلى كراهة القراءة في المغرب بالطور
 الطوال مالك وقال الشافعي لا أكره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمشهور عند الشافعية
 أنه لا كراهة ولا استحباب انتهى (وعن ابن عباس ان أم الفضل بنت الحارث سمعته
 وهو يقرأ والمرسلات عرفا قالت يا بني أقد زكري يقرأ تلك هذه السورة أتمها لا آخر
 ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب ورواه الجماعة الا ابن
 حبان) قوله ان أم الفضل هي والدة ابن عباس الراوي عنها وبذلك سرح الترمذي

فقال

فقال

وبالعكس الأما يستلزم من خصائصه (فرجعت بذلك حتى مررت على موسى) عليه السلام (فقال
 فاقض الله لعمري أمسك قلت فرض خمسين صلاة قال موسى فارجع اليك) أي إلى الموضوع الذي ناجيته فيه (فان أمسك
 لا تطيق ذلك فراجعتي) ولا أربعة وعشرين في الفصح الخمسين فراجعت والمعنى واجبت (فوضعت) أي ربي (شطرها) وفي رواية

مالك بن عيسى فوضع عن عشرين رواية ثابت لحظ عن جسر وأدفعها إلى التفسير كان محمد بن الحسن قال الحافظ ابن حجر
وهي زيادة معتدلة يمين حل ما في الروايات عليها (فربحت إلى موسى قلت وضع شرطها فقال لا يرجع بك فان أمك لا تطيق)
ذلك (فراجعت) ربي (فوضع) عن (شرطها) أي جزأ منها لا النصف ١٤٧ وأحسن منه الحل على ما زاد ثابت غشاخسا

كاسر (فربحت اليه) أي إلى
موسى (فقال أرجع اليك فان
أمك لا تطيق ذلك فراجعت)
تعالى (فقال) جبريل وعلا هي
خمس) بحسب الفعل (وهي
خمسون) بحسب الثواب قال
تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
أمنها ولا يذعن المسحوق
ونسبها في القبح لغيرها يذعن
خمس وعن خمسون وأستدل به
على عدم فرضية ما زاد على
الخمس كالزور وعلى دخول التسع
في الألفاظ ولو كانت مؤكدة
خلافا لقوم فيها كد على جواز
التسع قبل الفعل خلافا للمعتزلة
قال ابن السكيت لا يمكن الكل
متفقون على أن التسع لا تصور
قبل البلاغ وقد شبه حديث
الاسراء فاشكل على الطائفتين
وتعقب بأن الخلاف في أو رهن
عليه ابن دقيق العيد في شرح
العمدة وغيرهم هو نسخ بالنسبة
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
لأنه كاف بذلك قطعاً ثم نسخ بعد
أن بلغه وقبل أن يفعل إلا التسع
في حقه جميع التصور (لا يدل
القول) بمساواة ثواب الخمس
الخمس (لدى) أو لا يدل القضاء
المبهم لا المعلق الذي يجوز إجماعه
ما يشاء وثبت فيه ما يشاء وأما

فقال عن أمه أم الفضل وأصحابها بعت الحرف الهائلة ويقال إنها أول امرأتها حملت
بعد خديجة قوله سمعت أي سمعت ابن عباس وفيه التناقض لأن ظاهر السياق أن يقول
سمعت قوله لندد كرتي أي شيا نبيته قوله أنها لا سمعت الخ في رواية ثم ما صلي
لنا بعد ما حلق فيه الله وقد ثبت من حديث عائشة أن آخر صلاة صلاها النبي صلى الله
عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع أن عائشة حكيت آخر صلاة صلاها
في المسجد لقريته قوله بأصحابه والتي حكمت أم الفضل كانت في منه كما روى ذلك النسائي
ولكنه يشك على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بل يخرج السنن لا روى الله
صلى الله عليه وسلم وهو عاصم بأه في مرضه فصلى المغرب ويمكن حل قوله ما أخرجه
البيان ما أخرجه من مكانه الذي كان فيه ما روى الله في البيت وهذا الحديث يرد على من
قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كما تقدم (وعن عائشة أن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الأعراف فقرأها في الركنين رواء النسائي)
الحديث استفاضه في سنن النسائي هكذا أخرجه ترمذي وابن عثمان قال حديثه سابقه وأبو حنيفة
عن ابن أبي جزالة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقيته وإن كان فيه
ضعف فقد تابعه أبو حنيفة وهو متفق قد أخرجه حماد بن أبي شيبه في مصنفه عن أبي أيوب
يلقب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالأعراف في الركنين جميعاً
وأخرج حماد بن عروة عن خديجة بنت خويلد أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن أبي أيوب وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت كما تقدم وبشبه ما أخرجه
المغرب بطولي الطويلين زاد أبو داود قلت وما طولى الطويلين قال الأعراف قال الحافظ
في الفتح أنه حصل الاتفاق على تفسير الطولى بالأعراف وقد استدلل الخطابي وغيره
بالحديث على امتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق وكذلك استدلل به المصنف رحمه الله
بما تقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات وتقدم الكلام على ذلك هناك
(وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو
الله أحد رواه ابن ماجه وفي حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا معاذ إذا قنأت أنت
أو قال فاتن أنت فلو لا صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والقل إذا بقى
مفتق عليه) أما الحديث الأول فقال الحافظ في الفتح ظاهر أسناده الصحة إلا أنه معالوف
قال الدارقطني اختلط به من رواه فيه وأخرج بنحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة
وفي أسناده مسعدين من حديثه وهو متروك قال الحافظ أيضاً المحفوظ أنه قرأ بمسحوق
الر كنعين بعد المغرب وأما الحديث الثاني فقال في الفتح أن قصة معاذ كانت في العشاء
وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وصياني الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

مر اجعته صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك فدلهم أن الأمر الأول ليس على وجه القطع والبرام وفيه المراجعة إلى الأدلة
على أن الله سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالامتزاج عليه على ما يليق بذاته المقدس عن الاشياء والأمثال بل قصة
المراجع نصر قطعي في ثبوت ذلك وكمن أن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وأخبار صحيحة وأقوال أئمة السلف الأمة وأئمتها تدل

عليه الصلاة والسلام ولا ريب فيها علقن بعقل البرهان فيسلم جميع السنة المطهرة والقرون ومنهبت الخلق القائلين بالتأويل مجبور في ذلك ليس بأهل كإلهوا وزعموا بل الصواب والحق الحقيق بالإسراع مذهب إليه العصاة والتابعون من التقويين وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي أقر بها الجمهور المدون والمحدثون العارفين بالماضي وهذا

وقال صلى الله عليه وآله وسلم
(فوجعت الحصى فقال راجع ربك) ولا يصلي أربع إلى ربك
(فقلت استحييت) وزاد الأصلي
قد استحييت (من ربي) أبدى
ابن المنير نكتة لطيفة في هذا
الاستحيا فقال يقول الله صلى
الله عليه وآله وسلم تقرر من
كون التخصيف وقع بخاسا
أه لو آل التخصيف بعدان
صارت خاسا كان سائلا في رفعها
فلذلك استحييت انتهى وذلك
مراجعة له في طلب التخصيف
تلك المرات كلها أنه علم أن الأمر
في كل مرة لم يكن على سبيل الإلزام
بخلاف المرة الأخيرة فخصها ما
يشعر بذلك لقوله سبحانه ما يدل
القول الذي ويحتمل أن يكون
سبب الاستحياء من العشرة آخر
جمع الكلمة وأول جمع الكلمة
نفسى أن يدخل في إلحاق في
السؤال لكن إلحاق في الطلب
من التخصيص فكأنه شئ من
عدم القيام بالشكر والله أعلم
(ثم أطلقني حتى انتهى بي إلى
سدة النعمى) وهي في أعلى
السموات وفي مسلم أنها في
السابعة فيصير أن أصلها ثمانية
ومعظمها في السابعة وسميت
بالمسمى لأن على الملائكة انتهى
إليها ولم يبق لها أحد الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نه فتمى إليها ما يهبط من فوقها وما يصعد من
تحتها أي تمى إليها أرواح الشهداء وأرواح المؤمنين فوصل عليهم الملائكة المقررون وغشيها الزمان لأدري ما هي ثم أدخلت
الجنة فاذن فيها جبال القول (كذا هنا في جميع الروايات قبل معناه أن فيها عقودا وقلائد من القول ورد بان الجبال إنما تكون

السورة التي قرأها معاذ في باب أنفراد المؤمن بعد ولفظ الحديث في الحضارى أنه قال جابر
أقبل رجل بناخصين وقد جفع البيل فوافق معاذ يصلي فتركنا نأخضه وأقبل إلى معاذ فقرا
بسورة البقرة والتساخا فالتقى الرجل ويغف أن معاذ قال منه فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم فنسكا المعاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم إلى آخر ما ذكره المصنف قوله فلو لا
صليت أي فلو لا صليت قوله أفتان أنت أقال أفتان قال ابن سعد الناس الأولى أن يكون
لشك من الراوى لأن باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما نقلت به صيغة فعال من
المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء
بارساق المفضل كاحكام التنوير عن العلاء يدل أيضا على مشروعية التخصيف للإمام لما
فيه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند الحضارى وغيره بلفظ فان
نقيم الضعيف والضعيف والكبير وفي لفظ لفان خلفه الضعيف والكبير وهذا الحاجة قال
أبو عمر التخصيف لكل امام أمر يجمع عليهم مندوب عند العلماء إليه إلا أن ذلك إنما هو أقل
الكمال وأما الحذف والتقصان فلا لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن قتر
الغراب ورأى رجلا يصلي ولم يتم ركوعه وهو سجود فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال
لا ينظر الله عز وجل إلى من لا يتم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال أن
التخصيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيا بالنسبة إلى عادة قوم ولو لا
بالنسبة إلى عادة آخر ين انتهى وله ما في أن شاء الله تعالى للمقام من يدقق في باب ما
يؤمر به الإمام من التخصيف من أبواب صلاة الجمعة وسبب ذكر المصنف طرق من حديث
معاذ في باب أنفراد المؤمن بعد ذكر وفي باب هل يقتدى المقتضى بالتنقل أو لا يستدرك
أن شاء الله في شرحه هناك بعضا من فوائد التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار
عن أبي هريرة أنه قال ما رأيت رجلا أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
فلان لإمام كان بالمدينة قال سليمان فصلت خلفه فكان يطيل الأولين من الظهر ويختف
الأخريتين ويختف العصر ويقرب في الأولين من المغرب بقصار المفضل ويقرب في الأولين
من العشاء من وسط المفضل ويقرب في الغداة بطوال المفضل رواء أحمد والنسائي
الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في بلوغ المرام أن إسناده
صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات لما عرفت
من اشعار لفظ كان بالمداومة قبل في الاستدلال به في ذلك نظر لأن قوله أشبه صلاة
يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم تقرير هذا ويمكن أن يقال في
جوابه أن الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الأجزاء فيصير على عمومته حتى يثبت ما يخصه

ينفع حالة أو جيلة وقد كثر نحووا حل من الامة انه تصيف والجماع بما يند كاعند البخاري في احاديث الانبياء جمع شديدة وهي
القبه فادس مغرب وهو ما ارتفع من البناء وأمله بلسانهم ككثبه وقال ابن حزم نقشت على هاتين القفتين فلم أجدهما
ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناهما انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيد رواية أنس عند البخاري

في التفسير قال أنس على نحو
فما يقاب القرآن وقال صاحب
الطالع قيل هي القلائد والعقود
أو هي من جبال الرمل أي فيها
لؤلؤ مثل جبال الرمل جمع جبل
وهو ما استغل من الرمل وهو
متعقب والصحيح المنابذ (وإذا
ترابها المسك) أي تراب الجنة
رائحته كرائحة المسك ورواة
هذا الحديث ما بين مصري
ومدني ونسبه رواية صحابي عن
صحابي والتحديث بالجمع والاقتراد
والعنفه والقول وأخرجه
البخاري في المحج مختصراً وفيه
الخلق وفي الانبياء وباب تكليم
القوم موسى ومسلم في الايمان
والقرص في التفسير وانسابي
في الصلاة (عن عائشة) أم
المؤمنين (رضي الله عنها) قالت
فرض الله أي قدواته (الصلاة)
الرابعة (حين فرضها) حال
كونها (ركعتين ركعتين)
بالكسر لا فائدة عموم التثنية
لكل صلاة (في الحضر والسفر)
زاد ابن المصنف هذا الاسناد الا
المغرب فاهم ثلاث أخرجه أحمد
والبخاري في كتاب الهجرة عن
عائشة فرضت الصلاة ركعتين
ثم هاجر النبي صلى الله عليه وآله
ومسلم فقرضت أربعاً فافترت

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر وما المغرب فقد عرفت ما تقدم من
الاحاديث التي على الله صلى الله عليه وسلم ليستقر على قراءة قصار الفصل فيها بل عرفنا فيها
بطولي الطولين وبطوال الفصل وكانت قراءته في آخر صلاة متصلاً بها بالمرسلات في صلاة
المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه
وسلم كان احبنا ما يطيل القرائة في المغرب اما لبيان الجواز واما لعله بعدم المشقة على
المأمومين ولكنه يفتى في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على
مروان حواظته على قراءته صلى الله عليه وسلم في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم في السور
الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فقه مروان من المواظبة على قصار الفصل الا
بعض السنة ولم يحسن من هذا الصواب الجليل انكار ما منه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الامر كذلك لمسكت مروان عن الاختصاص
بحواظته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وايضاً لبيان الجواز يكفي فيه
مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك واجب تأويل
لفظ كان الذي استدله على الدوام بمثل ما قد عرفت فالحق ان القرائة في المغرب بطوال
الفصل وقصاره وسائر السور سنة والاقصا على فرع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد
انه السنة دون غيره بخلاف لهد صلى الله عليه وسلم قوله بقتصار الفصل قد اختلف
في تفسير الفصل على عشرة أقوال ذكرها صاحب التمام وغيره وقد ذكرنا في باب
وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قوله ويقرأ في الاولين من العشاء من وسط
الفصل قد تقدم من حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم امره بالقراءة تسج اسم ربك
الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ انقضت وهذه السور من أوساط الفصل وزاد مسلم
انه امره بقراءة اقرأ باسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية لم يسمي
بزيادة والسموات البروج والسموات الطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة
العشاء ثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها
من السور أخرجه أحمد بن حنبل في الترمذي وحسنه من حديث يزيد بن واثره في ثانياً بالثين
والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراءة قرأ إذا السماء انشقت
أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

(باب لجنة في الصلاة بقرآن ابن مسعود وأبي وقيرهما عن أبي علي قرائته هـ)
(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة
من ابن أم عبد بنديابه ومعاذ بن جبل وابي بن كعب وسالم بن عبد الله بن مسعود وما أحد

١٧ نيل في صلاة السفر ركعتين ركعتين (ويزيد في صلاة الحضر) ما تقدم لا يفرق كعتان وكعتان وتركت
صلاة الصبح لطول القرائة فيها أو صلاة المغرب لانها وتر النهار واهو ابنا ترجمه وحبان والبيهي وقد عرفت بظاهرها الخفية على
ان القصير في السفر عزية لا رخصة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في جميع أسفاره الا القصير وذلك

في الصحيحين وغيرهما واظهر الادلة على الوجوب حديث عائشة قال ما ذكره هذا الخبر منها بان صلاة السفر اقرب على ما فرضت عليه من زاد عليها فهو كن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعلق بما روى عنه انها كانت تتم فان ذلك لا تقوم به الحجة بل الحجة قد وابتها في ديارها وهكذا ١٢٠ لم يثبت عنها انها روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أتم وقدموا فيها

والبخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل فليقرأه على قارئان أم عبد روه أحد حديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وغيره بن أيوب البجلي وهو متروك لكنه أخرجه بهذا اللفظ الزائر والطبراني في الكبير والأوسط من حديث عمار بن ياسر قال في جمع الزوائد ورجال البزركان قال ابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جميعا في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الأربعة والمتمتع به الله عقد هذا الباب الرد على من يقول انها لا تجزئ في الصلاة الاقراة السبعة القراء المشهورين قالوا لان ما نقل أحاديث يقرأ ولم تتواز الا السبعة دون غيرها فلا قرآن الا ما اشقت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام القرآن الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يثبت ما فيه الا بالاذن اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف اتفق كثير من أحواف الخلاف الثابتة من هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولان ذلك كتب أجمع الى هذا القول ثم ظهر فساد وموافقة أئمة السلف والخلف على خلافه وقال القراة المسبوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقصة في الجمع عليه والشاذ غير ان هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراةهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فاطر كيف جعل اشتراط التواتر قول لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه وقال أيضا في النشر في قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح اسنادها فهي القراة العصبية التي لا يجوز ردها ولا يعلل انكارها بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن المشركين أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومعنى اختلاف ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلاق عليه ضابطة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عن غيرهم هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدعي والمكي والمهدوي وأبو ثامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحد منهم خلافه قال أبو ثامة في المرشد الوجيز لا ينبغي أن يفتر بكل قراة تعزى الى أحد هؤلاء السبعة وبطلان عليها لفظ العصبة وانها انزلت هكذا الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحيد لا يتقدمه من غيره ولا يختص ذلك بثباتها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فلا يضر بها عن العصبة فان الاعتماد على اشباع تلك الاوصاف لا على من نسب اليه اى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الاتقان وقال أبو ثامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة اى كل حرف ما يروى عنهم

على هذا الظاهر الذي اشتهر به ابن عباس فاخرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على لسان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافرين ركعتين وعلى المقدم أربعة والخمسة ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والبيهقي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام فبصر على لسان عمر صلى الله عليه وآله وسلم ورواه رجال الصحيح واخرج الترمذي وابن حبان وابن خزيمة في مصحهم ما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا ما ونحن ضلال فعلن ان الله عز وجل أمرنا ان فعلنا في ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان لفصل واجب غير خمسة وأما قوله تعالى واذا ضربتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان كنتم من الغنم الذين كفروا فهو وارد في صلاة الخوف والمراد قصر الصلوة لا قصر العدد كما ذكر ذلك المحققون وكيل عليه آخر الآية ولو سلمنا انها في صلاة الاضحية لمكان

ما يفهم من دفع الجناح عنهم اية ظاهر دلالة الاحاديث العصبية على ان القصر عزيمة لا رخصة ولم يرد في السنة ما يصلح معارضة ما ذكرنا من الادلة العصبية وقد ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الاصر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الجرجاني الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكرنا في

عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نُسخت بقوله تافروا ما تيسر منه فصارت فرضاً فقام بعض الأئمة بنسخ ذلك الصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال لا بد من دليل على أن قوله تافروا ما تيسر منه انما كان بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يشاءون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لا بمكة ١٢١ والامر ان كان بمكة قبل ذلك انتهى

وما استبدل به غير واضح لان قوله تعالى علم ان يسكون ظاهري الاستقبال فكيف سجدته وتعالى امتن عليهم بنسبهم بسبب التخصيف قبل وجود المنة التي علم انهم استقوا الله أعلم انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه التصديث والاشبار والضعف وهو من مراسيل عائشة وهو وجه لانه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن محمد بن آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتاً لقل متواتراً فقبه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم (عن حريزي في سلمة) يضم العين من عرب يفتح الهمزة من أبي سلمة واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الله الحنظلي وهو ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين أم سلمة ولها بالجمعة في السنة الستة الشالية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وخمسين وهم قال انه قتل بوقعة الجمل ثم شهدا وفوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان في البصري حديثان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في قوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في

قالوا والقطع بانها منقولة عندها وجوب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق وافقت عليه الفرق من غير تكثير ولا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها ١٥ اذ اختلفوا في اجماع ائمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءة السبع وعلى انه لا فرق بين ما وبين غيرها اذا وافق وجهها عريسيا وصح اسنادها ووافق الرسم ولو احتمل الاجماع لكان من ائمة القراءتين كقراءة القرات في الصلاة بكل قرأة متفقة بذلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قرأة غيرهم وقد خلف هؤلاء ائمة التويري المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الحريزي فيها

فكل ما وافق وجهه فهو • وكان الرسم احتمالا يهودي
وصح اسنادها والقراء • فهذا الثلاثة الاركان
وكل ما خالف وجهها أثبت • شدوده لو أنه في السبعة

مالة ظهري ظاهر ان القرآن مكتفي في شئ ومع الشرح من بعض السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول سادات مختلف لاجماع الفقهاء والحدثن وغيرهم من الاصوليين والمفسرين ١٥ وأنت تعلم ان قول مثل الامام الحريزي وغيره من ائمة القراء لا يعارضه نقل التويري لما نقله لاننا رجحنا في الترجيح بالكثرة أو المتعدي القرائن أو غيرهما من المباحات قطعاً بان نقل اولئك الأئمة ارجح وقد وافقهم عليه كثير من كبار الأئمة حتى ان الشيخ ذكر ابن محمد الانصاري لم يصب في غاية الوصول الى المشرح لبا لاصول الخلاف لما حكاه الحريزي وغيره عن أحد سوى ابن المطالب (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي ان الله أمرني ان أقرأ عليكم لم يكن الذين كفروا وافي رواية أن أقرأ عليكم القرآن قال وسأني لا قال نعم فبكي متفق عليه) قوله امرني ان أقرأ عليكم فيه استعجاب قراء القرآن على الخلفاء فيه وأهل العلم به والفضل وان كان اقتضى أفضل من المقر وعليه وفيه من قبلة شريفة لا يبي بقراءته صلى الله عليه وسلم عليه ولم يشاركهم احد لا سيما مع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الزخعة قوله لم يكن الذين كفروا به فخصيص هذه السورة انتهى وجوبه بجملة لقواعد كثيرة من اصول الدين وفروعه ومهماتها الاخلاص وتطهير القلوب وكان الوقت يقتضي الاختصار قوله وسأني لا في جواز الاستئذان في الاحكامات وبسبب ههنا انه جواز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على رجل من امته ولم يصر عليه قوله فبكي فيه جواز البكال السرور وانقرح بما يشتر الانسان ويطلب من معالي الامور واختلفوا في وجه الحكمة في قراءته على أي فقبل سبها أن يمس لاسم تلك القراءة على أهل الايمان

التويرين أفضل وقد كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قد عاين ابن مسعود قال لا تسلم في ثوب واحد وان كان أوسع مما بين السماء والارض واما ابن أبي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال لم يسأل عليه ثم استقر الامر على الجواز (قد خالف بين طرفيه) أي على تعاقبه وقاعدة هذه الخفاة كما قال ابن بطال أن لا يتخير المصلي الى عبودية نفسه اذا ركع

لأنه لا يسقط عند الركون والجمود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي ألتصه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى ويأخذ الذي ألتصه على منكبه الأيسر من تحت يده اليمنى ثم يسقط طرفه على صدره انتهى وهو الاشتغال والالتصاف ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومديني ١٢٢ وفيه رواية ثالثة عن أبي يعين صحابي وهو سند عال جدا وله حكم الثلاثيات

وإن لم يكن على صورته لأن أعلى ما يقع للجناح أن يكون بينه وبين العصا فيه أشان فإن كان العصا يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصورة الثلاث وإن كان عن صحابي أثر فلا لكنه من حيث العلو واحد لصديق الله بين العصاين اثنين وبالجملة فهو من علو النسب (عن أم هانئ) بنت أبي طالب رضي الله عنها حديث حماد الذي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النخعة قدم فيها سبي مع شرجه (وفي هذه الرواية) زيادة وهي (قالت نضلى ثمانية ركعات) حال كونه ملقفا في ثوب واحد فلما انصرف من صلاته (قلت يا رسول الله زعم) أي قال أو ادعى (ابن أبي) علي بن أبي طالب وهي شقيقته أمهما فأطعمه بنتاً... دين هاشم لكن خصت الأم لكونها أكره في القرابة ولا تم بصدد الشكايه في اخفائها منها فذكرت ما بعدها على الشكوى حيث أصبحت من يحصل يقتضي أنها لاتباع منه لما جرت العادة أن الأخوة من جهة الأم أشد في اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها نعم فدواية الجوى زعم ابن أبي (أنه قاتل رجلاً) أي عازم على مقتله

والفضل وتعلوا آداب القراءة ولا يأتها أحد من ذلك وقيل التمسك على جلافة أبي وأهله لاخذ القرآن عنه وذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأساً واماماً لقراء القرآن وهو أجل ناسه أو من أجلهم

(عن الحسن بن) حمزة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسكت سكتين إذا استفتح الصلاة وإذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفي ذلك أبو داود وكذا أحمد والترمذي وابن

ماجه (معناه) الحديث حمزة الترمذي وقد تقدم الكلام في جماع الحسن من غير تلقين حديث الحقيقة وقد صحح الترمذي حديث الحسن من مرة في مواضع من سكت منها حديث شمس عن يسع الخيران بالحيوان نسيت وحديث جابر إذا أذن يداوي الجوار وحديث لا تلاصوا المذنب ولا يفض الله ولا بالنار وحديث الصلاة الوسطى صلاة العصر فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جديراً بالتصحيح وقد قال الدارقطني

رواه الحديث كله ثقات وفي الساب عن أبي هريرة حديث أبي داود التماسي بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت سكتة إذا افتتح الصلاة قوله إذا استفتح الصلاة لقرض

من هذه السكتة لشرع المأمومين من التنية وتكبيرة لأحرامه لأنه لو قرأ الإمام عقب التكبير لقات من كان مشتغلاً بالتكبير والتنية به من جماع القراءة وقال الخطابي إنما كان يسكت في الموضعين ليعرأ من خلفه فلا يزارعونه القراءة إذا قرأ قال البيهقي

كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الأولى فتدور على بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح أنه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول

اللهم يا عبدني وبين خطاياي الحديث قوله وإذا فرغ من القراءة كلها يسكت وهي أخف من السكتين اللتين قبلها وذلك بعد أن تنفصل القراءة عن التكبير فتدني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم

ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختاروا ذكر الدعاء والقراءة ثم لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حق الإمام وقد ذهب

إلى استحباب هذه السكت الثلاث الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وقال أصحاب الرأي ومالك السكتة مكرهة وهذه الثلاث السكت قد دل عليها حديث حمزة باعتبار

الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة ثم قال به... وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

وجله (قد أجرته) أي أمنتها هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبي وهب بن عمرو الخزرجي زوج أم هانئ ولدت منه سكتة أو ولد أمته هانئ الذي كنت به من مكة ثم ألتصها وأسلمت هي ولم يزل مشركاً حتى مات وتزلزلت عند هاله ما منه بعدة وهو

بني له رواية ولم تصح له صحبة وإنما المذكور هنا محتمل أن يكون - بعدة هذا - ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسب الراوي إجماعه

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

سكتة

لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد بلان ايها فهو جعلت وده ابن عبد لبر وغيره لصغر سنه انذاك المتعني لعدم مقابله
وحسنه فلا يحتاج الى الامان ويان عليه لا يتصدق بقتل ابن اخيه فكيف من غيرها او حج وجم ابن هشام في تهذيب السيوطي
الذين اجازتهما مائة هاتفيهما الحرب بن هشام وزهير بن أبي ميثاقه زوسان ١٢٢ وعند الاوزي عبد الله بن أبي ربيعة

بدل زهير قال في القمع والفي
يظهر في ان في رواية الباب حديثا
كانه كان فيه فلان ابن عم هبة
فستط لفظهم او كان فيه فلان
قريب هبة تغير لفظ قريب
بلطف ابن وكل من الحرب وزهير
وعبد الله يصح وصفه به ابن
عم هبة وقرينه لكون الجميع
من بني خزيمه (فقال رسول الله
صلى الله عليه) وآله (وسلم قد
اجروا من اجرت) اي امنان
أمنت (يا أم هانئ) فلا يجوز
العلي قوله (قالت أم هانئ: بذاك)
أي حالته الثمان وثمان
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة
ضحى ويؤيدها ما في رواية ابن
شاهين قالت أم هانئ يا رسول
الله ما هذه الصلاة قال الضحى
وروت هذا الحديث مبنون
وفيه التصديق بالجمع والافراد
والضعفة والاشبار والسماع
والقول (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان سائلا) قال في
القمع لم ألق على اسمه لكن ذكر
شمس الامة السرخسي الحنفي
في كتابه المبسوط انه نوبان (سأل
رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم عن الصلاة في فو- واحد)
ولاي الوقت في الثوب الواحد
بالتعريف (فقال رسول الله صلى

سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا يعلم المأموم ان افظة آمين ليست من القرآن
(باب التكبير للركوع والسجود والرفع) •
(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل ركعة وخفض وقبلم
وقعود وراه أحدوا القسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه البزارى ومسلم
من حديث عمران بن حصين وأخرجه البزارى أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه
البزارى من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي
وعن أبي مالك الأشعري عند أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الترمذي سيذكره
المصنف عند ابن ماجه وعن وائل بن حجر عند أبي داود وأحمد والقسائي وابن ماجه وفي
الباب عن غيره لا موسياني في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع وقعود الا في الرفع من الركوع فانه يقول مع الغلظ
جده قال النووي وهذا مجمع عليه اليوم ومن الاعصار المتقدمة وقد كان فيه خلاف في
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا لأحوام انتهى وقد حكى مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخطباء الاربعة وغيرهم ومن بعدهم من
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر بن عبد الله بن عباد بن عبد الله بن عمر بن عبد العزيز
والارواحي ومالك ومحمد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم وقال الباقى في شرح السنة
اتفقت الامة على هذه التكبيرات قال ابن سبيل الناس وقال آخرون لا يشرع الا تكبير
الأحوام فقط يمكن ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز
والحسن البصري وقوله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو قال ابن
طالب عن جده: أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر وقال أحمد أحب الى أن يكبر اذا صلى وحده في القرض وأما في التطوع فلا
وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن أبي عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لاجد اذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر
اذا خفض يعني بين السجدين وفي اسناد الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخنا وقته ابن
حبان وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا اعتنى بطل وهذا لا يقوى على معارضة
أحاديث الباب لكثرة ما وصفتها وكونها مثبتة ومشقة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله (وسلم ولكلهم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكلهم (نوبان) فهو استهزاء انكارى باطلا قال
الخطابي لفظه استهزاء ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة التياب ووقع في غمته الضوى من طريق الغيوى لانه اذا لم يكن
لكل نوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر المورثة بآية وهذا مذهب الجمهور من الصحابة

كان عباس وعلى ومعاوية وأبو هريرة وعائشة وأم هانئ ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء بن حنيفة ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية واحدة وابن أخوه **عنه** (أي عن أبي هريرة ١٣٤) (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي أحدكم

في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سنة التكبير كل خفض ورفع وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أبا هريرة ترك التكبير عثمان بن كبر وضمف صوته وهذا يجعل نه ترك الجهر وروى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبد الله أن أول من تركه زيا. وهذه الروايات غير متنافية لأن زياد تركه بمعاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد جعل ذلك جماعة من أهل العلم على الاختصاص بحكي الطحاوي أن بي أمية **كانوا** تركوا التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها وقد اختلف القائلون عشر وعية التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فعباد التكبير بالأحرام وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كله واحتج الجمهور على التدين بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات بيان الجواز ولا الشاؤ بهم الوجوب ويبقى دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم فمضوع بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنبي صلى الله عليه وسلم "يلتقط ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مقامه ثم يقول سمع الله لمن حمده حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مقامه ثم يقول الله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يسجد حتى يطمئن مقامه ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فقد تمت صلاته (وعن عكرمة قال قلت لأبي عباس صليت الظهر بالعلماء خلف شيخ أحمق فيكبر يثنين وعشر من تكبيرة يكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله الظهر بالعلماء لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الأمايلي وبذلك يصح عدد التكبير لأن كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في أربعة عشر وتكون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من التشهد الأول ولا جدوا الطحاوي عن عكرمة أنه قال صلى بنا أبو هريرة تركه تلك صلاة أبي القاسم في لفظ البخاري أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأنهم وفي نسخة لم تكن أول سنة القاسم صلى الله عليه وسلم والحديث يدل على مشروعية تكبيرة الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه (وعن أبي هريرة قال أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو هريرة خطبنا فير لنا مستأمننا فقلنا إذا صليت فاقبض أصرفك ثم لا تؤمك أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا وإذا قال غير المصنوع عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فيجيبكم لله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليكن ذلك وإذا قال

في الثوب الواحد) حال كونه (ليس على عاتقه) بالثوبين ولا في ذرو الأصيل وابن عباس كرمي عاتقه والعائق هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق وهو مذ كرمي قائمته أي بعضه (شيئ) زاد مسلم عن أبي الزناد عن شيء ولا فائدة ويصلي خير يعني النهي والمراد أنه لا يترك في وسطه ولا يبدل طرفي الثوب في حق به بل يترشح بهما على عاتقه فيصير السراويل من أعلى السبد وان كان ليس بعورة أو لم يكن ذلك أمكن في ستر العورة وهذا النهي ليس مجعولا على التبريم فقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد كان أحد طرفيه على بعض لسانه وهي قائمة ومعلوم أن الطرف الذي هو لابس من الثوب غير متسع لأن يتدبه وبفضل منه ما كان على عاتقه قاله الخطاي فماتوا عنه لكن قال في الفتح أن فيه قلرا لا يضمني ولفظ من تصرف البخاري التفصيل بين ما إذا كان الثوب واسعاً وبين ما إذا كان ضيقاً فلا يجب وضع شيء منه على العاتق وهو اختيار ابن المنذر ولذلك تظهر مناسبة تعقيب البخاري بـ"إذا كان

الثوب ضيقاً إشارة إلى التفصيل المذكور ثم نقل السبكي وجوب ذلك عن نص الشافعي واختاره لكن المعروف سمع عن الشافعية خلافه ومن أحدث لا تصح صلاته من قدر على ذلك فتركه جعله شرطاً وعنه تصح ويأثم بجملة واجب مستقلاً وفي الحديث التعديت العتنة **عنه** (أي عن أبي هريرة) (رضي الله عنه يقول لا تشهد) ذكره تاجيد الحفظه وبمحققا

لاستحضاره (ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) والكشميين في ثوب واحد فليخالف
بين ثوبيه) حمل الجهور والامر هنا على الاستحباب والنهي في الثوبين على التزويه وتقدم آخرا في ذلك من التصيل
(عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

اسفله) في غزوة واطا كافي
مسلم وهي من أوائل مغازيم
صلى الله عليه وآله وسلم (فثبت
له) الرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (لبعض امرى)
أى لاجل بعض حوائجى وفى
رواية مسلم أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان له هو وجابر
ابن صخر اثني عشر المائى الف
(فوجدته) صلى الله عليه وآله
وسلم (يصلى على ثوب واحد
فاشبهت به وصلت) منها
(الى جانيه) أو منصف اليه فلما
انصرف) صلى الله عليه وآله
وسلم من الصلاة (قال ما السرى
يا جابر) بضم السين والقصر أى
ما يب سري لى السبل وانما
سأله لئله بان الخليل صلى
الجبى من الليل أمره ككيد
(فاخبرني بما جئني فافترقت قال
ما هذا الاشغال التي دأبت
هو استغفام انكسارى وقد
وقع في مسلم التصريح بسبب
الانكار وهو ان الثوب كان
ضيقا واضنا فيبين طرفيه
وقايس أى انقص عنه كله
عند الخلقه بن طرفي الثوب
لم يصرسا فاضني ليسترقاعله
صلى الله عليه وآله وسلم بان حمل
ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله من حمله فقولوا اللهم ربنا لا الحمد سمع الله تعالى قال على لسان
نبيه سمع الله من حمله واذا كبر ومجد فكبروا واحمدوا فان الامام يصعد قبلكم ويرفع
قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت بئنا ولذا كان عند القعدة فليكن من
أول قول أحدكم الصيات الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأن محمدا عبده
ورسوله وراه أحد ومسلم والناسق وأوداد ورفق راية بعضهم وأشهد أن محمدا) قوله
فاقيموا صفوفكم قال النووي هو مأثور به بإجماع الأمة قال وهو أمر برب والاقامة
فيها والاعتدال فيها وتقسيمها الأول فالأول والترص فيها قوله ثم ليؤمنكم أحدكم
فيه الأمر بالجماعة في المكتوبات وقد احتقروا هل هو أمر برب وإيجاب وساقى بسط
الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر فكبركم رافيه ان المأموم لا يكبر قبل
الامام ولا معه بل بعده لان الفاعل عيب وقد قدمن الماشقة في هذا قوله: واذا انفر
فانصتوا فقد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاني في قراءة الامام وانصت قوله فاذا
قرأ غير المضروب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدليه على مشروعية أن يكون
تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يهيئكم الله اى
يستحب لكم وهذا احت عظيم على التأمين فبنا كذا الاحكامه قوله فاذا كبر وركع الى
قوله فقلت بئنا اجعلوا تكبيركم ثم ركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك
ركعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى ذلك بئنا اى الخطة التي سبقتكم الامام بها في
تقدمه الى الركوع فبغيركم بناخر كم في الركوع بعد رفعه لحظة فقلت الخطة بئنا
الخطة وصار قدر ركوعكم وكثرت ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال مع اقل من
جده فقولوا الخ فيه دلالة على استصحاب اليه من الامام بالتسليم ليس هو مفيقون وفيه
ايضا دليل لمذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لا الحمد ولا يقول معه مع الله
لمن جده وفيه خلاف وساقى بسطه في باب ما يقربلى رفته ومعنى سمع الله من حمله واجب
دعامن جده ومعنى قوله يسع الله لكم يستحب لكم ربنا لا الحمد هكذا هو بلاواو
وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو ويجذفها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما
على الآخر كذا قال النووي والقاهران اثبات الواو ارجح لانها زائدة مقبولة قوله واذا
كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على قيمة الفاظه ياقى ان شاء الله تعالى في
أبواب التشهد وقد استدلل بقوله فليكن من أول قول أحدكم على انه يقول ذلك في أول
جلوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وليس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجوز ان يتزويه من القصد الاعلى ستر العورة وهو يحصل بالانترار ولا يحتاج الى التواضع
المغايير للاعتدال المأمور به أو انى ذكره هو اشغال الصلوة وهو ان يخل نفسه بثوب ولا يرفع شامخ جوانبه ولا يكتبه
ان خارج يديه الامن أسفله خوفا من ان يتدور عورتها الأولى أولى قال جابر (قلت كان) الذى اشغلت به (ثوبا) واحدا يعنى ضائق

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (كان كان) الثوب (واسعاً قاله) أي ارتد (هـ) أي بان ياتر واحد طرفه ويريد
 بالثوب الآخرته (وإن كان) الثوب (ضيقاً فارتد به) وهذا التصديق من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم صريح في صحة
 ما خرج إليه الصلوي من التصديق ١٣٦ بين ما إذا كان واسعاً فقيب الاشكال به وبين ما إذا كان ضيقاً فلا

(وإن سهل) ينسد الساعد
 (رضي الله عنه قال كان رجال)
 التكبير فيه للتنويع وهو
 يقتضى ان بعضهم كان بخلاف
 ذلك وهو كذلك ووقع في رواية
 أبي داود وأبى ريث الرجال واللام
 فيه الجنب فهو في حكم التكرار
 (يصلون مع النبي صلى الله عليه)
 وآله (وسلم) قال كونهم عاقدي
 أزهرهم على اعتناقهم) وفي رواية
 على عزائهم أى من ضيق الازد
 وبوخذ منهن ان الثوب اذا
 امكن الالتصاف به كان
 أو لم يكن الامة اذ لا يبلغ في
 التستر (كهيئة السبيان وقال)
 أى النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والكثير من رجاله
 أهم من أن يكون القتال
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أو من أمره قال الحافظ ابن حجر
 ويغلب على الظن ان القتال
 يلا (للقسام) لا في بصلين وراة
 الرجال (لا ترفع رؤسكن) من
 السجود (حتى يستوى الرجال)
 حال كونهم (جالوساً) وانما
 نهان عن ذلك لئلا يلحق
 شيان من عورات الرجال عند
 نهوضهم كما وقع التصريح به
 في حديث أحمد بن أبي بكر

أولهم بقل فليكن أول والحدث يدل على مشروعية تكبير النقل وقد استدل به
 السائلون بوجوبه كما تقدم وهو أخسر من الدعوى لانه أمر المؤمنين فقط وقد دفعه
 الجمهور بما تقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المصنف وقد عرفت ما فيه
 وجه حديث ابن أبي بكر المتقدم

• (باب جهرا الامام بالتكبير ليسمع من خلقه وتبلغ الغيرة عند الحاجة) •

(عن سعيد بن الحرث قال صلى لنا أبو سعيد جهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود
 وحين سجد وحين رقع وحين طام من الركعتين قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم رواء الصلوي وهو لا يجد بلفظ أبسط من هذا) الحديث يدل على
 مشروعية الجهر بالتكبير لا يقال وقد كان مروان وسائر بني أمية يسرون به ولهذا
 اختلف الناس لمصلحة أو سجد هذه الصلاة فقام على المنبر فقال اني والله ما أباي
 اختلف صلاتكم أم ليختلف اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلي
 وقد عرفت علقنا أوله لمن ترك تكبير النقل أي الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد
 ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال اشكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانيما وراعه
 وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره ورواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وسلم
 والنسائي قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهر وأبو بكر خلقه فإذا كبر
 كبراً أو بكر يجمعنا) الحديث يأتي وترحه ان شاء الله تعالى في باب الامام بقول ما سوما
 وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير ليسمعه الناس
 ويشعروا به يجوز للمقتدى اتباع صوت المكيرو هذا مذهب الجمهور وقد قيل انه
 اجماع قال النووي وما أراه يصح الاجماع فيه فقد نقل القاضى عياض عن مذهبهم ان
 منهم من ابطل صلاته مقتدى ومنهم من ابطل صلاتهم منهم من ابطل صلاته في الاجماع
 صح الاقتداء به والا فلا ومنهم من ابطل صلاة المسمع ومنهم من صحها ومنهم من شرط
 اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتاً بطلت صلاته وصلا من ارسله بصلاته وكل
 هذا ضيف والصحيح جواز كل ذلك وصحة صلاة المسمع والسمع ولا يفتقر اذن الامام

• (باب حيات الر كوع) •

(عن أبي مسعود عقبة بن عمرو انه ركب خلفاً في يديه ووضع يديه على ركبتيه
 وفرج بين أصابعه من ورائه ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يصلي رواء أحمد وأبو داود والنسائي وفي حديث رفاع بن رافع عن
 النبي صلى الله عليه وسلم واذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواء أبو داود)

المروى عند أحمد وأبي داود بلفظ فلا ترفع يديهما حتى يرفع الرجل رؤسهم كراهة ان يربن عورات الرجال الحديث
 واستدل به النهي عن فصل مسطح خشية ارتكاب محذور ولا متابعة الامام من غير تأخير مستحبة فمنى عملها ذكر
 وانه لا يجب الستر من أسفل بخلاف الاعلى وفي الاستاد الحديث والاحياء والعنفنة (عن معوية بن شعبة رضى الله عنه

قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الادوية بكسر الهاء موزعها
ادوية أي المطهرة) فاحذتم فاطلق رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى نزل) أي غاب حتى (عني ففنى ما بينه وبينه
جبهة شامية) من نسج الكفار القادرين بالشام لانها اذ كانت دارهم ١٢٧ وفي بعض طرق هذا الحديث ان الجبهة كانت

صوفاً وكانت من ثياب الروم
وروجه الدلالة منه انه صلى الله عليه
واله وسلم لبسها ولم يستعمل فيه
جواز الصلاة في ثياب الكفار
ما لم يثبت في ثيابها وروى عن أبي
حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة
فيها الا بعد الفصل وعن مالك
ان فعل يصح في الوقت والحديث
وارد عليها (فذهب) صلى الله
عليه وآله وسلم (للمرضى يمسح
بما مضى) أي الجبهة لان
الثياب الشامية كانت حيث
ضيق الاكمام (فخرج يده من
أسفلها فمسح عليها) الماء
(فتوضأ وضوءاً للصلاة وصمغ
على خفيه ثم صلى) ورواه هذا
الحديث ما بين يدي وكوفي وفيه
القيدين والنعنة وأخرجه
البخاري أيضاً في الجهاد واللباس
ومسلم في الطهارة وكذا النسائي
وابن ماجه (وعن جابر بن
صديق) الانصاري (رضي الله
عنه ما يحدث أن رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم كان ينقل
معهم الخبازة) أي مع قريش
(الكعبة) أي لبنائها وكان ذلك
قبل البعثة وكان عمره صلى الله
عليه وآله وسلم اذ ذاك خسا
وتلاثين سنة وقيل كان قبل
المبعث بخمس عشرة سنة وقيل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والناسي طرف من حديث يوقاعة بن
واقع في وصف تعليمه صلى الله عليه وسلم العسى مصلاته وكلاهما لا مطعن فيه فان جمع
رجل اسنادهما ثقات قولاً خافى فيه أي بعدهما عن خبيثه وهو من الخفاء وهو البعد
عن الشيء قولاً وفروجه بين أصابعه أي فرق بينهما باعلاها وراس ككعبه قوله فضع
واحتيك تشبه راحة وهي الكعب جمعها وأخبرنا قولاً على ركبتيك فمروا على أهل
التطبيق ومسما في البحث في ذلك في ما وجدنا من يدلان على شروعية ما اشتد عليه
من هيات الركوع واخلاف في شئ منها بين أهل العلم الا لثلاثين بشرعية التطبيق
(وعن مصعب بن سعد قال صليت الى جنب أبي فطيفت بين كني ثم وضعتهما بين فغنى
فقال من ذلك قال كان فعل هذا فامرنا أن نضع ايدينا على الركبتين واه الجماعة
وفي الباب عن عمر عند النسائي والترمذي وصححه وعن أنس أشار اليه الترمذي أيضاً
وعن أبي حنيفة الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى قيام عشرة من
الجماعة عند النخبة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعني ابن
أبي وقاص قوله فطيفت التطبيق الا لصاحب بين يدي الكعبين حال الركوع وجعلهما بين
القدمين قوله كان فعل هذا فامرنا نالقه البخاري والترمذي وغيرهما كان فعله فمسا عنه
وأمرنا نالغ فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه السبعة حكمها الرفع قال الترمذي
التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن
مسعود وبعض اصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى وقد روى الترمذي عن علقمة والاسود
انهما يقولان بشرعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم دخلا على عبد
الله فذكر الحديث قال فوضعا ايدينا على ركبتيك فمروا على أهل التطبيق يعني
جعلهما بين يديه فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طوى يديه
بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كان فعل ذلك ثم أمرنا بهذا يعني
الاساك بالركب وقد اعتمد عن ابن مسعود واصله عليه بأن الناس لم يبلغهم وقد روى
ابن المنذر عن ابن عمر انه قال لما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعني التطبيق قال
الحافظ واستأذنه فولى واستأذني ابن خزيمة قوله فمروا على أن التطبيق في غير الركعة قال
الحافظ وفيه نظر لاحتمال حل النسي على الكراهة فقد روى ابن أبي شيبة عن طريق
عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت هكذا يعني وضعت يديك على
ركبتيك وار شئت طبقت واسأذنه حسن وهو ظاهر في انه كان يرى التعيين أو لم يبلغه
الذي منع والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحقيقي انتهى على ما هو الحق تحرير وقول

١٨ قيل في كان عمر خمس عشرة سنة وعليه اثره ولا ينسأ كربعه صغير وفي بعض الاصول يرفعوا (فقال له
العباس) يا ابن أبي لو حالت ازلنا لكان اسمك عليك اولو يعني النقي فاجابها (فجعلت) أي الا زلنا على منكبيك
دون الجفارة) أي تحتها (قال) جابر وأمن حديثه (الحديث) أي حل صلى الله عليه وآله وسلم الا زلنا (فجعل علي مني كيه فسقط) حال

كوة (مغشياً) في غشي (عليه) لا تكشف عورته لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب لاهل احسن الاخلاق من الحياء الكامل حتى كان اشدها من العذراء في خدرها فلذلك غشى عليه وروى عمار في غير الحديث ان الملائكة نزلت عليه فشد عليه ازواجرهم (ثم اورد بعد ذلك عراباً) وعند ١٣٨ الامعاء في طريقه بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستبط من الحديث

الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه الى الجواز

• (باب انه كفي الركوع والسجود) •

(عن حديثه قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان ربك العظيم وفي سجوده سبحان ربك الاعلى وما حرت به أية رحمة الاوقف عندها يسأل ولا آية عذاب الا تعوذ منها رواه الترمذي وصححه الترمذي) الحديث أخرجهما يضملم قوله يسأل اي الرحمة قوله تعوذ أي من العذاب وشمر العقاب قال ابن رسلان ولا آية تسبيح الا سمع وكبر ولا آية دعاء واستغفار الا دعاء واستغفر وان مر بمرجوسا يفعل ذلك بآله أو قلبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجه ورأى العلم من أئمة المعتزلة وغيرهم الى أنه سنة وليس بواجب وقال اصحق بن راويه التسبيح واجب فان تركه عدا بطلت صلاته وان تسلم تبطل وقال الفخاري واجب مطلقا وشار الطحاوي في معالم السنن الى اختياره وقال احمد التسبيح في الركوع والسجود وقول نعم الله عليّ جده وبركائه الحمد والذكر بين السجدين وجميع التكبيرات واجب فان تركت من شيئا هذا بطلت صلاته وان تسلم لم تبطل ويصح له سهو هذا هو الصحيح عنه وعنه رواية انه سنة لقول الجهم وروقه روى القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عندنا من خزيمة اخبرنا الموحيون بحديث عقبه بن عامر الآتي بقوله صلى الله عليه وسلم لما أجازا فتوتى أصلي ويقول الله تعالى وسجود ولا وجوب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وانقياس على القراءة واحتج الجهم ويحدث المصلي صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلم هذه الاذكار مع انه علمه تكبير الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه اياها لان تأخير السنان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه تعليمه لا اله الا في الاوامر الواردة بما زاد على ما علمه للاستيعاب لا للوجوب والحديث يدل على أن التسبيح في الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون مفسر القول صلى الله عليه وسلم في حديث عقبه اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم والى ذلك ذهب الجهم ومن أهل البيت وبه قال جميع من عداهم وقال الهادي والقاسم والصادق انه سبحان الله العظيم وبحمده في الركوع وسبحان الله الاعلى وبحمده في السجود واستدلوا بظاهر قوله فسيح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى وقد أمر صلى الله عليه وسلم بجعل الاولى في الركوع والثانية في السجود كما ساقى في حديث عقبه ولكنه لا يتم الا على فرض انه ليس له قبل جلاله اسم واحد وقد تقرر ان التسعة وتسعين اسما بالاحاديث

منع بدو العورة الا ما يخص من رؤية الزوجات لا الزوجين عراة وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم كان مصونا عما يستقيم قبل البهشة ويعدها ورواه هذا الحديث ما بين تيسري ومرؤى ومكي وفيه الحديث والسمع ورواية جابر له من مراسيل العصابة وقد انتقصوا على الاحتياط بمرسلي الصحابي الا ما ترويه او اصحق الاقرابي لان ذلك كان قبل البهشة فاما ان يكون مع ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك او من بعض من حضر ذلك من العصابة والذي يظهر انه العباس وقد حدث به عن العباس ايضا وساقه اتم أخرجه الفخاري وفيه مقام فاشد ازاده وقال شيئا ان أمي مريانا فلا يكون مرسلنا حينئذ (عن أبي سعيد الخدري روى الله عنه انه قال نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشقى العمام بالماء لم ياد قال الامعي هو ان يشغل بالثوب حتى يغط به جسده لا يرفع منه جانباً فلا يبقى ما يخرج منه يده انتهى ومن ثم سميت مصاة كما قال ابن قتيبة لسد المنافذ كلها كالصخرة الصماء ليس فيها شقوق

فيكون النبي مكرها لعدم قدرته على الاستعانة يديه فيما يرضه في الصلاة كدفع بعض الهواء في كآب الصحبة القداس عند الجنائز والسماء ان يجعل قوبه على أحد عاتقه فيبدو أحد شقيه وهو موافق لتسليمه الله هو سجد فيصير ان انكشف منه بعض العورة والافيكرو (نهى أيضا عن أن يغطي الرجل) اي وعن احتياط الرجل أن يغطي على رقبته ونسب

ما قبله ملأنا (فوقبوا حليليس على فرجه منه) أي من الثوب (شيء) أما إذا كان مستورا لمورق فلا يصح دوروا فخذنا الحديث ما بين يطني ومصري ومدلونه فيه الصدقة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس واليسوع وكذا سلم وأبو داود والسنائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمى النبي ١٣٩ صلى الله عليه وآله وسلم من يعقبن) بفتح

الوحدة وهو المشهور على الالسة لكن الأحسن كسرهما لأن المراد به الهشة كالكبة والجلسة (عن القامص) بكسر اللام وهو أن يلبس أو يغطى أو في ظلة ثم يشتبه على أن لا خيار له إذا رآه أيضا اكتفاء بلمسه عن رؤيته أو يقول إذا لمسته فقد بضمك اكتفاء بلمسه عن الصيغة أو يبيحه شيئا على أنه متى لمسه لم يبيع وأقطع خمار الجلوس (و) عن (النباذ) بكسر التثنية والهمال وهو أن يجعل التذبيعا اكتفاء به عن الصيغة فقول أحدهما أن يلبسك قوي بعشرة فاحذره الآخر ويقول بضمك هذا بكذا على أني إذا لبستك يلبسك لبيع وأقطع الخمار والبطان فيهما لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو لنسب القامص (و) سمى على الله عليه وآله وسلم أيضا (أن يشقل) أي عن اشقل الثوب كاشقل الضفرة (الصعلة) لكونها مسدودة الخافذ فحسروا ويتعذر عن المشقل أخراجه لما يعرض له صلواتهم دفع بعض الهوام وضوها ولا تنكشف عورتها على انفسهم السابق المعزو للفقهاء الموافق لما عند البخاري في اللباس كما هو (و) نهي (أن يخبث الرجل)

الصيغة وإنه أجمع متعدد بصريح القرآن وقوله الأسماء الحسنى فامثال ما في الآيتين يحصل بالجمل على اسم منها مثل سبحان ربى وسبحان الله وسبحان الأحد وغير ذلك ليكنه قد ورد من فعله على الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الآتي فنعين أن لفظ الرب هو المراد وهذا يندفع ما ألزم به صاحب الجرم من ثلاثة لفظ الآتي في الركوع والسجود أو ما زاد توهمه فمضى عند أبي داود من حديث عقبة الآتي وعند الله الرافعي من حديث ابن مسعود الآتي أيضا وعندنا أيضا من حديث حذيفة وعند أحد الطوائف من حديث أبي مالك الأشعري وعندنا أيضا من حديث أبي بصير ولكنه قال أبو داود بعد أخرجه له من حديث عقبة أنه يخاف أن لا تكون بحرفة وفي حديث ابن مسعود السري بن اسمعيل وهو ضعيف وفي حديث حذيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقد رواه أحد الطوائف أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونها وحديث أبي بصير في هذه الطرق الحافظ أصح من غيره وقد أنكر هذا زيادة ابن الصلاح وقدره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيها هذا الإنكار وروى أحمد عنها قال أما أفلا أقول ويحمده انتهى (وعن عقبة بن عامر قال لما نزلت معهم باسم ربك العظيم قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أجمعوا ما في ركوعكم فلما نزلت سبع اسم ربك الأعلى قال أجمعوا ما في سجدكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا البخاري مستدركا وابن حبان في صحيحه قوله أجمعوا حديثين بالحديث الأول وعاسا في كيفية هذا العمل والحكمة في تخصيص الركوع العظيم والمجود بالأعلى أن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الأعضاء على مواضع الأقدام كان أفضل من الركوع لحسن تخصيصه بما فيه صيغة أهل التفضل وهو الأعلى بخلاف العظيم جعله لا يبلغ مع الإيغال والتعلق مع المطلق والحديث يعلم متمسكا للفتاين بوجوب سبع الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده مسبح قدوس رب الملائكة والروح رواه أحمد ومسلم وأبو داود والسنائي) قوله مسبح قدوس بضم أولهما وفيه ضم والضم أكرموا صرح قال ثعلب كل اسم على فعل فهو مفتوح الأول الألسين والمقدوس فإن الضم فيهما أكثر قال أبو هريرة سبع من صفات الله وقال ابن فارس والزيدي وغيرهما مسبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فكأنه يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على البنية منتصبا مائة ويقال له اسبح وقولت من نأى الجرب وقصره في رواية بوسن نحو ذلك (في نور واحد) المطلق هنا في الاحتباء محمول على التقيد بالحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه ثم في هذا الحديث الحديث والمنعته والقول بمرور أبي تايبي عن تايبي عن صحابه وهو قيل فيه أنه أصح الأصناف أخرجه البخاري في الصلاة

واللباس فمسلم والقومذى والتساقى وابن ماجه في التجارات واللباس (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال يخفى
أبو بكر الصديق رضي الله عنه (في تلك الخطة) التي جعلها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أى رطط يؤذنون
في الناس (يوم النحر تؤذنون حتى أن لا يهيج ١٤٠ بعد العام) أى بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال الكرماني لكن قال

العبينة في أن يدخل هذا العام
أضاً بالنظر إلى التطليل انتهى
(مشارك ولا بطوف بالبيت عريان)
وإذا منع النحر في الطواف
فالمسلاة أولى إذ يشترط فيها
ما يشترط فيه وزاد (ثم أرف)
أى أرسل (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم علياً) ورواه
بكر (فأمره أن يؤذن بمراته)
والحكمة في تخصيص علي بذلك
أن برأته تضمنت نقض العهد
وكان من سيرة العرب أن لا يحل
العقد إلا الذي عقده أو رجل من
أهل بيته وهذا أمر سل من تعالين
الضاري أو داخل تحت الأناد
وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن)
يتشيد الذال (معناه) يفتح العيز
واسكنها (على في أهل من يوم
النحر لا يهيج بعد العام مشترك ولا
يطوف بالبيت عريان) وفيما بطل
ما كان عليه أهل الجاهلية من
الطواف عراة فتم العورة شرط
عند أهلهم وخلافاً للعتبة لكن
يكروه عندهم قال الحافظ الرباني
محدثين على الشوكاني في السبل
الأداة الصحيحة فقدلت على وجوب
ستر العورة في الصلاة وفي غيرها
وكن هذا الدليل الدال على
الوجوب لا يدل على الشرطية
وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى يروح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالألوهية وقدر المظهر
كل ما لا يليق بالثاني وهما خبران مبتدآن هما محذوف تقديره ركعى وسجدى لمن هو
سبح قدوس وقال الهروي قبل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا
قدوساً على تقدير اسبح سبوحاً أو أذكر أو أعظم أو أعبده قولاً رب الملائكة والروح هو
من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون إذا وقف
بكسب مع الملائكة وقيل يحتمل أن يكون جبريل وقبل خلق لآلهم الملائكة كنسبة
إلا أنه لنا (وعن عائشة) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول
في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن رواه الجماعة
إلا الترمذي قوله يكثر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد
أن تزلت عليه إذا به نصرته والفتح الإيقول فيها سبحانك الحديث وفي بعض طرقه
عند مسلم ما يشعربه صلى الله عليه وسلم كان يأتى على ذلك في غسل الصلاة
وخارجها قوله سبحانك هو منصوب على المصدرية والتسبيح التزكية كما تقدم قولاً
وبحمدك هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح أى وبحمدك بسجنتك ومعناه
بتوقيك في رهبانيتك وفضل على سجدتك لاجل رقوق قال القرطبي ويظهر وجه
آخر وهو بقاء معنى الحمد على أصله وتكون الباء السببية ويكون معناه بسبب أنك
موصوف بصفت الكمال والجلال بسجدة السجود وعظمك المغمضون وقد روي محذوف
الواو من قوله وبحمدك وبأنتام قوله اللهم اغفر لي يؤخذ منه إباحة الدعاء في الركوع
وفيه رد على من كرهه فيه كآل واجتج من قال بالكرهية بحديث مسلم وإدوارد
والقاضي بلفظ أما الركوع فمظلمه وأيه الرب وأما السجود فاجتمع في الدعاء الحديث
وسمائي وكنه لا يارض ما ورد من الأحاديث الدالة على إثبات الدعاء في الركوع
لأن تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق
العدد ويمكن أن يحصل حديث الباب على الجواز وذلك على الأولوية ويحتمل أنه أمر
في السجود بتكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثير
قولاً يتأول آخر أى معنى قوله تعالى فسبح بحمده وذبحوا استغفروا أى يعمل بما أمر به فيه
فكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به
في الركوع والسجود لأن حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختار حالاً هذا الواجب
الذي أمر به فيكون أكمل (وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال ادرك أحد ثم فقال في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حاض إلا بصبر ونحوه فقد عارض بما ورد من أن قبول الصلاة شارب النحر فقد تم
وصلاة الآتين مع أنه تصح صلاتهم ولا وجه لهذه المعارضة لأن في القبول لا يستلزم في الحصة فإن ورد دليل يدل على صح
صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلك تخصصاً فيكون في القبول في حقه مجازاً عن عدم وقوعه في التوب ولم يرد

ذلك ومما يدل على عدم كون الشرط لصحة الصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وهي بردة فكنت إذا اجتمع
تفعلت عن وفي رواية خرجت اسق فقال امر الحسن إلى الانظفون عناسات فأرثكم الحديث أخرجه البخاري وأبو داود
والتسائي قالوا ان ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لشرط ١٤١ يقتضي تركه عدم الصحة فانه الشواك

في نسل الاوطار وعن بعض
المالكية التبرقة بين الذكر
والنساء ومنهم من اطلق كوفه
سنة لا يبطل تركها الصلاة واجت
بانه لو كان شرطا في الصلاة
لاختص بها ولا تنظر الى النية
ولكن العاجز العريان ينقل
الى بدل كالعاجز عن القيام ينقل
الى القعود والجواب عن الاول
التقص بالايان فهو شرط في
الصلاة ولا يختص بها وعن
الشافعية يقال القبسة فانه
لا يتغير الى النية وعن الثالث
على ما فيه بالعاجز عن القراءة
عن التسليم فانه يصل ما كوفي
هذا الحديث رواية التائي عن
التائي والتحديث والعننة
وأخرجه البخاري في الجزية
والمغازي والنج والتفسير وسلم
في الطبع وكذا أبو داود والنسائي
في (عن انس) بن مالك (رضي الله
عنه) ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا اشير على فانية
برد من المدينة وكانت في جاذي
الاولى سنة تسبع من الهجرة
(فصلنا عندها) خارجا عنها
(صلاة الغداة) أي الصبح فيه
جواز الطلاق ذلك على صلاة
الصبح خلافا لمن كرهه (نفاس)
فتح المعجمة واللام فليمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه وإذا وجد فقال في سجوده سبحان وفي الاعلى ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وهو مرسل عن أبي بلي بن
مسعود الحديث قال أبو داود مرسل كما قال المصنف قال لان عونا يندرك عبادة
وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذي ليس اسناده متصل
انتهى وعن هذه ثقة مع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلم وفي الحديث مع الارسال
أصح بن يزيد الهذلي رواه عن عونا يندرك في الصحيح قال ابن عبد النسي لانفله
وثق ولا يعرف الرواية ابن أبي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجفلة العينة ولا
الحالسة قبله وذلك ادناه في الموضوعين أي أدنى الكمال وفيه اشعار بأنه لا يكون المصل
متسنا بدون الثلاث وقد قال الماوردي ان الكمال إحدى عشرة وتسع وأوسطه
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذي عن ابن المبارك وأصح بن راهويه
انه تسب خمس تسبيحات للإمام وبه قال الثوري ولا دليل على تقييد الكمال بعدد
معالم بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدار طول الصلاة من غير تقييد بعدد
وأما يجب سجود السهو فيما زاد على التسع واستحب أن يكون عدد التسبيح ورا
لأشعة أفاضل في الثلاث كما لا دليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن أنس قال ما صلى
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من هذا الصبي يعني عمر بن عبد العزيز قال فخر بن قزوين ركوعه عشر تسبيحات وروى
سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث رجال اسنادهم كلهم ثقات
الأعيان الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أوحاتم صالح الحديث وقال
التسائي ليس به بأس وليس له عند أبي داود والنسائي الا هذا الحديث قوله فخر بن أبي
قد رنا قوله عشر تسبيحات قبل فيه جملته قال ان كمال التسبيح عشر تسبيحات والاصح
ان المنقرد يزيد في التسبيح ما أراد وكلما زاد كان أولى والاحاديث المصنعة في تطويله
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمنون لا يتأذون بالطويل
(فائدة) من اذ كار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث علي
عليه السلام في باب الاستسناج ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والتسائي من
حديث عوف بن مالك الأشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان
ذي الجبروت والملكوت والكبرياء العظيمة ثم قال في سجوده مثل ذلك ومنها ما أخرجه
مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم
اغفر لي ذنبي كله قهوه جلده أوله وآخره وعلايته وسره ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود

الليل أي صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بنظلام آخر الليل (فركبني الله صلى الله عليه وآله وسلم) على حماد
مخطوم برسن ليف ونحته كاف من ليفه رواه البيهقي والترمذي وضعفه (وركب أبو طلحة) يزيد بن سهل الانصاري المتوفى سنة
الثنتين وأربع وثلاثين بالمدينة أو بالشام وفي الخبر (وأما رديف أبي طلحة) ويوجد جواز الاداء في محلها ما اذا كانت الدابة مدمجة

في الجهر من الاجراء (بني القم على الله عليه) وآله (وسلم) مر كونه (في ذات خبره وان ذكر بقى لقنن في الله على الله عليه)
 وآله (وسلم ثم حسم) أي كنف (الازارعن غننه) الشريف عند سوق مر كونه ليتمكن من ذلك (حتى أني أنظر الى رياض غننه
 بني الله على الله عليه) وآله (وسلم) ووردى ١٤٢ حسم مينا للمعقول بدليل رواية مسلم فاحصر أي يفر براختياره اضرون

الاجراء وحسنه فلا دلالة فيه
 على كون النفس ليس بعورة
 والذئب يجهل على الله عليه وآله
 وسلم ان لا ينسب اليه كنف
 ثلثه حسم مع ثبوت قوله النفس
 عورة ولعل أن الحار يرى غننه
 على الله عليه وآله وسلم مكشوقا
 وكان عليه الصلاة والسلام سببا
 في ذلك الاجراء أسند الفعل اليه
 قال القرطبي حديث انس وما
 معه المحمود في قضايامعينة
 في أوقات مخصوصة يتعارف اليها
 من اسحق النخعي أو القاه
 على امل لاجابة ما لا يتطرق الى
 حديث جرهد وما معه لانه
 يتضمن اعطاه حكمه كلى واظهار
 شرع عام فكان العمل به أولى
 واهل هذا هو المراد للمصنف
 بقوله حديث انس اسند
 وحديث جرهد اسوط قال
 النووي ذهب اكثر العلماء الى
 ان النفس عورة وعن احمد ومالك
 في رواية العورة القبيل والدير
 فقط به قال اهل الظاهر وابن
 جرير والاصطغري قال في الفتح
 في ثبوت ذلك عن ابن جرير ينظر
 (فلم يدخل) صلى الله عليه وآله
 وسلم (القرية) أي خيبر وهو
 يشعر بان الزقاق كان خارج
 القرية (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده
 في صلاة الليل أعوذ برب ضللت من مضلت وأعوذ بعمادك من عقوبتك وأعوذ بك من
 لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد ورد الاذن بطلاق التعظيم في الركوع
 ويعطى الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعده

«باب النهي عن القرائن في الركوع والسجود»

(عن ابن عباس قال) أشرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف
 خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس أفهم بيق من مبشرات النبوة لا الرؤيا الصالحة راها
 المسلم أو ترى له الا واني خيت ان قرأ القرآن را كعا أو ساجدا أما الركوع فعظموا فيه
 الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد وسلم والنسائي
 وابوداود) قوله كنف الستارة بكسر السين المهملة وهي السترة التي يكون على باب
 البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أي من أول ما يبسود ومنته لما خوز من تبشير
 الصبح وهو أول ما يبسود منه وهو كقول عائشة أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الوحي الحديث وفيه ان الرؤيا من المبشرات سواها أما المسلم أو راها غيره قوله
 الا واني خيت النبي لمصلى الله عليه وسلم لم يلامه كما يشتر ذلك قوله في الحديث أما
 الركوع الى آخره ويشعر به أيضا ما في صحيح مسلم وغيره ان عليا قال خي ما يقول الله صلى
 الله عليه وسلم ان أقرأ القرآن را كعا أو ساجدا ويطلب عليه أيضا أدلة التماس العامة وفيه
 خلاف في الأصول وهذا النبي يدل على تحريم قرائن القرآن في الركوع والسجود وفي
 بطلان الصلاة بالقرآن حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظموا فيه الرب
 أي سجودوه ونزهوه ومجدهوه وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذي يقع به هذا التعظيم
 بالاحاديث المتقدمة في الباب الذي قبل هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فيه
 ألحقت على الدعاء في السجود وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب
 ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا كذا الدعاء قوله فقمن قال النووي هو يفتح
 القاف وفتح الميم وكسرها لفتان مشهورتان فن فتحه عنده مسدولا بنى ولا يجمع
 ومن كسرها وصف بئني ويجمع قاله لغة نالك في زيادة الياء وفتح القاف وكسر
 الميم ومعناه حقيق وجدير ويستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدم ليكون المعنى
 عاملا يجمع مع ما ورد والامر بتعظيم الرب في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود
 محمول على الندب عند الجهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود

«باب ما يقول في رومته من الركوع وبعدا تشابه»

خبر) أي صارت خرابا قاله على سبيل الاخبار فيكون من الانباء المتغيرات او على جهة الدعاء عليهم أي التناول (عن
 لما رآهم خربوا بمساجدهم ومكافهم التي هي من آلات الهدم) أنا اذا زنا بساحة قوم فساويح المشرقيين) بفتح الهمزة
 المجهدة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (تلا قال) انس (وتروى القوم الى) مواضع (أعمالهم) كذا تدره البرماوى كالكبرياء

الحسن قال المصنف بل من مخرج القوم لا عملهم التي كانوا يصلونها وكانت في بعض الامم (فقالوا) هذا (محمد) أو بامحمد (وانليس يصفي الجيوش) وصفي بالجيوش لانه شعبة تمام مقسمة وساقه وقلب وجناحان وقيل من تخمين القنينة وتمشبه الازهر، بأن الخس انما كانت بالشرع وقد كان ١٤٣ أهل الجاهلية يسمون الجيوش غياقيان

ان القول الاول أولى (قال) قامينها) أي خبيث (عنه) بفتح الهاء ومكون النون أي خيرا في عطف أو صلحا في رفق ضد ثم اختلف هل كانت صلحا أو عنوة أو اجلازم مع المنزلة ان بعضها أخذ صلحا وبعضها عنوة وبعضها اجلازم هذا يشدفع التضاد بين الاسطر (فجمع السى لجامعية) بكسر الهمزة (فقال يا بني الله اعطني جارية من السى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ذهب فخذ جارية) منه يحفل أن يكون اذنه في أخذها لجارا يتقبل القصة على سبيل التفضل له اما من أصل القصة أو من شمس الخس بعد ان ميز وقيل على أن نصب منه اذا ميزوا اذنه في اخذها لتقوم عليه بعد ذلك ونصب من سوسمه فذهب (فاختصية) قيل كان اسمها زينب (فتحي) بن انتخب من بنات هرون عليه السلام المتوفاة ثنت وثلاثين أو ست وخمسين وكانت تحت كاهن بن ابي الحقيق قتل عنها بغير (فخرج رجل) قال في القح لم اقبل على اسمي (الى النبي

ص) أي هريزة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله من حمده حين يرفع صليته من الركعة ثم يقول وهو قائم وبنوالة الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من التنتين بعد ماوس منقذ عليه وفي رواية لهم بنوالة الحمد) قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وانه لا يجزى من تعود وقد اختلف في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم وبنوالة الحمد فيتمسك لن قال انه يجمع بين التسبيح والتحميد كل فصل من غير فرق بين الامام والمؤتم والمتردد وهو الشافعي ومالك وعطاء أبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين وامصق وداود قالوا ان الصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه سمع الله من حمده فاذا استوى قائما يقول وبنوالة الحمد وقال الامام بصي والثوري والاوزاعي وروي عن مالك انه يجمع بينهما الامام والمتردد ومحمد المؤتم وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهما الامام والمتردد ايضا ولكن يفعل المؤتم وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول الامام والمتردد سمع الله من حمده فقط والمؤتم وبنوالة الحمد فقط وحكاين المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قالوا به أقول انتهى وهو مروي عن الناصر احتج القائلون بأنه يجمع بينهما كل فصل يحدث الباب ولكنه أخر من المدعى لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم اماما كما هو المتبادر والغالب الآن قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام واحتجوا أيضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المتردد يجمع بينهما وجعله الطحاوي سجدة لكون الامام يجمع بينهما فيلقى بها المؤتم لان الأصل استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا أيضا بما أخرجه دارقطني عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا ردة اذ لوفقت رأسل من الر كوع نقل سمع الله من حمده اللهم وبنوالة الحمد لله السموات وارض ومل ما شئت من شئ بعد وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا واماما وامامو مل ولكن منه ضعف وما أخرجه ايضا عن أبي هريرة قال كان اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سمع الله من حمده قال من وراءه سمع الله من حمده واحتج القائلون انه يجمع بينهما الامام والمتردد ببعض هذه الأدلة واحتج القائلون بأن الامام والمتردد يقولان سمع الله من حمده فقط والمؤتم وبنوالة الحمد فقط بصدية أبي هريرة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بني الله اعطيتك حبة مسقة فتحي سجدة قرظية) بضم القاف وفتح الراء والنسبة) بفتح النون وكسر النجمة قيلتان من جهود خبيث (لا تطلع الآلات) لانها من بيت النعمان وله هرون عليه السلام والرامة لانها من بيت سيد قريظة والنضير مع الجلال العظيم والتي صلى الله عليه وآله وسلم

التصديق على خلق في هذه الاوصاف بل في حائل الاخلاق الجيدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) الحمد لله (بها)
أي بطيئة (فدعوه بقلوبها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال) له (تخجلون من السج غيرها) وارتجفها منه
لأنه إنما كان اذن في بيان من حشو ١٤٤ السبي لامن افضلين فلما أخذ انفسهم فنبشوا وشرفوا رجالا استجمعها الثلاثة

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به وفيه واذا قال مع الله ان جده
فقولوا ربناك الحمد أخرجه الشيخان واخر بطريق من حديث عائشة وقد تقدم نحو
ذلك في باب التكبير وكوع والسجود من حديث أبي موسى وسأقي نحوه من حديث
أنس ويجاب بأن أمر المؤمن بالحمد عند تسبيح الامام لا ينافي فعله كما أنه لا ينافي قوله صلى
الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قرأه المؤمن الفاشحة وكذلك أمر
المؤمن بالصلاة لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤمن بالأمين تامين الامام وقد
استند التصديق للامام والتسبيح للمؤمن من أدلة أخرى هي المذكورة سابقا والواو
في قوله ربنا وراك الحمد ثابتة في كثر الروايات وقد قدمنا أنها زيادة فيكون الاختصاص
أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدور
بعد قوله ربنا وهو استحب كما قال ابن دقيق العبد أو وجدنا كذا قال النووي أو الواو
زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء والحال كما قال غيره وروى عن أحمد بن حنبل أنه اذا قال
ربنا قال وراك الحمد وإذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح
الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة
الفاطمين حديث أنس يلقظوا اذا قال مع الله ان جده فقولوا اللهم ربنا وراك الحمد وقد
تطابقت على هذا اللفظ النسخ العجيبة من صحيح البخاري قوله ثم تكبر حين يهوى فيه
ان التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال الى حين
يمكن ساجدا لقوله وفي رواية لهم يعني البخاري ومسلم وأحمد لان الاتفاق عليه
في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كما تقدم في أول الكتاب لا ما أخرجه الشيخان
فقط كما هو اصطلاح غيره الحديث يدل على مشروعية تكبيره التقل وقد قدمنا الكلام

عليه مستوفى (وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام مع
الله ان جده فقولوا ربنا وراك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير
للسجود والسجود في الحديث الذي في أول الباب وقد استحب به القائلون بأن الامام
والمنفرد يقولان مع الله ان جده فقط والمؤمن يقول ربنا وراك الحمد فقط وقد عرفت
الطواب عن ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من
الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت
من شيء بعد اهل الشام والحمد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لمأمنت ولا ينقض الحمد
منك الحمد رواه مسلم والشافعي الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث علي المتقدم
في باب ذكر الاستقناع بين التكبير والقرائة لقوله أهل الشام والحمد هو في صحيح مسلم

[تصديح بغيرها على ما رواه الجلس
مع انفسهم من هو افضل منه
وايضاً لما فيه من انتباه كما مع
علاصم بينهما ورجع ترتب على ذلك
شفاقا وغيره مما لا يخفى فكان
اصطفاؤه لها فاطمة الهذه المقام
بذكر الثاني في الامم من سير
الواقدي انه صلى الله عليه وآله
وسلم اعطى درجة اخت كانه
ابن الريع بن ابي الحقيق زوج
صفية أي تطيبا من اطهره وفي
سيرة ابن سعد الناس انه اعطاه
البقي عم صفية ووقع في رواية
لمسلم ان النبي صلى الله عليه
بها وسلم اشترى صفية منه
بمسبعة أروس واطلاق الشراء
غلي ذلك على عيسى الجاهل وليس
في هذا ما ينافي قوله في تخجيله
اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة
قال فاعتقها) أي صفية
(النبي صلى الله عليه وآله)
(وسلم وتزوجها وجعل صداقها
هتقها) أي اعتقها وشروط ان
يتكسها فلزمها الوفاء وجعل
نفس العتق صداقا وهو من
نفسائه صلى الله عليه وآله
وسلم واشد الامام احمد والحسن
وابن السيب وغيرهم بظاهره
بغيروا ذلك لغيره ايضا (حق)
اذا كان) صلى الله عليه وآله

يوسم (بالطريق) في سدا الروح على نحو اربعين ميلا من المدينة وهو ما (جهنم له ام سليم) بضم
السين وهي ام أنس (تأهنتها) أي زنتها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الليل) قال البرماوى كالكرنفاء وفي بعض
النسخ أو لروايات نهتتها أي بغيره زوجهت تقولوا لغيره الهه امه بدهيت انها المرأة التي نهت بها (فاصبح النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم عروضا) برثة فعول يستوى فيه المذكروا المؤنث ماذا في عراسها وبجعه عرس وجعها هرائس
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عند منى ظمئاً يهوى به وبسطاً يشقها من نطعا) بكسر التون وفتح الطاء المهملة وعلوها
اقتصر قلب في ضميمه وكذا في القرع وغيره من الاصول ويجوز فتح التون ١٤٥ وسكون الطاء وفتحها ما قال الزركشي فيه

سبع فئات وبجعة انطاع ونطوع
(يجعل الرجل يبي بالثوب وجعل
الرجل يبي بما من قال) عبد
العزيز بن مهيوب (وأحسبه)
أي انسا قد ذكر السكر السويق
قال طاسوا أي خلطوا أو
اختدوا (حسا) وهو الطعام
المأخوذ من القرو لا قط والسمن
وربما عوض بالفتح عن الالف
(فكانت ولجة رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي طعام
عرس من الزوم وهو الجمع سمى به
لإجتماع الزومين واستنطع منه
مشروعية مطلوبة الواجبة لقهرس
وانما بعد الدخول وجوزوا النوى
كأنها قبله أيضا وان السنة تفصل
بفسر القوم ومساعدة الاصحاب
بطعام من عندهم ورواه هذا
الحديث ما بين كوفي وبصري وفيه
التسديد والعنونة وأخرجه
الضاري في السكاح والخضاري
وأبو داود في التجرأ والسائي في
السكاح والولبة (عن عائشة)
رضي الله عنها قالت لقد كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) يصلي القبر فينهد أي
يضم (معهن نساء) جمع امرأة
لا واحدة من لفظه (من المؤمنات)
حال كونهن (مستغفات) أي
مغفبات الرؤس والاجساد قال

زيادة احتق ما قال العبد وكلنا ث عبد قبل قولة لا مانع الخ وأهل منصوب على النداء
أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على أنه خبر مبدا محذوف
والثناء الوصف الجمل والمجد العظيمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم المجد مكان
المجد فقول لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتقوى والأذعان والاعتراف
فقال هذا البلد يقع الجبل على المشهور وروى ابن عبد البر عن بعض الكسرة قال ابن جرير
وهو خلاف ما عرف أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناها افتتح الخط والتقى والعظيمة
أي لا يتبعه ذلك وانما يتبعه العمل الصالح وبالكسر الاحتداد أي لا يتبعه اجتاده
وانما تنفعه الرحمة والحديث يدل على مشروعية قتلو بل الاعتدال من الر كوع والذكر
فيه هذا وقد وردت في نطو به أحاديث كثيرة وسأقي الكلام على ذلك

«باب في ان الانتصاب بعد الر كوع فرض»

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتطهر الله الى صلاة رجل
لا يقم عليه بين ركوعه وجود رءواه أحد وعن علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقم عليه في الر كوع والسجود رءواه أحد وابن ماجه وعن أبي
مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقم فيها الرجل
صلبه في الر كوع والسجود رءواه خمسة وصححه الترمذي الحديث الاول فقدمه أحد
من رواه عبد الله بن زيد الحنفي قال في جميع الروايد ولم أجدهم ترجمه وقد ذكر ابن جرير
في المنفعة انه وهم الجعفي في تسبته عبد الله بن زيد وانه عبد الله بن زيد وهو معروف
مؤثق ولكنه قال ان عبد الله بن زيد لا يروي عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني
أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحد
ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به بأس عن عبد الله بن زيد وقد وثقه ابن معين والبيهقي
وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث استاده
صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن أبي هريرة
من حديث المسي مصلاته وسياقي وعن رفاعة الزرقعي عند أبي داود وأثره معنى والنسائي
من حديث المسي مصلاته أيضا وعن حذيفة عند أحمدوا البخاري وسياقي وعن أبي قتادة
عند أحمد وعن أبي سعيد عنده أيضا وسياقيان وعن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود
والنسائي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة
في الاعتدال من الر كوع والاعتدال بين السجدةتين والى ذلك ذهب القموق الشافعي
وأحمدوا حتى وداودوا كثر العلماء قالوا ولا تصح صلاة من لم يقم عليه فيها وهو الظاهر

١٩ نيل في الاصحى التلقع أن تشتغل بالتوب حتى تتخلل به جسدا في شح الموطن لا ين حبيب التلقع لا يكون الا بتغطية
الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه (في مر وطن) جمع مرط بكسر أوله كما سمى خراوصا وأغبره اوهى المذنة
أو الأزاريا والتوب الاختير وعن البخاري بن فضال ما يقتضي أنه ناس بلبس النساء (غيره) من المسجد (الى بيوتهم

فما يعرفه من أحد من الغلس كأعند المؤلف في المواقف وهو معين أحد الاحتمالين هل علم المعرفة بين لبقه التخلط أو لم يقرب في الخلطة وقد اعترض على البصوى في استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد والارتفاع المذكور يحتمل أن يكون غفوقاً شائب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تمسك بالاصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشئ إلا أن

استباره يؤخذ في العادتين
 الا ثمار التي يوردها في الترجمة
 قال في الفتح ورواه هذا الحديث
 ما بين حصي ومدنى وفيه
 التحذير والعنونة والاختبار
 ورواية ناسي عن ناسي عن مصابة
 وأخرجه الضاري في الصلاة
 وكذا مسلم وأبو داود والترمذي
 والنسائي وابن ماجه (وعنها)
 أي عن عائشة رضي الله عنها
 ان النبي صلى الله عليه وآله
 (وسلم في في خيصة) يفتح الخاء
 المجهمة وكسر الميم وبالصاد
 المهملة كساء اسود مربع (الها)
 اعلام فنظر صلى الله عليه
 وآله وسلم الى الامهات نظراً الى
 انصرف من صلاته (قال انهوا
 بجمع حتى هذه الى ابي جهم)
 هاهن من حذيفة العدوي القرشي
 المدني اسلم يوم الفتح وتوفي في آخر
 خلافة معاوية (واتسوى
 باليهانية) يفتح الهمزة تكون
 النون وكسر الموحدة وتختف
 الجيم وبعد النون باهية مشددة
 كما حفظ لعله قال ابن قزول
 نسبة الى منج يفتح الميم وكسر
 الموحدة موضع الشام ويقال
 نسبة الى موضع يقال له انجان
 وفي هذه قال ثعلب يقال كساء
 اقباني وهذا هو الاقرب الى

من أحاديث الباب لم تقررنا ما غير من ان النبي ان لم يكن توجيهه الى الذات توجهه الى
 العصة لانها أقرب اليها وقال أبو خنيفة وهو مروى عن مالك ان الطمأنينة في الموضعين
 غير واجبة بل لو انحط من الركوع الى السجود أو رفع رأسه عن الارض أدنى ورفع أجزأه
 ولو كعد السيف واحتج أبو خنيفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وقدموا فالتفت في باب قرأته
 القامحة ان الفرض عند لا يثبت بها زيد على القرآن وينبأ بطلان هناك وسياق لهذا
 من زيد بيان في باب الجلوس بين السجدين ان شاء الله

هـ (بابهاآت السجود وكيف الهوى اليه)

(عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد وضع ركبته قبل
 يديه وذاخض رفع يديه قبل ركبته رواه ابنه (أحمد) الحديث قال الترمذي هذا
 حديث حسن غريب لا نعرف أحد رواه غيره شريك وذاكران هـ ماماروا عن عاصم
 مرسلوا يزيد كروائل بن حجر قال اليعمرى عن شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الاسناد
 فقد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرون الى صلاة النبي صلى الله عليه
 وسلم فلما جلس للتسليم الحديث وانما الذي قصير هذا عن التصحيح عنده الغراب التي
 أشار اليها وهي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يخطه عن درجة الصحيح بل لا يزيد
 وحفظه وأما تفرد شريك عن عاصم وهو حسنا فان شريكاً لا يصح حديثه منقرداً
 هذا معني كلامه وكذا عمل الحديث الثاني بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال
 الهارثي تفرد به يزيد بن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غيره شريك وشريك
 ليس بالقوي فيما يفرده وقال البيهقي هذا حديث يعنى انه ادرش بك القاضي وانما
 تابعه همام مرسله كذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو
 داود عن طريق محمد بن جهماد عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال المذوي عبد الجبار
 ابن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضاً عن طريق همام عن شريك
 عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذي
 وغيره كما تقدم لان كليب بن شهاب وعاصم لم يروا النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن
 أنس انه صلى الله عليه وسلم انحط بالكسيرة فبعت ركبته ما به أخرجه الحاكم والبيهقي
 والدارقطني وقال تفرد به العلامة اسمعيل وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما
 ولا أعلم له وقال ابن أبي ساتم عن أبيه انه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع
 الركبتين قبل البدن وروى همام عنه النهوض قبل رفع الركبتين والى ذلك ذهب الجمهور
 وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب والنخعي
 وسلم بن يسار وروى الثوري وأحمد وإسحق وأصحاب الرأي قالوه أتولوز بهت

الصواب في لفظ الحديث ١٥ وفي الجهمزة من موضع أجمعي تكلمت به العرب ونسبوا اليه اللباب المتجانية العثرة
 (أبي جهم) وانما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بإرسال الخصة لأنه كان أهلاً لها حتى صلى الله عليه وآله وسلم كما في الموطأ وقال ابن
 بطال انما سأل منته في غيره صلى الله عليه وآله لم يرد عليه هديته استغفاراً قال وفيه ان الواهب اذا ردت عليه عطية من غير أن يكون

هو الراجع فيه انه ان يقلبها من غير كراهة (فانها) أي الخمسة (الهنئي) من الهني بالكسر لان لها الهوا اذا لعب أي شغلتي
(أنتها) أي قرياد هو مأخوذ من انتشاف الشيء أي ابتدأته عن صلاتي وعن عبد الملك في الموطأ قال قلت لابي الهيثم الصلاة
فكذلك يفتني وفي التعليق عند البخاري بعده هذا تخالف أن يقتضي فيصلى ١٤٧ قوله الهيثمي على قوله كذلك يكون الاطلاق

للمبالغة في القرب لا يتحقق وقوع
الالهة ولا يقال ان الهني شغلتي
عن كمال الحضرة في صلاتي لا نا
نقول قوله في التعليق فإخاف
يدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال
انه سئل الله عليه وآله وسلم
حالتين حالته بشريه وحالته بخص
بهما خارجة عن ذلك فبالنظر الى
الأولى قال الهيثمي وبالنظر الى
الثانية لم يميز به بل قال أخاف
ولا يلزم من ذلك الوقوع ونزع
الخمسة لبقية فيه في ترك كل شاغل
وليس المراد أن أباهم يصلي في
الخمسة لانه صلى الله عليه وآله
وسلم لم يكن يعتكف في غيره بما يكرهه
لنفسه فهو كالمجاهد المخلص
رضي الله عنه مع تحريم لباسه
عليه ليقنع بما يبيع أو غيره
واستنبط من هذا الحديث الحث
على حضور القلب في الصلاة وترك
ما يزدى الى شغفه وقسمه والقرآن
الكريم والقلاح المصلين الخاشعين
والقلاح أجمع أهم لسعادة
الآخرة وبأنه مفسد
اشغال ما يصلي نتاجي به فاعلم
في نفسك قدر مناجاة وانظر من
تناجي وكيف فتناجي وماذا تناجي
فأعلم واعمل تسلم قال ابن دقيق
السيد في معبادة الرسول إلى
مصالح الصلاة وتقي ما عليه يتشدد

العترة والأوزاعي ومالك وابن خزم الى استحبوا وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية
عن أحمد وروى الحازمي عن الأوزاعي انه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم
قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث وأحمد وأحمد بن حنبل في حريرة الأقي وهو
أقوى لان له شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقا
موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک
مرفوعا يظن ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مضى يضع يديه قبل ركبتيه وقال على
شرط مسلم وأجاب الألبون عن ذلك بما جرحه من ان حديث أبي هريرة وابن عمر مرفوعان
بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كان
يضع اليدين قبل الركبتين فأمرنا ان نضع الركبتين قبل اليدين ولكنه قال الحازمي في
استدلاله فقال لو كان مرفوعا لكان على التسخيف غير ان المحفوظ عن مصعب عن أبيه حديث
نسخ التطبيق وقال الحافظ في التلخيص انه من إقرار ابن أبي عمير بن سعد بن كميل عن
أبيه وهذا ضعيفان وقد عكس ابن خزيمة فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل
الركبتين فاصح من أخاذه ومنها ما جرحه ابن القيم في الهدى ان حديث أبي هريرة الآتي
انقلب منه في بعض الرواة قال ولعله وضع يديه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو
يكر بن أبي شيبة فقال حدثنا محمد بن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا مضى أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا
يترك كعبه ولا الفضل ورواه الأثر في سنده أيضا عن أبي بكر كذلك وقد روى عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث ثمال بن جهم قال ابن أبي داود
حدثنا يوسف بن عدي حدثنا ابن فضيل عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا مضى بدأ بركبتيه قبل يديه ٨١ ولكنه قد ضعف عبد الله
ابن عبد الله القمي وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث وقار أحمد بن حنبل
هو منكر الحديث مرفوع الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشي لا يكتب حديثه وقال
أبو زرعة هو ضعيف لا يوثق منه على شئ وقال بوشام ليس بقوي وقال ابن عدي عامة
ما يرويه الضعفاء عليه بين وعما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة ان أوله يخاف
آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل يديه قد ترك كعبه كعبه البعير فان البعير اذا مضى بركبتيه
قال ولما علم أصحابه هذا القول ذلك قالوا ركبنا البعير يديه لا في رجله فهو اذا برك
وضع وركبتيه ولا فهذا هو المنه عن قال وهو فاءه ولو حواه صاحبها ان البعير اذا برك
بضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنه عن القول بان ركبتى البعير يديه لا يعرفه
أهل العقول انه لو كان الامر كما قالوا ان قال صلى الله عليه وسلم فليبدأ بركبتيه البعير لان أول

فيها ومثل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني اناحي من لاتناجي زادي الفتح ويستتبط منه كربة كل ما يتخل عن الصلاة
من الاصباغ والتفوش ونحوها وقيل الهدي من الاحباب والارسل اليهم والطلب منهم واستدل به الباقى على صحة
المعاينة لعدم ذكر السيفة وقال الطيبي فيه ايدان بان الصور والاشياء الظاهرة تأثيرا في القلوب الظاهرة والنفوس الزكية

جميع هو الشبه القريح من خلف والذي أهداهوا كبدن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حري) بالإضافة كتوبه
وخاتم فضة (فلسه) أى قبل تحريم الحور (فعلى فيه ثم انصرف) من صلاه (فتره) ثم عاشق كالكلمه (وفى حديث جابر
عند مسلم على فى قباص ياب) ثم زعمه وقال نهى جبريل اليه السلام قال نهى سبب ١٤٩ زعمه بهذا ابتداء صريحه (وقال)

على الله عليه وآله وسلم (لا يفتي)
أى استعمال (هنا) الحري
(المشقق) عن الصكر وهم
المؤمنون وعبر بجمع المذكر
ليشرح التسميه لانه حلال لهم ولا
يقال يدخلن فقلبي لا نقول
انهم خرجن بديل آخر وهو قوله
صلى الله عليه وآله وسلم أحل
الذهب والحري لافان أمي وحرم
على ذكورها قال الترمذى حسن
صحيح قال فى الشرح واذن تقرر هذا
فلا حاجة فيه لم إجازة لا فى
شباب الحري بل كونه صلى الله عليه
وآله وسلم لم يعد تلك لانه لان
تلا عاداتها لكونها وقت قبل
التحريم أما بعده فنقد الجهور
تبريز لكن مع التحريم وعن مالك
يعده فى الوقت ١٥ وقال الخنفة
نكره ونقص ورواه هذا الحديث
كلهم مصررون وقسه التعديت
والعننة والقول وأخرجه
البزارى فى القياس وكذا مسلم
والشافى فى الصلاة (وهن أبى
يعقبة) بضم الجيم ونفع الما موجب
ابن عبد الله السواقى بضم السين
المهملة ويخفف الواو (روى الله
عنه قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وهو لا يبطح
فى ثوبه جراسن آدم) بفتح الهمزة
والهال جلد (ورأت بلا لا أخذ

استناد هذا أحد هما والاخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم وقد قدمنا أنه أخرجه حديث ابن عمر هذا الدارقطى والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد
أعله الدارقطى بتفرد الدراوردى أيضا عن عبيد الله بن عمرو قال فى موضع آخر تفرد به
أصبح بن الفرج عن الدراوردى ١٥ ولا خيرة بتفرد الدراوردى فانه قد أخرجه لمسلم
فى صحيحه وصححه وأخرج له البزارى عقروا بعبدا لمزينا فى حنم وكذلك تفرد أصبح
فانه قد حدث عنه البزارى فى صحيحه بحضابه والحديث استدله القائلون بوضع اليمين
قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله وليضع يديه ثم ركعته هو فى صف
أبى داود وغيره بالغة قبل وكتبه ولعل ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبيد الله بن
يحيى قال كتبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد يجنح فى سجود حتى يرى وضعا
أبىه متفق عليه) قوله ينجح بضم الباء المتناهي تحت وفتح الجيم وكسر التون المشددة
وروى فروج وروى خوى وكاه يجمعى واحد والمراد أنه حتى كل يد عن الجنب الذى يليها
قوله حتى يرى قال النووى هو بالتون وروى بالياء المتناهي تحت المضمومة وكلاهما
صحيح قوله وضع أبويه هو اليأس وفى رواية حتى يبدوا بياض أبويه وفى أخرى حتى انى
لارى بياض أبويه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة فى استحباب هذه الهيئة ارى
اعتماد على وجهه ولا ياترأف ولا وجهه ولا ياترأف ولا ياترأف ولا ياترأف ولا ياترأف ولا ياترأف
أشبه بالتواضع وأبلغ فى تحكين الجبهة والاثن من الأرض مع خبايته له لينة الكسنان
وقال ابن القيم ما معناه ان يترك عضون نفسه وأخرجه الطبرافى وغيره بأسناد صحيح
صلى الله عليه وسلم قال لا تبرز اقتراس السبع واعقد على راسك وأبدض جيك فاذا
فعلت ذاك سجدك فى ضومتك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه
وسلم ان يفتش الرجل ذراعيه اقتراس السبع وأخرج أيضا من حديث البراء مرفوعا
إذا سجدت فضع كعبك وارفع مرفقك وظاهر هذه الأحاديث مع حديث أنس الآتى
وجوب التبرج المذکور ولولا ما أخرجه أبو داود ومن حديث أبى هريرة يلقظ شكى
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم إذا انفرجوا فقال استعينوا
بالركب وترجمه باب الرخصة فى ذلك أو فى تركه التبرج وفسره ابن عجلان أحد رواه
بوضع المرفقين على الركبتين إذ اطال السجود وقد أخرجه الترمذى ولم يقع فى روايته
إذا انفرجوا فترجمه باب ما جافى الاعتقاد إذا قام من السجود فجعل يحمل الاستعانة
بالركب حين ترتفع من السجود وبالباقيهما واللفظ يحتمل ما قاله والزيادة التى أخرجهما
أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذى أنه لم يعرف الحديث الا من هذا الوجه وذكر أنه
روى من غير هذا الوجه مرسل وكاه أصبح وقال البزارى أرسله أصبح من وسله وهذا

وضوء) بفتح الواو والماء الذى تروضه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ورأت الناس يتدرون أى يتسارعون
ويتساقون الى (ذلك الضوء) فترك كلاً ثلثه الشريعة وقد تقدم استدلال البزارى على طهارة الماء المستعمل (فن أصاب
سنة) أى أصابه ومن لم يصبه شمساً أخفق بل يصاحبه ثم رأيت بلا لا أخذت (بفتح العين المهملة والتون والزاي مثل نصف

تمن العوالي والائل شجر كالطرفة الماشوثة وخشب يبيد بعمل منه التصاع والواقي وورقه اثنان يفسله التصاروق
(عنه) أي المتبر (فلان) هو ميون قال في الفتح وهو الاقرب فيما ظاهرا الصغاني وبقوم فيما ظاهرا النفاقي والرومي مولى جديون
العاص وباقول فيصارو عبد الرزاق وأبيصة الخزومي (مولى ثلاثة) ١٥١ بعدم الصرف لثانيتين والعلية انصارية وهي

عائشة قیامہ البرماوی کالکرماتی

ورواه الطبرانی بإسناد صحيح وأمرت

عائشہ قسینت اسنو، ایک:

سندھ صنعت و قمار کی ایک

الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد

المسجد الأعظم جامع عمرو بن العاص
مسجد أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد

وَيُحْمَلُ أَنْ يَكُونَ الْحَلُّ اسْمًا لَهَا

في عمله (رسول الله صلى الله عليه وسلم)

علیہ) وآلہ (وسلم) ای لاجہ

(وقام عليه) أى على المنبر (رسول

الله عليه وآله وسلم حن

عمل و وضع) بالساعة المقعوق

فَمَا (فَاسْتَقْبَلُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ

والقائمة في مقام التأسيس

أولاً اقتضاها آية الله

لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ لَجْنَةٍ فَاسِقٍ

(در لغت و در لغت الناس حاشیه هم در لغت)

رأسه ثم رجع القهقري) وهو

الرجوع الى خلف أى رجوع

الرجوع الذي يعرف بذلك وإنما

فعل ذلك لئلا يظنوا انهم

افسوساً في الأرض، ثم عاد إلى

الزينة أشهر من غيرها

الحبيب المولود: أروع أروع راقص
التيه في سيرة الأديب

رجع المهرى حتى يهدأ بالارض

فہد اشاہ) ولا حظی قوہ علی

الارض معنى الاستهلاكية في قوله

بالارض معنى الامايق وفي هذا

الحديث حواز ارتقاء الامم

ع. المأمون بن غفر بن قين

الاتفاق، والأمن، والقضاء، والعدالة

الملك والوزير

وَأَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ

تفسد به الصلاة عليه الدليل ولا

مفيدة، فلما فرغ من صلاته قال:

ودو صحبہ ابن خزیمہ و ابن حبان

نعمار من ناصر والذي حذفتها

Figure 1

المبعدة عليه سبعة آراء وجهوه كعادور كيناهو وقدمادور والجامعة (الأنباري) قوله
آراء بالجمع آراء بكسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الحديث يدل على أن أعضاء
العبود سبعة وأنه ينبغي للساجد أن يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء في وجوب
السجود على هذه السبعة الأعضاء فذهب المعتز والشافعي في أحد قوليهما إلى وجوب
السجود على جميعه إلا الأذن التي ستأمن من غير فصل بينه وقال أبو حنيفة والشافعي في
أحد قوليهما وأكثر الفقهاء الرأب السجود على الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
ويمكن جهنم ووافقه المؤيد بالله في عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله
الأولون (وعن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء
ولا يكف شبرا ولا فم الجبهة والدين والركبتين والرجلين أخرجه وفيه نظر قال النبي
صلى الله عليه وسلم أمرت أن أصجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على أنفه
والدين والركبتين والقدمين متفق عليه وفي رواية أخرت أن أصجد على سبعة ولا كفت

الشعر ولا الثياب البهية واللائق والبدن والركبتين والقفصين ورواسمهم والقفا
قوله أمر قال الحافظ هو بضم الهمزة في جميع الروايات على البناء المالم بضم فاعله وهو أنه
جاءه جلافة قال البضاوي وعرف ذلك العرف وذلك بتفتي الوجوب ونظروا الحافظ قال
لأنه ليس فيه صفة أفعل وهو سابقا لنظير أم أدل على المطلوب من صفة أفعل لا تأخر
في الأصول ولكن الذي يوضحه على القول بانقضائه الوجوب على الامة أنه لا يتم الاعلى
القول بأن شطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لامة وفيه خلاف معروف وثلاث أن
عموم أدلة التامى تفتي ذلك وقد أخرجه البخاري في صحيحه من رواية شعبة عن عمرو
ابن دنا عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمر ناهوهم على العموم قوله سبعة اعظم
مضى كل واحد عظماء وان اشقل على عظام باعتبارها بجملة زيجوز أن يكون من باب تسمية
الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق قوله ولا يكف شعرا ولا فاجله معترضة بين
الجملة واليسين والمراد بالشر شعر الرأس وظاهر أن ترك الكف واجب على الصلاة
لا خارجها وورد القاضي عياض بأنه خلاف ما عليه الجمهور وفاتهم كرهوا ذلك المعنى سواء
فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على أنه لا بقصد الصلاة لكن
حكى ابن المنذ عن الحسن وجوب الاعادة قبل والحكمة في ذلك أنه اذا رفع يده وشعره
عن مباشرة الأرض اشبهه المتكبرين قوله الجملة احتج بمن قال وجوب السجود على
الجملة دون الاثني واليس ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يميز السجود على الاثني
وحداهما وقد نقل ابن المنذ واجماع الصحابة على أنه لا يميز السجود على الاثني وحده

دليل الاماروى عن حذيفة انه اتى الناس بالمذنب على دكان فاخذ ابو مسعود البدرى بقميصه فقبض فلما فرغ من صلاة قاله ابو مسعود ما تعلم انهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بل قبضت كرت حين مدينى أخرجه ابو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي رواية لما تم التصريح برفعه ورواه ابو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والمذنب حينئذ حذيفة

ولكن فيمجهول لانه من رواية علي بن ثابت الانصاري قال حدثني رجل انه كان مع عبد بن ياسر بالمدائن فالتفت الصلاة فقدم على رواقه على ذلك يصلي والناس اسفل من تقدم حذيفة فالتفت على يديه فاتبه معار حتى أتته حذيفة فلما فرغ عبد بن من صلاته قال حذيفة ألم تسمع رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا لم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من مقامهم

أو نحو ذلك قال عمار فالتفت بعنقه وذهب الاوراعي وأحمد واصبغ وابن حبيب من الماشية وغيرهم الى انه يجب ان يجمع معاه وهو قول القشيري واستدل أبو حذيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس المذكور في الباب لانه ذكر البهية وأشأوا الى التفت فدل على انه المراد بوجه ابن دقيق العبد فقال ان الاشارة لانصار من التصريح بالبهية لانهم اقبلوا على الله اراهم يختلفون العبارة فانها معينة وفيه ان الاشارة الحسية أقوى من الدلالة العقلية وعدم التعمين المدهى ممنوع وقد صرح النخلة ان التعمين فيها يقع بالعين والقلب وفي المعرفة بالادب بالقلب فقط ولهذا جعلوا الحرف منه بل قال ابن السراج انها الحرف المعافى واستدل القائلون بوجوب الجمع بتم جازي بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه يجعلها كضوء واحد ولو كان كل واحد منهم ماضوا مستقلا لزم ان تكون الاعضاء ثمانية وتعب بانه يلزم منه أن يكتب بالعبودية على الالف وحدها والبهية وحدها فيكون دليلا على جبنه لان كل واحد منهما من المشعوذ وهو يكتب كما في غيره من الاعضاء وانت خبر بان المشعوذ على الحقيقة هو المتهتم والمناقشة بالجازي دون وجوب المعبر اليه غير ضار فلو لا ذلك ان البهية والالف حقيقة في المجموع واختلف ان السجود على مجموع البهية والالف مضطرب وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال قال أبت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلدني الارض واضعاجهم من الله في سجودهم وأخرج المارقي من طريق مكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصلا فلان لا يصيب الله من الارض ما يصيب الجبين قال الله ارقطني الصواب من عكرمة من رسلا وروى اسمعيل ابن عبد الله المعروف بسهم في فوائده عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد أحدكم فليضع نفسه على الارض فانكم قد امرت بذلك قوله واليدان الماردين هما الكفان بقية ما تقدم من التمس عن انما السبع والكف بقوله والرجلين وفي الرواية الثانية والثالثة والرب كبتين والقديمين وهي معينة للمراد من الرجلين في الرواية الاولى ولم يثبت يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف في ذلك وظاهره انه لا يجب ككشف شيء من هذه الاعضاء لان معنى السجود يحصل بوضعهما دون كشفها قال ابن دقيق العيد لم يختلف في ان كشف الرب كبتين غير واجب لما يحد فيس من كشف المودة وأما عدم وجوب كشف القدمين فلدليل لطيف وهو ان الشارع وقت المسح على النخبة يقع في الصلاة بالخلف فلو وجب كشف القدمين لوجب نزاع الخلف المتضمن لنقص الطهارة فتبطل الصلاة ٨١ ويمكن ان يخص ذلك بلباس الخلف لاجل الرخوة وأما كشف اليدين والبهية فسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والقاسم والشافعي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

أجزاء الصلاة على يدى هكذا صاعه أو داود وفي اسناده الرجل المجهول الذي ذكرناه ورواه السيوطي أيضا في هذا الحديث والحديث الاول دليل على منع الامام من الارتفاع عن الموضع ولكن هذا انتهى بحمل على الترتيب لسد ثبوت صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على المبرأ المذكور في الصحيحين وغيرهما ومن قال انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك التعليم بما وقع في آخره فلا يقدمه ذلك لانه لا يجوز له في حال التعليم الامامه لجاز في غيره ولا يصح القول باقتصار ذلك على ما في الله عليه وآله وسلم وقد جعنا في هذا البحث رسالة تفصله جوابا عن سؤال بعض الاعلام عن أحب تحقير ذلك فارجع اليها قاله الحافظ الترمذي في السبل وهو مذهب الشافعية والشافعية وأحمد والليث لكن مع الكراهة وعن مالك الشافعية واليه ذهب الاوراعي وان العمل بالسبع بغير تبطل الصلاة قال النخعي وكان المتبر ثلاث مرات في قلعه انما قام على الثانية منها فليس في نزوله وصعوده الاخطوات وحوار الصلاة على الخشب وكره الحسن

وابن سيرين كأروا ما من الى شية منهم وان ارتفاع الامام فرض التعليم غير مكره وهو عبارة الفخ الغرض من السبعة ابراهيم واد الصلاة على التبر بوقية جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في الصلوات والسبل وقد صرح بذلك المصنف يعني الجواز في حكايته عن شيخه علي بن المديني عن احمد بن حنبل ولا يندفع العبد في ذلك بحيث فاته قاله ابن ابراهيم في السبل على جواز

الارتفاع من غير قصد التعلم لم يستقم لان القنط لا يقتضيه ولا تقراء الاصل وصفه معتبر يقتضي المناسبة اعتباره فلا بد منه انتهى ورواه الحديث ما بين بصري ومكي وفيه التصديت والاشبار السوال وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وابن ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه ان جده ملىكة) ١٥٢ بضم الميم بنت مالك بن عدى وهي والدة

أم أنس لان أمه أم سليم أمها ملكة المذكورة دعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) للطعام أي لاجل طعام (صنعه) هي وأبنتها أم سليم (هـ) صلى الله عليه وآله ولم (أكل منه) وهو متعجب بان يجتسه كان ذلك لاجل بيهم ليخضعوا مكان صلته صلى الله عليه وآله كما في قصة عتيان بن مالك وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهذا الطعام من صلته صلى الله عليه وآله فبدأ في كل منهما باصل ما دعي لاجله أودعي لهما ولعل ملكة كان عرضها الاعظم الصلاة ولكمما جعلت الطعام مقدمة لهما (ثم قال قوما) قال السهيلي هذا الاسرى يعني اشترى أو هو امرأته لا تقوم لكن اضافته الى نفسه لارتباط تعليله به يشقه (فلا صلى) بكسر الاقلام وضم الهاء وفتح الياء قال في الفتح هكذا في رواية تنازعه على أن الام لا مكي والمفعول بعدها منصوب بان مفعولة وجوز في الفتح والله طلاقاً وجهاً أخرى فراجعها ان أردتها (لكم) أي لاجلكم وان كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضى الله عنه انتمعت الى حيدر لانا قد اسود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرفعي وأبو طالب والشافعي في أحد قوليه الى أنه يجب في الجملة تدوين غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة أنه يجوز السجود على حصى العمامة وفي قول الشافعي أنه يجب كشف السدين كالجملة وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الأول أنه لا يجب كعصابة الحره وسأني الجليل على ذلك

(باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر ملامه باعضائه هـ)

(عن أنس قال كنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن يسجد على وجهه من الأرض بسط يديه فجد عليه رداء الجماعة قوله فوبه قال في الفتح الثوب في الأصل يطلق على غير الخيط والخديت يدل على جواز السجود على الثياب لا تقتصر الأرض وفيه إشارة الى ان مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل لتعلق بسط يديه بعدم الاستطاعة وقد استدلل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وجهه ان الشافعي على الثوب المنفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدله على الجواز الى أمرين أحدهما ان لفظ فوبه دال على المتصل به اما من حيث اللفظ وهو ثوب السجود باليسر واما من خارج اللفظ وهو ثوب الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثاني يحتاج الى ثبوت كونه متاولا لخل التزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلي وليس في الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عند الحاكم في الاربعين واليهي يلفظ شكوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء في جباهنا واكتناظم بشكوا أخرجه مسلم بدون اقتضار وبدون لفظ جباهنا واكتناظم يجمع بين الحديثين بان الشكاية كانت لاجل تأخير الصلاة حتى يعود الحر لاجل السجود على المائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالمائل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم يعل على الخثرة ذكر معنى ذلك الحافظ في التلخيص وأما أخرجه أبو داود في المراسيل عن صالح بن حيوان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسجد الى جنبه وقد اعتمد على جنبه فصر عن جنبه وأخرج ابن أبي شيبة عن عباس بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسجد على كور العمامة فأومأ بسده اربع حمامك فلا تعارضهما الاحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته لانها كما قال البيهقي لم تثبت منتهائى يعني مرفوعا وقد روت من طرق عن جاعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم في الحلية وفي اسناده ضعف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبراني وفيه قائد أبو الوترها وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدى وفيه عور بن شهر وجابر الجعفي وهما

٢٠ نيل في

من طول ما لبس) بضم اللام وكسر الباء أي استعمل وليس كل شيء يحسبه وفي الفتح فيه ان الاقتراح يسمى لبسا وقد استدلل به على منع اقتراح الحر لمعوم النبي عن لبس الحر ولا يرد على ذلك ان من حلف لا يلبس حريرا فإنه لا يجنب الاقتراح لان الايمان مبني على العرف واللبس هنا على الاقتراح انما هو للحرمة ولأنه

المفهوم (شككته) أي رثسته (جاء) ثلثاً لها وتنظيفاً وتطهراً ولا يصح الجزم بالاختيار بل التبادر غير لان الأصل الطهارة
 (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الحصير (وصفت بالقيم) هو خيرة بن أبي خيرة بضم الصاد المجمة وفتح
 الميم مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٤ تكافى تجريد الصابغة لذهي (ورأى الجوز) أي أم سلمة (من ورائنا

فصل ثلث) أي لاجئاً (رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم)
 بركتين ثم انصرف) من الصلاة
 وذهب إلى بيته وفيه مشروعية
 تأخر النساء عن مشوف الرجال
 وقيام المرأة فها وجد هذا الم
 يكن معها امرأه غيرها وفيه
 اجابة الدعوة ولو لم يكن عرضاً ولو
 كان الهامى امرأة لكن حيث
 تؤمن الفتنة والا كل من طام
 الدعوة وصلاة النافذة جاعلة في
 السيوت وكأه صلى الله عليه
 وآله وسلم أراد تعليمهم انمال
 الصلاة بالشاهدة لاجل
 المرأة فانها قد يخفى عليها بعض
 التفاصيل لعدم وقتها وفيه
 تنظيف مكان المصلى وقيام
 الرجل مع الصبي صفوا استدل
 به على جواز صلاة المنفرد خلف
 الصف وحده ولا حاجة لذلك
 وفيه الاقتصار في نافلة النهار
 على ركعتين خلافاً لما اشتد
 أربعاً وفيه حصة صلاة الصبي
 المميز وضوضه وان محل الفضل
 الوارد في صلاة النافذة منفرداً
 حيث لا يكون هناك مصلبة بل
 يمكن ان يقال هو اذا كان أقل
 ولا سيما في حقه صلى الله عليه
 وآله وسلم (عن عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

مفروق كان ومنه عن أنس عند ابن أبي حاتم في الطل وفيه حسان بن سيفة وهو ضعيف
 ورأى عبد الرزاق من سلا عن أبي هريرة قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع ان
 كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بان يجعل حديث صلح بن خيوان وعياض بن
 عبد الله على عدم العذر من حراً وردوا حديث ميهود على الله عليه وسلم على كور
 العمامة على العذر وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور ومن
 القائلين يهوا ازال الصبر على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن السبب والحسن
 ويكر المزني ومكحول والزهرى روى ذلك عنهم ابن أبي شيبة ومن المائلين عن ذلك على
 ابن أبي طالب وابن عمرو وعادة بن الصامت وابراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر
 ابن عبد العزيز وجعدة بن هبيرة روى ذلك عنهم أيضاً أبو بكر بن أبي شيبة (وعن ابن
 عباس قال لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتي الطين اذا
 سجد بكساء عليه يجعله دون يديه الى الارض اذا سجد رواه أحمد) الحديث أخرجه نحوه
 ابن أبي شيبة عنه بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتي فضوله
 حراً الارض ويردها وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير
 قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف
 الثوب الذي على المصلى ولكن العذر ما عذر الطبراني في حديث الباب والخبر البرد
 كما في رواية ابن أبي شيبة وهذا الحديث مصرح بان الكساء الذي سجد عليه كان متصلاً
 به وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف البدن في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب
 الاول ولكنهم مقيدوا بالعذر كما عرفت الا ان القول بوجوب الكشف يحتاج الى دليل الا
 أن يقال ان الامر بالسجود على الاعضاء المذكورة يقتضي أن لا يكون منها وبين
 الارض حائل وقد قدمنا ان سمى السجود يحصل بوضعهما دون كشفهما (وعن عبد الله
 ابن عبد الرحمن قال جاءه النبي صلى الله عليه وسلم فسلم فسلمي ثلثي مسجد بني الاشلم فقرأت
 واضعاً يدي في ثوبه اذا سجد رواه أحمد وابن ماجه وقال علي بن وهب) الحديث أخرجه ابن
 ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسمعيل بن أبي
 حبيب عنه وهذا الحديث قد اختلف في اسناده فقال ابن أبي أويس عن اسمعيل بن
 ابراهيم بن أبي حبيب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن ابيه عن جده
 وهذا أولى بالصواب طاله الزني وقد استدلل به أيضاً القائلون بجواز ترك كشف البدن
 حال السجود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس بالاطلاق وتقييد حديث ابن
 عباس بالعذر وقد تقدم تمام الكلام عليه قال الحنفى وقال البضارى قال الحسن كان
 القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة فيدفعون كاههم ويروى سجد في سنة عن ابراهيم

انها قالت كنت أنا ميموني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأى في قبلته) أي
 في موضع سجوده (فأذا سجد غزقي) يده (فقبضت بجلي) بالثنية والافراد (فأذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما)
 بالثنية والافراد أيضاً (قالت) عائشة رضي الله عنها معتذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يومئذ) أي وقتئذ (ليس فتح

مصايح) أي أدلو كانت لتقيضت رجلها عند إرادته السجود ولم أخرجته لغيره قال ابن بطال وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصحبون واستبط الخففة وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم تقضي الرضوخ ليس للمرأة واجب باختقال أن يكون بينهما حائل من قوب أو غير ما بالتصحية واجب بان ذلك تكلف ١٥٥ وعخالقة تظاهر والاصل عدم الحائل

في الرجل والسجد عرفا وبان دعوى الخصومة دعوى بلا دليل وبانه على الله عليه وآله وسلم في مقام التبريع لالخصومة ورواه الخمسة مذبون وفيه التصديق بالجمع والافراد والعنسة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والشافعية ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها كنت أمام وقد صرح في الحديث النبي عليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنه) رضي الله عنها أن رسول

قال كانوا يصاحون في المساق والبرانس والعليا السجود لا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علقه البخاري قد وصله البيهقي وقال هذا أصح ما في السجود وقول فاعلى الحماية ووصله أيضا عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقلنسوة بنح القاف واللام وسكون النون وضم المهمل وفتح الواو وقد تبدل ما من ناقص نص وقد تبدل الفاء فتح السين وبعد ما كانت وهي غشامبطن يسغره الرأس قاله التراز في شرح الفصح وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الناشئة وفي المحكم هي من ملابس الرؤس معرفة وقال أبو هلال الصكري هي التي تغطي بها العمامة وتستر من الشمس والمركب كانتا عند رأس البرنس وقول الحسن ويدها في كفه أي يد كل واحد منهم قال الحافظ وكأنة أراد تغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معا لكن في كل حالة كان يسجد يدها في كفه والمساق جمع مستقيم وهي فروط ويل الكمين كذا في القاموس والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قلنسوة طويلة أو ثقل قوب وأسمنه دراعة كان أوجبة والعليا الجمع طيلان

(باب البلية بين السجدين وما يقول فيها)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن جده عام حتى تقول قدأ وهم ثم يسجد ويقعد بين الصلوتين حتى تقول قدأ وهم رواه مسلم وفي رواية متفق عليها أن أنسا قال في آلوا أن أصلي يكمل كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب فأنما حتى يقول الناس قدنسى وإذا رفع رأسه من السجدة تمكث حتى يقول الناس قدنسى) الرواية الأولى أخرجه أيضا أبو داود وغيره قوله قدأ وهم بنح الهمزة والهاضل ماض مبنى للفاعل قال القرطبي ومعناه ترك قال ثعلب يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أو هم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلظت أهم ووهمت إلى الشيء إذا ذهب وهلك اليه وأنت تريد خبره وقال في النهاية أو هم في صلاته أي سقط منها شيئا يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكاتب إذا سقطت منه شيئا أو هم بمعنى بكسر الهاء وهم وهما بالفتح إذا غلظ قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي أنه في صلته كذا قال الكرمانى وزاد وأعلى أنه في وقت القنوت حيث كان معتذرا والتشهد حيث كان جالسا يؤيد التقدير بالنسيان التصريح به في الرواية الأخرى قوله في آلوا فهو بمنزلة معدود بعد حرف النون ولا مضمومة بعد هاوا وخفيفة لا أقصر قوله قدنسى أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرمانى ويحتمل أن يكون المراد أنه نسي أنه في صلته وأظن أنه وقت

الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي) في جهرتها (وهي بينه وبين القبلة) أي والحال أن عائشة عنده صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فراش أهله) وهي معترضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنائز) بكسر الجيم وقد نفض أي اعتراضا كاعتراضه بان تكون نائمة بين يديه من جهة عينه إلى جهة يساره كما تكون الجنائز بين يدي المولى عليها ورواه هذا الحديث السنن ما بين مصري ومدني وفيه التصديق بصيغة الجمع والافراد والعنسة ورواية تابي عن تابي عن حبيسة وأخرجه مسلم وأبو داود وابن

ماجه (عن أنس رضي الله عنه) قال كذا مع النبي صلى الله عليه وآله (وسم) فسمع أحدنا طرف الثوب) ولم يسط قوبه والنوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعند ابن أبي شيبة كأنه صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على قوبه والبخاري في أبواب العمل في الصلاة جندنا على ثيابنا اتقاء الحر وفي الحديث جواز

استحيى الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المحلى وبين الأرض لا تقامرها وكذا بردها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض بهذا السجود هو الأصل لأنه على بسط الثوب بعدم الاستطاعة واستدل على بطلان السجود على الثوب المتصل بالمحلى قال التتوي به قال أبو حنيفة وأبو جهمور ١٥٦ وحده الثاني على الثوب المتصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

الصلوة ومراعاة التشويع فيها لأن الظاهر أن صنعهم ذلك لازالة التشويش العارض من سواة الأرض وفيه تقديم الظاهر في قول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالإبراد تعارضه فمن قال الإبراد وشخصه فلا اشكال ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول حذو بالامر بالإبراد أو أحسن منهما أن يقال إن سنة الإبراد توجد بعد الإبراد أو يكون فائقة الإبراد وجودا بل ينشئ فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم إن دقيق العيد وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه أن قول العصامي كذا فعل كذا من قبيل المرفوع لانفاق الشيخين على تقرير هذا الحديث في جميع ما بل ومعظم المستفيين لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة أو كونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها من خلفه كما يرى من امامه فيكون تقريره مما أخذ من هذه الطريق لأن مجرد صيغة كذا فعل كذا في الفتح ورواه هذا

الحديث الخمسة بصريون وفيه التصديق بالجم والاعتراف بالاعتناء وأوجه في الصلاة بضا وكذا الاعتدال

مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه) (مثل) والسائل بعد بن زيد الأزدي (الكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في فعله) أي عليه ما أوجهوا الاستهزاء على ميل الاستهزاء (قالتم) أي

إذا لم يكن فيهما نجاسة قاله ابن بطال ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لأن المسحبات لا تدخل في المني المطلوب من الصلاة وهو أن كان من ملابس الزينة إلا أن ملازمة الأرض التي يكثر فيها النجاسات قد تقتصر عن هذه الزينة وإذا تعارضت مراعاة التيسير ومراعاة إزالة النجاسة قدمت الثانية ١٥٧ لأنها من باب دفعه المقابلة إلا أن بعض الأئمة

الاعتدال بين السجدين وعلى استحياب تطويل صلاة النافلة والقرائتها بالسجود
الطويل وتطويل أركانها جميعا وفيه رد على من ذهب إلى كراهة تطويل الاعتدال
من الركوع والجلسة بين السجدين قال التتوي وأبو الجوابين هذا الحديث مذهب
وقد قدم بقية الكلام على ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان
يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي
وأبو داود والآلة قال فيه وعافني مكان واجبرني) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه
والحاكم وصححه والبيهقي ورجع ابن ماجه بين لفظ ارحمني واجبرني وزاد ارعني ولم يقل
اهدني ولا عافني ورجع ضم الحاكم كلها إلا أنه لم يقل وعافني وفي استناده كمل أو العلاء
التميمي السعدي العسكاري وثقه يحيى بن معين وتكلم فيه غيره والحديث يدل على
مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في القعدة بين السجدين قال التتوي ويشبه لمنفرد
أن يزيد هنا اللهم بلى قلبا متقيانا الشمر لبريا لا كفر ولا تشعيا قال الأذري لحديث
وردفه

• (باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما) •

[illegible]

فمنهم من بعد المسح لوجع غل وجليه ولوغلهم انقل (فستل) أي جري عن المسح على التقنين والصلاح فيما أو السائل له
همام باقي الطير (فقال) أي جري (أبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم منع مثل هذا) أي من المسح والصلاح فيما قال
(فكان) حديث جري (فيهم) أي القوم وفي طريق قيس بن رونس فكان أصحاب عبداقاه أي ابنه وديهم

الأنبياء فكان من آخر من أسلم والمسلم لأن اسلامه يري كان بعد نزول الملائكة ووجه اهل بيته بقا الحكم فلا نسخ ما به
المادة فتلا فالتأله اليه معظم لانهم كان اسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علما ان حديثه
معموله وهو عين المراد بآية المائدة ١٥٨ غير صاحب الخلف فتكون السنة خصصة بالآية وروا هذه الحديث

وهذه الزيادة قد رما قاله ابن المنيع من ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من ردا السلام
واستدل بالحديث قال وله لم يرد عليه تأديا على وجهه ولعله يستخصر هذه الزيادة
قوله فانك لم تقل قال عياض فيه ان أفعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا
مبنى على ان المراد بالتثني في الأبرار وهو الظاهر ومن جملة على في الصكمال عندك
بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمر بالاعادة بعد التعليم فدل على ابرائهم والارام تأخير
البان كذا قال بعض المالكية وتسبق بأمر في المرة الأخيرة بالاعادة فساه
التعليم فعمله فكانه قال له اعد صلاتك على غير هذه الكيفية وقدا خرج لتوضحه التي الى
الكمال بما وقع في بعض روايات الحديث عند أبي داود والترمذي من حديث رفاعه
بلفظ فان اتقصت منه شيئا اتقصت من صلاتك وكان أهون عليهم من الأول انهم
اتقص من ذلك شيئا اتقص من صلاته ولم تذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد
والارام في قول الترمذي بانها تنقص من الصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج
في شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله ثلاث في رواية البخاري فقال في الثالثة
أوفي التي بعدها وفي أخرى له فقال في الثانية أوفي الثالثة وفي رواية الكتاب أربع لعدم
الثالث فيها ولكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادة استعمال الثلاث في تعليمه قوله اذا
قلت الى الصلاة فكبر وفي رواية البخاري اذا قلت الى الصلاة فاسبح الوضوء ثم استقبل
القبلة فكبر وفي رواية أيضا كما قال المصنف وفي رواية البخاري أيضا والترمذي وأبي
داود فتوضأ كما أمر الله ثم تشهد وأتم والمراد بقوله ثم تشهد الأمر بالشهادتين عقبة
الوضوء لا تشهد في الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جعله مرتبا
على الوضوء ورتب عليه الأمانة والتكبير والقراءة كما في رواية أبي داود والمراد بقوله
وأتم الأمر بالأمانة وفي رواية للشافعي وأبي داود ثم يكبر ويحمد الله ويثني عليه الا انه
قال الشافعي يحمد مكل يثني عليه ثم ساق أبو داود وفي هذه الرواية الأمر بتكبيره لا التثنية
في جميع الأركان والتسبيح وهي تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر
قوله فكبر في رواية حديث الباب وجوب تكبيره لا افتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك
في أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن وفي رواية لأبي داود
والشافعي من حديث رفاعه فان كان معك قرآن فاقرا أو لا فاجدا الله تعالى وكبره وهله
وفي رواية لأبي داود من حديث رفاعه ثم اقرأ بأم القرآن وبسم الله ولا تحمدوا ابن
حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بأم الكتاب وقد تضمنت حديث الباب من وجوب قراءة
الفاتحة في الصلاة واجب عنه هذه الروايات المصرحة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن
ذلك في باب وجوب قراءتها لفاتحة قوله ثم اركع حتى تقمط في رواية لأحمد وأبي داود فاذا

ما بين يديك وكوفي وفيه
ثلاثة من التابعين يروى بعضهم
عن بعض عن الأصحاب وفيه
التحديث بالجمع والافراد والضعفة
والقول والرؤية أو أخرجه مسلم
والترمذي والشافعي وأبو داود
في الطهارة (وعن عبد الله بن
مالك ابن حسنة) يضم اليه
الحديث عبد الله وهو صفة أخرى
له لاصفة للمالك وحديثه ضعف
الاف من ابن السابعة فمالك
خطا لانهم وقع بين عليين من غير
فاصل فينبون مالك وثبتت الالف
من ابن حسنة لانه وان كان صفة
لعبد الله لكن وقع الفاصل
(رضي الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا صلى)
أي مجب من الطلاق الكل على
الجزء (فرج) بفتح الفاء قال
الشافعي رويانه بتشديد الراء
والمرور في اللغة الضعف
(يزيد) أي وحيث قال
الكراهي يعني قدماه وأراد
ينهد قدماه من الأرض (حتى
يبدو) أي يظهر (ياض ابطيه)
وفي رواية الحديث اذا جدد فرج
يديه عن ابطيه واذا فرج بين
يديه لا يضمن ابدأ ضبعيه أي
عضديه وعند المالك ومحمد بن
حديث عبد الله بن اكرم فكت

وكتب

أنظر الى عثر في ابطيه وفي حديث جوفه واجدد لونه فجمعة ان تمر بين يديه لم تروا الحكة فيه
انه أشبه بالتواضع وألغ في تمكين الجبهة من الأرض واصل من هيات اسك الخوام المرأة فتضم بعضها الى بعض لانه اسفر
لها وأحرى له حديث وهما أبو داود في المراسيل عن يزيد بن أبي حبيب ان صلى الله عليه وآله وسلم لم يمر على امرأتين له لانه فقال

إذا مضى نصف النجم إلى الأرض فإن المرافقة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل
 منهم معروف أنه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص في رأي المرسل حجة وهو متعبد بأي حنيقة ومالك في طائفة والأمام أحمد في
 المشهور عنه فحجبتهم المرسل المذکور من لا يرى المرسل حجة كالتأني ١٥٩ وجمهور المحدثين فباعترضوا كل من الموصول

والمرسل بالأسر وحصول
 القوت من الصورة المجموعة قال
 في فتح الباري وهذا مثال لما ذكره
 الشافعي من أن المرسل يقتضيه
 جرس آخر أو مستداه وقال
 الووري الحديث الضعيف عند
 تعدد الطرق يرقى عن الشكف
 إلى الحسن ويصير مقبولا لعمولا
 به قال الحافظ الضحاوي ولا
 يقتضي ذلك الاحتجاج بالضعيف
 فإن الاحتجاج انما هو بالهيشة
 المجموعة كالمرسل حيث اعتقد
 بمرسل آخر أو وضعه كما قاله
 الشافعي والجمهور اه ورواة
 هذا الحديث ما بين مصري
 ومديني وفيه التحدث والعنة
 وأخرجه في مصنفه النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم ومسلم والنسائي
 في الصلاة عن أنس بن مالك
 رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من
 صلى صلاتنا أي من صلى صلاة
 كصلاتنا متضمنة للأمر
 بأشياء تبين (واستقبل قبلتنا)
 المخصوصة بنا (وأعلى ذيننا)
 وانما فرد ذكر استقبالن قبلته
 تعظيما لشأنها والافهود أحسن
 في الصلاة لكونه من شروطها
 أو عطفه على الصلاة لأن اليهود
 لما ولت القبلة شتموا ويقولهم

وكانت فاجعل واحدك على ركبتيك وأمد ظهرك وممكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى
 تستدل فاعلم رواية لابن ماجه طعن في على شرط مسلم وأخرجها الحق بن زاهر في
 في مسنده وأبو نعيم في مسخره السرايين عن يوسف بن موسى أحمد بن حنبل في
 قال الحافظ فثبت ذكر الطائفة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث
 رقاعة عند أجدوابن حبان وفي القفل لاجدة أنهم صلبك حتى ترجع العظام إلى عظامها
 وهذه الروايات ترد مذهب ابن ابي حنبل الطائفة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم
 اجد حتى تطمئن ما جده دليل على وجوب السجود وهو إجماع ووجوب الطائفة
 فيه خلافا لابي حنيفة قوله ثم ارفع حتى تطمئن بالسنة دلالة على وجوب الرفع
 والطائفة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكن أدنى رفع وقال مالك يكون
 أقرب إلى الخلو قوله ثم اجد حتى تطمئن ما جده أيضا وجوب السجود
 والطائفة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل بهذا الحديث على عدم وجوب تعدد
 الاستراحة وسبب في الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية
 للبخاري من رواية ابن عمر في باب الاستئذان بسند ذكر السجود الثاني بلفظ ثم ارفع حتى
 تطمئن قالوا حتى تصلح فثبت بها على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على أنه قد أشار
 البخاري إلى أن ذلك وهم لأنه عتبا بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوي قائما
 ويمكن أن يعمل أن كان محفوظا على الخلو للتشهد انتهى فشكك البخاري هذه
 الرواية التي ذكرها ابن عمر بخلافه أي أسامة وقوله أن كان محفوظا قال في البدع النعم
 ما معناه وقد أثبت هذه الزيادة الحق بن زاهر في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن عمر
 وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رقاعة فإذا اجلس في وسط الصلاة
 يصنع التشهد الأوسط فاطمئن واغترس فخذل ثم تشهد الحديث يدل على وجوب
 الطائفة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي
 المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما يذهب إليه قال ابن
 دقيق العيد تكرر من الفقهاء الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكره وعدم
 وجوب ما يذهب إليه فاما وجوب ما ذكره فلهذا على الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس
 ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعليم
 بيان الجاهل ونحوه بقل واجبات الصلاة وذلك يقتضي إحصاء الواجبات في ذلك
 وبقي حريته المصير أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما قلقت به الأساطير هذا المسمى وما
 لم يتعلق به أسانه من واجبات الصلاة وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت
 به الأساطير فكذا اتقرر هذا فكل موضع اختلفت الطائفة في وجوبه وكان مذكورا في

ما ولا هم عن قبلهم التي كانوا عليها والدين يتنعمون من كل دينة أي من صلى صلاتنا وترك المنازعة في أمر القبلة والامتناع
 عن كل الفرية فهو من باب عطف أشخاص على العام قلنا ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمته شأنه عليها
 (فذلك) مبتدأ أخبر المسموع الذي لخدمة الله ومقرسوه أي أمانهم ساءا وعهدهما (فلا تقصروا) بضم التاء وكسر القاف أي

لا تخروا ولا تفتلوا ويقال أخرت الرجل اذا قصت بهمة وخفرت اذ خسته ويقال ان الممرن في أخرت لا زالة أي تركت
 جانبته (الله) أي ولا رسوله (فدمنته) أي دمه الله أو دمه المسلم أي لا تخروا في تخصيص من هذا أسبلها أو كثر في ذكر الله وحده
 دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم أخفاره ١٦٠ الرسول وانما ذكره ولا تفتلوا كيدوا استنبط بعضهم من هذا الحديث

هذا الحديث فلتا أن تتسكب في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن
 مذكورا في هذا الحديث فلتا أن تتسكب في عدم وجوبه لكونه غير مذكور على ما
 تقدم من كونه موضع تعليل ثم قال الا ان على طالب التحقيق ثلاث وظائف احدها ان
 يجمع طرق الحديث ويصفي الأمور المذكورة فيه وبأخذ بالزائد فالزائد فان اخذ
 بالزائد واجب وثانها اذا أقام دليلا على أحد الأمرين أما الوجوب أو عدم الوجوب
 فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند التقي يجب التصرف فيه أكثر
 فليست عند المعارض أقوى الدليلين يعمل به حال وعند تأمله اذا استدلل على عدم
 وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وبيان صيغة الأمر في حديث آخر فالقدم صيغة
 الأمر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الأمر على
 التذنب ثم ضعفت بانه انما يجب اذا كان عدم الذكرك في الرواية يدل على عدم التذكير في
 نفس الأمر وليس كذلك فان عدم الذكرك لا يحمل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكرك
 في نفس الأمر فتقدم ما دل على الوجوب لانه أثبت لزادة تعيين العمل بها انتهى
 والوظائف التي أرشد إليها قد امتثلنا اوجه فيها فمعلمنا طرق هذا الحديث في هذا
 الشرح عند الكلام على مفرداته فاعادوا الحاجة اليه وتظهر للاختلاف في ألقاظه
 من يدقائة وعلمنا بالزائد فالزائد من ألقاظه فوجدنا الخارج عما أشغل عليه حديث
 الباب الشهادتين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسبيح والأطعمة وقراءة لفاتحة
 ووضع السدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهر وتكبير السجود وجلسة
 الاستراحة وفرش القصد والشهد الأوسط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتسبيح
 والتعبد عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعه الا ان تشهد الأوسط
 وجلسة الاستراحة وفرش القصد فسأقي الكلام على ذلك والخارج عن جميع ألقاظه
 من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي النية والقعود الآخر ومن اختلف
 فيها تشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والام في آخر الصلاة وقد
 قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسأقي الكلام على الثلاثة الأخيرة وأما قوله انها
 تقدم صيغة الأمر اذا اجتمع في حديث آخر واختار ما دلت من دون تفصيل فمن
 لاوافقه بل يقول اذا اجتمعت صيغة الأمر فاضية بوجوب زائده ما في هذا الحديث فان
 كانت متعلقة على تاريخه كان صارها لها إلى التذنب لان اقتصاره على الله عليه وسلم في
 التعام على غيرها وتركها لمن أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنت لملا تقر من ان
 تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح أصرفها لان
 الواجبات الشرعية ما زالت تعبد وقتا فوفا والا لزم قصر واجبات الشريعة على

استراط من الكعبة للصلاة
 القادر عليه فلا تقص الصلاة
 يدونه قال الحافظ الشوكاني في
 السبل وأقول قال الله تعالى
 قول وجهك لغير المسجد الحرام
 وجهك كنتم قولوا ووجهكم
 شطره وشطره سواء كان جهته
 أو لمحوه أو تلقاه أو قبله على
 اختلاف تقاسيم السبل للشطر
 يدل على ان استقبال الجهة يكفي
 من الماض والغائب الا اذا
 كان حال قيامه الى الصلاة
 معينا لليت لم يعمل بينه وبينه
 حائل الا اذا كان في بعض بيوت
 مكة أو شعابها أو فيها يقرب
 منها وكان بينه وبين البيت حال
 القيام الى الصلاة حائل فانه
 لا يجب عليه أن يصعد الى مكان
 آخر يشاهد منه البيت بل عليه
 أن يولي وجهه شطر المسجد
 الحرام وليس عليه غير ذلك ولم
 يأت دليل يدل على غير هذا وما
 ما أخرجه البيهقي في سننه عن
 ابن عباس مرفوعا البيت قبله
 لاهل المسجد والمجد قبله لاهل
 الحرم والحرم قبله لاهل الارض
 في مشارقها ومغاربها من أمتي
 مع كونه ضعيفا لا يفتن
 فلا يحتاج به هوأ بضاد بل على
 ما ذكرنا لا من كان في المسجد

فهو معان لليت لا حائل بينه وبينه وقد جعل المسجد قبله لاهل الحرم وذلك لئلا على الله لا يجب على
 أهل الحرم الاستقبال الجهة وأما غيرهم فذلك ظاهر والمراد من الجهة ما بين المشرق والمغرب فاذا توجه الى الجهة التي
 يتم ما فقد فعل ما عليه حديث ما بين المشرق والمغرب قبله أخرجه الترمذي عن حديث أبي هريرة رضي الله عنه وأخرجه ابن ماجه

والخاتم من حديث ابن عمر ولا يحتاج المصلي أن يرجع في أمر القبلة التي تقلبها أحسن الأحياء ولا في المحاريب المنصوبة في المسجد فخرابه بين المشرق والمغرب وكل ما قل يعرفه جهة المشرق والمغرب ولا يعني ذلك الأعلى بمنزلة أو طفل اه وزاد في قول النعمان هذا في الترائض وأما النواقل فقد خفف الشارع فيها ١٦١ وسوغ تأديتها على ظهر الراحة إلى جهة

القبلة وغير جهات بل وسوغ تأدية القربض في الأرض التندية على ظهر الراحة كما ينال في المتن وشروطه فهذا خلاصة ما تعبدنا عليه في أمر القبلة وهو يقتضي عن التبريعات الطويلة والتويلات المهيبة في كتب الفقه وفيه أن أمور الناس مجولة على الظاهر من أنظر شعار الدين أجريت عليه أحكام أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك ورواه هذا الحديث الخمسة بصريون وفيه القصد والنعنة وأخرجه النسائي وابن عسار بن الخطاب (رضي الله عنه) أنتم من رجل طاف ببيت العمرة أي لاجلها (ولم يطف) أي لم يسبح (بين الصفا والمروة أياف) أي حل من إحرامه حتى يجوز له أن يجمع (أحرامه) ويقبل غسلة ذلك من محرمات الأحرام أم لا ونحن اثنتان المراء بالفسكر لانه منكم المحرمات في الأحرام (فقال) ابن عمر يجيبا له (قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فطف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين) وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام (وطاف بين الصفا والمروة) وقد كان لكم في رسول الله صلى

الله المذكر في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعني الصلاة والحوم والمج والركعة والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ما قلنا من تعليم والسؤال عن جميع الواجبات والألزام باطل فالقول بمشله وإن كانت حجة الأمر الواجب وجوب زيادة على هذا الحديث غير معروفة التقدم عليه ولا التأخر ولا افتقار هذا العمل الاشكال ومقام الاحتياط والأصل عدم الوجوب والبراءة منه حتى يقوم دليل بوجوب الانتقال عن الأصل والبراءة ولاشأن الدليل المقتضي بصدق حديث النبي إذا التمس تأخره محققاً تقدمه عليه وتأخره فلا يتعزز الاستدلال به على الوجوب وهذا التخصيص لا بد منه ورواه عن إمامه خارج عن الاحتياط إلى حد الأفراد أو التفریط لأن قصر الواجبات على حديث النبي فقط وأحد الأدلة الواردة بعدم تعيين الصلاة لصرف كل دليل يرد بعده إلا على الوجوب سلباً لا تشريعاً ورواهما من واجبات الصلاة ومنع الشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات والقول بوجوب كل ما روي الأمر به من شيء تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث النبي أو بعده لأنها شأن للأمر القرآن في أعني قوة تعالى أقواله الصلاتة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما أرى تقول أصلي وهو باطل للاستدلال به تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقتضي وجوب أمر خارج عن حديث النبي ليس بصيغة الأمر كالقول على الترتيل والتمهل لم يفعل وهكذا يفصل في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما أشكل عليه حديث النبي ما يقتضيه أن فرضنا وجوده وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين في الأحرام وغيره ووضع اليدين على اليسرى وتكبيرات الانتقال وتسميات الركوع والسجود وهيات الجلوس ووضع السجدة على الفخذ والقفود ونحو ذلك قال الحافظ وهو في معرض المسح لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه وقد قدمنا البعض من ذلك والحديث خواند كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم ردها (وعن حذيفة أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده فله قضى صلاة دعا فقال له حذيفة ما صليت ولو مت مع على غير الفطرة التي فطر الله عليها فجدد على الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله رآى حذيفة وجلا دوى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كنيسة قال الحافظ ولم أقف على اسمه قوله ما صليت هو نظر في قوله صلى الله عليه وسلم للمسي فأنك لم تصل وزاد أحمد بعد قوله فقال له حذيفة منذ علمت قال منذ أربعين سنة وللشافعي مثل ذلك حذيفة مات سنة

٢١١ نيل في الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) فاجاب ابن عمر بإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم وأجابه جابر بصريح النبي عليه أ كثر الفقه ما نقل فيه بن عباس فاجاز للمعتر اتصال بعد الطواف وقبل النبي ورواه هذا الحديث الثلاثة مكيون وفيه القصد والسؤال وهو من

ثلاث هم ثم هاجر صلى الله عليه وسلم في سنة ثمان مائة من الهجرة النبوية إلى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (ورثها)
 أي بين هذا وأول (مخاطبة في القضاة) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصحب أن يوحى إليه يومئذ توجه إلى الكعبة
 وفي حديث ابن عباس عن عبد الطير وكان يدعو رسول الله إلى السماء فأنزل الله ١٦٣ عز وجل قدرني قلبك وسجك في السماء
 فتوحه فوالكفة وقال السجدة

من الناس وهم اليهود وما ولاهم
 عن قلبهم التي كانوا عليها قل لله
 المشرق والمغرب يهدي من يشاء
 إلى صراط مستقيم صلى مع النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم
 خرج بعد ما صلى ثم رعى قوم من
 الأنصار في صلاة العصر فحويبت
 للقدس فقال هو يشهدنا على
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم وإلهنا ونسبحه فوالكعبة
 فحرف القوم حتى وجهوا نحو
 الكعبة واستتب من هذا
 الحديث قبول شعبة الواحد
 ويروى في الصحيح أنه لا يثبت في حق
 المكلف حتى يظنه ورواهما بين
 بصري وكوفي وفيه العديد
 والمنفعة وأخرجه البخاري في
 التفسير أيضا ومسلم في الصلاة
 والترمذي والنسائي وابن ماجه
 (عن جابر) بن عبد الله الأنصاري
 (رضي الله عنه) قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 به لي (الفضل على راحته) ناقتة
 التي تلح لأن ترحل (حيث
 توجهت) به أي الراحة والمراد
 توجه صاحب الراحة لأنها أهدى
 القصد فوجه هو في حديث ابن عمر
 عندهم وأبو داود والنسائي
 رأيت رسول الله صلى الله عليه

ابن وأبلى بن عمر عن أبيه وقد أخرج لمسلم ووثقه ابن معين وقال لم يصح من أبيه شيئا
 وقال أيضا ما تروى عن رجل قال النخعي وهذا القول مردود بجامع عنه أنه قال كنت
 غلاما لا أعقل صلاة أبي وأخرج من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وكليب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لحديثه عن رجل قال ذلك
 الترمذي والمذني وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود قوله وقعت
 وكتبته إلى الأرض قبل أن يقع مكانه قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من
 الاختلاف في باب هيات السجود قوله فلما سجد وضع يديه ثم رفع يديه عن أبيه
 لم يدرك هذا أبو داود في الباب الذي ذكره من طريق حديث وأبلى وعنه ذكره في باب افتتاح
 الصلاة فالحقيقة المبادعة وهو من الجاهل وهو البعد عن الشيء قوله وإذا انقضت ركعتي على
 ركبتيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتقاد على التسنين لأعلى الأرض
 قوله على تخذيته الذي في سنن أبي داود على تخذه باخذا للأفراد وقده ابن رسلان في شرح
 السنن بالأفراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية أظنها الغير المصنف يعني أبو داود
 على تخذه بالثنية وهو الأثر الباقي ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالأفراد
 قال ابن رسلان ولعل المراد الثانية كما في ركبتيه (وعز ما بن الحويرث أنه رأى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في ركن من ركعاته لم ينهض حتى يستوي قاعا رواه
 الجماعة إلا مسندوا بن ماجه) الحديث فيه مشروعية جلبة الاستراحة وهي بعد الفراغ
 من السجدة الثانية وقبل النهوض إلى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب إلى ذلك
 الشافعي في المشهور عنه وطائفتان من أهل الحديث ومن أسندوا يأنون ذكر اغتسال أن
 أحسن رجوع إلى القول بها ولم يصحها إلا أكثر ما احتج لهم الطحاوي بحديث أبي جند
 الساعدى المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلبة بل ثبت
 في بعض ألفاظه أنه قام ولم يتروك كأن ترجمه أبو داود قال فيحصل أن ما فعله في حديث
 ما ثبت في الحويرث له أنه كان يفتحه من أجله لأن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك
 بأنه لو كانت مقصودة لشرع لها ذلك بخصوص وتعب بان الأصل عدم الله وبأن مالك
 ابن الحويرث هو راوى حديثه صاوا جارا ثم توفي أصلي فحكاياته لمقات صلاته رسول الله
 صلى الله عليه وسلم داخله تحت هذا الأمر وحديث أبي جند يستدل به على عدم وجوبها
 وأنه تركها لقياس الجواز لا على عدم مشروعية ما على أنها لم تنفق لروايات عن أبي جند في
 نفي هذه الجلبة بل أخرج أبو داود والترمذي وأحمد عن وجه آخر بأنها ما إذا ذكر
 المخصوص فإنها جلبة خفيفة جدا استغنى فيها بالكبير المشروع للقيام واحتج بعضهم
 على نفي كونها سنة بأنها كانت كذلك في كل من وصف صلاته وهو متعقب بان

وأه وسلم يصلي على جوارحه ممتدح غير وعنه أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم في حاجته فحقت وهو يصلي على راحته نحو المشرق السجود أو خضع (فأراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
 القربة بضع ترل) عن راحته (فاستقبل القبلة) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يدل على عدم ترك استقبال القبلة في القربة وهو إجماع نعم رخص

في ذلك في شدة الخوف وزوا هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وميالي ومذني وفيه التحديث والمعتمدة وأخرجه البخاري في
 تحصيل الصلاة في المغازي وسلم (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظاهر
 أو العصر (قال إبراهيم) النخعي ١٦٤ (الراوي عن علقمة) بن حنيس النخعي (الراوي عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته
 ولا ينحصر تركه في الصلاة (أو
 نقص) والمراد أن إبراهيم شك
 في سبب مجود السهو هل كان
 لاجل الزيادة والنقصان لكن
 لا يفي رواية أخرى عنه أنه صلى
 بنحو هو يقتضي الجزم بالزيادة
 (فلا سلم) قبله لا رسول الله
 أحدث) أي أوقع (في الصلاة
 شيء) من الوحي يجب تغييرها
 عهد وميزاناً وتقص (قال) صلى
 الله عليه وآله وسلم (وماذا) من
 سؤال من لم يشعر بموقع منه
 وقد يدل على جواز وقوع السهو
 من الأنبياء عليهم السلام في
 الانفصال قال ابن دقيق العيد
 وهو قول عامة الفقهاء والنظار
 وشذت طائفة فقالوا لا يجوز على
 النبي السهو وهذا الحديث يرد
 عليهم لقوله صلى الله عليه وآله
 وسلم فيه أنسى كما تنسون ولقوله
 فإذا نسيت فذكروني أي بالنسيان
 ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا)
 كتابة عاروق أما إذا صلى للمعهود
 أو ناقص عنه (فتخى) صلى الله
 عليه وآله وسلم بالانقباض أي
 عطف (رجله) بأن جلس كهيفة
 فعود التمشيط واستقبل القبلة
 وسجد سجدتين ثم سلم واستدل
 به على وجوع الإمام في القول

السنن المتفق عليها لم يستوعبها فصل واحد عن وصف حاله إنما أخذ يجمعها عن
 مجموعهم وأختصر ألباض في عدم مشروعيتهما بما وقع في حديثه وأثر في جرحه عند الزاوي
 بلفظ كان إذا وقع وأساسه من السجدتين استوى قائما وهذا الاحتجاج يرد على من
 قال بالوجوب لأن قال بالاستصحاب لما عرفت على أن حديثه راقي قد ذكره النووي في
 الخلاصة في فصل الضعف وأختصر ألباضاً أخرجه الطبراني في حديث معاذ أنه يقوم
 كاته السهو وهذا لا ينفي الاستصحاب الذي على أن في أسنده، سيما بالكذب وقد عرفت
 بما قلنا في شرح حديث الميالي أن جلسة الاستراحة مذكورة فيتمه عند البخاري وغيره
 لا كما زعمه النووي من أنها مذكورة في مسود كراهية يصلح للاستدلال به على وجوب الولا
 ما ذكرناه في تقدم من إشارة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرناه في تضمن أنه
 لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح ومن جعل ما احتج به القائلون
 بنفي استحبابها حديثه راقي بن جرحه راقي في داود المتقدم قبل حديث الباب وما روى ابن
 المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
 وسلم فكان إذا وقع رأسه من السجدة في أول ركعته في الثالثة قام كاهوا ولم يجلس وذلك
 لا ينافي القول بأن أسنة لأن ارتكازها من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات إنما
 ينافي وجوبها فقط وهكذا ترك بعض الصحابة لها لا يقدح في سنيتها لأن تركها ليس
 بواجب جازم

• (باب اقتراح الثانية بالتراتب غير تعوذ ولا سكتة) •

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا نهض في الركعة الثانية
 افتتح القراة قبل الحمد فرب العالمين لم يسكتوا به مسلم) الحديث أخرجه أيضا الترمذي
 وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القفاص عن أبي زرعة عن أبي
 هريرة وأخرجه أيضا أبو داود وليس عنده إلا السكتة في الركعة الأولى وذلك ردها
 الاستفتاح فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبي داود وعند الترمذي من هذا الوجه
 عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان سكتة إذا افتتح الصلاة والحديث يدل
 على عدم مشروعية السكتة قبل القراة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ
 فيها وحكم ما بعدهما من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القراة تنقص بالركعة
 الأولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتين في باب ما جاء في السكتين
 وفي التعمد في باب المتقدم وقد رجع صاحب الهدى الاقتصار على التعمد في الأولى لهذا
 الحديث واستدل بذلك بأدلة فليراجع

• (باب الأمر بالتشهد الأول وسقوطه بالسهو) •

المؤمنين وذلك لأن هذا المذهب لما ذكره صلى الله عليه وآله وسلم أنه سلم من ركعتين يرجع صلى الله عليه وآله وسلم (عن
 في الاستنبات إلى العدد الكثير فقال أحق ما يولد واليدين وإن كان ذو اليمين عدلا ما ذاك إلا أن يقول العدد الكثير أولى من
 الواحد على أنه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد به في السهو حتى يقنه الله

فَقُلْ وَأَنْقُولُ السَّائِلَ أَهْلُ مَا كُنْتُمْ تَحْصُلُونَ الشَّكَّ الَّذِي طَرَأَ لِاتِّخَاذِهِمْ خَبَارَهُمْ (عَلَى أَقْبَلِ عِلْمًا وَجِهَهُ قَالُوا أَنَّهُ وَحْدَنٌ فِي الصَّلَاةِ نَتَّبِعُكُمْ) أَيْ أَخْبَرْتُمْ بِهِ أَيُّ الْحَقُوقِ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَبْلِيغُ الْأحكامِ إِلَى الْأُمَّةِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَأَخُّرِ الْإِنِّ بَيْنَ مَنْ وَفَّقَ الْحَاجَةَ (وَلَكِنْ أَهْلًا لَا يُبَشِّرُ مِنْكُمْ) أَيْ بِالنَّبَا ١٦٥ إِلَى الْإِطْلَاعِ عَلَى بَوَاطِنِ الْخَاطِئِينَ بِالنَّبَا

(عن ابن مسعود قال ان محمداً صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قعدتم في كل ركعة فقولوا
الحیات لله والصلوات والطیبات السلام علیک أیها النبی ورحمة الله وبرکاته السلام
علینا وعلى عباد الله الصالحین أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمداً عبده ورسوله ثم لیضرب
أحدکم من الدعاء بحیة الیه فلیدعیه به به عز وجل رواءاً أحسنوا التماسی) الحدیث رواه
أحمد عن طرق بالفاظها فيها بعض اختلاف وفي بعضها طویل وصحها رجالها ثقات وانما
عزاه المصنف رحمه الله الی أحمد والتسانی باعتبار الزیادة التي فی أوله وحی اذا قعدتم فی کل
ركعة فأنتم لم تکن عند غیره ما هی ذا اللفظ وهو عند الترمذی بلفظ قال علینا رسول الله
صلى الله علیه وسلم اذا قعدتانی فی الركعة وفي رواية أخرى التسانی بلفظ فقروا فی کل جلسة
وأما ما أثر الفاظ الحدیث الی قوله ثم لیضرب فقد اتفق علی إخراجها لمجاعة کلهم وسد کره
المصنف وأما زیادة قوله ثم لیضرب الی آخر الحدیث فأخرجها البصاری بلفظ ثم لیضرب أحدکم
من الدعاء بحیة الیه فیدعوه وفي لفظه ثم یضرب من الثناء ما شاء أو رجاءاً یصل
بلفظ ثم یضرب من المستحقة ما شاء وفي رواية التسانی عن أبي هريرة ثم یدعوا لنفسه عبد الله
قال الحافظ استادهما صحیح وفي رواية أبي داود ثم لیضرب أحدکم من الدعاء بحیة الیه وقوله
فقروا الحیات فیہ دلیل لی قال بوجوب التشهد الأوسط وهو أحد فی المشهور عنه
والثابت وأصح وهو قول التسانی والیه ذهب داود وأبو یوسف ورواه التوروی عن جهور
المحدثین وعملیدل علی ذلك إطلاق الأحادیث الواردة بالتشهد وعدم تعقیدها بالآخر
واصح الطبری لوجوبه بان الله لا یوجب أولاً ركعتین وكان التشهد فیها واجباً لما لم یثبت
لم تکن الزیادة عنیه لذلك الواجب وتعقب بان الزیادة لم تتعبر فی الآخرین بل یفعل أن
یکون هما الفرض الأول والزیادة هما الركعتان الأولتان بالتشهد ههنا ویؤیدها استقرار
السلام بعد التشهد الآخر كما كان هكذا قال الحافظ ولا یخفی ما فی هذا التعقیب
التعسف وغایة ما استدله بالفاظه بعدم الوجوب ان النبی صلی الله علیه وسلم ترك
التشهد الأوسط ولم یرجع الیه ولا أنکره علی أصحابه متابعتیه فی الترتیل وجوبه بسجود
السجود ولو كان واجباً لرجع الیه وانکره علی أصحابه متابعتیه ولم یکتف فی تبصیره بسجود
السجود ویجاب عن ذلك بان الرجوع علی تسلیم وجوبه لواجب الترتیل انما یزعم اذا ذکره
ما الی وهو فی الملازمة یقتل التساند النبی صلی الله علیه وسلم ذکره قبل إضراغ الأهم الا
أن یقال انه قد روی ان الصحابة یسجدوا فی حقی قرع کما یبکی وذلك یستلزم انه علیه
وترک انکاره علی المؤمنین به متابعتیه انما یمکن بحجة تعقلیم انه یمیب علی المؤمنین ترك
متابعة الامام اذا ترك الواجب من واجبات الصلاة وهو مجموع السند الاحادیث اذالة
على وجوب المتابعة وتبصیره بالسجود انما یمکن لدیلا على عدم الوجوب اذا سلمتان

(يسلم) وجوباً (ثم مسجد السهو أى ندبا) (مسجدتين) وعبر بلفظ الخريف في هذين الفعلين وبلفظ الامر في السابقين وهو ما يميز
ولم يلزم لانهما كانا باثنين ومنه اختلاف التصريح والاعمال فاهما شتا بهما الامر ولا بد من اسم بفعله الامر والاسمي ليس هو
بلام الامر وهو يقتضى الوجوب قال الشوكاني في السلم قد اجتمع في مشروعية مسجد السهو اقوالها اربعة وفي آخره مادو

بصفة الامر فكان بهذا واجبا ولكن اذا كان القبول مستثنى من السنن التي لا بد من واجبة فالجهد له مسنون لان الشرع
لا يرد على امره ولا على المحدث على الباب من قوله في رجله واستقبل القبلة واستبطن منه جوار الفصح عند الصلاة واتهم
كأنوا يتقصونه ورواه الستة كلهم ١٦٦ كوفون أئمة اجماعوا ستاد من اصح الاسانيد وفيه الحديث والفتنة والقول

وانخرجه المضاري في التذوي
وسلم والتساقى وأوداد وابن
ماجه (عن م) بن الخطاب
(رضي الله عنه قال وافقت دلي
في ثلاث) أي وافقت دلي فيما
أردت أن يكون شرعا فأنزل
القرآن على وفق ما رأيت لكن
لرعاية الادب أسند الواقفة الى
نفسه كذا قال العمى كالحفاظ
ابن جبر وغيره لكن قال صاحب
اللامع لا يحتاج الى ذلك فان من
واضحا فقد وافقته اه قال
في الفتح وأشار به الى حدوث ما به
وقدم الحكم والمراد بقوله في ثلاث
أي قضائا أو أمور لم يثبت مع
الامر مذكر لان التمسك اذا لم يكن
مذكورا جاز في نظر العدد
التذكيرو التامث وليس في
تخصيصه العدد بالثلاث ما يثنى
الزيادة فقد روى عنه موافقات
بلغت الخمسة عشر لكن ذلك
يحبس المنقول هنا اسنود بدو
وقصة الصلاة على المنافقين وهما
في الصحيح وتحرير الخبر وهوفي
القرار وصح الترمذي من حديث
ابن عمر انه قال ما نزل بالناس امر
قط فقالوا فيه وقال فيه امر الانزل
القرآن فيه على نحو ما قال امر
وهذا دل على كثرة موافقة وفيه
قصة امر لانسار وفيه فضيلة

سجد السهو وانما يجز به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والحاصل أن حكمه حكم
التشهد الاخير وسببنا في التفرقة بينهما ليس عليهما دليل يرفع به النزاع على انه يدل على
من يخصصه للتشهد الاوسط كمن في حديث المصلي كما تقدم في شرحه وسببنا في قوله
التصيات لله الى آخر الفاظ التمسك سببنا في شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود قوله ثم
ليتم احدهم من الصلاة عليه اليه في الاذن بكل دعاء أراد المصلي ان يدعو به في هذا
الموضع وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وهو دفاعه عن رافع عن

الذي صلى الله عليه وسلم قال اذا كنت في صلاتك فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن
فاذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن وافترض نفسك اليسرى ثم تشهد ردا (أوداد) هذا
طرف من حديث دفاعه في تعليم المصلي موقفا أخرجه ايضا التساقى وابن ماجه والترمذي
وحسنه وكذلك انفراد أوداد بهذه الزيادة أي قوله فاذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن في
استنادها محمد بن اسحق ولكنه صرح بالحديث قوله في وسط الصلاة فضع السين قال
في النهاية يقال فيما كان متفرقا الابن صغير متصل كالناس والذواب بسكون السين وما
كان متصل الاجزاء كذا هو الرأس فهو بالغض والمراد هنا القعود للتشهد الاول في الرابعة
ويطلق به الاول في الثلاثة قوله فاطمئن يؤخذ منه ان المصلي لا يشروع في التمسك حتى
يطمئن يعني يستقر كل مفصل في مكانه ويسكن من الحركة قوله وافترض نفسك اليسرى
أي اتفها على الارض وادبها كالتراش لجلوس عليه والاقتراف في وسط الصلاة
موافق للمذهب الشافعي واحـد لكن أحد يقول يعترض في التمسك الثاني كالاول
والشافعي يتورط في الثاني ومالك يتورط فيهما كذا ذكر ابن رسلان في شرح السنن وفيه
دليل لمن قال ان السنة الاقتراف في الجلوس للتشهد الاوسط وهو م الجمهور قال ابن القيم
ولم يروى في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني القرض والنصب وقال مالك يتورط فيه
لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة في آخرها
متوركا قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وسلم التورط الا في التمسك الاخير
والحديث دليل لمن قال بوجوب التمسك الاوسط وقد تقدم اختلاف فيه (وعن
عبد الله ابن جينة ان النبي صلى الله عليه وسلم قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلأتم
صلاة سجدة سجدة في كل سجدة وهو جالس قبل ان يسلم وسجدها الناس معه مكان
مانس من الجلوس رواد الجماعة) قوله عن عبد الله ابن جينة بحسنة اسم ام عبد الله أو
اسم أمية قال الحافظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن جينة بالالف قوله قام في صلاة
الظهر زاد الضعيف عثمان عن الاعرج فسبحوا به حتى فرغ من صلاته أخرجه

والسبوطي في موافقه رساله التمسك (قلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لو اتخذ الناس مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم
بين يدي القبلة يقوم الامام عندهم في جواب أو هي التي فلا تقتر الجواب وعند ابن مالك هي المصيبة أغثت عن
فعل اتفق (نزلت واتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وآله وسلم الجواب لكن افقده الاجماع على جواز الاله الى جميع

جهاث الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا ما حصل أن المراد نظام إبراهيم النبي صلى الله عليه وسلم وهو موجود في الآثار قال
 مجاهد المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت لديه عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى
 الاستدلال وقال مجاهد أي مدي يمدى عنده ولا يصح عليه على مكان ١٦٧ الصلاة لأنه لا يصلي فيه بل عنده ويقرب قول

الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي
 واستدل البصري على عدم
 التخصيص أيضا بصلاة صلى
 الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة
 فلو تعين استقبال المقام لما حلت
 هناك لأنه كان حيث لا غير مستقبل
 وروى الأوزني في أخبار مكة
 بإسناد صحيح أن المقام كان في
 عهد النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم وأبي بكر وعمر في الموضع
 الذي هو فيه الآن حتى جاسيل
 في خلافة عمر فاحتل حتى وجد
 بأسفل مكة فاني به فربط إلى
 أسناره الكعبة حتى قدم عمر
 فاستلبت في أمره حتى تحقق
 موضعه الاول فاعاد إليه وبقي
 حوله فاستقر ثم إلى الآن (وآية
 الخطاب) برفع آية على الابتداء والخبر
 محذوف أي كذلك أوصى العطف
 على مقدور أي هو اتخذ المصلى وآية
 الخطاب بالنصب على الاختصاص
 وبالجر عطف على مقدور أي اتخذ
 الله صلى الله عليه وسلم مقام إبراهيم وهو
 بيلمن قوله ثلاث قلت يا رسول
 الله لو أمرت نساءك أن يخصين
 فانه يكلمهن (الر) بفتح الواو حدة
 صفت مشبهة (والفاجر) الفاسق
 وهو مقابل البر (فترأت آية
 الخطاب) أي آية النبي قل لاؤوا جنت
 وشأنك ونساء المؤمنين يدين

ابن خزيمه عند النسائي والحاكم في هذه الزيادة قوله وعليه جلوس فيه اشعار
 بالوجوب حيث قال وعليه جلوس قوله يكفر في كل سجود فيه مشروعة تكبير التقل
 في سجود السجود قوله وهو جالس جده خالصة متعلقة بقوله سجداً انشاء السجود جالسا
 والحديث استدل به من قال بان التشهد الاول طغور واجب وتقدم وجهه لا تتم على ذلك
 والجواب عنه
 (باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التوروث والاقامة)
 (عن: وائل بن حجره رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فوجد ثم قعد فافتش رجليه
 اليسرى يروا أحمد وأبو داود والنسائي وفي نسخة لسجدتين منصور قال صليت خلف
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشهد ففتش قدمه اليسرى على الارض
 وجلس عليها وعن رفاعه بن رافع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا عرابي اذا سجدت
 فكان لسجودك فاذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى واما أحد) حديث وائل
 أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاعه أخرجه أيضا أبو
 داود باللفظ الذي سبقت في الباب الاول ولا طعن في اسناده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة
 وابن حبان وقد احتج بالحدِيثين القائمون بتخصيب فرش اليسرى ونصب اليمنى في
 التشهد الاخير وهم يزيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بن ابي حنيفة واصحابه
 والنوري وقال مالك والشافعي واصحابه انه يتورك المصلي في التشهد الاخير قال أحد
 حنبل ان التورث يخص بالصلاة التي فيها تشهد وان استدلل القائلون ايضا بأخرجه
 الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي محمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جلس
 يعني للتشهد فافتش رجليه اليسرى واقتل بصدور اليمنى على قبلته الحديث ويصعدت
 عاتقه الا في وجه الاستدلال بهذين الحديثين ويحدث في الباب ان رواها ذكرها هذه
 الصفة جلوس التشهد ولم يقيد به بالاول واقتصارهم على ما دون تعرضنا لغيرها
 مشربا لها هي الهيئة المشروعة في التشهد من جميعا ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة
 التشهد الاخر ولم يسموا له اسما وهو يصعد بان صلاته رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعليمه
 لمن لا يحسن الصلاة فلهذا ان هذه الهيئة شاملة لها ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة
 التي ذكرها هي ما أبو حنيفة في هذا الحديث هي جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الا في
 فانه وصف هيئة الجلوس الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعد هاتيه الجلوس الاخر وذكر فيها
 التورث واقتصاره على بعض الحديث في هذه الروايات ليس جناف لما ثبت عنه في الرواية
 الاخرى لاسما وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا بعد ذلك الاقتصارا واحما لا لبيان هيئة

عليه من جلايين (واجتمع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القبة عليه) وهي الحية والاقعة (فقلت لهن سمعن
 ان طلقن ان يديها زوايا خيرا امكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا ومن لان العلق على ما يقع لا يجب وقوعه (فقلت
 هذه الآية) وقوله لا على نصيب اجتهاد الاجتهاد اذ لم يوسع (ومن أنس) بمناء (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه

من حديث ابن جرير في تفسيره على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أتوا وهي ملبوغي من الصلوة ومن الراس) (في) الحائض الذي في جهة (القبلة) فسق
عليه صلى الله عليه وآله وسلم (حتى روي في وجهه) أثر المشقة وفي رواية الساق فغضب حتى أخرج وجهه وباطن في الأدب
من حديث ابن جرير في تفسيره على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أتوا وهي ملبوغي من الصلوة ومن الراس) (في) الحائض الذي في جهة (القبلة) فسق

التشهد الأخير فقام صلى الله عليه وسلم في الصلاة لأنه دعا أقصر من ذلك على ما تدعو
الحاجة اليه يقال في حديث رفاعة المذكور وهما أنصيين بروايته المتقدمة في الباب
الأول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بعشر وصية التوراة
في التشهد الأخير بأنهم كانوا على التشهد الأوسط جمعاً بين الأدلة لأنهم ما مطلقاً عن
التقيد بأحد الجالوسين وحديث أبي جندب مقيم وحمل المطلق على التقيد واجب ولا
يفقأ لأنه يعد هذا الجمع ما قد تمنعنا من أن مقام التصدي لبيان صفة صلواته صلى الله
عليه وسلم بأن الإقتصار على ذكره أحد التشهدين وإختزال الآخر مع كون صفة
مخالفة لصفة المذكور لا يجاهد عائشة فإنها قد تعرضت فيه لبيان ذلك المشرع
في كل ركعتين وعقبت ذلك بركعة الجالوسين البعيدان يخص بهذه الهيئة أحدهما
ويحمل الآخر ولكنه يلوح من هذا أن عشر وصية التوراة في الأخير كدمن مشروعة
النصب والقرض وأما أنه ينق مشروعة النصب والقرض فلا وإن كان حتى حمل المطلق
على التقيد هو ذلك لكن منع من المعبر إليه ما عرفنا في التفصيل الذي ذهب إليه أحد
بردم قول أبي جندب في حديثه الآخر في الركعة الأخيرة في رواية لابي داود حتى
إذا كانت الصلاة التي فيها التسليم وقد اعتدوا بن القيم عن ذلك بما لا طائل منه وقد ذكر
مسلم في صحيحه من حديث ابن زبيرة صفة ثالثة لجالوس التشهد الأخير وهي أنه صلى الله
عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين يديه وساقه ويقرض قدمه اليمنى واختار هذه
الصفة أبو القاسم الطبرقي في مصنفه وله صلى الله عليه وسلم كان يضع هذا تارة وقد وقع
الخطأ في الجالوس للتشهد الأخير هل هو واجب أم لا فقال بالجواب عن من الخطأ
وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والظاهر والظاهر والمؤيد
بأنه وقال علي بن أبي طالب والتوري والزهرى ومالك أنه غير واجب استدلالاً قولون
بأنه لم يمتص صلى الله عليه وسلم له والآخرين بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجعله المسمى بمجرد
الملازمة لا تشيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
المسمى بعد أن علمه فلما فعلت هذا فقد تمت صلاتك ولا يتروهم أن ما دل على وجوب
التسليم دل على وجوب جالوس التشهد لأنه لا ملازمة بينهما (وعن أبي جندب أنه قال وهو

الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام في صلاته) بعشر وصية
فيها (فانه ينجو به) من جهة
مساروته بالقرآن والأذكار
فكانه ينجيه تعالى الرب
تعالى ينجيه من جهة لازم ذلك
وهو إرادة الخلق فهو من باب المباد
والعنى إقباله عليه بالرحمة
والرضوان لأن القربة صارفة
عن إرادة الحقيقة أدلاً كلام
محسوساً بالامن جهة العبد (وان
ربه) أى اطلاع ربه على ما يشه
وبين القسيلة (أنظرهم حال
لتسزيه الرب تعالى عن المكان
فيجب على المحلى إكرام قبلته بما
يكرم به من ناحية من الخلق
عند استقبالهم بوجهه ومن
أعظم الجواهر وهو الأدب ان تتفهم
في توجيهك إلى ربه لا يابى وقد
أعلمنا الله تعالى بإقباله على من
توجه إليه قاله ابن بطال وقال
الخطابي معناه ان توجيهه إلى
القبلة مقصود بالقدمه المديرة
قصارى التفسير كأنه مقصود
بينه وبين قبلته وقيل هو على
حذف مضاف أى عظمة الله
وواب الله وقال ابن عبد البر هو
كلام خارج على التعظيم لسان
القبلة قال في التفتيح وقد نزع به
بعض المعتزلة القائلين بأن الله

في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت أحفظكم لصلاة رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأيت إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من
ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رقع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاذا سجد وضع يديه
غير مقترض ولا باضمهما واستقبل بظهره أى أصابع رجليه القبلة فاذا جلس في الركعتين

في كل مكان وهو جليل واضح لأن الحديث أنه يعزق تحت قدمه وفيه الرد على من زعم أنه على مجلس
العرش بأنه ربهما تأويله جاز أن يتأول بالذات والله أعلم ٨١ (فلا يترقى أحدكم قبل أى جهة قبلته) التي عظمها
الله تعالى فلا تقابل بالترقى المنصفي الاستغفار والاحتقار والاصح أن النهي للترقى في القربة وهذا التعليل يدل على

أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا يصح من المصل أن يجري فيه الخلاف في أن كراهة البراق في المسجد هل هي للتعزير أو للتحريم وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حديثه من فروعا من تقل تجاه القبلة يوم القيامة وتقله بين عينيه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر فروعا يبعث صاحب ١٦٩ التمام في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يداود وابن حبان

من حديث السائب بن خلاد أن رجلا لم قوم ما يقص في القبلة فلقى فرخ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي لكم الحديث وفيه أنه قال إن شئت أدت الله ورسوله (أدعت قلبي) بالثنية والبراق ذروا الوقت وابن عساکر قدمه أي اليسرى بكافى حديث أي هريرة قال النووي هذا في غير المسجد ما فيه فلا يبرق إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم طرف رداءه فبصق فيه ثم رده على بعض (وفي البیان بالصلح لكونه أوسع في نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه يخبر بين ذلك لكن البخاري جعل هذا الأخير على ما دأبه البراق وحينئذ فأنشأ توسيع واستنبط من الحديث أن على الإمام النظر في أحوال المساجد وتعاهد الصوفا عن المؤذنين وإن البصق في الصلاة والتفخ والتضح فو مفيد لها لكن الأصح عند الشافعية والخنابلة أن التضح والتفخ من طهر من كل من جاوره أو عرفه فمهم كمن من الوفاة أو مدة بهدوف بطلت الصلاة والأقلا تطل مطلقا لأنه ليس من جنس الكلام

جلس على وجهه اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم وجهه اليسرى ونصب الأخرى وقصد على مقعدته واد الجارى وقد سبق لغيره بلفظ أبسط من هذا الحديث تقدم في باب دفع البدن وههنا ألقا لم تذكرنا أن بعضها يحتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله ثم هصر ظهره هو بالهاء الصاد المهملة المقدوحين أي شافق استوا من غير تقوى بس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فطار القفار يفتح الفاء والتاق بجمع نقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها خرز الظهر قاله القزويني قال ابن عساکر هي من الكاهل إلى الجنب وحكي قلب عن ابن الأعرابي أن عدتها سبع عشرة وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التواضع وعن الأمامي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقيتها في طرق الأضلاع كذا في الفتح قوله واستقبل أطراف أصابع وجهه القبلة فبصق في قال إن السنة أن تصب قدمه في السجود وأن تكون أصابع وجهه متوجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالعمل عليها والاعتماد على بطونها والحديث قد اشتغل على جل واسعة من صفته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على كل فردم في بابيه وقد ساقه المحقق ههنا للاستدلال به على مشروعية التلوين وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب (ومن عائدة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفتح الصلاة لتكبيره والقرآن الجدة قرب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولا يصوبه وكان ين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائما وذراع من رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يقرض رجله اليسرى ونصب وجهه اليمنى وكان ينهى عن عقب الشيطان وكان ينهى أن يقرض الرجل ذراعيه افتراض السبع وكان يفتح الصلاة بالتسليم راو ما جدوسم وداود) الحديث أنه عليه وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها حديث عنها مرسل قوله يفتح الصلاة لتكبيره هو أقدم أكبر وفيه رد على من قال أنه يميز كل ما فيه تعظيم فهو أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقرآن الجدة قال النووي هو برفع اليد على المكايبة وبمعنى من قال بشرعية ترك الجهر بالجملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة وتوقف هذا الجواب أنه لو كنت لم أدام السورة لقلت عائشة بالجدة لأنه وحده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة فروعا الجدة قرب الصلكن أم القرآن والسبع المثاني وعما عند البخاري بلفظ الجدة قرب الصلكن أي السبع المثاني ويمكن الجواب بس ذلك الاستدلال بأنه ذكر أول آيتين التي تنحصر السورة وتركت بالجملة لأنها مشتركة بينهما وبين غيرهما

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة وحديثه بطل يظهر ثلاثة أحرف كذا في القسطاني وعندي أنه لا دليل على هذا التفصيل والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن الباقي طاهر وكذا التمام والمخاطبة خلافا لمن يقول كل ما تستغذره النفس حرام وتستغذمه أن الصنيع والتعظيم أصح بالبرج فان جهة اليمن فضله على اليسار وإن لم ينفقه على القدم وفيه الجلب

على الأبيات كذا من الحسنات وإن كان صاحبها لم يكو في علمه وألم يعلم بالحق بنفسه وهو دال على عظمه واضحه
له تلك التبريقا وتغليبا وأخرج هذا الحديث البصري في كراهة الزنا وفي باب إذا بدله الزنا وفي غيره ما وكذا
مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن مضر (وأي سعيد) سعد بن مالك التلمذي (رضي

الله عنهما حديث الضامة وفيه
 زيادة ولا عن عيسى قال عن عيسى
 ملكا وعنده ابن أبي شبة بسند
 صحيح فحين عينه كاتب الحسانات
 قال ولم يصبني عن يساره وأوتحت
 قدمه اليسرى وحكم الخطاط حكم
 الضامة لانها من الفضلات
 الظاهرة قال القاضي عياض
 انتهى عن الباقر عن العيين في
 الصلاة انما هو مع امكان فيه
 قال تعذر ذلك قلت لا يظهر
 وجود التعذر مع وجود الثوب
 الذي ولا يلبسه وقد ائسنه
 الشارع الى التفل فيه فائنه دم
 قال الخطاطي ان كل من يساره
 أحسد فلا يصرق في واحد من
 المصنفين لكن تحت قدمه أو
 ثوبه ولو فقد الثوب مثلا فاعل
 بلغه أولى عن ارتكاب المصنف عنه
 والله أعلم ورواه كلام مدينون
 الاموي بن ابراهيم فيصمرى
 وقبسه التصديت والاخبار
 والنعنة وأخرجها ايضا في
 الصلاة كذا سلب (عن أنس)
 ابن مالك (رضي الله عنه) قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) البراق في المسجد خطيئة
 أي اثر (وكفارتها) أي الخطيئة
 (دفعها) في ثراب المسجد وبعدها
 وحسناته ان كان ولا يفضح حيا

السور وقد تقدم البحث عن هذا مبسوطاً **قوله** ولم يصوبه قد تقدم ضبط هذا التقط
وتفسيره في حديث أبي جسد السابق في باب رفع اليدين **قوله** وكان يقول كل ركعتين
الصلاة فيه التصريح بعمرة القنصل الاوسط والاخير والتسوية بينهما وقد تقدم
الكلام عليه ما **قوله** وكان يفرش وجهه اليسرى وينصب وجهه اليمى استدل به من قال
شروعية التسمية الفرض في التشهد بن جميعاً ووجهه ما قدمنا من الاطلاق وهدم
التقييد في مقام التصدي لوصف صلواته صلى الله عليه وسلم لاسبابه وصفه المذكور
المشروع في التشهد بن جميعاً وقد بينا ما هو الحق في أول الباب **قوله** وكان ينهى عن عقب
السلطان قيده الزور وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور فيه
قال ابن رسلان وحكى ضم العين مع فتح القاف جمع عقبه بضم العين وسكون القاف وقد
ضخف ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقتداء بالنهي عنه وهو ان يلقى القبلة
بالارض من نصب ما عليه ويضع يديه على الارض كأنها الكلب وقال ابن رسلان في شرح
السنن هي ارفش قدمه ويجلس على عقبه **قوله** وكان ينهى ان يفرش الرجل
ذراعه اقتران السبع هو ان يضع ذراعيه على الارض في السجود ويفضي برفقه وكفه
الى الارض والحديث قد اشتمل على كثير من فروع الصلوات ولكنها وقد تقدم الكلام
على جميع ما فيه كل شيء في باب الا التسلية فسيأتي البحث عنه (وعن أبي هريرة قال نهى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نفرة كنفرة الديك واقعاء كقعاء الكلب
والنفات كالنفات العلب روم أحد) الحديث أخرجه البيهقي أيضاً وأشار إليه الترمذي
وهو من رواية ثبث بن أبي سليم وأخرجه أيضاً أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع
الزوائد واسناد أحمد حسن وأبى عن نفرة كنفرة الغراب أخرجه أيضاً ابوداود والنسائي
وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن بشير والنهي عن الاقتداء أخرجه الترمذي وأبو
داود وابن ماجه من حديث علي بن مرفوعاً بافظ لا تقع بين السجدة تين وفي اسناده الحرث
الاعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بافظ اذا وقعت رأسك من السجود فلا تقع
كما بقي الكلب ضع اليدين بين قدميك والرق ظاهراً قدميك بالارض وفي اسناده العلاء
أبو محمد وقد ضعفه بعض المتقدمين وأخرج البيهقي من روايته حديثاً آخر بافظ نهى عن
الاقتداء والتورك وأخرج أيضاً من حديث جابر بن مرة قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن الاقتداء في الصلوات أخرجه ابن ماجه عن عائشة ارسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالساً وكان يفرش وجهه اليسرى
قوله عن نفرة كنفرة الديك النفرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك العائنة
وتحقيق السجود وان لا يكتف فيه الا قد روض الغراب بفقاره فيما يريد الاكل منه

وفي المسجد ظرف للشغل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصر من هو خارج المسجد فيه يتناولوه النبي قال كالمبقة القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدفنه في ايراد نفسه فلا يؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني بإسناد حسن من فروع ان تضع في المسجد فليدفنه فستة وان دفنه فحسنة فلا يصح ستة الا بقصد عدم التحق وردة النوى فقال هو خلاف

صرح الحديث وحصل النزاع انهما عومين معا واما وهما قوله البراق في المسجد خلطته وقوله وليصني عن يساره وفتحت
قلمه فالتوى يجعل الاول عامو ويخص الثاني بما ذكره يمكن في المسجد والقاضي يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يرد فقها
ووقف بعضهم لحمل الجواز على ما اذا كان عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧٤ من المسجد والمنع على ما ذكره يمكن له عذر

وفي هذا الحديث التصديت
والقول والتصريح بسماح قتادة
من أنس وآخره يمسلم في الصلاة
وكذا أبو داود (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال هل ترون
قلبي) الاستهزاء انكارى أى
أحسبون وتقولون انى لا يرى
فعلكم يكون قلبي (هنا) أى
في هذه الجهة لان من استقبل شيئا
استدبر ما وراءه لكن بين صلى
الله عليه وآله وسلم ان رؤيته
لا تخص بجهة واحدة (فوالله
ما يفتنى على خشوعكم) أى في
جميع الاركان والمراد في سجودكم
لان في غاية الخشوع والجدود
صرح في مسلم (ولا) يقنى على
(وكوعهم) اذا كنت في الصلاة
مستدبر الكم فرزق لاقتص
بجهة بلى هذمو اذا قلنا ان
الخشوع المراد به الامم فيكون
ذكر كوع بعده من باب ذكر
الاخص بعد العام (ام لا) اكم
من وواظم (يؤبى بجهة) لا
أخص بها عليكم والرواية لا يشترط
لها مواجعة ولا مقابلة وتما
ثلها أمور عادية يجوز حصول
الادراك التمع عنهما عقلا ولما كان
حكوا ويجوز رؤية الله تعالى في
الدار لا تحر خلافة لاهل البدع

كلية لانه يتابع في التمر منها من غير ثبوت قوله واقعا كقضاء الكلب الاقامه
اختلف في تفسيره اختلافا كثيرا قال النووي والصواب انى لا يعدل عنه ان الاقامه
نوعان أحدهما أن يلقى النية بالارض وينصب ساقيه ويضع يده على الارض كقضاء
الكلب هكذا فسره أبو عبيد الله عمر بن المنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام
وآخرون من أهل الفقه وهذا النوع هو المكروه الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن
يجعل النية على العقين بين السجدين اه قال في النهاية الاول أصح قوله والتفات
كالتفات الثعلب فيه كراهة الالتفات في الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت
ان الالتفات اختلاس من الشيطان وساقى الكلام على الالتفات في الباب الذى عقده
المصنف وقد اختلف أهل العلم في كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهى عن
الاقامه وماروى عن ابن عباس أنه قال في الاقامه على القدمين بين السجدين انه السنة
فقال طائوس اقارءوا بما بالرجل فقال ابن عباس هي سنة نبيكم أخرجه مسلم
والقرطبي وأبو داود وأخرج البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا رفع رأسه من السجدة
الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس
انهما قالما يقعان وعن طائوس قال رأيت العباد يقعون قال الحافظ واساندها
مصححة فقال الخطابي والماوردي ان الاقامه منسوخة لصل ابن عباس لم يلفه النهى
وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووى وقال البيهقي والقاضي عياض وابن
الصلاح والنووى وجامعون المققين انه يجمع بينهما ان الاقامه التى ورد النهى عنه
هو التى يكون كقضاء الكلب على ما قدم من تفسير آفة الاقامه والنووى صرح
ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع اليدين على العقين بين السجدين والركبتان
على الارض وهذا الجمع لا يمت وأحاديث النهى والمعارض لها يرشد العلماء فيها من
التصريح بواقعة الكلب ولباقى أحاديث العبادية من التصريح بالاقامه على القدمين
وعلى أطراف الاصابع وقد روى عن ابن عباس أيضا انه قال من السنة ان تحس حقيقك
اليثيك وهو مفسر المراد بالقول بالنسخ نفسه عن ذلك وصرح به الحافظ من
جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصدر الى التسرع امكان الجمع وقد روى عن
جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله قال اننووى ونس الشافعي في البريل
والاملاء على استحبابه واما انتهى عن عقب الشيطان فتدبرت تفسير ذلك في شرح
الحديث الاول وقال الحافظ في التلخيص يحتمل أن يكون وارد الطائوس لتشهد الاخير
فلا يكون عنانها للتعبد على العقين بين السجدين والاولى أن يمنع تكون الاقامه
المروى عن العبادية مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان مستدابة تقدم

لوقر فهم مع العادة أو كانت صلى الله عليه وآله وسلم عيان بين كفيه مثل سم الشهاب يصرجه لا تعجب مما شأب وأغير ذلك
مما ذكره الفطاني في الواجب الدينية وبه بعد وأصوابا اختاراه محمول على ظاهره وان هذا البصائر ادم الخشيق خاص
به صلى الله عليه وآله وسلم الخيرة فيها العادة وعلى هذا عمل الجنازي فانه أخرج هذا الحديث في صلابات النبوة كذا نقل

عن النعمان بن حنبل عن عمار بن شعيب أو رأى سمعت أو بعد هذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن) عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخيل التي أخرجت من بني المفعول أي ضربت بأن أدخلت في بيت وجعل عليها إبل ليكثر عرقها ١٧٢ فيذهب رطلها ويقوى لها ويشد بخر بها وكان غرسه الذي سابق به يسمى السكب وهو أول غرس ملكه وكانت

من تفسيره

(باب ذكر شهد ابن مسعود وغيره)

(عن ابن مسعود قال قال علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلني السورتين القرآن التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليكما وعلى عباده الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وبقيت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا قل أحدكم في الصلاة يقول التحيات لله وذكره عنده عند قوله على عبادة الصالحين فاتكم إذا علمت ذلك فقد سلمت على كل عبد لله صالح في السموات والأرض وفي آخره ثم يضرع من المسئلة ما شاء متفق عليه ولا حرج من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال قال علي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يجعله التمس التحيات لله وذكره قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين الحديث قال أبو بكر البزار يضاهاه أصح حديث في التشهد قال وقد روى من نيف وعشرين طريقا وسردا أكثرها وعن جزم بذلك البغوي في شرح السنن وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضا وغيره قد اختلف أصحابه وقال الأذهل أنه أصح حديث روى في التشهد ومن مرجه أنه متفق عليه دون غيره وإن روى أنه لم يختلف في حرف منه بل يقلب من فواعل مصنفه واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة عن الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسأقي حديثه ومنهم جابر أخرجه عنه القسافي وابن ماجه والترمذي في العلل والخامس ورجاله ثقات ومنهم عمر أخرجه عنه مالك والشافعي والخامس واليهيقي روى من فوعا وقال الدارقطني لم يصنفوا في أنه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني بإسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني ومنهم طائفة أخرجه الحسن بن سفيان في مسنده والنسائي وروى الدارقطني وقفه ومنهم مرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرده ابن لهيعة ومنهم معاوية أخرجه الطبراني وإسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبخاري وإسناده ضعيف ومنهم أبو جريد أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البخاري وإسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ وإسناده حسن ومنهم أنس قال وإسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

المسابقة (من الحقباء) وهو موضع يقرب المدينة (وأمدتها) أي غابها (تربة الوداع) وبينها وبين الحقباء خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخيل التي لم تضر) يفتح الضاد وتشديد الميم المقنوعة وفي رواية لم تضر بسكون الضاد وتضعيف الميم (من الثانية) المذكورة (إلى مسجد بني ذريق) يضم الزاي المجهمة ويستغنى عنه جواز إضافة المساجد إلى بابها أو الأصل فيها ويلحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أبوابها ونسبها إليهم ولا يكون ذلك تركة لهم ويحصل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن تكون هذه الأضاف وقتت في زمنه ويحصل أن يكون ذلك مما حدث بعده والأول أظهر وأجمل وعلى الجواز والمخالف في ذلك إبراهيم النخعي لقوله أن المساجد لله والجواب أن الإضافة في مثل هذا إضافة تميز لا ملك (وإن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (كان فين سابق بها) أي بالخيول أو جهنمه السابقة وهذا الكلام آمل من قول ابن عمر عن نفسه كما تقول عن نفسك العبد فعل كذا أو هو من

مقول بأمر الراوي عنه واستيقظ منه مشروعية تعذيب الخيل وتغريتها على الجري وأعادها لأعزاز الله تعالى قال ونصر قد نه قال ثمانى وأعدوهم ما استطعت من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في الخيل (عن أنس رضي الله عنه قال أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وكان مائة ألف كعبدان أي خيتمين

طريق جدم سلاو كان خراجا دفع الفخ أرسل به العلامة الحضري (من خراج البحر) بلدين في بصر وجمان وهو أول
خراج جل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلامة الحضري وبعث بأبي عبيدة فقدم ١٧٣ أبو عبيدة قبل ان يفتاد منه فمضى الا في به

لكن عند الواقدي ان رسول
العلامة الحضري هو الصلاة
ابن جارية لثقي فله كان رفيق
أبي عبيدة فقال صلى الله عليه
وآله وسلم (انثروه) بالثلاثة أي
صبوه في المسجد وكان أكثر
مال أبي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم خرج يروح
الله صلى الله عليه وآله وسلم
الى الصلاة ولم يلتفت اليه أي
الى المال (فلا تفتي أصلا) لا
يخاف ليه كما يرى . لا
اعظم منه (ذجه عباس)
عنه (رضي الله عنه) فاب رسول
الله (أعطى) منه (فاني قادت
نفسى) يوم بدر (وقادت عقيد)
ابن أميأى حسين أسرا يوم بدر
(فقال له) أي عباس (رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
خذ فثنا) من الخبيثة وهي مله
البد (في نوبه) أي حذ العباس في
نوب نفسه (ثم ذهب) رضى الله
عنه (بقه) من الاقلال وهو رفع
والجلل أي رفعه (ثم سئل)
جده (ان قال رسول الله صلى
واللاصلى من بضع لم يسكنون
الامر بعضهم برفعه) أي فأنه صلى
الله عليه وآله وسلم (لا) أمر جده
يرفعه (هل فافعه) أنت على قال
لا أرفعه وانما فعل صلى الله عليه

قال واستاده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واستاده صحيح أيضا ومنهم القائل بن عباس
وأمر سلة وحذيفة والمطلب بن ربيعة أن يأتوا في أسبغهم وقال وبعضهم لما قرب
قوله التحيات لله هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة
وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك قال المذهب الطبري يحتمل أن يكون لفظ
التحية مشتقاً من كابين هذه المعاني وقال النطاقي والغوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم
قوله والصلاة قيل المراد الخمس وقيل أهم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل
الرجة وقيل التحيات العبادات القولية والصلاة العبادات الفعلية والطيبات
العبادات المأساة كذا قال الحافظ قوله والطيبات قيل هي ما طيب من الكلام وقيل
ذكر الله وهو أشهر وقيل الاعمال الصالحة وهو أهم قال البيضاوي يحتمل أن يكون
والصلوات والطيبات عطف على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأ خبر ومحذوف
والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك اذا جعلت التحيات مبتدأ لم يكن صفة بلوصف
محذوف كان قولك والصلوات مبتدأ والتابع عطف نعت على منوعة فيكون من رب عطف
ابجل بعضهم على بعض فكل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند اسقاط الواو وقول
السلام قال الحافظ في التفسير أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود يتعرف
السلام في الموضوعين ووقع في رواية التماسي سلام علينا بالتسكير وفي رواية الطبراني
سلام عليك بالتسكير وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بهذا
اللام وإنما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الامرين
ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيح البخاري ومسلم وأما
النصب وهذا الى الرفع على الابتداء فلا يفي على الدوام والنيات والتعريف فيه بالالف
واللام اما العهد التقديري أي السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء عليك أيها النبي
أو الجنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من أسماء الله تعالى ومعناه التعويد
بالله والتحصين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وساء قال البيضاوي عليهم
أن يشروهم صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه وحذيفة عليهم ثم عليهم أن يقصروا أنفسهم
لأن الاحتمام بها أهم ثم أمرهم بتعظيم السلام على الصالحين اعلاماً منه بيان الله تعالى
للمؤمنين فيجب أن يكون شاملاً لهم اه والمراد بقوله ورجة الله احسانه وقوله ويركبه
زيادته من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا اله الا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لا شريك
له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند
مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي
داود عن ابن عمر انه قال زدلت فيها وحده لا شريك له واستاده صحيح قوله وأشهد أن محمداً

وآله وسلم ذلك منه تنبيهاً على الاقتداء وترك الاستكثار من المال (فتنزل العباس منه) ثم ذهب بقوله فلم يستطع جده (فقال)
العباس (يا رسول الله أوامر) وللأصلي من (بعضهم برفعه قال لا) أمر (قال فافعه) أنت على قال لا أرفعه (فتنزل العباس
ثم احتله فلقاه على كاهه) ما بين كفيه (ثم انطلق) يرضى الله عنه (ثم زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من

بأنهم (بعضهم) تلقى علينا بجانين من صفة ما ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) من ذلك المجلس (وتم) بالفتح أي
 وحدثنا (أي من الدراهم) درهم) بجهة حالية ومراعاة أن يكون هناك ثلثهم فالحال قيد للمنفى لا للمنفى فالجميع مستند
 بإتقانه لقيد لا تتقانا المتبدوان كان ١٧٤ ظاهره نفي القام حال ثبوت الدراهم قالة البرماوى ولعل معنى ضوء وفي هذا الحديث

بينان كرم النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وعدم التقائه إلى
 المال قبل أو كثر وإن المالم
 يغنيه أن يفرق مال المصالح في
 مستحقها ولا يؤخره وموضع
 الحاجة من هذا الحديث هنا
 جواز وضع ما يشترطه المسلمون
 فيمن صدقة وشعروا في المسجد
 ومجمله ما إذا لم يمنع مما وضعه
 المسجد من الصلاة وغيره مما في
 المسجد لأجله ونحو موضع هذا
 المال ووضع ما لا تملكه القدر
 ويستفاد منه جواز وضع ما في
 دفعه في المسجد كالماء الشرب من
 يعطش وما لا يحل للفرقة بين ما يوضع
 للفرقة وبين ما يوضع للفرقة فيمنع
 الثالثون الأول (عن محمود بن
 الربيع) الخزرجي الأنصاري
 الصافي (ابن عتيب بن مالك)
 بكسر العين وضعها الأنصاري
 السامي المدني الأعمى (وهو من
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) عن شهد جدران
 الأنصار رضي الله عنهم (أنه
 أن في رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) ولمسلم أنه بعث إلى رسول
 الله جميع منهم ما يأتيهم إليه مرة
 يتسبه وبعث إليه أخرى إما
 متقاضيا راما مذكرا (فقال
 يا رسول الله أنا أنكرت بصرى)

عبد وورسوه سباني في حديث ابن عباس يدون قوله عبده وقد أخرج عبد الرزاق عن
 عطائان النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يقول عبده وورسوه ورجله ثقات لولا
 أمر الله القول فأنكم إذا فعلتم ذلك في لفظ الجفارى فأنكم إذا فعلتموها والمراقد وعلى
 عباد الله الصالحين وهو كلام معتبر بين قرة الصالحين وبين قرة أشهد قوله على كل
 عبد صالح استدله على أن الجمع المضاف والجمع المحل بالألديم قوله في السما والارض
 فهو رواية بين السما والارض أخرجهما الإسماعيلي وغيره قوله ثم يقصر من المسئلة قد
 قلنا الأمر في باب الأمر بالمشهد الأول اختلاف الروايات في هذه الكلمة وقد ذلك
 دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انما
 وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز إلا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة
 وقالت الهادوية لا يجوز مطلقا والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الاذن بطلان
 الدعاء موقلة تدعيهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الأجاع على عدم وجوب
 الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضا للاستدلال به عليه لان الضيق في أحاديثه
 لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن رشد وهو المقرر في الأصول على أنه قد ذهب إلى
 الوجوب أهل الظاهر وروى عن أبي هريرة وقد استدلل بقوله في الحديث إذا قعد أحدكم
 في الصلاة فليقل وقوله في الرواية الأخرى وأمره أن يعلم الناس المقاتلون بوجوب
 التشهد الأخير وهم عمر وابن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسم والشافي وقال
 النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء أن التشهدين سنة إليه
 ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قال وروى عن مالك القول بوجوب الأخير
 واستدل القائلون بالوجوب أيضا بقول ابن مسعود كما تقول قبل أن يقرض علينا التشهد
 السلام على عباد الله الحديث أخرجه الأذوقطن والبيهقي وصححه وهو مشعر بوضعية
 التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الأمر المذكور في الحديث
 لا يراد لعدم ذكر التشهد الأخير في حديث المسيي موهن قول ابن مسعود بأنه تفرد به ابن
 عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يعد فادحا أو اما الاعتذار بعدم الذكر في حديث
 المسيي فمضيم لأن يعلم تأخر الأمر بالتشهد عنه كما قلنا واما الاعتذار عن الوجوب
 بان الأمر المذكور صرف لهم مما كانوا يقولون من تقاضا أنفسهم فلا يدل على الوجوب
 أو بان قول ابن عباس كما يعلمنا السورة شرادى لا يراد لان تعليم السورة غير واجب فما
 لا يقول عليه ومن جهة ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات
 حديث المسيي من قوله صلى الله عليه وسلم فإذا فعلت هذا فقد فعلت حلاتك وترسبه على
 القائلين بالوجوب إيجاب جميع التشهد وعدم القصص بالشهادتين كما قالت الهادوية

أراد به ضعف بصره كما سلم أو عما يأخذ عهده والوفاء يكون أطلق المعنى لقوله منه ومشاركته في فوات بعض
 ما كان يرد في حال الصحة وأنا أصلي لتقوى) أي لاجله يعني أنه كان يؤمهم كما صرحه أبو داود الطيالسي عن إبراهيم بن
 سعد (أنه) كانت الأمطار أي وجدت (الوادى) أي حال الماء في الوادى فهو من إطلاق الجلي على الحال والطيالسي من

(إنشاء الله) علقه بحبشة الله تعالى الآية الكهف لأجره التوسل لأن قال حيث كان النبي بهزوميه قاله أبو موسى كالكركم وجوزا النبي لحافظ بن حجر كونه التوسل لأن إطلاعه على الجزم بأن ذلك سيقع عليه مستبعد (قال عتيان) يستحيل أن يكون محمود أماد اسم شيخه اختصاراً بذلك طول الحديث (نفذار، ول الله على الله عليه) وآه (وسلم أبو بكر) الصديق رضي الله عنه ولطفي في أن السؤال كان يوم الجمعة والجمعة يوم السبت (حين ارتفع النهار) فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وآه (وسلم) في الدخول (فأذنته) في رواية لاوزاعي فاستأذن فذنت لهما أي التي وأبي بكر في رواية أبي نؤيس ومعه أبو بكر ومحمد وسلم من طريق أنس عن عتيان فأتاه من شاة القمن أصحابه وجمع ثابته عن عند أبيه أمتوجه هو وأبو بكر ثم عند الدخول أقمع عن غيره فدخلوا معه صلى الله عليه وآه وسلم (فلما جلس) عليه الصلوة والسلام أي في البداية ولا غيره ها (حين) وفي رواية حتى

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلمنا التثنية كما يعلمنا السور من القرآن فكان يقول الصلوات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام علينا أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ورواه مسلم وأبو داود بهذا اللفظ ورواه ترمذي وصححه كذا في لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه كسمل لكنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعي وأحمد بنسكية السلام وقال فيه وان محمدا ولي ذكر الأشهد والباقي كسمل ورواه أحمد بن منظر في آخر كذا في لكن متعرف السلام ورواه أنس في كسمل لكنه ذكر السلام وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضا الدارقطني في أحد روايته وابن حبان في صحيحه بتعريف السلام الاول وتنكير الثاني وأخرجه الطبراني بتسكير الاول وتعريف الثاني قوله الصلوات المباركات الصلوات الطيبات قال النووي تقديره والمباركات والصلوات والطيبات كذا في حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذفوا اختصارا وهو جائز معرفة في اللغة ومعنى الحديث ان الصلوات وما بعد هاء مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقيقة الغيره والمباركات جمع مباركة روي كثيرة الخبر قبل النسخة هذه زيادة اشقل عليها حديث ابن عباس كما استقل حديث ابن مسعود على زيادة الواو او لا وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تشهد من التثنيات الصحيحة لكان الا لازم الاخذ بالاشفاق فمن الفاظها وقدم شرح حقيقة الفاظ الحديث

• (باب في أن التثنية في الاله لا تفرض) •

• (باب في أن التمهيد في الصلاة فرض) •

(مدخل البيت) مباديا الى مايا مبييه (ثم قال اين محبان اصلي من بيتك) وراكشتم في وحد في بيتك (قال) عتيان (فاخبرتني اناحية من البيت) يصلي فيها (فقام) وول الله على اقل عليه) وآله (وسلم فذكره ثمنا فمنا فافصل وكعبه في سلم من الصلاة واستبطن منه مشروعية الصلاة النافذة في جماعة بالهار (قال) عتيان (وحسنه) أي منه: ما بعد الصلاة عن الجوع (على

تبرهن به يقع ثلثه وكبر الزايم قطع صفو الطبع بما ذكر عليه بعد التخصيص من دقيق وان عريت عن العلم فمصلحة وكذا ذكره تقرب وزاد من علم باتليه قال وقيل هي حشاش من دقيق فيه دم وسكن في الجهر فتحوه وقال أبو الهيثم والنضر هي من الخلقة وقال بعض المراد الخلقة ١٧٦ دقيق لم يغربل والمرتبلة لمسلات دقيق يطبخ بابل (قال) عتيان (قشاب)

أي جاء (في البيت رجال من أهل الدار) أي أهل (دور) عدد بعضهم اثنى عشر ما هو بأقدمه صلى الله عليه وآله وسلم (ما يتبعوا فقال قائل منهم) ليس (أين ما بين النخيش) بضم الخاء وفتح النخيش وسكون الياء وكسر الشين أتوهن (أو ابن النخشن) شك (أرى هل هو صفرو أم كبر) لكن عند البخاري في المهادين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم النخشم بالميم ونقل الطبراني عن أحمد بن صالح أنه الصواب (فقل بعضهم) قبل هو عتيان راوى الحديث كذا دعاه ابن عبد البر في التقييد في الفقه وليس فيه دليل على ما دعاه من أن انتهى ساروه عتيان (ذلك) أي ابن النخشن أو ابن النخشن أراب ابن النخشم (مناقب لا يجب الله ورسوله) لكونه يود أهل

التفاق وفي المغازي لابن إسحق أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث ماله كاهذا ومن بن على بغير ما كاهذا الضم أرندل على أنه برى من اتفاق أو كان قد أطلع عن اتفاق أو اتفاق الذي أهم به ليس اتفاق الكفر وإنما كسر الصيغة بوزنه لما تفتن ولعل له

(عن ابن مسعود قال كان قول قيل أن فرض علينا التشهد السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره الله اذ خلق وقال استأذنه صحيح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي وصححه وهو من جملة ما استدل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد مر صاحب ضوابطه أن الفرض هنا بمعنى التعمين وهو شئ لا يوجد في كتب الفقه وقد مر صاحب النهاية أن معنى فرض الله واجب وكذا في القاموس وغيره والفرض معان أخر مذكورة في كتب الفقه لا تناسب المقام ومن جملة ما عذروا به في ضوابطه أن قول ابن مسعود هذا اجتماعه ولا يخفى أن كلامه هذا خارج عن مخرج الرواية لأنه يصدده لا يصدده الرأى وقول الصابي فرض علينا واجب علينا الخبر عن حكم الشارع وتبلغ إلى الأمة وهو من أهل الشأن العربي وهو من مائس يفرض فرضا بعد الأول لا يقتصر في الاستدراك عن الوجوب على عدم الفرض في حديث المسمى وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعني قول ابن مسعود يدل على أنه فرض عليهم (أ) وعن محمد بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة إلا تشهد رواه مسند في سننه والبخاري في تاريخه) الأثر من جملة ما نسب له القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الأعل القائلين بحجية أقوال الصحابة الأعل غيرهم لظهور أنه قاهر راي الأروية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد سكت ابن عبد البر عن الشافعي أنه قال من ترك التشهد هيا وعامدا فعليه إعادة الصلاة لأن يكون الساعي قريبا فيعود إلى تمام صلاته ويشهد إلى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت له أدوية وقد قدمنا غير مرة أن الإخلال بالواجبات لا يستلزم بطلان الصلاة وأن المستلزم لذلك إنما هو الإخلال بالشروط والأركان

باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع البدن

(عن وائل بن حجر أنه قال في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قعدا ففرض ربه اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حذمه فقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض يمينه من أصابعه وحلق حلقته ثم رفع أصبعه فرائته بيمينه كيد هو بهارواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقي وهو طرف من حديث وائل المذكور في صفة صلاة صلى الله عليه وسلم قبل أن يركع ثم قعد فافترض رجليه اليسرى استدل به من قال بغير رعية الفرض والتسبب في الجواب الأخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أي ممدودة غير مقبوضة قال

عذرا في ذلك كما وقع لمطالع (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أراد على القائل مقالة هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الترامد له لالة الله) أي قول محمد رسول الله ولطالع السلي امتيا يقول لمسلم ليس يشهد أن لا اله الا الله كما ثم فهموا من هذا الاستسنة ما إن لا يرمي بذلك ولو لا ذلك لم يتولوا في جوابه انه يقول ذلك وما هو في قلبه كما وقع عند مسلم (يريد بذلك وجه

الله اى ذات الله فانفتحت عنه القفنة بشهادة الرسول له بالاخلاص وقوله (قال) القائل (الله ودعوه اصل) بذلك
(قال فانارتى وجهه) أى وجهه (ونصيحته الى المناقبين) قال الكرمانى يضل نصيحته لانليه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء
واقطع ان قوله الى متعلق بوجهه هو الذى يتعدى بالى ومتعلق نصيحته ١٧٧ محذوف العلم به (فقال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم) فان الله عند
حرم على النار من قال لا اله الا
الله يثنى) أى يطلب (بذلك
وجده الله عز وجل اذا أدى
اقراءته واجتنب المناهى والا
فبجرد التلقه بكلمة الاخلاص
لا يحرم النار لما ثبت من دخول
أهل المعاصى فيها أو المراد من
التصريح هنا تحريم التخليد جمعا
بين الالة او تحريم دخول النار
المعدة للكافرين لا لطبقة المعدة
للمعاصى فى هذا الحديث من
القوائد امامة الاعي والخيار
المرصن نفسه بما فيه من طاعة
ولا يكون من الشكوى وانه
كان فى المدينة ساجدا للعبادة
سوى صهه صلى الله عليه
وآله وسلم وانخفض من الجماعة فى
المطروعة والخذل وانخذل
موضع معين للصلاة وأما انتهى
عن ايطان موضع معين من
المسجد فمبه حديث رواه ابو
دارود وهو محمول على ما اذا استلزم
راوىه وهو مبهة نسوية لهوف
وان عموم النهى عن امامة الزائر
من زار مخصوص بما اذا كان
الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره
وكذا من أدنه صاحب الغزى
وفيه التبرك بالواقع الذى صلى
فما لنى على الله عليه وآله وسلم

امام الحرمين فشرأصابها مع التفرج قولا وجعل حذم رفته أى طرفه والمراد كما
قال فى شرح المصابيح أن يجعل عقلم رفته كما هو وأسن وتدا قال ابن دسلان يرفع طرف
مرفته من جهة العضد غلظه حتى يكون مر تقعا عنه كما يرفع الوشعن الارض
ويضع طرفه الذى من جهة الكف على طرف غلظه الايمن قوله ثم قبض ثنتين أى
أصبعين من الأصابع يده اليمنى وما التفتصر والبصر قوله وحلق يقشيد للام أى
جعل أصبعيه حلقه والحلقه تسكنر اللام جمعها حلق يقشع على غير قياس وقال
الاصمى الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصه وقصع قوله فرائيه يحركها قال السبكي
يقتل أن يكون مراده بالتريك الاشارة بها لانكرير يحركها حتى لا يعارض
حديث ابن الزبير عند أحمد وأبى داود والسنن وابن حبان فى صحيحه يلفظ كان
بشعر بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره اشارة قال الحافظ وأصله فى مسلم دون
قوله ولا يجاوز بصره اشارة انتهى وليس فى مسلم من حديث ابن الزبير الا الاشارة
دون قوله ولا يحركها وما بعده وعما يرشد الى ما ذكره السبكي رواية أبى داود وحديث وائل
فانما يلفظ وأشار بالسبابة وقد ورد فى وضع اليمنى على الغضنحل التشهيديات هذه
احداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان اذا جلس فى الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار
بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والاشارة بالسبابة كما فى حديث ابن عمر الذى
سند ذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير يلفظ كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على غلظه اليمنى ويده اليسرى على غلظه
اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ولفظ كف يده اليسرى
ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على الغضن من غير قبض والاشارة بالسبابة وقد
أخرج مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير يدل على ذلك لانه اقتصر فيها على مجرد الوضع
والاشارة وكذلك أخرجه عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما ساقى وكذلك أخرجه ابو داود
والترمذى من حديث أبى جندب بن كرا قبض اللهم الا أن تحمل لرواية التى لم يذكر
بها القبض على الروايات التى فيها القبض حمل الملق على المقيد وقد جعل ابن القبر فى
الهنى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فان من قال قبض أصابعه الثلاث أو أدبه
ان الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض ثنتين أراد ان
الوسطى لم تكن مضومة مع البصر بل التفتصر والبصر متساويتان فى القبض دون
الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثة وخمسين فان الوسطى فى هذا العقد تكون
مضومة ولا تكون مضومة مع البصر انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

ويحتمل أن يكون عسانا غاطل بذلك الوقود على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة القاضى دعوة المقضول بالتبرك بالمشيئة
والوعد واستعجاب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعى لا يكره ذلك والاستئذان على الذى فى شتمه وان تقدم منه طلب

المشهور ان هذا كان في البيت للصلاة لا يستأنزمت فيه ولو أطلق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الصلاة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم يستعملونه ويتبركوا به والتسبيح على من يظن به القداسة الذين عند الإمام على جهة النصيحة ولا يدرك ذلك غيبة وإن على الإمام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الأمر فيه على الوجه الجليل وفيه افتقار من غاب عن

الجماعة بالأعذر وأنه لا يكتفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد وأنه لا يصلح في المار من مات على التوحيد والصلاة في الحال عند المطر وصلاة التوافل جماعة وسلام المأمور حين يسلم الإمام وإن رد السلام على الإمام لا يجب وإن الإمام إذا أزار قوما أمهم وشهود عتيان بدروا أو كل الخزيرة وإن العمل الذي يفتي به وجه الله ينهي صاحبه إذا قبله الله وإن من نسب من يظهر الإسلام إلى النفاق ويخونه لرية تقوم عنده لا يكثر بذلك ولا يفتن بل يعذب التأويل (عن عائشة رضي الله عنها أن أم حبيبة) روت بنت أبي شيخان بن حوب (وأم سلمة) حديث أبي أمية رضي الله عنهما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكانتا من هاجر إلى الحبشة (ذكرنا) كذا لا كذا رواة وللمعنى والجوى ذكرنا ولله سبق قلم من الناس في كذا لا يعني (كنيسة) بفتح الكاف أي معبدا للنصارى (أي أنها بالحبشة) أي ههنا ومن كان معها من النسوة وللأسفل وغيره وأما الجارية في الصلاة في السنة عن هشام أن تلك الكنيسة كانت تسمى مارية وفي الحديث أن زين هشام فخره وزاد في أوله لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بلقظ وقال قرضاة الذي مات منه وسلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال شذوذ ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه فلا تجتنبوا القيور مسا جدفاني أنها كمن ذلك قال في القمع وقائمة التفسير على زمن النهي الإشارة إلى أنه من الإبر الذي لم

الذين على الركبتيين حال المجلس للتعبد وهو مجمع عليه قال أصحاب الشافعي تكون الإشارة إلى الأصبع عند قوله الألف من الشهادة قال النووي والسنة أن لا يهاو ويصره إشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود وغيره بها موجهة إلى القبلة ونحو الإشارة التوحيد والاختلاص قال ابن رسلان والحكمة في الإشارة إليها أن العبد وسبحاته وتعالى واحد لجميع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد ونحوه عن ابن عباس في الإشارة أنه قال هي الاختلاص وقال مجاهد مع الشيطان (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جلس في الصلاة وضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلي الإبهام فلعنهما ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليهما وفي لفظ كان إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه أحمد ومسلم والنسائي) وأخرج نحوه الطبراني بإلفظ كان إذا جلس في الصلاة للتعبد نصيبه على ركبتيه ثم يرفع أصبعه اليسرى التي تلي الإبهام وباقي أصابعه على يمينه مقبوضة قوله وضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهر هذا عدم القبض لشي من الأصابع فيكون دليلا على الهيئة الخامسة التي قدمناها إلا أن يجعل على اللفظ الآخر كاسلف ويمكن أن يقال إن قوله ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليهما يشعر بقبض اليمنى ولكنه إشارته فيه خلفا على أنه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بأنها مبسوطة ناظرا إلى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيعيد أنه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية الإشارة وقبض الأصابع كافي اللفظ أخر من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

• (باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) •

عن أبي سعيد قال أنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادَةَ فقال له يـعـزـيـر بن مـرارة قال صلى الله عليه وسلم صلى على علي قال مكنت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى غنمنا ثم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم أنك خير مجيد والسلام كما قد علمتم رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه ولا جد في لفظ آخر فخره وفيه فكيف فصل عليك إذا نحن مسلمين في صلاتنا الحديث أخرجه أيضا أبو داود وابن خزيمة وابن حبان وأحمد وإسحاق وحسنه والحاكم وصححه والبيهقي وصححه وزادوا النبي الأحمدي بدقوله قولوا اللهم صل على محمد

وزاد

والمسلمين الذي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة بلقظ

قال قرضاة الذي مات منه وسلم من حديث جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال شذوذ ذلك قبل أن يتوفى بخمس وزاد فيه فلا تجتنبوا القيور مسا جدفاني أنها كمن ذلك قال في القمع وقائمة التفسير على زمن النهي الإشارة إلى أنه من الإبر الذي لم

يسمع لكونه مدبر في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (في المصاوير) أي غائب (فذكرنا ذلك الذي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أولئك يكسر الكاف لأن الخطيب لم يثبت وقد تنفع) إذا كان فيهم الرجل الصالح فلت نبوأ على قبره مسجدًا ومروافه نيك الصور وفي رواية أبي ذر بن عساكر تارة وتما فعل ١٧٩ فلت ألقاهم لتأسوا برؤية تلك الصور ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيعتدون كاجتهادهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان إن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها فيعبدونها فخذوا التي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك وفي الحديث دليل على تحريم التصوير وهل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الأوثان وأما

وزاد أبو داود بعد قوله كبارك على آل إبراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن جبرة عند الجماعة وسأني وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي بلفظ حديث أبي هريرة الآتي وعن أبي هريرة وسأني أيضا عن طلحة بن عبيد الله عند النسائي بلفظ اللهم صل على محمد كاصليت على إبراهيم وآل إبراهيم الخ جدد محمد وبارك على محمد وآل محمد كبارك على إبراهيم وآل إبراهيم الخ جدد محمد وفي رواية وآل محمد في الموضوعين ولم يقل فيهما وآل إبراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه بلفظ قولوا اللهم صل على محمد بعبدك ورسولك كاصليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كبارك على إبراهيم وآل إبراهيم وعن يزيد بن عبيد الله بلفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وآل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم الخ جدد محمد وفيه أبو داود والاسمي اسمه قتيص وهو ضعيف جدا ومتم بالوضع وعن يزيد بن خارجة عند أحمد والنسائي بلفظ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أبي جبر وسأني وعن ربيعة بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب في أن جميع ما في الأحاديث العصبة تقول اللهم صل على محمد النبي الأبي وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كبارك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين الخ جدد محمد قال العراقي بقي عليه ما في الأحاديث العصبة الناطق أخرى خمسة يجمعها قولك اللهم صل على محمد بعبدك ورسولك النبي الأبي وعلى آل محمد وآل واجه أمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كاصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم الخ جدد محمد اللهم بارك على محمد النبي الأبي وعلى آل محمد وآل واجه وذريته كبارك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين الخ جدد محمد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي تأتي في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وقد وردت زيادات غيرها في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود وغيرهما ولكن قيامه على قولنا في الحديث قولوا استدلل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بعد التشهد وإلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشجي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والمهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل وأصحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي ونهت بالجهل وإلى عدم الوجوب منهم ما لا يؤيد حنيفة وأصحابه والنوري والأوزاعي والناسخ من أهل البيت وآخرون قال الطبري والطحاوي أنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم أنه يقبل بالوجوب إلا الشافعي وهو

من البهايب ووجوب بيان حكم ذلك على العالمين ودم فاعل المهرمات وإن الاعتبار في الأحكام بالشريعة لا بالاعتقال وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كان يجنب القبر أو عليه أو إليه (فاولئك) يكسر الكاف وقد قنع (شراواطلق عند الله يوم القيامة) يكسر الشين المجهة جمع شر كعبو ويحار وأما الشيء ارفقال السفاقي جمع شر كذبوا زانلور رجال هذا الحديث يصيرون وفيه

التصديق بالجمع والاخبار بالافراد والنعنة وأخرجه البخاري وأضاف هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي **عن أنس**
ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فنزل على المدينة في حى) أى قبيلة يقال لهم بنو
 عروب بن عوف فاقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا ارواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل الى بنى النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (بجافا) حال كونهم (متقلدى السيف) أى جعلوا بنجاد السيف على المنصب خوفا من اليهود ونحو ما عدوه لصبره صلى الله عليه وآله وسلم (كأنه أنظر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ناظره صلى الله عليه وآله وسلم على راحته) أى ناظره صلى الله عليه وآله وسلم (ورأى بكره) أى بكره صلى الله عليه وآله وسلم (وتنوبها بشده) والافتاد كان يرضى الله عنه ناقة هاجر عليها (ومساجي النصار) أى أنساقهم أوجاعهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتى) أى طرح رجليه (بشاه) أى بناحية متسمة امام دار (أبي أيوب) خالف زيد النصارى (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحب أن يصلى حيث أدرته الصلاة) وينسلى في مرض الغيم جمع مرض أى ما رواها (وأنه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بكره ان يصلى في المسجد) بكره ان يصلى في المسجد (وقد فتح) فأرسل الى ملامن بنى النصار فقال يا بنى النصار

مسوق بالاجماع وقد طول القاضى عياض في الشفاء الكلام على ذلك ودعى الاجماع من المطاوى الباطلة لتعرف من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولكنه لا يمت الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التتمه بدعى حديث الباب من الامر بها وما فى سائر احاديث الباب لان غاية الامر بمطلق الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضى الوجوب في الجملة فيحصل الامتثال بإيقاع فدرمها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة في الصلاة أيضا أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي ومعه ورواه ابن خزيمة في مصنفه والدارقطني من حديث ابن مسعود بن ابي عبد الله كيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك في صلاتنا وفي رواية كيف نصلى عليك في صلاتنا وراعية هذه الزيادة ان يعين بها عمل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين على النزاع وهو ايقاعها بعد التتمه الاخبار ويمكن الاحتذاء من القول بالوجوب بأن الامور المذكورة في الاحاديث تعليم كيفية الصلاة لا تنفيذ الوجوب فانه لا يثبت من ذلك ان من قال لغیره اذا أعطيتك درهم فكيف أعطيتك يا أمسرا أم جهر اقباله اعطيتهم سر اكل ذلك أم باليكيفية التى هي السرية دأمر بالا اعطاهم تاد هذا المعنى لغوة شرا وعرفا لا يدفع وقد تكرر في السنة وكثر نفسه اذا قام أحدكم الليل فليفتح الصلاة بركعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في صلاة الاستسقاء فليركع ركعتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وسلم في صلاة التسليم فقم وصل أربع ركعات وقوله في الوتر فاذا خفت الصبح فاوتر بركعة والقول بان هذه الكيفية المسؤل عنها هي كيفية الصلاة المأمور بها في القرآن فتعلمها بيان للواجب ليعمل فتكون واجبة لا يمت الاستدلال ان الامر بالقرآن بالصلاة بمثل وهو ممنوع لانتفاع معنى الصلاة والسلام المأمور بهما صلى الله عليه وسلم فتسكن الطبرى الاجماع على الاية على التنبه فهو بيان ليعمل مندوب لا واجب ولو لم ينتهض الادلة على الوجوب لكان غاية ان الواجب فعلها مرة واحدة فإين دليل التكرار في كل صلاة ولو لم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها في تعليم المسمى دال على عدم وجوبه ومن جملة ما استدله المتأولون بوجوب الصلاة بعد التتمه الاخبار ما أخرجه الترمذي وقال حسن صحيح من حديث علي بن النسي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الفضل من ذكرتك عنده فصل على قالوا وقد ذكر النبي في التتمه وهذا أحسن ما يستدل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص الفضل بترك الواجب وهو ممنوع فان أهل الفتنة والشرع والعرف بطالقون

ثمنوني) بالثلاثة أى ذكرها في ثلثة لاذ كر لكم الفتن الذى اختاره قال ذلك على ميل المساومة اسم فكانه قال ساموني في الفتن (يعطيتكم) أى يستأنكم (هذا قالوا لانه لا يطلب عنه الا الى الله عز وجل أى من الله كما وقع عند الاجماع على وفي الفتحة تقديره لا يطلب الفتن ليكن الامر فيه الى الله ورواين ما حياه أي وظاهري الحديث انهم لم يأخذوا

منه فثنا وحالف في ذلك أهل السمر (قال أنس) رضي الله عنه (فكان فيه) أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد (ما أقول لكم قبول المشر كين وفيه خرب) يفتح الخاوم كسر الراء اسم جمع واحد مائة ككلهم كلمة قال ابن الجوزي وهو المعروف وكذا ضبط في سنن أبي داود ولا يذكر خرب بكسر الخاء موقع الرامع خربة كعنب وعنبه ١٨١ حكاية الخطابي وذكر ضبط آخر فيه بحث

(وفي فضل قاهر النبي صلى الله عليه وسلم) (عليه) وآله (وسلم) بقبور المشر كين فنيشت) وبالاعظام فقيمت (ثم بالغرب فسويت) بأزالة ما كان في تلك الخرب (و) أمر (بالفضل فقطع فصفوا الفضل قبله المصد) أي في جهنم (وجعلوا عبادته أظفرا) تقيس عبادته بكسر العين قال صاحب العين احتضد كل شيء ما يشد من حواشيها وعضاداتها الباب ما كان عليه بخلق أبواب إذا أصفق (وجعلوا ينزلون العصر وهم يرتجزون) أي يتباطون بالرجز تنشيطا لنفوسهم ليسهل عليهم العمل (والنبي صلى الله عليه وسلم) يرتجز معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخيراء خروفا خسر للافسار الاوس والخزرج الذين نصروه على أعدائهم (والمهاجرة) الذين هاجروا من مكة الى المدينة بحجة فيه صلى الله عليه وآله وسلم وطلب للاجر والمساكني فافتر لا تضر علي فنيص اغفر معني استر وتقط أي داود فأنصر الانصار واستشكن قوه صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع قوه تعالى وما علمناه السمر والجواب ان المنتع

أهم البخل على من يشع عا ليس واجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ لا صلاة الا بطهروا الصلاة على وهو مع كونه في اسناده مروون شمر وهو مقول وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب لان غاية ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد الصلاة فإين دليل التقييد بها اسنادا فإين دليل تعيين وقتها بعد التشهد ومثله حديث سهل بن جده عند الدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ لا صلاة لمن لم يصل على فيه وهو مع كونه مقترفا على المطلوب كما عرفت ضعف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة أدلتهم ما أخرجه الدارقطني من حديث أبي مسعود بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل التقييد به التشهد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد أخرجه السواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضا به حديث فضالة بن عبيد الا في غاية ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة العا فإين الدليل على الوجوب بعد التشهد على انه حجة عليهم لآلهم كما سبق في المصنف ومن جملة أدلتهم ما أخرجه المهدى في البصر انه لا حتم في غير الصلاة اجماعات تعين فيها الامر والاجماع ممنوع فقد قال مالك انها يجب في العمر من والسبب ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انها يجب كذا ذكر واختاره الحلبي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثر الاستدلال على الوجوب في الصلاة بين المتقنين ان الصلاة عليه واجبة بالاجماع ولا تقييد في غير الصلاة بالاجماع فتعين ان يجب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قولة لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان أراد لا تجب في غير الصلاة عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه ان يجب في الصلاة على الجوزا ان يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واجب من المصنفين اهي خارج الصلاة وداخل الصلاة وان أراد اعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع اه ومن جملة أدلتهم ما أخرجه البرزاني حسن من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن معالي عن جابر بن حمزة قال سعد النبي صلى الله عليه وسلم التبر فقال أمين أمين فلما نزل سئل عن ذلك فقال أنا في جبريل الحديث وفيه ورع ثم اتى امرئ ذكر عنه فلم يصل على واسمعيل بن ابان هو الغزوي كذب يحيى بن معين وغيره منهم حديث كعب بن جبره عند الطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يومئذ في صلاة حين ارتقى درجة أمين ثم رقى أخرى فقال أمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة بضم ن ذكركت عنده فلم يصل عليك فقلت أمين ورجاله ثقات كما قال العراقي وحديث جابر عند الطبراني بلفظ شئ من ذكركت عنده فلم يصل على يقيد ان الوجوب عند الذكرك من غير فرق بين داخل

عليه صلى الله عليه وآله وسلم انشاء السمر لا انشاءه على ان الخليل ما عدا المشطو ومن البرز شمر اهذا وقد قيل انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له ما لنا سحر كذا فخرج عن وزن السمر وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع وجواز تبش القبور والداره اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد تبشها واخراج ما فيها وجواز بناء

المساجد أما كنهها قبل وفيه جواز قطع الاشجار المثمرة للعبادة أخذ من قوله وأمر بالختل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك عملاً بغير إيمان تكون ذكروا وأما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع غمرته ورواه هذا الحديث كالمصرون وفيه الحديث والضعف والقول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والوصايا والمجربة والحج والبيوع ومسلم في الصلاة وكذا

أبو داود والشافعي وابن ماجه
(عن) عبدالله (ابن عمر) بن
الخطاب (رضي الله عنه) أنه كان
يصلي إلى بصره وقال رأيت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقوله أي يصلي واليعقوب
طرف قبلته ومراد المصنف
بهذا الحديث هنا الإشارة إلى
علمه النسي عن ذلك وهي كونها
من الشياطين كنه يقول لو
كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة
لامتنع مثله في جعلها أمام
المصلي وكذلك صلاة ركبها
وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله
وسلم كان يصلي النافلة على بصره
فأما في النقص وبقية المعنى فقال
ما أبعد هذا الجواب عن موقع
الخطاب فإنه قد ذكره عن
الصلاة في ما عاين الأبل حتى
يشير إليه اه وليست عبارة
الحافظ كما نقلها القسطلاني سيما
للمعنى كما استعرفه فان عبارة
الحافظ في المتن هكذا وقد نازع
الإمام جليل المصنف في استدلاله
بحديث ابن عمر المذكور بأنه
لا يلزم من الصلاة إلى البصر
وجعله ستره عدم كراهة الصلاة
فيه سبكه وأجيب بأن مراده
الإشارة إلى ما ذكر من علمه
النهي وهو كونه من الشياطين

كما في حديث عبدالله بن مغفل فها خلقت من الشياطين ويحوه في حديث البراء كنه يقول الشافعي
كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة ركبها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان
يصلي النافلة على بصره اه كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء اللذين أشار إليهما الحافظ أخرج الأول ابن ماجه عن

ففسد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملأ في خرابض الغنم ولا تصلوا في أعطان الأبل فانها خلقت من الشياطين وأخرج الثاني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في مبارك الأبل فقال لا تصلوا فيها فانها من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن مغفل أيضا باسناد صحيح بلفظ لا تصلوا في أعطان

الأبل فانها خلقت من الجن الا ترون الى عيونها وتقرنها اذا عرفت هذا علمت ان الحافظ ابن حجر رحمه الله يقول ان البخاري رحمه الله ذكر النهي عن الصلاة في معاطن الأبل صريحا وانما قال مراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

فقال المراد البخاري الإشارة الى ما ذكر من عدم الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الأحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلام من الإشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترمذي فان البخاري رحمه الله كتبها في غير شرطه الى الأحاديث الواردة على غير شرطه كالأحاديث التي على غير شرطه كالإختصاص ذلك على من عرفه صفيه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل

الشافعي في أحد قوليه وأبو حنيفة وأصحابه والناس إلى أنها سنة فقط وقد تقدم ذكر الأدلة من الحديث ومن جملة ما احتج به الآخرون هنا الإجماع الذي حكاه النووي على عدم الوجوب قالوا فيكون قرئ على الأوامر على التنبه قالوا وبذلك علم الأمر بالصلاة على الأكل في القرآن والاختلاف في تعيين الأكل من هم وسبب في الباب الثاني وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود يأتي في شرح ما جهل من أحاديث الباب (وعن كعب بن جهمرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وأعرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد روى الجماعة لأن الترمذي قال فيه على إبراهيم في الموضوعين لم يذكره) قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أي التي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد قوله فكيف الصلاة فيه أنه ينبغي أن أشكل عليه كيفية ما فهم جلته أن يسأل عنه من فيه على قوله قولوا استدل به آخرون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الصحة عن ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد يهدف على وسائر الروايات في هذا الحديث وقوله ما فيها وقد ذهب البعض إلى وجوب زيادتها قوله كما صليت على آل إبراهيم هم جميعهم وأصح وأولاهما وقد جمع الله لهم الرحمة والبركة بقوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت إنه حميد مجيد ولم يعممهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعطاهم ما قصته الآية واستشكل جماعة عن العلة التشبيه للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على إبراهيم كافي بعض الروايات أو على آل إبراهيم كافي البعض الآخر مع أن التشبيه دون التشبيه في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم أفضل من إبراهيم وآله وأجيب عن ذلك بأجوبة منها أن التشبيه مجموع الصلاة على محمد وآله جميعهم والصلاة على إبراهيم وآله في آل إبراهيم معظم الأنبياء فالتشبيه أقوى من هذه الحينية ومنها أن التشبيه وقع لأصل الصلاة بأصل الصلاة لا للقد والتقدير ومنها أن التشبيه وقع في الصلاة على الأكل لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ومنها أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكرره من كل فرد فيه باعتبار مجموع الأفراد أعظم وأثمن وأثمن كانت باعتبار الفرد مساوية أو ناقصة وهما أن التشبيه حاصل في صلاة كل فرد فالسلامة مجموع ما خذف ذلك فلا يفتقر كونه أعظم وأثمن ومنها أن الصلاة عليه كانت ثابته والمسألة باعتبار الزيادة على المقدار ثابتة وبانقضاء ذلك الزيادة المساوي أو الناقص إلى ما قد ثبت تسمية أعظم قدوا ومنها أن التشبيه غير منظور فيه إلى جانب زيادة أو نقص وانما المقصود أن لهذه الصلاة نوع

بالإعادة قال في الصحيح استنبط من غايته أن صلى الله عليه وسلم ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع الكراهة اه وهكذا الصلاة في معاطن الأبل فانها المحب كفي يفتقر مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الجليل ولكن الشغف بالاعتراض ومحبته دفع الكلام الصحيح لواقع من المعاصير مفسدا لا يفتقر على من انصف ولم يتعصب

ورواه هذا الحديث ما بين من روى كوفي ومديني وفيه الحديث والعنف والقول واخرج مسلم والترمذي وقال حسن صحيح
 (عن أنس بن مالك) رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على (النار) الجنة (وأنا صلى) استدل
 البخاري بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقد أم المصلي نارا قال السقاقي لاجبة الحديث على ما يوجب له الصلاة

عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختارا
 وإنما عرض عليه ذلك المعنى
 أراد الله تعالى تنبيه العباد
 وأجيب بأن الاختيار وعلمه
 في ذلك سوامه لأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يقرب على باطل
 قد علم على أنه عليه السلام قاله المافظ
 ابن حجر وتعبه العيني فقال لا بد
 من قوة بذكره هنا كذا
 عند اختياره من عند الله
 فذكره لعدم بطلان الوجبة
 ذكره وهي التسمية بعيدة
 النار قال في الفتح الحامص بين
 التبرع بالحديث وجود نارين
 الأولى من يربطه في الجمل
 وأحسن من هذا عندى
 الثانية من يربطه في الترجة
 بذكره ولا يخبره ما فيجوز أن
 يكون مراده المتفرقة بين من يربط
 ذلك منه وبين قائله وهو قار
 على ذلك وأخرافه عنه وبين
 من لا يقدر على ذلك فلا يكره في
 حق الناس وهو المطابق لحديث
 أناب ويكره في حق الأول كما وقع
 التصرح بذلك عن ابن عباس في
 القائل وعن ابن سيرين أنه تكبر
 الصلاة إلى القبور وإلى بيت فار
 عن ابن حجر رضى الله عنه ما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 قال اجعلوا في سوة لكم من
 صلاتكم (النافلة) قال القرطبي

من التبعيض والمراد التواضع دليل ما روى مسلم من حديث جابر مر فوإذا قضى أحدكم الصلاة في مسجد فليصلي ه (باب
 ليه نصيبا من صلاته قلت وليس فيه ما ينطبق الاحتمال وقد حكى عباس عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فراقتكم في سوتكم
 لينة تدركهم لا يضرهم إلى المسجد من سوتهم وغيرهم وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الرابع وبالغ الشيخ يحيى الدين

فقال لا يجوز جعله على القرينة وفي الصحاح حديث خلوا أئمة الناس في يومكم فإن أفضل الصلاة تصلا للمرقية بينة الا المكتوبة وان شئتم ذلك لكونه أبعد من الرأى لتزول الرحمة فيه والملائكة ولكن قال لقسطنطين استثنى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتها فالانفصال كونه في الجامع لفضل البكور وركعتا الطواف والاحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تصدوها)

أي البيوت (قبور) أي كالقبور
 هجورة من الصلاة وهو من
 التشبيه البليغ البديع يهدف
 حرف التشبيه للبعث وهو
 تشبيه البيت الذي لا يصلى فيه
 بالقبور التي لا تشك في الميت من
 العبادة فيه وقد جعل البخاري
 هذا الحديث على منع الصلاة في
 المقابر وهذا ترجمته وتعقب بأنه
 ليس فيه تعرض لجواز الصلاة
 في المقابر ولا منعها بل المراد
 منه الحث على الصلاة في البيت
 فان الموقى لا يصح لكونه بيوتهم
 وكأني قال لا تكونوا كالقور في
 القبور حيث انقطعت عنهم
 الاعمال وارتفعت التسكيات
 ولو لم يذمنا وله البخاري لقول
 المقابر واجب باله قد ورد في مسلم
 من حديث أبي هريرة بلفظ المقابر
 وتعقب بأنه كيف يقال حديث
 يرويه غيره أنه مطابق لما ترجمه
 ولا يخفى فساد هذا التعقب لما
 عرفت من عادة البخاري أنه يشير
 الى ما لم يكن على شرطه وأى
 شرح في ذلك اذا عرفت ذلك من
 عادة المصنف اذا لم يأت في
 الاصطلاح قال في التصحيف باب
 كراهة الصلاة في المقابر استنبط
 البخاري من قوله في الحديث
 ولا تصدوها قبورا أن القبور

باب ما يستدل به على تحريم الصلاة في المقابر عليهم *

(عن أبي جبر الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آله وأجابه وقد رتبته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم الخ جبريد متفق عليه) الحديث الصحيح طاقته من العلماء على أن الأصل لهم الزواج والزينة وبوجهه أنه تأم الزواج والزينة مقام له محقق في سائر الروايات المتقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى في الخبر يد الله ليس بذهب عنكم الرجس أهل البيت يظهر كظهوره إلا ما قبل الآية وبمدها في الزوجات فاشعر ذلك ما زادتهن وأشهره ذلك كبر الخطأ بين ما أراد دفعهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الآخر من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجعل فيها الأكل ولكنه يشك كل على هذا امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال امه في حفرة الكساء بعد موته لما ذاك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشي الى على وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان هؤلاء أهل بيتي بعد ان جاءهم بالكساء فيقول ان الأصل لهم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ومن أهل هذا القول الامام يحيى وأما بدل القائل بذلك بن زيد بن أرقم فسر الأكسهم وبين أنهم آل على وآل جعفر وآل عقیل وآل العباس كما في صحيح مسلم والصابي أعرف بما روى على الله عليه وسلم فيكون تقسيمه قد رتبته على التمييز وقبل المنع بنو هاشم وبنو المطلب والى ذلك ذهب الشافعي وقبل فاطمة وعلى والحسن وأولادهم والى ذلك ذهب جهو وأهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء أهل بيتي مشي بالكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم في الحصر باعتبار المقام أو غيره فغاية ما فيه استرجاع من عداهم بغيره وهو والاشاديت والى ذلك على أنهم أهم منهم كآرود بن هاشم وفي الزوجات محصية بمنطقها العموم وهذا المفهوم واقفا صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا يتأني اخباره بعد ذلك بالزيادة لان الاقتصار بما كان لازمة للبعض أو قبل العلم بالآل أهم من المعين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فالدليل على دخول اولاد الهاشم بالكسائي الأصل انهم أهم من مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بغيره وهو التقسيم بالزينة وذريته صلى الله عليه وسلم هم اولاد فاطمة في الفرق بين محض ومخصص وقيل ان الأصل لهم القرابة من غير تقسيمه والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم الأمة جميعا قال النووي في شرح مسلم وهو أظهر ما قال وهو اختيارنا الاخرى وغيره من المفسرين اه واليه ذهب نشوان الميرى امام الاقعة ومن شعره في ذلك آل النبي هم اتعاص ملت * من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتشكون الصلاة فيها مكروهة كما أنشأه الى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك مما ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد مرثوعا الارض كلها مسجد الا المقبرة والمجامير ورجالها ثقات وقال في التصحيف ايضا وقد نازع الاساعلي المصنف ايضا في هذه الترجمة فقال الحديث يدل على كراهة الصلاة في القبور لا في المقابر قلت قد ورد بلفظ المقابر

كأرواه مسلم من حديث أبي هريرة ينفذوا يومئذ ما أوتوا من القرآن على كراهة الصلاة في المقابر وتأوه
جماعة على أنه اغتافه الذنب إلى الصلاة في البيوت إذ الموقف لا يصلون في بيوتهم وهي القبور وقال فلما جاوز الصلاة في المقابر أو
التح منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وإن أراد في ذلك

لوم يكن آله الأقرب إليه صلى المصل على الطاغى أي لعل
وبدل على ذلك أيضا قول عبد المطلب من آيات

وانصري آل الصليبيس وعاذ به اليوم آلت

والمراد بالصلبيس أتباعه ومن الادة على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد
لعذاب لان المراد بالآله أتباعه واحتج بهذا القول بما أخرجه الطبراني أن النبي صلى الله
عليه وسلم لما سئل عن آل قال آل محمد كل نقي وروى هذا من حديث علي ومن حديث
أنس وفي أمية بن عبد الله بن ميمون قال يعني آل أمة فأنهم قالوا قال في القاموس أهل
الرجل وأتباعه ولا ينافي هذا اقتضاه صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض
الحالات كما تقدم وكافي حديث مسلم في الاختصية اللهم تقبل من محمد وآل محمد من أمة
محمد فانه لا شأن للقرابة أخص آل قصصهم بل ذكرهم ما كان ازايلا لا يشركهم فيها
غيرهم كما عرفت ونسبهم بالامة لا ينافي تسميتهم بالآل وعطف التسمية شافع ذائع كذا
وسنة ولغة على أن حديث أبي هريرة المذكور آخر هذا الباب في عطف أهل بيته على
ذريته فإذا كان مجرد العطف يدل على التغاير مطلقا لم أن تكون ذريته خارجة عن أهل
بيته والجواب الجواب ولكن هو تاما مع محل الأدل على جميع الأمة وهو حديث أبي
نارضة فيكم ما نعتكم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فانه
لو كان أدل لجميع الأمة لكان المأمور بالقتل والأمر بالقتل يشيا واحدا وهو باطل
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من سره أن يكال بالمكال الاوى أو أذلى

عليها أهل البيت فليقل اللهم صلى على محمد النبي وأزواجه امهات المؤمنين وذريته وأهل
بيته كما صليت على آل إبراهيم انك جدير مجيد ربه أبو داود الحديث سكت عنه أبو داود
والمندري وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجهم عن أبي هريرة
عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسنده على من
طريق عمر بن عمرو بن عاصم عن جابر بن يسار الكلبي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن
أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه على عن النبي صلى الله عليه وسلم بإقظ حديث أبي
هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى جابر بن يسار الحديث استدله القائلون
بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث
الاول لانه كرا لا فيه مجالا وميناه قهرا بالمكالم يكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على
أن هذه الصلاة أعظم أجرا من غيرها وأقرها أهل البيت الأنهر فيه النسب على
الاختصاص ويحوز أبا الحسن عليه السلام في فضل آلهم صلى على محمد قال الأسنوي قد
اشتهر بذكره سيدنا قل محمد عند أكثر المسلمين وفي كونه ذلك أفضل قلر ٨١ وقد روى

مطلقا فلا فقد قلنا ما حله
استدلاله اه فعرفت من كلام
الحافظ رد ما عقبه القسطلاني
وقد صرحوا بان حل كلام المكلف
على محمل صحيح أو من الغائه
وقتل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم
أنهم استدلووا بهذا الحديث على
أن لقمة ليست بموضع الصلاة
وفي هذا الحديث العهد
والاخبار لا أفراد والعقبة
وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن
عائشة وابن عباس رضي الله
عنه ما قالوا لا تزل الموت برسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
حذف القائل له سلمه ولا يذ
تزل من بابا المعقول (طوق أي
جبل بطرس خبيصة أي كسائه
الاهلام له في وجهه الشريف
فاذا اغتم بها) بالعين المجهمة أي
تخضن بالخصصة وأخذت من
شدة الحر (كشفها عن وجهه)
المبارك (فقال وهو كذلك) أي
في حالة الطرح والكشف لعنة
الله على اليهود والنصارى) وكأنه
سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا
قبور أنبيائهم مساجد) وكأنه
قبل للراوى ما حكيه ذكر ذلك في
ذلك الوقت فقال (يصد) أمته
أن يصعدوا قبورهم مثل ما صنعوا
أي اليهود والنصارى بقبور

انبيائهم والحكمة فيه نه رجاء نصرة التدرج شيئا بعبادة الاوثان فانه القسطلاني وقد وقع في هذه الزمان ما حذر عن
الامة عنه فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة
على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس يتخبر ولا يستوي على عرش الاسلام فانا لله وانا اليه راجعون إلى ابن زهير

النسطران يقول هؤلاء الجحلاء وفي الحديث دلالة على انهم على النهي عن اعتقاد القبر وساجدوا الزبر الشديده عنه وكان
الجنائى أراد ان يبين ان فعل ذلك محذور سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للتصاير الاثني واحد وليس له قبول لا تقول بان

الجمع بازاء الجوع من اليهود التصاير فان اليهود لهم أنبياء والمراد ١٨٧ الانبياء كبرائنا نعم فما كفى بذلك الانبياء
وفي سلم ما يؤيد ذلك حيث قال
في طريق جندب كانوا يفتنون
قبور انبيائهم وصالحهم مساجد
وانه كان فهم انبياء ايضا لكنهم
غير مسلمين فلقوا ربيزهم
في قول والضعف راجع الى اليهود
فقط والمراد من امر بالايمان
بهم كنوح وابراهيم وغيرهما
وروا هذا الحديث ما ينحصر
ومدني وغيره رواية صحابي وصحابة
والحديث والاحبار والعنينة
وأخرجه البخاري في اللباس
والغازي وذكره ابن اسرئيل
وسلم والنسائي في الصلاة (عن
عائشة رضي الله عنها أن وليدة)
بغض الوأوى أمه كانت سوداء
وهي في الأصل الملوذة ساعة تولد
قال ابن سدة ثم أطلق على الأمة
وان كانت كبيرة الخي من العرب
فاعتقوها فكانت معهم قالت
أي الوليدة (فخرجت حبيلة لهم)
أي لهؤلاء الخي وكانت الصبية
عروسا فدخلت معتبها قال في
الفتح لم أقبل في نهها ولا على
اسم الصبية التي كانت لهم ولا
على اسم الصبية صاحبة الوشاح
اه وكان (عليه) وشاح أحر من
سجود جمع سيور وهو ما يقتضيه
الملاح وقال الجوهرى الوشاح
ينزع عرسا من أديم ويرصع

عن ابن عبد السلام الله جل من باب سؤلوا لأب وهو مبنى على ان سؤلوا طريق الأدب
أحب من الامتنال وبو يده حديث أبي بكر حين أمر صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه
فلم يجتنب وقال ما كان لأبي خافة ان يقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذلك امتناع على من نحو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العصبية في صلح المدينة
بعد أن أمر به ذلك وقال لا أعصوا أحدا أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقرر صلى الله عليه
وسلم له ما على الامتناع من امتثال الأمر ناديا مشهرا بولونه

باب ما يدعوه في آخر الصلاة

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا فرغ أحدكم من التشهد
الآخر فليستبضع يده من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الحياة والمات
ومن شر المسج الدعاء رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة
المسيح الفجال وأعوذ بك من فتنة الحياة وفتنة المات اللهم اني أعوذ بك من الفقر والمأثم
رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فيه تعيين محل هذه
الاستعاذة بعد التشهد الأخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيصلح عليه وهو يرد
عاذب اليه ابن حزم من وجوبها في التشهد الأول وما ورد من الأذن لمصلحة بالاعجاب
بعد التشهد يكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ قوله فليستبضع يده هذا الأمر
على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهرية يروى عن طاوس وقد ادعى
بعضهم الاجماع على التدب وهو لا يتم مع مخالفة من تقدمه والحق الوجوب ان علم تأخر هذا
الأمر عن حديث الذي لما عرفناك في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراد على هذه
الأربع التعوذ من الفقر والمأثم المذكورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر
ويشهد على المنكرين لذلك من المعرفة والاحاديث في هذا الباب متواترة قوله ومن فتنة
الحياة والمات قال بن دقي القيد فتنة الحياة بغير من للانسان مدة حياته من الاقتان
بالدين والشهوات والجهالات واعطها والعبادة بالله أمر الخاتمة عند الموت وفتنة المات
يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضفت اليه لتقريب منه ويكون المراد على هذا
بفتنة الحياة ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر قد صرح أنهم يفتنون في قبورهم وقيل
أراد بفتنة الحياة ابتلاء صرع زوال العسر وفتنة المات السؤال في قبر مع الحياة كذا
في الفتح قوله ومن شر المسج الفجال قال أبو داود وفي السنن المسج مثقل الفجال ويخفف
عيسى ونقل العزري عن خلف بن عمار ان المسج بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

بالجوهر تشد المرأة برعاتها ونكحها وقال السامسي حيطان من زواياها بيتهم مساواة وشبه المرأة قال الداودي
قريب كابدأ وشعره وعن القاسمي لا يسمى وشاحا حتى يكون منتظوما بلواؤا وودع اه وقولها في الحديث من سبوا يدل على
انه كان من جلد وقوله لا بد في نفسه لاجل اني كونه في معالان يباحن المولى في حرة الجلد يصير كالقلم السمين (قالت عائشة

(قوسه) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (فرتبه) أي بالوشاح (حنياً) نصف حذاء (وهو ملقى) أي مروى (لحسنة) لجملة لأنه كان من جلد أحر وعليه الخواثر (تخطفته) بكسر الطاء على القصص (قالت فالتقوسه) أي طلبوا وسألو عنه (ثم يحدوه) قالت فاتهم دوني به قالت عائشة ١٨٨ (فقطوا يفتشون) حتى (فقتلوا قبلها) بضم القاف أي فربها وعبر بعضهم

الغبية لأنه من كلام عائشة والا
فمقتضى السابق أن تقول قبلي
كما عند البخاري في أيام الجاهلية
أو هو من كلام الوليدة على
طريقة اللغات والتعريف كما فيها
بجود من نفسها فمقتضى ما أخبرت
عنه قالت واقفه اني لقتهم معهم
زاد ثابت في دلالة فدهوت الله
أن يرتقى (ذمرت الحذنة) وهم
يتظفرون إبهامه لقتهم فالت فوقع
ينهم قالت فقلت هذا الذي
أتمه وتوفي به زعمهم أني أخذته
(وأنا مبرشة وهو ذا هو)
حاضر (قالت عائشة جاءت) أي
المرأة (الرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) قالت
عائشة (نكثت) أي المرأة توفى
رواية الكشيحي فكان (أما)
خبرها بكسر الخاء خيمت من
صوف أو وبر (في المذهب) النبوي
(أو حنف) بها مسكوديت
صغير وفيه بيت من لا سكن له
في المسجد سواء كان رجلاً أو
امرأة عند أمن القصة وأما
الاستغلال فيه بالمطعمه ونحوها
(قالت عائشة) (فكثت) أي
المرأة (تأنق) فهدت عندي
قالت عائشة (فلا تجلس) عندي
بجملتها قالت ويوم الوشاح من
تعاجيب ربنا جمع أهوجه قال

الزركشي كان سيده لا واحد لمن
يجمع التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجب
أعاجيب (الأناس من بلد الكعبة الخجاني) رايت في الطويل وأجزاء غريبة فقولن متعاجلين أربع مرات لكن دخل
الذي جال وقال لعيسى وأنه لا فرق بينهما قال الجوهري في الصحاح من قاله بالتخفيف
فخصه الأرض ومن قاله بالتشديد فلكونه مسح العين قال الحافظ وحكي عن بعضهم
بالإضافة المبهمة في الدجال ونسب قائله إلى التحصيف قال في القاموس والمسح عيسى بن
مريم صلوات الله عليه لم يكن قال وقد كرت في اشتقاقه جسيم قولاً في شرح مشارف
الأزهار وغيره والجمال لشؤمه اه قوله من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على
المغرم والمغرم الذين يقال غرم بكسر الراء إذا نزل قيل للمرابعة ما يستند أن بها لا يجوز أو
في يجوز ثم يخرج عن أدائه ويحفل أن يراده ما هو أهم من ذلك وقد استأذني صلى الله عليه
وسلم من غابة الذين وفي البخاري أنه قال صلى الله عليه وسلم قال ما أكرمناستعين من
المغرم فقال أن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

(باب جامع أدعية منصوص على في الصلاة)

(عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على دعاء
أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر
لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) قوله ظلمت نفسي قال
في الشرح أي بلبسة ما يوجب العقوبة أو يتقصر الخطف وفيه أن الإنسان لا يعصى عن
تقصيره ولو كان حرة فاقوله كثيراً أي بالثلاث والباله الموحدة قال النووي ينبغي أن
يجمع بينهما فيقول كثيراً كبير قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الروايتين
فأما من بالثلاث ومرة بالمرحمة فإذا أتى بها من مرتين فقد نطق بما يقوله النبي صلى
الله عليه وسلم يمين وإذا أتى بمائة مرة لا يكون أنسب السنة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم لم ينطق به كذلك اه قوله ولا يغفر الذنوب إلا أنت قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية
واستجلاب المغفرة وهو كقولهم والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله
فاستغفروا الخ فجمعهم ومن يغفر الذنوب لا الله فائق على المستغفرين وفي ضمن ثباته
بالاستغفار لوح بالمره كما قيل ار كل شيء أئتم الله على فاعله فهو أمره وكل شيء ذم فاعله
فهو ناهيه قوله مغفرة من عندك قال الطبري ذكر التنكير يدل على أن المغلوب مغفّر
فطبع لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من هذه صفاته ونعالي مراد بذلك التعظيم لأن الذي
يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحفل وجهين أحدهما الإشارة
إلى التوحيد المذكور كونه قال لا يفعل هذا إلا أنت فأنه أنت والثاني وهو أحسن أنه
أشار إلى طلب مغفرة متفضل بها لا اقتضاها من العبد من عمل حسن ولا غيره وهذا
الثاني من ابن الجوزي قوله انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هما صفتان ذكرنا

الزركشي كان سيده لا واحد لمن
يجمع التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجب
أعاجيب (الأناس من بلد الكعبة الخجاني) رايت في الطويل وأجزاء غريبة فقولن متعاجلين أربع مرات لكن دخل

البيت المذكور القيص في الجزء الثاني وهو حذف النطق الساكن في كل جرمته فان اشيع حركة الحاصن الوشاح صلا
سالمًا وقلت يوم وشاح بالتونين بعد حذف التمر يف صار القيص في أول جزء البيت وهو آخره الأول واستعمال
القيص في الجزء الثاني وكذا السادس في اشعار العرب كثير جدا في اشعار ١٨٩ الموهدين وهو عند النظمين بن أحمد

أصل من الكفو ولا يجوز عندهم
الجمع بين الكف وهو حذف
الساكن الساكن وبين القيص
يل يشترط ان يتعاقبا وانما
أوردت هذا القيد ومثالا ان
الطبع السليم يقرن القيص
المذكور وفي الحديث باحة
الخروج من البلد الذي يحصل
لغيره الهنة ولعله يقول الى
ما هو شيعه كما وقع له الهنة المرأة
وفيه فضل المبر من دار الكفر
واجابة دعواتهم ولو كان
كافر الان في السياقات اسلامها
كان بعد قدومها المدينة والله
أعلم (قالت عائشة) رضي الله عنها
(نقلت لها) اي لغيركم ما شئت
لا تعدين معي مقعدا الا قلت
هذا) ليت (قال محمد بن جذا
الحديث) المتضمن للقصة المذكورة
(عن سهل بن سعد رضي الله عنه)
هو ابن مالك الانصاري (قال جاء
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بيت) ابنته فاطمة فلم يجد
علما ابن جهم ابن طاب (في
البيت فقال) لها (ابن جهم)
ولم يقل ابن زوجها ولا ابن عم
ابنته استطاعتها على تذكر
القرابة القريبة بينهما لانه فهم
انه جري بينهما شقيق (قالت) اي
فاطمة رضي الله عنها (كان يقيم

حق الكلام على جهة المقابلة لما تقدم فالتقويم مقابل لقوله اغفر لي والرحيم مقابل لقوله
ارحمني وهي مقابلة صريحة والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح
بجمله قال ابن دقيق الصلوة لعل الاولى ان يكون في أحد موطنين السجود والتشهد لانه
أمر فيها بالدعاء وقد أشار البخاري الى جملة ما ورد في باب الدعاء قبل السلام قال في القيص
وفي الحديث من القوام استصحاب طلب التعليم من العالم خصوصا في الدعوات
الطلوب فيها جوامع الحكم (وعن عبيد بن القعقاع قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو يصلي فجعل يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذنبي وبارك لي فيها
ورقق روائها) عبيد بن القعقاع وقال جدي بن القعقاع لا يعرف حاله والراوي عنه
أبو مسعود الجري لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن جهم في المنفعة وله
شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود الجري هو عبيد بن عباس
ثمة اشترج له الجماعة فلا وجه لقوله من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء
بهذه الكلمات في طلاق الصلوات من غير تقييد بمحل منها بخصوص وجهه الراوي عنه
صلى الله عليه وسلم لانصر لان جهالة الصحابي مقتضية كادها الى ذلك بالجهود ولدت عليه
الادلة وقد ذكرت الادلة على ذلك في الرسالة التي سميتها القول المتيقن في رد رواية الجهول
من غير جهة الرسول قوله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اغفر لي
ابن أوس ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اغفر لي وأسألت
الشياب في الامر والزمية على الرشد وأسألت شكر نعمتك وسمن عبادتك وأسألت قلبا
سليما واسألت من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفرك لما تعلم
رواه النسائي) الحديث رجال استاده ثقات وقد ذكره في الجامع عند ادعية الاختيار قبله
من رجل من بني حنظلة قال سمعت شدا بن أوس فقال ألا أعلم ما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا قول اذا روي يا امرأه اذ كروا فانك أنت علام الصواب أخرجه
الترمذي وزاد في حديث آخر بجمناه اذا روي الى فراشه ولم يذكر فيه اذا روي يا امرأه
وقد أخرجه النسائي في اليوم والليله ولم يذكر في الصلاة وأما صاحب التيسير فساقه
باللفظ الذي ذكره المصنف قوله كان يقول في صلاته هذا الدعاء ورد مطلقا في الصلوات غير
مقيد بمكان مخصوص قوله الشيا في الامر سؤال الشيا في الامر من جوامع الحكم
التبوية لان من ثبته الله في اموره عصم عن الوقوع في الموبقات ولم يصد منه أمر على
خلاف ما يرضاه الله قوله والزمية على الرشد هي تكون بمعنى ارادة الفعل ومعنى الجسد
في طلبه المناسب ظاهر الثاني قوله قلبا صليما أي غير عليل يكدر المعصية ولا يمرض

ويستهني فاضيق) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (خرج فلج من عندى) يفتح الياء كسر الفاق مضارع من
القبول وهي قوم نصف النهار (نقل رسول الله صلى الله عليه وآله) ولم يلائس انظر الى (هو) وعند الطبراني ظاهر انما سمعه
قال الحافظ ابن حجر يظهر ان سهل بن أبي الحديث لانه لم يذكره كالمعجب بغيره ولا يتا في واقع عبيد في الادب فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قاطمة ابن عريك قالت في المنصب لانه يحفل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (يقاه) ذات الانسان (فقال يا رسول الله هو في المسجد راقد) وهذا يدل على اباحة الركود فيه لمن لا سكن له لكن يمكن أن يفرق بين يوم الدليل وبين قيلة ١٩٠ النهار (فجاوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد رواه (وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن

بالاشغال على الفل والاقطوا على الاذن قوله من خير ما تعلم حوسر ان تلعب الامور على الاطلاق لان عليه جل جلاله يحيط بجميع الاشياء وكذلك المتوفى من شرب ما يله والاستغفار لما يله فكاه قال أسألت من خير كل شيء وأودب من شر كل شيء واستغفر لك لكل ذنب (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في سجوده اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأرهؤه وآخره وعلايته وسره وواسمه وأبوابه) قوله ذنبي كله استدله على جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الأصول أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكنايات والصغار وهذا هو الاطلاق بشرطهم فلو اختلفت فيه لصرح القرآن والسنة المتعربان لهم ذنوبا **قوله** دقه وجله بكسر أولهما أي قلده وكثره **قوله** وأرهؤه من عطف الخاص على العام **قوله** وعلايته وسره هو كذلك قال النووي فيه تكثيرا لفظا ليعلم

وتوكيده وان أغنى بعضها عن بعض (وعن حماد بن يسير انه صلى صلاة فابصر فيه ما فاكروا ذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلى قال اما اني دعوت فيه ما يدعاه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به اللهم بعلمك الغيب وقد رزقك على الخلق أحسن ما علمت الحياة خير الى يوفى اذا كانت الوفاة خيرا الى أسألت خشيته في الغيب والشهادة وكل الحق في العصور الرضا والقصدي الفقر والغنى ولقد انظر الى وجهك والشوق الى أمانك وأودب من شر ما مضى ومن قسسته مضلة اللهم ترنا بين مئة الايمان وايهنا هداة مهتدين روماء جدوا النفاق) الحديث رجال اسنادهم ثقات وساقه باسناد آخر فهو هذا اللفظ واسناده من سنن الترمذي هكذا أخرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال حدثنا جدنا قال حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال صلى عمار فذكر في اسناده عطاء بن السائب وقد اختلط وأخرج له البخاري مقروبا بآخر وفيه رجال ثقات واللفظ هو السائب بن مالك الكوفي وثقه الهجرى **قوله** فابصر فيها لم يصاحب هذا الابهام تمام الصلاة على الصفة التي عهدوا عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والام يمكن للانكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره انه قال ما صليت خلف أحدا ومن صلاتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام **قوله** فاكروا ذلك عليه فيه جواز الانكار على من أخف الصلاة من دون استكمال **قوله** ألم أتم الركوع والسجود فيه اشعار بان لم يتم غيرهما ولذلك أنكروا عليه **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو به يحتمل انه كان يدعو به في الصلاة ويكون فعل عمار قرينة تدل على ذلك ويحتمل انه كان يدعو به من غير تعيد بهال الصلاة كما هو الظاهر من الكلام **قوله** بعلم الغيب وقد رزقك على الخلق فيه دليل على

شقه) يكسر الشين أي بابته (واما به تراب فعمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحمله عنه ويقول نعم) يا (أبتراب نعم) (يا أبا تراب) يحذف حرف النداء المقدور استنبط منه الملاحظة بالاصهار ونوم غير القراء في المسجد وغير ذلك من وجوه الانتقاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد بجواز القاطمة في المسجد وعلمنا من غضب بما لا يغضب عنه بل يحصل به تأنيسه والتخزي في الادب انه كان يصرح اذا دعي بذلك وفيه دخول الجلالة ليتبين بغيره ان زوجها بحيث يعلم رضاه وبأنه لا بأس باده المتكئين في غير المسلات ورواه الاربعون في الشيخ البخاري قبله وفيه الحديث والمعنة وأخرجه البخاري في الاستئذان وفي فضل على مسلم في الفضائل (عن أبي قتادة) الحرب بن ربيعي (السلي) بقصص وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى سلة الكبير المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد) أي وهو متوضئ (قلير كرم) أي غلبت ثيابي

لطلاق الجزوار اذ الكلى (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد لا مفهوم له كثره بانفاقه واختلف في آفته والصحيح جواز اعتباره ولا تنادي هذه السنة بأقل من ركعتين واثنى الله القوي على ان الاخر في ذلك للندب ونقل ابن بطال عن أهل الطاهر الوجوب الذي صرح به ابن جرير عنه (قبل ان يجلس) تعظيما للبيعة فلو تالف وجلس هل يشرع له التداويل من جماعة عاتم

لا يشرع له التدارك وقوله فليروا من حبان في صحيحه من حديث أبي ذر له دخل المسجد فقال يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو كنت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان ان القصة لا تخوف بالملوس وأيده ما صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قال صلى الجعة لسليك القطنا في المتعدي قبل ١٩١ أن يصلي قم فاركع ركعتين أقمته أنه اذا تركها شرع له فعلها ورواه

هذا الحديث كلهم منيون الا الاول وقوله التعديت والاختيار والضعف واخرجه مسلم وابن داود والترمذي والحاقي **عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما** قال ان المسجد النبوي (كان على عهد) أي زمان (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ميبأ بالذين يفتح اللام وكسر الباء وهو الطوبى النبي (وسقته الجريد وسقته) بضم العين والميم وبفتحهما (خشب الفضل) بفتح الخاء والشين وبضمهما (فجر زرقه أو بكر) الصديق رضي الله عنه أي لم يغير فيه (شيئا) بالزائدة والتقصان (وزاد فيه) بن الخطاب ورضي الله عنه في الطول والعرض (ولم يغير في بنيانه) بل (بناه) على بنيانه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبن والجريد (وأعاد عهده) بضم العين أو بفتحين (خشباً) لأنها بليت (ثم غصه) عثمان بن عفان (رضي الله عنه) من جهة التوسيع وتغيير الآلات (فزار فيه) زيادة كثيرة (وبني جداره بالحجارة المنقوشة) بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف

جواز التوسل إليه تعالى به صفات كماله وخصال جلاله قوله أحسن الى قوله شرع في هذا ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ اللهم أحسن ما كنت الحبسة خيرا لي وتوفي ما كنت الوفاق خيرا لي وهو يدل على جواز الدعاء بهذا لكن عند نزول الضرر كما وقع التقيد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولقظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تخشعن أحدكم الموت لضرب زبله فان كان لابد متعبا فليقل اللهم أحسن الى آخره قوله خشعن في الغيب والتهاد أي في غيب الناس وحضورهم لان خشعته بين الناس فقط ليست من خشعته بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا انما جمع بين الحالتين لان الغضب يحمل على الإنسان وبين الصديق بالحق وكذلك الرضا ربما قاد في بعض الحالات الى المداينة وكنتم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى القصدي كذب الله بمعنى استقامة الطريق والاعتدال ويعني ضد الافراط وهو المناسب هالان بطر الغنى وجماعه الى الافراط وعدم الصبر على الفقر رجعا وقع في الشرب طالع الصديق ما هو الطريقة القوية قوله ولقظة النظر الى وجهك فده متسك لا شعريه ومن قال بولهم والمستهطوطه الذيل ومطهاط الكلام وقد أفردتها برسالة مطولة صممت البغية في الزينة قوله والشوق الى لقاءك انما صام على الله عليه وسلم لا ضمن موجبات شجبة الله لقاء عبده لحديث من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومحبة الله تعالى لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة تخاف على الله عليه وسلم بذلك لان الضرار بما كانت نافعة أجلا وأجلا فلا يليق الاستعاذتها قوله مضرة وصفها صلى الله عليه وسلم بذلك لان من القنم ما يكون من أسباب الهداية وهي بهذا الاعتبار مما لا يستعاذت قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار (ومن معاذين جبل قال لقيني النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني أوصيب بكلمات تقولهن في كل صلاة اللهم احسن علي ذكرك وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده قوي وذكره المصنف في هذا الباب المشغل على أدعية الصلاة عليه ان لفظ الحديث في كل صلاة كما في الكتاب وقدره وغيره باقظ دبر كل صلاته هو عند أبي داود ولفظ في دبر كل صلاة وكذلك قدروا منه من طريق مشايخي مسلا بالهبة فلا يكون باعتبار هذا الزيادة من أدعية الصلاة لان دبر الصلاة بعد هاهنا الاقرب كإسائي ويحتمل دبر الصلاة آخرها قبل ان يروج منها لان دبر الحبو ان منه عليه بعض أئمة الحديث فعمل المصنف أراد ذلك ولكنه يشك عليه ابراده لأدعية مقيدة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث ابن الزبير وحديث المغيرة الأثين قوله أنه أوصيب بكلمات تقولهن في دبر أي أبا داود لا تمدهن والنهي أصله التحريم فدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات وقيل انتهى

وتشديد الصاد المسملة الحس بلفظة أهل الحجاز يقال قصص داره اذا قصصها (وجعل عهده من همار متقوشة وسقطة بالساج) بفتح القاف والفاء بلفظ الماضي عطف على جعل وفي رواية باسكان القاف وفتح القاف عطف على عهده والساج ضرب يرفع من الخشب معروف يوقى به من الهند الواحدة ساجة قال ابن بطال وغيره هذا دليل على أن السنة في بنيان

المسجد المصطفى ذلك الخلق المحبة فقد كان عرقهم كثرة التسوق في أيامه وسعة المال عندكم بغير المسجد عما كان عليه
والما احتاج الى مسجد ولا جريد الفضل قد غرق في أيامه ثم كان عثمان والمال في زينة أكثر حسنة بما لا يقتضي الزينة
ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٦٢ وأول من زعم المسجد الوليد بن عبيد الملك بن مروان وذلك في أوائل
عصر الصحابة وسكت كثير من

أرشاد وهو محتاج الى تربية وجهه تخصيص الوصية بهذه الكلمات انها مشتملة
على جميع خير الدنيا والآخرة (ومن عائشة انها افتدت النبي صلى الله عليه وسلم من
مضجها بالمسنة يداه فركت عليه وهو ساجد وهو يقول رب اعط نفسي تقواها زكاه
أنت خير من زكاهها أنت وليها ومولاها ورواه أحمد) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود
والساق وابن ماجه من حديث عائشة بلفظ فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة قلت المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول الحمد لله عوذ بركته من
خطئك وأعوذ بعافيتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت
على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحد من أحد روايت هذا الحديث ويمكن
أن يكون حديثا مستقلا ويحمل ذلك على تعدد الواقعة **قوله** اعط نفسي تقواها أي
اجعلها متقية سامعة مطاعة **قوله** زكاه أي اجعلها زكية عاتقت به عليها من
التقوى ونحوها **قوله** أنت ولي أي متولى أمورها ومولاها أي مالها والحدث
يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في صلاته أو في سجوده اللهم اجعل في قلبي
نورا أو سمعي نورا أو بصري نورا أو سمعي نورا ومن شئت نورا أو ما شئت نورا وخلق نورا
وروي في نورا وسمعي نورا واجعل لي نورا أو قال واجعل لي نورا مختصرا من مسلم) الحديث
ذكره مسلم في صحيحه مطولا ومختصرا بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات
مقبولة بصلة الليل **قوله** في صلاته أو في سجوده هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشر عن
محمد بن جعفر عن شعبة عن مسلم عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم
فخرج الى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية في كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم
فخرج يسجد سجدة الصلاة ولا يزال يثني على نوره **قوله** اجعل في قلبي نورا أي أنزل الحديث قال
التنوير قال العلماء الصلاة نور في أعضاء وجهها والمراد بيان الحق وضياء الهداية
إليه فبالنور في جميع أعضائه وجميعه وتصرفاته وتقلباته وحالاته ورجلته وفي جهاته
المتحركة لا ينفك عن قيامه

«باب الخروج من الصلاة والسلام»

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم
ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله حتى يرى سائض خده رواه الترمذي وصححه الترمذي
وعن عامر بن معدن أنه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يلم عن يمينه وعن
يساره حتى يرى سائض خده رواه أحمد ومسلم والساق وابن ماجه) الحديث الاول

عصر الصحابة وسكت كثير من أهل العلم عن امتكاز ذلك خوفا من الفتنة وورع في ذلك بعضهم وهو قول ابن حنيفة اذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمسجد ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال وقال البدر ابن المنير لم يشد الناس بيوتهم وزخرفوها نائب أن يصنع ذلك بالمسجد صوتا أو معنى الاستهانة وتعب بان المسح ان كان الفست على اتباع السلف في ترك الزخرفة فهو كما قال وان كان تشيئة شغل بال المصلي بزيئونه فلا لبقاء العلة كذا في النسخ قلت لميل ابن التميمي في زيئونه المسجد بما ذكره الحديث بالقياس الفاسد المبنى على شفا بغيره هار خلا يلتفت اليه ولا يخرج عليه بعد ما ثبت النهي عن الشارع عن تشييد ما وزخرفها ورواه هذا الحديث ما بين مصري ومديني وقبسه رواية الاقران صالح عن خلفه لانهما من طبقة واحدة وتابى عن تابعي والتجديد والاختيار والنعمة وأخرجه أبو داود في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي

الله عنه أنه كان يحدث يومئذ في ذلك كثر بناء المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كانت لينة لينة الطوب أخرجه
الحق) (وعمر) (هو ابن مسعود) (البتين) (بتين) (ذكرهما من تين كلينة وزاد عمر في جامع لينة منه ولينة عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (فراة النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل ينقص القربان منه) (زاد البخاري في الجهاد عن أبيه) (وذكره المسلم وفيه

أكرم العامر في حقيقته والاحسان اليه القتل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويخرج عن ذلك) بالإضافة كذا رجعت في
 هذه لا يستعملها كان ويل كذا تحتمل في مستحقها (يدعوه) أي القصة الباقية وهم أصحاب معا يرتضى الله عنه الذين قتله
 في وقعة صفين (إلى) سب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٤ الامام الواجب الطاعة لذلك (و) هم

(يدعوه إلى) سب (النار) لكنهم
 معذرون لتأويل الذي ظهروا لهم
 لأنهم كانوا يجتهدون في تأويلهم
 يدعوه إلى الجنة وإن كان في نفس
 الأمر خلاف ذلك فلا يلزم عليهم
 في اتباع غلوهم فإن الجهد إذا
 أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله
 أجر واحد الضمير عليهم وهم
 غير مذكورين صريحا لكن
 وقع في رواية ابن السكن وكرهه
 وغيرهما ويرى عبارة القصة
 الباقية والقصة هم أهل الشام
 وهذه الزيادة حذفها البخاري
 لكتفهم أي أن أباسعد الخديدي
 رضي الله عنه لم يسمعها من النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم كما بين
 ذلك في رواية الزائر أفضله قال
 أبو سعيد الخديدي أصحابي ولم
 اسمع من النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم أنه قال ما بين خمسة
 قتلت القصة الباقية واستأذنه
 على شرط مسلم لا يضاري فلذا
 اقتصر البخاري على الخبر الذي
 سمعه أبو سعيد من الرسول صلى
 الله عليه وآله وسلم دون غيره
 وهذا دل على دقة فهم البخاري
 وفهمه وتبصره في الإطلاع على
 علل الأحاديث (قال يقول عمار
 أورد بالله من القتن) واستنبط
 من هذا استصحاب الاستعادة

آخر جده أيضا الدارقطني وابن حبان وله ألقاظ وأصله في صحيح مسلم قال القسيلي
 والاسانيد صحاح ثمانية في حديث ابن مسعود في تسليطين ولا يصح في تسليطة واحدة
 والحديث الثاني أخرجه أيضا الزوار والدارقطني وابن حبان قال الزوار روى عن سعد
 من غيرة وفي الباب أحاديث فيها ذكر التسليطين منها عن عمار عند ابن ماجه
 والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في حديثه والدارقطني أيضا وعن سهل بن سعد
 عند أحمد وفيه ابن أبي عمير عن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حمزة عند ابن ماجه
 أيضا واسناد حسن وعن طلحة بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن
 المغيرة عند المعمر في اليوم والقبيلة والطبراني قال الحافظ وفي أسانيد تطاوع وعن واثقه
 ابن الأسقع عند الشافعي وأسانيد ضعيف وعن واثقه بن جهم عند أبي داود والطبراني
 طريق ابنه عبد الجبار ولم يسمع منه وعن يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه
 عبد الوهاب بن عباد وهو متروك وعن أبي رزمة عند الطبراني وابن مسعود قال الحافظ
 وفي أسانيد نظير وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن حمزة وسفيان بن عمار بن
 حمزة وسفيان أيضا وهذه الأحاديث تدل على مشروعية التسليطين وقد حكاه ابن المنذر
 عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحارث عن الصحابة
 وعن عطاء بن أبي رباح وعلقمة والشعبي وأبي عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد
 وأحمد وأبي نعيم وأصحاب الرأي قال ابن المنذر وفيه أقوال وحكاية في الصريحين الهادي
 والقاسم وزيد بن علي والمزني قاله من أهل البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي
 وذهب إلى أن المنبر تسليطة واحدة ابن عمر وأبو أنس وسليمان بن الأكوع وعائشة
 من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والأوزاعي
 والمامية وأحمد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل
 البيت إلى أن الواجب ثلاث عينا شمالا وقلعا وموسمه واختلف القائلون بمشروعية
 التسليطين هل الثانية واجبة أم لا فذهب الجمهور إلى استحبابها قال ابن المنذر أجمع العلماء
 على أن صلاة من اقتصر على تسليطة واحدة غير تنزيه قال النووي في شرح مسلم أجمع العلماء
 الذين يعتمدون على أنه لا يجب التسليطة واحدة وحكي العلما وغيره عن الحسن بن
 صالح أنه أوجب التسليطين جميعا وهي رواية عن أحمد ومالك بعض أصحاب مالك وثقة
 ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر وإلى ذلك ذهب الهادي وسفيان الكلابي
 وجوب التسليطة أو التسليطين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وسفستكم ههنا
 في مجرد المشروعية من غير نظر إلى الوجوب فنقول أحج القائلون بمشروعية التسليطين
 بالأحاديث المتقدمة وأحج القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالأحاديث التي سياتي

٢٥ نيل في من القتن ولعلم المرء أنه يتسك في الملق لانسانه تقتضي إلى الما يري وقوعه وفيه رد على ما اشتهر
 على الالسنه مما اصل له لا يستعمل من القتن أولا تكرر القتن فانها احصاء المناقشين وحديث يقتل عملها القصة
 الباقية رواه جماعة من الصحابة ذكرهم في القتن وخالف طرقة محبته أو حسنة وفيه عن جماعة آخر ين يطول عددهم وفي هذا

بأنه يثبت من إسلام التوبة وقضية تظاهرة النفس ولعمارة ورد على التواصب الزايمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه وفيه
 جوارح لم تكن المشقة في عمل البروق في الرئس والقلم عنه بما يتعاطا من الصالح وفضل غيان المساجد ورواة هذا الحديث
 كلهم بصرون وفيه الحديث والنعمة ١٩٤ والقول وأخرج البصري أيضاً في الجهاد والفن (عن عثمان بن عفان

ذَكَرَهَا فِي بَابٍ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَسْلُجَ وَاحِدًا الْقَاتِلَ بِمِثْرَةِ ثَلَاثٍ بَأَنَ فِي ذَلِكَ جَعَابِينَ
 الرَوَايَاتِ وَالْحَقُّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُونَ لِكثرة الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالتَّسْلِجِ وَحِدَةً بَعْضُهَا
 وَحَسَنَ بَعْضُهَا وَاشْتَقَالُهَا فِي الزَّيَادَةِ وَكَوْنُهَا مُشْتَبِهَةً بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالتَّسْلِجِ
 الْوَاحِدَةِ فَاتَّهَمَ قُلُوبُهَا مُضَعَفَةً لِاتِّمْنُصَ لِلِاجْتِمَاعِ كَمَا سَتُعرفُ ذَلِكَ وَلَوْ سَلِمَ انْتِهَاضُهَا لَمْ
 تَصِلْ لِمَا وَضَعَهُ أَحَادِيثُ التَّسْلِجِ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ اشْتِقَالِهَا فِي الزَّيَادَةِ وَأَمَّا الْقَوْلُ
 بِمِثْرَةِ ثَلَاثٍ فَلَعَلَّ الْقَاتِلَ بِهِ ظَنُّهُ أَنَّ التَّسْلِجَ الْوَاحِدَ الْوَارِدَ فِي الْبَابِ الَّذِي سَيَأْتِي
 غَيْرَ التَّسْلِجِ الْمَذْكُورَيْنِ فِي هَذَا الْبَابِ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ بِمِثْرَةِ الثَّلَاثِ وَهُوَ
 فَاسِدٌ وَأَفْسَدُهُ مَا رَوَاهُ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْبُخَارِيِّ أَنَّ الْمَشْرُوعَ وَاحِدَةً فِي الْمَسْجِدِ الصَّغِيرِ
 وَثَلَاثًا فِي الْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ قَوْلُهُ عَنْ يَمِينِهِ وَهِيَ بِسَارِعِهِ مِثْرَةُ ثَلَاثٍ أَنْ يَكُونَ التَّسْلِيمُ إِلَى
 جِهَةِ الْعَيْنِ ثُمَّ إِلَى جِهَةِ الْيَسَارِ قَالَ النَّوَوِيُّ وَلَوْ سَلِمَ التَّسْلِيمُ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ
 تَقْلَافًا وَجْهَهُ أَوِ الْأَوَّلَى عَنْ يَسَارِهِ وَالثَّانِيَةَ عَنْ يَمِينِهِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَصَحَّتِ التَّسْلِيمَاتُ
 وَلَكِنْ قَامَ الْقَضِيَّةُ فِي كَيْفِيَّةِ مَا قَوْلُهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَجَعَهُ اللَّهُ وَبَرَكَاتُهُ زَادَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ
 حَدِيثِ وَاقِلٍ وَبَرَكَاتُهُ وَأَخْرَجَهَا أَيْضًا ابْنُ حِبَّانَ فِي مَعْجَمِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ
 وَكَذَلِكَ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِهِ قَالَ الْحَافِظُ فِي التَّلْخِصِ فَيَنْجِبُ مِنْ ابْنِ الصَّلَاحِ حَيْثُ
 يَقُولُ أَنَّ هَذِهِ الزَّيَادَةُ لَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ إِلَّا فِي رَوَايَةِ وَاقِلٍ بْنِ جَهْرٍ وَقَدْ ذَكَرَهَا
 الْحَافِظُ طَرَفًا كَثِيرَةً فِي تَلْقِيقِ الْأَفْكَارِ فَتَرَى أَنَّ الْأَذْكَارَ لِمَا قَالَ النَّوَوِيُّ أَنَّ زِيَادَةَ
 وَبَرَكَاتِهِ رَوَايَةٌ مُفْرَدَةٌ ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ بَعْدَ ذَلِكَ الطَّرِيقَ هَذِهِ عِدَّةُ طَرِيقٍ تَنْبَغِيهَا
 وَبَرَكَاتِهِ خِلَافَ مَا يَوْجِهُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ أَنَّ رَوَايَةً مُفْرَدَةً انْتَهَى وَقَدْ صَحَّحَ أَضْيَافُ بُلُوغِ الرَّامِ
 حَدِيثَ وَاقِلِ الْمَشْغَلِ عَلَى تِلْكَ الزَّيَادَةِ قَوْلُهُ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُتَنَاقِضِ
 تَحْتَ مِنْ قُوَّةِ يَرَى مِثْلًا لِحَبْهَوَّلٍ كَذَا قَالَ ابْنُ وَسْلَانَ وَبَيَاضٌ بِالرَّفْعِ عَلَى النَّبَايَةِ وَفِيهِ
 دَلِيلٌ عَلَى الْمَالَغَةِ فِي الْإِتِّفَاتِ إِلَى جِهَةِ الْعَيْنِ وَالْجِهَةِ الْيَسَارِ وَزَادَ النَّسَائِيُّ فَقَالَ عَنْ
 يَمِينِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ الْيَمِينِ وَعَنْ يَسَارِهِ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ الْيَسَارِ وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ
 حَتَّى يَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ مِنْ هَهُنَا وَبَيَاضَ خَدِّهِ مِنْ هَهُنَا (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ مَرَّةٍ قَالَ كَأَنَّا ذَا

مَضَى اللَّهُ عَنْهُ) حَالَهُ كَوْنُهُ يَقُولُ
 (عَنْ دَقُولِ النَّاسِ فِيهِ) أَيْ
 انْتِكَارِهِ عَلَيْهِ (حِينَ يَنْ) أَيْ
 أَرَادَ أَنْ يَنْ (مَسْجِدَ الرَّسُولِ
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ) وَأَنَّهُ (وَسَلِمَ)
 بِالْجَارَةِ الْمُتَقَرِّشَةِ وَالْقَصَّةِ إِلَى آخِرِ
 مَا عَرَفْنَا وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً ثَلَاثِينَ
 عَلَى الْمَشْهُورِ وَقِيلَ فِي آخِرِ سَنَةِ
 مِنْ سَلَاكِهِ وَجَعَلَ يَنْسَبُ بِأَيَّانَ
 الْأَوَّلِ كَانَ ابْتِدَاءُ بَنَاءِهِ وَالثَّانِي
 تَارِيخُ انْتِهَائِهِ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمَسْجِدَ
 اثْنًا وَاتَّخَذَهُ وَشَدَّهُ وَلَمْ يَلَمْ
 مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْدٍ الْفَصَارِيُّ
 وَهُوَ مِنْ صَفَرِ الْعَصَايَةِ قَالَ لَمَّا
 أَرَادَ عُثْمَانُ بَنَاءَ الْمَسْجِدِ ذَكَرَ النَّاسُ
 ذَلِكَ وَاحْبَسُوا أَنْ يَدْعُوهُ عَلَى هَيْئَتِهِ
 أَيْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَأَنَّهُ وَسَلَّمَ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ
 السَّنَةِ لَعَلَّ الَّذِي كَرِهَ الصَّحَابَةُ مِنْ
 عُثْمَانَ بَنَاءُ بِالْجَارَةِ الْمُتَقَرِّشَةِ
 لَا يَجُوزُ دُفُوعُهُ أَنْتَهَى فَيُؤْخَذُ مِنْهُ
 الْإِسْلَاقُ الْبَنَاءُ فِي حَقِّ مَنْ جَسَدَ
 كَمَا يُطْلَقُ فِي حَقِّ مَنْ انْشَأَ أَوْ الْمَرَادُ
 بِالْمَسْجِدِ هُنَا بَعْضُ الْمَسْجِدِ مِنْ
 الْإِطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْجَزْءِ (أَنْتُمْ
 أَكْثَرُ) أَيْ الْكَلَامُ فِي الْأَنْتِكَارِ
 عَلَى مَا نَعْنَتْهُ وَحَدَّثَ الْقَعُولُ
 لِلْسَلَامِ (وَاقِ) مَعَتِ النَّبِيُّ عَلَى
 اللَّهُ عَلَيْهِ) وَأَنَّهُ (وَسَلِمَ) حَالَهُ كَوْنُهُ
 (يَقُولُ مِنْ يَمِينِ) حَقِيقَةً أَوْ مِجَازًا

صَلِينَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَا السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَجَعَهُ اللَّهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
 وَرَجَعَهُ اللَّهُ وَأَشَارَ بِإِيمِهِ إِلَى الْخَنَازِيرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَاتِمٌ يَوْمَئِذٍ
 يَأْيِدُكُمْ كَانَهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ أَتَمَّ يَكْنِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَحْذِهِ يَسْلَمُ عَلَى أَخِيهِ مِنْ
 عَلَى يَمِينِهِ وَمِثْلَهُ رَوَاهُ أَحَدٌ وَمِثْلَهُ فِي رَوَايَةٍ كَانَتْ لِي خَلْفَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ
 مَا بِالْأَنْبِيَاءِ لَا يَسْلَمُونَ بِأَيْدِيهِمْ كَانَهَا أَذْنَابُ خَيْلٍ شَمْسٍ أَتَمَّ يَكْنِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى نَحْذِهِ

(مَسْجِدًا) كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا فَالْتَّنَكِيرُ فِيهِ لِلشُّيُوعِ وَلَا يَنْخَرِجُ مِنْهُ قَطْلَةٌ أَوْ صَغِيرٌ وَمَعَهَا يَفْتَحُ الْمِيمُ ثُمَّ
 بِالْخَاءِ كَقَدِّهِ هُوَ مِثْلُهَا تَضَعُ فِيهِ يَمِينَهُ أَوْ تَرُدُّ عَلَيْهِ كُلَّهَا مَعَهَا عَنْهُ الْقُرْبَابُ أَيْ تَكْشِفُهُو وَالتَّحْصِصُ الْبَعْضُ وَالْكَشْفُ وَالْإِبْرَابُ
 أَنَّهُ لَا يَكُنِي مُضَدِّدًا لِلصَّلَاةِ فِيهِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَالَغَةِ عِنْدَ كِبَرِ الْعِلْمِ لِأَنَّ الشَّارِعَ يُضَرِّبُ الْمَثَلَ فِي الشَّيْءِ بِمَا لَا يَكْدِي سَقِ

كقوله امضوا واسمعوا ولو بعد احشا وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الاثنان قرئ بش أو هو على ظاهره بان يزيد في المسجد قدر الاحتياج اليه تكون تلك الزيادة هذه القدر أو بشرة الجماعة في صاحب صدقة تقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر الى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يوسع الجبهة فلا يحتاج الى شيء مما ذكر لكن قوله بنو شعر بوجوده على الحقيقة ويؤيده رواية أم حبيبة من بنو قهينا أخرجه سعيه في فوائده باستناد حسن فشكل ذلك شعره بان المراد بالمسجد المكان المتخذ لاموضع السجود فقط لكن لا يمتنع ارادة الاختراجهما اذا ثبت كل شيء بحسبه قال في التفتيش قد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحوطونها الى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة فقوله حديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق طاليم والطيراني نحوه من حديث أبي قرة صفة واستدعا حسن وخص القطاة بهذا لانها لا تفيض على شعيرة ولا على رأس جبل بل انما تجعل بجنتها على بسط الارض دون سائر الطرقات فذلك شبهه بالامام ولا نها توصف بالصدق فكأنه أشار بذلك الى الاخلاص وصدق النبي في شأنه كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي خالص العبودية الاندماج في طي الاحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم عليكم رواء الساقى الحديث أخرجه أيضا أبو داود قوله سلام يؤمن في رواية أبي داود بلفظ ما بال أحدكم يرى يسجد بالامام قال ابن الاثير ان صحت الرواية بالرأى لم يكن نصيبا للواو وقد جعل الرأى بالضم موضع الاعمى بها لجواز ذلك في اللغة يقول رميت بصري البلى مدته ورميت البلى يدي أى أشرت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما يؤمن بجزء من معجزة بعد الميم والاياء الاشارة أو ما يرى ايها وهم يؤمن بهموز أو لاقتل أو ميت بيما سكة طالة الجوهري قال ابن الاثير وقد جاء في رواية الشافعي يؤمن بضم الميم بلاهزمة فان صحت الرواية فيكون قد ابدل من الهمزة فاء فلما قلبت الهمزة فاء صارت يوى فالحقة ضمير الجماعة كان القياس يوصون فنقلت الياء قبلها كسر فتشفت وتفت ضمت الى الميم فقبيل يؤمن قوله أذن بخل شمس ياسكان الميم وضعا مع ضم الشين المجيبة جمع نفوس بفتح الشين وهو من الدواب النعور الذي يجمع على ركبته ومن الرجال معب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الالة على مشروعية التسليتين وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على انه اذا لم يقل ورجعة الله اجراء انتهى والاحاديث المتقدمة مثله على زيادة ورجعة الله وبركاته فلا يتم الايمان بالشرع الا بذلك وأما الاجراء وعدمه فبين على القول بالوجوب وعدمه وسيأتي ذلك (ومن سمعة بن جندب قال أمر نازر رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان نزل على اثنتان وان يسلم بعضنا على بعض رواء احمد (١) وأبو داود ولفظه أمر نازر نزل على الامام وان تكلم وان يسلم بعضنا على بعض الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبارز وأدق الصلاة قال الحافظ واستاد حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في جماعته على أن بعض مذهب جمع منه مطلقا لم يجمع منه مطلقا مع منه حديث العقيقة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بطل ذلك وقد أخرج حلفا الحديث أبو داود ومن طريق أخرى عن سمرة بلفظ ثم سلوا على فار تكلم وعلى أنفسكم قال الحافظ لكنه ضعف ما منه من الجلبيل قوله ان نزل على اثنتان يزد السلام عليكم كما في الرواية الثانية قال الجلبيل الشافعي ان كان المأموم عن يمين الامام فينوي الرعدة الثانية وان كان عن يساره فينوي الرعدة الاولى وان اذا نفضاها وهو في الاولى أحب قوله وان يسلم بعضنا على بعض ظاهره شامل الصلاة وغيره ولكنه قدسده الزيار بالصلاة لا تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأموم والمأمومين على الامام وسلام المقتدين ببعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بقاءه وأبو

ثم يقول ارادة وهذا شأن هذا الطائر وقيل لان الخوصها يشبه بحراب المسجد في استدراجه وتكريره (ينتهي) أى بناء المسجد (وجه الله) عز وجل أى ذنبا تعالى طلبا للرضا لانه لا يرام لاجتماعه قال ابن الجوزي ومن كتب اسمع على المسجد الذي بينه

كان بعدد من الاخلاص (يقى الله) عز وجل (له) مجازاته (مثله) في معنى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة افضل
 مما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قال النووي يحتمل أن يكون المراد ان فضله على سائر الجنة كفضل المسجد
 على بيوت الدنيا وفيه اشارة ايضا الى ١٩٦ دخول قاع ذلك الجنة اذ هو المقصود بالبناء ان يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد

الدخول والله أعلم وروى أحمد
 بإسنادين من حديث ابن عرو
 ابن الهادي صرقوعا من يقى الله
 مسجدا يقى الله له بيتا أوسع منه
 أو المراد بالبناء ما بنيت متعدد أي
 يقى الله له عشرة أبنية مثله اذ
 الجنة عشرة أمثالها والاصل
 ان يروى الجنة الواحدة واحد
 يحكم العدل والزيادة عليه يحكم
 الفضل قال في الفتح ومن بناء
 بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد
 الخصوص لعدم الاخلاص
 وان كان يؤتى بالجنة لكن
 الاخلاص لا يحصل الا من
 التطوع وهل يحصل الثواب
 المفكور بل جعل بقعة من
 الارض مسجدا بان يكتب
 يتو طها من غير بناء وكذا من
 حمد الى بناء كان عليه فوقه
 مسجدا ان وقفنا مع ظاهر اللفظ
 فلا وان نظرنا الى المعنى فتم
 وهو التوجه وكذا قوله يقى حقيقة

طالب الى وجوب قصد المالكين ومن في ناحيتهم سامن الامام والمؤتمين في الجماعة تسكا
 بهذا وهو يقى على القول بالحياب السلام وسياق الكلام فيه قوله وان تعاب
 بتشديد البناء الموحدة آخر الحروف والتعاب التواؤد وتعايا أحب لكل واحد
 منهم صاحبه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حذف التسليم
 سنة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي وموقوفا وصححه وقال ابن المبارك معناه
 ان لا يمدحها الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي اسناده
 قرعة بن عبد الرحمن بن حيوي بن ناضرة بن عبد بن عاصم القرطبي المصري قال أحمد
 منكر الحديث جدا وقال ابن معين ضعف وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال ابن عدي
 لم أره محدثا متصفا وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره مسلم في الصحيح مقروبا بعرو بن
 الحرث وقال الأوزاعي ما أعلم أحد أصله بالهرم من قرعة وقد ذكره ابن حبان في ثقاه
 وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفًا كما قال المصنف لأن لفظ الترمذي
 عن أبي هريرة قال حذف السلام سنة قال ابن سيد الناس وهذا مما دخل في المسند
 عند أهل الحديث وأكثروا وفيه خلاف بين الأصوليين معروف قوله حذف التسليم
 في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة لفظ أحمد وأبو داود والترمذي
 والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الدال المجهمة بعدها فاعومأروا المصنف عن
 عبد الله بن المبارك ان لا يمدحها يعني بقوله الاطالة في لفظه ويسرع فيه قال الترمذي
 وهو الذي يشبه أهل العلم قال وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزء من السلام
 جزء قال ابن سيد الناس قال العلماء يستحب ان يندح لفظ السلام ولا يمدحها لأعلم
 في ذلك خلافا بين العلماء وقد ذكر المهدي في الجفران الرمي بالتسليم بجملة مكروه قال لفظه
 صلى الله عليه وسلم يسكنه قوفا وانتهى وهو مروي في هذا الدليل انما كان يريد
 كراهة الاستجمال باللفظ

• (باب من اجترأ بتسليمه واحدة) •

(عن هشام عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أوتر تسع ركعات لم يقعد الا في الثامنة فيحمد الله ويذكر كبريائه
 ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيقبل فيحمد الله ويذكر كبريائه ثم يسلم تسليمة يسمونها
 ثم يصلي ركعتين وهو جالس فلا يكبر وضعت أوتر تسع ركعات لا يقعد الا في السادسة ثم
 ينهض ولا يسلم فيصلي السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس رواه أحمد
 والنسائي وفي رواية لاجد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة وحسنة السلام عليكم برفع يها

في المباشرة بشرطها لكن المعنى
 يقتضي دخول الاربعين أيضا
 وهو المتطابق على استدلال
 عثمان رضي الله عنه لانه استدلل
 بهذا الحديث على ما وقع منه
 ومن المعلوم انه لم يباشر ذلك
 بنفسه ورواه هذا الحديث السبعة
 ثلاثة مصريون وثلاثة مدنيون

والاربع مدنيون سكن مصر وهو يكبر وفيه التعديت بالجمع والافراد والاختار والسماع وثلاثة من التابعين صوته
 وأخرجه مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمر بن حرام الانصاري ثم السلي (يقول من رجل) ثم أقد
 على اسمه (في المسجد النبوي) (ومعه سهام) قد أبدى فضولها ولم عنه ان المبارك كور كان يتصدق بالنبل في المسجد (يقال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أمك نصلها) كى لا تقتل مسلما وهذا من كرم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم
ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفي ومديني وأخرجه البخاري أيضا في الفتن وسلم في الأدب والتبلي في الصلاة وأبو داود
في الجهاد وابن ماجه في الأدب (عن أبي موسى) الأشعري رضى الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه قال

من صرفني عن مساجدنا أو
أدواتنا بخل معه أو لغيره
لأكثر من الراوى (فلمأخذ
على نصالها) زاد الأسلي بكفه
ضمن كلمة الأخذ هناعني
الاستعلاء بالمعاقبة فعدت
بعل والأخا لوجه تعدته بالياء
(لا يعقر) أى لا يجوز (بكفه
مسلم) بسبب تركه خذ النصال
وسلم من رواية أبي أسامة
فليسك على نصالها بكفه أن
يصيب أحدا من المسلمين ورواة
هذا الحديث خمسة ما بين بصري
وكوفي وفيه الحديث السماع
والعنفة وأخرجه البخاري
في الفتن وسلم في الأدب وأبو داود
في الجهاد وابن ماجه في الأدب
(عن حسان بن ثابت) بن المنذر
ابن حرام الأنصاري الخزرجي
شاعر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم (رضى الله عنه أنه
استشهد) أى طلب الشهادة
أى الأخبار بالحكم الشرعي
فاطلق عليه الشهادة بمباعدة
في تقوية الخبر (أما يرضى
الله عنه) فقال (أشد الله)
بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة
الشرقة نصب أى سألتك بالله
(هل معت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول يا حسان

صوت حتى يوقفنا) عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل بين الشفع
والوتر تسليمة يسعنا هارواه (أحد) أما حديث عائشة فأخرج نحوه أيضا الترمذي وابن
ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطني بلفظان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم
تسليمة واحدة تلقا وجهه قال الدارقطني في العلل رفته عن زهير بن محمد عن هشام عن
أبيه عنها حمز بن أبي سلمة وصعد الملك الصنعاني وسألهما الوليد فوقفه عليهما وقال عقبه
قال الوليد قلت لزمير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيمن شئ قال نعم أخبرني يحيى بن
سعيد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قين أن الرواية المرفوعة وهم وكذا
رجع رواية الوقت الترمذي والبخاري وأبو حاتم وقال في المرفوع أنه منكرو وقال ابن عبد البر
لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كسيرة الخطا لا ينجح
به اه زهير لا ينهني إلى هذه الدرجة في التضعيف فقد قال أحمد أنه مستقيم الحديث
وقال صالح بن محمد أنه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون وأبو ناة صدوق وقال الدارقي
ثقة له أغالط كثيرة ووثقه ابن معين وقال أبو حاتم سمعته الصدوق في حقه سمعته من غيره
له الشيطان ولكنه روى الترمذي عن البخاري عن أحمد بن حنبل أنه قال كان زهير بن
محمد هذا ليس هو الذي يروى عنه بالعراق وكان مجهول آخر قبلوا اسمه وقال الحاكم رواه
وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا السناد صحيح ورواه بن
ابن مخلد في مسنده عن رواية عاصم عن هشام بن عمرو مرفوعا وهاتان الطريقان فمما
متابعة زهير فعوى حديثه قال الحافظ وعاصم عندي هو ابن عمرو وهو ضعيف وهم
من زعم أنه ابن سليمان الأول وأخرجه ابن حبان في صحيحه والسرراخ في مسنده عن
نزار بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة بالفظ الذي ذكره المصنف قال الحافظ واسناده
على شرط مسلم ولم يستدرك الحاكم مع أنه أخرج حديث زهير بن محمد انتهى وقد قلنا
أنه أخرج له البخاري أيضا فهو على شرطهما لا على شرط مسلم فقط وهذا كثر في علم
صحة قول العقيلي ولا يصح تسليمة واحدة حتى وكذا قول ابن القيم أنه لم يثبت عنه ذلك
من وجه صحيح وأما حديث ابن عمر فأخرجه أيضا ابن حبان وابن السكن في صحيحه
والطبراني من حديث إبراهيم الصانع عن فافع عن ابن عمر بلفظ كان يقبل بين الشفع
والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن
عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في العجزة وأتاني البيت فجلس
بين الشفع والوتر تسليمة يسعنا هارواه الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن سعد وهو
ضعيف انتهى ولينذكر في هذا الباب الأحدث والحديث في الباب عن سهل بن سعد عند
ابن ماجه بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه وفي أسناده

أجيب) ادفعنا وليس من اجابة السؤل أو لمعنى أجيب الكمارأى رد عليهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه يهجو
وأصحابه وقد رواه سعد بن المسيب أجيب حتى فصبر عنه جملتنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كدثرة
للمهاجرة وتقوية لداوى الأمور (المهاجرة) أى قومه (روح القدس) جبريل عليه السلام وفي حديث البراءة البخاري بلفظ

وجبريل عليه السلام في الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصيب بلسان منبراً في المسجد فيقوم عليه يهيم الكفار (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (ثم) خضعه يقول ذلك قال ابن بطال ليس في الحديث أن حسناً ألقاه شعر في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله ١٩٨ وأما قول الكفر رواية البخاري في هذا المثلث من طريق سعيد بن علي بن

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لنحسان أجب عنى كان فى المسجد
وأنه أنشد نفسه ما أجب به
المشركين ولفظه هم عوفى
المسجد وحسان يشد فزروه
فقال كنت أشفقهم وفيهم من
هو خير منك ثم التفت الى أبى
هريرة فقال انشدك الله
الحديث وقال غيره يحفل أن
البحارى أراد أن الشعر المشغل
على الحق حق بدليل دعا النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لحسان
على شعره وإذا كان حقا جاز
فى المسجد كسائر الكلام الحق
ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من
الكلام الخبيث والغف الساقط
قال فى الفتح والاول السبق
يتصرف البحارى وبذلك يجرى
المأزى وقال انما اختصر
لبحارى القصة لاشعارها ولكونه
ذكرها فى موضع آخر انتهى وأما
ما رواه ابن خزيمة فى صحيحه
والترمذى وحسنه من عروين
شبيب عن أبيه عن جده قال
نهى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عن تناشد الاشعار فى
السياجد واسناد صحيح الى عمرو
بن يحيى بنجبته يعصبه وفى
المعنى عدة أحاديث لكن

عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال الضاري انه منكر الحديث وقال النسائي
ثبوته ومن حلفه بن الاكوع عندنا مناجه ايضا لفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلى الله عليه وسلم في احد قوف اسناد يصح بن واشد البصري قال يحيى ليس بشي وقال
النسائي ضعيف ومن أنس عند ابن أبي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليعة
واحدة وعن الحسن مرسلان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر كانوا يقولون
تسليعة واحدة ذكره ابن أبي شيبة وقال حدثنا أبو خالد عن جد قال كان أنس يعلم
واحدة وسدنتها أبو خالد عن سعد بن مزركان قال حلفت خلف ابن أبي ليلى وسلم واحدة ثم
حلفت خلف علي وسلم واحدة وذكره مله عن أبي وائل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز
والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وإلى العامة وأبي زبير وابن أبي وقاف
وابن عمر وسعد بن جبيرة وسويد وقيس بن أبي حازم بإسنادهم اليهم وذكره عبد الرزاق
عن الزهري قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
وغيرهم تسليعة واحدة في المكتوبة قالوا صرح الرواة عن النبي صلى الله عليه وسلم
تسليعتان وعلما كثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انهم قد احتج بهذه الالاديث
الذكرية ههنا من قال بخبر وسعة تسليعة واحدة وقد قد ساذ كرههم في الباب الاول وقد
اشغل حديث عائشة على مضيق من صفات صلوات الوتر وسياق الكلام على ذلك في باب
وذلك في باب الكلام في صلوات ركعتين بعد الوتر

• (باب فی کون السلام فرضاً) •

(قال النبي صلى الله عليه وسلم وتخليها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيرة قال أخذ علقمة بيدي لحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأرسل الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فقبله التشهد في الصلاة ثم قال إذا قلت هذا الوقت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم ثم وإن شئت أن تقعد فأقعده رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال الصحيح أن قوله إذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من كلام ابن مسعود فله شبابة عن زهير وبجمله من كلام ابن مسعود وقوله أشبه بالمواب عن أبي جريح وقد اتفق من روى تشهد ابن مسعود على حذفه الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه وسلم وتخليها التسليم هو من رواية علي بن أبي طالب رضى الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر من توجهه والكلام عليه في باب اقتراض افتتاح الصلاة بالتكبير وهو من جملة ما سلك به لقائلون وجوب التسليم لأن الإضافة في قوله وتخليها تقتضي الحصر فكانه قال

وبين حديث الباب ان يحصل النهي على تناسله ارجاهلية والمبطلين والمأذون فيه ما سلم من ذلك جميع وقيل المنهي ضمما اذا كان التناسل على الباعل المبيح حتى يتشاكل به من فيه وابعد او عبد الملك البوني فاعلم احاديث النهي وادعى التسامح في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاه ابن التين عسى ذكره ايضا انه طرد هذه المعنوى من دخول

أصحاب الحرب وكذا دخول المشرك انتهى وغبارنا القسط لاني ان فرض الضاري تشبه الاذهان بالاشارات ووجهه ذلك هناك هذه القصة منه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال على أن الشعر حقايتا هل صاحبه لان يؤيد النطق به يبيع بل وماذا شانه يجوز قوله في المسجد قطعا والذي يحرم اشاده فيه ما كان من ١٩٩ الباطل الثاني لما اخذت المساجد من

الحق أو ان روايته في بدء الخلق
تلك على أن قوله عليه الصلاة
والسلام لسان أجيب عن
مكان في المسجد الى آخر
ما تقدم ورواة حديث الباب
السنه ما بين حصي ومضى
وفيه التحدث بالجمع والاختلاف
به والاخراد والنعنة والسماع
وأخرجه البضاري ايضا في بدء
الخلق وأبو داود في الادب
والناس في الصلاة في اليوم
والليلة (عن عائشة رضی الله
عنها قالت لقد رأيت) أي الله
لقد بصرت (رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) وما على
باب مجرى والحبسة يلعبون
في المسجد) لتدريب على
مواقع الحروب والاستعداد
لقدوم من ثم جاز فله في المسجد
لانه من منافع الدين وحكي من
أتين عن أبي الحسن النخعي
ان اللعب بالحرب جمع حربية
في المسجد منسوخ باقتراء
والسنه أما اقتصر فقوله
تعالى في بيوت آذن الله أن ترفع
وأما لسنه الحديث ينسوا
صيانكم ومحبتكم
مساجدكم ولتعب بآثار الحديث
ضعيف وليس فيه ولا في الآية
تصريح بما ادعاء ولا صرف

جميع فعلها التسليم أي التخمير فعملها في التسليم لا تحلل لها غيره وسأقذ
القاتلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في
الخلافتان انه كالشاذ من قول عبد الله واتصل به كالثالوث كثر أصحاب الحسن بن
الحريز كروا هذه الزيادة لامن قول ابن مسعود مفعولة من الحديث ولا مدرجة
في آخره وانما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن
مسعود وذهبن معاوية عن الحسن فادرجها في آخر الحديث في قول كثر الرواة عنه
ورواها شعبة بن سوار عنه مفعولة كاذرة كذا في ركني وقد دوى البيهقي من طريق
أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلاة التكبير
وأقتضاها التسليم اذا سلم الامام فقام ان شئت قال وهذا الاثر صحيح عن ابن مسعود وقال
ابن حزم قد صرح عن ابن مسعود بايجاب السلام فرضا وذكر رواية أبي الاحوص هذه
عنه قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لابن مسعود كان قبل فرض
التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدروجة
بجماعة من الحفاظ عنهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقد لى البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ
الى أن هذا وهم من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها
مدرجة انتهى وقد رواه عن الحسن بن المحرر حسن الجني ومحمد بن هلال ومحمد بن أبيان
فاثقا رواه في هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن حلقمة
وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب الى
ذلك أبو شنفقة والناسم وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهبه ورواه أيضا
عن بعض أهل العلم قال العراقي وروى عن علي بن أبي طالب عبد الله بن مسعود وذهب
الى الوجوب أكثر العقول والشافعي قال التوروي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء
من الصحابة والتابعين فمن بعدهم واحتصوا بصديقتي فعلها التسليم وهو لا ينتهز
لاحتجاج به الا بعد تسليم تأخره عن حديث المسمى لمعارضة ذلك في شرحه من أنه لا يثبت
الوجوب إلا بما علم تأخره من لان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز إلا بالاجماع لا سيما
وقد ثبت في بعض الروايات فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك كما قد من ذلك اذا عرفت هذا
تبين لك ان هذا الحديث لا يكون حجة يجب التسليم لها الا بعد العلم بتأخره ويؤيد
القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم
فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناد هذا القوي وقد
اضطرنا في اسنادنا وانما أشار الى عدم قوة اسناده لان فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنس

التاريخ ثبت الشيخ وحكي بعض المالكية عن مالك ان لعيسم كان خارج المسجد كانت عائشة في المسجد ولا يثبت
عن مالك فانه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها ان عمر أنكر عليهم لعيسم في المسجد فقال له النبي صلى الله
عليه وآله وسلم دعهم والعب بالحرب ليس لها عجز دأبل فيسه تدريب الشيخان قال المذهب المسجد بوضع الامر جماعة

المسلمين لما تضمنت من الأحوال بجميع منفعة الدين وأهلها فزقه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يستقر برأيه
أكثر إلى لهم) والآن لا إلى ذواتهم أنظر الأجنبية إلى الأجنبية غير ما نرى هذا يدل على أنه كان بعد نزول الخطاب ولعله
على الله عليه وآله وسلم لم يكن كما تنظر إلى ٢٠٠ لهم التشبث وتنقله لعله بعد الوهاب يقع الامم وكثر العيز والكمسر

الأخريق وقد ضفقه بعض أهل العلم وقال النووي في شرح المهذب أنه ضعيف باتفاق
الحفاظ وقد منظر فاته قدومه غير واحد منهم ذكره الساجي وأحد من صالح المصري
وقال يعقوب بن مسكين لا بأس به وقال يحيى بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال
للوجوب بحديث مرة بن جندب المتقدم فهو أيضاً ينضم لذلك الابد تسلم تأخر ما
عرفت على أنه أخض من الدعوى لأن غاية ما فيه أمر المؤمنين بالردي على الامام والتسليم
على بعضهم بعضاً وليس فيه ذكر التفرّد والامام على ان الامر بالردي على الامام بصفته غير
صيغة السلام التي للتفريع الذي هو على التراجع فلا يصلح للمعصية على الوجوب وأما
اعتذار صاحب ضوء النهار عن الحديث بغير ظاهره بما ساقط التعاب المذكور فيه فغير
صحيح لان التعاب المأمور به هو الموالاة بين المؤمنين وهي واجبة فلم يجر ظاهره وقد احتج
المهدي في البحر بقوله تعالى ويسلو تسلياً وقوله تعالى فسلاوه فقهه عن ميمما
فان قال الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه ايحاب السلام في غير الصلاة
وقد اجمع الناس على عدم وجوبه فان قال الاجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة
قلنا لما خذيت المسمى صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

• (باب في القضاة كرم بعد الصلاة) •

(عن ثوبان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثاً
وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه الجماعة
الابن خزيمة) قوله اذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قوله استغفر
ثلاثاً فيه مشروعية الاستغفار ثلاثاً وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم
مع أنه مغفور له قال ابن سبيل الناس هو وقام بحق العبودية وقيام بوظيفة التسكّر
كما قال أفلا كونه عبداً شكروا وليس للمؤمنين منه فعلاً كما يتم اقول في الامام
والضراعة ليقصد به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام السلام الاول من
أسماء الله تعالى والثاني السلامة قول تباركت تفاهلت من البركة وهي الكثرة والثناء
ومعناه تعاضدت اذ كثرت صفات جلالك وبكالك (وعن عبد الله بن الزبير انه كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك والحمد لله وعلى كل شيء
قدبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا تعبد الاياه النعمة وله الفضل وله الثناء
الحسن لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم يقول في دبر كل صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والقسائي قوله في دبر
كل صلاة بضم الهمزة على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

ثم السكون والجلل كلها أسوال
وفي الحديث جواز النظر إلى
الله المباح وقبسه حسن خلقه
صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله
وصحبه ومعاشرته وقضيل
عائشة ومسلم محلها عنده
(وفي رواية) زادها ابن المنذر
من رواية يونس بن يزيد الايلي
(يلعبون بجرانهم) جمع حربة
كأمر ورواة الحديث التسعة
عشرين مدني ومصري وايلي
وقبسه التعديت والاشبار
بصفة الافراد والنعمة
وثلاثة من التابعين وأخرجه
البخاري في العبدية ومناقب
قريش ومسلم في العبدية
(عن كعب بن مالك)
الانصاري السلي المنفي الشاعر
أحد الثلاثة الذين خلقوا من
ترربة بول (رضي الله عنه الله
تعالى) بوزن تقال أي ان
كعباً طالب (ابن أبي حنيفة)
بجملات مفتوح الاول ساكن
الثاني مصاب على الاصح واسمه
عبد الله بن سلامة كما ذكره
البخاري في احادي رواياته قال
الجوهري ولهايت من الاسماء
فعل بكسر الهمزة واللام
(دينا أي دين (كانه) أي
لكعب (عليه) أي على ابن أبي

سدد والطبراني ان الدين كان وقتين (في المصنف) الشريف النبوي (فارتفعت أصواتهما) من باب فقد
صفت قلوبها لعدم القيس والجمع بالنظر لتويع الصوت (حتى) معها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وشرف وكرم
(وهو في غير الجبال) ولا يخرج فربها أي أنه لما جمع صوتها خرج لاجلها ومرتجاً بما بهذا التوفيق فتق التعارض

الرجوع إلى بعض الذي يرى رضى الله عنه ان امرأته سوداء بلا شك وسماها في رواية البيهقي أم حنن (كان يسمي) وكانت
 تسمى المسجد) أي تكسبه وفي بعض طرقه كانت تطلق الطريق والعددان من المسجد (ثلاث) أو ماتت (فقال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس ٢٠٢ (فقالوا مات) أو ماتت وأفاد البيهقي في روايته ان الذي أجاب النبي هو ابو

بكر الصديق رضى الله عنه قال
 أنفلا انذا فتمت فلا كنتم
 آدم تقوى بالمداي المتسوى
 (ب) أو بها حتى أصلى عليه وأعلمها
 وعند البخاري في الجنازة فقرأوا
 شأنه ولا بن خزيمة قالوا مات من
 الجبل فذكر هذا أن فطلق ثم قال
 صلى الله عليه وآله وسلم (دلولي
 على قبره أو قال على قبرها) على
 الشك (فأبى) رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (قوله) ولا بن
 عباس كقبرها (فصلى عليها) وزاد
 الطبراني من حديث ابن عباس
 وقال إلى أبيها في الجنة ثلثة
 القدي من المسجد والقدي جمع
 قذا فجمع الجميع أقضية قال أهل
 اللغة القدي في العيز والشراب
 ما يسقط فيه ثم لا تجعل في كل
 شيء يقع في الميت وغيره إذا كان
 يسيرا وهو حجة على المالكية
 حيث منعوا الصلاة على القبر
 وزاد مسلم في آخره ثم قال ان هذه
 القبور مملوءة طلحة على أهلها وان
 الله ينزلها بهم بصلا في عليهم
 وفي الحديث فضل تغليف المسجد
 والذوال من غلام واحد
 إذا تاب وفيه المكافأة بالدهاء
 والترغب في شهود جنازة أهل
 الخبز وذهب الصلاة على الميت
 الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

والاعلام بالموت ورواه الترمذي في بصري ومعه وفيه التحديد والنعنة وأخرجه البخاري
 أيضا في الصلاة والجنازة ومسلم وأبو داود وابن ماجه (عن عائشة رضى الله عنها قالت أنزلت الآيات من سورة البقرة
 الربا) تعني قوله تعالى الذين يأكلون الربا بالآخرة العشر وبالآكل الاخذ وانما ذكر الاكل لانه اعظم منافع المال ولان الربا

الحسنة

شائع في المخطوطات (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأ حسن على الناس ثم حرم تجارة الخمر) واللامام أحمد
 غرم التجار في الخمر وهو من غرم الوسائل القضية إلى الحرمان وهو مسموح فخرج الخمر على فحرم الزنا وبه ما نقل
 عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الرابطة تطويله فيحصل ٤٠٣ وقوله ١- أخبار الخمر من رتبة التاكيد وأخر

القصص من هنا عن تحريم عيناها
 ورواهذا الحديث الستة
 ما بين مروزي وكوفي وفيه ثلاثة
 من التابعين والتدريث والنعنة
 وأخرجه البخاري أيضا في
 البيوع وفي انقباضه وسلم وبه
 داود والشافعي وابن ماجه وعرض
 البخاري من هذا الحديث هنا
 تحريم تجارة الخمر في المسجد مع
 انحرافه في المسجد وفيه أو
 المراتب الأربعة فخرجها كان
 في المسجد (عن أبي هريرة رضي
 الله عنه) أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان غنمنا
 أي غنمنا ما ردا (من الجن) يان
 لا تغتلب أي تعرض في فقة
 أي بغتة في سرعة وقال الترمذي
 يعني ثوب وقال الجوهرى أفلت
 أنشئ ثاقلت وثقلت يعني (على
 البارحة) أي في أدنى له قال
 صاحب النعمى كل زائل يارح
 ومنه سميت لبارحة وهي أدنى
 ليل زنت عنك (أو قل كلمة
 نحوها) أي كقوله فدواه أخرى
 عرض في تشدعي وفدواه
 عبد لرزاق عرض لي في صورة
 هو وسلم من حديث أبي هريرة
 ج- ينسب من نزل ليصه في
 وجهي ولذا في من حديث
 عائشة فأخذته فصرعه فثقلته

الحسنة بعشرة أمثالها فيحصل من تضعف المائة والتسعين عشر مرات أنف
 وخمسة ثمانين وألف بالزيادة مثل ما تقدم الحديث يدل على مشروعية التسعيع
 والتكبير والتعبد بعد التسعير من الصلاة المكتوبة وتكرير عشر مرات قال
 العراقي في شرح الترمذي كان به من مشايخنا يقول ان هذه الأعداد الواحدة عقب
 الصلاة وغيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك أذكارها عدد
 مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الألف في أعدادها حتى لا يحصل ذلك الثواب
 الوارد على الاتيان بالعدد التاسع فعمل تلك الألف ادسحكمة وتخصمة فتوفت بمجاورة
 تلك الأعداد وتعددها وقد انتهى عن الأعداد في الدعاء ولما قاله تظلاله قد أفق
 بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك الثواب فلا تكون الزيادة عليه من زيادة بعد
 الحصول بذلك العدد الوارد وقد روي في الأحاديث العديدة ما يدل على ذلك في بعض
 من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده
 لا شريك له المائة والحمد وهو على كل شيء قدير في يوم حاتمة كانت له عشر
 رقاب وكنت له مائة حسنة ومحبت عنه مائة حسنة وكانت له من رزق ما اشطن يومه
 ذلك حتى يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحدهم أكرم من ذلك الحديث وسلم من
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين
 يمسي سبحان الله وحده مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال
 مثل ما قال أو زاد عليه وقد يقال ان هذا واضح في ذكر الواحد الوارد بعدد مخصوص
 وأما الالف المذكورة في عقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالتسعيع والتعبد
 والتكبير عقب الصلوات فقد يقال ان الزيادة في كل عدد زيادة بردها على قطع
 التسعيع منه وبين ما بعد من الألف كإرواء كالأعداد أو إليه حكمه
 خاصة فينبغي أن لا يرد فيها على العدد المشروع قال العراقي وهذا يحتمل لاتباه
 النصوص الواردة في ذلك وفي التعبد باللفاظ الواردة في الألف كالألف الأدعية كقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم للبراءة وندك الذي أرسلت انتهى وهذا مسلم في تدبيل اللفاظ
 لأن العدول إلى لفظ آخر لا يتحقق معه الامتثال أو ما لم يزد في العدد فلا احتمال لمحقق
 لأن الأمور به قد حصل على الصفة التي وقع انه مر بها وكون الزيادة عليه مقبولة غير
 معقول وقيل ان قوى عند الانتهاء ليسه عند ذلك الوارد ثم أتى بالزيادة فنه حصل
 الامتثال وان زاد بقية غيره بعد محتملا (وعن سعد بن أبي وقاص) كان يعلم بغيره
 الكلمات كما يعلم العلم الكتاب ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كاريتموز

حتى وجبت برسله على يدي وفيه من بطال وغيره منه أنه كان عرض لعقمة متشكل بغير صورته الأصلية ففناها في الرؤية
 الشيطان على صورته التي خلق عليها من بابي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو
 وفيه الألف (القطع) بضمه (على الصلاة) فاعلم ان الله منه فأرادت أن يرجه إلى سارية من حواشي المسجد أي أسطوانة

منها الجنة (حتى تصعبوا) ثم خالوا في الصباح (وتمنوا) اليه كلهم) وهل حكان أراد صلى الله عليه وآله وسلم الربطة
بعضهم الصلوات وفيما لا يسيروا احتمالاً لذكركها ابن المثنى (قد كرت قولاً آخر) في التجوز (سليمان) بن داود عليهما السلام
أجاب عن قول أبي وهب ملكاً لا يقيني لأحد ٢٥٤ من بعدى) بن البشر مثله فتوصل صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

حرصاً على إجابة الله عز وجل
دعوة سليمان كما في رواية أبي ذر
كما في الفتوح قال الكرماني واصله
ذكره في قصد الاقتباس من
القرآن لأجل قصده قرآن
واستدل به البزارى على جواز
ربط الاستسار والاختلاف في
المسجد ورواه هذا الحديث
السنه ما بين مروى وبصرى
وفيه التعديت والاختيار
والعنعنة والقول وأخرجه
البزارى أيضاً في الصلاة والتفسير
وأحاديث الانبياء وصحة أبيه
اللعين وأخرجه مسلم في الصلاة
والناسخ في التفسير (عن
عائشة رضي الله عنها قالت
أصيب سعد بن معاذ سيد
الاولى المهترئونه عرش الرحمن
رضي الله عنه (يوم التندق)
وهو يوم الاضراب في ذي القعدة
في الاكل عرق في وسط الدواع
قال الخليل هو عرق الحماة وكان
الذي أصابه ابن العرقه أحد
بنى طاهر بن لؤى (فضر به النبي
صلى الله عليه وآله وسلم خيفة
في المسجد) لسعد (ليعوده من
قريب فلم يرمهم) أى لم يفرغهم
(وفي المسجد خيفة من بني غفار)
بكسر المجمة (لا اللهم يسيل
الهمم فقالوا يا أهل الخيفة ما هذا

بهم من الصلاة اللهم انى أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أودلى
أرذل العمر وأعوذ بك من قسوة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ورواه البزارى
والترمذى وصححه) قوله من البخل يضم الباء الموحدة واسكان النحاة المجمة وبضمها
وبضمها ما يفتح الباء واسكان النحاة ضد الكرم ذكر معنى ذلك في القاموس وقد قيده
بعضهم في الحديث بجمع ما يجب اخراجه من المال شرعاً وعادقاً لوجهه لأن البخل بما
ليس واجباً من غرائز النفس المضادة للكلال فالتعوز منها حسن بلا شك فالاولى بقية
الحديث على عمومته وترك التعرض لتقيده بما لا دليل عليه هو له والجبن بضم الجيم
وسكون الباء بضم المهاء للاشياء والتأخر عن فعلها وانما تعوز منه صلى الله عليه
وآله وسلم لأنه يؤدى الى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصدق بالحق وانكار المنكر
ويجر الى الاختلال بكثير من الواجبات قوله الى أرذل العمر هو البالغ الى حدنى المهرم
يعومعه كالمفل في ضعف العقل وقلة الفهم وضعف القوة قوله من قسوة الدنيا
الاضرار بشهواتها المقضى ترك القيام بالواجبات وقد تقدم الكلام على ذلك
شرح حديث التعوز من الاربع لان قسوة الدنيا هي قسوة الدنيا قوله من عذاب القبر قد
تقدم شرحه في شرح حديث التعوز من الاربع أيضاً فافاض صلى الله عليه وسلم هذه
الذكريات بالتعوز منها لانها من أعظم الاسباب المؤدية الى الهلاك باعتبار ما يتسبب
عنهم من المعاصى المتنوعة (وعن أم سلمة ن اتي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى
الصبح حين ذكـ الى اللهم انى أسألك عالماً بفاعول رزاق طيباً وعلامة متبلا بواحد وان
ماجد) الحديث أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة عن شيبان عن شعبة عن موسى بن أبي عائشة
عن مولى لام طعن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة بهذا
الاسناد ورواه الثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وانما يقيد العلم بالنافع والرق بالطيب
والعمل بالمقبل لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الآخرة وما كان من ذائع
المنافاة قوله اذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوز من علم لا ينفع وكل رزق غير طيب
موقع في ورطة العقاب وكل عمل غير متقبل العقاب للنفس في غير طائل اللهم اتاهوذك
من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يتقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أى
العلم اجتمع قال جوف الليل الا حروب الصلوات المكتوبات ورواه الترمذى) الحديث
حسنه الترمذى وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفى المروزى عن حصص بن ضياف عن ابن
جريح عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه تصريح
بان جوف الليل ودر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة وقد أخرج مسلم من

الذى يأتين من قبلكم) يكسر القاف وضع الموحدة أـ من جهنم (ودا سعد يغدو) يغين وذال
مجهين أى يسيل (جر ٢٥٤ ما قالت) سعد (فيها) أى في تلك المرضة أو في الخيفة ولا أربعة منها أى من الجراحة ويؤخذ من
هذا جواز نصب الخيفة في المسجد للمرضى وغيرهم ورواه التمه ما بين معنى وكوفي وفيه التعديت والقول وأخرجه

الضاري أيضا في الصلاة المتأخرى والعبره أو بدو أدنى الجنان والناس في الصلاة
شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم إلى اشتكى) أي أوجع (حال طوي) أي بالكعب من وراء الناس وأنت
راكية) قالت (فطقت) براكية البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٥٥ (وسلم يلى إلى جنب البيت) الحرام) يقرأ

بأدنى ركعتين (مسطور) أي
بصورة الطور ومن ثم حذفت
واو القسم لأنه صار حلهما
وقد قبل أن ناقصه صلى الله عليه
وآله وسلم كانت منقوعة أي محلة
فيؤمن معها ما يحد من التلوين
وهي مأثرة فيحصل أن يكون
بهماء صلة كان كذلك قال ابن
بطال في هذا الحديث جواز
دخول الدواب التي يؤكل لحمها
المسجد إذا اشجع إلى ذلك لأن
بواها لا يفسد بخلاف غيره من
الدواب وتجب بانه يسرى
الحديث دلالة على عدم الجواز
مع الحاجة بل ذلك من أجل
التلوين وعدمه بحيث يفتنى
التلوين يمنع الدخول ويؤثر
هذا الحديث المستعملين
الاشج بالضاري وفي الحديث
والأخبار والعنصرة والقول
ورواه تابعي عن تابعي من صحابة
عن صحابة وأخرجه أيضا في
الصلاة والطهارة ومسلم في
أنس بن مالك رضي الله عنه
أن رجلا من أصحاب النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم) جاءه
أن يشروا بدين خضر كما عند
الضاري في التائب (خرج من
عند النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) بعدما كان معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة
لا يوافقه رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك
كل ليلة يمكن أن يقسمه طلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته
يأتي حديث جابر وقد وردت إذ كل عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف من حديث أبي
إمامة عند التقي وبصححه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ
آية الكرسي بذكر صلاة مكتوبة يمتنع من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني في قوله
هو الله أحد ومنها ما أخرجه أبو داود والشافعي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بركل صلاة اللهم ويناورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت
الرب وحده لا شريك لك اللهم ويناورب كل شيء أنا شهيد أن محمد أستاذي وأبي وأبي
وسلم عبدك ورسولك اللهم ويناورب كل شيء أنا شهيد أن الصلوات كلها أخوة اللهم ويناورب
كل شيء أجمعني لخصال وأهل في كل ساعة من الدنيا والآخرة إذا جلال
والأكرام أجمع واستحب الله أكبر الأكرام اللهم فور السهوات والأرض الله أكبر
الأكرام سي ونم الوكيل الله أكبر الأكرام في أسناده أود الطفاوى قال ابن معين
ليس بشيخ يخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما
أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت الغنى أيضا وقال
حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والشافعي والترمذي من حديث عتبة بن عامر
أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقرب بالعمود أن بركل صلاة قال الترمذي
حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراءة رضي الله عنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
بعد الصلاة قرب في عبدك يوم تبع عبادك ومنه ما عند الطبراني في الأوسط بلانظ كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول بركل صلاة اللهم ويناورب جبريل وميكائيل
واسرافيل أذن في من حر النار وعذاب القبر ومنه ما عند أحمد والطبراني في الكبير ولفظ
اللهم أبلغ في ديني ووسع في فداي وبارك في غزوتي وعند الترمذي جبران بركل
التمتع بما يقرب من سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وأخرجه أيضا أبو بكر بن
أبي شيبة من حديث أبي سعيد وعند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا
صلى وفرغ من صلاته يمسح بيده على رأسه ويقول بسم الله أبى له لا هو الرحمن
لرحيم اللهم سألهم عن الهمة والحزن وهذا أنشأ التلليل مائة مرة هذه الأذكار
وردت في أدبار الصلوات غير مفيدة بعضها وورد عقب المغرب والعصر وصح ما عند
أحمد والشافعي من قال قل أنت شرف من الملائكة إلا الله وحده وشريك له الملائكة

المسجد (في ليلة مظلمة) من أظلم الليل ظلم (ومعهما مثل المصاحفين أيضا) بين أبيهما) أكراما لما بركة نبيهما وآله صلى
الله عليه وآله وسلم أذن بعض أصحابه يمثل هذه الكرامات عند حاجتهم إلى الثور وظهر السر قوله بشر الملائكة في الظلم
إلى المساجد بالتوراة يوم القيامة قبل لهما ما أخر في الأخرى (فلما اقتراهما مع كل واحد منهما) ثور (واحد) يضيء

(حتى أتى أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل المشي إلى المسجد في الليلة الثالثة ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التصديق والعصمة وأخرجه البخاري في علامات النبوة وفي مناقب الأنصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله ٢٠٦) (وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبداً من القيصر (بين الدنيا وبين ما عندها) أي عند الله في الآخرة فاختر)

الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات وبقي عنه عشرين مائة وكان يومه في حرز من الشيطان وبهذه الأيتام قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن تبيان في صحبة الهيم أي من النار سبع مرات وعقب صلاة القبر عند الترمذي وقال حسن صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في قبر صلاة القبر وهو ثمان رجليه قبل أن يتكلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات وبقي عنه عشرين مائة وتورنعه عشر درجات وكان يومه ذلك في حرز من الشيطان ومكره وحرس من الشيطان ولم ينفع له فبأن يدركه في ذلك اليوم إلا التمسك بالله عز وجل وأخرجه أيضاً الترمذي وزاد فيه هذه الخبر وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على أثر المغرب بعث الله ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لها عشر حسنات وبقي عنه عشرين مائة وموافات وكانت بعدل عشر رقبات مؤنات وفي أسناده وشيخ بن سعد وفيه مقال

• (باب الأثر في بعد السلام وقد ثبت بينهما واستقبال الماء وميع) •

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يقعد الاستعداد ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد ومسلم والقردى وابن أبي عمير) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الأول وساقه المصنف وهنا الاستدلال به على مشروعية قيام الإمام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد ذهب بعض المالكية إلى كراهة المقام لإمام في مكان صلاته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان ساعة لم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة ويؤيد أيضاً ما ساق في باب لبث الإمام أنه كان يكتم صلى الله عليه وسلم في مكانه يسيراً قبل أن يقوم لكي ينصرف القضاة في شغلهم بأن الإسراع بالقيام هو الأصل والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الأحاديث التي على استحباب الذكر بعد الصلاة وأنت خير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذي صلى المصلّي تلك الصلاة لأنه لا امتثال يحصل بقوله بعد هسواء كان ماشياً أو قاعداً في محل آخر ثم ما روي من عقيد الحق قوله وهو ثمان رجليه وقوله قبل أن ينصرف كل معارضا

العبد (ما عند الله في الآخرة فاختر) أبو بكر رضي الله عنه قال أبو سعيد (قلت في نفسي ما يني هذا الشيخ أيا كان الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده) فعلى (فاختر ما عند الله فكان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم هو العبد) الخبر (وكان أبو بكر الحنفي) حيث قدم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشارك الدنيا في كل شيء فراقه (وغيره) عبد الله التميمي يظهر نيابة أهل العراق في تفسير هذا المجهول فيهم المقصود فيروا حبه الخصب هي بن بكى وقال بسلم فقد يك ما و التناو و لاد فافسكن الرسول جوعه (قال ما أبابكر لا قبل) ثم خصه بالخصومة الغلبي فقال (إن أمن الناس على في صحبته وما له أبو بكر) أي أكثرهم جوداً بنفسه وماه

ولا استثناء ولم يرد به التمسك لأنها قصد الصلوة ولأنه لا ملة لا عليه عليه الصلاة والسلام بل ملة والله على جميع الخلق وقال القرطبي هو من الامتنان يعني أن أبابكره من المحقوق ما لو كان لغيره ولا مقبها وذلك لأنه يأذرى التصديق ونقطة

ويصحب

الاموال وباللازمة بالمصاحبة إلى غير ذلك بالأنشراح صدر وروى

عليه بأن الله ورسوله له مماثلة في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بهيمل الخلافة وكرم امر الله اعترف بذلك علا يشكر المنعم وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي من قوله ما لا أحد عندنا إلا أكافأه ما خلا أبابكر فان عندنا ما يشكر الله

في يوم القيامة (ولو كنت مع هذا خديلا) أي اختاروا صفى (عن امي لا تخذني) منهم (أبا بكر) لكونه متاهلا لان يخذلني
 الله عليه وآله وسلم خلا لولا المانع وهو صلى الله عليه وآله وسلم متلا عليه بما خلفه من معرفة الله تعالى وعيبه وحرافته
 حتى كانا نخرجت أجرة قلبه بثلث فلم يسع قلبه ثلثه فغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحدا

ومن لم يفته في ذلك من تلق
 القلب به فهو حبيب ولقد
 أتت صلى الله عليه وآله وسلم
 لاني بكر وعائشة انهما أحب
 الناس اليه ولني هما خلفه
 التي فوق الحبة (ولكن
 اخوة الاسلام) أفضل (ومودة)
 أي مودة الاسلام وهي بيني
 والخلق والفرق بينهم بما باعتبار
 التعلق بالثبته ما كان محبب
 الاسلام والمصلحة بجهة أخرى
 يدل عليه قوله في الحديث الآخر
 ولكن خلق الاسلام أفضل
 والمودة الاسلامية متفاوتة
 حسب التفاوت في اعلاء كلمة
 الله وتفضل كثرة الثواب ولا
 ريب ان الصديق رضي الله عنه
 كان أفضل الصحابة رضي الله
 عنهم من هذه الحيلة (لا يقين
 في المسألة) (باب) النبي راجع
 الى تكليفه لا في الباب فكيف
 بعد البقاء عن عدم الايقان
 لا لازمه كآله قال لا يقين
 أحد حتى لا يلق (الاسد) (باب
 أبي بكر) الصديق رضي الله عنه
 وبه لا تعلق بالمصلحة لاني
 بكر بالخلافة به صلى الله عليه
 وآله وسلم وانما دون سائر
 الناس فابقي خوخته دون
 خوخته فهو هو يدل على انه

و يمكن الجمع بعمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشهد به لفظ كان أو على ما عدا
 ما ورد به قد انبذت من الصلوات أو على ان البشعة قد انبذت بالثبات كذا في المصنف لا ينافي
 الاسراع فان البشعة قد انبذت بما انصرف الناس بها تسرع لا كثر من ذلك (وعن حمزة قال
 كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن
 البراء بن عازب قال إذا كانا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحبنا ان
 نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري
 في الصلاة بهذا الفاظ ذكره في الجنازة مطولا وهو يدل على مشروعية استقبال الامام
 للمؤمنين بعد الصلوات من الصلوات الواجب على ذلك لما يشهد به لفظ كان كما تقدم في
 الأصول قال النووي الاختلاف في ذلك لا يكون والمحققون من الأصوليين ان لفظة
 كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار ونحوه فعل حاضر يدل على وقوعه مرة انتهى قبل
 والحكمة في استقبال المؤمنين انهم لم يسموا بمحتاجين اليه وعلى هذا يقتصر عن كذا في
 مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من اللاحقة لتعليم والموعظة وقيل الحكمة ان
 يعرف الداخل اقتضاء الصلاة اذ لو استمر الامام على حاله لا وهم في اقتضاءه لا وقال
 الزينس المتبر استبعاد الامام بالمؤمنين انه هو خلق الامة فإذا انقضت الصلاة زال
 السبب واستقبلهم حينئذ برفع الخلاء والترفع على المأمومين والحديث الثاني يدل على
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة الجنة ويمكن الجمع بين
 الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل الجنة أو يحصل
 حديث البراء مفسر الحديث حمزة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه
 كان يصلي في الجنة فقال ذلك باعتمادهم يصلي في جهة الجنة وفي الباب عن زيد بن خالد
 الجهني قال صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية على نحرهما كانت
 من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث آخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف
 أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من حديث الباب وكذا
 ذكره البخاري في باب يستقبل امام الناس اذا سلم من أحاديث انبجأ آخرجه
 البخاري عن أس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة ذات ليلة الى شطر
 اليسار ثم خرج عليه فادى صلى الله عليه وآله وسلم علينا بوجهه (وعن يزيد بن الاسود قال سمعنا
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعا لودع قال صلى الله عليه وآله وسلم يصبح ثم يعرف جاسا
 فاستقبل الناس بوجهه وركعة الرجلين الذين لم يصلوا قبل وجهه الناس في رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وهم شمعهم وأيامه منذ أتت الرجال واجلده فخلزت

يجر جمعها الى المسجد للصلاة وكذا قرره ابن كثير وعرضه في الترمذي من حديث ابن عباس سدوا الابواب الابواب
 على واجيب بان الترمذي قال انهم غريب وقال ابن عساکر انه وهم لكن الحديث طرق يقوى بعضها ايضا قال الحافظ ابن
 حجر في بعضها اسناد قوي وفي بعضها جارية ثقات وفيه ان المجاهد كان من تلق الناس اليها في غزواته ونحوها الامن

أبواب الحاجة مهمة وسبكون لنا هذه أن شبه الله تعالى إلى ما في ذلك من البحث في القضايا وفي الحديث الحديث
والعنف والقول وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه) ٢٠٨ حل كونه (عاصبا أو سبقة فقد على المنبر فمداه) تعالى

على وجود الكمال (واق) عليه) على عدم التقصان (ثم قلناه) أي الثاني (ليس من الناس أحد آمن على في نفسه وماله) أي أبذل لهما (من أبي بكر بن أبي عافيه) بضم القاف عثمان رضي الله عنهما (ولو كنت مقتدا من الناس لخيلنا لافضت بأبكر) منهم (خيلنا ولكن خلة الاسلام أفضل) أي فاضلة أذ المقصود ان الخلة بالمعنى الاول اعلى مرتبة وأفضل من كل خلة (سدوا عن كل خوثة عن) هذا (المسجد غير خوخة أبي بكر) رضي الله عنه وفي هذا الحديث التصدي والعنف والسماع والقول وأخرجه البخاري في القرائن بزيادة وأخرجه الترمذي (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة) عام الفتح (فدعا عثمان بن طلحة) الطي (ففتح الباب) أي باب الكعبة (فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها) دخل معه (بلال) مؤثقه وتادم امر صلاته (دخل معه ايضا) (اسلمة بن زيد) خادم فيها يحتاج اليه (وعثمان بن طلحة) الطي حتى لا يترحم الناس عزه من سادة البيت (ثم أعلن الباب) لتلازمهم الناس عليه لتوفروا عليهم على مراداته صلى الله عليه وآله وسلم لا يأتوا هذه أفعاله أولئك من ذلك أمكن قلبه وأجمع ثقله وعوقبه فأنشدك الفكن من الصلاة في جمع - هاتان اللان

أرم الناس حتى وصلت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت يده فوضعتها
أما على وجهي أو صدري قال فما وجدت شيئا طيب ولا بردي يدرس رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف رواه أحمد وفي رواية أيضا أنه صلى الصبح
مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث قال ثم ثار الناس يأخذون يديه يحسون
بها وجوههم قال فأخذت يده فمسحتها وجهي فوجدتها أبر من الثلج وأطيب
ريحان المسك الحديث أخرجه أيضا داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح
لكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحته فسلمت معه الصبح في مسجد
الخيف فلما قضى صلاته وانصرف ثم ذكروا قصة الرجلين وفي أسناده جابر بن زيد بن
الأسود السوائي عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء قال ابن الدبني لم يرو عنه فشره وقد وثقه
النسائي قوله فاستقبل الناس بوجهه فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام
فيه قوله وذكر قصة الرجلين الذين لم يسلما لفظه عند الترمذي وأبي داود والنسائي
فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانصرف إذا هو برجلين في أخرى القوم
لم يسلما معه فقال علي - ثم ما فيهم سائر عدد أنفهم ما فقال ما من كان تصليما هنا
فقال لا يرسل الله أنا كاسلينا في رمالنا قال فلا تفسدنا لا زاحلينا في رمالنا كما تم أقبيا
مسجد جامعة فسلمنا معهم فأنها الكفاية وسيأتي الكلام على ذلك في أبواب الجامعة
قوله وأجلده جعل ضمير الجامعة مفردا لغة قليلة ومنه هو أحسن القئين وأجمله
ومنه أيضا قول الشاعر

ان الامور اذا الاحداث دبرها • دون الشيوخ ترى في بعضها خلا
تبرل فوضعت اما على وجهي أو صدري فيه مشروعية التبرك بلامسة أهل الفضل
لقدر بر النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك وكذلك قوله ثم ثار الناس يأخذون يده
يحسون بها وجوههم (وعن أبي بصير قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
بالحاجة إلى البلياء فترضا ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عترة تتر
من رواها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون يديه فيمسحون بها وجوههم قال
فأخذت يده فوضعتها على وجهي فإذا هي أبر من الثلج وأطيب رائحة من المسك رواه
أحمد والبخاري الحديث أخرجه البخاري مطولا ومختصرا في مواضع من كتابه ذكره
في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الاسود في أوائل كتاب الله - لالة وفي الاذان وفي

أبواب الطي حتى لا يترحم الناس (ثم أعلن الباب) لتلازمهم الناس عليه لتوفروا عليهم على مراداته صلى الله عليه وآله وسلم لا يأتوا هذه أفعاله أولئك من ذلك أمكن قلبه وأجمع ثقله وعوقبه فأنشدك الفكن من الصلاة في جمع - هاتان اللان

الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح لا يصح وأعلق منى المفعول على دعاء الفاعل (فلتب فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن عمر فحدثت) أى أسرحت (فصارت بلالاً) حل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها لا (فقال صلى فيه) انقلبت فداى (باتنوين أى فى أى تواضعه) قال بين الاسطرابين قال ابن عمر فذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى أى فاقنى سؤال الكسبة

ورواه هذا الحديث ما بين
بصري ومديني وفيه التصديت
والنعنة وأخرجه الضاري
أيضاً في المغازي والجهاد وسلم
في الجمع وكذا أبو داود والنسائي
وابن ماجه (وعنه) أى من
ابن عمر (رضي الله عنه) قال سال
الرجل قال في الفتح أقف على

أبواب السرة في موضعين وفي نسخة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي قلباس
في موضعين قوله الى البطحه يعنى بطن مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له
الابلج وقوله بالهجرة يستأمنه انه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر
وكمين أى بعد دخول وقتها قوله عنترته الحرة القصيرة قوله عز من ورائها المرأة فيه
مفك لمن قال ان المرأة لا تقطع الصلاة وسأني الكلام على ذلك قوله فيصحبونها
وجوههم فيصحبون رعية التبرك كما تقدموا الحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها
المصنف لان قيام الناس اليه لا يستلزم انه باقى في المكان الذي صلى فيه فضلاً عن
استقباله للصليين

باب جواز الانحراف عن العين والشمال

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيخان شيأ من صلاة غيرى أن حقا عليه أن لا
يشرف الا عن عينه اقتدوا بآية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيراً يشرف عن
يساره وفي لفظ أكثر انصرفه عن يساره رواه الجماعة الا الترمذي وعن أنس قال
أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يشرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي
وعن قبيصة بن حبيب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا
فينصرف عن يائيم جميعاً على يمينه وعلى شماله رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي
وقال صح الامران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث الثالث حسنه الترمذي
وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في معجمه من طرق متعددة
وفي استناد قبيصة بن حبيب وقدماء بعضهم باخهاالة ولكنه وثقه النجاشي وابن حبان
ومن عرف حجة على من لم يعرف وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عن ابن ماجه يلقظ
وأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله
في الحديث الأول شيأ من صلته في رواية مسلم عز من صلته قوله يرى يفتح أى
يستقد ويجوز الضم أى يظن قوله ان حقا عليه هي ان يجعل في قوة لا يجعلن قوله
أن لا يشرف أى يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظ هر قوله في حديث ابن مسعود
أكثر انصرفه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يشرف عن يمينه المخافة لان كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل
التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأية صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا
وتارة هذا فأخير كل منهما بما اعتقد الا أكثر وانما ذكر ابن مسعود أن يستقد وجوب
الانصراف عن العين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث

ما رأيت من الرأى أو من الرؤية
يعنى العلم والمراد لا يؤم اذا العالم
بحكم جامع شرعاً في صلاة الليل
قال صلى الله عليه وآله وسلم
(منى منى) أى اثنين اثنين وكره
لقنا كند ومنى غير منصرف
لقدن والوصف (فأذاخشي)
المصلى (الصبح صلى) ركعة
(واحدة قاورت) ثلاث ركعة
للمصلى واحتيه الشافعية
على أن أقل الوتر ركعة واحدة
مع حديث ابن عمر مرفوعاً
الوتر ركعة من آخر الليل وقال
المصنف كبركة مع شفع
تقدمها (وأنه) أى ابن عمر (كان
يقول اجعلوا آخر صلاتكم
وتراً) وزد في رواية قيل (فان
الذي صلى يتعلمه) أى (وسلم
أمره) أى لوتر وأجعل الذي
يلت عليه قوة اجعلوا وكونه
صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

٢٧ نيل في يدل على جماعة السيرى المسجد ومنهم الرجل لذى سأل عن صلاة الليل ورواه هذا الحديث ما بين
بصري ومديني وفيه التعديت والضعفة والقول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازني الأنصاري رضى الله عنه أنه رأى
نبياً أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) حال كونه (مستقباً) على ظهره في المسجد حال كونه (واضعا) إحدى

في ذلك اليوم من قبل ذلك لم يكن جواز مقديت جابر المروي في مسلم في التمس من ذلك اما منسوخ او مقيد بما اذا ظهرت
 في القبح الثاني اول من ادعاء التصحاح ٢١٠ لا يثبت بالاحتمال ومن يوجب به السبق والقوى وغيرهما من المحدثين يرحم

ابن بطال ومن تبعه بانه منسوخ
 وضع ابن عمر وعثمان كتاباه على
 ذلك وهذا يدل على انه ليس
 خاصه صلى الله عليه وآله وسلم
 بل هو جازم لقطار الخصائص
 لا يثبت بالاحتمال والظاهر ان
 فصله ذلك كان في وقت
 الاستراحة لانه يجمع الناس
 لما عرف من عادة من الجلوس
 منهم بالقرار التام صلى الله عليه
 وآله وسلم قال الخطابي وفيه
 جواز الاتكاء في المسجد
 والاضطجاع وانواع الاستراحة
 وقال الداودي فيه ان الاجر
 الوارد لا يثبت في المسجد لا يمتنع
 بالجلوس بل يحصل له ساقى
 أيضا ورواة هذا الحديث
 خمسة مدينون وفيه الحديث
 والعنة وأخبره البخاري
 أيضا في اللباس والاستئذان
 ومسلم في اللباس وأبو داود في
 الادب والترمذي في الاستئذان
 وصححه والنسائي في الصلاة
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم قال صلاة الجميع) وفي
 رواية الجماعة (ترد على صلاته)
 أي الشخص المنفرد (في بيته
 و) على (صلاته) باقراده (في
 سوقه) عشرين درجة

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجة التي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من
 جهة يساره ويحمل حديث أنس على ماسوي ذلك كحال السفر ثم اذا تعارض اعتقاد
 ابن مسعود وأنس رجع ابن مسعود لانه أعلم وأنس وأجل وأكثرا لزمه النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم وأقرب الى مواقفه في الصلاة من أنس وبان في اسناد حديث أنس من
 تكلم فيه وهو الذي وبان حديث ابن مسعود متفق عليه وبان رواية ابن مسعود
 توافق ظاهر الحال لان حجة التي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم
 قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو ان قال كان أكثر
 انصرافه عن يساره نظرا الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن
 يمينه نظرا الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يمتنع
 الانصراف بيمينه معينة ومن قال انصرف الى جهة يساره الى جهة حاجته لكن
 طالوا اذا استوت المجهتان في حقه فاليمين أفضل لعموم الاحاديث المصروفة بفضل
 التيسر قال ابن المنبر فيه ان المتدبر ان قد تنقلب مكرهت اذا رفعت عن ربتها لان
 التيسر مستحب في كل شيء لكن لما خشي ابن مسعود ان يعتقدوا وجوبه أشار الى
 كراهته قال الترمذي بعد ان ساق حديث حلب وعليه العمل عند أهل العلم قال
 وروى عن علي أنه قال ان كانت حاجته من يمينه أخذ من يمينه وان كانت حاجته من
 يساره أخذ من يساره

• (باب لبث الامام بالرجال قليلا ليرحم من صلى معهن النساء) •

(عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضى
 تسليعه وهو يركب في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فتري والله أعلم ان ذلك كان لكي
 ينصرف النساء قبل أن يدر كهن الرجال روادا أحدوا البخاري الحديث فيه أنه يستحب
 للامام مراعاة أحوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد ينشئ الى المذوور
 واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلا عن البيوت
 ومقتضى التحليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا لا يفتلوا يستحب هذا التكت
 وعليه عمل ابن قدامه حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سلم لا يبعد الا
 قدومه يقول اللهم أنت السلام الحديث التقدم وقد تقدم الكلام في ذلك وفي الحديث
 انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد قبل ان يقرئ بضم التون أي تظن

• (باب جواز عقد التسليم باليد بعد التوى وقهوه) •

(عن بسيرة وكانت من الماهرات قالت قال لارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سرا لاعداد لا يوقف عليه الابن والنبوة (فان أحدكم اذا توضأ فاحسن) الوضوء باسبغها ورعاية عليه يمكن
 ستهوا آداب (وأتى المسجد) حال كونه (لا يريد الصلاة) أو ما في معناها كالاتكاف ونحوه واقصر على الصلاة فلا غلبة
 (لم يخط خطوة) بفتح الخاء (الارفعه الله بهادريه ويط عنه خطيته) وفي الخطط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالنهي الى

الجماعات يستلزم استصحاب الاجر بالطلوات والتصل عن الطلقات ومن يوق من دركات الهلكات فقد ترقى الى منجاة الدرجات (واذا دخل المصعد كالنبي) ثواب (صلاة كانت قصبة) الصلاة أي عند دوام ذلك وحذف الفاعل المجرى (وتصلي عليه يعني الملائكة مادام في مجلسه الذي يصلي فيه) أي تستغفرون وتطلب له ٢١١ الرحمة قائلين اللهم اغفر له اللهم ارحمه ما لم

يؤذ) المصل الملائكة (يحدث) بالنعيل المجرى على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفي رواية ما لم يؤذ يحدث فيه بالقط الجار والمجرور متعلقا بيؤذ وفي اخرى ما لم يحدث فيه باسقاط يؤذ أي ما لم يأت ناقصا للوضوء فيه ان الصلاة في السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتغذ فيه مسجدا للجماعة أشار اليه ابن بطال ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومديني وكوفي وفيه التصديق والغنم ورواية تأتي عن ثابتي وآخرجه البخاري أيضا في باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الصلاة (عن أي موسى) الأشعري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤمن المؤمن كالبنيان أي كالخائط (يشد بعضه بعضا وشك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وإنما شبه لئلا لهم هيئة اختلاطهم من بلب تصور المقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التمسك مطلقا وحديث أبي هريرة (الآن) في جوارحه في المسجد واذا جاز في المسجد فهو

عليكم بالتبلي والتسليم والتعديس ولا تغفلن أنفسن الرحمة واعتدنا بالانامل فانحن مشولات مستطقات رواء أحمد والترمذي وأبو داود وعن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأتين يديهما في أوصى تسبيحه فقال أخيرك بهما هو يسر عليك من هذا أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق في السما وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك رواء أبو داود والترمذي وعن صفية قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف فأتا تسبيحا فقال لقد سمعت بهذا الأعلاب أكثر مما سمعت به فقالت علمي فقال قولي سبحانه الله عدد خلقه رواء الترمذي أما الحديث الاول فآخرجه أيضا لما كوفال الترمذي غريب لا يعرفه الا من حديث هاني بن عثمان وقد صحح السيوطي استاذ هذا الحديث وأما الحديث الثاني فآخرجه أيضا التتافي وابن ماجه وابن حبان والحاكم وصححه وحسنه الترمذي وأما الحديث الثالث فآخرجه أيضا لما كوفال السيوطي والحديث الاول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذي وحسنه والتتافي والحاكم وصححه عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعقد التسبيح وأبو داود وابن ماجه داود وغيره يمينه وقد حمل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في حديث الباب بان الانامل مشولات مستطقات يعني انهن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الخليفة أولى من الصلوة والحصى والحديثان الاثنان يدلان على جواز عقد التسبيح بالزوى والحصى وكذا بالصلوة لعدم المارق لتقر به صلى الله عليه وآله وسلم المرأتين على ذلك وعدم انكاره والارشاد الى ما هو أفضل لا ينافي الجواز وقد وردت بذلك آلف في جزه هلال الخفان من طريق معمر بن سليمان عن أبي صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يوضع له قطع ويحجر بئيل فيه حصي فيسبح به في نصف النهار ثم يرفع فاذا صلى أتى به يسبح حتى يسي وأخرجه الامام أحمد في الزند قال حدثنا عثمان حدثنا عبد الله بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أبا صفية رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان نازيا قالت فكان يسبح بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الدبلي ان سعد بن أبي وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد في الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا سالم بن ائيل عن جابر عن امرأته عن خاتمة بنت الحسن بن علي بن أبي طالب انها كانت تسبح بخط معقود فيها (١) وأخرج

في غيره أجاز ورواة هذا الحديث خمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتحديث والغنم وأخرجه البخاري أيضا في الادب والخطام والترمذي في البر والتتافي (عن أي هريرة) رضي الله عنه قال صلى الله عليه وآله وسلم (١) في الاصل بين الطلوات فوقيها لفظ فيه والكل صحيح معنى وتعدو الرواية اه صحيح

احدى حلاق العشي) بنفع العين وهو من أول الزوال الى الغروب وفي رواية العشاء قال الحافظ وهو هوهم فقد صرح انها
 الهرة أو الظهر (فصل في تاركين ثم في مقام الى خشية معروضة) أي موضوعه بالعرض أو مطروحة (في) ناحية (المسجد
 فأنكأ عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى ٢١٢ على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خذله اليمنى على ظهر كفه اليسرى

ونحو جت السرعان من أبواب
 المسجد) أي وأائل الناس الذين
 يسارعون والسرعان بضم
 السين واسكان الراء جمع سريع
 ككتيب وكتبان وهو المسرع
 لغريخ (قد تلو أقصرت الصلاة
 وفي القوم أبو بكر ومهر فها) أي
 خافا (أن يكلام) صلى الله عليه
 وآله وسلم اجلاله (وفي القوم
 رجل) هو غريق وكان (في)
 يديه طول يقال له ذو اليدين قال
 يارسول الله انصبت أم قصرت
 الصلاة قال لم أنس) في ثاني وألم
 تقصر) أي الصلاة (فقال صلى
 الله عليه وآله وسلم لاصبرين
 (أ) أي: أي الأمر كما (يقول
 ذو اليدين فتناولنهم) الأمر كما
 يقول (فتقدم فصل ما ترك) وهو
 الركعتان (ثم سلم ثم كبر وجهد
 دمل سجود أو أطول ثم رفع
 رأسه وكبر ثم كبر وجهد مثل
 سجود أو أطول ثم رفع رأسه
 وكبر) ومحل مباحث هذا
 الحديث باب السجود ولكن لو رده
 الجعاري هنا استدلالا على
 جواز تشييد الأصابع في المسجد
 وغيره قال ابن بطال (دمل هذا
 الحديث معارضة لما روي في
 النهي عن تشييد في المسجد
 وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان لمسط فيه ألقا عقدة فلا
 ينام حتى يسبح وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء
 نوى من الجعرة في كيس فكان اذا صلى الفداة أخرجها وأخذت يسبح به حتى
 يتقذه وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المسموع وأخرج الهيلي
 في مسند القردوس عن طر بن يزيد بن بخت سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن
 أبيها عن جده عن علي بن رضى الله عنه مر فوعانم المذكر السجدة وقد ساق السيوطي
 آثارا في الجزء الذي سماه النص في السجدة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى وقال
 في آخره ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز عقد الذكر بالسجدة بل
 كان أكثرهم يقدونه بها ولا يرون ذلك مكرها انتهى وفي المسند بين الآخرين
 قاعدة جليلة وهي أن الذكر تضاعف بعد ما أحل الذكر على عبده وإن لم يتكرر
 الذكر في نفسه فيحصل له على مقتضى هذين الحديثين لمن قال حررتا واحدة سبحان الله
 عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصل لمن كرر التسبيح ليل أو نهارا بدون الإحالة على عدد
 وهذا مما يشك على القائلين أن التواب على تعدد المسئلة المتكررة من التفضل الثابت
 بصراحته أذلة وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من حقوقه صلى الله عليه
 وآله وسلم من فطر منما كان له مثل أجر من عزى مما يابا كان له مثل أجر ما جوبة
 متصلة متكففة

• أبواب ما يطل لصلاة وما يكره وما فيها •

• (باب النهي عن الكلام في الصلاة) •

(عن زيد بن أرقم قال كنا نكلم في الصلاة بكلم الرجل متناصحة وهو إلى جنبه في الصلاة
 حتى نزلت وقوموه فاتسعين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ورواه الجماعة إلا ابن
 ماجه ولم يروى فيه كما تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة)
 الحديث قول الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار
 عند الطبراني وعن أبي أمامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند الزوارع ومعاوية
 ابن الحكم بن ميسرة وسبأ بنان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا
 خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عمدا أو خطأ فقد فسدت صلاته قال ابن المنذر أجمع
 أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عمدا أو خطأ فقد فسدت صلاته أن صلاته فاسدة
 واحتقوا في كلام الساهي والجاهل وقد سكت الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سؤوا
 بين كلام الناس والعمد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

الترمذي

وقد كرها الحافظ في الفتح مع الكلام عليها لا تطول يذكرها هنا

من عبد لله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أماكن من الطرق أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمواقع
 التي تجعل مساجد (و يقول انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الأماكن) ورواه هذا الحديث ما بين بصري

ومدني وفيه الحديث والنعنة والرؤية ويحصل ذلك اذا بنى على كان يترك تلك الاماكن وقتلته في الاتباع مشهور قال
في الفتح ولا يمرض ما ثبت عن أبيه انه رأى الناس في حفر يشادون الى المكان فقال عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال من عرض له الصلاة فليصل والا فليص فاما هذا ٢٤٣ أهل الكتاب يتبعوا آلامهم انفسهم فأتخذوها

كُدُنٍ ويصعبا لأن ذلك من عمر
مجهول على أنه كره زيارتهم مثل
ذلك بتفسير مسالة أو خشي أن
يشكل ذلك على من لا يعرف
حقيقة الامر فليظنه واجبا وكلا
الامر من مأثور من ابن عمر وقد
تقدم حديث عتيان وسواه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يصل في بيته ليتخذ مصلى واجبة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم التي
ذلك فهو وجه في التبركة نادر
الصالحين انتهى قلت وهذا
اذا بنى على أن يتركها في حفر
شرك أو استعانة أو استغاثة
أو توسل بغير الله تعالى وأما اذا
أدى الى ذلك فالحق منع الناس
عنه أصلا للذريعة كما صنع عمر
القادر وقضى الله عنه وعتيان
كان ساموا عن مثل ذلك خلافا
لأهل الأهواء الباطلة فابن
القرين القريب (وعنه) أي عن
ابن عمر (رضي الله عنه) أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان ينزل في الخليفة لم يقاتل
المشرك ولا هراة بشر يعقر
وفي حجة حنين حجة لوداع
(بعت حمرة) بفتح الحاء وضم
الميم أم غيلان وبفتح الميم ذات
الشوك (في موضع المسجد الذي
بنى الخليفة وكان) صلى الله

الترمذي عنهما به قال القاضي وحادي أبي سليمان وأبو حنيفة وهو إحدى الروايتين
عن قتادة واليه ذهب الهادي فيذهب قوم الى الفرق بين كلام الناس والمجاهل وبين
كلام العالم وقد سكت ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير
ومن التابعين من مروى عن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقاتل في إحدى
الروايتين عنه وحكام الحجازي عن عمرو بن دينار وعن خالد بن مالك والشافعي وأحمد
وأبو نوري وابن المنذر وحكام الحجازي عن ثمر من أهل الكوفة وعن أهل الجبل
وأهل الشام وعن صفوان الثوري وهو إحدى الروايتين عنه وحكام الثوري في
شرح مسلم عن الجهور استدلل الأولون بحديث الباب وسائر الأحاديث المصرحة
بأنهم عن التكلم في الصلاة ونظائر هذا من الفرق بين العالم والناس والمجاهل واحتج
الاستدلال بعدم فساد صلاة الناس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو
وبقي عليه كما في حديث ذي السدين وجمادى الطيبة في الاوسط من حديث أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة فاسيا فبنى على ما صلى وبحديث
رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطيبراني
والبيهقي والمالك بصور هذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة المجاهل بحديث معاوية
ابن الحكم الذي ساق في فاهم صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة وأوجب من ذلك ما
عدم حكاية الامر بالاعادة لا يستلزم عدمه ونقاية أنه لم يقل النافير جمع الى غيره من
الادلة كذا قيل ويجاب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ان
المسرد رفع الامن لا الحكم فان الله واجب في قتل الخطأ المستمرة على ان الحديث
عما لا يخص للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من
التلخيص ويجاب عن الاحتجاج بحديث ذي الدين بان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
وقع وهو غير متصل وناؤه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها
قوله في الحديث حتى نزلت وقوموا لله فانتبه فيه اطلاق الفتوى على الكون قال زين
الدبر في شرح الترمذي وذكر ابن العربي ان له عن ثمر بن عمار قال وقد قلت في اثنين بحرفي
واقط الفتوى اعد معانيه قيد • عزيد على عشر معاني مرضيه
دعاء خذوع والعبادة طاعة • اخلصتها انفسا رارا بالعبودية
سكون صلاة والقيام وطوله • كذلك دوام الطاعة الرابع القبه
غوله ونهنا عن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشعره كلام المصنف وانما
زادها سلمو أو داود وقد استدلل بزيادة على مسئلة اصولية قال ابن العربي قوله
أمرنا بالكون ونهنا عن الكلام يعطى بظاهره ان الامر بالنسيان ليس نهنا عن فسد

عليه وآله وسلم (اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق) أي طريق المدينة (أو في حج) وعمره بطن بطن وادى
العقيق (فذا ظهر من بطن واد الخ) برأسته (البطناء) أي بالمسبل الواسع المجمع فيه فاق الحصى من مسبل الماسوي (التي
على ثقب الوادي) بفتح السين أي طرفه (الشهقة فمصر) أي نزل آخر القبل لا استخراج (ثم) أي هناك (حتى يصبح) أي يدخل

في الصباح (ليس عند المسجد الذي بمجاعة ولا على الاكمة) الموضع المرتفع على ماحولة أو ثل من بحر واحد (التي عليها المسجد كان ثم أي هناك) (خليل) (والده عتي) (يصلى عبد الله) بن عمر (عند دف بطنه كتب) جمع كتيب ممل بجمع (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أي هناك) (يصلى فدا) ٢١٤ أي دفع (السيب فيه البطحه حتى دفن) السيل (ذلك المكان الذي

والكلام على ذلك مبسوط في الاصول قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالبدنة بعد الهجرة لأن زيادته في وقت آخر أنهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة إلى أن نهوا انتهى ويؤيد ذلك أيضا اتفاق المفسرين على أن قوله تعالى وقوموا له فأتين نزلت بالبدنة ولكنه يشكل على ذلك حديث ابن مسعود الذي بعد هذا فإنه أنه لما رجع من عند البعثة كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة عن عند البعثة بمكة قبل الهجرة وقد أجب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال توهم من لم يطلب العلم من مثله أن نسخ الكلام في الصلاة كان له بدنة قال وليس عليه ما ذهب إليه الوهم فيه في حق منة وذلك لأن زيادته أوقفه كمن الأنصار من الذين أسلموا بالبدنة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يصلون بالبدنة كما يصل المسلمون بمكة في الباحة الكلام في الصلاة فلم ينسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالبدنة تنسخ زيادته كان عليه لأن زيادته حكم ما لم ينسخ في الصلاة وهذا الجواب بقره قول زيد المتقدم كما تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيضاً قد ذكر ابن حبان نفسه أن نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة ثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الأنصار حينئذ قد صلوا أو أسلموا فان إسلامهم من أسلم منهم كان حينئذ ينشر سنة من أنشروا عند العقبة فدعاهم إلى الله فقاموا ثم جاء في الموسم الثاني منهم ثمان عشر رجلاً فبايعوه وهي بيعة العقبة الأولى ثم جاء في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر إليهم في شهر ربيع الأول فكان إسلامهم قبل الهجرة بستين وثلاثة أشهر وأجاب العراقي عن ذلك الأشكال بأن الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله أن في الصلاة شغلا فيصمت أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتمعا قبل نزول الآية قال وأما الرواية التي فيها أنه قد حدثت من أمره أن لا تكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية الأولى فلا خلاف في روايتها وعلى تقدير نسبتها فقله أرحس إليه ذلك بوجهين الأول وفيه أن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض لأن رواية أن لا تكلموا زيادة فاقتمن وجه معتبر كإساق قبولها من اثنين وأما الاعتدال بأن ما هو غير قرآن فذلك غير نافع لأن النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص أنه بالقرآن ومن أجله ما أجيب به عن ذلك الأشكال أن زيادته أوقفه عن لم ينسخ تحريم الكلام في الصلاة الأخير نزول الآية وبرده قوله في حديث الباب يكلم الرجل مناصبه وإن ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم أن تكليم بعضهم بضاف الصلاة

كان عبد الله بن عمر (يصلى فيه) وانحسرت الله بن عمر حديثه أن التي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حيث المسجد أصغرا الذي دون المسجد النبي بشرف الروضة هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة وخيما بين المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهم) (يعلم) من المسلم أن من العلامة (المكان الذي كان صلى الله عليه وآله وسلم صلى الله عليه) وآله (ولم يقول ثم) هناك (عن يمينك حين تقوم في المسجد تصلي وذات المسجد على حافة الطريق ليعني) يتخفف ثيابه أي على جانبه (وأما ذهاب إلى مكة منه وبين المسجد الأكبر بمكة بمجاعة أو نحو ذلك) وإن ابن عمر كان يصل إلى العرق بكسر العين وسكون الراء ليصل الصغير أو عرق الخبيبة وادي المعروف (الذي عنده منصرف الروضة) أي عند آخرها (ونفسه) الصرق انتهى طرفه على حافة الطريق دون أي قريب أو تحس المسجد الذي بينهما وبين المنصرف يقع وراء (وأن ذهاب إلى مكة وقد أتى مينا لمفعول ثم) أي هناك (مسجد

فلم يكن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك المسجد كان يترك عن يساره ووراءه ويصل أطعمه) أي يقدم المسجد لا يعني (لن نفرق نفسه وكان عبد الله بن عمر) (روح من الروضة) فلا يصل إلى الطهر حتى يأتي ذلك المكان فيصلي فيه الظهر وإذا قبل من مكة من قبل الصبح ساعة ومن آخر الصبح) ما بين الظهر والكاتب والصبح الصادق والفرق بينهما وبين قوله

قبل الصبح ساعة أنه أراد أن يخرج الصبح أقل من ساعة وحينئذ تغير اللاحق السابق (عن حق حتى يصلي بها الصبح وإن عباده حمله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قصصه) يقع السين والهاء شجرة (مضمة) أي عظيمة (دون الروضة) مصغرة في جامعة يشاهدون المدينة تسعة عشر ٢١٥ فرحنا (عن بين الطريق ووجه الطريق)

أي مقابلها (في مكان يلج) القنق والسكون أي واسع (محل حتى) ولا ينصا كروغره حين (يقض) أي يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من أكلة) موضع مرتفع (دون بريد الروضة) مصغرون (بيلين) أي منه وبين المكان الذي يقول فيه البريد الروضة مسلان أو البريد الطريق (وقد انكسر أعلاها فاقطع) أي انقطع (في جوفها وهي فائضة على ساق) كالبنيان ليست متعصمة من أسفل (وفي ساقها كتب) جمع كتيب وهي تلال الرمل (كثيرة وان عبد الله بن عمر حدثنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في طرف تلعة) يقع التلأه وسكون اللام مسيل الماء من فوق إلى أسفل التلعة فوق الكتيب في الارتضاع دون الجبل (من وراء العرج) يقع المعين وسكون الراء في جامعة يشاهدون روضة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا (وانت ذاهب إلى حفصة) جبل منبسط على وجه الأرض أو ما طأه وتسع وأخرو من الجبال (عند ذلك المصيفين) أولاده على لتبور ورضم) يقع الروم وسكون الباء أي حضور بعض ما فوق

لا ينبغي عليه لأنه يراهم من خلفه كما صرح عنه من الأجوبة أن يكون الكلام نسخ عكة ثم أجمع ثم نسخ الأربعة بالدينه ومنها جل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لتغير مصلحة الصلاة وحديث يزيد على تحريم سائر الكلام ومنها ترجيع حديث ابن مسعود والمصير إليه لأنه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن عمر ربيع والقاضي أبو العلي ومنه أن زيد بن أرقم أراد بقوله كاستكم في الصلاة الحكاية عن كان يفعل ذلك في مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قوله ذكره في ذلك ابن حبان وهو بعيد (وعن ابن مسعود قال كان سلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيقول علينا فلما رجعنا من عند العباسي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كأن سلم عليك في الصلاة فيقول علينا فقال إن في الصلاة ثلاثة لا تمتنع عليه (١) لرواية كأن سلم على النبي صلى الله عليه وسلم إذ كان مكة قبل أن تأتي أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة اتينا سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله في الصلاة فقلنا فقال إن الله يحدث من أمره ما يشاء والله قد أحدث من أمره أن لا تسلم في الصلاة وأما أحمد والشافعي والرواية الثانية أخرجهما أيضا أبو داود وابن حبان في صحيحه قوله فلم يرد عليه حتى قال يصبر أو رد السلام في الصلاة فقلنا وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقائدة قوله لشغلنا صفعة محدودة والتقدير لشغلنا كافي عن غيره من الكلام أو ما نعلم من الكلام قوله ما قرب وما بعد لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ واقتض الكتاب اتصال الاسرار البعيدة أو المقتضية بالقرية أو الحادثة بسبب تركه صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام عليه قوله أن لا تسلم في الصلاة لفظ أبي داود وغيره أن لا تسلموا في الصلاة وزاد فرد على السلام يعني بعد فراغه وقد استدل به على أنه يستحب لمن سلم عليه في الصلاة أن لا يرد السلام إلا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري قال ابن مسلان ومذهب الشافعي والجمهور أن المستحب أن يرد السلام في الصلاة بالاشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود وتساوي والترغيب وحسنه عن صحيح أنه قال حررت برحمن الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فردا اشارة قال الراوي عنه ولا أعلمه إلا قال شارة بصبغه وسياق الكلام على هذا في باب الاشارة في الصلاة لرد السلام (وعن معاوية بن الحكم السلمي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرفعت

بعض (من حجارة عن بين الطريق عند سلمت الطريق) محضرات وهي يقع السين وكسر اللام ولا يصلي بفتح اللام شجرة يدع بورقها الايام (بين أولئك السبلت كل عبادة الله) بن عمر رضي الله عنهم (أرو من العرج بعد أن تغسل الشمس بالهجرة) نصف النهار عند اشتداد الحر (فصلى الظهر في ذلك المسجد) عن عبد الله بن عمر حدثنا (١) يا باس بالاصل

فصل في الله صلى الله عليه وآله وسلم نزل عند سرحان شجرات (عن سائر الطريق في مسيل) بفتح اللام مكان منحدر (دون
هرشي) جبل على ملحق طريق المدينة والشام قريب من البطحه (ذلك المسيل لاصغر كراع) اي بطرف (هرشي) شبيه بين
مكة والمدينة وقيل جبل قريب من البطحه ٢١٦ (ينتمون الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غاية بلوغ السهم

أو أمدهجى القروس (وكان
عبد الله بن عمر صلى الله عليه وآله وسلم
في أقرب السرحان) اي الى
شجرته هي أقرب الشجرات (الى
الطريق وهي أطولهن وان
عبد الله بن عمر حدثه أن انتمى
صلى الله عليه وآله وسلم كان
يتنزل في المسيل) المسكن
المحضر (الذى في ذى من
الطهرن) بفتح الميم وتشديد
الراء بفتح القاء ويكون له
المسمى الآن بطن مرو (قيل)
أي مقابل (المدينة حين يطل
من الصغراوات) جمع صغرة
وهي الدودية أرباب التي بعد
مراظهرن (يتنزل في بطن ذى
المسيل عن سائر الطريق وان
ذهب الى مكة ليس بين منزل
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم قريب الطريق الاوصية
بجبر بن عبد الله بن عمر حدثه
ان انتمى صلى الله عليه وآله وسلم
(وسلم كان ينزل في ذى حوى)
موضع مكة (ويست) بها (حق)
يصح بصلى الصبح حين يقدم مكة
ومضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأمرهم أن ينزلوا في مكة غنطة
وقيل في غنطة زابس في شجر
الزبيب ثم لم يكن أسئل
مر ذلت على أكمة غنطة وان

عبد الله بن عمر (حدثه ان انتمى صلى الله عليه وآله وسلم متقرب فوضي الجبل) مدخل
الجبل من ذى من بين الجبل الطويل نحو الكعبة (أو ناحيتها قال نافع (جعل) عبد الله (السجد التي في من)
أي هذه السجدة) بفتح السين بلفظ (المتوسل صلى الله عليه وآله وسلم أسئل منه على الاكمة السوداء) ندع من

الاكمة عشرة آدع وأخوه هانم قسلي) حال كونك (مستقبل القرشرين من الجبل الذي منك وبين الكعبة) وإنما كان ابن عمر يصلي في هذه المواضع للترك لهذا لا ينافي ما روي من كراهته فيه مما يقتضي أنه محمول على اعتقاده من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله مأمون من ذلك كما حفظ واختلاف عمرو وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهما عظيم في الدين ففي اقتضا آثاره

صلى الله عليه وآله وسلم يركب عليه
وقطعتم لهوق نهي عمر السلامة
في الانبعاث من الآية. أع الا ترى
ان عمر بنه على ان هذه المساجد
التي صلى فيها رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم ليست من المشاعر
ولا الاقعة بالمساجد الثلاثة
في التعظيم ثم ان هذه المساجد
التي ذكرها لا يعرف اليوم
منها غير مسجد ذي الحليفة
ومسجد الرواح يعرفها أهل
تلك الناحية وقد عين عمر بن
شبة منها شيئا كثيرا سكن في كثره
في هذا الوقت فذا نرى في
التعاري المساجد التي في طرق
المدينة وليذكر المساجد التي
كانت بالمدينة لا به لم يقع لها سناد
فذلك على شرطه وقد ذكر

عمر بن شبة في أخبار المدينة
المساجد والأماكن التي صلى
فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بلدته مستورا وروى عن
غير واحد من أهل العلم ان كل
مسجد بالمدينة فواحيما من
بالحجاز المقوشة المطابقة فقد
صلى فيه النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وذا من عمر بن عبد
العزيز حين بنى مسجدا في سنة
١٠٠٠ من الهجرة ومثله متوافرون
عن ذلك ثم نلاحظ المطابقة

كان حاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فان احتياج النبي أو ذن داخل
سبح الرجل وصفت المرأة وهذا مذبح الجاهل ومن أهل البيت وغيرهم من السبق
والخلف وقالت طائفة منهم الأوزاعي انه يجوز الصلاة بالصلاة واستدلوا
بحديث خذي الدين وكلام الناس المذكور في الحديث باسم مصدر راديه تاريخا يتكلم به
على انه مصدر بمعنى المقبول وتارة راديه التكلم لغفرو وهو الخطاب للناس والظاهر ان
المراد به هنا الثاني بشهادة السبق قوله انما هي التسمية والتكبير وقراءة القرآن هذا
المصدر يدل على منعه التكلم في الصلاة بغير الثلاثة وقد عكس كتب الطائفة
القاتلة بين الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخفية والهادية ويجب عليهم ان
الاحاديث الممنوعة لا تدعى وان كان مخصوصة في الصلاة مخصوصة لمسموم هذا القهوم
وبناء العام على الخاص متعين لا سيما بعد ما تقر وان تحريم الكلام كان بحجة كما قدمنا
وأكثر الادعاء الا كافي الصلاة كانت بادية وقد خصصوا هذا المذهب بالتكبير
فما حوجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من لم أدنى نظري في العلم
ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صحيحة قد نسبوا هذا المذهب
الناس في مقابلتها وجعلوا معارضها لرواها وغفلوا عن يد معارضة العام
ببلاص وعن رجحان الموقوف على القهوم ان سلم انتعاض قال المصنف بوجه الله
بعد ان ساق الحديث وفيه دليل على ان التكبير من اصلاوات القراءات فرض وكذا في
التكبير والتحميد وان تضمنت العاطس من الكلام المبطول وان من فعله باطلا لم تبطل
صلاته حيث لم يأمر بالاعادة انتهى

باب ان من دعاه في الصلاة لا يجوز فيه هلام تبطل

(عن أبي هريرة قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة وقام معه فقال
اعراب وهو في الصلاة اللهم ارحمني ورحمدا ولا ترحم معنا أحد فإلما سلم النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا داعي في الدعاء فحجرت واسعا يدور في رحمة الله واه أحد للجباري وأبو
داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله فحجرت واسعا أي ضيعت ما وسعه
الله وخصت به ففعل دون اخوانك من المسلمين خلاصات فقلت ولا يكثر المؤمنون
وأشركهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا إشارة الى ترك هذا الدعاء لئلا
عنونه لا ينبغي الاعراف من المسلمين لرحمة الله واهية ونحوه واستدل به المصنف
على انه لا يبطل الصلاة من دعاء لا يجوز فيه هلام عدم أمر هذا الدعاء في جماعة قوله يريد
رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والتاجر وهو يوم القيامة للمتقين
خاصة جعلنا الله من وسعته رحمة في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة اعمى وهذا ساق لما ذكرهنا تسعة احاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده
مفرقة الا انه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة من وفيه التعديت والضعفة
والاخبار في (وهو) أي من ابن عمر (رضي الله عنه) ان يقول الله صلى الله عليه وآله وسلم (كان اذا خرج يوم العيد أمر)

خلعه (الحرية) أي بأخذها (فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أي وضع الحرية والصلاة إليها (في السفر) فليس مختصاً بيوم العيد قال نافع (فمن تم) أي من هنا (أخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم في العيد فتحمله وفيه ان ستره الامام ستر قلن خلفه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آله دفع الأعداء لا يحافى السفر وجواز الاستعداد

(باب ما جاز في التمتع والتفخيخ في الصلاة)

وغیر ذلك (عن أبي بصير)

وهب بن عبد الله السوائي (ان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

صلى بهم بالبجاه) خارج مكة

ويقال له الأبطح (وبين يديه

عزة) كمنفرد مع لكن سناها

في أسفلها بخلاف الرمح قائم

في أعلاه (التظهر ركعتين

والعصر ركعتين) وزد في

رواية عن عون ان ذلك كان

باجرة قلن تنووي فيكون

صلى الله عليه وآله وسلم جمع

بين التدين في وقت

اوا وفي منتهى ما يرى بين يديه) أي بين

العترة وقبة (أرضه والحجر)

لا يشبه وبين العترة ذات قرية

عمر بن أبي ربيعة رأيت الناس

والنواب عرجون بين يدي العترة

وقد اختلفت فيما يتعلق الصلاة

انذهبت طائفة الى ظاهر حديث

أبي ذر روى في مسلم من كون

مروا الجحدر كسكب يقع

الصبرة وقال الامام أحمد

لا شك في كسب الامور في

نلي من الحمار المنة حتى رذهب

انفق اذانه لا يتقطع له

شيء كسب له الحمار ولا المرأة

رذعها وتشد لورقه

هوناً فقل قلب المصلي ولا

يجزى ان رواه نعيم بن

كن

عن علي قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان باليسل والنهار

وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحني لي رواه أحمد وابن ماجه والشافعي بعينه

الحديث صحيح ابن السكن وقال السويقي هذا مختلف في اسناده ومنه قيل سيم وقيل

تضع ومدار على عبد الله بن نجيب قال الحافظ واختلف عليه فيه فقبل عن علي وقيل

عن أيمن عن علي قال الضاري فيه نظر وضعفه غيره وثقه الشافعي وابن حبان وقال

يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله بن علي بن عيسى والحمد لله بديل على ان التضع

في الصلاة غير مقصود وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر

وروى عن انه سئل انما يصور الله اكل الاصلاح الصلاة ثم تسجد وتذهب أبو

حنيفة ومحمد والوه دوية في ان التضع مفيد لان الكلام لفظة متراكبة من حرفين وان

لا يمكن مقيداً وروى ان الحرف ما اعتقد على مخرجه المعين وليس في التضع اعتقاد وقد

أجاب المذني عن الحديث بقوله لا قبل نسخ الكلام ثم ليسل التعريم أرح النظر

وقد عرفت ان تعريم الكلام كالكلمة والاكسال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها

الاجزاء المتباعدة من دون علم ولا قلن لوجاز التعويل على مثلها لرد من شاء ما شاء من

لشريعة الطهارة وهو باطل والاجماع أو ما ترجمه ليسل تعريم الكلام لمع كونه من

ترجيح عام على الخاص وعرفت ان العام غير صادق على محل النزاع (وعن عبد الله بن

عمر بن أنس صلى الله عليه وآله وسلم تفخيخ في صلاة الكسوف رواه أحمد وأبو داود

والشافعي وذكره الضاري تعليلاً وروى أحمد عن أبي من حديث المغيرة بن شعبة

عن ابن عباس قال لتفخيخ في الصلاة كلام روى عنه عبد بن منصور في سننه الحديث

نخرجه أيضاً بترمذي ونسأل أحمداً وروى تفخيخ في آخر سجوده فقال أبا في ثم قال يارب

ألم تعدوا ثم تعينهم وقم ألم تعدوا أن تعذبهم وهم يستغفرون فغضب رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فأنهضت الشمس وفي أسناده عطاء بن السائب وقد أخرج له

أحمد بن حنبل في حقه ابن عباس أخرجه أيضاً عبد الرزاق في تفخيخ في صلاة الكسوف

انفتح في أصل نسخة أخرجه ابن الصبح من أقم كافى القاموس وغيره وقد فسّر في الحديث

بقوله أبا في وقد استدل بطريق من قال ان التفخيخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال

بفساد الصلاة بأديث النبي عن الكلام والتفخيخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب

بتفخيخ كونه التفخيخ من الكلام لم يعرف من ان الكلام متركب من الحروف المعقدة على

أخرجه ولا اعتد في تفخيخ وأيضاً الكلام انتهى عنه في الصلاة هو المكاملة كما تقدم

ولو صدق ذلك اسم الكلام على التفخيخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله

السلام

قبل وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بتأنيب وما يكون فصاح حديث في ذلك المذكور وفي الحديث من

أفوضه استتره صلى الله عليه وآله وسلم في الروي بين يديه ولا كفته فيها مثل غلط العترة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من

أنه غم لما يشعرب الخبر من موطنه صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصر من حين مفارقة البلد الذي يخرج منه

وقبه تعظيم الصحابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب استحباب العز في السفر ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين
بصري وكوفي وفيه التعديتوا الغنموا السماع وأخرجه البخاري أيضا في المسلات في سقر العوفوا الأذان وصفة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم والباس وفي باب السرة بكة وسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في المسلات (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال
كان بين معلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي
مقامه في صلته (وبين الجدار)
أي جدار المسجد مما يلي القبلة
كافي الاعتصام (عمر الشاة) أي
موضع مروها ورواه هذا
الحديث أربعة وفيه التعديت
والأخبار والغنم والقول
ورواه ابن من أبيه وأخرجه
مسلم وأبو داود في الصلاة وقد
قدروا ما بين الحسبي والسرقة
بقدر عمر الشاة وقبل ذلك
ثلاثة أذرع وبه قال لشافعي
والأمام جندولاي داود مرفوعا
من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا
صلى أحدكم إلى مسرة فليقل منها
لا يقطع الشيطان عليه صلاته
قال الباقى أصح هل العلم
للمؤمن السرقة يجب يكون
ينعونه فيها وقد لمكان السجود
وكذلك بين الصفوف وقد ورد
الأمر بالوقوف ما وفيه بيان
الحكمة في ذلك انتهى (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قَالَ كُنْتُ نَبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وآلِهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ
لَتَحْتِي ثِيَابُهُ أَفَارْغَلَامٌ وَمَعْنَاهُ
عِكَازَةٌ بِضَمٍّ لِعَيْنٍ وَثَقِيلٌ
لِكَافٍ عَصَا ذَاتِ رَجٍّ (أَوْ) قَالَ

وسلم ثلاث في الصلاة خصوصا العموم انتهى عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النخ في
السجود وعن النخ في الشرب ولا تقومه بجة لان في اسناده خالد بن الياس وهو موقوف
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف مرة واستدلوا أيضا بما أخرجه
الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كره أن ينخ بين
يديه في الصلاة أو في شرايه قاله زين الدين العراقي وفي اسناده غيره واحد متكلم به
واستدلوا أيضا بما رواه البراء بن مسعود عن أنس بن مالك رفعه قال ثلاثة من الجفاء أن
ينخ الرجل في سجوده أو يجمع جهته قبل أن يفرغ من صلاته قال البراء بن مسعود
الثلاثة وفي اسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولا نس حديث آخر عند البيهقي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهامني في صلاته فذلك خطه والنخ كلام وفي
اسناده مرفوع في مرفوع وهو موقوف الحديث لا يصح به وروى البراء من حديث بريدة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يول الرجل رجا فجمع جهته
قبل أن يفرغ من صلاته أو ينخ في سجوده قال العراقي ورجل الجفاء الصحيح ورايت
بعض الحفاظ على كلام زيد بن الدين ما نقله قوله ورجل الجفاء ليس يصح انتهى
وقال البراء لا تعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه اسناده عن عبد الله ورواه
الطبراني في الاوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الاسناد تفرد به
أبو عبد الله الحداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم يتفرده عنه بل تابعه عليه عبد الله
ابن داود والغريب وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى صلاة فليضع سجوده ولا يدعه حتى إذا
أهوى ليسد فخذه ثم يسجد في اسناده عبد المم بن بشير وهو متكرر الحديث وقد ذهب
إلى كراهه الشيخ بن سعد وابن عباس وروى البيهقي باسناد صحيح إلى ابن عباس أنه
كان يحسب أن يكون النخ كلاما ذكره من التابعين الغنم وابن سيرين والشعبي
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير
وروى أيضا عن سعيد بن زبير وروى فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار
الكلابي بكراهه البيهقي عنه وقالت الشافعية والمالكية دوية أن ينخه مرفوعا بطلت
الصلاة إلا فلا ورواه ابن المنذر عن حالف وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل
وأبا جابر عن حديث عبد الله بن عمرو بن ثابت قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفم
فيكون ثلاثة أعرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصله
مرفوعين كلام مبطل وأجب البيهقي بأن هذا النخ يشبه اعطيط وذلك لما عارض عليه من

(عصا أو عترة) وهي أطول من العصا أقصر من ربح (ومعناه أداة) بكسر لهما مرفوعة فادفع من حاجته فاولئك الأدوات
فيستحب للماء أو بالخروج أو بالمال أو ينش باخرة الأرض السليبة عند قضائه حاجته خوف الرش ويصلى إليها (عن
سلطة بن الأكوع) الأسلمي رضي الله عنه (أنه كان يصلى عند الاسطوانة) المتوسطة في الروضة العروقة بأسطوانة المهاجرين

تعذيب بعض من وجب عليه العذاب
 (باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى) *
 (قال الله تعالى اذا تقلى علم سم آيات الرحمن خرو واسجدوا بكرة عن عبد الله بن الشخير
 قال الراي يعمول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره ازين كازير الزمرجل من
 البكاء وما اجدوا وبواودوا والساق) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ومحمد وابن
 حبان وابن خزيمة عقيه ازين رالازير يقع الالف بعدها زي عكسوة ثم تقانة ما كنة
 ثم زي أيضا وهو صوت القدرة في التماس هو أن يبحس جوفه ويغلي من البكاء قوله
 كازير من رجل المرجل بكسر الميم وسكون الراء وقع الخيم قدوم من لحاس وقد يطلق على
 كل قدر طبع منها نعلها المرائي الحديث وفي رواية ابي داود كازير الرابيعي الطاحون
 قوله من البكاء دليل على ان البكاء لا يطل الصلاة سواء ظهر منه حرفان أم لا وقد قيل
 ان كان البكاء من خشية الله لم يطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه أيضا ما رواه ابن
 حبان بسنده الى علي بن أبي طالب قال ما كان بيننا فارس يوم بدر وغيره المقداد بن الاسود
 ولقد و أينا وما بيننا فأم الأرواح صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويكي
 حتى أصبح وبوب عليه ذكر الابسة للمرائي من خشية الله وأخرج البخاري ومحمد
 ابن منصور وابن المنذر عن عمر بن مسعود الصديق وقرا سورة يوسف حتى بلغ في قوله انما
 أشكوا إلى عزى ان الله دفعه نجيحه واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة
 بدية حتى ذكرها لانها تشمل المصل وغيره (وعن ابن عمر قال لما استدبر رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم وجعه قبله الصلاة قال مروا بأب بكر فليصل بالناس فقالت عائشة
 ان أب بكر رجل رقيق اذا قرع عليه البكاء فقال مرو فليصل فعادوه فقال مرو فليصل
 تكن مواحب يوسف واه البخاري ومعه متفق عليهم حديث عائشة قوله
 رجل رقيق أي رقيق القلب وفي رواية البخاري أنه مات ان أب بكر أسف اذا قام
 مقامه لم يستطع أن يصلي بالناس فلهذا تكن مواحب يوسف مواحب جمع صاحب
 المراد ان مثل مواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وان
 كان يلفظ الجمع فالمراد به واحد في عائشة فقط كان المراد بصاحب يوسف أيضا
 فقد كذا قال الحافظ ووجه المشابهة من في ذلك ان زليخا استدعت التسوة وأظهرت
 من الأكرام لنفسه وماراها زيادة على ذلك وهو أن تظن الى حسن يوسف
 يعذون في محبة وان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن أيها كونه
 يجمع المؤمن التراءى لبكائه وماراها زيادة وهو ان لا يتشام الناس به كما صرح
 لابي مضر طرق الحديث فقالت وما جعلني على امر اجتهه الا لأنه لم يقع في قلبى أن

بأنه نقيض عن هيئته الأولى أو يصل لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثني فهو يحمل منتزه واية عمودين يجب
أن لم تكن لأحد الثلاثة على صمت واحد بل هو دلالة مسلماتان والثالث على غرضهما ولفظ المتكلمين في الحديث الذي قبل
هذا في البخاري يشعر بما واستدل البخاري به في الحديث على أنه لا بأس بالصالحين السامعين إذا لم يكن في صحاحه وأخبار

الى ان الاولى المنفرد ان يصلي الى السار فيقوم هذه الاولوية فلا تتحرك اذ في الوقوف يتم ما فاما في الجماعة فالوقوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرازي في شرح المسند قال في الصحيحية تنظر لو ورد النهي الخاص عن الصلاة بين السارين كما رواه الحسن الكمي من حديث أنس بإسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال الهب الطبري

كراه قوم الصف بين السوارى
لنهي الوارد عن ذلك ومحمل
الكراهية عدم الضيق
والحكمة فيه لما لا تقاطع
الصف اولاه موضع النعال
انتهى (وعنه) أي عن ابن
عمر (رضي الله عنه) عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم أنه
كان يعرض راحته أي يجعلها
عرضا (فيصلي اليها قبل لتنافع
أرايت أذهبت الركاب) بكسر
الراء أي هاجت لأجل ونشوت
على المصلي لعدم استقرارها
والركاب الأبل التي يسار عليها
ولا واحد لها من لفظها (فإن)
نافع (كان يصلي الله عليه وآله
وسلم) ياخذ الرجل فيعده من
التعديل وهو تقويم الشيء وضبطه
في القبح بفتح أو وه وسكون العين
وكسر الدال أي يقيمه لثقله
وجبه (فيصلي الى آخره) بفتح
الهمزة والمهملة والراء من غير
مد ويحذف الميم مع سكون
الخاء (أو فإن مؤخره) بضم الميم
وكسر الراء وهي انقباض التي
يستعملها الركاب (وكان
ابن عمر يفعل) أي ما ذكر
من التعديل والتعريض فله
القرطبي في هذا الحديث دليل
على جواز التسرع بما يستقر

يحب الناس بعده وجلاهم مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد
استدل به المصنف على جواز البكاه في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم لم يحجم على اختلاف أي يكره بعد ان أخبرناه ان اقر أغلبه اليكامل
دلت على الجواز

باب جدا الله في الصلاة على طاس أو حدوث نعمة

(عن رفاعه بن رافع قال سمعت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطس
فقلت الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى فقام صلى الله عليه وآله
عليه وآله وسلم قال من المستكم في الصلاة فليستكم أخدم قالها الثانية فلم يستكم أحد ثم
قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يا رسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد استكموا ما دفع
ولا فون ملكا بهم يصعدوا رواه النسائي والترمذي الحديث أخرجه البخاري ولفظه
عن رفاعه بن رافع قال قال صلى الله عليه وآله وسلم فليستكم رأسه من الركعة قال مع الثمان حمده فقال رجل من رواة الحديث لا بد من ركعة واحدة
ضما مباركا فيه فلما انصرف قال من المستكم قال أنا قال رأيت بضعا وثلاثين ملكا
يبتدونها أي يسمي بكتها أولها يذكر العطاس ولا زاد كما يحب ربنا ويرضى وإذا نزل ذلك
عند الركن من الركوع فيجمع بين الروايتين بأن الرجل المهم في رواية البخاري هو رفاعه
كما في حديث الباب ولا مانع أن يكن عن نفسه اما قصد إخفاء عمله وتعود ذلك بجمع
أيضا بأن عطاسه وقع عند وقوع رأسه قبل بضع البضع ما بين الثلاث الى التسع أو الى
الخميس أو ما بين الواحد الى الاربعة أو من أربع الى التسع أو سبع كذا في القلموس قال
القراء ولا يذكر البضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث بذلك
قوله أي يجمع بينهما في رواية البخاري بكتها وقد رواه طبراني برفعها قال الحافظ وأما
أي هم فرواها بالرفع وهو مبتدأ خبره بكتها ويجوز أن نصب بتقدير يخطرون أي هم وعند
سبويه أي موصولة والتقدير الذي هو بكتها وقد استشكل تأخير رفاعه إجابة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر ما فلا تلعب ان إجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع
أدعاءه فإنه لم يسان المستكم وحده وأجيب بأنه لم يعين واحدا بعينه لم تعين المبادرة
الجواب من المستكم ولا من واحد بعينه وكانم انتظر وابتعضهم ليحب وجعلهم على ذلك
خشية أن يمدوا في حتمه شيء فنهى عنهم أنه أخطأ في فعل ورجو أن يقع العقوبة وكذا
صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكونهم فهم ذنب فغرفهم أنه لم يقل بأما والحديث
استدل به على جواز أحداث ذكر في الصلاة فغير ما رواه أن كان غير مخالف لما رواه على
جواز رفع الصوت بالذكر وتعقب بأن جماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في محاطن الأبل لان المداخن مواضع أقامت عند الله وكراهة الصلاة حيث
صندها اما لشدتها واما لانهم كانوا يعاقبون من لم يستزج بها انتهى وقال غيره على النهي عن ذلك كون الأبل خلقت من
الشياطين فيصير ما وقع منه في السفر من الصلاة إليها على حالة الضيق وبقية الصلاة إلى السير التي عليه المراءاة تكون

البيت كان ضيقا وعلى ذلك قول الشافعي لا يسبر ما من أولاده أي في حال الاختيار وعند عبد الرزاق ان ابن عمر كان يكره أن يصلي إلى بغير الأدعية وحده وكان الحكمة في ذلك انهم في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تغير يدها واعتبر الفقهاء من قوة الرحل في مقدار ٢٢٢ أقل السقرة واختلوا في تشديدها فقبل ذراع وقيل ثلثا ذراع وهو أشهر

وفيه التحديث والضعفة وهو من الرابعت وأخرج مسلم والشافعي (عن عائشة رضي الله عنهما) قالت لما قال بعزتها يقطع الصلاة لكعب الحمار والمرأة (أعدتونا) جهنة الاتصاف وفتح العين أي لم عدلونا (بالكعب والحمار) قد رأيت أي أصبحت نفسي حل كوف مضجعة على السرير فيجيء النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في توسط السرير فيصلي) إليه كائين في رواية مسروقة منها عند البخاري في الاستئذان حيث قال بن يعلى ولسرير يشبهه وبين أقبته ولما داه جعل نفسه الشريفة في وسط السرير يصلي عليه ويؤيده رواية ابن عباس كراية الصلاة على السرير أو أجيب عن حديث مسروق عنها أنجل على حاة أخرى غير المذكورة هنا فأكراه أن أسخه) أي استقبله منسجبة يذوق في صلاته (فأنزل) أي أخرج بمخفية أو وفق (من قبل) أي من جهة (وجلى السرير حتى أنزل من طاف) يكسر اللزاد وهو كالرودين يديه فاستقبل منه أن مروا زارة فمقاطع الصلاة كما إذا كانت

لا يستلزم رفعه لونه وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الجدة في الصلاة أن عطس ويؤيد ذلك عموم الأحاديث الواردة بتشريهه قائم الم تفرق بين الصلاة وغيرها (باب من نابه نبي في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق) (عن مهمل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه نبي في صلاته فليسبح قائما التصفيق لنفسه وعن علي بن أبي طالب قال كانت ساعة من السجدة أدخل فيها على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان قائما يصلي معي في مكان ذلك أذهني وإن لم يكن يصلي أحد في دعاءه أو عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح من أجل والتصفيق لله في الصلاة رواه البخاري وأبو داود والقوس في الصلاة الحديث الاق لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والشافعي وأبو داود وهو حديث طويل فاطر فممنه وفي لفظ لا يداود إذا نابه نبي في الصلاة فليسبح الرجال وليصنع النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا الشافعي والبيهقي وقال هو مختلف في أسنده ومنته فقبل سبع وقبل تصفق ومدايره في عبادة بن نجى الحضري قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره وقد وثقه الشافعي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه من رواية عبد الله بن نجى عن علي بن لفظ تصفق وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه جماعة كاهية كذا في المصنف وفي الباب عن جابر عن عبد بن أبي شبة بلفظ حديث أبي هريرة دون ذلك في الصلاة واختلف في رفعه ووقفه ورواه ابن أبي شبة أيضا عن جابر من قوة وعن أبي عبد الله بن عدي في الكامل بلفظ حديث أبي هريرة دون ذلك زيادته في أسنده أبو هريرة وعلمة بن جبرين كذب جابر بن زيد والجوزجاني وعن ابن عمر عن عبد ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسعة في التصفيق والرجل في التسبيح قوله من نابه نبي في صلاته أي نزل به نبي من الحوادث والمهمات وأراد اعلام غيره كمنه خل واتدوا لا يجر وتنبه لساء أو غافل قوله قائما التصفيق بناء هو الناف في رواية لا يداود قائما التصفيق قال زين الدين العراقي والمشمور ان معناه واحد قال غيبة والتصفيق والتصفيق وجكذا قال أبو علي البغدادي والخطابي والجوهري قال ابن حزم لا خلاف في أن التصفيق والتصفيق بمعنى واحد وهو الضرب بأحدى صفحتي الكتف على الأخرى قال العراقي وما ادعاه من في اختلاف ليس يجيد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصفيق الضرب بظاهر أحداهما على الأخرى والتصفيق الضرب بباطن الأخرى حكاه صاحب الكمال وصاحب المقهم والقول الثاني ان التصفيق الضرب بأصبعين للأردار والتبسم باللقاب بالجمع فهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان

بن يدي صلى الله عليه وآله وسلم رواه الحديث كوفيون وفيه رواية ناجي عن حماد وفيه الحديث والضعفة التصفيق وغول وأخرجه أيضا بعد ضمة أبواب ومسلم في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه كان يصلي في يوم جمعة الحنفى يستعين من الله من فارتاب من نبي أبي عبيد) قبل هو الوليد بن عتبة بن أبي عبيد كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري

وقيل غيره (أن يجاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فظفر الشاب ثم بعد ما) أي طر فقا يمكنه المروءتها (الابن يديه فنادى بصوته ففزع أبو سعيد أشد من) الفضة (الاول فخال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشتم (ثم دخل) الشار (على مروان) بن الحكم الاموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٢ وهو ابن ثلاثين سنة (فشكا

اليه مالي من أبي سعيد ودخل
أبو سعيد خلقه على مروان
فقال مروان لأبي سعيد مالك
ولا ابن أخيك أي في الاسلام
(يا أبا سعيد) وهو يرد على من
قال أن المار هو الوليد بن عتبة
لأن أبا عتبة قتل كافرا (قال)

أبو سعيد رضي الله عنه (صفت
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء
يستمعن الناس فلراد أحدان
يجاز بين يديه فلدنعه) قال
لقرظي شي لا شارة ولطيف
المنع (قال أبي فليقتله) وقد
روى لأحماعيل بلفظ فان أبي
فليعمل يده في صدره وليدفعه
وهو صريح في دفعه باليد قال
لنروى لأعم أحد من اقتها
قال بوجوب هذا دفع بل
صرح الشاعبة بأنه مندوب
نعم قال أهل الظاهر وجوبه
ونقل البيهقي عن الشافعي أن
المراد بالمقاتلة دفع أشد من
الدفع الاول قال أصحابنا بده
أسهل الوجوه ذن أبي فليقتله
ونوادي أن قتله فقتله ذن
عليه من الشارع إجماع فقتله
وأما أنه لمباحة لاشتمان فيها
وليس المراد بالمقاتلة تسليح
ولا بالمشي إليه بل والمصلح

التصفيح الضرب بأصبعين من العيين على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب
تدل على جواز التسبيح للرجال والتصفيق لنفسه إذا نادى أمر من الأمور وهي ترد على
ما ذهب اليه مالك في المنهور عن من أن المشروع في حق الجميع التسبيح دون التصفيق
وعلى ما ذهب اليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة إذا صفت في صلاته أو قد اختلف في
حكم التسبيح والتصفيح هل الوجوب أو التثنية أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية
الحواشي سنة منهم الخطابي وفي الدين السبكي والرافعي وحكاها عن أصحاب الشافعي

باب الفتح في القرامطة على الإمام وغيره

(عن مسور بن يزيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقرأ آية فقال
لرجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فهاذا كرمها رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد
في مسند أبيه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقر فيها فلبس
عليه ثياب أنصف قال لا لي أصليت معناه قال نعم قال فنهضت رواه أبو داود الحديث
الاول آخر جه أيضا ابن حبان وأبو ثرم وفي أساد مبهي بن كثير الكاهل قال فوجدت
سئل عنه شيخ والسور بضم الميم وقع السين المهمة رشيد الوار وقصها كذا أقدمه
الدارقطني وابن ما كولا والمثري قال الخطيب يرون عنه عن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم حديث واحد والحديث الثاني آخر جه الحاكم وابن حبان ورجال أسنده ثقات
وفي الباب عن أنس هذا الحاكم بلانظ كما فتح على الأعمى على عهد رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم قال الحافظ وقد صرح عن أبي عبد الرحمن السلي قال قال علي إذا استطعت
الإمام فاطمه قوله آية كذا وكذا رواه ابن حبان بأسرول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا
وكذا قوله فهاذا كرمها زاد ابن حبان فقال قلت أنها قد نسخت قال فأنها لم تنسخ قيل
فلبس ضبطه ابن بدران بفتح الهمزة والباء الموحدة لفظة أي التيس واختلط عليه قال
ومنه قوله تعالى ولما سئلوا عنهم ما لبسون قال وفي بعض النسخ بضم الهمزة وقشد
الموحدة أنسورة قال المذنب في لبس بالفتح أي مع ضم الهمزة وكسر الموحدة
قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان فلبس عليه فليقرغ قال أبي أشهدت معناه قال نعم
قال فلهذا من أنقصها على الحديث ابن زيد نزل على مشروعية الفتح على الإمام وقد
ذهب أكثر الواقفيين إلى أنه مندوب وذهب المنصور وبناته إلى وجوبه وكان زيد بن
علي وأبو حنيفة في رواية عنه أنه يكرهه وقال أحمد بن حنبل أنه يكرهه ويخبر من هو
في الصلاة عن من هو في صلاة أخرى أو على من لبس في صلاة واحدة من أن يكرهه
بما أخرجه أبو داود عن ابن أبي السبيعي عن الحرث الأعور عن علي قال قال رسول

بجيت تناله يده ولا يكون عليه في مدافعه كثير (دفع هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان والحلاق الشيطان على ما روي
الأنس سائح على ميل الجواز والمحصنة التي لا يبلغها فالحكم للعامة لا للاسماء لأنه يصح أن يصير المار شيطاناً ويرى بين
يدى المصل قال ابن بطال وهو موقوف على لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجن ويجازي على الأنس وفيه بحثه يحتل

أن يكون المصلّي قائماً الحامل لمعل ذلك الشيطان وقد وقع في ذواية الإحاصيل قال معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر يلتفت قال معه القرن واستبط ابن أبي حمزة من قوله قائماً هو شيطان المراد بقوله لفتقائه المدافعة الطبيعية لاحقة القتال قال لا نعتقه الشيطان ٢٢٤ انتهى بالاستعداد والاستعانة بالسبعة ونحوها وانما جازا الفعل اليسير

الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفزع على الامام في الصلاة قال أبو داود أبو اسحق السبيعي لم يصع من الحرب الا بأربعة احاديث ليس هذا منها قال المنذري والحرب الا عور قال غيره واحد من الائمة كذا أبو داود روى حديث الحرب عن علي مر فوجا عبد الرزاق في حقيقته بلفظ لا تفزع على الامام وانت في الصلاة وهذا الحديث لا ينتمى احاطة الاحاديث افاضة عشر وعدة الفتح وقصد الفتح بان يكون على امام لم يرد الواجب من القراءة ثوبا ثمر ركنه مما لا دليل عليه وكذا اتفقوا بان يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فتعذر نسيان الامام الاية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بنذ كبره فلا اية كما في حديث الباب وعند نسيانه لغيرها من الاركان يكون افتح يا تسبيح روي عنه في الحديث في الباب الاول

هـ (باب المصلي يدعو ويذكر الله عز وجل في ركعة واحدة او يذكر) هـ (رواه حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقديس) هـ وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاته بقرعة واحدة يذكر في الركعة الثانية فقال أعود بالله من النار ويل لأهل النار رواه أبو داود ابن ماجه عنه حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هانم وحديث حذيفة الذي شاربه المنكح قد تقدم في باب قراءة تسورتين في ركعة وذكرنا في شرحه نيل على مشروعية السور عند المروءية فيتماسا والالتفات عند المروءية فيتماسا تعودوا تسبيح عند قراءة تسبيح وسبح وقد ذهب الى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب يدل على استحباب التعمد من التار عند المروءية ذكرها وقد عده الرازي بصلاة غير ركعة وكذلك حديث حذيفة مقيد بصلاة الليل وكذلك حديث عائشة التي وحديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كنت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القام فكان يقرأ سورة بقرة وأل عمران والسم الفلاير يا يقيها تحويف الادعاء الله عز وجل واستعدا لاير يا يقيها) اشتباها الادعاء الله عز وجل ورغب

في الصلاة فورة والوقاية حقيقة القتال لكان أشد على صلاته من المار والهل القتال لخلل يقع في صلاة المصلي من المروءة ولرفع الائم عن المار التناهر الثاني انتهى وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الائم عن غيره ورأي ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المروءية ينهى المصلي بقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما ينقص من صلاته بالمروءية يذهب ما صلى الا في ثوبين من ثياب من ثياب الارثاق مقصدا من ان يقع ثقل يتعلق بصلاة المصلي ولا يخص بالمروءية وانما هو موقوف لفظا لحكمه بما حكمه الرفع من ثيابهم الا يقال لراي ورواه حذيفة حديث الثامنة بصريون الا باصلاح فمدني وأدم فانه علة في وفيه نحو بل ولحديث والنعنة والقول ولزوجة رواية تاتي عن ناجي عن حماد وأخبره الضاري أيضا عن أبيه ليس لعنة الله عليه وسلم أبو داود في الصلاة في غيرهم يضم الجيم عده به انما نصارى رضى

انه عنه قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وليعلم المار) استبط ابن بطال منه ان الائم يختص به في نفسه وارتكبه انتهى وأخذ من ذلك فيه بعد لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد انه كيد يختص به من مر لا من وقت واحد

مثلا بين يدي المصلي أو قد أو قد لكن ان كانت العلة فيه التثويب على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا)
 أي الذي (عليه) زاد الكسبي من الاتم قال في القم وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات فهو الحديث في الموطأ بقي
 السبق والسائد والمستقر بان بدونه لكن في مصنف ابن أبي شيبة يعني ٢٢٥ من الاتم فيستدل أن تكون ذكر كرت

في أصل البخاري سائفة فظنها
 الكسبي في أصلا لأنه لا يمكن
 من أهل العلم ولا من الحفاظ بل
 كان راوية (لكن أن يقف)
 أي لو يعلم المار ما الذي عليه من
 الاتم في مروره بين يدي المصلي
 لكن وقوفه (أي يعني خبر الله
 من ابن عمر) من مروره بين
 يديه أي المصلي لأن عذاب الدنيا
 وان عظم يسير وعبر بالدين
 لكونه أكثر التفضل فيقيم ما
 واختلف في تحديد التفضل
 إذ مرينه وبين مقدار صعوده
 وقيل بين وبين قدره لأنه ذرع
 وقيل بينه وبين قدره صفة بحبر
 (قال الرازي) وهو أو أنضهر
 سالم بن أبي أمية لأدري أقال
 أي من بين الراوي عنه
 أبو نصر سالم بن أبي أمية
 (رواه أبو داود في مسنده)
 ولينظر أبو يعنى عريفا وفي صحيح
 ابن جبان عن أبي هريرة عام
 وكل هذا يقتضي كثرة ما من
 الاتم وظاهره عدم النهي في كل
 فصل وخصه بعض المالكية
 بالامام وينفرد لان المأموم
 لا يضر من مر بين يديه لان ستره
 امامه بستره أو امامه بسترته
 وتعليل الله كور لا يطاق
 المدي لان البستر بسترته

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان رجل جهالة الصابي فتقرت عند الجمهور وهو الحق
 قوله يصلي فوق يمينه فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد فهو هذا فرضا أو خلا
 عند من جعل فعل الصابي حجة أخذ بهذا والاصل الجواز في كل مكان من الامكنة
 حاشية لم دليل على علمه قوله قال سبحانه أي تنزهت أنت أن يقدر أحد على احياه الموت
 غير ذلك هو منصوب على المصدر وقال الكسبي منصوب على انه منادى مضاف قوله
 فلي ونسخ من سقيا في داود بنكي بالكاف قال ابن رسلان وأكثرت النسخ لعمدة
 باللام بدل الكاف وبلى حرف لا يجلب النفي والمصنف أنت قادر على أن تحيي الموتى
 (وعن عرف بن مالك قال قطع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأنسوا
 ثم قام فصلى فبدأ فاستمع البقرة لا يمر به درجة لا وقف قال وروى ما يفة عذاب اذ وقف
 شعورهم وكف فكشرا كما بقدر قيامه قول في ركوعه بحان ذي الجبروت والمكوت
 والكبرياء والعظمة ثم جدد قدر ركوعه يقول في سجوده سجدا في الجبروت
 والمكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة مودة ثم فصل مثل ذلك رواه
 لساني وأبو داود ولما ذكر الوضوء لا السواك الحديث أخرجه أيضا الترمذي
 ورجال اسناده ثقات لأن أبا داود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية
 ابن صالح الحضرمي فاضى الأندلس وقد أخرج له مسلم والاربعة عن عمرو بن نفيس
 الكندي السكوني سدا هل حص من عاصم بن جند قال الدارقطني ثقة عن عوف
 ابن مائة في يده نسخ البقرة في سجدة في سجدة البقرة وآل عمران واحسبوت
 والروم وهو ذلك خلافا لما ذكره في وقال انما قال السورة التي ذكرتها البقرة قوله
 فتعوذ قال عاصم وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها قول لنووي رحمه
 اصحاب هذه الامور ليس قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضها أو خلفها ولا امام والمأموم
 والمقرء قوله ذي الجبروت هو الله من الجبروت هو الله تعالى جبروت وأجبرت
 بمعنى قهرت وفي الحديث ثم يكون لك وجبروت أي تتوهمه وفي كلام التهذيب
 للزهري ما يشعر بأنه يقال في لا يجرى جبروت الله عز وجل لان زيادة الله عز وجل في زيادة
 الصفة وتقبلها فالجبروت فرق بين صفة زائدة لا يجرى لان وهو فرق
 حسن قوله والمكوت اسم من تلك قوله الكبرياء لكبر يكسر الكاف وهو
 العظمة فيكون على هذا عطفا عليه في الحديث عطفا تفسيره قيل وهي عبارة عن
 كمال الذات والوجود ولا يوصف بالآلة قوله ثم جدد قدر ركوعه رواه في داود
 ثم جدد قدر قيامه قوله ثم سورة سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة قال ابن رسلان

٢٩ قال في المخرج من المصلي لان المار في الاتم والمأموم والمقرء في ذلك وقوبل الجواب بهذا باب
 المار يتطرح عن المصلي اذ قال ابن بطال هذه الترجمة من التاج التي قبلها ذلك ان لم أره اذ تناولت ما على ظهر المصلي
 فانها تصدق أي جبهة أمكنة تناوله فان لم يكن هذا المعنى أتدعي من مروره بين يديه فليس بدونه وأمر في القم

وفي هذا الحديث التصديق والاعتراف بالضعف والتأني وصحاحيان ورجاه سنة وأخرج بقية السنة (عن عائشة رضي الله عنها) قالت: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلى وأما إذا تمتعته فعلى قرائته فإذا أراد (عليه الصلاة والسلام) (أن يوتر) أى يلى الوتر (انقضى فاوترتعه) ٢٢٦ ٢٢٧ التمسك وحكم التمسك الشرعية كالرجال إلا ما خصه الدليل

بمقتضى ان لم تدنم قرأ سورة النساء ثم لم تنقل المائدة قبل ان تم فعل مثل ذلك هذه رواية للشافعي
وفيه ذكره أبو داود أى فعل فى الركوع والجلوس مثل ما فعل فى الركعتين قبلهما
(باب الاوقوف الصلاة والسلام واجابة تعريض)

عن ابن عمر قال قلت لابي كعب قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يريد علمي حين
كافوا يسألون عليه وحق الصلاة فاشير بيدهم رواه الخمسة إلا أن في رواية الساقى وابن
ماجيحه سيما مكان بلال وعن ابن عمر عن مصيب انه قال خرجت رسول الله صلى الله
عليه وآله وهو يصلي فاستفرد لي الاشارة وقال لا اعلم الا الله قال اشارة فاصبعه
رواه الخمسة الا ابن ماجه وول ترمذي كلا الحديث عن علي بن ابي حمزة وقد صحت الاشارة عن

وروي عنه علي وآله وسلم من رواية أم سلمة حديث الركنين بعد العصر ومن حديث عائشة وحواشيها من جهم الساسي مرضه فقاموا شقه فأنشأ اليهم أن اجلسوا حديث بلال بن الجراح أن أجمي وروى بصحيف ابنه نابل صاحب العباد في معالي وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الذين أنشأ اليهم المصنف غيره وقد جمعت الإشارة المتروكة حديث أم سلمة في البخاري ومسلم وأبي داود ومن رواية كريب ابن عباس وأبي السور بن مخلوذ وعبد الرحمن بن أضرار سلوه إلى عائشة ثم إلى أم سلمة فقالت أم سلمة

[illegible]

والمراد التخصيص أن من أعظم
الذكر والاثق واقعة كان في
قولها كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم تنيد أشكرا وكرمه
مات وبجاءه دوايس الصلاة
طلب الذائم خشية ما يمتونه بما
يألهي أصلي عن صلاة وتزجها
للاسلام لا يفرح منهم وهم
في قبته قال ابن بطي والتمز
قول من أجروا سنة شايته
وألمروا بأمره ومن حديث
ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم قال لا تصلاوا خلفي
سأمت ولا أتحدث فإن في إسناده
من لم يحدو هشام بن زيد أصح
ضعيف قال أبو ذؤيب شريك
وأهبط في عتبة الأمان
حلي رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان يصلي وهو حامل مائة بنت
يوسف بنت رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وهي أي مائة
بنت (لأبي لحاس) منهم كسر
الميم أو لقعا أو القاسم ومنهم
أوهم أو أسير أو لوسير
يذكر كذا ثم أحسن وهو رواية عليه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أبنته في قبور وأتت معه واثق
عليه في مصاهرة وروى في خدقة
أي بغير رضو الله عنه أن

يبيعهم - كـ روا جهمور عن عبد الله بن رواد الحمصي بن بكير ومن بن عيسى وابو مصعب وغيرهم عن مالك قالوا بن عبد
 ربيع وهو الصواب لأنه في الصحيح ابن عبد العزيز (ابن عبد شمس) وكان جده علي الفقيه عليه وآله وسلم لامعة على عنقه كما رواه
 عبد الله بن علي بن ربيعة إذا سمع وضعها وإذا قام حملها وإما حافل فالت لسان الحوازي وهو جازئنا وشعر مسفر إلى يوم الدين

قال القسطلاني وهذا مذهبا ومذهبيا في حقيقته وأجدوا على المالكية فنهى به حریم العمل في الصلاة وهو مردود بان
قصة امامته كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لشغلان ذلك كان قبل الهجرة وقصة امامته بعد هاتفا
بجدة مدينته وحل مالك لها على الصلاة النافذة مدفوع بحديث مسلم ١٤٧ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يوم الناس وامامة على عاتقه
وسعدت ابي داود بيننا نحن
ننتظر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في الظهور والعصر وقد
دعا بلال للصلاة اذ خرج المينا
وامامة ثبأت ابي العاص بنت
ابته صلى الله عليه وآله وسلم على
عقده فقام في الصلاة فحافظه
وفي كتاب القسطلاني بكار عن
عمرو بن سليم ان ذلك كان في
صلاة الصبح وهذا يقتضي انه
كان في القرض واجيب بحقن
انه كان في السابعة التي قبل
القرض ورد بان امامته في
الثالثة ليست معودة وبانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
يشغل في المسجد بل في بيت قبل
يخرج وان يخرج صعد القامة
وجلس لطايف ذلك على عدم
التعمد صلى الله عليه وآله
وسلم لانه عمل كثير في الصلاة
كانت امامة الله وانست
بحرية فتعلقته في الصلاة ولم
يدها عن نفسه فاذا اراد ان
يجد موضعا عن عاتقه حتى
يكنل سجوده فتعود الى ما
الاولى فلا يدهها فاذا قام
بقت معه سجودا وعرض ما
رأه ابو اود عن عمرو بن سليم
حتى اذا اراد ان يركع اخذها

فجر لحمل على المصلي لتقرره صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك وجواز تكليم
المصلي بالقرض الذي يرضي ذلك وجواز الرد بالاشارة وقد قدمنا في باب القرض من
الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكرنا القائلين انه يستحب الرد بالاشارة والمؤمنين من
ذلك وقد استدلل القائلون بالاستصحاب بالاحاديث للمذكورة في هذا الباب واستدل
المؤمنون بحديث ابن مسعود السابق لقوله فيه فلم يرد علينا ولكنه بقي ان يحمل الرد
المتي ههنا على الرد بالكلام لا الرد بالاشارة لان ابن مسعود نفسه قد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه رد عليه بالاشارة ولم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب
هو ذلك جميعا بن الاحاديث واستدلوا ايضا بما رواه ابو داود من حديث ابي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا قرأ في الصلاة ولا تسليم والقرآن بكسر القين المهيبة
ويصنف الراعي في الاصل القرض قال احدث بن حنبل يعني فيما روى ان لا تسلم ويلم
عليك ويقرؤا رجل يصلاه فنصرف وهو فيها شك واستدلوا ايضا بما أخرجه ابو داود
من حديث ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التمسوا برجال
والتصديق لئلا يامن ان اذ في صلاته اشارة فتهجم عنه فليدعه ما بقي الصلاة ورواه الزوار
والدارقطني ويحارب عن الحديث الاول بانه لا يدل على المطلوبين علم جواز رد السلام
بالاشارة لانه ظاهر في التسليم على المصلي لافي الرد منه ولو سلم شهوة للاشارة لكان غاية
الجمع من التسليم على المصلي باللفظ والاشارة وليس فيه تعرض للرد ولو سلم شهوة لقرئ لكان
واجب حمل ذلك على الرد باللفظ جميعا بن الاحاديث واما الحديث الثاني فقال ابو داود
انه وهم اه وفي استناد ابو غطفان قال ابن ابي داود وهو رجل يجهل قال وآخر
الحديث يزاد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان يشترى العشرة
قال لعمري قلت وليس مجهول قد روى عنه جماعة ووقع التساقق بين حبان وهو
أو غطفان المروي قبل اسمه بعد هـ وعلى فرض صحته ينبغي ان تعدل الاشارة المذكورة
في الحديث على الاشارة لغير رد السلام والحاجة جميعا بن الادلة (قائدة) هـ وروى في كنفية
الاشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن مصعب قال لا اعلم الا ان قال اشارة
ما سمعته وحديث بلال كان يشترى بغيره لاختلاف بينهما فيجوز ان يكون اشارة
بأصبعه ومرة بتجسس يده ويحقق ان يكون لما روي له الاصبع حلا لطلاق على التقيد
وفي حديث ابن عمر عن ابي داود انه قال لا يلا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم رد عليهم حين كانوا يسلطون عليه وهو يلى فقال يقول هكذا وبسط جعفر
ان يحزن كنه وجعل اظنه أسنة وحصل ظهره الى فوق فنه الاشارة بجميع المك
وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي بلفظ فاودا برأسه وفي رواية فقال برأسه يعني الرد

فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها من مكانها ولا جرم من طريق ابن عمر في واذا قام حلقها
فوضعها على رقبته فنهذا أصح في ان فعل الحلق والوضع كان منه لامتثال الاعمال في الصلاة اذا قلت أو تفرقت لا تسلمها
والواقع هنا عمل غير متوال للوجود الطائفة في اركان الصلاة ودعوى خصوصيته صلى الله عليه وآله وسلم بملك كصفته

من قول الصبيته بخلاف غيره مردود بما لا امل عدم التصورية وكذا دعوى الضرر وتحب لم يجد من يكفيه امره حاله صلى الله عليه وآله وسلم لو لم يكن له غيره فله في صلاته كبر من شغلها بالاداء للضرورة وكذا دعوى باطله لا دليل عليه وليس في الحديث ما يثبت ما عدا الشرع ٢٢٨ ورواه هذا الحديث خمسة كلهم مدنيون الا شيخ البخاري وفيه التعديت

وجميع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك ترا

• (باب كراهة الالتفات في الصلاة لامن ساجدة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيها الذين آمنوا الالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكت فان كان لا بد فني الطوع لا في القريضه فتروا الترمذي وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة

فقال خذ من يملكه شيئا من ايدى رءسك وادبره وادبره وادبره وادبره وادبره وادبره وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال الله مقبلا على العبد

في صلاة ما لم يلتفت فذاصرف وجهه انصرف عنه رواه أحمد وساقى وادود) الحديث الثالث في اسناد أبو الاحوص الراوى عن أبي ذر قال التذرى لا يعرف اسم

لم يرو عنه غير الزهرى وقد صحح الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر هو لم يبق غيرهما امام مسجد بنى ليث قال ابن معين أبو الاحوص الذي حدث عنه الزهرى ليس بشي

و ليس لقول ابن معين هذا أصل الا كونه انفراد الزهرى بارواية عنه وقد قيل ان ابن كبة لم يرو عنه غير زهرى فقال يكفى قول الزهرى حديث ابن كبة فله من مثل هذا في أبي

محوس لانه قال في حديث الباب سمعت أبا الاحوص وقال أبو أحمد الكرابي يس بئس عذركم قولي هلكت سمي الالتفات هلكت باعتبار كونه سببا لنقصان الثواب

الفاضل أصلا ولا كونه فاعمالا لاشيطان واختلاسه في استكفره كان من تبعين للشيطان وتباع الشيطان هلكت أولاه اعراض عن التوجه

الى الله والاعراض عنه عز وجل هلكت وقد أخرج ترمذي من حديث الحرث الاشعري وصححه من حديث طويل ان قاله امر كبر صلاة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله تعالى

يتصب وجهه لوجه عبده في صلاة ما لم يلتفت وقصوه حديث أبي ذر المذكور في الباب تبي. فان كان لا بد فني الطوع لا في القريضه فله بالالتفات لما جفى الطوع

والمنع من ذلك في صلاة ان فرض قوله استخلاص يملكه الشيطان الاختلاس أخذ الشيء سرعته قال اختلس الشيء اذا استلبه وفي الحديث النهي عن الخلصة بفتح الخاء هو

ما يتخلص من السبع فيقول قبل ان يذ كوفي النهاية الاختلاس انما هو من الخلصة وهو ما يؤخذ سلبا وقيل اختلس الذي يخطف الشيء من غير غلبة وهرب ونسب الى

الشيطان لانه سبب له فموسمته واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات بمبالغة وألحديث الباب يدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الاكثروا لجهورها بها

والاخبار والنعنة وأخرج البخاري أيضا في الادب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والشافعي

(حديث ابن مسعود رضى الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قرين يوم وضوءه

عليه لستى تقدم) مع شرحه (وقال شافعي آخره ثم دعوا في التلبس) البزلق لم تطور قلب

بدر بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصبح أصحاب القلب للجنة) اخبار من الرسول

صلى الله عليه وآله وسلم بان الله مهم انعمه أي كما أنهم مقتولون

فأبى الله عنهم مطريون في الآخرة عن راحة الله عز وجل ولا يذ

واتبع بصيغة الامر عطف على عيسى بن قريش وأصحاب نصر

على للمعولة أي قاتلي حياتهم اللهم اهلكهم وفي عنتهم

تبعهم نعمة وهذا تركاب صلاة وفيه الحمد

• (كتاب مواقيت الصلاة) •

جمع ميقات وهو الوقت المضروب له قيل

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

(عن أبي مسعود عتبة بن عمرو بسندى) (الانصاري رضى الله عنه انه دخل على انفة بن شعبة)

أعشى (وقد أخر الصلاة بما) لفظه فيما نقل على أنه كان نادرا من فعله (بالعراق) أي عراق العرب وهو من عبادان الموصل طولاً ومن الناحية كراهة

لخلاف عرضا ولا تتوهى لكونه وهي من جهة العراق فالتصريح بها اخبر من التصريح بالعراق وكان الحقيرة اذئذ السامية على من قدس معوية بن أبي سفيان (نقطة لما هذا) التأخير (بما عدا أليس) قال الزركشي وابن جرير العيني والبرماوى

الانصاع التام لاجل طاعة صاحبها المصطفى الرواية ليس بصيغة مخاطبة الغائب وهي جائزة قال في مصابيح المجمع هما
تركيبان مختلفان وليس أحدهما انصاع من الآخر فانه يستعمل كل منهما في مقام خاص فان اريد ان يدل ليس على ضمير الخطاب
تعيين التقدُّع وتوان اريد ان يدل على ضمير الشأن فغير اعنه بالوجه التي استند ٢٢٩ فاعلموا ان الخطابين ليس قد

كراهة تنزيهه لم يبلغ الى حفاضة بار الله والحكمة في التفرغ عنه ما فيه من نقص
التمسوع والاعراض عن الله تعالى وعدم التعصيم على مخالفة وسوسة الشيطان (ومن
سبل من الخنظلة قال ثوب بالصلافة يعني صلاة الصبح فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله
رسول صلى وهو ملتقى الى الشعب واه او داود قال وكان ارسل نارسا الى الشعب من
البلد بصرى) الحديث آخره ايضا لما كنتم رجال على شرا الشجيرة وحسنه الحمازي
وأخرج الحمازي في الاعتبار عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
رسول ملتقى في صلاته عينا وشمالا ولا يولي عنقه خلف ظهره قال هذا حديث غريب
تفرد به الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن حماد بن عيسى عن
قال وقد ذهب بعض أهل العلم الى هذا وقال لا بأس بالاتفاق في الصلاة ما يلو عنه
والله ذهب عاصموا لثوب أو حنيفة وأصحابه ولا وراي وأهل الكوفة ثم ساق الحمازي
حديث الباب باسناده وجرمهم من مخالفة بين حديث الباب وحديث ابن عباس فان
لاحتمال ان الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملتقى اليه
ولا يولي عنقه واستدل على نسخ الاتفاق بهديث روى باسناده الى ابن سيرين قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا فأنزل قد أفلم
المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون نظره هكذا قال ابن شهاب يصرفه في الارض قال
وهذا من كان من سلفه شواهد واستدل ايضا بقول أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان اصاب في رفع بصره الى السماء فقل الذين هم في صلاتهم خاشعون
باب كراهة تشييد الاصابع ونزعتها وقصرها واعتقاد على اليد لاجل طاعة
عن أبي سعيد النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان أحدكم في المسجد فلا يشيكن
فان تشييد من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة فادام في المسجد حتى يخرج منه
رواه أحمد) الحديث آخره أحمد في مسنده عن مولى لابي سعيد الخدري قال كنا في جامع
ابي سعيد الخدري وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخلنا المسجد فادرجل
جانس في وسط المسجد فحيثما شكا اصابعه بعضها في بعض فاستأمر اليه رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فخر يقطن الرجل لاشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الى
ابي سعيد فقال اذا كان أحدكم حديث قال في جمع الزوائد اسناده حسن وقد اختلف
في الحكمة في النهي عن التشييد في المسجد في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث
كعب بن جعفر فقل لمانيه من العتب وفيه من التشبه بالسلطان وقيل دلالة الشيطان
على ذلك وجعل بعضهم ذلك دالا على تشييد الاحوال قال ابن العربي وقد شاهدت

بعض الاركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كيقضيه مطلق الجمع وأجيب بان ذلك يجمع منه
الله عليه وآله وسلم يراى عنه ذلك (ثم قال) جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) اي اياه الاموات في هذه الاوقات
(موت) اي ان اصابى ذلك ولا يبعد بفتح التام وهو المشهور رأي الذي أمرت به من الصلوات ليلة الاسراء وما تلاها

تفسيره اليوم متصلاً لا يقطع ليس في الحديث بان لا وفات هذه الصلوات لانه حاله على ما يعرف المخطاط وفي الحديث عن
القوادخول المخطاط على الامر وانكارهم عليهم بل يخالف لسنة واستنبات العلم فيما يستفهم السامع والرجوع عند
التنازع لسنة وفيه فضيلة المبادرة ٢٣٠ بالاصالة في الوقت القاض وقبول خبر الواحد الثابت ورواية التسعة مئتين

وفيه التصديت والضعفة
وأخرجه البزارى أيضاً في
تتعلق وفي المغازى ومسلم وأبو
أودو النساى وابن منجه (عن
حديثه) بن إيمان (رضي الله
عنه) قال كالأجاس) أي جالس
(عند جهر) بن الخطاب (رضي الله
عنه) فقال أليك يصفى قول
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وروى في نسخة) المخصوصة وهي
في الأصل لا تخار ولا تمنان
فمدليل على جواز اطلاق اللفظ
أصام الواردة لمناص وتعلق
قصة - على كثره وخرق
أشهر بعينه وعلى فضيلة
وبينة ومعد بونست
والقول من الحسن في بقية
والمدلى في لثى والاهباب
وتكون في الخبر والشكر كقول
وبلو كبر الشكر والخبر قصة قول
حديثه (قنا) حقه ك
قانه) أي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم وكاف في كزنية
لتوكيد (قال) عروضة
(المن عليه) أي على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وعلى أي
على الثالثة (جهرى) بوزن فاعل
من الجرة أي جسر ومقدم
قانه من جهة الانكار والشك
من حذيفة أو من غيره من الرواة
قال حذيفة (قلت) هي (قصة

رجلا كان يكرهه ذلك ويقول فيه نظير في تشييك الاحوال والامور على المرواظر
التي من تشييك التصريح ولا حديث ذي اليمين الذي يشعرا اليه المصنف قريسا
وظاهره نهي من كان في المسجد عن التشييك سواء كان في صلاة أم لا كما جزم به النووي
في التمهيق وكذا التقى التشييك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عمار كفوهمون
عنه وروى العراقي في شرح الترمذى عن ابن عمر وابنه سالم انهما اشباكيا بين أصابعهما
في الصلاة وروى عن الحسن البصرى انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي وفي معنى
التشييك بين الاصابع تثقيبها فبكره أيضاً في الصلاة ولقصد الصلاة قال الترمذى
وكرمه لثى في صلاة بن عباس وعطاء والتقى وبجاهد وسعيد بن جبر وروى أحمد
وأطير المن حديث بن عباس بن معاذ بن عمرو ان الشاذلي في الصلاة والمثقت والمثقت
أصابعه بمنزلة واحدة وفي اسناده ابن لهيعة ويدل على كراهة التقييع حديث على الآق
(وعن كعب بن جبره قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم
ثم خرج جازدا الى الصلاة لا يشبك بين يديه قانه في صلاة رواه أحمد وأبو داود والترمذى
حديث أخرجه أيضاً ابن منجه وفي اسناده عند الترمذى رجل مجهول وهو الراوى له
عن كعب بن جبره وقد كنى أبو داود هذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعيد بن اسحق
قال حقه في وثيقة حياط عن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج في
مجمعه هذا الحديث الحديث فيه كراهة تشييك من وقت الخروج الى المسجد للصلاة
وفيه انه يكتب لصد صلاة غير صلى من حين يخرج من بيته الى أن يعرف الله قال
للمصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين انه عليه الصلاة
والسلام شبك أصابعه في المسجد وثبت بقصد عدم التصريح ولا يجمع الكراهة لكونه فعله
فأمر انتهى قد روى حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشييك صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو الصحيح من حديث أبي هريرة في قصة ذي
اليمين باه ثم قام الى خشبة معروضة في المسجد تكلم عليها كاه غضبان وشبك بين
أصابعه وفيها من حديث أبي موسى المؤمن المؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه وعند
البصرى من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه
لاحاديت أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الاحاديت بان تشييك صلى الله
عليه وآله وسلم في حديث السهو كما تشبهه الحال عليه في السهو الذي وقع منه ولذلك
وقد كاه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه لعاضد المؤمنين
بعضهم بعض كان البنيان المشبك بعضهم ببعض يشبهه به ما قاما حديث الباب

الرجل في أهله) بان يأتي من أجلهم الا يجل من القول والفعل (و) فتنته في (ما) بان يأخذ من غير ما حذو ويصرفه فهو
في غير مصرفه (و) فتنته في (ولاه) يضربا الخيبة والشغل به عن كثير من الخيرات والتوصل في الاكتساب من أجلهم من غير
اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاءه) بان يفتي مثل حاله ان كان متساعا مع الزوال هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة

والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يكسر حقه في الزكوة وكلها تكسر الصغار فقط لحديث ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهما مما اجتنب البكارة رفعه تقييداً لطلاق فان قيل اذا كانت الصغار مكسرة باجتناب البكارة لما الذي تكفروه الصلوات الخمس قلنا لا يمت اجتناب البكارة لا بفعل الصلوات الخمس ٢٢١ فان لم يفعلها لم يكن مجتنباً للبكارة رتقها

التكفير على فعلها (قال عمر)

رضي الله عنه ليس هذا الذي ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده

(الفقهاء) أي الكلمة الكبرى

(التي خرج كل عوج البصر) أي

تضطرب لخطوياه وما سندية

(قال) حذيفة لعمر (ليس عليك

منها بأس يا أمير المؤمنين) ان ينكح

وبينها بالمغلق) من أغلق ربابها

أي لا يخرج نبي من الفسق في

حبك (قال) عمر (يكسر)

هذا الباب (أمر بفتح قال) حذيفة

يكسر قال) عمر (إذا) أي أن

تكسر (لا يفتح أبداً) فان

الاضلاق إنما يكون في الصريح

وأما الكسر فهو من لا يصر

ولذلك اختلفوا عليهم يقتل عثمان

رضي الله عنه من الفسق لا يفتح

اليوم انقيامة (فقبل لحذيفة

كان عمر) رضي الله عنه (يعلم

لباب قال ثم يعلم) (كما يعلم

ان دون لفظة الجلالة) أي ان

المسألة أقرب من الفسق واما

علمه قوله صلى الله عليه وآله

وسلم كان على حرام وهو لعمران

وعثمان فافترقا صلى الله عليه

وآله وسلم إنما عليك نبي وصديق

وشهداء قال حذيفة (أي

حديثه) أي عمر (بهديث)

صديق رسول صلى الله عليه

وآله وسلم (ليس بالأخاطب) جمع

فهو محمول على التشديد للعبث وهو منهي عنه في الصلاة ومقدماتها ولو لاحظها لمن

الخلاص في المسجد وأنشئ اليه وأجمع عاذا كره المستغفر ان فعله صلى الله عليه وآله

وسلم فذلك نادراً رفع التصريح ولا يرفع الكراهة ولكن بعد أن يفعل صلى الله عليه وآله

وسلم ما كان مكرهاً والاولى أن يقال ان النهي عن التشديد ورد بالمعاط خاصة بالامة

وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله اختصاص بهم كاتنزه في الاصول (وعن كعب

ابن جحزة الذي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففرج

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال لا تفتح أصابعك في الصلوات وهما ابن ماجه) الحديث الاول في استناده علقمة

ابن عمرو والحديث الثاني في استناده لغيره الا عور قوله ففرج رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم بين أصابعه هذه كراهية التشديد في الصلوات من غير تقييد بالمسجد سواء كان

المصل في المسجد أو في البيت أو في السوق لأنه نوع من العبث فلا يخص بكرهية الصلاة

في المسجد يؤيد ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نهى عن التشديد اذا خرج من

بيته بأنه في صلاة وإذا نهى من يكتبه لأجر المصلي لكونه فاسداً الصلاة فأولى من هو

في حال الصلاة المحظية قوله لا تفتح هو إنما بعد حرف المضارعة ثم اتفاق المتقدمة

المكسورة ثم العین المهملة وهو غير أصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس

والفتح في التشديد في الكلام والفرقة فسر الفرقة بغير الأصابع وقد تقدم في

شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحدوا الطبراني من حديث أنس وهو يؤيد حديث

علي هذا (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ان يفتصر في الصلاة

رواه الجماعة لا بن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عند أبي اودوانسافي وغيره عن

النضر في الصلاة وهو وضع اليد على الخافرة فسر بذلك انه مذكى في شفته وأبو داود في

شفته يضاهي فسر بذلك أيضاً محمد بن سيرين روى عنه عن ابن أبي شبة في شفته وكذلك

فسره هشام بن حسان روى عنه البيهقي في شفته قال وروى عنه بن علف عن محمد بن

سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وحكي الخطابي وغيره قوله آخر في تفسير الاختصار

أفقال وزعم بعضهم ان معنى الاختصار هو ريبت بيده فخصرة أي عصا يتوكأ عليها

قال ابن العربي ومن قاله الصلاة على الفخصة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي

في الغرسيين وابن الاثير في النهي وهو ان يختصر اسورة فيقرأ آخرها آية أو آيتين

وفي قول رابع حكاه الهروي وهو ان يحد من الصلاة لا بد قيامها وركوعها

ومحبوها قال العراقي وانقول لا وهو الصحيح الذي عليه الحق والاكروم

والاعلاط بضم الهمزة (عسل) حديث (من الباب قال) هو (عمر رضي الله عنه وتغير بين قوة أولاد ينكح وبينها باعة فقا

وبين قولهن أنه هو السباب لان ترايدقوله ينكح بين زمان وزمان الفتنه فهو حديثك وعلم حذيفة بذلك مستنداً لرسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة السياق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى الامر كاذباً تغير ما بين الفتنه التي تأتي

بعد خوفه أن يدر كها مع انه علم الباب الذي تكون القننة بعد كسره لكن من شدة الخوف خشي أن يكون نسي فسال من ذكره ورواه هذا الحديث جماعة ما بين بصريز وكوفيين وفيه التحدث والضعف وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وعلامات النبوة والفتاوى لصوم ومسلم الترمذي ٢٢٢ وابن ماجه في التقي (عن ابن مسعود رضي الله عنه انه رجلا) هو أبو اليسر

أهل اللغة والحديث والفقهاء وقد اختلف في المعنى الذي نفي عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال الأول التشبه بالشیطان قاله الترمذي في سننه وبعيد من هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضا عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة والثاني انه تشبه باليهود فالتة عائشة فصار واه البخاري عن أبي حمزة والثالث انه راحة أهل الدار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضا عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل النار قال العراقي وظاهر سنده الصحة ورواه أيضا الطبراني والرابع انه فعل المختارين والتكبيرين قاله نهلب بن أبي عقرة والخاص به شكل من أشكال أهل المصائب يسفون أيديهم على الخواصر ذمموه في المصائب فطغى بالحديث بدل على تحريم الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجاز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى انه مكروه وظاهر ما ذهبوا إليه من أن أهل الظاهر لم يقيموا قرينة نصرة النهي عن التحريم الذي هو معناه المحقق كما هو الحق (وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل

في صلاة وهو معتد على يده ورواه أحمد وأبو داود وفي لفظ لا يداود نهى أن يصلي رجل وهو معتد على يده وعن قس بن محسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يمس رأسه وجهه ثم أخذ يعود في مصلاه يعده عليه رواه أبو داود) الحديث الأول رواه أبو داود عن أربعة من حديثه أحمد بن حنبل وأحمد بن شوية ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر بن إسحاق عن أبيه عن نافع عن ابن عمر واللفظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل واللفظ الثاني لفظ محمد بن أبي رباح وفيه بن شوية نهى أن يعتد الرجل على يده واللفظ محمد بن عبد الملك نهى أن يعتد الرجل على يده أذنه في صلاة وقد حكى أبو داود والمنذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاختصاص بما كاصح بهما من جهة عمق الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الزبيري عن أبيه وأبو مجاز والحمد لله الحديث الأول يجمع ألفاظه يدل على كراهة الاعتدال على اليدين عند المأمور وعند المأمور وفي مطلق الصلاة وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتدال في اليد كذلك فعلى غيرها بالاولى وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتدال على العمود وحما وقوهما لكن مقتضى العذر المذكور وهو المكروه كراهة العمل بغيره من الضعف والمرض وقوهما فيكون النهي مجعولا على

بصريون ما خلا تشبيهه وفيه التحدث والضعف وأخرجه البخاري أيضا في التفسير عدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي أحب الله قال صلى الله عليه وآله وسلم) (الصلاة على وقتها) واحترمه اذا وقت خارج وقتها من معذور كالنائم

والناس فإن أخرجهما لها عن وقتها لا وصف بعصر ولا بانه أفضل الأعمال مع أنه محبوب ولكن اجتماعها في الوقت أحب وعلى قد تأتي بمعنى الكلام وحرف الغض سبب بعضها عن بعض الكوفيين (قال) ابن مسعود قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (تم أي) بالشديد والتوسين كما جمعه ابن الجوزي من ابن التثاب ٢٤٢ وقال لا يجوز غيره ولا له اسم عربي غير مضاف وقال الزركشي التقدير أي العمل أفضل فالاول في الوقت على ما سلكنا الباب في تصحيحه في المصاحب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يراد الذين) بالاحسان اليهما والقيام بينهما وترك هتوفا على بعضهم هذا الحديث موافق لقوله تعالى أن اشكروا ولوالديك وكانه أخذ من نفسه ابن عينة حيث قال من صلى الصلوات الخمس فقد شكره ومن دعا لوالديه عقيبا فقد شكرهما (قال) ابن مسعود قلت (تم أي) قال الجهاد في سبيل الله لا صلاة كلفه الله عز وجل وانها وشعار الاسلام بالنفس والمال (قال) ابن مسعود حدثني (بين) أي بالسلالة (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لو استزده أي طلبت منه الزيادة في السؤال (زادني) في الجواب من هذا النوع وهي مراتب أفضل الأعمال أو من مطلق المسائل المحتاج اليها وزاد الترمذي فسكت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولو استزده زادني وبحصل ما أجاب به العلماء عن هذا الحديث وغيره مما اختلفت فيه الاجوبة بانه أفضل الاعمال أن الجواب اختلف

عدم اهذرو قد ذكر جامع من العلماء أن من احتاج في دينه إلى أن يتكفى على عمار أو عكاز أو يستند إلى حائط أو يميل على أحد أكتافيه بإزالة ذلك وجزم جماعة من أصحاب الشافعي بالزوم وعدم جواز القعود مع إمكان القيام مع الاعتماد منهم التولي والاذرعي وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يازم ذلك ويجوز القعود

باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته

(عن معيقب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد أن كنت غافلا فوجدت رواه الجماعة) وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام أحدكم إلى الصلاة فإن الرحة واجهه فلا يجس الحصى رواه الجماعة وفي رواية لا يجس التراب ولله صلى الله عليه وآله وسلم عن كشي حتى ماله من مسح الحصى (قال واحدة أودع) الحديث الثاني في استناده أبو الاحوص قال المسدري لا يعرف اسمه وقد صححه الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أحد الاحوص في باب الالتفات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي بن أحمد وابن أبي شيبة وعن حذيفة بن عبد الله بن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلفظ الرواية الآخر من حديث أبي ذر وعن جابر بن عبد الله بن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي أسناده مشر حبيب ابن سعد وهو ضعيف وعن أنس بن مالك عن أبي ذر وفي أسناده يوسف بن خالد السقي وهو ضعيف جدا وعن السائب بن يزيد عن الطبراني وفي أسناده يزيد بن عبد الملك التوفي ضعه بالجهود ووثقه ابن معين في رواية عنه وعن ابن عمر عن الطبراني وفي أسناده لوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عن مسلم وابن ماجه والاسناد المذكورة في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب وجابر بن سمرة ابن مسعود وراهم النضي والحسن البصري وجهه والعلامة بعدهم وحكي النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق تقرر أن مالكا لم يره بأسا وكان يشعه في الصلاة كاحكامه لطلح في المعال وابن العربي قال التراقي في شرح ترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يعلانه في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا أنه كان يعلنه في الصلاة مرة واحدة قاله ابن رجب في نه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة ومن التابعين إبراهيم النضي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر إلى تحريم ما زاد على المرة في رواية واحدة قال التراقي في رواية بنسب واحدة ورفع نصبه بالضمير فدل الأمر بتدبيره فاصح واحدة ويكون صفة مسدود ومحدوف أي اصح مسحة واحدة

٣٠ قيل في اختلاف أسوال السائلين أن علم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما لا يؤبه بهم أو كان لاختلاف باختلاف الاوقات بأن يكون العمل في ذلك الوقت أفضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام أفضل الأعمال لانه الوسيلة إلى القيام بها ولكن من أدبها وقد تظاهرت لتعويض على أن الصلاة أفضل من الصدقة ومع ذلك في وقتها وساعة الحضر

يكون الصدقة أفضل أو أن أصل ليست على بلها بل المراد بها التصل المطلق أو هو على حذف من وراذتها وقال ابن دقيق العيد
 الإجمال في هذا الحديث محمول على البدئية وأراد بذلك الاحتراز عن الإيمان لأنه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينهما وبين
 حديث أبي هريرة أفضل الأعمال إيمان بالله ٢٣٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهد هنا ما ليس بفرض عين لأنه يتوقف على

أذن الواجب فيكون برهامة دما
 عليه وفي الحديث فضل تعظيم
 الوالدين فإن أعمال البر بفضل
 بعضها على بعض وفيه السؤال
 عن مسائل شتى في وقت واحد
 والرسنق بالصالح والتوقف عن
 الاكتناص عليه خشية ملاله وما
 كان عليه التعصية من تعظيم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 والشدة عليه وما كان هو عليه
 من ارشاد المسترشدين ولو شق عليه
 قال ابن بري الذي يقتضيه
 النظر في عدم الجهاد على جميع
 الأعمال لبدئية لانه تقديم
 بذل النفس الآن لصبر على
 المحافظة على الصلوات وأداء ما في
 أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين
 أمر لازم متكرر دائم لا يهمل على
 مراقبة أمر الله فيه إلا الصديقون
 والله أعلم ورواه هذا الحديث
 التمهيد ما بين بصري وكوفي وفيه
 التهديد والاختار والقول
 والسمع والسمع والسمع والسمع
 البضاري أيضا في الجهاد وفي
 الأدب والتوحيد ومسلم في
 الإيمان والترمذي في الصلوة في
 البراءة والتساق في الصلاة
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه
 أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم يقول رأيت أي أعزوني

ورفعه على الإبداء تقديره فواحدة تتكلمه وفيه الاذن بمسح واحدة عند الحاجة
 قوله فإن الرحمة توجب هذا التعديل يدل على أن الحكم في النبي عن المسح أن لا يتدخل
 خاطره بشئ يلهيه عن الرحمة الواجبة فحقوقه حمله منها وقد روى ابن حكمة ذلك أن
 لا يتدخل شيئا من المحسوس في حق الله فحقه عليه رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي
 صالح قال إذا جعلت فلا تسمع المحسوس فإن كل حصة تعبد ابن سعد عليه وآله التوروي
 لأنه باقي التواضع ويشغل المعنى قوله لا يسمع المحسوس التقييد بالمحسوس خرج
 الغالب لكونه كانا خالبا على فرض مساجدهم ولا فرق بينهما وبين القرب والزم على
 قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث معقيب في الرجل يسوي القرب والمراد
 بقوله إذا قام أحدكم في صلاة الدخول فيها فلا يكون منهي عن مسح المحسوس إلا بعد
 دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول سبي لا يتدخل عند إرادته الصلاة إلا بدخول
 فيه قال الرقي والاول أظهر وبرهانه حديث معقيب فإنه سأل عن مسح المحسوس في
 الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي

باب كراهة أن يصلي الرجل معه ومن الشعر

(عن ابن عباس رضي الله عنهما وأبي عبد الله بن الحارث بن عيسى رضي الله عنه وثلاثة جعلوا في
 وقوله الآخر ثم أقبل على ابن عباس فقال ثالث وأبى قال أرى سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يقول إنما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف رواه أحمد ومسلم
 وأبو داود والشافعي وعن أبي رافع قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
 الرجل وراصفه مقصودا وأما أحمد وابن ماجه وثلاثة من دارود والترمذي معناه الحديث
 الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الأئمة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصعد على سبعة أعضاء ولا يكف شعر ولا ثوبا وأخرج
 الشيخان والشافعي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه والحديث الثاني أخرجه
 ابن ماجه من رواية بخول سمعت أبا سعد رجلا من أهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد غصص
 شعره فاطلعه وأنهى عنه وقال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل
 وهو غاصص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه بعد ما ذكره المصنف ولفظه عن
 أبي رافع أنه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد غصص شعره فطالعه فالتفت إليه الحسن
 غضبا فقال أقبل على صلاتك ولا تغضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 يقول ذلك كقول الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عن أبي ساتم في العلل بنحو حديث

(لو ثبت (أن نهر) بفتح الهاء) وكنتم ما بين جنبي الوادي سمى بلصة صفته أنه (سباب أحدكم) حال كونه أبي
 (يقول فيه كل يوم حسا) أي خس مرات (ما قول) أي ما له مع أي ما تلقى فابري فعل القول مجرى فعل الظن كاتبه عليه
 ابن مالك في توضيحه وشروطه أن يكون مضارعا مستندا إلى الغالبية مع الاستقحام (ذلك) أي الاعتساف (يق) من الإبقاء

وهو بالمرحمة عند الجهور وحكي عياض عن بعض شيوخه بقي بالتون والاول اوجه (من درنه) بفتح اوة أى من وسعه زاد مسلم شأونه إشارة الى أن هذا الحكم لا يتطابق مع تنهاه في الظهور فلا يختص بمخاطب دون مخاطب (قالوا لا يني) ذلك الله لا الاعتقال (من درنه) شأنا قال (ذلك) أى انما علم ذلك فهو ٢٢٥ (مثل الصلوات الخمس بموا الله في التلطأ)

وأما ما قيل التلأ كد وسهل المقول كالموس قال الطيبي فيه مخالفة لثاني الذنوب لانهم لم يقتصر واقي الجواب على لا بل أعادوا اللفظ تأكيدا وقال ابن العربي وجه القتل أن المرء كما يندس بالآثام المحسوسة في بطنه ويأبه وينظره الله الكليم فكذلك الصلوات الخمس تظهر العبد عن آثام الذنوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا مسطحة اه وظاهر ما المراد بالتلطأ ما هو أهم من الصفوة والكبرياء ولكن قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المراد الصلوة خاصة لأنه شبه التلطأ بالذنوب والذنوب صغيرة بالنسبة الى ما هو أكبر منه من الفروع والجراحات اه قال الدمامي شبه على جهة القتل من المسلم المتكبر لبعض الذنوب المحاذة على أداء الصلوات في زوال الاذى عنه وطهارته من آثام السيئات بحال المعسر في شهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفة تقاضيه من الاوساخ وزوالها عنه ويحوز أن يكون هذا من تشبيهه بشيء ما يشاء فشبهت الصلاة بالبر لا أنها تني صاحبها من ذنوب الذنوب كما تني شهر البدن من الاوساخ التي

أى رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن عباس بأسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الاحكام وعن جابر عند ابن عدي في الكمال وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحرث هو ابن جرم بفتح الجيم وسكون الزاي وبسند صحيح من السهمي شهدوا قوله ورأوه معقوص عن بعض الشعر ضمره وقتله والعاصم خطبته في أطراف القنائب ذكر معنى ذلك في القاموس قوله وأقره الاستحواى استقر له فعله ولم يتركه قوله وهو مكثوف كفته كفنا كضربه ضربا شديدا إلى خلف كتفيه موقعا بصجل والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكثوف وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك قال العراقي ومن كره من الصلاة غير بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة بن عتبة بن جابر وابن مسعود ومن التابعين إبراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك ان الشعر يجرد منه اذا صيد وفيه امتنان في العبادة قاله عبد الله بن مسعود في رواية ابن أبي شيبة في المصنف بأسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقفا شعره قال انصرف قال عبد الله اذا صليت فلا تعقص شعرك فان شعرك يجرد منه ولك بكل شعرك رجلا الرجل انى أخاف أن يتقرب فقال تتر به خيرك وقال ابن عمر رجل رأى يصلي معقوص شعره أرسله ليجرد عنك وروى ابن أبي شيبة بأسناد صحيح الى عثمان بن عفان انه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقص شعرك مثل الذي يصلي وقد تقدم عقيل من فعل ذلك بالمكثوف مرفوعا من حديث ابن عباس وفيه معنى لما أشار اليه ابن مسعود من مجرد الشعر ان المكثوف لا يجرد يديه على الارض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح المبدان يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه كان اذا صلى وقع شعره على الارض وظهر النسي في حديث الباب الصريح فلا يبدل عنه الاقرنه قالوا العراقي وهو مختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذ تقصت رجلا استرسل وتعدت ردة تطل صلاتها وايضا فيه منة على ما في نعمة الصلاة وقد رخص ابن صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا يتقطن شفا من في القبل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم

(باب كراهة تقصم لحلى قبله أو من عينه)

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى غصاة في جدار المسجد فسأول حصة فقلها وقال ذاقتم أكلكم فلا يتقطن قبل وجهه ولا عينه)

فهو بالاعتقال فيه وشبهه قرب تماطى الصلوات وهو أنه يكون التهرق من مجبورة على باب داره وشبهه اداها كل يوم خمس مرات بالاعتقال المتعدد كذلك وشبهت الذنوب بالادران الثاني بلباسها وشبهه الصلوات عن المكثف بقلة البدن ومقتاته الاول لا يخلو وأجول برواية هذا الحديث السبعة مجنون وفيه بلاغ من التابعين وفيه التهديد والخصومة والسماع

واخرجه مسلم في الصلاة الترمذي في الامثال (عن انس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال اعتدلوا في السجود) بوضع الكفين على الارض ورفع الرقبتين من الوضوء والجنب والبطن عن التقصير اذ هو أشبه بالتواضع وابلغ في فكيف الجبهة من الارض وأبعد من حيات المكالي ٢٣٦ (ولا يسط) بالخزم على التماس أي المصل ولا يذروا يسط أحدكم

وليصق عن يساره وأصحت قدمه اليسرى متفتحة عليه وفي رواية للبضاري في حديثها وعن انس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم في صلاته فلا يرفق قبل قبلته ولكن عن يساره وأصحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فصق فيه ورد بعضه على بعض فقال أو يفعل هكذا رواه أحمد والبضاري ولا جدو مسلم نحوه بمصنوع من حديث أبي هريرة قوله تخامة قبل هي مخرجه من الصدر وقبل الثغرة بالعين من الصدر وبالم من الرأس كذا في الفتح قوله في جداد المسجد قد رواه البضاري في القبله وفي أخرى أنه يضاني جداد القبله وهذا يعني أن المراد بجداد المسجد الجدار الذي من جهة القبلة قوله فتناول حسانتها في رواية البضاري فكيف يد وفي رواية فحكوا واختلاف الروايات يدل على جواز الحلق باليد أو الحصى أو غيره مما يميز بل الأثر وقد يوجب البضاري الحلق باليد وبوب الحلق بالحصى قوله قبل وجهه بكسر القاف وقع الموحدة أي جهة وجهه قوله ولا عن يمينه ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غير قال الحافظ ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يصق عن يمينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن يميني منذ أسلمت وعن عمار بن عبد العزيز أنه نهى ابنه عنه مطلقا وقال ما نك لا بأس به خارج الصلاة وبذل لما قاله لتقيد الصلاة قد حدث انس المذكور في الباب قوله وليصق عن يساره ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره ودخل الصلاة وخارجها وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كما أخرجه الشيخان عدم جواز التقل في المسجد إلى جهة اليسار وغيره قال الحافظ وحاصل التزاع هنا هو من تعارضوا بها قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله وليصق عن يساره وأصحت قدمه فالنوى يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد القاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص الأول بمن يرددنها وقد وافق القاضي جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما ويشهد ما رواه أحمد بن حنبل بن الحسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا في قطع في المسجد فليغيب تخامة أن يصيب جلد مؤمن أو ثوبه فتؤذبه وأرضع منه في القعدة وما رواه أحمد أيضا والطبراني بن الحسن من حديث أبي أمامة مرفوعا قال من قطع في المسجد فليذنه فسيئة وإن ذنبا فسيئة فلم يجعل سيئة الأبعد عدم الذنوب ونحوه حديث أبي ذر عندهم لم مرفوعا قال ووجدت في مساوي أعمال أمي الخاضعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم يثبت لها حكم السيئة بمجرد بقائها في المسجد بل يتركها غير مدفونة انتهى ومما يدل على ذلك أي تخصيص عموم قوله

بأنظارها القائل (ذراعاه كالأكب) فإن فيه مع ذلك إشعارا بالثبوت بالصلاة وقلة الاعتناء بها والاقبال عليها (واذا رفق) أحدكم (فلا يرفق بين يديه ولا عن يمينه) فإنه ينبغي (وعز وجل) قد تقدم الكلام على هذا الحديث ولا يخفى أن مناجاة الرب أو رفع درجات العبد ولا يتحقق المناجاة إلا إذا كان السنان معبرا عما في قلبه فالغفلة ضد ولا ريب أن المقصود من القراءة والأذكار مناجاته تسليدا وتعالى فإذا كان القلب مغمورا بإحجاب الغفلة فاقلاعهن جلال الله عز وجل وكبريائه وكان الله أن يفكر في حكم العادة فما أبعد ذلك من القول وعن بشر الحافي من لم يمشع فسدت صلاته وعن الحسن كل صلاة لا يبيض فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع قال القسطلاني سلمنا أن الله تعالى يحصوها فلهذا يأخذنا الاحتياط بسد ذوق هذه المناجاة (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال إذا اشتد الحر فايردوا الصلاة أي بصلاة لا تظهر كما في رواية أبي سعيد والمطلق يجعل على التقيد ومفهوما أن الحر إذا لم يشتد

لم يشرع الايراد وكذا لا يشرع في البرد من باب الأولى والمعنى أخره إلى أن يبرد لوقت يقال بربا إذا دخل في البرد البراق صحت أظهر إذا دخل في الظهور والأمر بالاراد أمر استحباب وقيل أمر ارشاد وقيل بل هو واجب حكاه عياض وغيره وقيل الكراهة فنقل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جهوا أهل العلم يستحب تأخير الظهور في شد الحر إلى أن يبرد الوقت ويسكن

الوجه ونحوه بعضهم بالجامعة فاما التفرّد بالتجمل في حقّه أفضل وهذا قول أكثر المالكية والشافعية لكن خصه أيضا بالبدل
الحار وقد اجماعوا إذا كانوا يتأبون مسجد من بعدنا فلو كانوا يجتمعون أو كانوا يمشون في كن فالأفضل في حقهم التجمل
والمشهور عن أحد التسوية من غير تخصص ولا تقيّد وهو قول اسحق ٢٣٧ والكوفيين وابن المنذر وبطل بالاراد في غير

البراق في المسجد خطبة سجوا التتم في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وهذا ما
داود من حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبقي تحت
قدمه اليسرى ثم دلّكه بقله قال الحافظ استاده صحيح وأمله في مسلم والظاهر أن ذلك
كان في المسجد فبقى كما تقدم ويؤيد قول النووي تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث المتفق عليه بأن البراق في المسجد خطبة وإن دفنها كفارتها فإذ لا تلتصق
كتب الخطبة بمجرد البراق في المسجد ظاهر فبقاء الظهور ولكن تأويل الذين يتبع
بعده قال الحافظ وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما إذا كان عذر كان في تركه من
الظهور من المسجد الواقع على ما إذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله
في دفنها قال النووي في الرافض المراد دفنها إذا كان المسجد ترابيا أو رملا فاما إذا كان
مبطلا مثلا فدلّ كما يشي مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير قال الحافظ لكن
إذا لم يكن لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم دلّكه
بقله قوله أيضا ويقل هكذا تراه هذا أنه يخبر بين ما ذكره ظاهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القبة
الضريح ويؤيده تعالى ما نرى به تعالى بينه وبين القبة كما في الضريح من حديث أنس
وإن القليل وجهه إذا صلى في حديث ابن عمر عند البخاري قال في القبة وهذا التعليل
يدل على أن البراق في القبة سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المعنى ولا يجري
فيه اختلاف في أن كراهية البراق في المسجد هل هي في تنزيهه أو في قصره وفي معنى ابن
حبان وابن خزيمة من حديث حديثه من فروع من نقل لقاء القبة بآثار يوم القيامة وقوله
بين حقيقته وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر من فروع ما عرفت صاحب التمام
في القبة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يردود ابن حبان من حديث السابق بن جلد
أن رجلا لم يوافق في القبة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصبلي
إكم الحديث وفيه أنه قال تلك أذيت الله ورسوله انتهى

البراق في المسجد خطبة سجوا التتم في الثوب ولو كان في المسجد بلا خلاف وهذا ما
داود من حديث عبد الله بن الشخير أنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبقي تحت
قدمه اليسرى ثم دلّكه بقله قال الحافظ استاده صحيح وأمله في مسلم والظاهر أن ذلك
كان في المسجد فبقى كما تقدم ويؤيد قول النووي تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم
في الحديث المتفق عليه بأن البراق في المسجد خطبة وإن دفنها كفارتها فإذ لا تلتصق
كتب الخطبة بمجرد البراق في المسجد ظاهر فبقاء الظهور ولكن تأويل الذين يتبع
بعده قال الحافظ وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما إذا كان عذر كان في تركه من
الظهور من المسجد الواقع على ما إذا لم يمكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله
في دفنها قال النووي في الرافض المراد دفنها إذا كان المسجد ترابيا أو رملا فاما إذا كان
مبطلا مثلا فدلّ كما يشي مثلا فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير قال الحافظ لكن
إذا لم يكن لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم دلّكه
بقله قوله أيضا ويقل هكذا تراه هذا أنه يخبر بين ما ذكره ظاهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في القبة
الضريح ويؤيده تعالى ما نرى به تعالى بينه وبين القبة كما في الضريح من حديث أنس
وإن القليل وجهه إذا صلى في حديث ابن عمر عند البخاري قال في القبة وهذا التعليل
يدل على أن البراق في القبة سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المعنى ولا يجري
فيه اختلاف في أن كراهية البراق في المسجد هل هي في تنزيهه أو في قصره وفي معنى ابن
حبان وابن خزيمة من حديث حديثه من فروع من نقل لقاء القبة بآثار يوم القيامة وقوله
بين حقيقته وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر من فروع ما عرفت صاحب التمام
في القبة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يردود ابن حبان من حديث السابق بن جلد
أن رجلا لم يوافق في القبة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصبلي
إكم الحديث وفيه أنه قال تلك أذيت الله ورسوله انتهى

باب في أن قتل الحية والعقرب والمنى أسيرة الحاجة لا يكره

عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الأسودين في الصلاة والعقرب
والحية رواه خمسة وصححه الترمذي الحديث نقل ابن عساكر في الأطراف وبعده المزني
وتبعهما المصنفان الترمذي وصححه والذي في النسخ أنه قال حديث حسن ولم يرتفع به
إلى العصة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس
عند الحاكم بأسناد ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي أسناد مثله وهو ضعيف
وكذلك شيخنا محمد بن عبد الله بن أبي رافع وعن ابن عمر عن إحدى نساء النبي صلى الله

خياب محمول على أنهم طابوا إذ ادّعى قدر الإبراد لأنه بحيث يحصل للحيات ظفر عني فيه واشتكت النار إلى دبرها شكايته
حقيقية بلسان المقال بحيث ينقلها الله تعالى فله عاص وقعبه الآية بأنه لا يمس خلق أدراك مع الحياة انتهى وقال أبو
الوليد الطبري وحي وإذا قلنا بأنها حقيقة فلا يحتاج إلى كتم وجود الكلام في الجسم أمافي حاجة النار لا بد من وجود

العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التفتن لوجه الدلالة او هي مجازية مرفقة بلسان الحال عن لسان المقتال كقوله ع
شكا الى جلي طول الصرى وقرروا لبيضاى ذلك فقالوا شكوا اهلنا عن غلباتها وا كل بعضها ايضا مجاز عن ازدحام
اجرامهم او تنفسها مجاز عن خروج ما يعرضها ٢٢٨ وهو نفس فلسفي منه وكما قد تنفس غلباتها في تفسيره وتأليفه وتعبه

عليه وآله وسلم عند البضارى ومسلم ومن عاتشة عبد بن يعلى الموصلى وفي استاد معاوية
ابن يحيى الصدق ضعفه اليهود وعن رجل من بني عدي بن كعب عند أبي داود باسناد
منقطع قهرا امر بقتل الاسودين تحمية الحبيسة والعقرب الاسودين من باب التغليب
ولا يسمى بالاسود في الاصل الا الحمية والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب
في الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقي وحكي الترمذى
امن جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة في
المستوفى وروى بن أبي شيبة ايضا عن قتادة قال اذا لم تعرض لك علفا فقتلها قال
لعرقى وا من قتلها في الصلاة او هم بقتلها في بن أبي طالب وابن عمر روى ابن أبي
شيبة عنه بسند صحيح انه رأى ريشة وهو يصلي فغلبتها فقتلها فبها بقتله ورواه
البيهقي ايضا وقال فقتلها بغير جرحه وقال سبقت بها عقرب ومن التابعين الحسن
المصري وأبو العالية ومطاء ومروق العبلى وغيرهم انتهى واسئل المانعون من ذلك
اذا بلغ الى الحد الفل الكثير كالهادهو يقول الكارهون كانه في حديث ان في الصلاة
لنفسه لا المتقدم وبحديث استكنوا في الصلاة عند أبي داود ويحجب عن ذلك حديث
باب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث جرحه
على الله عليه وآله وسلم الامامة وحديث خطبه لتعمل وحديث علته على الله عليه وآله وسلم
رسلم على المنبر وزوجه اليهود ورجوعه بعد ذلك وحديث امره صلى الله عليه وآله وسلم
بدون المنبر وان افضى الى مخالفة وحديث شبهه بفتح الباب الا في هذا الحديث
وكل ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصصا لمعوم أدلة المنع واعلم ان الامر بقتل الحية
والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين وقد اخرج البيهقي من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتال البعوضة ضربة أصبحت أم أخطأها وهذا
يوهم التمسك بالضربة قال البيهقي وهذا من صحيح فاما أرادوا الله أعلم وقوع الكفاية بها
في الايمان بالمأمور فقد أمره صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأرادوا الله أعلم اذا امتنع
بفعلها عند الخطأ لم يرد عليه المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم اسئل البيهقي عن ذلك
بحديث أبي هريرة عنده مسلم من قتل وزغف في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن
قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدفع من الأولى ومن قتلها في الضربة
الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدفع من الثانية قال في شرح السنة وفي معنى الحية والعقرب
كل ضار اصباح القتل كارتنايه وضوؤها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يصلي في البيت والباب عليه مفتوح فغشى حتى فتح ثم رجع الى مقامه
ووصفت أن الباب في القبلة رواه انجسة الابن ماجه) الحديث حسنة الترمذى وزاد

أهل العلم بالحق وصوب التوروى
جلها على الحقيقة وقال ابن المنبر
هو المختار لاجل القدرة لذلك
ولان استمارة الكلام للحال وان
ههنا وسهت لكن الشكوى
وتعالها وتضيقها والتعليل
والاذن لها والقبول والتفكير
وقصره على اثنين فقط بعيد
من الجواز خارج عما تقدم
استعمله وقد وردت مخالفتها
للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
والجوز من يقولها بنى مؤمن
فقد اذنه أو نزل لهي وقال ابن
عبد البر لكلا القولين وجه
وقطار والاول أرجح وقال
عياض انه الاظهر وقال القرطبي
لا مخالفة في الفقه على حقيقته
قال واذا أخبر الشارع بأمر جائز
لم يصح الى تأويله على حقيقته
ألفه قال هو ذلك التور بشي
ويضع محل ذلك على الجواز
قوله (فقال تبارك كل بعض
بعضا فاذن لها) وجه الثاني
(يتبين) تنبيه نفس بفتح الفاء
وهو ما يخرج من الجوف ويدخل
نفسه في الهواء (نفس في الشتاء
وتنفس في الصيف) فهو الشد
ما يجدون أي الذي يجدونه
(من الحشر) أي من ذلك النفس
وهذا لا يمكن الحمل معه على الجواز

ولو جازنا شكوى النار على الجواز لان الاذن لها في النفس ونشأة الحمة لا يمكن فيه الجوز (وأشعنا تجدون الناس
من الزمير) من ذلك نفس ولا مانع من حصول الزمير من نفس النار لان المراد من النار جعلها هو وجههم وفيها طابعا
فهو بريد وثاني خلق المؤمنين النجى وانما طاب على جمع الضدين في محل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر

فعلى التواتر المعنوي خلافاً لمن قال من المعتزلة انها تتعلق يوم القيامة ورواه عنه وفيه التحديث والقول والحفظ
والمنعنة وأخرج النسائي (عن أبي هريرة) أن الفارسي رضى الله عنه قال كُتِبَ على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قبره (قيد هنا
بني سقر وأطلقه في آخره) مشيراً بذلك إلى ان تلك الرواية الملقاة بحمالة ٢٢٩ على هذه المقيدة لأن المراد من الإبراهيم
التسبيح بل ودفع المشقة فلا

تساوت بين السفر والحضر (فالمراد المؤمن) أي بلال (ان
يؤذن للظهر فقال) له (النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) يريد
ثم أراد ان يؤذن فقال له (أريد)
وقد روي عن أبي الوليد عن
شعبة عن ابن أبي عمير عن
ابن ابراهيم عن عبد كزاشنة
قال الكرماني الإبراهيم إذا كان
لغرض الإبراهيم الصلاة (حق)
الأن (أي الثاني) التناول رعاية
الإبراهيم حتى يصير التناول ذراعاً
بعد غل زوال أو ربع قامة أو
قلها ونصفها وقيل غير ذلك
ولاستدلهذا التفصيل
ان يختلف باختلاف الأوقات
وأيضا المارى وبجوزى على
أقواله أنه يختلف باختلاف
الحوال لكن بشرط أن لا يمتد
إلى آخر الوقت كما في الفتح
وأي هو ما بعد الزوال من
التناول والتناول جمع قيل
استأنس شديد التلام كل ما يقع
على الأرض من تراب أو وصل
أو نحو ذلك وهي في التاليف
منبذعة غير خاصة لا يظهر
لهذا لعل الإبراهيم أنكر وقت
لظهر (ومن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه أن رسول الله

النسائي صلى الله عليه وآله وسلم) كذا ترجم عليه الترمذي قوله والباب عليه مغلق فيه ان المنسحب
لمن صلى في مكان ما إلى الصلاة أن يطلق الباب عليه ليكون سعة للمار بين يديه وليكون
أسرور وفيه إخفاء الصلاة عن الأعميين قوله فحسبني لفظ أي داود فحسب
فاستغفرت فحسب قال ابن رسلان هذا المتن محمول على أنه منى خطأ أو خلوتين أو
منى أكثر من ذلك معترفاً وهو من التقييد بالذهب ولا يخفى فساده والحديث يدل على
إباحة المنى في صلاة التطوع لمصلحة

• (باب في ان عمل القلب لا يطل وان طال) •

(عن أبي هريرة) ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان
وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فاذا قضى الاذان أقبل ثم وثب بها أدبر فاذا قضى
التسويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول ذكر كذا المالم يكن يذكر حتى يضل
الرجل ان يدري كم صلى فإذا لم يدرك أحدكم ثلاثاً صلى أو أربعاً أو خمساً وهو جالس
متفق عليه وقال البزار قال عمر إذا لم يسمع جثى وأتاني الصلاة) قوله وله ضراط
جاءه أصبغ وقت حال في رواية وزاد حصول الارتباط بالضعيف قال حاض يمكن جعله
على ظاهره لا محذور منه خروج الرمي ويحتمل انه عبارة عن شدة غمزه وبقره
رواية مسلم بلغة حاصصة بحملات معصوم الأول وقد فسر ما روى وغيره بشدة
العدو وقال في الفتح والمراد بالشيطان ابليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح ويحتمل
أن المراد جلس الشيطان وهو كلف مقروص الجنب والانس لكن المراد هنا شيطان الجنب
خاصة قوله حتى لا يسمع التاذين ظاهره أن يتعمداً خارج ذلك اما الشيطان سمع أصوت
الذي يصدره عن سمع المؤمن أو يصنع ذلك استغناء عما فعله الشيطان ويحتمل أن
لا يتعمد ذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يحدث له ذلك قوله اذا قضى
بعض أوله والمراد به الفراغ والانتباه ويرى بفتح أوله على حذف التفاعل والمراد التماذي
قوله أقبل زاد مسلم لم يسمع مرة فوسوس قوله اذا وثب ضم لثلاثة وثسب الواد
المكسورة قبل هوس ثاب ذابج وقيل هوس ثوب اذا أشار بوجهه عند لتراخ
لإعلام غيره قال به وروى المراد بالتسويب ما قامه وبذبحه أو هو انفق صحبه
والطبايب والبيع وغيره وقال القرطبي قوله بالصلاة اذا أقبلت وأصه رجوع إلى ما يثبته
الاذان وكل من ردد صوته فهو متوب وزعم بعض الكوفيين أن لم يدب متوب قول
المؤذن من الاذان والأخامة هي على الصلاة على التسليم قد قامت الصلاة قال
الخطيب لا تعرف العامة انتوب في الاذان إلا من قول المؤذن في الاذان الصلاة خير

صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين زافت الشمس) أي مالت والترمذي قال أي من أحلى درجات ارتفاعها (فصل في التلخيص)
في أول وقتها لم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال وعليه استقر الإجماع وكان فيه خلاف قدم من بعض
أصحابه أنه يجوز صلاة الظهر قبل الزوال ومن أجدها حتى منه في الجمعة وهذا لا يعارض حديث الإبراهيم ثبت بالقول

وذلك بالفعل والقول فخرج عليه وقال البيضاء الأبراد تأخير الظهور أدنى تأخير بحيث لا يخرج من حدة التهييم
فإن الهاجرة تطلق على الوقت الذي أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغ من الصلاة (على النهر) لما بلغه أن قواما من المناقب
يسألون منه ويخرجونه عن بعض ما يألوه ٢٤٠ (فذكر الساعة فذكر أن فيها أمورا عظيما ثم قال من أحب

أن يسأل عن شيء فليسال) أى
فليسالني عنه (فلا تالوني
عن شيء إلا أخبرتك به) ما دمت
في مقامى هذا فأكثر الناس
في البكاء خوفا من نزول
العذاب العام اليهود في الأمم
السابقة عندودهم على أنبيائهم
بسبب تغضبه صلى الله عليه
 وآله وسلم من عقاب المناقبين
السابقة أنفا أو سبب بكائهم
ما هموم من أهل اليوم القيامة
والأمور العظام والبكاء عند
سد السور في البكاء أو تأخير
المسح وخروجها (وأكثر)
على أنه عليه وآله وسلم (أن
يقول سألني فقام عبد الله بن
حذافة السهمي فقال يا رسول
الله (من أين قال أ بولس حذافة)
وكان يدعى لغيا به (ثم أكثر
أن يقول سألني فنبذ عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه
(على ركبته) بالثبته فقال
رضينا به قد بدا وبالإسلام ديننا
وبمحمد صلى الله عليه وآله
وسلم (بما فسكت ثم قال مرضت
على الجنة والنار أتما) أى
في أول وقت يقرب بسقى وهو
الآن (في عرض هذا الحادث)
بضم العين المهملة وسكون
الراء أى جائسه وناجسته

من التورم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة قوله حق يحظر بضم الطاء قال الحافظ
كذا في نسخة من أ كثر الروايات وضبطناه عن المتقين بالكسر وهو وجه ومعناه يوسوس
وأصلهم من خطر البعير ذنبه إذا سر كفضرب به فغذبه وأما بالضم فمن المروان يدون منه
ذنبه وضعف الحسبي في رواه الضم مطلقا قوله بين المروان منه أى قلبه وكذا هو
الضاري من وجه آخر في به الخلق قال الباجي يعنى أنه يحول بين المروان وبين ما يريد من
العمل على صلاحه وأخلاه فيها قوله لما لم يكن ذكرى لشيء لم يكن على ذكره قبل دخوله
في الصلاة وهو أهم من أن يكون من أورد الدنيا أو الآخرة وهل يشمل ذلك التذكير في
معنى الآية التي يتلوها لا يعد ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وأخلاه بأى وجه كان
كذا قال الحافظ قوله حتى يصل الرجل بضامه مكسورة كذا وقع عند الأصملي ومعناه
يجعل قال الحافظ في الفتح وعند الجمهور بالطاء المشافة يعنى بصيرا أو يبين أو يغير قوله
أن يدرى كم صلى بكسر الهمزة وهى التي لفتى يعنى لا وحكى ابن عبد البر عن الأثر فتح
الهمزة ووجهه بما تنصبه عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الفتح بشئ إلا مع الضاد
فيكون أن مع الفعل يتأويل المصدر مقولا لا قبل بأقراط حرف الجر أى يصل عن درابته
وفى رواية البخارى لا يدرى كم صلى والحديث يدل على أن الوسوسة في الصلاة غير بسيطة
لها وكذلك سائر الأعمال القلبية لعدم الفارق والحديث غوائل ليس المقام للاسقاطها
قوله لا في لاهر حبشنى وناقى الله لا تأى ادبر تحبهن وافكر فيه

• (رب القنوت في السكينة عند التوازل وتر كفى فيها) •

(عن أبي مالك الأشعري قال قلت لأبي أبت ذلك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى فهنا بالكوفة قرى من خمس شتى أ كانوا
يقنوتون قال أى بنى محدثوه أ ج د والقرمذى وصحبه وابن ماجه وفى رواية أ كانوا
يقنوتون فى النبروا أنه فى لفظه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم
يقنوت وصليت خلف أبى بكر فلم يقنوت وصليت خلف عمر فلم يقنوت وصليت خلف عثمان
فلم يقنوت وصليت خلف على عليه السلام فلم يقنوت ثم قال يا بنى أ بعة) الحديث قال الحافظ
فى التلخيص استناد حسن وفى الباب عن ابن عباس عند الأرقطى والبيهقى أنه قال
القنوت فى صلاة الصبح بدعة قال البيهقى لا يسمع وعن ابن عمر عند الطبرانى قال فى قيامهم
عند فراغ الله رضى من الورد يعنى قيام القنوت أنهم البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وفى استناده بشر بن حرب الأزدى وهو ضعيف وعن ابن مسعود عند
الطبرانى فى الأوسط والبيهقى والحاكم فى المستدرج القنوت بلفظ ما قنوت رسول الله صلى الله

وعرضها ما بيان يكون نافرعا إليه أو روى ما ينهى أو مثله (فلأر) أى أبصر (كالخير) الذى فى الجنة عليه
(والشر) الذى فى النار فى ذلك المقام أو ما أبصرت شيئا كالجماعة والعصبة فى سبب دخول الجنة والنار استدله البخارى
على أن بقدر موت الظاهر عند الزوال وهو ميل الشمس إلى جهة المغرب وأشار بهم هذا إلى الرد على من زعم من الصكوفيين

ان الصلاة لا تجب بأول لوث قال ابن بطال ان الفقهاء يأمرونهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع قبل انتهائهم والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم ان أول الظهور اذا صار الى مقدور الشرائك (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب العلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة قوله اية الفاظ)

كما يظهر عند المراجعة اليه وإلى هذا الحديث والصحيح في تعيين أو طلت الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما سقتناه في الروضة السنية دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابطاً وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي بزة) الأصل في صلاة من يصلي معصوا (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه) أي بما سبه النبي إلى جنبه ولا يجد فيصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه أو يسلم ويصلي يعرف وجه بعض (ويقرأ أم) أي في صلاة الصبح (ما بين السنتين) من أي لفترات الكبريم وفوقها (إلى المدة) كان (على الظهور إذ زالت الشمس) أي ما نلت إلى جهة المغرب (و) يسلي (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) أتروا حال كونه (رجع) فيرجع من المسجد إلى منزله (والشمس حية) يشاء لم يتغير لونها ولا حرها وليس المراءى الذهاب إلى أقصى المدينة ولرجوع من ثم إلى المسجد وفي رواية عوف عنده البخاري ثم

عليه وسلم في شيء من صلته زاد الطبراني في المعجم ان إذا حارب بقتل في الصلوات كل من يدعو على المشركين ولا تقتل أو يكره ولا يجر حتى ماؤا ولا تقتل على حد حارب أهل الشام وكان يقتل في الصلوات كل من كان معاً ويدعو عليه (في) قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر السبكي وهو متروك وعن أم سلمة عند ابن ماجه قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التثاوت في الصلوات ورواه الدارقطني وفي استناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية التثاوت وقد ذهب في ذلك كثير أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاه العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم التثاوت وإذا تعارض الأثبات والنقل قدم المصنف وحكاه عن أبي بصير عن التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد وسحق وحكاه المهدي في الصريح عن أبي عبد الله في الحدود وابن مسعود وقد اختلف التثاوت لمشروعيته هل يشرع عند التثاوت أم لا وذهب جماعة إلى انه مشروع في صلاة القبر وقد حكاه الخازني عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الأصنام من عدم الصلاة لأربعة أسباب ثلاثة عشر من الصحابة ومن بعدهم من أئمة الطائفة وسبعة عشر من فقهاء أبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر من الأئمة ثمانية أبو بصير فيزي وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحامد بن مالك بن أنس وأهل الجواز وزهري وأكثر أهل الشام وأنشاق وأصحابه وعن الثوري وإسحاق بن عمار قال وسبقه هو لا مطلق كثر وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز والنخعي وابن أبي ليلى والحسين بن صالح ورواه محمد بن جرير وحكاه عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حنيفة ورازي وأبو زرعة ورازي وأبو عبد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الغنمقي وحكاه النعماني في المعجم عن أحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه وحكي عن حماد بن عيسى عنهما خلاف ذلك قال الثوري في شرح المهذب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر السلف ومن بعدهم أو أكثرهم منهم وحكاه المهدي في البحر عن أبيه والقاسم وزيد بن علي والناصري المؤيد بن قيس أهل البيت وقال الثوري وابن حزم كل من أشعل النار في المسجد واعلم انه قد وقع اتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء وثبت خلاف لاق صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة لوزن غير هاتئنا القنوت في لوزن في باقي الكلام عليه في أبواب لوزن وأما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المثبتون به بحجج منها حديث لم يروى في التبيان ويحاج بأنه لا نزاع في وقوع التثاوت منه صلى الله عليه وآله وسلم إنما النزاع في استمراره ومشروعيته فمن قالوا لفظ كان يفعل يدل على استمراره ومشروعيته قلنا قد مضى عن الثوري ما حكاه عن

٢١ قيل في يرجع أحدنا إلى رحله أقصى المدينة والشخص حية وهي توضع ذلك لانه ليس فيها إلا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث بين بعضها بعضاً وتماهي وجوعاً لا ابتداءً الجي كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المسجد رجوعاً (ونسى الراوي) أي أبو المبال (ما قال) أبو بزة (في المغرب قاله) كان صلى الله

عليه وآله وسلم (البيان بأخيه) صلاة (المائة إلى ثلاث الليل) الاول (ثم قال) أبو القاسم (الذي شرط الليل) أي نصفه وربعه
 التوفي في شرح المذهب فأخذ يبدل على استحبابه مطلق التأخير لعمدة وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت الصلوات
 عمر بن الخطاب و الشافعي في أحد قوله ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز إلى أن آخر وقت العشاء ثلاث الليل واخبرنا أحمد بن

جبريل وسعيد أبي موسى في
 التعليم وقيل أن آخر وقتها نصف
 الليل لحديث ابن عمر وفيه وقت
 صلاة العشاء إلى نصف الليل
 وبحديث ابن ماجه وأحمد وغير
 ذلك وهذه زيادة يجب قبولها
 وتعين المصير إليها أكثر نظرها
 وكونها في الصحيحين وقد صرح
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
 لو أن يشق على أمته لأخرها إلى
 نصف الليل فدل ذلك على أن في
 ذلك الوقت أفضل بل ورد ما يدل
 على أن وقتها إلى أن يذهب طامة
 الليل أي أكثره فالحق أن آخر
 وقت اختيار المصنف الليل
 وأما وقت الجواز والاضطرار
 فهو عند أبي الغبير الصادق
 لحديث أبي قتادة عند مسلم
 وفيه ليس في النوم تقريب أفعال
 التقريب على من لم يصل الصلاة
 حتى يجي وقت الصلاة الأخرى
 الصلاة الغبير قائم بمحرومة
 من هذا الصوم بالإجماع ورواية
 هذا الحديث الأربعة ما بين
 بصري وواسطي وفيه التحديث
 والقول وأخرجه مسلم وأبو داود
 والشافعي عن ابن عباس رضي
 الله عنهما أن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم صلى بالمدينة سبعاً
 أربعين ركعات جمعاً (وعتياً)

جهوا والمحققين أنها لا تدل على ذلك لما فغايته مجرد الاستقرار وهو لا ينافي الترتيب آخر
 كما صرح بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيهما أنه كان يفعل ذلك في
 الغبر والمغرب فها هو جوايبكم من المغرب فهو جوابنا عن الغبر وأيضاً في حديث أبي
 هريرة المتفق عليه أنه كان يفتن في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الأخرى
 وصلاة الصبح فها هو جوايبكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا أخرج
 الفارابي وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس أن النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر يدعو على قاتلي أصحابه يتغمصون ثم ترك فأما الصبح
 فلم يزل يفتن حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صح هذا لكان طاعماً للتزاع
 ولكن من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوي وقال علي بن
 المديني أنه مضطرب وقال أبو زرعة عنهم كثيراً وقال عمرو بن علي الفلاس صدوق سي الحفظ
 وقال ابن معين ثقة ولكنه يخطئ وقال الهروي ثقة ولكنه يغلط وحكي الساجي أنه قال
 صدوق ليس بالمتقن وقد وثقه ضعيف واحد ولحديثه هذا شاهد ولكن في إسناده عمرو بن
 عبد وليس بصحة قال الحافظ ويعكر على هذا أمارة الضعيف من طريق قيس بن الربيع
 عن عامر بن سليمان قلنا لأنس أن قوماً من عمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل
 يفتن في الغبر فقال كذبوا إنما كنت شبروا أحد يدعو على حمن أصحابه المشركين
 وليس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يثبتهم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد
 عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتن إلا إذا دعا لقوم أو دعا على
 قوم فأختلفت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا يقوم مثل هذه الأربعة انتهى إذا قرر
 لك هذا علمت أن الحق ما ذهب إليه من قال أن القنوت مختص بالنوازل وأنه ينبغي عند
 نزول النازلة أن لا تنص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من
 حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن جابر
 بلطف كان لا يفتن إلا أن يدعو لأحد أو يدعو على أحد أو أصله في البخاري كما أنه في
 واستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت وتقدمه وقد حاول جامع من حديث أبي
 الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل قصته وأطالوا الاستدلال على مشروعية
 القنوت في صلاة الغبر في غير طائل وحاصله ما عرفناك وقد طول المبحث الحافظ ابن
 القيم في إلهي وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم قنت وترك وكان ترك القنوت أكثر من فقهه فانه إنما عاينته عند النوازل بالدعاء
 لقوم ولادعاء على آخرين ثم تركها فقدم دعا لهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم
 وبادوا فالتابعين وكان قنوته لعارض فلما زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث أن

جمعاً (الظهر والعصر) ثمانية (والغبر والعشاء) سبعاً وهو وقت وتشر فيه من قال أبو السعد الشافعي
 بليل لعل التأخير كان في ليلة أي مع ومما يطعن على أن يكون فيها وقت يصح للمطر خوف المصلحة في حضوره المسجد مرة
 بعد أخرى وهذا قيل الشافعي وأحمد بن حنبل وثابت بن مالك وقال يليل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سحر لكن الجمع بالمطر

لا يكون الاتقاد وسجله بعضهم على الجمع للمرض وقواه التورى رحمه الله له المشقة فيما أشتمن المطر وتعقب بانه
مختلف لظاهر الحديث وتقدمه ترجيح بلا مرجع وتخصيص بلا تخصيص انتهى وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث فحرفوا
الجمع بالمضمر لما جازى لا يفتقد عادة وبه قال أشهر الفقهاء الشافعي ٢٤٣ وسكانه تطالب من جامع من أصحاب

الحديث وثاقبه آخرون على
الجمع الصوري بأن يكون آخر
الظهور الى آخر وقتها وعي
العصر في أول وقتها وضمت
لغة لفتها لظواهر وقد حسمنا
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة
التدبية ومحمد بن الجمع بين
الصلتين مروي كما وقع
التصريح بذلك عن ابن عباس
وقوله بل فرس من رداء مما يقيد
انه الجمع الصوري فحينئذ لاخذ
به وان الجمع في المضمر بقية عذر
شرعي ثابت لا يجوز زوجه وهذا
الحديث الخمسة بصرون ماخلا
عسرو بنديار المكي وفيه
التصديق والعنفه وآخرجه
أيضاً في الصلاة وكذا سلم وأبو
دودوان في (حديث أبي
برزة رضي الله عنه في ذكر
الصلوات تقدم قرأوا في
هذه الرواية لما ذكر لعشاً وكان
يكره النوم قبلها والحديث
بعدها أي التصديق الذي روي
لأبي في (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال كان صلى
الله عليه وسلم يخرج لسانه في يفي
عرو بن عوف) فبانه ثم كانت
منازلهم وهي على ميلين من
الحديثة (فيصيدهم يصلون
العصر) أي عصر ذلك اليوم

أحدث أنس كلها صحيح يصدق بعضها بعضاً ولا تتناقض وحمل قول أنس ما زال يفت
حتى فارق الدنيا على الصلاة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في
باب الجلوس بين السجدة ثم أوجب من تخصصه به القبر بانه وقع بحسب سؤال السائل
فانه إنما سأل أنس عن قنوت القبر فأجاب بما سأل عنه وبانه صلى الله عليه وسلم كان يطيل
صلاة القبر دون سائر الصلوات قال ومعلوم انه كان يدعوه ويثني عليه ويعيد في هذا
الاعتدال وهذا القنوت منه بلا ريب فمن لا نشأ ولا نرب انه لم يزل يفت في القبر حتى
فارق الدنيا لم يصار القنوت في لسان القتها وأكبر الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم
اهدني بين هدي الخ ومعلوم انه لم يزل يفت في القبر حتى فارق الدنيا وذلك
الظواهر المشدود وغيرهم من الصلاة جلوا القنوت في انظر الصلاة على القنوت في
اصطلاحهم وثأمن لا يعرف غير ذلك فلهذا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه كانوا يداين على هذا كل غداة وهذا هو الذي نأزعه من قبهم جمهور العلماء
وقالوا لم يكن هذا من فعله الرب بل ولا يثبت عنه انه فعله رعاية ما روي عنه في هذا
القنوت انه صلى الله عليه وسلم بن على الى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس
للاحتجاج وعدم اختلافه واضطراره على حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على عدم
وجوب القنوت مطلقاً كما صرح بذلك صاحب البروقية (وعن أنس ان النبي صلى الله
عليه وسلم قننت شهر آخر ثم روى أحمد وفي لفظ قننت شهر آخر روى على احبائه من احبائه
العرب ثم ذكر روى أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وفي لفظ قننت شهر آخر قننت شهر آخر
فعلما به حزن حزناته أشد منه روى البخاري) قوله على احبائه من احبائه العرب هم بنو
سليم قتله القراء كما ساق في حديث ابن عباس قوله حين قتل القراء هم أهل بقرعة
وقسمهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد
جمع بينه وبين حديث أنس المال على ان النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يفت في القبر
حتى فارق الدنيا بن المراد ترك الدعاء على الكفار لاصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا
الجمع عن عبد الرحمن بن مهادي بسند صحيح والقنوت لمعان تقدم ذكرها في باب نسخ
الكلام ولما روي هذا الباب الدعاء (فأتمه في الصلاة من طريق عامم الاحول
عن أنس ان القنوت قبل الركوع قبل النبي روى القنوت بعد الركوع كثر أخذ
وعليه درج خلفه المشدود وروى الحاكم أبو جعفر الكوفي عن الحسن البصري
قال صليت خلف عتبة وحضر يندريا كلهم يفت في الصبح بعد الركوع قال الخافض
واسناده ضعيف قال لا ترم قلت لا جد يقول أحد في حديث أنس انه قننت قبل الركوع
غير عامم الاحول قال لا يقره غيره خافه كلهم هشام عن قتادة وانشى من أبي مجاز

ومما كانوا يخشون من أول الوقت لاشتهائهم في ردهم وحوائطهم بعد راعيهم ياهبون للصلاة بالطهارة وغيره فانتأثر
صلاتهم الى وسط الوقت وهذا الحديث موقوف لظواهر وقوع حكايات أصاب في مقام الاحتجاج وبوجه رواية
الشافعي مرفوعاً بلطاف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسل على العصر ورواها أربعة عنه في التصديق والعنفه والقول

وأخرج البخاري أيضا وسلم والشافعي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كل من دخل مكة صلى الله عليه وآله وسلم فصلى العصر والشعر من ثعنة فجاءه) هو من باب الاستعارة المراد بقصرها وعدم ثقلها (فيذهب) أي ذهب إلى العوالي جمع عوال محال المدينة رقم ٢٤٤ القرص من جهة قبض (فيأتيهم) أي أهل (والشعر من ثعنة) دون ذلك

ويؤيد بن جرير وغير واحد عن حفظة كلهم عن أنس وحكاذري أبو هريرة
وعنه بن أبي عمير وغير واحد وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن جده عن أنس
أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كان يفعل قبل
وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (ومن أنس قال كان القنوت في المغرب
والقنوت في القبر ورواه البخاري ومن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في
صلاة المغرب والقبر ورواه أحمد وسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أوّل
المرقبة أي في المغرب والقبر فكذلك هذا الطحاوي في ترك القنوت في القبر قال لا نسلم
أجماعه على نسخه في المغرب في الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجمعوا
على أنه صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح ثم اختلفوا هل ترك أم لا فإنه كجاء أجمعوا عليه
حتى ثبت ما ختلقوا فيه وقد قلنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من القبر يقول اللهم
إن هذا ناولي أو ناولي أبا عبد الله يا رب مع اقل من جده وبنو أبا الحمد فارتفع الله تعالى ليس
بمنس (أمرني أن أقوله فقامم خالون رواء أحدو لجرى) الحديث أخرجه أيضا
نسب قوله إذا دفع رأسه من الركوع هكذا وردت أكثر الروايات كما تقدم قرية أقوله
فلا وقد فلا فلا. إن في دعوى الناس من المتناقضين بهذه الزيادة يعلم أن هؤلاء
الذين اتبعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قائله القراء وفي رواية للبخاري عن حديث
أنس قال كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوني صفوان بن أمية وسهل بن عمرو
والحرث بن هشام فنزلت وفي رواية بالترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم
أحد أيام العلم بأمة ن لله الصالح الحرث بن هشام اللهم الصالحون صفوان بن أمية فنزلت
وفي أخرى بالترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوني أربعة فترافز الله
به في أمية وبلغ بشيد على نسخ لقنوت بلعن المستحقين ون الذي يشرع عليه
عند نزول النوازل أتم هو لمعاطي المتقين بالصرة وعلى جيش المظالم بالنسب لذل
والدعاء رفع أصاب ولكنه يشكل على ذلك ما سبق في حديث أبي هريرة من نزول
الآية عقب دعائه لله مستغفرا وعلى كسر مضموع أن لما يجيوز فعله في القنوت
عند النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أن يدعوني
جدا أو يدعو جده بسم الله أو كوع مرعب قال ذال قال مع اقل من جده وبنو أبا الحمد
الحمد لله ثم يقرأ بسم الله وبنو هشام وعاش بن أبي ربيعة والمسنون من
الأميين الله الشدة طائل على مضرو سبعا عليهم مسنين كسقي يوسف قال يجهر

نفساً من ربه الا وحي في هذا الحديث عليه ومواتها ان تدخل الشمس مصره قال في شرح
تقريب كذا كرمياض تبعه الروي وظاهر ايراد أبي داود في سننه انه من كلام الاوزاعي لانه من الحديث لانه روى
به ثم روى عن حديث عن ابي داود في سننه انه قال وفقدت ربي ما عني الارض من الشمس اصفر وفي العلل لابن ابي حاتم

سألت أبي عن حديث رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر عن قولن فائتة صلاة العصر فوفيتها زائد مثل الشمس من مرة فكانت أوزاها ورواه قال أبي التفسير قول نافع اه وقيل المراد فواتها عن الجماعة والاول أربع ويؤيده حديث ابن عمر عند أبي شيبة في مسندهم قولن ترك العصر حتى تغيب الشمس أي من ٢٥٥ غير عند (نكاحناوت) هو أن أدى فائتة

العصر نقص أو سلب (أهله وماله) وترك فرداه ما به على بلا أهل ولا مال فليخذه من تقويمه كخذه من ذهاب أهله وماله قال ابن الأثير من رد النقص إلى الرجل فسيحما ومن رده إلى أهل والمال ردهما والنصب هو أصح المذهب ورأى عليه الجمهور كجأله نثوى وقال عباس هو الذي ضبطه من جماعة شيوخه قبل وخصت صلاة العصر بنسبته وجمع انقرب من ذلك كذا وهو عرض بزيادة غير أيضا كذا يتبع مع أجمع المتعاقبون وأجيب باقول أن الترمذي إذا حفظ العصر دون التبر لانه لا يصدر في تنويته لأنه رأت بقية بخلاف غير فرع من النوم عنها غير وقت ابن مسعود ثم عن ابن عمر جوبا لائل عما فاجب أو لا يمنع الحق فيه ها وبه بالعصر على غيره وخمسها كذا في واليس في وقت نهم من ثم لهم ورحمهم على قدم شعهم وتعقب به بما يلق غير المتصوص وبهصوص ان عرفت لهوا وشركا فها وناهذا ثم تعق في لا يلحق غير العصر

ذلك وبقول في بعض صلته في صلاة الصبح المهم العس فلا ولا فلا حين من احياه العرب حتى أنزل الله تعالى ليس الحسن الامر شي الا يتروا أحدوا يضاري وعن أبي هريرة قال بلغني النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى العشاء ذكاه مع اقله من جده ثم قال قد لي أن يبعد الله في الوليد بن الوليد اللهم في المس تعق من المؤمنين المهم اشدد وطأتك على مضر اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف ورواه البخاري وعنه أيضا قال ذكر بن بكيم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أبو هريرة يفتي في تركه الاخر من صلاة الظهر والعشاء الاخره صلاة الصبح بعدما يقول مع اقله من جده فيدعو للمؤمنين ويلعن الكفار ويتق عليه وفي رواية لاحد وصلاة العصر مكان صلاة العشاء الاخره قوله اللهم فيج وليد فبجواز الدعاء في القنوت لفدقة المسلمين فيصليهم من الامر ويصلي عليه جواز الدعاء بهم باضامن كل وروية بقصون فيصلي غير فريقين المستضعفين وغيرهم قوله اشدد وطأتك الوطأة لفدقة والاشدة شديدة كافي القاموس قوله كسني يوسف هي السنن المذكورة في القرآن وفيه جواز الدعاء على الكفار بالحب والدلاء قوله قال يجر ذلك فيه مشروعة الظهر والقنوت قوله في صلاة الصبح بان لقوة في بعض صلاة قوله لا تزين في رواية لا يجابلي أي لا تتركهم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وكان أبو هريرة قال قبل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة ويوضحه ما ذكره البخاري في سورة التاسعين تخصص المرفوع بصلاة العشاء ورواه داود وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العشاء شهر او شهر مسلم ولكن هذا لا يثبت كونه صلى الله عليه وسلم قنت في غير العشاء وظاهر سابق الحديث ان جمعه مرفوع ينافي في تركه الاخره قد تقدم ان الاختلاف في كونه قبل الركوع أو بعده قوله لا دعوا له ومنهم من كان مأسورا وبكروا الكفار كفار قرش كما يشهد البخاري في تفسير سورة آل عمران وهذه الاحاديث تدل على مشروعية القنوت عند نزول لنوازل وانه قد تقدم الكلام عليه وقد اقتصر في شرحها على هذا المقدار وان كانت تقتضي البطالة لم يعد عادتا يطول على من نحن فيه بغاية (وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر اصحابا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في ذلك صلاة قال جمع اقله من من الركعة الاخره وهو عليهم على من بنى سليم على رءوسه وكان وعصية ويؤمن من خلفه رواه أبو داود وأحمد وزاد أول اللهم يدعوه الى الاسلام فقتلوه قال عكرمة كان هذا مفتاح القنوت

بها وأجيب بان ما ذكره هذا المتعب لا يدفع الاحتمال وقد ورد يدل على الصوم فقد ان في شيعة عن أبي الدرداء عن قولن من ترك صلاة مكتوبة بنحو تقوته الحديث وتعب بان في سنده اشتعاان أن بقلابة لم يسمع من أبي الدرداء عن قوله رواه أحمد بن حديث أبي الدرداء بلفظ من ترك العصر فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر قال ابن كثير واطن ان الله تعالى يخص

فأشاه من الصلوات مما يشاهد من التخصيص اه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والشافعي (عن بكير بن أبي حمزة) بن الحبيب
 الاسدي أخر من ملئت من الصلاة رضى الله عنهم بقرا سن سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه أنه قال في يومئذ غيم) بعد
 معرفته بأحوال الوقت بظهور الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو بالاجتماع وخبر يوم الغيم بالذكرة من مظنة التأخير إما

الحديث أخرجه أبو داود من طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه
 أيضا الحاكم وليس في أسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مقالا وقد وثقه أحد
 وابن معين وغيرهما قوله في دليل صلاة قيسه ان القنوت للنازل لا يجتنب بعض
 الصلوات فهو يرده على من خصه بصلاة القنوت عندها قوله اذا قال سمع الله من جسده
 فيه التصريح بان القنوت بعد الركوع وهو الثابت في كثر الروايات كما تقدم قوله
 من بني سليم بضم السين الماهلة ورفع اللام قبيلة معروفة قوله على رجل برامكة مكرورة
 وعن مهمل ساكنة قيسه من سليم كافي القاموس وهو وما به بدل من قوله من بني
 سليم وقوله من بني سليم دل أيضا من الضعيف وقوله عليهم قوله وصحبة تصغره عما
 حيث به قبيلة من سليم أيضا قوله وذكر انهم قبيلة أيضا من سليم

• (أواب السقرة امام المصل وحكم المروءة) •

• (باب استحباب الصلاة الى السقرة والدنو منها والاحتراف قليلا

• منها والرخصة في تركها) •

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سقرة
 ويدنو منها رواه أبو داود وابن ماجه الحديث في أسناده محمد بن هلال وبقيته رجاله
 رجال الصريح وقد أخرج أبو داود ومن حديث سهل بن أبي حنيفة عنه وأخرجه أيضا
 انس بن مالك قال يود اذ في سنته وقد اختلف في أسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله
 فليصل الى سقرة فيه ان اتخاذ السقرة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الا في حديث
 سيرة بن عبد الجاهلي عندنا كما قال على شرط مسلم بل ينظر ليستقرأ أحدكم في الصلاة ولو
 بهم قوله وليدن منها فيه مشروعية الدنو من السقرة حتى يكون مقدرا بينهما ثلاثة
 أذرع كما ساقى والحكمة في الامر بالدنو ان لا يقطع الشيطان عليه صلته كما أخرجه أبو
 داود في هذا الحديث متصل بقوله وليدن منها والمراد بالشيطان المار بين يدي المصلي
 كما في حديث فان أبي قلظا لله فاعلم هو شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدنو من
 السقرة حتى لا يورس الشيطان عليه صلته وساقى سبب تسمية المار شيطانا واختلاف

فيه (عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سقرة المصلي
 فقال كثر خير الرحمن رسول) قوله كثر خير الرحمن قال النووي المؤثرة بضم الميم
 وكسر ناء وهمز ساكنة ويقال بغض الظالم فتح الهمزة وتشديد الظاء مع اسكان
 الهمزة وتحقيق الظاهر يقال آخره الرحل همزة مدودة وكسر ناء فهذه أربع لغات
 وهي العهد الذي في آخر الرحل الذي يستند اليه الراكب من حكايا البعير وهي قدر

لمستطع يتحاشا لدخول الوقت
 قبيلا في التأخير حتى يخرج
 الوقت أو يتشاغل بأمر آخر
 فيظن بقاء الوقت فيسترسل في
 شغله الى أن يخرج الوقت
 (يكبروا) أي جالسوا وأمرهوا
 و انبكيه يطلق لكل من باد
 بأي شيء كان وفي أي وقت كان
 وأصله المبادرة بالنسبة لآول النهار
 (بصلاة) تصغر فان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال من
 ترك صلاة العصر أي متعمدا
 كان زانعا معمر في روايته وكذا
 أخرجه أحمد من طريق أبي
 الدرداء فقد ضبط هذه أي أبواب
 عمه أورد على سبيل التعليل
 أو كفا كما ضبط هذه لأن لا عين
 لا يصبها الا الشريك قال تعالى
 ومن يكفره لايمان فقد ضبط
 عمله قال ابن عبد البر مفهوم
 الآية ان من لم يكفر بالايان
 لا يصب عمله فيعارض حقه هوها
 ومنظوق الحديث فيعتق تأويل
 الحديث لان الجمع اذا أمكن
 كان أولى من الترجيع وتثبت
 بظاهر الحديث أيضا الحنابلة
 ومن قال بقوله لم من ان قارئة
 الصلاة يكبر والجلوب ما تقدم
 وأيضا فلو كان مأذونا لم يمت
 اختصت بعصر بذكر وأما

الجهور فأنزلوا حديثه فخره في تأويله فقامهم من أول سبب الترك ومنهم من أول الحبط
 ومنهم من أول غسل قبل الزمان من تركها باجدا وجوبها أو معتقدا لكن مستخفا مستترين إجماعا وقد ثبت بان الذي
 فهمه الصحابة انهم التفرط ولهذا أمر بالمبادرة اليها وفهمه أول من فهم غيره وقبل المارد من تركها متبكيلا لكن يخرج

الوجه يخرج الزجر الشديد وظاهره غير مراد كقوله لا يرى الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كان المعنى فقد أشبهه من أحبط عمله وقيل معناه كاد أن يصب وقيل المراد بالبطيخ نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترغ فيه لأعماله إلى أن يقبل المراد بالبطيخ الإبطال أي يطل انتقامه بعمه في وقت ما ثم فتح به ٢٤٧ كن ربهت سياحة على حسنة فانه موقوف في

المشبهة فانه القاضي أبو بكر بن العربي ومجلس ما قال ان المراد بالبطيخ في الآية غير المراد بالبطيخ في الحديث وقال في شرح الترمذي المبط على سبعين حبب اسقاط وهو احباط الكفر للإيمان وجميع الحسنات وحبب موازنة وهو احباط المعاصي للانتقام بالحسنات عند جهنمها عليها إلى أن يحصل العقاب فيرجع إليه بجزأ حسنة وقيل المراد بالعمل في الحديث عمل الدنيا انتهى بسبب الاشتية له ترك الصلاة بمعنى انه لا يتبع به ولا يتبع قال في التمع وأقرب هذه التأويلات قول من قال ان ذلك خرج تخريج الزجر الشديد وظاهره غير مراد ١٥ أقول الزجر أبو الحسن الحديث على فاحشه ولا ملحق في التأويل وتخصيص صلاة العصر لا ينافي طلاق غيرها من الصلوات وألحق ان تأرك لصلاة الجمعة ١٦ صلاة كانت يكفر وقد تنافرت بذلك الآية العصمة والنصوص المصرية بما تحتها ١٧ معصية على الشوكاني في شرح المنتقى وشعره في غيره وليس يند التأويل غير العقل وإذا اجتمع قوله بطل من عقل ورواه هذا

عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية الستره قال النووي ويحصل بأي شيء أقام بين يديه قال العلماء الحكمة في الستره كمن البصر عما وراءها ومنع من يجازي به (ومن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا خرج يوم العید يأمر بالحرية فتوضع بين يديه فيصلي إليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك في السفر متى حله) قوله بأمر بالحرية أي بأمر بخلعه بعمل الحرية وفي لفظ لابن ماجه وذلك ان المصل كان فضائلا ليس فيه شيء يستر قوله والناس بالرفع عطفا على فاعل فيصلي قوله وكان يفعل ذلك أي نصب الحرية بين يديه حيث لا يكون جدار والحديث يدل على مشروعية اتخاذ السترة في القضاء وملازمة ذلك في السفر وعلى ان السترة تفصل لكل شيء نصب قباه المصل وانفق (ومن سهل بن سعد قال كان بين مصل رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار حرج شامته في عليم وفي حديث بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فجلس بينه وبين الجدار نحو من ثلاثة أذرع رواء أحدوا انشأ في معناه بنجاري من حديث ابن عمر حديث بلال رجاله الصحيح قوله وبين الجدار رأى جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك البضاري في الاعتصام قوله عمر شاذ بالرفع وكان تلمة أو نافذة والتعبير بحذف أو والظرف انشبه وأمر به الكرماني بالنصب على ان المرء خير كان واسمها نحو وقد والمسافة قال والسياق يدل عليه وروى الاسماعيلي عن طريق أبي حاتم عن يزيد بن أبي حديد عن سلمة كان المتبرع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة الا قدوم متر العقول أصله في البضاري قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترة بمعنى قدره من الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر من بلال الذي أشار إليه المصنف ونقطه في البضاري من نافع ان جداره كان اذا دخل الكعبة متى قبل وجهه حين يدخل ويجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع مصل يتوخى المكان الذي استبره بلال ان اجب على الله عليه وسلم صلى فيه وجمع الهادي بان الله عمر الشاة وأكثه ثلاثة أذرع وجمع بعضهم من عمر الشاة في حل القيام والثلاثة لأذرع في حل الركوع وسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر ان الأمر بالعكس قال ابن الصلاح قد روى عمر شاة بثلاثة أذرع ولا يخفى ما فيه قال ابن رسلان وثلاث أذرع أقرب إلى المعنى من ثلاثة أذرع قال البغوي انصب أهل العلم بالدنو من السترة بحيث يكون بينه وبينها قد امكن السجود وكذلك بين الصوف ١٨ (ومن طلبة بن حيد الله قال كاصلى والدوا غريبي أيدى نافذ كذا ذلك النبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصرون وفيه التعديت وراى قول ثلاثين من التابعين على الولا وأخرجه البضاري أيضا في الصلاة والساق وان حاجه (عن جرير) الجبل (رضي الله عنه قال كل مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) فنظر إلى القمر ليلة من الأيالي وزاد مسلم إليه البدي وكذا البضاري من وجه آخر فقال انكم سترون زيكم) عز وجل (كأن هذا القمر) بروية

بمحقة لا تكون فيها (الاضاعون) يضم التامر فتشقق المير أي لا يالككم ضمير (قرويه) أي تعبا وظلم فإياه بعضكم دون بعض بان يدفعه من الروية يستأثر به ايل تشترك كون في الروية فهو وتسميه قرؤية بالرؤية بالمرق فموروي فضا مون يفتح آتلمع التشديد من الضم أي لا ينضم ٢٤٨ بعضكم الى بعض وقت النظر لاشكاله وخفائه كما قاله عند النظر الى الهلال

وغيره وقد رواه أولوا تضاهون
 باللهاء يدل الميم على التشاك أي
 لا يشتمه عليكم وترناون
 قبحا من بعضكم بعضا فان
 استطعتم أن لا تقبلوا مبقيا
 لدمعهم بان تستعدوا لقطع
 أسباب أي الغلبة الثانية
 للاستطاعة كنوم وشغل مانع
 (على صلاة) أي في الجماعة فانه
 المهلب سكن لم يظهر وجه هذا
 الحديث من سابق الحديث وان
 كان فضل الجماعة معلوما من
 الحديث آخر لم يظهر الحديث
 يتناول من صلاحهما ولو منفردا
 المقتضاه التعريف على تعلمها
 أعين كونه في جماعة أو فله
 في الفتح (قبل صوم) شمس
 وقيل صومها يعني في الجبر
 والعصر كاعتد مسلم (فأفعلوا)
 عدم المعلوية التي لازمها الصلاة
 كما قاله صلو في هذين الوقتين
 وشهها ما لا كراجماع الملائكة
 قهها ورفعهم أعمال العباد لئلا
 يفرحهم هذا الفضل العظيم وفيه
 دليل على ان الروية قد يرجع إليه
 بالحافظة على هاتين الصلاتين
 فانه انطوائيه وقد يستعمله ذلك
 بما أخرجه الترمذي من حديث
 ابن عمر رضي الله عنهما
 الجنة منزلة الحديث وفيه

فقال مثل مؤخرة الرجل يكون بين يدي أحدكم ثم لا يضر ما يمر بين يديه وما أحد ومسلم
 وابن ماجه قوله مثل مؤخرة الرجل قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله بين يدي أحدكم هذا
 مطلق والاحاديث التي فيها التقدير عمر الشاة وثلاثة أذرع مقيدة ذلك قوله ثم لا يضره
 ما يمر بين يديه لانه قد فصل المشروع من الاعلام بأنه يصلى والمراد بقوله لا يضره الضرر
 الراجع الى نقصان صلاة المصلي ونفسه اشعاره لا يشتر من صلاة من اتخذ ستر قلو
 من ممر بين يديه وحصول النقصان ان لم يتخذ ذلك سياقا في الكلام فيه وفيه قيد
 اذا كان منفردا أو اماما أو اماما كان مؤتمرا فاسترا الامام ستره وقديوب الجارى وأبو
 داود قلنا وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعة الامام استقرن خلفه وفي
 استاده مودين طامع وقد تفرد به وهو ضعيف وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر
 موقوف عليه ويروي عبد الرزاق التفرقة بين من يصلى الى ستره أو الى غير ستره عن عمر لان
 الذي يصلى الى غير ستره قصر بتركها لا سيما ان صلى الى شارع المشاة (وعن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا صلى أحدكم فليجعل تلقا وجهه شيئا فان لم يجد
 ما ينصب عصا فان لم يكن معه عصا فليض خطا ولا يضره ما يمر بين يديه وما أحد رواه
 اود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا ابن حبان وصححه والبيهقي وصححه أحمد وابن
 ندبر فقه ابن عبد البر في الاستدكار وأشار الى ضعفه في ان من عبدوا شاخص
 ويغفون وغيرهم قالوا احفظوا وأورد بن الصلاح مثالا مضطرب ونورع في ذلك قال في
 بلوغ المرام والى صيب من زعم انه مضطرب بل حسن قوله فليض ثلثة أرجحة ثمانية ان
 السترة لا تقتضى نوع بل كل نحو نصيبه المصلى تلقا وجهه يصح له الاستئمان ثمانية
 اقترافه نصب بكسر الصاد أي يرفع أو يقبض قوائصا ظاهره عدم الفرق بين الرقيقة
 أو الخلطة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم استغروا في صلاتكم ولو بهم الحديث
 المتقدم وقره صلى الله عليه وسلم يهزى من السترة قد مؤخرة الرجل ولو برقة شعره أخرجه
 الحاكم وقال على شرطهما قوله فان لم يكن معه عصا هكذا القذاي داود وابن حبان واقتض
 بن ماجه فان لم يجد قولا فليض هذا نظر ابن ماجه واقتض أي داود فليضط وصفة الخط
 ما ذكره داود وفيه منتهى حال سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط عسر من فقال
 هكذا عسر مثل الهلال ومعت مسددا قال بل الخط بالطول اه اختار أحمد ان يكون
 مقوسا كالهرب ويصلى اليه كما يصلى في الهرب واختار سعد ان يكون مستقيما من بين
 يديه الى القبلة قال الترمذي في كشيته اختار ما قاله الشيخ أبو إسحق انه الى القبلة لقوله
 في الحديث تلقا وجهه واختار في الترمذي ان يكون من المشرق الى المغرب ولم يوافق

فأكرمهم صلى الله عليه وسلم ينظر الى وجهه عند توجهه في سنده ضعف (ثم قرأ) أي صلى الله عليه وسلم
 ما له ولم كذا حديث جامع من الشراح لكن أمروا في صبر بها وعند مسلم ثم أجبر رأى العصا وكذا أخرجه أبو عروبة
 في صحيحه يعلى بن عبيد عن أنس بن مالك في حديثه عن أبيه في سباق حديث الباب وما وافقه ادراج (وسمع محمد بن

أى نزعه عن العجز هـ يمكن والوصف بما يوجب التثنية والتعطيل حامدا له على ما ألم به عليك (قبيل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعنى العجز والعصر وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وأن الأعمال ترفع آخر النهار ٢٤٩ فمن كان حريصا في طاعة ربه وورع في رزقه و٢٥٠ له وأعظم من ذلك بل

من كل شيء وهو عجزا إذا احتاطة عليها بأفضل العباد ما كان لها وهو انظر إلى وجهه الله تعالى الكريم كما تراه من سابق الحديث اللهم اربنا ربنا ربنا العجسة ما بين يحيى وكونه وفيه تاجي عن تاجي والتعبد والتعبد والتعبد وأخرجته البخاري أيضا في الصلاة والتعبير التوحيد وسلم في الصلاة وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسمى قال يعقوبون) أي الملائكة بان تأتي طائفة عقب الأخرى ثم تعود لأولى عقب الثانية (فيكم) أي المسلمين أو مطلق المؤمنين (ملائكة) للصلوات وللملائكة (لنهار) كذا أخرجه البخاري به. هذا المثل وتخرجه في دعائهم بلغة الملائكة يتعبدون صلاة بالليل وملائكة النهار وحدهم في سحابة هذا انما افاضل كثر الراى انهم السوق هنامن لم يذكروا فيه خلق قاله القسطلاني بسط القول فيه في الفتح وتذكير ملائكة في المؤمنين فيد أن الثانية غير الأولى والمراد بهم عند الأكرمين

ولا عامة النسخة الخط كذا قال القاضي عياض واعتذر عن الحديث بأنه ضعيف مضطرب وقالوا الفرض الاعلام وهو لا يحصل بانط واختلاف قول الشافعي فروى عنه استنباه وروى عنه عدم ذلك وقال جمهورنا عليه باستصحابه قوله ولا يضر ما مر بين يديه لنظ أي داود ثم لا يضر ما مر امامه ونظ ابن حبان من مر امامه وقد تقدم الكلام على هذا (وعن المحدثين) الأصواته قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى إلى عود ولا عود ولا شيعر إلا جعله على صاحبه الأيسر أو الأيمن ولا يصحله صيدا وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في قضاء عيسى بين يديه شي رواهما أحمد وأبو داود الحديث الأول في أسناده أبو سعيدة الوليد بن كلثوم البجلي الشافعي قال المتذكري وفيه مقال وقال في التبريد الحديث والحديث الثاني أخرجه أيضا الشافعي قال المتذكري وذكر بعضهم أن في أسناده مقالاً قالوا إلى عود وهو واحد العبدان قوله ولا عود وهو واحد العبد قوله الأيسر أو الأيمن قال ابن رسلان ولعل الأيمن أولى وله هذا بداية في الحديث يعنى في رواية أبي داود وعكس ذلك المصنف وعلها رواية أحمد ويكنى في دعوى الأولى حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان يصحبه التين في تنعه وترجعه ويطهره وفي شأنه كله وفي الحديث استحباب أن تكون السجدة على جهة العين أو اليسار قوله ولا يصح دفعه أوه وضم ثالثه والصدى للغة التقديس قال أحمد محمد بن أبي القاسم قدس أي لا يصح دفعه الذي يصلى إليه ثلثة أرجحة قوله صلى في قضاء عيسى بين يديه شي نفسه دليل على أن اتخاذ السجدة غير واجب فيكون قرن بة لصرف الأول إلى الذنب ولكنه قد تقرر في الأصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لا يماضى أقول تلخيصاً وتلخيصاً وأما السابقة خاصة بالامة فلا يصلح هذا القول أن يكون قرن بة لصرفها (فائدة) اعلم أن ظاهر أحاديث الباب هم القريب من العاصي والعمران وهو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من اتخاذ السجدة سواء كان في النضاء وفي غيره وحديث أنه كان بينه صلاة وبين الحد أو عمر شاطرا من المراد في صلاة في مسجده لان الإضافة للعهد وكذلك حديث صلاة في الكعبة المتقدم للأوليه لتقيد مشروعية السجدة بالنضاء

• (باب دفع المأور وما عليه من الأثر لرخصة في دنائها بين يدي) •
عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدكم بين يديه فإن أبي فليقله فإن معه أكثر من رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن أبي عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستومن الناس فأراد أحداً أن يجتاز بين يديه فليدفعه فإن أبي فليقله فإنه مما هو شيطان رواه الجماعة

٣٢ قيل في الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور وقال القرطبي الاظهر عندي أنهم غيرهم ويقوه الله تعالى أن الحفظة يمارقون العبد ولان حفظة الليل غير حفظة النهار وهم كانوا حفظة لم يقع لكشفنا في السؤال منهم عن حالة القليلين غير ما في قوله كفى من عبادي (ويجوز في وقت صلاة الصبح) وقت (صلاة العصر) وتعاقيب الصغين

لا يطلع اجتماعهما لان التعاقب اعم من أن يكون معه اجتماع هكذا اولاً يكون معه اجتماع كتعاقب الضدين أو المراء
حضورهم معهم الملائكة الجماعة فيزل على حالين وتخصص اجتماعهم في الورد والحدود بأوقات العبادة تكملة
بالمؤمنين ولطفهم لتكثرت شهادتهم ٢٥٠ بأحسن التواطع والكرامات يحصل اجتماعهم معهم في حال خلواتهم

الا اترمدى وابن رجب قوله اذا كان أحد كره صلى فلا يدع هذا مطلقاً في حديث
أبي سعيد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى شيء يستوي فلا يجوز النهي
والمقاتلة الا ان كان في سعة قال النووي واتفقوا على ان هذا كله ان لم يعترض في صلته
بل احتاط وصلى الى سعة وفي مكان يأمن المروءين يديه قوله فلا يدع أحد المروءين يديه
ظاهر انتهى التعريم قوله فان أي طقته وقبته انه يدافع أو لا يمدون القتل فيبدأ
بأسلحته الوجه ثم ينتقل الى لا شدة فالأشد الى حد القتل قال القاضي عياض والقرطبي
ويجوز على انه لا يلزمه ان يشترك بالسلاح لثلاثة لثلاثة قاعدة الاقبال على الصلاة
والاشتغال بها واطلة جماعة من الشافعية أن ان بقائه حقيقاً واستعد ذلك ابن
العربي وقال لم يرد بقائه المدفوعة وغرب الباجي فقال يعقل أن يكون المراد بالمقاتلة
العين أو التعنيف وتعبه المحافظة به يستلزم التكلم في الصلاة وهو مبطل بخلاف
الفعل السمر وقد روى الاسماعيلى بلفظ فان أي فليصل يديه صدره وليدفعه وهو
صريح في الدفع باليد وكذلك فعل ابو سعيد بالسلام الذي اراد ان يجتاز بين يديه
فانه دفعه في صدره ثم عاده دفعه أشد من الاولى كافي البصري وغيره ونقل البيهقي عن
الثاني ان المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الاول قال القاضي عياض فان دفعه بما
يجوز فلو فلا قد عدله بتفاق العل وهو تعب يديه أي يكون صدره مذهباً للعلماء
وهما قولان في مذهب مالك وحكي القاضي عياض وابن بطال الاجماع على انه لا يجوز
له ان يمشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعتة لان ذلك أشد الصلاة من المروء
قال الحافظ وذهب الجمهور الى انه اذا امر وليدفعه فلا ينبغي ان يرد له لان نفسه عادة
المروء قال النووي ابن أبي شيبة عن ابن مسعود وغيره ان ذلك قال النووي لا أعلم احداً
من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع وتعبه المحافظة به قد صرح بوجوبه أهل الظاهر
اه وظاهر الحديث منهم قوله ان معه القرن في القاموس القرن المقارن والمصاحب
والشيطان المقرون لانه لا يفارقه وهو المراد هنا قوله فانما هو شيطان قال الحافظ
اطلاق الشيطان على الملامن الانس شائع ذائع وقد جاء في القرآن قوله تعالى شياطين
الانس والجن وسبب إطلاقه عليه انه فعل الشيطان وقيل معناه انما جعله على مروه
او متناح من الرجوع للشيطان وقال ابن بطال في هذا الحديث جواز إطلاق لفظ
الشيطان على من يقتضي الدين قال الحافظ وهو مبني على ان لفظ الشيطان يطلق حقيقة
على الانس ويحذف على الجن وفيه بحث رقب المراد بالشيطان القرن كافي الحديث
اذول وقداسة ابن أبي جرة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بالمقاتلة المدافعة
الطبيعية لاحقيقة القول لان مقاتلة الشيطان انما هي بالاستعاذة والتسرع عنه

بلذاتهم وانما كرههم على شهادتهم
وقه الحمد لذكره القسطاني
ونحوه قال بعض وقبته شانه
رجع انهم الحنفية والشافعية الذين
يصعدون كانوا مقوين عندهم
مشاهدين لاعمالهم في جميع
الاوراق قالوا في أن يقال
الحكمة في كونه تعالى لا بد انهم
الا ان الحالة التي تركهم ما علمنا
من الذكر ويحتمل أن يقال ان الله
يستخرجهم ما يشاء لونه فيا بين
الوقت لكن ينال انهم غير
الحقيقة وفيه إشارة الى الحديث
الآخر ان الصلاة في الصلاة
كثارة لما بينهما فن ثم وقع
السؤال عن كل طائفة عن آخر
شيء ذكرهم عليه (ثم يرجع)
الملائكة (الذين يأتونكم) أيها
المسلمون وذكر الذين يأتونكم
الذين ظنوا امثالاً كثرة بذكر
أحد الملائكة عن لا آخر كقوله
تعالى فذكر ان نفعت الذي
أي أو لم تنفع وقوله اسرائيل تصبكم
الحمر أي والورد والى هذا أشار
ابن التيمويه واما لاطرف
الهارب لم من طرف الليل واما
لانه استعمل بات في قام مجازاً
فلا يمتنع ذلك بليل دون نهار
والهاربون ايسر فكل طائفة
منهم ان صدقت قلت وروى

هذا ما رواه النفا عن أبي الزناد ثم عرج الذين كانوا معكم بل في حديث الامت عن صالح عن أبي هريرة عند
الخرصة في صحبه مرفوعاً ما يفتي عن كثير من الاحتمال لا تميز بل الاشكال ونظفه يجمع ملائكة الليل وملائكة النهار
في مرة فبرودة الصبر فيصنعون في صلاة الصبح قصص ملائكة الليل وقتب ملائكة النهار ويصنعون في صلاة الصبح

(وإنبتاهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الموجود في آيات القرآن الكريم والاحكام والحكمه فلهذا منهم طائفة السؤالي قال ابن
 أبي جبر انما جاب الملائكة بما كثر ما سئلوا عنه لانهم علوا السؤالي بسندهم على من سئلوا في جواب ذلك ووقع
 في صحيح ابن خزيمة من طريق الاعشى ٢٥٢ عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث فاعترف لهم يوم الدين قال

ويستفاد منه ان الصلاة على
 العبادات لانه عن طريق السؤالي
 والمجواب وفيه الاشارة الى
 هذه هاتين الصلاتين لكونهما
 يتبعان فيهما الطهارة وفي
 غيرهما طهارة واحدة والاشارة
 الى شرف الوقتين المذكورين
 ويرتبط عليهما حكم الامر
 بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما
 وفيه تشريف هذه الامعة على
 غيرها وسنذكر في غيرها
 على غير وجهه الاخبار القوي
 ويرتبط عليه زيادة الايمان وفيه
 الاستبصار لمن فيه من ضبط
 احوالنا حتى يتبين مقتضى
 الارض والنواهي وتفرح في
 هذه الاوقات بقدر وسرور
 وسؤالي رسول ربنا عن ابيه
 اعلمنا بحب ملائكة الله
 لانه زاد لهم حبا ونقرب الى
 الله بذلك وفيه كلام الله تعالى
 مع الملائكة وعبر وجههم اليه
 سبحانه وهو يدل دالة واضحة
 هي ان الله سبحانه وتعالى بان
 من خلقه مستوفى عرشه
 كما روى عنه في كتاب العزيز
 الرحمن على العرش استوى خلافا
 للبهيمية التي عرفتها المصلحة
 والمعقولة المنكسرة للاستعلاء وغيره
 من العقائد الزائفة المتصور

وأبو داود ورواه ابن ماجه والترمذي ولتظلم ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ
 من سبعة ما سعى بمحاذي بالرسول فكل ركعتين في حاشية المطاف وليس منه وبين
 الطواف احد الحديث من رواية كثير بن كثير بن الخطاب بن أبي وداعة عن بعض أهله
 عن جده في امه انه سجد للمطاف والمطاف أبو لهب ما حبسه وما من صلاة القح قوله والناس
 يمررون بين يديه فيبذل على ان مرور المار بين يدي المصلي مع عدم اقتداء السيرة لا يبطل
 صلاته قوله وليس من مائة قاله ثمان من ليس منه وبين الكعبة مسطرة وفيه دليل
 على عدم وجوب السجدة ولكن قد عرفت ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول
 بخلافه بنا قوله من سبعة بضم السين المهملة وسكون الباء بعدها عين مهملة أى سر
 سواته السبعة قوله في حاشية المطاف أى جانبه

(باب من صلى ويبرئيه انسان أو جمعة)

عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاته من الليل وأنا
 معترضة عنه وبين القبلة استعرض الجملة فاذا أراد ان يقرأ يخطي فارتدت رواه
 الجماعة الا الترمذي قوله صلاته من الليل أى صلاة التطوع قوله وأما معترضة عنه وبين
 القبلة ذكر أبو داود واقتضاه دلالته على جواز الصلاة في التام من غير كراهة وقد
 ذهب مجاهد وطاوس ومالك والهادي الى كراهة الصلاة في التام خشية ما يدعون من
 يلحق المصلي من صلاته واستدلوا بحديث ابن عباس عن أبي داود وابن ماجه بنقل
 الاصلوا خلف النائم والمتحدث وقد قال أبو داود وطريقه كلها وأحمدية وقال النووي هو
 ضعيف بائنا في الحقاظ وفي الباب عن أبي هريرة عند البراءة وعن ابن عمر عند ابن عمر
 وهما وأحيان قوله فاذا أراد ان يرتفع مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل وسأني
 لكلام عليه قوله وترت فيه دليل على ما قاله النووي في شرح المذهب ان من لم يكن له
 تهجد ووقى يستغفله آخر الليل فيسجد عليه فانه آخر الليل وسأني ان شاء الله
 تعالى البص عن ذلك وفي الحديث دليل على ان المرأة لا تقطع وسأني ايضا الكلام فيه
 قال المصنف بعد ان ساقه وهو حجة في جواز الصلاة الى التام اه (وعن ميمونة انها كانت
 تكون حاصدا على وهي تترسه بعد مسجده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو
 يسلم على خمرته مسجدا ما بيني وبينه فوبه يتفق فيه) قوله وفي رواية للبخاري حال
 صلى النبي صلى الله عليه وسلم وفي أخرى انه وانما الى جنبه ثامنة ومع الروايات واحد قوله
 وهي مقترنة في رواية للبخاري وأما في غرضي قوله على خمرته هي السجدة وقد تقدم
 ضبطها في سيرها قوله أصافى بعض فوه في رواية للبخاري أصافى فوه وفي أخرى له

القرآن والسنة المظهر وتستقيم من هذا الحديث بعض الصوفية فيستحب ان لا يفارق الشخص من اصافى
 أموره الا وهو على طهارة كشده زاحف وظنوه اذا قلعه فوه اذا ابدوا فوه ذلك في أخذ من القواعد الغريبة ورواه
 حليون الاشج الجبكي فتبين وفيه التهديد في الاخبار والاعتناء بوجبه البخاري ايضا في التوحيد وبطلان الصلاة

وكذا الثاني فهو في اليهود (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا عمركم أحدكم سجدة أذكركم في أماني يكون ثلثها يسجد لها (من صلاة الصبح قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك أحدكم من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم ٢٥٣ صلاة) إجماعا خلافا لما في غيره من أنه

حيث قال نزل الصبح بطول الشمس ليقول وقت الصبح والحديث مرد عليه وعلى من أدبه أم قضاه الصبح عنه التامعية الأول وجهه في السبل اما دون الركعة فالكمل فتصاحف الجوهري والقرآن أن الركعة تشل على معظم أفعال الصلاة مع معظم الباقى كالسجدة ليراجعها ما بعد الوقت تايمالها بخلاف ما دونها وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لأذوالا دخلت المقاد

ودرواة قد استندت التمسع ما بين بصري وكوفي ومدني وفيه الحديث وللعنفه والقول وأخرجه البخاري يضاف إلى الصلاة وكذا الثاني في مسلم وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما) أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أمنا

يقاؤكم فيما أي بالنسبة إلى ما (سأف قبلكم من الامم كائين) أجزاه وقت (مسلة العصر) المنتهية (من غروب الشمس أو في) أي (على) (أهل) ثوراة انوراة فعملوا) زد فودع أي ثوراة (حتى) (تصف التوراة) (بجزوا) عن (تتقاعلى) (تلك) (من غير) أن يكون لهم صنع في ذلك بل ما تواتر قبل التسخ ولا يصلي ثم يهزوا قال

أصابني ثيابه وفي أخرى في ريقه وفي أخرى أيضا في ريقه ثيابه والحديث يدل على أنه راحة إذا أصاب ثوب الصلوى أمر أنه الحاضر وقد تقدم الكلام في ذلك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على صحة ملائمة صلى وبين يديه ناسان ولادلا في الحديث على ذلك لأن غاية ما فيه أنه لم يكن يجزى من الصلاة على الله عليه وسلم وهو لا يزال أن تكون بين يديه وقد استدله على أن المرأة لا تقطع الصلاة لئلا ينقطع هذا الحديث وشبهه من الأحاديث التي فيها اعتراض المراتين للصلوة قبلته تدل على جواز العمود لا على جواز المرور وأما الفضل بن عباس قال زاد إلى صلى الله عليه وسلم ما

في بداية لنا وكيفية واحدة ترقى نصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه ويخرج أول يوم من أروا ما جدو الثاني ولا يدور معناه الحديث في أسناده عند أبي داود والتمسك بمحمد بن عمر بن علي والعباس بن محمد الله بن العباس وهما صدوقان وقال المنذرى ذكر به منهم أن في أسناده مقالا قويا زاد النبي صلى الله عليه وسلم الخ فيه مشروعة بزيارة مثل المحفوظ قول في بداية لنا الباذية بدوه وخلاف المصنف قوله كنية بهذا التصغير رواية أبي داود كنية بالتكبير قوله وسادة في المتابع التاء في سادة وكاية لفراد لا يقال غرو وترو ويحوزان تكون لثانيتها قال الجوهري ورجبا قالوا حاروا والأكبر أن يقال انتهى أن الحديث استدل به على أن المكعب والحجار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وساقى الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وإيس في هذا الحديث كرهت المكعب بكونه أسود ولا ذكر أنه من أبيض يديه وكونهما بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل النزاع

(باب ما يقطع الصلاة بمروره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قطع الصلاة المرأة المكعب والمرور) رواه أحمد وابن ماجه ومسلم وزادوا في من ذلك مثل مؤخره لرحل وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقطع الصلاة المرأة المكعب والمرور أحد رواه أحمد وابن ماجه وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قم أحدكم يصلي فمعه سعة إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل قد أدام يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته المرأة والمرور المكعب أسود قلنا لا بد من أن المكعب الأسود من المكعب الأحمر من المكعب قالوا ما بين أخيمالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما سألني فقال المكعب الأسود سلطان رواه الجماعة إذا البضاري حديث عبد الله

ابن أبي المراسم ما من منهم صلب قبل أسفيرة والتبديل وهجزوا عن أحرار الأبر لناددون الأول لمن أدركه ثم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمن به على الأبر من تيز (عطوا) أي على كل منهم أجره (فما عاقدنا) قالوا لا تقول على الثاني ونعير الثاني ما كيدا في المعنى أعطوا الأبرهم حل كونه غير عاقدنا طاهو حلال أو المعنى أعطوا الأبر متباينين والفقهاء

صحت فأتى والمراد به التمهيد ثم أوفى أهل الأئمة العمل فعملوا من نصف النهار إلى صلاة العصر ثم همزوا من العمل أي انقطعوا فاعلموا أقراطا قراطاً ثم أوتينا التقرير أنه قد مضى إلى غروب الشمس فاحتجوا قسراً على قراطين (أورد البصري هذا الحديث ليدل على أنه قد مضى بعد ٢٥٤ البعض أجزأ الكل مثل الذي أعطى من العصر إلى الليل أجزأ الكل فهو

قطوع من يعلى أجزأ الصلاة كلها ولو لم يدرك إلا الركعة الأولى في الفتح كان فضل الله الذي أحاط به على وجه التمام مقام عمل النهار كله هو الذي اقتضى أن يقوم أدرك الركعة الواحدة من الصلاة الرباعية التي هي العصر مقام أدرك الأربعة في الوقت فاشتركا في كون كل منهما ربيع العمل وحصل بهذا التقرير الجواب عن استشكل وقوع الجميع أداء مع أن الأكراماً وقع خارج الوقت فقال في هذا ما لا يجب به أهل الكتابين ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وقال ابن المنذر يستنبط من هذا الحديث أن وقت العمل بمسجد إلى غروب الشمس وأقرب الأعمال المشهورة في هذا الوقت صلاة العصر فهو من أتميل الإشارة لأن سرهم العبارة فإن الحديث مثال وليس المراد العمل الخاص بهذا الوقت بل هو شامل لساير الأعمال من الطاعة في بقية الأزمان إلى قيام الساعة وقد قال إمام الحرمين أن الأحكام لا تؤخذ من الأحاديث التي تأتي بضرب الأمثال (قال أهل الكتابين) أي اليهود والنصارى (أي ديناً) أحلت هؤلاء قراطين قراطين

ابن مغفل روى ابن عباس عن طريق جليل بن الحسن وفيه ضعف وبقية رجاله ثقات وفي الباب عن الحكم التميمي عن الطبراني في المعجم الكبير بلفظ حديث عبد الله بن مغفل وعن أنس عند البراء بلفظ يقطع الصلاة الكلب والجار والمرأة قال العراقي وروياته ثقات وعن أبي سعيد شارة الترمذي وعن ابن عباس عند أبي داود وابن ماجة بلفظ يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ولم يقل أبو داود الأسود وقد روى موقفاً عن ابن عباس وعن ابن عباس حديث آخر مرفوع عند أبي داود وزاد فيه الخنزير والمهوى والجوس وقد صرح أبو داود أنه كراخنزير والجوس فيه تكرار قال ولم اسمع هذا الحديث من محمد بن اسمعيل وحسبه وهم لا كان يحدث ثمانين حفظه له وعن عبد الله بن عمرو عند أحد قال يفتنهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض أهل الوادي يريدون صلى الله عليه وسلم فقاموا فخرجوا من شعب فامسك النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكبروا ويرى إليه يعقوب بن زعنة حتى رده قال العراقي واستأذنه معج وعن عائشة عند أحد قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المسلم شيء إلا الجار والكافر والكلب والمرأة قد ذكرنا جواب سو قال العراقي ورواه ثقات وأحاديث الباب تدل على أن الكلب والمرأة والجار يقطع الصلاة والمراد بقطع الصلاة إبطالها وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة منهم إبراهيم وأبى بن عباس في رواية عنه وحكي أيضاً عن أبي رويان عن جده من ابن عباس قال في الكلب وقال به الحكم بن عمرو الغناري في الجار وعن قال من التابعين يقطع ثلاثة مذكورة الحرس البصري وأبو الأحوص صاحب ابن مسعود ومن لأنه أحد بن حنبل فيما حكاه عنه بن حزم الظاهري وحكي الترمذي عنه أنه يخصص الكلب الأسود فيتوقف في الجار والمرأة قال ابن دقيق العيد وهو أجود مما لعله عليه كلام الأثر من بن حزم القول عن أحمد أنه لا يقطع المرأة والجار وهذا أهل لظاهر أيضاً إلى قطع الصلاة الثلاثة المذكورة إذا كان الكلب والجار يريد به سوا ذلك الكلب والجار وما دام غير مارة صغيراً أم كبيراً حياً ميتاً وكون المرأة بين يدي الرجل مارة أم غير مارة صغيراً أم كبيرة لأن تكون مضطجعة مرقضة وقب إلى أنه يقطع الصلاة الكلب إلا ودوا المرأة الحائض ابن عباس وعطاء بن أبي رباح واستدلوا بالحديث السابق عند أبي داود وابن ماجة بلفظ يقطع الصلاة الكلب الأسود والمرأة الحائض ولا عذر لمن يقول بحمل المطلق على المتقدم ذلك وهم الجهور وأما من يعمل بالمطلق وهم المنفية وأهل الظاهر فلا يلزمهم ذلك وقال ابن العربي إنه لا يفتن في قيد الحائض لأن الحديث ضعيف قال وليست حية المرأة في يدها ولا يبطنها ولا رجلاها قال العراقي إن أراد بضعفه ضعف رواة فليس كذلك فإن جمعهم ثقات وإن أراد به كور

أعطيت أقراطاً قراطاً ونحوها (لا تزدل) لأن الوقت من الصبح إلى الظاهر أكثر من وقت العصر إلى الغروب لا أكثرين لكن قول النصارى لا يصح الأعلى مذهب أبي حنيفة أن وقت العصر صبيحة لا يظلم مثله ما عني مذهب صاحبه والشافعية بصيرة الظل متلفه بكل ويمكن أن يجاب بأن مجموع عمل الطائفتين أكثر من لم يكن على أحد مما كثر وأنه لا يلزم من كونهم

أكثره لا أن يكون زمان علمه أكثر لا احتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هل عليكم آياتكم) نعمنكم أم أبركم) أي الذي شرطه لكم (من شيء) قالوا لا لم تنقصنا من أجورنا شيئاً (قال فهو) أي كل ما عطيتهم من ثواب (فضلي أوتيته من آتائه) من جباري ورواه هذا الحديث الخمسة مئتين وفيه ٢٥٥ الحديث والعنفقة والأخبار القولية

والسماع وثاني عن ثاني
 وخرجه الضاري أيضاً
 الإجازة إلى نصف النهار في باب
 فصل القرآن وفي التوحيد
 وبإذ كرفاً إسرائيل ومسلم
 والترمذي والحديث يصلح
 لكل واحد من هذه المعاني
 المقصودة (عن رابع بن
 خديج) أنه سمى الأوصي
 المسمى (وسمى الله تعالى قال كذا
 فعل القرب مع النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم) أي في قول
 رفته (أنه صرف أحدنا) من
 المسجد (وأنه ليصر) من
 الإصر (موقع تسبيله) وهي
 الموضع التي تصل إليها ماله
 إذا رمى بها لبناء الضرم التبل
 هو المسماهم أحرية وهي مؤنثة
 لأنهم لها من أفضلهما فإن ابن
 سيدة وقيل واحدتها تيلة مثل
 تمر وتمر مفعلة فاهة المسبودة
 بالمقرب في أول وقتها بحيث أن
 أنراغ منها يثقب وضوء يثقب
 كذا في القوم ولا حد يستحسن
 من طريق علي بن زيد عن ناس
 من أنصاره قالوا كأنه صلى مع
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسنة المقرب ثم يرجع فنزل
 حتى ناولوا داراً فأنشئ عليها
 مواقع منها ناولاً المقسط إلى

إلا كثر من وقوفه على ابن عباس فقد روي عنه شعبة ووقع الثقة مقدم على وقف من وقفه وان
 كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعلوم الحديث انتهى وروى من عائشة
 أنها ذهبت إلى أنه يقطعها الكتاب والحمار والسنور دون المرأة ولعل دليلها على ذلك
 ما روي عن ابن عباس أنها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت أن
 الاعتراض غير المروى وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها المرأة
 تقطع الصلاة فهي بمحجوبة عاروت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة التي
 رويها في ما عليه وذهب إلى أنها رويها إلى أنه يقطعها الكتاب الأسود فقط وحكا
 ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول أن حديث ابن عباس لا يخرج الحمار
 وحديث أم سلمة التي أيضاً وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة والتقييد
 بالأسود يخرج ما عدا من الكلاب وحديث ابن المنذر والجوسي واليهودي يقطع
 لا تقوم بغيره كما تقدم وفيه حديث عائشة المتقدم مشق على ذكر الكافر وروى
 أسناده عن كذا عرفت وذهب لذلك في وكذا لتووى عن جهور العلماء
 من السابق والخلف ورواه المهدي في البحر من لعمري أنه لا يطل الصلاة مروى
 قال التووى وتاول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بقطع قصر الصلاة لشغل
 قلب هذه الأشياء وليس المراد بإطالة أحوالهم من يدي التسخن الحديث لا يتولا بقطع
 الصلاة شيء وإذا ما لم تقطع قال وهذا غير مني لأن الفسخ لا يصار إليه إلا إذا
 تعذر الجمع بين الأديان وتاولها وعلنا أن السرخ ليس هنا تاريخ ولا قصد الجمع
 وتاول بل يرتأى على ما ذكرنا من أن حديث لا يقطع صلاة المرء مني ضعيف انتهى
 وروى القول بالسرخ عن الطحاوي وابن عبد البر واستدلوا على تأخر تاريخ حديث
 ابن عباس الذي أنه كان في حجة الوداع وهي سنة عشر وفي آخر حياة النبي صلى الله
 عليه وسلم وعلى تأخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين وحديث أم سلمة التي
 بأن ما حكاها من وجوبه عنه يعلم تأخره لكونه صلاة بمكة منسحق ولم يزل على ذلك
 حتى مات خصوصاً مع عائشة مع تذكره في كل ليلة فلما حدثت شي مما يخالف
 ذلك لعنا به وعلى تمام هذه الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من التسخن
 أما إذا تقدمت أن حديث عائشة ميمونة ترجح عن محمل النزاع وحديث
 أم سلمة أخسر من المتنازع فيه لأن الذي فيه مروى الصفة بين يدي صلى الله عليه
 وسلم وحديث ابن عباس ليس فيه الأمر ولا لأن فهو أخسر من الدعوى وأما ما
 دل عليه من هذه الأمور يصلح فيها ما استدل على زيادة علمها من وجوب بناء
 العام على شام معناه وأما ما قد ذكرنا أن الجمع عائد لم وأما ما فيمكن الجمع

وقبه دلالة على تجهيلها وعدة تاولها وما نددت الله على أتباعه لثرب سقوط الشقاق فليان الجوار زروا هذا
 الحديث الخمسة مئتين وفيه شاعري يمدح وفيه تعديت والقول والسماع وخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن
 عبد الله) أنصارى (وسمى الله تعالى قال كذا فعل القرب مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي في قول رفته (أنه صرف أحدنا) من
 المسجد (وأنه ليصر) من الإصر (موقع تسبيله) وهي الموضع التي تصل إليها ماله إذا رمى بها لبناء الضرم التبل هو المسماهم أحرية وهي مؤنثة لأنهم لها من أفضلهما فإن ابن سيدة وقيل واحدتها تيلة مثل تمر وتمر مفعلة فاهة المسبودة بالمقرب في أول وقتها بحيث أن أنراغ منها يثقب وضوء يثقب كذا في القوم ولا حد يستحسن من طريق علي بن زيد عن ناس من أنصاره قالوا كأنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسنة المقرب ثم يرجع فنزل حتى ناولوا داراً فأنشئ عليها مواقع منها ناولاً المقسط إلى

اشدة الحرقة ابن دقيق الصيدون تحببها لو كان ذلك مرادة فصل كاتصل في العشاء (و) يصلي (العصر والشمس ثنية) أي
خالصة صافية بلا تغير (و) يصلي (المغرب إذا وجبت) أي غابت الشمس ولا ينعى عوائق حجب الشمس ولا يعتني ابن عمر - بل وقت
دشور لها به قوام قرص الشمس حيث ٢٥٦ لا يحول يزوريتها وبين الراي حائل وفيه دليل على ان سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المغرب (و) يصلي (العشاء أحيانا) يعنيها (و) أحيانا
يؤخرها وبين هذا التقدير قوله
(إذا أراهم أبغموهم) العشاء
الآن في تأخيرها تنقبرهم (وإذا
أراهم أبغوا) أي حالاً لمرأى
الفضيلة في الجماعة وسلم أحيانا
يؤخرها وأحيانا يصليها إذا
أراهم قد اجتمعوا في موضع شعبة
إذا كثرت الناس يصلوا إذا قلوا
أخر وقتها ولا ينعى عوائق الواجب
جميع حين وهو اسم بهم يقع على
القليل والكثير من الزمان على
المنشور وقيل الحين ستة أشهر
وقيل أربعون سنة وحديث
الباب يفوق المنشور قال ابن
دقيق العمد إذا تعارض في حق
شخص أمران أحدهما أن
يقدم الصلاة في أول وقتها
منفردة أو يؤخرها في الجماعة
أيها أفضل الأقرب عندى أن
التأخير صلاة الجماعة أفضل
وحديث الباب يدل عليه قوله
فأذا أراهم أبغوا أخر لأجل
الجماعة مع إمكان التقديم قلت
ودواية مسلم بن إبراهيم التي
تقدمت تدل على أحسن من ذلك
وهو أن انتظام من يسكنهم
الجماعة أولى من التقديم ولا
يعنى أن يحمل ذلك إذا لم يقص

أيضاً بأن يصلي حديث عائشة وميمونة وأم سلمة على صلاة النفل وهو يستقر فيه ما لا
يعتفر في القرض على أنه لم يقل أنه اجتزأ بذلك الصلاة تأويله على أن ذلك وقع في غير
حالة الحيض والحكم بقطع الصلاة عما هو إذا كانت حائضاً كانت - دم وباضائه
عرفت أن وقوعه في صلاة الله عليه وسلم على ميمونة لا يستلزم أنها بين يديه ففلا عن أن
يستلزم المروءة وكذلك اعتراض عائشة لا يستلزم المروءة يصح حديث ابن عباس على
أن صلاته صلى الله عليه وسلم كانت الحقة ومع وجود الاسترخاء بضرب ورثي من
الاشياء المتقدمة كيدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة وبنى من ذلك مثل مؤخره
الرجل وقوله في حديث أبي ذرقاة بسقره إذا كان بين يديه مثل أخته الرجل ولا يلزم من
نفي الجدار كاسياني في حديث ابن عباس نفي ستره أخرى من حره أو غيرها كما ذكره
العراقي ويدل على هذا أن البخاري يوجب على هذا الحديث باب - مرة الامام - فقولن
خلفه فاذن ذلك صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى ستره لا يقال قد ثبت في بعض
طرقه هذا الخبر باسناد صحيح باقظ ليس شيء يسقط قبوله بناه بينه لا تقول لم ينف
الستر مطلقاً نعم في السرة التي تحول بينهم وبينه كليله والمرجع الذي يمنع الرؤية
بينهما وقد صرح بهذا العراقي ولو سلم أن هذا يدل على نفي السرة مطلقاً لا يمكن الجمع
بوجه آخر ذكر ابن دقيق لعبد وهو أن قول ابن عباس كاسياني ولم يسكر ذلك على
أحد لم يقل ولم يسكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يدل على أن المروءة كان بين يديه بعض
الصف ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم بالجواز أن يكون الصف مجرداً ولا
يطلع عليه لا يقال إن قوله أحد يشعل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا معنى للاستدلال
بعدم الانتكاس من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حضرته ولو سلم اطلاعهم صلى الله عليه
وسلم على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح لم يفظ فذكر ذلك على البناء الجوهري لم
يكن ذلك دليلاً على الجواز لأن ترك الانتكاس إنما كان لأجل أن الامام ستره للمؤمنين كما
تقدم وسأني ولا قطع مع السرة لما عرفت ولو سلم صحة الاستدلال بهذا الحديث على
الجواز وخلاصه من شواذب هذه الاحتمالات لكان غاية ان الجواز لا يقطع الصلاة بيني
معهده وأما الاستدلال بحديث لا يقطع الصلاة شيء فتعرف عدم انتفاضة للاحتجاج
ولو سلم انتفاضة فهو عام يخص لهذه الاحاديث أما عند من يقول أنه في العلم على
الندى مطلقاً فظاهر وأما عند من يقول أن العام المتأخر تأخر فلا تأخر لعدم العلم
بأنه روي مع عدم العلم بين العلم على الخاص عند الجمهور وقد ادعى أبو الحسين
الاجماع على ذلك وأما في القول بالتعارض بين العام والخاص مع جهل التأخير كما هو
مذهب جمهور ولزيدة والخنفية ولقاضي عبد الجبار والباقلاني فلا شك أن الاحاديث

التأخير ولم يشق على الحاضر بن وقتها علم كذا في الفتح (والصحيح كانوا) أي الصائغون في الله عنهم بجمعة يصلونها الخاصة
معهم صلى الله عليه وآله وسلم ليس (أو) وكان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يصلها) هو شك من الراوي عن جابر وسماه ما
متلازمان لأن أيهما كان يدخل فيه لا يخرج أن أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاصابة كانوا له في ذلك وإن أرادوا الصائغ

والله أعلم في غير هذا ففتح مكة (فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى قال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم (تلم النساء والديان) أي الحاضرون في المسجد وخصهم بذلك كون الرجل منهم مظنة فقة المجرى لنوم وعمل الشفقة والرحمة وسلم الله عليه ٢٥٨ وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد وحديث ابن عمر

في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو يقول على أن القى رقد بعضهم لا كام ونسب الزناد إلى الجميع مجازاً (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لأهل المسجد ما تظن بها أي الملائكة هذه الساعة (أحد من أهل الأرض غيركم) وذلك

أما لأنه لا يصلح حينئذ إلا بالمدنية أولان سائر الأقوام ليس في دينهم صلاة وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء ورواها عنه وفيه رواية تاجي من تابعي من صحابي والتعبات والنعمة والأخبار والذول وآخره البصري أيضاً في باب النوم قبل العشاء من غلبه وسلم (عن أبيه وعن) عبد الله بن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السنة ترولاً) جمع نازل كشهود وشاهد (في جميع بطعان) يضم الباء وسكون أعماله في رواية المحدثين وأد بالمدنية وقصدوه إلى في بارعه كاهل اللغة ففتح الموحدة وكسر الطاء وقال البكري لا يجوز غيره (والتي صلى الله عليه) وآله (وسلم بالمدنية فكانت تقاوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة تقرهم) بعد قوام من ثلاثة إلى عشرة (فوافقنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أما العله وأصحابي به بعض أشغل في بعض عمره (تجهيزهم) بكافي معجم الطبري من من وجهه معجم عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالمدنية) أي آخرها عن وقتها يمد دلالة على أنها خير البي صلى الله عليه وآله وسلم

أما العله وأصحابي به بعض أشغل في بعض عمره (تجهيزهم) بكافي معجم الطبري من من وجهه معجم عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (بالمدنية) أي آخرها عن وقتها يمد دلالة على أنها خير البي صلى الله عليه وآله وسلم

عاشته حتى ذهب طلعة الليل (ثم) خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى بيته فمات حتى صلاه (وقال ابن حنبل) قال ابن حنبل عن علي بن رستم بكسر الراء وقد فتح أى قالوا (أبشروا) من أبشروا بآية من بشر (أن من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الذين يسلمون هذه الساعة فمكروا) أى أن من نعمة الله أنفرادكم بهذه العبادة (أو قال ما صلى هذه الساعة أحد غيركم لا يدري أى الكلمات قال) صلى الله عليه وآله وسلم واستدل بذلك على فضل تأخير الصلاة بعارض ذلك فنبه على أول الوقت لما في الاستطارة من الفضل قال ابن بطلان ولا يصلح ذلك لأن السنة لا نهى الله عليه وآله وسلم أمر بالتحفيف وقال أن فهم الضيف وهذا الحاجة تقول التطويل عليهم في الاستطارة أولى قلت وقدرى واحد أو ثوداد والتساقى وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العفة فخرج حتى مضى بهومن شطر أبيس فقال أن الناس قد سألوا وأنا قد ذوق مضاجعهم وأنكم لم تنالوا في ألاما تنظروا لصلاة لولا

• (أواب صلاة التطوع) •

• (أبسن الصلاة الرتبة الموكدة) •

هدف الضعيف وعدم التقيد بحاجة إلى إجابة خربت هذه المسألة في هرايب وفي حديث بن عباس لولأن أنشغل على أمي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا. ولقد مضى وصحبه من حديث أبي هريرة ولأن أنشغل على أمي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو تصدعه فعل هذا من وجد قوته على تأخيرها ولم يلقه التورم ولم يشق على أحسن المأمورين فالتأخير

في حقه أفضل وقد كثر الزور في ذلك في شرح مسلم وهو اختصار كثير من أهل الحديث عن الشافعية وقد هم وقتل ابن المنذر
 من الحديث واهتم أن المستحب تأخير العشاء إلى قبل الثلث وقال الطحاوي إلى الثالث وبه قال مالك وأحمدوا كثيرا الصحابة
 والتابعين والفتا من حيث الحديث ٢٦٠ أفضله لأحمد ومن حيث الظاهر الجليل والله أعلم (قال أبو موسى)

التواضع لليلة في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار وحكي ذلك عن مالك
 والثوري قال الحافظ وفي الاستدلال به ثلاث ظواهر والظاهر أن ذلك يقع من عهدنا
 كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في النهار غالباً وبالليل يكون في بيته غالباً وروى
 عن ابن أبي ليلى أنها لا تجزئ صلاة سنة المغرب في المسجد واستدل بحديث محمود بن سعيد
 مرفوعاً عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة المغرب وحكي ذلك لأحمد فاستحسنه قوله
 وركعتين بعد العشاء زاد البخاري في بيته وقد تقدم الكلام في ذلك قوله وركعتين قبل
 العشاء إلى آخره فإنه إنما أخذ من قصة وقت إتياع الركعتين لأصل المشروعية
 كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعية ما اشترطه علم من النوازل وإنما
 مؤقته واستصحاب الموطأ عليه أو في ذلك ذهب إليه وهو قد روى عن مالك ما يضاف
 ذلك وذهب إليه أيضاً إلى أنه لا وجوب لشيء من ركعتي الفجر وروى عن الحسن
 البصري القول بوجوب ركعتي الفجر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة صعد سوي المكتوبة في ليلة
 في الجنة رواه الجماعة إلا البخاري ولفظ الترمذي من صلى في يوم وليلة ثلثي عشرة ركعة في
 ليلة في الجنة أرى ما قبل الظهر وركعتين بعدهما وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد
 العشاء وركعتين قبل صلاة الفجر ولقائى حديث أم حبيبة كأن ترمذي لكن قال
 وركعتين قبل العصر ولم يذكر ركعتين بعد العشاء الحديث قال الترمذي بعد أن ساقه
 بهذا التفسير حسن صحيح وقد سمر أيضاً ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذي
 والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفي الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه
 بإسناد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى في يوم ثلثي عشرة ركعة في الله
 ليلة في الجنة ركعتين قبل الفجر وركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين
 أظنه قال قبل العصر وركعتين بعد المغرب أظنه قال وركعتين بعد العشاء إلا أنه وفي
 إسناد محمد بن سليمان الأصماني وهو ضعيف وعن أبي موسى عنده أحمد والبر
 وطبراني في الأوسط بقصود حديث أم حبيبة بدون التفسير هو وأحدث الباب تدل على
 ناكيد صلاة هذه ثلثي عشرة ركعة وهي من السنن التابعة للفرأض وقد اختلف في
 حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف فالترمذي أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين
 قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيه إثبات الركعتين بعد العشاء بدون
 الركعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة فيه ثبوت ركعتين قبل العصر وركعتين بعد
 العشاء والله أعلم لم يثبت قبل الظهر لركعتين واثنتين المصنف إلى مشروعية جميع

تابعي عن تابعي عن صحابة والتابعين والفتا من حيث الحديث ٢٦٠ أفضله لأحمد ومن حيث الظاهر الجليل والله أعلم (قال أبو موسى)
 تابعي عن تابعي عن صحابة والتابعين والفتا من حيث الحديث ٢٦٠ أفضله لأحمد ومن حيث الظاهر الجليل والله أعلم (قال أبو موسى)
 السباقي من الواطئة على ذلك وقد ورد بصيغة الأمر في هذا الحديث عند النسائي عن الزهري وانقله ثم قال ما هو في بيان
 أن يغيب الشفق إلى حيث يسيل ويسر بعد وبين قوله في حديث أنس أنه أخر الصلاة إلى نصف الليل معارضة لأن حديث

عائشة مجهول على الاطلاق من عاده صلى الله عليه وآله وسلم زادهم قال ابن شهاب وزد كرى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم ان تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة وذلك حين صاح عليه هرو وتزروا بفتح التاء وسكون الاء ونظم الزاى أى تلو عليه وروى بضم الاول بعد موحدة ثم راكمسورة ٢٦١ ثم زى أى تخرجوا وروى عنه ابن عباس رضى الله عنهما قال يخرج

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كأنى انظر اليه الآن) حال كونه (يقطروا سمعه) أى ما مأسه وحال كونه (واضعاده على رأسه) وكان عليه السلام قد اغتسل قبل ان يخرج (فقال) لولأن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هكذا) أى في هذا الوقت (وسكى ابن عباس وضع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يده على رأسه فارد) أى فرق (أصابه شيا من تبديهم وضع أطراف أصابعه على قرن الرأس) أى جابه (ثم نهها) أى أصابعه وسلم ثم صبح أقال عياض وهو الصواب فإنه يعنى عصر الماء من شعره يد (يعرها كذا) على الرأس حتى مست أبهامه طرف الاذن مما يلي الوجهه على الصدغ) بضم الصاد (وناحية الحبة لا يقصر) من التقصير أى لا يطير ولا يصل لا يقصر من المصلحة قال الحافظ ابن حجر والاول هو الصواب (ولا يطش) بضم الطاء أى لا يستنجل (الا كذا) وكان لأن شق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هكذا أى هذا الوقت ورواه الترمذى وابن مرفى وروى عنه ابن مكي ومضى

ما اشقلت عليه هذه الاحاديث وهو ان كان أربع عشرة ركعة والاحاديث مصرحة بان اثواب يحصل بالثاني عشر ركعة لكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذى نص عليه صلى الله عليه وسلم في الاوقات التى جاء التفسير بها الا بفتح أربع عشرة ركعة فلهذا كرامة الاختلاف

باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعده العشاء

عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل الظهر وأربعاً بعده حرم الله على النار رواه الترمذى وصححه الترمذى الحديث عن رواية مكحول عن عتبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار وأبو عبد الرحمن النسائي ان مكحولاً لم يسمع من عتبة بن أبي سفيان كذا قال الترمذى وقد أبا ابن القطان وأكره أبو الوليد الطيالسي وأما ترمذى فصحه كما قال المصنف لكن من طريق أبي عبد الرحمن انما سمع من عبد الرحمن صاحب أبي نامة قال ما ذرى والقاسم هذا اختلف فيه بينهم من يضعف روايته ومنهم من يوثقه نهى وقدرى عن ابن حبان انه صححه ورواه الترمذى ايضا عن محمد بن عبد الله الشعبي عن عتبة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذمتا بفتح السين والهمزة المذكور وثقه وحجم والمفضل بن عثمان العلاءى والنسائي وابن حبان قوله حرمه الله على التاروف رواية لم يسمعه التاروف رواية حرم على التاروف أى حرم الله على التاروف وقد اختلف فى معنى ذلك هل المراد انه لا يدخل النار أصلاً وأنه وان قدر عليه دخوله لا تأكله النار أو انه يحرم على التاروف قسوتها بغير أجره وانما سمع بعضه كما فى بعض طرق الحديث عند النسائي بلقت نفوس وجهه التاروف وهو موافق لقوله فى الحديث الصحيح وحرم على النار أن تأكل مواضع السجود فيكون قد أطلق الكل وأريد البعض مجازاً والحال على الحقيقة أى وان الله تعالى يحرم جمعه على النار وفصل الله تعالى أوسع ورجسته أهم والحديث يدل على تأكد استحباب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكفى بهذا لتغيب باع على ذنبه وأمره قوله من صلى أن يحرم على النار بغير مرة واحدة ولعله قد أخرجه ترمذى وأبو داود وغيره بالنظر من ذلك فلا يحرم على النار الا الحائط (وعن يرمون نبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله من صلى قبل العصر أربع ركعات) حديث حسن، الترمذى وصححه ابن حبان وابن خزيمة وفى اسناد محمد بن مهران وثقه لولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدى وفى باب عن على رضى الله عنه عند هذا السطر لخط كان نبي صلى الله عليه وسلم يصلى فى

فيه الحديث والايثار والقول وأخرجه مسندى مسنداً لودادى الطهارة وروى أس هذا الحديث فقال فيه كفى تارواى وصحاحه صلى الله عليه وآله وسأى برته بولته (يا نبي) أى لئلا أخر العشاء أو بين موضعين عن المضاف إليه وفيها. وقت صلاة العشاء فى نصف الليل احتيازا أو ما وقت الجواز فيقتل إلى وقت طلوع الفجر الحديث فتادة جند مسلم

ليس في النوم تعريفاً عاماً التعريفاً على من لم يصل الصلاة حتى يجرى وقت الصلاة لاخرة وقال الاضطري اذا ذهب لصمت
الليل صارت قضاء قال ودليل الجهور حديث أبي قتادة المذكور قلت وعمود حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح
وعلى قول الشافعي الجليل في المغرب ٢٦٢ فلا مضري أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى)
الاضري (رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) قال من صلى البردين)
يفتح الباب وسكون الرءفة تنفث برد
والمراد صلاة الصبح والعصر
وبدل على ذلك قوله في حديث
جبريل صلاة قبل طلوع الشمس
وقبل غروبها زاد في رواية لم
يعني العصر والضحى قال الخطابي
سجدة في الصلاة في
بردى النهار وهو ما طرأه حين
يطيب الهواء ويذهب دودة الحر
(آخر الجنة) من المأوى من
المصارع ليل أن الموعود به يتنزه
الآن في الحق الوقوع وامتازت
الغربة والعصر ذلك لزيادة شرفهما
وتزينا في المحافظة عليهما للشهود
المدرسة في ما فهمهم القلب
ليس بحجة (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه ان زيد بن ثابت)
الانصاري رضي الله عنه (حدثه)
أي انسا (انهم) أي زيداً وأصحابه
(تصروا) أي أكلوا الصور
وهو ما يؤكل في السهر ما بالضم
فهو اسم لنفس افعول (مع النبي
صلى الله عليه وآله وسلم) ثم
قلوا الى الصلاة أي صلاة
الصبح قال أنس (قلت) زيد
(كم كان بينهما) أي بين السهر

العصر أربع ركعات يصل منها بالتسليم ورواه الترمذي ولساق وابن ماجه على
الملائكة لمقرين ومن جمعهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر عنده عند الطبراني
في الاوسط وعن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن الطبراني في الكبير والوسط هي فوجا
بلفظ من صلى أربع ركعات قبل العصر لم غمسه النار وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من
رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع من غيره أم حبيبة عند أبي يعلى بلفظ قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وينافق الجنة وفي
استناد محمد بن سعيد الموثق قال العراقي لا أدري من هو ومن أم سلمة عند الطبراني في
الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله عليه
على النار والاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والدعاء منه
على الله عليه وسلم بالرحمة قل ذلك والتصريح بغيره يدنو على النار بما يتنافى فيه

استأنفون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على
الاصلي أربع ركعات أو ست ركعات رواه احمد وأبو داود) الحديث رجال اسنادهم ثقات
ومقاتل بن بشير البجلي قد وثقه ابن حبان وقد أخره أيضاً القساق وقد أخر ج البخاري
وأبو داود والشافعي من حديث ابن عباس قال بي في بيت خاتمي موعود الحديث وفيه
فصل النبي صلى الله عليه وسلم لعشاء ثم جاء الى منزله صلى أربع ركعات وروى محمد بن
نصر في قيام الليل والضحى في الكبير من حديث ابن عباس رفعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خاف العشاء لا خوفه قرأ في الركعتين الا تلاهن
قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الا تحزبن في السجدة وتبارك
الذي بيده الملك كثر له أربع ركعات من ليلة القدر وفي استاده ابو فروة زيد بن سنان
الرهاوي ضعفه الجهور وقال أبو حاتم محله الصدق وقال البخاري مقارب الحديث وروى
محمد بن نصير من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء الاخرة ثم
صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنهال بن عمرو وقد اختلف فيه
وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر عن فوج من صلى العشاء الاخرة فجمعوا على
أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كعدل ليلة القدر قال العراقي ولم يصح
وأكثر لاحديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التمسك بالسجدة الا حديث ابن عباس
وحديث ابن عمر المذکورين فاما حديث ابن عمر فقد تقدم ما قال العراقي فيه وأما
حديث ابن عباس ففي استاده من تقدم قال العراقي وعلى تقدير بونه فيكون قد وقع

والقيام في الصلاة (قال زيد) فقرأه (تخسب) أو تسيب (أي) استدبل به الجاري على ان أول وقت ذلك
الصبح طلوع الصبح لانه الوقت الذي يجر فيه الطعام والشرب والمدة التي بين انقراض من الصور والدخول في الصلوات هي
قراءة تخسب أي أيتها وسخوها وقد وثقت خمس ساعة ولعلها قد وما يتوضأ فاشرب بذلك ثابان أول وقت الصبح اول ما يطلع النجود فيه

أهل الله عليه وآله وسلم كل يدخل في صلاة الصبح بغسل ذرواته ثلثة بصر ووفيه التمدد والعنقنة والقول ورواية
 صحابي عن صحابي وأخرجه البخاري في الصوم وكذلك أسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن سهل بن سعد) بن مالك
 الأنصاري الساعدي الصحابي بن الصحابي (رضي الله عنه) قال كنت أسهر ٢٩٣ في أهل ثريبكون سرعة أن أدرك صلاة

الغبر مع رسول الله صلى الله
 عليه وآله (وسلم) يستأنس منه
 الإشارة إلى المبادرة إلى الله
 عليه وآله وسلم صلاة الصبح في أول
 الوقت وسدس عائشة في هذا
 الباب أصحح الخبر من جهة
 التماس بالصبح وسياقه يقتضي
 المؤاضعة على ذلك وأصرح منه
 ما أخرجه أبو داود من حديث
 ابن مسعود رضي الله عنه وآله
 وسلم أقبر بالصبح مرة ثم كانت
 صلته بعد ما غلبت حتى مات لم
 يصب في شيء من صلواته
 أصحح سق ووجهه غير واحد
 من حديث رابع بن خديج قال قال

أدلت من ليسان الجوار وأضر ووفيه في المسجد اقتضت ذلك والحديث يدل على
 مشروعية صلاة أربع ركعات وأستدركت بعد صلاة التماس وذلك من جهة صلاة
 الليل وسياق الكلام فيها (وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 قبل الظهر أربعة ركعات كان كما لو تعبد من ليلة ومن صلاه من بعد العشاء كان كمن ثلث من ليلة
 القدر ورواه سعد بن منصور في مسنده) الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط بافظ
 الذي ذكره المصنف وهو من رواه نافع بن مالك الساهلي قال حدثنا عمار أبو هاشم عن
 ربيع بن لوطة عن عمه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمار والربيع ثقان
 وأما نافع فقال العرق لم يلهم في صبحه حولا بعد بلا ولم أجده ذكر انتهى وأخرج
 الطبراني عن البراء حديثا آخر وفي مسنده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سي الخطأ
 وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضا بافظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع
 قبل الظهر كدملين بعد العشاء أربع بعد العشاء كدملين من ليلة أقدر وفي رواية
 يحيى بن عتبة وأبى شقة قاله النسائي وغيره وقال ابن عيينة ليس بشيء الحديث يدل على
 مشروعية أربع قبل الظهر وقد تقدم الكلام فيها على مشروعية أربع بعد العشاء
 وقد قلده نافع في من الأساديت

باب تأكيده كفى الغبر وتخفيف قراهموا الضبعة والكلام
 بعدهما وقضاهما إذا خافتا

(عن عائشة قالت بكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوازل أشد تعاهدا منه على
 وكفى الغبر مستحق عليه ومما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ركعتا الغبر خير من
 قنبا وما قبله رواه أحمد وسلم والترمذي وصححه) وفي لسان عن علي عليه السلام عند
 ابن ماجه وعن ابن عمر عند أحمد وأبو داود والطبراني غير حديثه الآخر في وعن ابن عباس
 عند ابن عدى في الكامل وعن لال عند أبي داود قوله الضبعة بكسر الضاء لمجة
 له من قبحها مرة كسر معنى ذلك في فتح باب التعاهد في رواية بن خزيمة
 أسنده حديثه قال ما رأيت إلى شيء من الخير أسرع منه إلى ركعتين قبل الغبر زاد ابن
 خزيمة من هذا الوجه ولا في عتبة بن سعيد بن زيد بلان على الضبعة ركعتي الغبر وعلى
 استحباب التعاهد لما ذكره هنا تنرى فيه ما قد استدل به على أن ركعتي الغبر
 أفضل من الأثر وهو أحد قول الشافعي ووجه لذلك أنه جعل ركعتي الغبر خير من
 الدنيا وما قبله لوجه العمل والترجيح من حرانهم وحرانهم في الدنيا وأدع القولين عن
 الشافعي أن الأثر أفضل وقد استدل بذلك في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة عن النبي

البحر من غير تأخير فأن حديث يزيد بن ثابت وسهل بن سعد مبشعر بتأخير يسره لا يصح إلا قليل بل يعلم الغبر والله
 سبحانه أعلم ورواه هذا الحديث ثلثة ما يورث فيه رواية الأخر عن أشبهو التمدد والعنقنة والجماع (عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال شهد عندي رجاء) عدول (مرصيون) لثلاث في صدقهم ودينهم قال في التفتح لم يضع لنا ضمة الرجال

التي هي على ما لا يجب له ان يخص منه فالحسين بن سعيد في الحديث ثمة وفيه ثابتي عن ثابتي عن حماد بن عمار والحديث
والصنف والقول واخرجه مسلم وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا تقصروا ولا تسفلوا ولا تلعبوا باللعبة التي هي منكم طالع الشمس ٢٦٥ ولا تغربوا) يخرج بالتحديث فلو استعمل

من فومه اذ ذكر ما ليسه فليس
بقاصد في هذا الحديث فمفسر
للمعنى أي لا تذكره الصلاة بعد
الصلاة الا ان تصليها طالع
الشمس وغروها الى وقت يجمع
بعض على الظاهر ونوافه ابن
المنذر واحتج به فدل على أن
الكراهة مختصة بمن قصد
الصلاة في ذلك الوقت ونحن
وقع ذلك اتفاقا ومنهم من جعله
شبهه بتلاوة الصلاة في ذلك
الوقت وسواء قصد لها أم لا وهو
قول الاكثروا فدل ان قوما كانوا
يغربون طالع الشمس وغروها
فيصعدون لها عبادة من دون
الله فنهى صلى الله عليه وآله وسلم
أن يتشبه بهم وفي هذا الحديث
رواية لابن من الاثر والتحديث
والمنفعة واذ شارب والقول
واخرجه البخاري في صفة ما ليس
لعنه الله تعالى ومسلم والنسائي
كلاهما مقطعا في الصلاة قال
ابن عمر وقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اذا طلع حاجب
الشمس أي طرفها لا على من
قرصها حتى يله لأن أول ما يمشي
منها فيصير كحجاب أو نسان
ولما صلب حاجبا للشمس قال
الجهود روى حواجب الشمس
نواحيها (ظنوا الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الاصم وابن علية أنه لا يقرأ في صلاة ما أصلا وهو بخلاف
الاحاديث العديدة واحتج بحديث عائشة أنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عن الصلاة فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقصروا ولا تسفلوا ولا تلعبوا باللعبة التي هي منكم طالع الشمس
في ذلك (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفض الركعتين التي قبل
صلاة الصبح حتى اني لا أقول هل قرأتم ما بين القرآن منقذ عليه) وفي الباب عن ابن
عباس عند الجماعة بلفظ فغسل ركعتين خفيفتين ولم يحدث آخر من ذلك ما رواه
والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي القبر قولاً آمناً
بالله وما أنزل اليه والي في آل عمران قالوا في كل صلاة وسواء خفيفتين لم يقرأ في ركعتي
الآخرتين مثابته واتهما بالسلوك وعن حفصة عند الجماعة الأباود بلفظ ركع
ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بلفظ فغسل ركعتين خفيفتين
وعن أسامة بن مرسد الطبراني بلفظ فغسل ركعتين خفيفتين لحديث وما ذكر
في الباب معه يدل على مشروعية التخصيف وقد ذهب إلى أن الجهر وروايات في ذلك
المنفعة ذهبت إلى استحباب الطلوع لقرآن وهو بخلاف ما رواه لاذة واستدلوا
بالاحاديث الواردة في التخصيف في كل صلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل
الصلاة طول القنوت ونحو أن طول صلاة الرجل مثمنة فقهه وهو من ترجيح العلم
على الخاص وبهذا الحديث فكل ما رواه لا يقتضيه قرآننا فانه الكتاب في هاتير
الركعتين وليس فيه إلا أن عائشة شكت هل كان يقرأ بالقائمة أم لا لشدته تخفيفه لها
وهذا لا يصح التسليم لرد الاحاديث الصريحة العديدة الواردة من طرق متعددة كما
نقدم وقد أخرج ابن ماجه من عائشة نفسها انها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في ركعتي القبر فكان يقول ثم السورة ثم يقرأ في ركعتي القبر قائلين
الكاثرون وقل هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخصيف ولاقتضائه في القائمة لانه
من الامور انسية وقد اختلف في الحكمة في التخصيف لما قيل لبياد إلى
صلاة القبر في أول الوقت وهو جزء القرطبي وقد يستفيع صلاة النهار ركعتين خفيفتين
كما يستفيع في صلاة الليل ليدخل في القرض أو ما يشابهه في نشاط واستعداد تام ذكره
الحافظ في الفتح والعرف في شرح الترمذي (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم ركعتين قبل صلاة أصبح فليطبع على جنبه الايمن
رواه أحمد وابوداود والترمذي وحسنه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم اذا صلى ركعتي القبر طبع على فقه أي من وفرة رايه كان دام لي ركعتي

٢٤ يدل على التي لا سبيل لها (حتى) لما أثر ترتفع الشمس (واذا غاب حاجب الشمس فأنروا الصلاة) لتي
لا سبيل لها (حتى تغيب) زاد البخاري في ذلك استغن من طريق عبد الله بن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حديث عمر بن عيسى
وحديثه في جعله الكفار وفيه الشاوة إلى الله النبي عن امهات في الوقتين المذكورين فالتبني حيث يستعملون المشابهة الكتاب

وفيه ثبوت الخبر على أشياء كثيرة واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء وهو قول مالك وروى ابن أبي شيبة أن
 مصروقاً كان يصلي نصف النهار فبطلت له أبواب جهنم فتح نصف النهار فقال الصلاة أحق ما استعذب من جهنم حين
 تفتح أبوابها ومنعه الشافعي وأبو حنيفة ٢٦٦ وأحد حديث حنيفة بن عمار عن مسلم وحين يقوم قائم الظهيرة توافى رواية

البيهقي حين تستوي الشمس على
 رأيت كريح فإذا زالت فصل
 ولقد استثنى الشافعي ومن وافته
 من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله
 عليه وآله وسلم يذهب الناس إلى
 التبرك يوم الجمعة وذهب الناس
 في الصلاة إلى خروج الإمام وهو
 لا يفرج الإبهام إلى زوال وحديث
 أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله
 وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا
 يوم الجمعة لكن في سنده انقطاع
 وذكره البيهقي شواهد ضعيفة
 إذا ضعف قوى الخبر (حديث أبي
 هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم نهى عن
 بيعتين ولبستين) يكسر الباء
 واللام لأن المراد الهيئة لا المرة
 (تقدم وزاد في هذه الرواية ومن
 صلاة نهى عن الصلاة بعد)
 صلاة (الخبر حتى تطلع الشمس
 وبعد) صلاة العصر حتى تقرب
 الشمس) أي الأسباب كما مر
 وفي الحديث النهي عن الصلاة
 عند هذين الوقتين وهو جمع عليه
 في الجمل وأقصر فيه على سائر
 الطلوع والغروب وبقي غير أن
 النهي مستقر بعد الطلوع حتى
 ترتفع وإن النهي يتوجه قبل
 الغروب من حين اصفر والشمس
 وتغيرها ورواة هذا الحديث

الخير فان كنت مستيقظاً حدثني (والاضطبع متفق عليه) الحديث الأول رجاله
 رجال الصحيح وقد أخرجه أيضاً ابن ماجه والحديث الثاني أخرجه الجماعة كله - م وفي
 الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحد الطبراني بلغة أن النبي صلى الله عليه
 وسلم كان إذا صلى وكفى الخبر اضطبع على شقه الأيمن وفي استناذه حتى بن عبد الله
 المعافى وهو مختلف فيه وفي استناذه أيضاً ابن أبي شيبة وفيه مقال مشهور عن ابن
 عباس عند البيهقي فهو حديث عبد الله بن عمرو وفيه انقطاع واختلاف في ابن عباس
 وعن أبي بكر عن عبد الله بن داود يلفظ قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح
 وكان لا يرى رجل إلا أنه بال صلاة أو حركة برجله أدخله أود أود البيهقي في باب
 الاضطجاع بعد وكفى الخبر والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاضطجاع بعد
 صلاة وكفى الخبر إلى أن يؤذن بالصلاة كما في صحيح البخاري من حديث عائشة وقد
 اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال الأول أنه مشروع على سبيل
 الاحتياط قال العراقي فمن كان يفعل ذلك أو يتقرب منه بالصلاة أو موسى الاشمري
 ورافع بن خديج وأمس بن مالك وأبو هريرة يختلف فيه على ابن عمر فروى عنه فصل
 ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه وروى عنه استكاره كاستياق ومن قال به من
 التابعين ابن سيرين وعروة بن ربيعة الفقه السبعة كما حكمه عبد الرحمن بن زيد في كتاب
 السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبو بكر بن
 عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال
 ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غيث هو ابن عثمان أنه
 حدثه قال كان الرجل يبيت وعمره الخطاب يصلي بالناس فيصلي وكعب بن مؤخر
 المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة عن قال باستحباب ذلك من
 لائحة الشافعي وأصحابه القول الثاني أن الاضطجاع بعدهما واجب مقتضى الاجماع
 لا تباينه وهو قول أبي محمد بن حزم واستدل بحديث أبي هريرة المذكور وجله
 الأولون على استحباب لقول عائشة فان كنت مستيقظاً حدثني والاضطبع وظاهره
 أنه كان لا يضطبع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة لصف الأمر إلى التذنب وفيه أن
 تركه صلى الله عليه وسلم لما أمر به أمر خاص بالامة لا يعارض ذلك الأمر الخاص
 ولا يصرفه عن حقيقته كما تقر في الأمول القول الثالث أن ذلك مكروه وبعدة
 وعن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة
 في المستن من رواية إبراهيم قال قال ابن مسعود حيا بال الرجل إذا صلى الركعتين قبلت
 كما تحسب الدابة أو الحمار إذا سلمة دفه فصل وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية مجاهد

الستة ما بين كوفي ومدي وفيه التحديث والنعنة وأخرجه البهري يضاق السجود والباس وسلم في السجود قال
 وكذا الشافعي وأخرجه ابن ماجه مقطعة في الصلاة والتجارات (عن معاوية) بن أبي سفيان (قال أنكم تملكون صلاة تلتد
 حينئذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غلباً أي أنه يصليها) أي الصلاة وفي رواية يصليها أي الركعتين (ولقد نهي نهي أي

عن الصلاة في رواية عنهما (يعني الركعتين بعد) صلاة (العصر) التي معاوية عارض بها ثابت فنهى عنه أنه كان يصلي ما بعد صلاة العصر والمثبت مقدم على الثاني فلم يسن في رواية الأثبات معارضة لأحد من الثماني لأن رواية الأثبات لها سبب خالف فيها ما لم يصبوا في ما عدا ذلك على عمومها استثنى الثمانية من كراهة الصلاة ٢٣٧ في هذا القول كما ذكرنا الصلاة فيها

فشيئها لا ركعتا الطواف ولا غيرها ما لم يثبت جبره فوالياين من ذلك لا تنضم أحدًا لطف بهذا الحديث وصلى أيضا ساعة شاء من الليل والنهار وما يروى من غيره قال ابن حزم وأسلم جبر متأخر جدا ومثله لم يروم الفقه وهذا لا يثبت بعده فيه على الله عليه وآله وسلم من الصلاة في أدوات فوجب استثناء ذلك من النهي ^{من عائشة} رضي الله عنها قالت (قلت الذي رخصه أي وقامني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تركها) من الوقت الذي شغل فيه عما بعد الظهر (حتى لقي الله) عز وجل (ومأني الله) إلى حتى نقل عن الصلاة كان يصلي ركعتين صلاته حال كونه (قاعدًا نفسي) عائشة بقولها ما تركها الركعتين بعد صلاة (العصر) وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها ولا يصليها ولا يصليها في المسجد مخافة أن يشغل على أمته وكان يحب ما يختلف عنهم فنهت عائشة من مواظبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الركعتين بعد العصر ان نهى عن ذلك يخص من قصد الصلاة عند غروب الشمس

قال حبيب بن حرقق السقرو المظفر لما رأته يطالع بعد ركعتي العبر وروى سعيد بن المسيب عنه أنه رأى رجلا يطالع بعد الركعتين فقال احسبه وروى أبو مجلز عنه أنه قال إن ذلك من تلعب الشيطان ورواية زيد المصي من أبي سعيد بن النابج عنه أنه قال انما بعد ذلك جبره ابن أبي شيبة وعين كره ذلك من التابعين إلا ودين يزيد وأبراهيم القتي وقال هي فبعض الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة مالك وشكبه القاضي صاحب من جهوا لعله القول الرابع أنه خلاف الأولى روى ابن أبي شيبة من الحسن أنه كان لا يجيبه الاضطباع بعد ركعتي الشجرة القول الخامس التفرقة بين من يقوم بالليل فيصعب ذلك لا مقارعة بين غيره فلا يشرع لهوا اختيار ابن العربي وقال لا يطالع بعد ركعتي التبر لا تنظر الصلاة لأن يكون قام الليل فيضطبع استعجالا الصلاة الصبح فلا بأس بوشهدها ما رواه الطبراني بعد الرزق عن عائشة أنها كانت تقول إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يطالع لسته ولكنه كان يدأب لسته فيستريح وهذا لا تقوم بهجة أما أوله فلا في أسناده وأولهم كما قال الحافظ في الفتح وأما ثانيا فلا في ذاته من الظن وتضمن وليس بجبرية وقد روي أنه كان يطالع واحدة في نفسه وقد ثبت أمره فأنسكت ذلك مشروعه القول السادس أن الاضطباع ليس مقصودا لذاته وإنما المقصود الفصل بين ركعتي العبر وبين الفريضة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وقيل أن الفصل يحصل بالقعود والوقوف والتحدث وليس بمتنص بالاضطباع قال النووي واختار الاضطباع لظاهر حديث أبي هريرة وقد أجاب عن الأمر مشروعية الاضطباع عن الأحاديث المذكورة بأجوبة منها أن حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعمش وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيت يطالع شيئا بالبصرة ولا الكوفة قط وكنت أجلس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة إذا ذكره حديث أدهش لا يعرفه من رواه قال عرو بن علي الملا سمعت أبا داود يقول عهد عبد الواحد إلى الأحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها بقوله حدث الأعمش حدث شجاع في كذا وكذا انتهى وهذا من روايته عن الأعمش وقد رواه الأعمش بصفة الضعفة وهو مدلس وقال عثمان بن سعيد المداوي سألت يحيى بن معين عن عهد الواحد بن زياد فقال ليس بشيء وال جواب عن هذا الجواب أن عهد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة وثبوته أحد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والشافعي وأبو حنبل وقد روى عن ابن عيينة ما يماثل قوله السابق فيسب من طريق من روى عنه أنه ضعفه وهو عثمان بن عبيد المداوي قد قدم فروى عنه أنه قال أنه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين (العصر)

لا طاعة لغيره فالتحاشي قد كان تنسب بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمه حاله عائشة فنهت عن ابن عباس قال فصل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه ما لا يخفى عن الركعتين بعد الظهر فلا ما بعد العصر ثم إنهم يحصل الثاني على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على الثاني ورواه عن الحديث إلا بعدة ليلين كونه

نمكي وفيه القديس والسماح والتول (ويعلم) أي من عائشة (رضي الله عنها) قالت ذكرت أن أي صلاتان لذة فبترهما
بأربع ركعات (ليكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهما من أول صلاته في ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة
(الصبح) لم تروا أنه كان يدي بعد العصر ٢٦٨ وركعتين من أول فرضه صلاتا إلى آخر عمره بل من الوقت الذي شغل فيه هتما

قاله القحطاني وزاد في القحطاني
في حديث أم سلمة ما يدل على أنه
لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذي
ذكرت أنه فاضها فيه انتهى
(عن أبي قتادة رضي الله عنه
قال سر نافع النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ليلة) مرجعه من خيبر
كأجرهم بعضهم لما قدم مسلم من
حديث أبي هريرة توضع فيه
(فقال بهض القوم) قبل هجر
وقال الحافظ ابن حجر أقصى
تسمية هذا القائل (لو عرفت بنا
يا رسول الله) أي نزولنا آخر
الليل فاسترنا (قال أخاف أن
تناموا في الصلاة) حتى يخرج
وقتما من وقتنا (قال بلال)
المؤذن ثلثنا أنه يأتي على عادة
في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت
لاجل الأذان (أنا وأقطعتكم
في ضلعي) بصيغة الماضي
(وأستند بلال ظهره إلى راحلته)
التبركها (فقلت معناه) أي
بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) وقد طلع
حاجب الشمس أي سورها
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم
(يا بلال أين ما قلت) أي أين الوفاء
يقولك أأوفيتكم قال صلى الله
عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على
استجاب الدعوى والثقة

بان عبد الواحد من أتيت أصحاب الأعمش قال العراق وما روى عنه من أنه ليس بشقة
فلهما أشبه على ناقه لعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري ومع هذا انفرد به عبد
الواحد بن زيد ولا يشبه الأعمش فقد روى ابن ماجه من رواية شعبة عن سهل بن أبي
سالم عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لامن قوله ومن جعله الأجوبة التي أجاب بها الشافون
لشريعة الاضطجاع أنه اختلف في حديث أبي هريرة المذكور هل من أمر النبي صلى
الله عليه وآله وسلم أن فعله كما تقدم وقد قال البيهقي أن كونه من فعله أولى أن يكون
محفوظا والجواب عن هذا الجواب أن وروده من فعله صلى الله عليه وسلم لا ينافي
كونه ورود من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان حديث الأخر به حديث ثبت
فله على أن الكل يقيد بثبوت أصل الشريعة في ذلك الثاني ومن الأجوبة التي
ذكرها ابن حجر لمع أبي هريرة يروى حديث الأخر به قال كذا أبو هريرة على نفسه
والجواب من ذلك أن ابن جرير هل تشكر شأما يقول أبو هريرة فقال لا وإن أبا
هريرة قال لاذني أن كنت حفظت ونسوا وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم دعاه
بالخلف ومن الأجوبة التي ذكرها ابن أبي حاتم الباب ليس فيها الأمر بذلك اتفاقا فله
الجرد التبدل على الإباحة عند مالك وطائفة والجواب منع كون فصله لا يدل على
الإباحة والسندان قوة ما تأتكم الرسول فخذوه وقوله فأتبعوني بشارت الأفعال
كاتبنا والاقوال وقد ذهب جمهور العلما كابرههم إلى أن فعله يدل على التسبب
وهذا على فرض أنه ليس كذلك في الباب الآخر قد عرفت ثبوت القول من
وجه صحيح ومن الأجوبة التي ذكرها ابن أبي حاتم في بعضها الاضطجاع
قبل ركعتي الغبر وفي بعضها بعد ركعتي الغبر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الغبر
وقد أشار القاضي عياض إلى أن رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة فتقدم رواية
الاضطجاع قبلهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة فكذا بعدهما وبجواب
عن ذلك ما ذكرنا أنه رواية أجنبية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الغبر على
رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما أربع والحديث من رواية
عروة بن عائشة ورواه عن عروة بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن
ابن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الغبر وهي في صحيح البخاري ولم يفتقد
الرواية عن ذلك واختلف الرواة من الزهري فقال مالك في كذا روايات عنه أنه كان
إذا فرغ من صلاة الليل ضطبع على شقه الأيمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي
الغبر وقال معمر بن وهب بن عمرو بن الحارث والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعبة بن أبي
حزرة عن عروة عن عائشة كان إذا طلع الغبر على ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

بالنفس وحسن الفتيان بالإسباف مظان الغلبة وسلب الاختيار (قال بلال ما لفت) منينا للمفعول (اليمين
(على نومة) بأربع نابات الفاعل (مثلا) أي مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن
الله يفيض لرواحكم) أي من أيمانكم بأن قطعتموها وقبرها في الظاهر الإبطان (حين شامروها عليكم) عند اليقظة

(حينئذ يبذل لهم ما ذنبت الناس بالسلام من التائبين وقيل الاذان لقائته وبه قال أبو ثور ورواهما الشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجديد لا يؤذن لهواهر قول مالك وأختنا النورى صحة التائبين لتبوت الأحاديث فيه وحمل الأذان هنا على الأقامة متعقباً به عقب الأذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فلو كان المراد به هنا الأقامة لما أخر الصلاة عنهم فلم يمسك على الحق القنوى وهو محض الإسلام (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينعيم في مسكنه به فتوضأ الناس (فما ارتفعت الشمس وابتاضت) كما جرت أحوالهم (فما) صلى الله عليه وآله وسلم (فما) بالناس الصبح وفي الحديث من الفرائد جواز التماس الاتباع ما يتعلق بصالحهم والدين وغيرهما لكن بصيغة امر من الأصناف الامتناع وان على الإمام أن يرعى لصالح الدين والاعتزاز به فيحمل فوات العبادات عنها فيسببه ويجوز إتمام التمام القديم ثم إيقاظه والاكتفاء في الأمور المهمة بالواحد وقبول له من عن اعتذار بأمر سابق وتوسيع المطالبة بالوفاء بالالتزام ونسجود الإمام بنفسه في الفرائز والسرابة والرد على منكر التذو وأه لا واقع في أسكنوا الأبقدر ومشروعية جماعة الفوائت ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة الرتبة عدم الوقوع لاجتماعها وقد ثبت أنه ركعه في حديث أبي ثور وهذا عند مسلم واستدل به أهل على أن الصلاة الوسطى

الأمين وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان فرواها البخاري من رواية معمر ومسلم من رواية نونس بن يزيد وهرو بن الحرث قال البيهقي متبذراً كرهما والصداد وأولى بالحفظ من الواحد قال وقد يحتفل أن يكونا خلفاً وخلفاً فقتل مالك أحدهما وقتل الباقر الآخر قال واختلف فيه أيضاً في ابن عباس قال وقد يحتفل مثل ما يحتفل في رواية مالك وقال النورى أن حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يثبتان حديث أبي هريرة فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما وأما صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الأوقات سابقاً للبراز ويحتمل أن يكون المراد الاضطجاع قبله - جازاً وتوضوءاً صلى الله عليه وسلم بين صلاة الليل وصلاة القبر كما ذكره الحافظ وفي حديثه صلى الله عليه وآله وسلم لما شئت بعد ركعتي القبر دليل على جواز الكلام بعدهما وأما ذهب الجمهور وقد روى عن أبي مسعود أنه كره روى ذلك الطبراني عنه وعن كره من التابعين سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح وسكن من سعيد بن المسيب وقال إبراهيم النخعي كانوا يكرهون الكلام بعد ركعتي القبر وعن عثمان بن أبي سليمان قال إذا طلع القبر فليستكروا وإن كانوا أربكان وإن لم يركعوه - جازاً فليستكروا إذا عرفوا الكلام في الاضطجاع تبين ذلك مشروعية ومثل ما سألنا عنه أن تركه صلى الله عليه وسلم لا يعارض الأمر لقائمة الخاص بهم ولا لاحل القوة لقول الجواب والتقييد في الحديث بأن الاضطجاع كل هي الشق الايمن يشعر بأن حصول المشروع لا يكون إلا بذلك لا الاضطجاع على الجانب الايسر ولا شق ذلك مع القدرة وأما مع القدرة هل يحصل المشروع الاضطجاع على الايسر أم لا يلزمه إلى الاضطجاع على الشق الايمن جزم بالشافعي ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك أن القلب محقق في الجانب الايسر فإذا اضطجع على الجانب الايسر غلب النوم وإذا اضطجع على الايمن قل قل القلب وغلب المستقر (وعن أبي هريرة) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسل ركعتي القبر فليصلهما بعد ما تطلع الشمس رواه الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضاهما مع القرصة لما هم من القبر في السفر الحديث قال الترمذي بعد إخراجهم حديث غريب لا يرفع من هذا الوجه وأخرجه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقد لحديث صحيح على شرطه اشبهين لم يخرجه ودارقطني والبيهقي والحديث الذي أشار إليه انصف قد تقدم في باب قضاء لوائت من أبواب الأوقات والحديث استدله على أن من لم يركع ركعتي القبر قبل القرصة فلا يفعل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت انتهى عن الصلاة فيه وفي ذلك ذهب النورى

هي لصح لاهلهم بأمر أحد بمركبة وقت مدة غيرها وفيها لم ينظر يعني واستدله على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء لقائته من وقت لا يتبدل (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه - جازاً عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) وفي رواية أن ذلك بعد ما أنظر الصائم للمعنى واحد حشر (الظنديق) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غارت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعد ما أنظر الصائم للمعنى واحد

فيجعل ريب كذا في ريب) لانهم كانوا السبعين في تأخيرهم الصلاة من وقتها ابا الاحبار كما وقع لعمر واما مطلقا كما وقع لغيره
 (قال ابو داود) والله ما كنت اُعلى العصر) أي لم ألت (حتى كانت الشمس تغرب) أي إلى أن غربت الشمس لان كذا قد
 خبرت عن النبي كان معنا انبا تاون دخل ٢٧ عليه اثنى كان معنا اثناسيا لان قولك كذا يزيد معناه اثبات قرب

واين المبارك والشافي واحد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وسكان الخياط من
 الاوزاعي قال العراقي والصحيح من مذهب الساسي انها باعفلان بعد الصبح ويكونان
 ادا والحديث لا يدل صرحا على أن من تركه ما قبل صلاة الصبح لا يفعله ابا بعد طلوع
 الشمس وليس فيه الا امرين ايهما لم يمتطأ ان صلح ما بعد طلوع الشمس ولا شأن
 انهما اذا تركا في وقت الاداء فعلا في وقت القضاء وليس في الحديث ما يدل على المنع من
 فعلهما بعد صلاة الصبح ويدل على ذلك رواية الدارقاني والحاكم والبيهقي فانهما يفتضيان
 لم يصل وكفى النكير حتى قطع الشمس فليدلهما ما يدل على عدم الكراهة ايضا حديث
 قيس بن عمرو وابنه وأما ابن سهل على اختلاف الروايات عند الترمذي وأبو داود وابن
 ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبت الصلاة فصلت معه الصبح ثم
 انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني صلى فقال هلا يا قيس أصلاتك ما عقلت
 رسول الله ألم أكن وكنت وكفى النكير قال فلاذن ولطف أهداود قال رأى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح وكنتين فقال صلاة الصبح وكنتان
 فقال الرجل اقم أكرهت الركعتين القتين قبلهما فصلح ما الا قد صليت قال
 الترمذي النكير في هذا الحديث عرسلا واسناد ليس بمثل لان فيه محمد بن ابراهيم عن
 قيس بن عمرو ومحمد بن يعقوب عن قيس وقول الترمذي في صحيحه صل ومنقطع ليس بمثل فقد
 جاء متعلما من رواية يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس رواه ابن خزيمة في صحيحه واب
 حبان من طريقه وطريق غيره والبيهقي في مننه عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده
 قيس المذكور وقد قيل ان سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه فيصح ما قاله الترمذي من
 الانقطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يصرف الغالب بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني
 في الكبير من طريق آخر متصل فقال حدثنا ابراهيم بن منويه الاصبغ حدثنا احمد
 ابن الوليد بن برد الانصاري حدثنا ايوب بن مويه عن ابن جريح عن عطية بن قيس بن
 سهل حدثنا انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين فصلي
 مع النبي صلى الله عليه وسلم فلما انقضى صلاته قام فركع وأخرج ابن حزم في المحلى من
 رواية الحسن بن بكوان عن عطية بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال رأى رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد القعدة فقال يا رسول الله ألم أكن صليت كفى
 النكير فصلح ما الا ان لم يقل شيئا قال العراقي واسناده حسن ويحتمل أن الرجل هو
 قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن ثعلبة عند الطبراني في الكبير
 قال أتت المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت الي وأنا على
 جعل ينظر الي وأنا على فلما فرغت قال ألم تصل معنا قلت نعم قال لها هذه الصلاة قلت

القيام وقولك ما كذا يزيد قوم
 معناه اتى قرب القتل وهو مائة
 قرب الصلاة فانتقت الصلاة
 بالطريق الاولى (قال النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم) والله
 خاصيتهم فمعه ما إلى بطلان (واد
 بالبدنية (فتوضأ) صلى الله عليه
 وآله وسلم (الصلاة وتوضأنا لها
 فصلي العصر) في جماعة
 (بعد ما قربت الشمس ثم صلى
 بعدها المغرب) هذا لا يضر
 دليلا لقول يوجب ترتيب
 القوائف الا اذا قلنا ان الله
 صلى الله عليه وآله وسلم المجرى
 في وجوب ثم لهم أن يستدلوا
 بعدم قوله صلى الله عليه وآله
 وسلم صلا كما يحبون أو صلى
 وقدا عرفت الشافعية في أشياء
 غير هذه وفي المواطن طريق
 أخرى أن الذي تهم القاهر
 والعصر وأجيب بأن الذي في
 الصحيحين العصر وهو أدرج
 ويؤيد حديث علي بن رضى الله
 عنه متعلقا عن الصلاة الواسعة
 صلاة العصر وقد يجمع بأن
 وقعة المندق كانت أياما في يوم
 القاهر وفي الآخر العصر وجلا
 تأخير صلى الله عليه وآله وسلم
 على التيسين أول يوم يس لكنه
 لم يتسكن من الصلاة وكان

ذلك قبل نزول صلاة المغرب وظاهر الحديث انه صلاها جماعة وذلك من قوله قيام كما هو شأننا يا رسول
 بل وقع في رواية الاسجعي التصريح به انما فعل في العصر قال في المنع في الحديث من القوائف ترتيب القوائف والاكثر
 على وجوبه مع ذلك كرامع التيسين وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختارهوا فيما اذا اقتصر كرامة في وقت جائز

شقيق هل يبدأ بالمائة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يقصر فقال الأول ما قاله الثاني وأصحاب الرأي
وأكثر أصحاب الحديث يقولون بالثلاث شبهة وتقل بياض محل الخلاف إذا لم يتكبروا بكون التوراة فاما إذا كثرت فلا
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلوا في مدة قليل فقل مدة يوم ٢٤١ وقيل أربع صلوات وقيل جواز لعين
من غير اختلاف إذا اقتضت

مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي
وعدم ريب ما كان فلي صلى الله
عليه وآله وسلم من مقتضائهم
الاختلاف وحسن التامع مع
أصحابه وتأنيبهم وما ينبغي
الاتباع في ذلك وفيه استصحاب
فناء التوراة في الجماعة وبه
قال أكثر أهل العلم الا لا يشع
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة
إذا كانت والأمانة للصلاة
القائمة واستدل به على عدم
مشرعية الاذان للمائة
وأجاب من اعتبره بان المغرب
كانت ظاهرة ولم يذكر الراوي
الاذان لها ولا يعرف من عاده
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان
للحاضرة فدل على ان الراوي

بارسول الله عز وجل التبرير بين من يرى ولم يكن حليته. ما قاله لم يصح ذلك على وفي
استاده الجراح بن مهمل وهو منكر الحديث قاله البخاري ومسلم ونسبه ابن حبان إلى
الكذب وفي الحديث مشروعية فضله التوراة في التوبة وظاهره من اجابته لغيره لو لم
عذر وقد اختلف العلما في ذلك على أقوال أحد ما استحبوا فضله لمطلقا سواء كان
القول لغيره أو لغيره عزله صلى الله عليه وسلم أطلق الأمر بالقضاء لم يقيد به العذر
وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة مبداه بن عمر ومن التابعين طاهر وطاوس وأما
ابن عجمد ومن الأئمة ابن جريح والأوزاعي والشافعي في الجديد وأحمد وأصغر وعبد بن
الحسن والزهري والقول الثاني أنها لا تضي وهو قول أبي حنيفة ومالك وأبي يوسف
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد والمشهور عن
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل
بنفسه كالعذر والضيقة فحضي وبين ما هو تابع لغيره كركعتي الفجر فلا يضي
وهو أحد الأقوال من الشافعي والقول الرابع ان شاء قضاها وان شألم يقضها على
التضي وهو مروي عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين التوراة لغير
نوم أو نسيان فيضى أو لغيره عذر فلا يضي وهو قول ابن حزم واستدل به مومونة
من نام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء التوراة لها العمد من باب الاولى
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولوية

هـ (باب ما يأتي قضاء من الظهر هـ)

عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى أربع ركعات بعد الظهر صلى
بجدها رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا قاتله الأربع قبل الظهر صلى بعد الركعتين بعد الظهر ورواه ابن
ماجه الحديث الاول ورجال اسناده ثقات الا بعد الوارث بن سعيد انه العتكي وقد كره
ابن حبان في الثقات وقد سنده الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب انه عرقه من
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد روي عن الربيع عن شعبه عن عطاء
الحديث وهو الاول اعظم احاد رواه عن شعبه جعفر بن ربيع والحديث ثانی رواه
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويزيد بن حزم وعبد بن عمر ثلاثتهم عن موسى بن اود
الكوفي عن قيس بن الربيع عن شعبه عن خالد السدوسي عن عبد الله بن شقيق عن عائشة
وكلهم ثقات الا قيس بن الربيع نفسه قال وقد روي في الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
مرسله عن ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قاتله أربع قبل

هذا الحديث وهذا الحديث جبروا ما حديث أبي سعيد فلا يتأق فيه هذا لم تقدم فيه أنه صلى بعدده من قبل انتهى
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومديني في حديثه والتمتعة والقول ونسجه البخاري أيضا في صلاة الخوف
والغاري ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والنسائي عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

من نفس ثلاثة مكتوبة أو ناطقة موقنة زاعما في حوايه أو نام عنها (فليقتل) وجوابي المكتوبة وتوفيا في الناطقة الموقنة ولا يصلي وفيه فليقتل ولم يلقها (إذا ذكرها) مبادوا بالمكتوبة وجوابا نأت بلا عذرونيان نأت بعذر كنوم ونسان نصلنا لهما إذا لمة (لا تقرأ لها) ٢٧٢ أي تلك الصلاة الموقنة (الأذلك وأقم الصلاة ذكرى) قال عياض فيه

الظهر صلاهما بعدها والحدثان يدلان على ضرورة المحافظة على السنن التي قبل
الفراس على امتداد وقتها الى آخر وقت الفريضة فلا لانهما كانت أو قلتهما اقتصر
بفعل القرائن لكان فعلها بعدها قضاء وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر
وقد ثبت في حديث الباب أنها تفصل بعد ركعتي الظهر كرمي ذلك العراقي
قال وهو الصحيح عندنا فعية قال وقديمك هذا فيقال لو كان وقت الاداء
باقيا قدمت على ركعتي الظهر وذكر أن الأول أولى (وهو من صلة قالت سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم ينسبهما معاً يعني الركعتين بعد العصر ثم رأيت يصلحهما ما حين
صلاهما فانه على العصر ثم دخل وعندى وقت من بين حرام من الأقسام فصلاهما
فأرسلت اليه الجارية فقلت قومي يحببته فقل لي تقول لك أم صلة يا رسول الله جعلت
تتمى عن هاتين الركعتين وإرادتا يصلحهما أن أشار بيده فاستأخرى عنه ففعلت
الجارية فآشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال يا بنت أمي أمية سألت من
الركعتين بعد العصر فانه أتاني ناس من بني عبد القيس فشغلوني عن الركعتين فقلت بعد
الظهر فصلاهما ما كان متفق عليه وقد روي لا حداثاً به صلاهما قبلها ولا بعدها
قوله ما حين صلاهما فانه على العصر هذا القطع مسلم ولقد الضارى ثم رأيت يصلحهما
حين على العصر قبله من بين حرام فتح المهلين قوله فصلهما يعني بعد السجود
قوله فآشار بيده فجاءوا بالاشارة باليدى الصلاة كل المصلحة في حاجة وقد تقدم
الصلح في ذلك قوله يا بنت أمية هو والد أم سلمة واسمها حفصة وقيل ميسل بن المغيرة
الغزوي قوله عن الركعتين يعني التي يصلحها الا أن قوله فانه أتاني ناس من بني
عبد القيس زائد في المغازي بالاسلام من قومهم فسألوني وفي رواية الطحاوي فسيبتهما
ذكرهما فذكرهما أن أصابع ما في المسجد والناس يرون فصلتهما عندك ولهم وجه
آخر يعني حال فشغلني ولهم وجه آخر تقدم على وقد من بين غير أوجاعني صدقة قوله
فصلاهما أن زاد الطحاوي فقلت أمرت بهما فقال لا ولكن كنت أصليهما بعد الظهر
فشغلت عنيما فصلتهما الا أن قوله ما رأيت صلاهما قبلها ولا بعدها حافظ الطحاوي لم
أرد صلاهما قبل ولا بعده وعند الترمذي وحسنه عن ابن عباس قال اغسلني النبي صلى
الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتانا ما فشغلني عن الركعتين بعد الظهر
صلاهما بعد العصر ثم لم يعدوا لكن هذا لا يثبت في صحيح مسلم
عائشة قالت كان يصلح ما قبل العصر فشغل عنيما ونسبهما صلاهما بعد العصر ثم
يتمهما وكان إذا صلى صلاة تنبأ أي داوم عليها وفي البخاري عنها أنها قالت ما تركه النبي

تتمسك على ثبوت هذا الحكم
وأخذ من الآية التي تضمنت
الأمر لموسى عليه السلام وأنه
ما يلزمنا اتباعه وقال غيره
استشكل وجه أخذ الحكم من
الآية فان معنى ذكرى أما
لأن ذكرى بها أو لأن ذكرى على
اختلاف القولين في تأويلها وعلى
كل فلا يعطى ذلك قال ابن جرير
ولو كان المراد منها غير ذلك
كان التسويل لأن ذكرها واضح
ما يجب بأن الحديث فيه تغيير
من الراوى وإنما هو لأن ذكرى
بلام التعريف وألف القصركا
في سنن أبي داود وفيه وفي مسلم
زيادة وكان ابن شهاب يقرؤها
لأن ذكرى فيها بهذا أن
استدلاله على الله عليه وآله
وسلم إنما كان بهذه القراءة فان
معناها لتذكر أى لوقت
التذكر قال عباس وذلك هو
المناسب لسباق الحديث وعرف
أن التغيير صدور من الرواة عن
الامام مالك أو عن دونهم لأن
الامام مالك ولا عن فوقه
قال في الصحاح الذى ذكرى تغيير
التسكين انتهى كذا فى الزركانى
على الموطأ والأمر فى الآية
لموسى عليه السلام فبغيره صلى
الله عليه وآله وسلم يتلوه هذه

الإية على أن هذا شرع لنا أيضا وهو الصحيح في الأصول ما لم يرد عليه وأما شرع القضاء الثاني على مع سقوط الائتم فاللهدأ أولى وأطلاق الصلاة في الحديث يشمل التوافل الموقته ثم ذات السبب كالكسوف لا يتصور فيها قرات فلا تدخل ورواها بنسبة بصرون الأشهر الحارر ألقسم فكوفي وقه الصدقة والصنعة وأخرى مسلم في الصلاة

الحديث (رضي الله عنهما) قال ان احصى الصفه التي كانت في المسجد النبوي مغللا على كل واحد منكم فانه ياتي به (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عنده طعام اثنى فليذهب به ثلثا فمن اهل الصفه وان كان عنده طعام اربع غلغاس) أي فليذهب معه ٢٧٤ بخامس منه (اوساس) مع الخامس أي يذهب معه واحدا واثنى أو المراد ان

كان عنده طعام خمسة فليذهب بسادس وكلمة أو للتوزيع والحكمة في كونه يزيد كل واحد واحد اقتطاعا من عيشهم في ذلك الوقت لم يكن متساعا فمن كان عنده مثلا ثلاثة أثلاث لا يتيق عليه ان يعلم الرابع من قوتهم وكذلك الاربعة فما فوقها ولا زيادة واستنبط منه ان السلطان يفرق في المسبقة التقراء على اهل السنة بقدر ما لا يصح بهم (وان ابا بكر) الصديق رضي الله عنه (جا) بثلاثة من اهل الصفه فانظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أي الشان (أنا) في الدار (أبي وأمي فلا أدري قال) ولا أربعة قال أي عبد الرحمن (واصراقي) أعمية بنت عدي ابن قيس السهمي (وخادم بنتنا وبينت أبي بكر) والمراد أنه شريكهم في النعمة (وان ابا بكر) رضي الله عنه (تسبي) أي أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم لبث) في داره (حيث) بالمتن (صليت العشاء) مبنيا للمفعول (ثم رجع) أبو بكر إلى رسول الله صلى الله

عنه الظهر والحديث الثالث في اسناد حديثه السدي وهو ضعيف وقد أخرجه أيضا الطبراني وأشار إليه الترمذي وأحاديث الباب تدل على مشروعية قضاء ركعتي العصر بعد فعل الترتيب فيكون قضاءهما في ذلك الوقت مضمنا للمعوم أحاديث النبي وسياق البحث مستوفى في باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وأما المداومة على ذلك فمختصة به صلى الله عليه وسلم كما تقدم وعلم انهم اذا اختلفت الاساليب في التأليف المقتضية بعد العصر هل هي الركعتان بعد الظهر المتعلقتان به أو هي سنة العصر المفعولة قبله ففي حديث أم سلمة المتقدم في الباب الاول وكذلك حديث ابن عباس المتقدم النصريح بأنه ركعتا الظهر وفي أحاديث الباب انهما ركعتا العصر ويمكن الجمع بين الروايات بان يكون مراد من قال بعد الظهر من قال قبل العصر الوقت الذي بين الظهر والعصر فيصح أن يكون مراد الجمع سنة الظهر المنعولة بعده أو سنة العصر المنعولة قبلها أما الجمع بعدد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم ينقل مائة عن أحدهما وتان عن الأخرى فيبعد لان الأحاديث مصرحة بأنه دأب عليه ما في ذلك يستلزم أنه كان يصلي بعد العصر أربع ركعات ولم ينقل ذلك أحد

هـ (باب ان الترتيب هو كذا في جازع الراحلة هـ)

عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر فليس منا رواه أحمد وعن علي رضي الله عنه قال الترتيب بهم كهية المكتوبة ولكمه سنة سنهار رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والشافعي والترمذي وابن ماجه ولقظه ان الترتيب بهم ولا كملاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر في أياهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر على غيره رواه الجماعة وعن أبي أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الترتيب من أحب أن يوتر يضمن فلا يفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فلا يفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فلا يفعل رواه الجماعة الا الترمذي وفيه لابي داود والوتر حق على كل مسلم ورواه ابن المنذر وقال فيه الترتيب من أحب أن يوتر بواحدة ببيت أبي هريرة فانخرجه أيضا ابن أبي شيبة وفي اسناده الخليل بن مرة قال فيه أو زورعه شيخ صالح وضعه أبو سالم والبخاري وأما حديث علي بن الحسن الترمذي وصحبه الحاكم وأما حديث ابن جرير فانخرجه الجماعة كذا كرام المصنف وأما حديث أبي أيوب فانخرجه أيضا ابن حبان والدارقطني والحاكم ولها ألفاظ وصحح أبو حاتم والذهبي والدارقطني في العلل والبيهقي وغير واحد

عليه وآله وسلم (فلمت) عنده (حق تعالي) ولم يترك نفس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقفه وقبسه تكرار مع قوله ان ابا بكر تعشى (بخامس ماضى من الليل ما شاء الله قالت امراته) أم رومان فزيت بنت دهمان بضم الدال أحد بنى قريش بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أصيافتك أو قالت خبيثك) بالافراد مع كونهم

ثلاثة أراد ان يخلص (قال) أبو بكر بن عيسى (أو ما عشتيهم) همزة الاستفهام (قال) أبو أي استعوان الال كل (حق) يعني
قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء المحققة أي عرض الطعام على الاضياف وفي رواية: يغض العين أي الامل من الولد والمرأة
والخدم على الاضياف (قالوا) أن يا كرا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (فذهبنا أنا فاختبنا) خروا من أي رشفه (فقال)

أبو بكر (يا غنم) بضم الغين
وسكون النون ونغم الثلاثة
وضعها أي يا تغيل أو يا جاهل
أو يادني أو بالخير (لجدة) أي دعا
على ولده بالجدة وهو قطع الاذن
أو اذنا أو الشقة (وسب)
ولم نلنا منه انه فرط في حق
الاضياف (وقال) أبو بكر لما
بين له ان التأخير منهم (كأوا)
لأهنا) فادبهم اللهم لانهم ضحكوا
على رب المنزل بالضرورة معهم ولم
يكتفوا بولده مع ذلهم في ذلك
وهو خير أي انكم لم تفتنوا
بالطعام في وقتهم وهذا ينبغي
الحمل عليه ثم حلف أبو بكر ان
لا يطعمه (فقال) والله لا أطعمه
أبد ايام اقمنا كأننا خدس قمعة
لا رياء الطعام أي زاد (من)
استلها أي انقمعة أو كرمها
قال) عبد الرحمن يعني (حق)
شبعوا وصارت أي الاطعمة
أ كثر) وفي رواية أ كبر (عما)
كانت قبيل ذلك فنظر اليها أبو
بكر) رضى الله عنه (فأناهي)
أي الاطعمة أو الخسنة (كما)
هي) على انها الاقل لم تنقص
شيئا (أو) هي (أو كرمنا) قال (ل)
أبو بكر (لأمرأة) أم عبد الرحمن
(يا غنم) يعني فراس) أي ما من
هي منهم وقد اختلف في نها

وقته قال الحافظ وهو الصواب وفي الباب عن أبي هريرة وغير حديثه المذكور في الباب
عند البيهقي في التلخيص بل يظن ان اقصور يجب الوتر فاوتروا يا أهل القرآن وعن ابن
عمر وعبد بن أبي شيبة وأحمد بن حنبل وزادكم صلاتا فظنوا عليها وهي الوتر وفي استناده
ضعيفان وعن يزيد بن عتدي أي داود بن عتدي الوتر حتى نمن لم يوتر فليس منا الوتر حتى نمن لم يوتر
فليس منا ورواه الحارث بن اسد بن مالك ولم يذكر لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبو
بصرة عند أحمد بن حنبل ان الله زادكم صلاتوهي الوتر فلوها فعاين بعينه ان الله زادكم صلاة
ورواه الطبراني يلفظ غافظوا عليها وعن سليمان بن نصر عند الطبراني في الاوسط يلفظ
وأوتروا قاله موطأ يوجب الوتر وعن ابن عباس عند الزبير يلفظ ان الله قد زادكم صلاة
وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي يلفظ ان الله زادكم صلاتوهي الوتر وفي استناده مقال
وعن ابن مسعود عند الزبير يلفظ الوتر واجب على كل مسلم وفي استناده جابر الجعفي وقد
ضعفه الجوهري ورواه الثوري ورواه حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه يلفظ حديث
أي هريرة القتيبي ذكرناه عن عبد الله بن أبي في عند البيهقي يلفظ حديث أبي بصرة
المتقدم وفي استناده أحمد بن حنبل وهو ضعيف وعن علي بن عبد الله السري يروى حديث
أي هريرة القتيبي ذكرناه عن عيسى بن عمار وعمر بن العاص عند الطبراني في الكبير
والاوسط يروى حديث أبي بصرة وعن معاذ عند أحمد بن حنبل وهو حديث أبي بصرة يروى عن
ابن مسعود حديث آخر عند الطبراني في الصغير يلفظ الوتر على أهل القرآن وعن ابن
عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني في الاوسط يلفظ ثلاث على فرض
وهي لكم تلوع الضر والوتر وكذا الضمير وأخرج أيضا الحارث بن اسد في المستدرک شاهدنا
على ان الوتر ليس بيمين وسكت عليه وقال البيهقي في رواية يسهركمنا الضمير بل وكفى
الضمير وعن أنس عند الدارقطني يلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر
والاضحية ولم يمنعني علي وفي استناده عبد الله بن محرز وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي
يلفظ اني كرهت أو خشيت أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الاوسط
يلفظ ثلاث على فرضه وعن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال عن الحسن بن علي بن فضال
الاحاديث فيها ما يدل على وجوب كفو له فليس منا قوله الوتر حتى نمن قوله ووتروا
واحفظوا وقوله ووتروا واجب وفيه ما يدل على عدم وجوبه وهو ضيق أحاديث الباب
فتكون صارفة لا يشترط بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان صحيحا لكان مثلاً
لما مر في باب غسل يوم الجمعة من ان الصبر يجب بوجوبه فيصيح أي يقال انه
مصرف الى غيره بخلاف بقية الالفاظ المنعوبة للوجوب وقد ذهب الجوهري الى ان الوتر
غير واجب بل سنة فلهذا لم أوجب حديثه فقال هو واجب وروى عنه انه فرض وعنه

اختلافا كثيرا ذكره ابن أبي عمير (ما هذا) استفهام عن حال الاطعمة ولا ينص على ما هذا (الام) يعني
ما أقوله (و) حق (قوله) يعني صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الملقب بالخلاق والمرادون ان قوله يعني أو قلته لا زامه قوله لعين
بهم بها عن المسرة رؤى بما يجهل الانسان لان العين تفرى بلوغ الامنية فالعين تفرى ولا تشوف لشيء ويحتمل بكونه متقنا

من الثور والفرل الاعني انما الله جسمه أي لم يدمع لان دمع الفرح يارود مع الحزن حاله عليه بعضهم فقال ليس بكاذر بل كل دمع حار ومعنى قولهم هو قرع عيني انما يريدون هو رضاء نفسي (الهي) أي الاطعمة والجننة (الا) أي كذا ثم اقبل ذلك ثلاث مرات (وهذا التور كرامة ٢٧٦ من كرامات الصديقين آمنه آيات النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظهرت على

يد أي بكر (فاكل منها) أي من الاطعمة والجننة (أو بكر) رضى الله عنه (وقال انما كان ذلك) يكسر الكاف وقصها (من الشيطان يعني عيسه) وهي قوله والله لا اطعمه أبدا فخره بالثنت الذي هو خيرا والمراد لا اطعمه معكم أو في هذه الساعة أو عند الغضب لكن هذا مبني على جواز تخصيص العموم في الدين بالثنية أو الاعتبار بخصوص السبب لا بعموم اللفظ الوارد عليه قاله البرماوى والعنى كالكرمانى (ثم اكل) أو بكر (منها) أي من الاطعمة أو الجننة (لقصة) أخرى لتطيق قلوب أضافهونا كذا لرفع الوحشة (ثم جعلها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأصبحت عنقه) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان فينا وبين قوم) أي عهد مهادة (نحى الأجل) لجأز إلى المدينة (فقرقنا) حال كون المرقق (أخي) عنبر رجلا (ولغيره الأربعة اثنا عشر) بالالف على لغة من يجعل المثنى كالمقصوف في أحواله الثلاثة والعنى مينا أو جعلنا كل رجل من اثني عشر رجلا فرقة ولا يذو فرقتان من التعريف أي جعلناهم عرقا مع كل رجل

عرفت من الأدلة الله تعالى على الوجوب وأجاب عليه بالجهور بما تقدم قال ابن المنذر ولا أعلم أحدا وافق أباحيقه في هذا وأورد المصنف في الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم لم أوتر على يمينه للاستدلال به على عدم الوجوب لان التريضة لاتصل على الراحة وكذلك أرا حديث أبي أيوب للاستدلال بمافيه من التصبر على عدم الوجوب وهو انما يدل على عدم وجوب أحداهما على التعيين لافى عدم الوجوب مطلقا ويمكن أنه أورد للاستدلال به على الوجوب لقوله فيه حق ومن الأدلة الله تعالى على عدم وجوب الوتر ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال قال جابر جيل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة قال هل على غير هذا قال لا الا ان تطوع وروى الشيخان أيضا من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه ماذا إلى ابنه الحديث وفيه فاعلم ان الله اقترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة وهذا من أحسن ما يستدل به لان بعثه معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم يسير وأجاب بالجهور أيضا عن أحد حديث الباب المنع بالوجوب بأن كثره ضعيف وهو حديث أبي هريرة وعبيد الله بن عمر وربيث سليمان بن صرد وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعقبة بن عامر ومعاذ بن جبل كذا قال العراقي وبقية لا يثبت به المطلوب لا سيما مع قيام ما استلزمه من الأدلة الله تعالى على عدم الوجوب

«باب الوتر بركعة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يثقفهما من الشفع»

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل منى منى فإذا خفت الصبح فأوتر بها واحد أو اياه الجماعة وزاد أحد فدوا به صلاة الليل منى منى بسلام في كل ركعتين وذكر الحديث ولمسلم قبل لابن عمر ما منى منى قال بسلام في كل ركعتين) الحديث زاد فيه الخمسة صلاة الليل والتهار منى منى وقضا خفت في زادة قوله والتهار فضعفها جماعة لانهم من طريق علي البارقي الأزدي عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين وقضا له جماعة عن أصحاب ابن عمر ولم يذكره ابن النجار وقال الماروطي في الملل انها وهم وقد صرح بها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم في المستدرک وقال درواتها فتاخر قال الخطابي ان سبيل الزيادة من الثقة أن تقيس وقال البيهقي هذا حديث صحيح وعلى البارقي احتج به مسلم والزائدة من الثقة مقبولة وقد صححه البخاري لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده إليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن

منهم أناس اتقا علم كم مع كل رجل) أي عددهم وزاد في رواية منهم (فاكلوا منها) أي من الاطعمة عمر أجمعون أو قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه والشئ من أبي عثمان الراوى ومطابقة الحديث لهذا المقام استغنى أبي بكر بعينه إلى شيه وصرح بجمته نفع الاضياف واستغله بدار بينهم من الخطاطبة والملاطفة والمعاينة ورواه هذا

الحديث خمسة وفي رواية صحابي عن عمار وعشيرة وعمر بن الخطاب والصفحة والقبول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة والادب ومسلم في الألفية وأبو داود في الأيمان والنذور
 (باب بدء الأذان) هـ
 هو في الفقه الأعلام قال تعالى وإذا ن ٢٧٧ من الله وسوره واشتاق من الأذن

بفقتين وهو الاستماع وقتا
 الشرع اعلام مخصوص بوقت الصلاة بالانقطاع خصوص في أوقات مخصوصة قال القرطبي الأذن على أنه انقطاع متقل على مسائل الفقه عدة لا بد بالأكبرية وهي تقتضي وجود الله وكأنه ثم نفي التوحيد والشرية ثم بآيات الرسالة الحمد على الله عليه وآله وسلم ثم دعا إلى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة (رسالة) ثم يعرف الامن جهة الرسول ثم إلى الفلاح وهو لبقاء الدائم فيه الإشارة إلى المعاد ثم أعاد نوحيده ويحصل من الأذن ادعاء بدخول الوقت والدعاء إلى الجماعة وانها شعار المسلمين وحكمهم في اختيار ائمتهم دون القبلة ههنا أقول وينبغي لكل أحد في كل زمان ومكان واختلاف أيمان أفضل الأذان أو الامعة الثمانية علم من نفسه القيام بحق لأمانة فهي أفضل ولا فالأذان أفضل وفي كلام الشافعي ما يروى إليه واختلاف أيضا في الجمع بينهما فقيل يكره في الميقي من حديث جابر فروا لشي عن ذلك لكن منهم من يفتي بوجوبه عن رواطيق

عمر فروا باسناد كاهم ثقلت اه كلام النبي في طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص قوله فامرجل وقع في مجهم الطبراني الصغير السائل هو ابن عمر ولكنه بشكل عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بل قد أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأما يشوب بين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس الحول وأما ذلك المكان منه قال غيا أدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعند السائل أن السائل المذكور من أهل البادية قوله كيف حلا البلى الجواب عن هذا السؤال يشتمل على ما وقع عن كعبه في الفصل لا عن مطلق الكعبة قوله مني مني أي التين اثنتين وهو غير متصرف للعدل والوصف وتكرار لفظ مني للبالغة وقد فسره ذلك ابن عمر في رواية أحمد ومسلم عنه كاذر المصنف وقد أخذ ما لم يظهر الحديث فقال لا يجوز الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر المساق لحصر المبدأ في تقدير وجه الجمهور على أنه إيمان الأنفل الماصح من فقه صلى الله عليه وسلم مما عاين ذلك كما سألني ويحصل أن يكون للارشاد إلى الاختلاف إذا السلام من الركعتين أخف على المصل من الأربع لما فيها من إيمان من الرخصة غالباً وقد اختلف السلف في الافضل من الفصل والوصل فقال أحد أئدي أخذاه في صلاة الليل مني مني وان صلى بثلث أو أربعاً فلا بأس وقال محمد بن نصر بن محمد في صلاة الليل قال وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أوتر بنفسه يجلس إلا آخرها إلى غير ذلك من الأحاديث الدالة على الوصل قوله فإذا خت الصبح فوتر واحدة استدله على خروج وقت الوتر بطول الوقت وأمرح منه ما رواه أبو داود والشافعي ومعهما أبو عمرو وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل ليلته أخر صلاته وتر فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك فاذن انقبر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد فروا عن أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتره وسألني الكلام على هذا في بد وقت صلاة لوتر والحديث ينطبق على مشروعية الأيتار ركعة واحدة عند ختة يوم الصبح وسبأ في مليل على مشروعية ذلك من غير تقييد وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وقال العراقي وغيره كن يوتر ركعتين الصلابة اختلاف الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي كعب وأبو موسى الأشعري وأبو الدرداء وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي كعب وأبو موسى الدار وأبو أيوب الأنصاري وبهريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحارث القاري وهو يختلف في صحته وقد روى عن عمرو بن أبي ومنه هو والاشار بثلاث منته قال وعن أوتر ركعة الم بن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد القاهر

الأذان مع الخطيب لا بد من رواه سعد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الأولى وقيل يستحب وصحة التوروى (عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول كان المسلمون حين قدموا المدينة من مكة في الهجرة يجمعون فيصليون الصلاة) أي يقدرون جنباً إلى جنب كوحا في الوقت (ليس نادى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن عباس جواز استعمال أيس مرة فالأسم لها ولا خير ويجوز

أن يكون اسمها شقيق الشان وشيخها الجبل، بعدها واسم ما يوقد النار وقلته ليس تسمى بها أحد (فتكلموا) أي العصابة (روما في ذلك) قال في الفتح لم يقع تعيين التكمين في ذلك (فقال بعضهم) اتخذوا ناقوسا يكسر الخنا على صورة الأسماء (مثل ناقوس الصاري) الذي يضربونه لوقت صلاتهم ٢٧٨ (وقال بعضهم بل رومًا) بضم الموحدة (مثل قرن اليهود) التي ينفخ فيه

فيعلمون عند جماع صوته
ويسمى السجود بتهنئة ثم رافقوا
فراى عبدا لله بن زيد الاذان
بجاء الى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فقص عليه رؤياه فصدق
(فقال عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه (أولاستعوث رجلا)
حال كونه (ينادي بالصلاة)
فالقاه في سياق حديث ابن عمر
هى القصيدة والتقدير فاختلوا
فراى عبدا لله بن زيد فجاء الى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقص عليه فصدق فقال عمر الخ
قاله القرطبي وتعبه في التقرين
سياق حديث ابن زيد بخالفه فان
فيه انه لما قص رؤياه على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال
فسمع عمر الصوت فخرج فأتى
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
فقال رأيتك مثل الذي رأى فدل
على ان عمر لم يكن حاضرا لما قص
عبدا لله حال والظاهر ان اشارة
عمر بارسال رجل نادى بالصلاة
كانت عقب المشاورة فعبا بقوله
وان دوى يا عبدا لله كانت بعد ذلك
وتعبه العيني يحدث أنى داود
قاله قال فيه بعد قول ابن زيد
أمانى آت فأراني الاذان وكان
عمر قد راى قبل ذلك مكثه عشرين
يوما ثم أخبر النبي صلى الله عليه

وَأَلْهَمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مَعَكُمْ أَنْ تَتَّبِعُوا نَالَخَ وَلَيْسَ فِيهِ أَنْ يَمُرَّ مَعَ الصَّوْتِ قَالَتْ
فَخَرَجَ فَقَالَ فَيُوقِى كَلَامَ الْقُرْطُبِيِّ وَيُرِدُّ كَلَامَ بَعْضِهِمْ أَيْ ابْنَ حِجْرٍ ١٥ وَأَجَابَ ابْنَ حِجْرٍ بِاتِّقَاضِ الْأَعْرَاضِ بَلَّهَ إِذَا سَكَتَ
فَقَدْ رَوَاهُ أَبُو عَمِيرٍ عَنْ قُتَيْبَةَ مِمَّنْ سَمِعَ الصَّوْتِ خَرَجَ وَاقْتَضَاهُ ابْنُ حِجْرٍ أَمَا يَكُونُ اثْنَانِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَعْلَى لَمْ يَكُنْ حَاضِرًا فَيَكْفِ

يعترض على هذا (يقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقرأ في صلاة الصلوة) أي ذهب إلى موضع يؤخذ فيه بالصلوة
ليسهل على الناس وليس فيه تعرض للقيام في حال الأذان كذا قاله الثوري متقبلاً من استنبط منه مشروعية الأذان قائماً
كأثر نوحه وابن المنذر ويحاشي نعم هو سنة فيه وبه استدلل الحلال المحلى ٢٧٩ للقيام موافقة لمن تعقبه الثوري قال

في القبح وتمامه الثوري ليس
بمعدن من ظاهر الظن فان الصفة
تحتل للامرين وان كان ما قاله
أربع والحكمة في تخصيص
الأذان برؤيا رجل دون غيره
التوراة التي صلى الله عليه وآله
وسلم والرفق في كرامته اذا كان
على لسان غيره كان ارفع لم يكره
وأثر شأنه على انه روي أبو
داود في المراسيل ان عمر لما رأى
الاذن جاء ليضرب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوجد انوحي قد
وردت في زعمه الأذان بال
فعل لم صلى الله عليه وآله وسلم
سبقتهم الحوى وروى هذا
الحديث نحوه وفيه التصديت
والاخبار والقول وأخرج مسلم
والترمذي في كتابي في الفتح
كان المذهب الذي يذهب به
نحو صلاة الله بركعة وخبر
بعضهم ان يقرأ لا حينئذ أمر
بالاذان المأهول وقد كرم نسبة
اختصاصه بالركعة دون غيرها
لكونه كسأله يرجع عن
الاسلام يقول أحد أحد
خويزي بولاية اذان المثل على
اتوجه في استدعائه زعمه
في مناسبة سنة في اختصاص
به لهذا الان هذا الموضع ليس
هو محلها وفي هذا الحديث

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين أن يقرئ من صلاة العشاء إلى الغدير
أحدى عشرة ركعة يصلي كل ركعتين ويوتر واحدة فنادى اسكب المأذون من صلاة الغدير
وسين له الغدير وبناه المأذون فأم فرغ ركعتين خفيتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى
يأتيه المأذون فلا قلعة رولما الجلاء الا الترمذي الحديث قد تقدم الكلام على أطراف
منه في ركعتي الغدير وفي الاضطجاع وفي الاتيان بركعة وقد تقدم الكلام في دلالته كان
على المأذون وقد روي عن عائشة في الاخبار عن صلواته صلى الله عليه وسلم بالليل ورويات
مختلفة ثم هذه الرواية ومن الرواية الأربعة في هذا الباب انه كان يصلي ثلاث عشرة
ركعة ويوتر بخمس ومنها عند الشيخين انه ما كان يزيد على الله عليه وسلم في رمضان ولا في
غيره على احدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلي أربعاً
فلا تسأل عن حسن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً ومنها ايضاً ما ساق في هذا الباب انه كان
يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في السابعة ثم يركع ولا يصلي في السابعة ثم يركع
يصلي ركعتين بعد ما يصلي وهو قاعدة ذلك احدى عشرة ركعة فلما اسن أو تر يسبع
ولاجل هذا الاختلاف نسب بعضهم إلى حديثها الاضطراب وأجيب عن ذلك بأنه
لا يتم الاضطراب الا في تسليم أن اخبارها عن وقت واحد وليس كذلك بل هو مجمل
على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب انشأط ويجمع بين قولها انه ما كان يزيد
على احدى عشرة ركعة وبين انياتهم الثلاث عشرة ركعة بأنها ضافت إلى احدى
عشر مرة كان يفتتح به صلواته عن الركعتين الثانية فتد كاتبة في صحيح مسلم وبذلك
ذلك انها قالت عند تقدمه على الاحدى عشرة كان يصلي أربعاً ثم أربعة وترك تعرض
للافتتاح بار كعتين وكذلك قالت في الرواية الاخرى انه كان يصلي تسع ركعات ثم يصلي
ركعتين والجمع بين رواياتها ممكن هو الواجب في وسكب المأذون هو يفتح لسبع
المهمة والكاف وبهذا ما هو حدة أي أسرع مأخوذة من سكب الماء قبله فأم فرغ
وركعتين وقد تقدم الكلام فيهما (وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الوتر بسبع اسم رب لا على وفي ركعة الثانية بقرآن ان كانوا ثلثة وفي الثالثة
بقرآن هو الله أحد ولا يصلي الا في آخرهن رواه الترمذي الحديث بترجائه ثقلان
عبد العزيز بن خالد وهو مقبول وقد أخرجه أيضاً أحد وثوداد وابن ماجه بدون قوله
ولا يصلي الا في آخرهن وفي باب عن ابن عباس عن عبد الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
أبي شيبة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم رب لا على
وقل بالآية الكافرون وقل هو الله أحد في ركعة مكرمة ولم يذكر فيه ولا يصلي الا في آخرهن

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون اقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى
مرعاة المصالح والمفاسد ومشروعية التشاور في الامور المهمة وان لا يرجع على أحد منها وحينئذ اشهر بما أدى اليه
اجتهاده وفيه منقبه ظاهرة تعمر القلوب ورضي الله عنه وفيه جواز اجتهاده صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام قال في

وَمِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَوَّلَ شَرَعَ عِنْدَ قَبْلِ الْهَيْبَةِ ثُمَّ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ الْإِسْلَامُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لَهُ
بُيُوتٌ مِنْ طَرِيقٍ مُخْتَصَةٍ أَنْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَأْتِي الْأَوَّلَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ يَزِمُ النَّوِيَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ
وَسَلَّمَ أَنْ يَرْفُقَ السُّقُوفَ مِنَ الْهَيْبَةِ وَقَدْ رَوَاهُ ٢٨٠ قَالَ الْخَافَقَةُ ابْنُ جَرِيرٍ لَكِنْ وَجَدْنَا فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ مِنَ الْوُجْهِ الْفَرْدِ أَنْ يَرْجِعَ

الترمذى ولفظه فأمر بلالاً فاذن
 فصرف ابنه رواية الترمذى
 اختصاراً وإن معنى قوله أذن
 أمر أى بلالاً كما قال أصلى
 الخليفة العالم القلانى أنفاً وإنما
 ياتر العطاء وغيره ونسب الخليفة
 لكونه أمريه ولفظه أعلم **(من**
أنس) بمنعك (رضي الله عنه
 قال أمر بلال) أى أمره رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه
 الأمر الناهى وهذا هو الواجب
 خلاف ما نزل زعم أنه موقوف ودفع
 بأن الخبر عن الشارع لا يصلح
 الأعلى أمر الرسول (إن يدفع
 الأذان) أى يجعل أكثر مكانه
 مثناة (وأن يوتر الإقامة) أى
 يقرأها جعاً وهذا مذهب
 الشافعى وأحمد والمراد معظمها
 فإن كلمة التوحيد فى آخر الأذان
 مفردة والتكبير فى أوله أربع
 ولفظه الإقامة مشى ولفظه
 الشفع بقاoul التنبة
 والترجيع فليس فى لفظ الحديث
 مخالفاً ذلك على أن تكرر
 التكبير تقنية فى الصورة مفردة
 فى الحكم ومذهب مالك وأتباعه
 أن التكبير فى أول الأذان مرتين
 لرأيتيه من وجوه صحاح فى
 أذان أبي محمد ذومة وأذان ابن
 زيد والعمل عندهم بالدينية

على ذلك قال السعد القرطبي في زمانهم حديث أبي عذوة عن مسلم وأبي عروبة والحاكم وأبو حنيفة وهو الموقوف عن الشافعي من حديث ابن زياد والأربعة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو أن يأتي بالشهادتين من غير أن يقرأ قبل قولهما جهر الحديث بمسلم فيه وإنما اختص الترجيع بالثنتين لأنهما أعظم القاطن

الاذان وليس يستعند الخفية والروايات المتفقة على ان لا ترجع في اذان بلال وعمر بن ابي حمزة في ان توفيا
(لا الاقامة) أي لفظة الاقامة هي قوله قد قامت الصلاة فقام فتشفع لاهل البيت ومن اقامه بالاذان قال في النسخ الحكمة
في تسمية الاذان وافراد اقامة الاذان لاحكام الصائين فذكر ٢٨١ ليكون اوصول لهم بخلاف الاقامة فانها

للمصنفين ومن ثم يثبت ان
يكون الاذان في مكان حال
بخلاف الاقامة وان يكون
الصوت في الاذان ارفع منه في
الاقامة اتمى (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم قال اذا
قويت الصلاة اى لاجلها واسلم
والسائق بالصلاة ويمكن جعلها
على معنى واسد (ادبر الشيطان)
أي جنس الشيطان أو المعهود
منه هرب في الزمان من جماع
الذات وبينه وبين المدينة سنة
والاخرى كذلك عند مسلم
حال كونه (والمشرط) يتخل به
نفسه قال بعض يمكن جعله على
ظاهره انه جسم ذو منفذ ليصير
منه خروج له ويحتمل انه
هو من " قدس " به ويقويه
رواية مسلم بخصوصية ذلك
فقد قسره لاصحى وغيره فائدة
المسند وقال الطبري شبهه بغير
الشيطان نفسه عن سبع
الاذان بالصوت الذي ذكره
ويخرج عن سبع غيره فمعه
ضبطا في قصه (حتى) أي
(يسمع تأذين) فقام مرة
في ثقل عليه من قوله لم يزل
واظهاره انهم اذاع السلام أو حتى
لا يسمع له فمؤذن يسمعه اذاع

واشرح الشيطان وغيرهما انها طائفة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اربعاً
فلا تسال عن حسن وطولهن ثم يصلي اربعاً فلا تسال عن حسن وطولهن ثم يصلي
ثلاثاً في الباب عن علي عند القرمذي بلفظ كان يوتر بثلاث وعن عمران بن حصين عند
محمد بن نصر بلفظ حديث علي وعن ابن عباس عند مسلم وأبي داود والسنائي بلفظ أوتر
بثلاث وعن أبي أيوب عند أبي داود والسنائي وابن ماجه بلفظ ومن أحب أن يوتر بثلاث
ليفعل وعن أبي بن كعب عند أبي داود والسنائي وابن ماجه أيضاً بنحو حديث علي
وعن عبد الرحمن بن أبيزيد عند السنائي بنحو أيضاً بنحو عن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو أيضاً
وعن ابن مسعود عند الدارقطني بنحو أيضاً وفي اسناده يحيى بن زكريا بن أبي الخواص
وهو ضعف وعن أنس عند محمد بن نصر بنحو أيضاً وعن أبي أيوب في عند البراء بن ربيعة
أيضاً وأما حديث أبي هريرة فخرجه أيضاً ابن سبان في حصيه والحاكم وصححه قال
الحافظ ووجه كاهم ثقات ولا يضره وقد من قوة وأخرجه أيضاً محمد بن نصر من روى به
بر الشيطان من أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يوتر بأكثر من ثلاث تنهوا
بالمغرب ولكن أوتروا بجمع أو بسبع أو بضع أو بحدى عشرة أو أكثر من ذلك قال
لعراقي واسناده صحيح وأخرج أيضاً من روى يعقوب بن الفضل عن أبي سلمة وعبد الرحمن
الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوتر بثلاث أوتروا
بجمع أو بسبع ولا تنهوا الصلاة المغرب قال لعراقي أيضاً واسناده صحيح ثم روى محمد
ابن نصر قوله قسمات لوتر بلا يصح الا بجمع أو بسبع وان الحكم بن عتيبة سأل عن فقال
عن ثلقه عن الثقة عن عتبة وميمونة وقد روى نحوه السنائي عن ميمونة بن جعفر
وروى محمد بن نصر أيضاً واسناده قال لعراقي صحيح عن ابن عباس قال أوتر بسبع أو خمس
ولا يحب الا بتراً وروى أيضاً عن عائشة بنسناده قال لعراقي أيضاً صحيح انها قالت أوتر
بجمع أو خمس وانى لا ذكر أن يكون الا بتراً وروى أيضاً بنسناد صحيح لعراقي أيضاً عن
سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فذكره ثلاث وقال لا تشبه لظنوع بخريضة
أوتر بكرة أو بجمع أو بسبع قال محمد بن نصر لم يجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خيراً
ثابتاً يصحها الا بوتر بثلاث موصولة قال ثم ثبت عنه أنه أوتر بثلاث فكان في
الراوى هل هي موصولة أو مفصلة " رتبها عراقى وحفظ حديث عائشة
الذى ذكرها المصنف ومحدث كعب بن جهمر فانه قدم قاه ويحجب عن ذلك فقال انها
لم يثبتنا عنده وقد قال ليحيى بن سعيد بن عيسى ذلك كونه خطأ وجميع الحفاظ بين
الاحاديث جعلت الحديث الثمى على الا بتدوير بثلاث بفتح من مشابهة ذلك صلاة المغرب
وأما حديث لياتر بثلاث على اسمها فلهذا قسم في آخرها وروى فعل ذلك عن جماعة

٢٦ قيل في استشهد يوم القيامة لاه داخل في آخره وانس لذكر كورين حديث لا يسمع مدى صوت المؤذن
جن ولا ناس ولا نقي الا شهد به يوم القيامة ويقع به ايس أهله فيها منه كور لمراقب اءا ايت مؤمنوا الجن وانما يحيى
عند الصلاة مع ما فيها من القرآن لانها لها من مناجاة لا طرق لافسادها في فعلها او افاد خشوعه بخلاف الاذان

تأخرى اختلف كل المؤرخين على الاعلان به ونزول الرحمة العامة عليهم مع بأسه عن ان يردهم عما اهلوا به ويوقن بالخيرية بما
 تنفصل الله به عليهم من ثواب ذلك وبذلك مصيبة الله وضادته أمره فلا يلائم الحديث لما حصل لمن انخوف وقيل لانه على
 الصلاة التي فيها السجود التي امتنع من فعله ٢٨٢ لما حربه فقيه تصبمه على مخالفة أمر الله وامر الله على معصية

الله فاذا عاد ادى الله فرمته
 واستدله على استصحابه رفع
 الصوت بالاذان لان قوله صلى
 لا يسمع ظاهراً انه بعد في غاية
 حتى فيها سمعه للصوت (فاذا
 قضى التلادى (النداء) اى فرغ
 المؤذن من الاذان واستدله
 على انه مكان بين الاذان
 والاقامة فصل خلافاً لشرط
 في اداء التفضيلة اول الوقت
 ان يطبق اول التكبير الى اول
 الوقت (أقبل) اى الشيطان
 زاد مسلم من ابي هريرة يوسوس
 (س) فى اذنك قبل الصلاة (أدبر)
 الشيطان من قوب اى أعبد
 الدعاء اليها والمراد الاقامة
 عند الجمهور لا قوله فى الصبح
 الصلاة شريع من النوم كما زعم
 بعض الكوفيين لانه خاص به
 ولمسلم فاذا جمع الاقامة مع
 (حتى اذا قضى) المنوب (التنوب
 أقبل) اى الشيطان ساعداً فى
 ابداله الصلاة على المصلز (حتى
 يضطر) بفتح ايم وكسر الطاء
 ضربه عياض عن التفتين وهو
 الوجه اى يوسوس (بين الحرم)
 اى الانسان (ونفسه) اى قلبه
 ولا يذو يضطر ضم الطاء مع
 أكثر الرواية اى يدنو منه فيعبر بين
 الحرم وبين قايمة فيثقل ويجعل

من السلف ويمكن الجمع بحمل النهى عن الابتداء بثلاث على الكراهة والاضوط ترك
 الابتداء بثلاث مطلقاً لان الاحرام ممتنع بتقدم واحد فى آخرها بما حصلت به
 المشايخ الصلاة المغرب وان كانت المشايخ الكاملة تتوقف على فعل التسمية وقد
 جعل الله فى الامرعة وعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم الوتر على هيات متعددة فلا يلجئ
 الى الوقوع فى حقيق التعارض (ومن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوتر بسبع وخمسة لا يفتل بينهما) ولا كلام روى احمد والنسائي وابن ماجه
 وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر من الليل ثلاث عشرة ركعة
 يوتر من ذلك بخمس ولا يجلس فى شئ منهن الا فى آخرهن متفق عليه الحديث الاول
 روى انساق وابن ماجه من رواية الحكم عن مقسم عن أم سلمة وقدرى فى الابتداء
 بسبع وخمسة أحاديث منها من عائشة عند محمد بن نصر بلفظ أوتر بخمس وأوتر بسبع
 ومن ابن عباس عند ابي داود بلفظ صلى سبعاً وخمساً وتر من لم يسلم الا فى آخرهن
 ومن ابي ابيوب عند النسائي بلفظ الوتر حتى نزل من شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس
 ومن يفتل عند الله فى باطن لا يصح يعنى الوتر لا يتبع أو خمس ومن ابي هريرة عند
 الدارقطني وقد تقدم وفى الابتداء بخمس أو بسبع أحاديث كثيرة قد تقدم بعضها
 وساقى بعضها قال الترمذى وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر ثلاث عشرة
 وحدى عشرة ركعات وسبع وخمس وثلاث وواحدة اه وأخرج ابوداود والنسائي
 عن ابن عباس بلفظ ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما وأخرجه البخارى منه بلفظ ثم صلى
 خمس ركعات وأخرج الترمذى وحسنه والنسائي عن أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم أوتر
 بسبع وساقى من عائشة نحوه وعن ابي أمامة عند احمد الطبرانى نحوه بأسناد صحيح
 ومن ابن عباس عند محمد بن نصر نحوه والاحاديث المذكورة وفى الباب دخل على
 مشروعية الابتداء بخمس ركعات أو بسبع وهى ترد على من قال بتعيين الثلاث وقد
 تقدم ذكره (وعن سعيد بن هشام انه قال اعانته انبثني عن ووتر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت كأنه لم يركع وطوره فبعبته لله من شاء ان يفتل من الليل فيقول
 ويترضا ويصلى تسع ركعات لا يجلس فيها الا فى الخامسة فيذكر الله ويحمد ويدعو
 ثم يفتل ولا يسلم ثم يقوم فيصلى التامة ثم يفتل فيذكر الله ويحمد ويدعو ثم يركع تسليماً
 يسعنا ثم يصلى ركعتين به ما يسلم وهو قاعده تلك إحدى عشرة ركعة يابى فلان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ العلم أوتر بسبع وصنع فى الركعتين مثل صنعه
 الاول ثلاث تسع يابى وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم أحب أن يدوم عليها وكان اذا غلبه نوم

بينه وبين ما يريد من صلاة على حاله (يقول) اى الشيطان لم يسل (ادرك اذا ذكر كذا) او
 زاد من غناه ومده وذكر من جانه ما لم يكن يذكر (لما اذلتى) لم يكن يذكر قبل الصلاة (حتى) اى كما ينظر الرجل
 اى يصير وفى رواية يضل اى يفسى (لا يدري كم صلى) من الركعات والبخارى فى باب الخلق عن ابي هريرة يدرى انه صلى

أم دبعاً ولم يذكر في ادبار الشيطان ما ذكره في الأول من الضراطا كتحذير كرمه ولأن الشدة في الأول نائمة غفلة
فتكون نكول وفي الحديث فضل الأذن وعظم قدره لأن الشيطان يجر به ولا يرب عند قراءته قرآن في الصلاة التي
هي أفضل كالسارقين يخافون من العسس ما لا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الأذن هيبة شدة

أروج مع قيام الليل صلى من المار ارتقى عشر ذكوة ولا علم رسول الله صلى الله عليه
وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهراً كاملاً غيره من رواه
أحمد وسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبو داود نحوه وفي رواية أسن
وأخذ العلم وأربعين ركعات ليجلس في السادسة والسابعة ولم يسل في الأربعة
وفد رواية النسائي قالت فلما سن وأخذ العلم على سبع ركعات لآخرة
لا يتابع سبع مروى من طريق جامع من الصلاة غير عائشة ولا يترتب سبع قد تقدم
ذكر طرقه قوله فينبوذ ويتوضأ به استحباب السواك عند القيام من النوم قوله
ويصل سبع ركعات الخ فيه مشروعة لا يتابع سبع ركعات متصلة لم يسل في الأربعة
ويقتد في الصلاة ولا يسل قوله ثم يسل تسليماً يستحب فيه استحباب النهي في تسليم قوله
ثم يصل ركعتين بعد ما يسل وهو قاعدة أخذ ظاهر الحديث لا يؤخر عن سجدة في حكمه
الناسي عنهم وأما ما رواه في الترتيب لساقل أحمد لا والله ولا منع من تعديه
قال وانكره مالك قال النووي الصواب أن هاتين الركعتين فعلم ما صلى الله عليه وسلم
بعد الترتيب السابقين المأثور ولم يواظب على ذلك بل فعله مرة أو مرات قليلة قال ولا يفرق
بقوله ما كان يصل قال المختار الذي عليه الأكثرون والمحققون من الأصوليين أن السجدة
كان لا يلزم منها الصوم ولا تكرار وتعلمي فعل ما شرط على وقوعه مرة كان
دليل على جبهه والأدلة تقتضي موضعها وقد قالت عائشة كنت أظلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم لم ألقه قبل أن يطوف ومعلوم ما صلى الله عليه وسلم أربع ركعات من صلاة
الاجتماع واحدة وهي حجة الوداع قالوا يقال عليها طيبة في إحرامه بمرة لأن الحنبل
لا يصلح له الطيب قبل الطواف إلا جاع فثبت أنه استعملت كان في مرة واحدة قال
وعدنا ولنا حديث الركنين لأن روايات المشهورة في النصيبين مصرحة بأن آخر
صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وتر في النصيبين أحاديث كثيرة مشهورة
بأنه يجعل آخر صلاة الليل وتر فكيف ينظر على ما صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث
وأشبهها أنه يدعى ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل قالوا ما شاء ربه
القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورواية الركنين فليس بصواب
لأن الأحاديث إذ صحت وأمكن الجمع بين تعيين وقتها بعد ذلك - اهـ (وقول)
أما الأحاديث التي فيها الأمر بالاجتماع فيجعل آخر صلاة الليل وتر فلا معارضة فيها وير
فعله صلى الله عليه وسلم ركعتين بعد وتره ليقول لأصول أن فعله صلى الله عليه وسلم لم
لا يعارض لقول النص بالامة ذمعي للاستسكاراً - احاديث أنه كان آخر صلاة

زجاج الشيطان. بسببها لاه
لا يصح كاديع في الأذن وباء
ولا عطف عند النطق به بخلاف
الصلاة فإن النفس تحضر فيها
فيقتل لها الشيطان أبواب
لوسوسة والمؤذن في أذنه
وأقامته تنفي عنه الوسوسة
والربا تساعد الشيطان منه
وقيل غير ذلك عند كرمه في الفتح
ورواه هذا الحديث خمسة وفيه
التحديث والخبار والعقوبة
وأخرجه أبو داود ورواه في
الصلاة عن أبي عبد الله الخدي
رضي الله عنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وآله (وسلم)
يقول أنه لا يسمع مدى صوت
المؤذن أي غايته (جس) ولا نفس
ولا شيء من حيوان أو جند
ينطق الله تعالى له دراكاً
وهو من عطف العام على الخاص
ويؤيد ما في رواية ابن خزيمة
لا يسمع صوت شعير ولا جهروا من
والنسي ورواه داود والنسائي
وأحمد عن أبي هريرة بالخط
المؤذن بغيره مدصوته ويشهد
له كل رطب وبابس ونحوه
لأنه في غيره من حديث غيره
رحمته ابن حبان في حديثه
حديث جابر ولا شيء في تكلم

بعض من لم يصلح علم في رواية أبي غيره يشبهه طهره (الاشهد) بلط لمانتي ومثلهم لا يشهد له (يوم القضاء)
وغاية الصوت بلاويب أن في ابتغائه فذاشده من بعدهه ورواه أنه منتهى مدونه من يشهد له فذاشده وسمع
مبادئ صوته وأنى به عليه القاضي البشاري والسري في هذه الشهادتين في مقصده الشهادة المشهورة والنقل وعلوا في رجة

وكان القنصل يفتضح بالشهادة وما يكرهها آخرين ورواها الحديث الخمسة من الأشيخ البخاري وفيه التعذبات
والأخبار والمنفعة والمصالح وأخرجه البخاري أيضا في الركنين والتورود والتسائي وابن ماجه في السلافة في الحديث
استعين رفع الصوت بالاذان لكثرة ٢٨٤ من يهمله إلى يجهده وأتأذنه وفيه ان أذان القنصل يدوب اليه ولو كان

في قرو ولم يرج - ضروري يصلي معه لانه اذا قعدا المصلين لم ياتمه استبعاد من يسمعه من غيرهم (عن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا قرأ في أي مصاحبا قال قولا يمكن يفتقرنا) من القزو وللأصلي وأبى الوقت يغيرنا من الأعارق ولين عساكر يفتقرنا من لأقراء والسوى يقدرنا من الغدوت قبض لروح (سبح ويحمر ينظر) أي يتنظر (فان سمع ذاتا فك عنهم وان لم يسمع ذاتا أقار) ويقال عار فلا نأيا أي هم (عليهم) من غير علم منهم ولعلهم قد كان رمول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغير اذا نطق القيود كان يستمع الأذان فان سمع ذاتا أمسك والا أقار قال الخطابي فيه أن الأذان شعار الاسلام وأنه لا يجوز تركه ولو أن أهل بلاد جفوعوا على تركه كان لسلطان تأتمم عليه اه قال في الفتح وهذا أحد أقوال العلماء وهو أحد الاوجه في المذهب والغرب ابن عبد البر فقال لأصل فيه خلافا اه وفي النسب خلاف واستنبط من الحديث وجوب اذان وان لا يجوز تركه لانه من

صلى الله عليه وسلم من الليل وتر فليس فيها بديل على الدوام المأثور من عدمه لالة لفظ
كان عليه فطريق الجمع باعتبارها صلى الله عليه وسلم أن يقال له كان يصلي الركعتين بعد
الوتر أو بعد ما تارة وأما باعتبار الاختصار فمحتاج إلى الجمع لما مر فثبت أن الأواخر
يجعل آخر صلاة الليل وتر اختصمهم وإن فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك قال ابن
القيم الهادي وقد أشكل هذا بعض حديث الركعتين بعد الوتر على كثرة من الناس
فثبتوا معارضته صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاة تكمل الليل وتر ما حكى عن مالك
وأحمد تقدم وحكى عن طائفة ما قد عمن النوى ثم قال والسواب أن يقال إن هاتين
الركعتين تجزئان بحري السنة وتكميل الوتر فإن الوتر عبادة مستقلة ولا سيما قبل
بوجوبه فخير الركعتين بعد بحري سنة لمجرب عن المغرب فأن وتر التمام والركعتان
بعدهما تكملانها فكذلك الركعتان بعد وتر الليل وأما قوله اه وإظهار ما قد عمننا
من اختصاص ذلك صلى الله عليه وسلم وقدر فعله صلى الله عليه وسلم إمامين الركعتين
بعد الوتر من طريق أم سلمة أحد المحدثين من طريق غيره حال الترمذي روى نحو
هذا عن أبي أمامة وثالثه وغیرا ودع النبی صلى الله عليه وسلم وفي المستند أيضا
والسبب من أبي أمامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس
بقرايته ما إذا أزلت الأرض زلزالها وقيل بأنها الكافرون وروى الدارقطني نحوه
من حديث أبي سفيان ذكر لقالين استحباب التسليم إن استغنى عن النوم وقد كان
أوترقه وحديث بكر وعمر الحال على جواز ذلك في باب لا وتران في قوله صلى
من النهار حتى عشر ثم ركعة ثم عشرة قضا الوتر وسألي قوله وإلا صامها كمالا
سألي في باب ما جازى صوم شعبان من كذب الصيام عن عائشة البديل على أنه كان يصوم
شعبان كله وأما الكلام هناك أن شاء الله تعالى قوله لي يجلس الألف السادسة والسابعة
وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات لا بقصد الألف آخر من الرواية الأولى تعدل على اثبات
الوقوف السادسة والرواية الثانية تعدل على ثبته ويمكن الجمع يجعل التثنية للوقوف
الرواية الثانية على الوقوف الذي يكون فيه التسليم وظاهر هذا الحديث وخبره من
الاحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم لما كان يوتر بركعتين وسبع ركعات وقال ابن حزم في
أهل الوتر وهم بعد الليل ينقسم إلى ثلاثة عشر وسبعها أبي نافع ابنه ثم ذكرها
وأما له كل واحد منها ثم قال وأما البنية وأما أنه يصلي ثني عشر ركعة يصلي
من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة وسلم

• (باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها ولعنوت) •

(عن خارجة بن حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

وسندنا كالحضبة والملكية المسنة الا ان الملكية قالوا انه لجامع طلبت فقبل
اه قلت استدل بورود الامر به من قال بوجوهه كابن دقيق العيد ومن قال به
وهو ظاهر قوله انه لو طأ وقتل واجبي في الجمعة فقط وقيل فرض كفارة لاجلها

على أئمة السنن المؤكدة واخطأ من استدعى على عدم وجوبه بالإجماع ومنها الاختلاف ان بعد الأذان لما كان عن
شورته واقعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينأى أصحابه حتى يستقر رزق بعضهم فافروا كأنه في المندوبات أشبه ثم لما واطب
النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قبره لم يقل الله تركوا ولا شخص في تركه ٢٨٥ كأنه لا يوجب أن يشبه واقعه
وقد أخرج هذا الحديث

البخاري أيضا في الجهاد وسلم
طرفه القطع بالأذان **عن أبي**
سعيد الخدري رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم قال إذا سمع النداء)
أد الأذان ظاهره اختصاص
لأجابه بمن يسمع حتى لو رأى
المؤذن على المارة فلا يركع
وله من أنه يؤذن لكن لم يسمع
إذ أنه بعد أو سمع لا تشرع له
المسابقة قاله النووي في شرح
المهذب (فقروا) قولاً (من)
ما يقول المؤذن أي مثل قول
المؤذن وكذا مثل قول المقيم أي
الاقبل ليعلمين فيقول بذكر
عنهم ما لا حول ولا قوة إلا بالله
كما يأتي في حديث وفي الحديث
الثاني ولا تخشوني في أصح
فيقول بذكر كل من كتبه صدقت
وبررت قال في لكتباية تلبرود
فيه والاقبل قوله قد غفلت صلاة
فيقول أقامه الله وادعها ولا
أن كان في صلاة ويجامع إذا
يجب في الأذان ويذكره في
الصلاة فيجب بعدها ويس
أدركه لوجوبه منه الجهور
خبره صاحب الحديث من
أنه قواين وخبر من في سكية
فيما سكت عنهما وغيره في أفع

قال لقد أمد الله بصلاته خير لكم من حرام قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر عينا
بين صلاة العشاء على ما روي في الخبر واهل السنة الاتساق الحديث أخرجه أيضا
الدارقطني والحاكم ومحمد بن عصفه البخاري وقال ابن حبان أسنده منقطع وعنده ما طرأ
قال الخطابي فيه عبد الله بن أبي حمزة الزوفي عن خارجة وفي الباب عن أبي حمزة عند أحمد
وابن أبي شيبة وعنده حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسحق التميمي وثقه الدارقطني
وقال الحاكم تكلم فيه أبو حاتم وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد والدارقطني وفي أسنده
المرزقي وهو ضعيف وعن يزيد بن عذاهم والدارقطني في الحديث وقال صحيح
وعن أبي بصرة الغفاري عند أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف
ولكنه يوجب وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الأوسط وفي أسنده اسمعيل بن عمرو
الجلي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدي وعن ابن عباس عند الزوار
والطبراني في الكبير والدارقطني وفي أسنده النضر أبو عمرو الخزاز وهو ضعيف متروك
وقال البخاري في صحيحه الحديث وعن ابن عمرو عند البيهقي في الخلافيات وابن حبان
في الضعفاء وفي أسنده جابر بن عتيق وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاحتجاج به
وكان أبو زرعة يرضى القول فيه وادعى ابن حبان أن الحديث موضوع وله حديث آخر
عند الطبراني وفي أسنده أيوب بن نهيك وضعفه أبو حاتم وغيره وعن ابن مسعود عند الزوار
وفي أسنده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن عبد الله بن أبي وفيه عند البيهقي
في الخلافيات وفي أسنده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل أنه كان
يضع التورن والآن لا يثبت قلبه الأسانيد للأخبار قال أبو حاتم وله قد قلب على الثقات
أكثر من عشرة آلاف حديث وعن علي بن عبد السلام عند أهل السنن وعن حنيفة
ابن عامر عند الطبراني وفيه ضعف وعن حماد بن عمار عند الطبراني أيضا وفيه ضعف
وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي أسنده عبد الله بن زحر وهو ضعيف وفيه انقطاع
وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والأوسط قوله أمدكم الامداد بكون يعني
الإقامة ومنه الامد باللائكة ويعني الاعطاء ومنه وأمددناهم بما كلفه الآية
فيمضيه أن يكون هذا من أفعاله أي أفتكبرها على الانتباه عن الفهم أو التكرار
كما قال تعالى إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ويحفل أن يكون من الاعطاء قال
أحرابي والظاهر أن المراد الزيادة في الاعطاء يدل عليه قوله في بعض طرق الحديث أن
ثم زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمرو وابن أبي وقعة
ابن عامر قوله الوتر يكسر الواو وقعه الغتان وقريتها في السبعة من بين صلاة
العشاء إلى طلوع الفجر استدعى على أن أوز وقت الوتر يدخل بالفرغ من صلاة العشاء

في قوله ما يقول دون لمضى إشارة في أن قول السامع يكون عقب كل ثمه مثل هذا لكل عند فرغ الكل ويؤيد حديث
أنه من أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عند فسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلو
يجبه حتى فرغ احتجب بالتدليل أن لم يطل التجل في التورى في الجموع يعني هل إذا أذن مؤذن آخر يجبه بمسدا

الأول أم لا قال النووي أرني متبعا له ما قال وقال في المجموع المختار أن أصل القضية في الإجابة تشمل الجميع إلا أن الأول يتأكد ويكرهه وقال ابن عبد السلام يجب كل واحد بإجابة له. والسبب بإجابة الأول أفضل لأن الأصح والجمعة فيهما سواء إلا ما شرعنا وفي الحديث ٢٨٦ دليل على أن لفظ الخلل لا يقتضي المساواة من كل جهة لأن قوله مثل ما يقول

لا يصح رفع الصوت للمطلوب من المؤذن كذا قيل وفيه بحث لأن المأثقة وقعت في أقوال لا في مقصده والفرق بين المؤذن والجبب في ذلك أن المؤذن مقصوده الإعلام فاحتاج إلى رفع الصوت والسامع مقصوده ذكر الله فيكتفي بالسر والجهر لأمع الرفع نعم لا يكتفي أن يجريه على خاطره من غير تأنظ ظاهر الأمر بالقول وأقرب ابن التبر فقه لحقيقة الإذنان جميع ما يصد من المؤذن من قول وقيل وهشة وما زاد على ذلك من قول أو نعل أو هيئة يكون من مكملاته ويوجد الإذان من دونها ولو كان على ما أطلق لكنا ما أحدث من التسليم قبل الصبح وقيل للجمعة ومن الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جهة الإذان وليس كذلك لالفة ولا شرا (ع معاوية رضي الله عنه مثله) أي مثل قول المؤذن (التي قوله) أي مع قوله (وأنشد أن محمدا رسول الله) كذا أورده البخاري مختصرا (ولما قال) المؤذن (حي على الصلاة) أي هل يوجهك ويرتكب إلى الهدى والنور عاجلا والقوز باتهم أجلا

وجه إلى طلوع القمر كما قالت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره إلى السحر وفي وجه لا يهمل الشافعي أنه يتلوه طلوع القمر إلى صلاة الصبح وفي وجه آخر يعتد إلى صلاة الظهر وفي وجه آخر أنه يصح الوتر قبل العشاء وكما يخالفه الثلاثة واستدل بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الوتر وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا على أن الوتر أفضل من ركعتي القبر وقد تقدمت الإشارة إليه واستدل به المصنف أيضا على أن الوتر لا يصح الاعتدال به قبل العشاء فقال ما لفظه وفيه دليل على أنه لا يعتد به قبل العشاء بحال انتهى (وعن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فأنتهى وتره إلى السحر ورواه الجماعة) وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أوتر وأقبل أن تصبوا ورواه الجماعة إلا البخاري وأبو داود. وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم يوتر ومن وثق بقيامه من آخر الليل فليوتر من آخره فقرأ آخر الليل محصورة وذلك أفضل رواه أحمد وصلى والقزويني وابن ماجه في الباب أحاديث منها عن أبي هريرة عند الزوار والطبراني في الأوسط قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر كيف وتر قال أوتر أول الليل قال حسدكيس ثم سأل عن ركعتي وتر قال من آخر الليل قال قوي معان وفي أسناده سليمان بن داود البجلي وقد ضعف. وعن أبي سعيد وعند أحمد والطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال العراقي وأسناده صحيح. وعن أبي قتادة عند أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح. وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم. وعن عقب بن عامر عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة المتقدم أيضا. وعن علي بن حمزة عند ابن ماجه بلفظ من كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره إلى السحر قال العراقي وأسناده جيد. وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا أول الليل وأوسطه ليكون سعة للمسلمين. وعن ابن عمر عند أبي داود والقزويني وصححه الحاكم في المستدرک بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يادور الصبح بالوتر وله حديث آخر عند القزويني بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا طلع القمر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتر وأقبل طلوع القمر. وعن أبي ذر عند الترمذي بلفظ أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم أوصاني بصلاة الضحى والوتر قبل النوم أو بصيام ثلاثة أيام من كل شهر. وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد بلفظ سمعت رسول الله

(قال) معاوية (لاحول ولا قوة إلا بالله) وليذكر على الشرح كتمديد كذا أحدهما عن الآخر يظهره ولأن صلى خزيمة وغيره من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا حول ولا قوة إلا بالله فليأخذ صلى على الفلاح قال لا حول ولا قوة إلا بالله وقال بعضنا مثل ما قال المؤذن (وقال) أي معاوية (هكذا سمعنا نيك من صلى الله عليه)

وأما (وسلم يقول) ذلك وإنما يجب في الجمعتين لأن معناه ما ادعاه إلى الصلاة ولا معنى لقول السامع فيما ذلك بل في قولهم ما
 الحوقة لأنهم من كثرة الجلبة فعوضها السامع عما يقوون من قول السامعتين وكان الطيب في وجه القاسية تكلمه يقول هذا
 أمر عظيم لا يستطيع مع ضيق القيام به إلا إذا وقف في الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث التعبدية والنعمة

والقول والجماع (من جابر
 ابن عبد الله رضي الله عنهما أن
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم قال من قال حين يسمع
 النداء أي قام الأذان قال المطلق
 محمول على الكل وليس المراد
 بظاهره أنه يقول ذلك حال جماع
 الأذان من غير تعبدية بقرائه
 لحديث مسلم عن ابن عمر قولوا
 مثل ما يقول حال جماع
 الحمد بعد الفراغ واستدله به
 ابن بري على عدم وجود ذلك
 لظاهر ابن عمر لكن لفظ الآخر في
 رواية مسلم قد ثبت من يذبح
 الوجوب وقيل الحفية وابن
 وهب عن المالكية وذلك
 لطاوى أصحابه فوفق الجمهور
 (مهم رب هذه الدعوة) بفتح
 لا رأى الفاظ لا زل (لنامة)

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينال حتى يوتر حاتم ومن على عليه السلام عند الجواز قال
 ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آمم الأهل وتر في أسناده إبراهيم بن الجليل بن
 أبي حبيبة وثقه أحمد وضعفه الجمهور وعن عمر بن عبد الله بن جاحه فقط سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول لا تسال الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنم الأهل وتر والحديث
 عند أبي داود والنسائي ولصاحبهما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل
 امرأته وعن أبي الدرداء عنه مسلم فهو حديث أبي ذر القعداني وأما حديث الباب فمدل على
 أن جميع القبيل وقت لوتر الأهل وقت قبل صلاة العشاء أو قبل صلاة الباطنية مدل على
 وسلم أو ترفقه وليضاهي ذلك أحد أهل الظاهر ولا غيرهم إلا ما قدسنا أنه يجوز ذلك
 في وجه لأصحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيرهم وقدسك
 صاحب المقهر الإجماع على أنه لا يدل ذلك لوتر الصلاة العشاء ورد في حديث
 عائشة الصبي أنه كان يصلي على الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء إلى أن يبلغ التهجير
 إحدى عشر مرة وكذا استدله بحديث أبي سعيد وما شابهه من الأحاديث المذكورة
 في الباب على أن لوتر لا يجوز بعد الصبح وهو مرد على ما تقدم في أحد الوجوه لأصحاب
 الشافعي أنه يقيد إلى صلاة الصبح أو إلى صلاة الظهر واستدل بحديث جابر وماتى حسنا
 من الأحاديث المذكورة على مشروعية لا يسأل قبل النوم إن شاء أن يشاء من وتره
 وعلى مشروعية تأخيرها إلى آخره من لوتر ذلك وعكس تفيد الأحاديث المطلقة
 في فيها الوصية بالوتر قبل النوم والأمر به بالأحاديث المقيدة بمقتضى النوم عنه (وعن
 أبي بن كعب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ الوتر بسبع اسم ربك لا غير
 وقرأ بأسماء الكارون وقل هو الله أحد رواه خمسة الأئمة في وفاته لأبواب ود
 مثلهم حديث ابن عباس وزادوا الساق في حديث أبي فاذا سلم قال سبحان الملك
 القدوس ثلاث مرات ولم يأمروا من حديث عبد الرحمن بن بريدة وفي آخره ورفع صوته
 في الآخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وتقدم الكلام عليه ولعل إعادة المتن
 المذكور هذه الزيادة التي كرها عن قوة فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات
 قال العراقي وهي مصرح بها في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن بريدة وكلاهما
 حديثان في أسناد صحيحين وقد أخرجهما أيضا ليزا ومن حديث ابن أبي أوفى
 وقال أخفا فيه هاشم بن سعيد لأن الثقات يروونه عن زيد بن جعد بن عبد الرحمن
 ابن أبزى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ورادها ثم فاذا سلم قال سبحان الملك
 القدوس وليس هذا في حديث غيره فالعراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

المرتبة الزائدة على سائر مخلوقين (واجته) عليه السلام مقام محمودا بحمد مبداء قولن والآخرين (أي وحدته) يقولون
 سبحان عصى أو يعقلون بل مقام محمودا وهو مقام السابعة العظمى (حات) أي جيت (مشفة عتي) أي الناسفة
 كشفاعته في الذين أوفى أدخل الجحمن غير حساب أو رفع الدرجات (وم القيامه) وفي هذا الحديث التعبدية والنعمة

والقول واخرجه البخاري ايضا في التفسير وابدودود الترمذي والساقى وابن ماجه في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعلم الناس ما في النداء أي الأذان (و لو يعلم الناس ما في (الصف الأول) التي على الإمام أي من الخير والبركة ٢٨٨ كما في رواية أبي الشيخ (تم يجدوا) شيئا من وجوه الاول بل بان يقع التساوي

(الآن يستمعوا) أي يستمعوا (عليه) على ما ذكر من الأذان والصف الأول (لا سمعوا) أي لا يسمعون عليه أي على ما ذكر فيقول الا من من الأذان والصف الأول ولابد الرزاق عن مالك لا سمعوا عليه سمعوا وهو من ان المراد بقوله هنا عليه على الاثنى من غير تكلف وعل في قوله لو يعلم الناس عن لاصل وهو كون شرطه انه لا ماضيا في المشارع قصد الاستفسار صورة المتعلق في هذا الامر الغيب الذي يفتى المرحص على نفسه الى الاستماع عليه واستدله به بعضهم لمن قال بالافتاء على مؤذن واحد وليس بظاهر لامة استماع أكثر من واحد في محاسبة أكثر من واحد ولان الاستماع على الأذان توجه من جهة التولية من قبل الإمام فيمس المزية (ولو لم يوزع ما في التهجير) أي التهجير الى الصلوات (لا سمعوا له) أي الى التهجير قاله الهروي وجهه التخليل وغيره على ظاهره فقل المراد الاتية الى الصلاة فظهر في أول الوقت لان التهجير مستقيم من المباشرة وهي شدة المرحص في التمار وهو أول وقت لظهور الى ذلك

من الثغرات انتهى وجسد الرحمن بن ابري قد وقع الاختلاف في حقيقته كما قدمنا وقد اختلفوا هل هذا الحديث من روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم أو من روايته عن أبي بن كعب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الترمذي روى عن عبد الرحمن بن ابري عن أبي بن كعب وروى عن عبد الرحمن بن ابري عن النبي صلى الله عليه وسلم (ومن) الحسن بن علي عليه السلام قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم كلف أقولين في قنوت الوتر اللهم اهدني فين هديت وعافني فين عافيت وولني فين وليت وبارك لي فيما أصليت وقضى شر ما قضيت فقلت تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت تباركت ورب العالمين وعن علي بن أبي طالب عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في آخره اللهم اني أعوذ برسالته من خطئك وأعوذ بعافيتك من عقوبتك وأعوذ بك عنك لأحسب شاة عليك أنت كما كتبت على نفسك رواها (الجملة) أحاديث الحسن فاخرجه أيضا ابن عزة وابن حبان والحاكم والذوقطي والبيهقي من طريق يزيد بن أبي الخوارزمي المجهول والراعي الحسن وأثبت بعضهم الضاع في قولك فقلت تقضى وبعضهم أسقطها وزاد الترمذي قبل تباركت وتعاليت سبحانه وزاد البيهقي قبل تباركت وتعاليت أيضا ولا يعز من عديت قال النووي في الخلاصة بسند ضعيف وتبعه ابن الرفعة قال لم تثبت هذه الرواية قال الحافظ وهو مقتصر في البيهقي رواها من طريق إسرائيل بن يونس عن أبي اسحق عن يزيد بن أبي حريم عن أبي الخوارزمي الحسن أو الحسين بن علي وهذا التردد من إسرائيل إنما هو في الحسن أو الحسين قال البيهقي كان الشك انما وقع في الإطلاق أو في النسبة قال بويد الشك ان أجد بن حنبل أخرجه في مسند الحسين من مسنده من غير تردد ومن حديث إسرائيل عن أبي اسحق بسنده قال وهذا وان كان الصواب خلافه والحديث من حديث الحسن لا من حديث أخيه الحسين فإنه يدل على ان الوهم فيه من أبي اسحق فلهذا رآه فيه حفظه فتنسب هل هو الحسن أو الحسين قال ثمان الزيادة اعني قوله ولا يعز من عديت رواها الخبراني يضاف من حديث شريك وزهر بن معاوية عن أبي اسحق ومن حديث شريك الا حوص عن أبي اسحق ثم ذكر الحافظ بأسناده متصل وفيه تلك الزيادة وزاد الساقى حديثه تباركت وتعاليت وصل الله على النبي قال النووي انها زيادة سند صحيح أو حسن وفيه الحافظ بأنه منقطع وروى ثمان الزيادة الطبراني والحاكم وقد ضعف ابن حبان حديث الحسن هذا وقال توفى النبي صلى الله عليه وسلم والحسن ابن عفاة بن شريك كيف يعلمه صلى الله عليه وسلم هذا الدعاء وقد أشار صاحب البدو والمناقب

البخاري ولا يرد على ذلك مشروعية بوجه لا يريده الرقي وامامنا ترد فالتقيد وقصد الى المسجد فنظرت الصلاة الى يعني ما لمن الفضل (ولو لم يجر ما في ائمة) أي في ثواب أداء صلاة العشاء في الجماعة (و) ثواب أداء صلاة الصبح في الجماعة (لا توها ولو لم يجر) يفتح الحاصو سكنون اليه أي مشياعلى الدين والركبتين أو على مقعدته وحث عليهم ما فيه من الشفعة

على النفوس وصحة الشائعة إشارة إلى ان النبي الولد في مجلس القصر بل لكرامة التزينة وزوا هذه الحديثه نيتون
وفيه الحديث والاخبار والله عنة وآخره الله رضى الشفاء ان ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضى الله
عنه اذ روى الله صلى الله عليه وآله (وسمى قال ان لا يؤذن للصبح ٢٨٩) يدل على فيه وفيه اشعار بان ذلك كل من
عادة المستقرة وزعم بعضهم ان

انما تصيب كلام ابن حبان وقديس ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في ثبوت الوتر تغرد
به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هريرة ومنه انما يؤمن واسرائيل وقدره ان شمة وهو حافظ
من ما قيل مثل أبي اسحق وابنه يزيد كونه الثبوت ولا الوتر وانما قال كان به هذا
الاعمال أيضا ذلك الحافظ برواية الوالي والطبراني في غيرهما التصريح بثبوت وكذا
رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذا رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن
الحنفية انهما كانا يقولان كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي في صلاة الصبح وفي وتره ليل
به زلاة لكلمات وفي انما بعد راجح بن حمر قال انما هو محتاج الى الكشف
عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمخروط وقال ابن الصوري ان اسنادها
جيد ومصحح الحافظ في بلوغ المرام ان اسنادها ضعيف وانما خرجها كما من حديث أبي
هريرة بلفظ حديث الحسن مقيداً بصلاة الصبح وقال صحيح في الحافظ وليس كذلك
وهو ضعيف لا رضى استه دعه الله بن سعيد بقبري ولولا ان كان صحيحاً كان مستند
به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في ثبوت الوتر وروى في في لاسط
من حديث يزيد بن عمرو وفي اسنادها كمال الحافظ رحمه الله في مقار ومحدث على
الماد كور فانما جاءه أيضا البيهقي والماد كور صحيح مقيداً بثبوت وخرجه اسارى بن
خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وليس فيهم ذكر الوتر في الباب عن علي حديث
آخر عند الماروق في بلفظ كنت رسول الله صلى الله عليه وآله لم في آخر الوتر في اسناده
عمرو بن شعيب في أحد الكذب في الروايتين وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند له وقضى
انهم كانوا يقولون كنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر كانوا يقولون ثبت وروى
اسناده يسافر بن بشر المذ كور وعن أبي بن كعب عند الحسن بن علي بن مسعود بن مسعود
الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر في ثبوت قبل الركوع وعن ابن مسعود بن مسعود بن مسعود
في المصحف ولما روى في ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يفتي في الوتر قبل الركوع وفي
اسناده ابن بن أبي عياش وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال
كان النبي صلى الله عليه وسلم يفتي في صلاة الصبح بولاء الكلمات وقد تقدم وعن ابن
عمر عند اسناد كفي كتاب الثبوت قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يفتي في ثبوت
انهم اهدى في ثبوت حديث الحديث وعن راجح بن ابي عند محمد بن نصر وفيه ذكر
الاثبت في رتوس أمجد محمد بن مسعود عن ابن أبي شيبة ولما روى في البيهقي
الله صلى الله عليه وسلم قبل الركوع ولا خلاف في ذلك وردت على شروعة
الاثبت بهذا لعل المذ كور في حديث الحسن وفي حديث علي وفي ذلك ثبت لفظة
وأبو حنيفة في ض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

ابتداء اذ ذلك كان يستحب منه
وعلى تقدير صحة فقد قرره النبي
صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك
نصارى حكم الامور به (فكلموا
واشربوا) فيه اشعار بان اذان
كانت قد هدم علامه على دخول
لوقت فيس أن اذان بلال بخلاف
ذلك (حتى) أي الى أن (تأذني)
أي يؤذن (ابن أم مكتوم) عمرو
أوعبد الله بن قيس بن زائدة
ارثي وكم مكثوم بهما نكة
بن عبد الله بن مسعود (قال)
أي ان عمر بن الخطاب (وكن)
أي ابن أم مكتوم (رجلاً عجمي)
هي بعد بد بن سفيان أو ولد عجمي
فكثبت له مكثوم ولا كتمام
نور صروا لاهو لثم وروقه
سم قديما كان اسبي صلى الله
عليه وآله وقد يكرمه ويستخفه
على المدينة وشهد الفاصفة في
خلافة عمر واستشهد بها وقيل
رجع الى المدينة وموت وهو اذ عجمي
المذ كور في سورة عبر (في رواية)
أي لا يؤذن (حتى) يقال لم تصبت
اصحت بالسكر انما كسبت
ونعتي قوت صحت ودخلت
في صباح واولى به يزول
الاشكال فليس المراد من احديث
فهو وهو العلام يظهر لغير

٢٧ قيل بل انما ترمى طاعة الشخص على لدا خفية ظهوره وانما جواز الاكل بد طوع القبر لاه
سجل اذ غاية للاكل فيم بكرة عنة قوله لا لا يؤذن بل فان فيه شعابا ابن أم مكتوم بخلافه وأيضا وقع عند
الباري في الصيام من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن مكثوم فانه لا يؤذن حتى يطلع القبر وجيبان انه

جعل علامة لتعريم الاكل وكأنة كان له من برأى الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع القمر قال في الفتح وهذا
 اوضح عندى في غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان أذانه جعل علامة لتعريم الاكل وكأنة كان له من برأى الوقت بحيث
 يكون أذانه مقارنا لابتداء الطلوع وهو ٢٩٠ المراد بالزوج وعند أخذته في الاذان يعرض القبر في الافق ثم ظهر في انه

لا يلزم من كون المراد بقوله
 أصبحت أى قاربت الصباح
 وتوقع أذانه قبل التجر لاحتمال
 أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر
 يومين قبل فاذانه يقع في أول
 يومين طلوع القمر وهذا وإن
 كان مستبعدا في السادة فليس
 بمستبعد من مؤيد النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم في ما لا يملك
 قدر بشاؤك فيه من لم يكن تلك
 السنة وقد روى أبو قرة من وجه
 آخر عن ابن عمر حديثا فيه وكان
 ابن أم مكتوم يتوخى القبر ولا
 يخافه اه وفي هذا الحديث
 جواز الاذان قبل طلوع القمر
 ومشر وعنه قبل الوقت في الصبح
 وهذا يكتفي به عن الاذان بعد
 القبر اذ لا يذهب الى الاول الشافعي
 وماتوا أحسدا وأصحابهم وروى
 الشافعي في القديم عن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه انه قال
 يهلوا الاذان بالصبح بدليج المدليج
 وتخرج الماعرة قبل الحافضة الرئي
 محمد بن علي لشواك في وجهه الله في
 السجل الجرماني غظه اه قول
 الاذان هو دعاء الى الصلاة وهذا
 اشتمل على اتمام الدعاء التي منها
 سعى على الصلاة على الفلاح
 فلا يقل في غير الوقت وأما اذان
 لابل في ذلك الوقت الخاص فقد
 وضعت فيه الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلق الله كبري رجوع فيكم حيث في الصبح فليزق ما يستدل به
 به على جواز الاذان نفس الصلاة قبل دخول وقتها وليس هنا ما يقتضي استعاضة بالتعجيل اه وفي الحديث استحباب اذان
 واحد بعد واحد ما ذكرنا من اثنين معانقهم تقوم وظواهر من أخذته بنو أمية وقالت الشافعية لا يكره لان حصل من

مسعود ورواه أيضا عن محمد بن نصر قال العراقي ما روي حديثه ورواه محمد بن نصر أيضا
 عن ثوري وعمر وحكام بن المنذر عن الحسن البصري وأبراهيم التيمي وأبي ثوري ورواية عن
 أحمد وروى محمد بن نصر عن علي بن عيسى عن الحسن بن عمار عن الحسن بن عمار عن الحسن بن عمار
 وهو من رواية الحرث عنه وروى أبو داود عن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب
 وكان يصلي لهم عشر من ليلة ولا يفتت الا في النصف الباقي من رمضان وروى محمد بن نصر
 بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يفتت في الصبح ولا في الزوال الا في النصف الاخير من رمضان
 وروى العراقي عن معاذ بن الحرث انه قال انصارى انه كان اذا انتصف رمضان لم يصلي الكسوة
 قال بعض الحسن كذا يقتضون في نصف الاخير من رمضان وروى أيضا عن الزهري انه
 قال لا تقوت في سنة كلها الا في النصف الاخير من رمضان وروى عن عثمان بن مرفة
 نحوه وذهب مالك في مالك في شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي
 كما قال العراقي الى مشروعية القنوت في جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن
 وقتادة ومعه كل روى ذلك محمد بن نصر عنهم انه يفتت في جميع السنة كما تقدم وذهب طلاس
 الى ان القنوت في الوتر يدعى وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبو هريرة وعروة بن الزبير
 وروى عن مالك بن أنس في بعض أصحابه ما سألت مالك بن أنس عن الرجل يقوم لاهله في
 شهر رمضان أرى ان يفتت بهم في النصف الباقي من الشهر فقال مالك سمع ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفتت وحده من أولئك وهو من الامر القديم وما فعله أما
 في رمضان ولا عرف القنوت قديما وقال مع بن عيسى عن مالك لا يفتت في الوتر عندما
 وقال ابن عمر في اختلاف قول مالك في صلاة رمضان قال والحديث لم يصح والصحيح
 عندى تركه اذ لم يصح عن أبي علي عليه وسلم فعله ولا قوله اه قال العراقي قلت
 له هو صحيح أو ح - بن روى محمد بن نصر انه سأل محمد بن جبير عن بدء القنوت في الوتر
 فقال بعث عمر بن الخطاب جيشا فتورطوا واستورطوا فسلمهم فلما كان النصف الاخير
 من رمضان فتدعوا لهم فلهذه خمسة مذاهب في القنوت وبها يتبين عدم صحة دعوى
 المهدوي في الصلوة جمع عليه في النصف الاخير من رمضان وقد اختلف في كونه قبل
 الركوع أو بعده فني بعض طرق الحديث عند الحديث في الصلوة بكونه بعد الركوع
 وقال ترد بذلك أبو بكر بن شيبه الخراساني وقد روى عنه اجازي في صحبه وذكره ابن
 حبان في الثقات في يضر تفردوا ما القنوت قبل الركوع فهو ثابت عند الشافعي من
 حديث أبي بن كعب كما تقدم وعبد الرحمن بن ابراهيم وضعف أبو داود ذكر القنوت فيه
 وثابت أيضا في حديث ابن عمر وهو كما تقدم قال العراقي وهو ضعيف قال ويضعف كونه

وضعت فيه الصلاة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يلق الله كبري رجوع فيكم حيث في الصبح فليزق ما يستدل به
 به على جواز الاذان نفس الصلاة قبل دخول وقتها وليس هنا ما يقتضي استعاضة بالتعجيل اه وفي الحديث استحباب اذان
 واحد بعد واحد ما ذكرنا من اثنين معانقهم تقوم وظواهر من أخذته بنو أمية وقالت الشافعية لا يكره لان حصل من

السنة ثمانين سنة، وبعثه القتل كالوضوء والوضوء (قوله) أي بلالا (بؤذن أو) قال (يصادق بليس) أي دفعه (لجمع) أي ليد (فأحكم) المسجد الجديد ليصبح منسبطاً أو بغير انحراف المصام (وليس) أي يوقد (فأحكم) ليتأهب الصلاة بالقتل ونحوه، وبه قال أبو حنيفة ٢٩٤ ومحمد فلا بد من أذان آخر الصلاة لأن الأول ليس له بل لئلا يذ كر أذان

بعضهم لذلك أيضا بان أذان
بلاول كان نداء كافي الحديث أو
بناي لا اذانا واجب بان الغصم
أن يقول هو أذان قبل الصبح
أقره الشارع وأما كونه للصلاة
أو لغرض آخر فلا يثبت آخر
وأما رواية بني سادى لغرض
برواية يؤذن والترجع معنا
لان كل أذان نداء ولا ~~مفسر~~
فلمسلم برواية يؤذن ٤-٤
بالتراوتين وجمع بين الأدليتين وهو
أولى من العكس ان ليس كذلك
لا يقال ان النداء قبل الغفر لم
يكن بالفاظ الاذن وانما كان
تذكيرا أو تهييما كما يقع فتناس
اليوم لاننا نقول ان هذا الحديث
قطعا وقد تناهت طرق على
التعميم بلقظ الاذان لجملة على
معناه الشرعي مقدم وسبق آخا
أن الحق ان الاذان الاول قبل
الصبح لا يكتفى من الاذان لذي
هو للصلاة وانما شرع الاول لله
المذكور فيه للاعلام بدخول
الوقت فقه (وليس أن يقول)
أى يظهر (الغفر أو الصبح) تلك
من الراوى (وقال) أى أشار صلى
الله عليه وآله وسلم (بأصابعه
ورفعه) وفيه اطلاق القول على
النداء فيما (الى فوق) بلصم على
نفسه (وطا ط) أى خفض

أنواع خمس شامئ بنز أول الليل أو تر من استيقظ فساءه ان يشقهها بركة وصل ركنين
ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وان شامركعتين حتى يصبح وان شاء آخر الليل أو تر رواء
الشافعي في مسنده) حديث ابن عمر قال في جمع الزواضع ابن ابي حنيفة وهو مدلس وهو
ثقة بغير رجاله رجال الصحيح ٥٠ المرفوع من حديث ابن عمر موقوف عليه كالتقدم وأثر
على أخرجه البيهقي أيضا وقد استدل به ابن عرو من معه على جواز نقض الوتر وقد قدمنا
وجبه دلالة على ذلك وقد ناقضهم القائلون بعدم الجواز فاستدلوا به على انه لا يجوز
النقض قالوا لان الرجل اذا أوتر أو ل الليل فقد قضى وتره فاذا هو تام بعد ذلك ثم قام وقضى
وصل ركعة أخرى فمذهبا تغني تلك الصلاة وغبر جاز في النظر أن تفصل هذه الركعة
بالركعة الأولى أو صلاة في أول الليل فلا يصح أن صلاة واحدة حتى ينتهي منها ثم يوتر
ووضو وكلام في الغالب وانما حاصلنا من متباينتان كل واحدة تغير الأولى ومن فعل ذلك
فقد أوتر مرتين ثم أذهوا أو تر أيضا في آخر صلاة صلاه وتر ثلاث مرات وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتره وهذا قد بسبب الوتر في
الوضع من صلاة الليل وأيضا قال صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهذا أثر وثلاث
مرات (وعن ام سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يركع ركعتين بعد الوتر رواء
الترمذي ورواه أحمد وابن ماجه ورواه أبو حنيفة وقد سبق هذا الحديث من حديث عائشة
وهو صحيح ملى يرى نقض الوتر وقد روى سعيد بن المسيب أن أبانكر وعمر ثار كرا الوتر عند
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر وأما أنا فاصلي ثم أنام على وتر فاذا
استيقظت صليت ثم أشفعا حتى الصباح قال عمر لكن أنام على شئ ثم أوتر من آخر
المحرفة قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يكره هذا وقال لم يروى هذا رواء
أبو سلمة بن الخطابي بإسناده أحمد حديث حماد بن فضالة وقطيف في منته ثبت ذلك في
رواية محمد بن عبد الله بن بشران عنه وليس في رواية أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد
لرحيم عن إدريس بن فضال كذا قال العراقي قال الترمذي وقد روى نحوه عن أبي
إمامة وعائشة وغيره أحمد بن النبي صلى الله عليه وسلم ٥١ وأما حديث عائشة الذي
أشار إليه المصنف فقد تقدم وقد شرحه وأما حديث أبي بكر وعمر فقد روى من طرق
يس قيا قول أبي بكر في ذلك ما استيقظت صليت شفعه شفعنا ثم أعاد البز والباب في عن أبي
هريرة ثم أعاد ابن ماجه عن جرير ومنه أعادني داود والحاكم عن أبي قتادة ومنها
ابن ماجه عن ابن عمر ومنه أعادنا طبراني في الكبير ومحمد بن نصر عن عقبة بن عامر فان
صحت هذه الزيادة لئلا ذكرها فخطابي كانت صالحة للاستدلال بها على قول من أجاز

اصبغ به (الى اعمق) بضم الهمزة لانه قد وقع في القبر لكانت المسحى عند العرب التفل
فبغيب اسر حان وهو الضوء المستعمل من الملو الى السفل وهو من الليل فلا يدخله وقت الصبح ويجوز فيه التسهل و اشار الى
الصالح بقوله (حتى يقول) أي يظهر القبر (هكذا يشع بسبب ابيه) الذين يلبس الانعام صبايا لانهم يتناولون ما عند السلب

وفيه الحديث والاول والنعنة
ورواية ناجي من ناجي وأخرجه
البحراني أيضا في الطلاق وفي خبر
الأحد ومسلم وأبو داود والنسائي

(باب قضاء ما يفوت عن الوزن والسقراطية والاوراد)

في الصوم والنجاة في الصلاة
 (عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال من صلى
 رضى الله عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم (وسئل عن
 من اذنين) في الاذان والاقامة
 فهو من باب التغليب والاقامة
 اذان يجتمع الاعادم فلاول
 الوقت شاول تسلي ولا يصح
 جلي في هو، لان الصلاة بين
 ودان يعروضة وخبره من
 تغييره يقول ان (الاحدرة
 وقت صلاة في اول الحاد راجية
 من اذان واقامة قبل ان تشرع
 فانه لا ينافي في وقت صلاة
 والخاصة) في وقت من
 حيث جبر نهي تعبه و
 وسئل عن (الاحد) بين
 واقامة في وقت من شر
 ص كاه واشرب من شر
 ويستمر في وقت من شر
 وزو حديث في وقت من شر
 واسئل عن وقت من شر
 واقامة في وقت من شر
 جازي في وقت من شر
 مسؤل في وقت من شر
 وزو حديث في وقت من شر

(عن أبي عبد الله) رأى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من آمن به ومن رزقه
أسسه فليصله إذا ذكره يوم أودع) الحديث أخرجه الترمذي وزاد: «استيقظ
وأخرجه أيضا ابن ماجه والمالك في المستدرک وقال جميع على شرط الشيخين واستاد
الطريق التي أخرجهما أبو داود وجميع كمال العراقي واستاد طريق الترمذي وابن ماجه
وهو أبو داود وابن أبي عمير وقال ابن أبي عمير عوفية وكذا أورده ابن حبان في نفسه
وأخرجه الترمذي من طريق يزيد بن أسلم النخعي عن أبيه عليه السلام من رزقه
فليصل إذا أصبح قال وهذا صحيح الحديث لأول بعض حديث أبي عبد الله أنساب
عن عبد الله بن عمر عند الرضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رزقه
الليل فليصمه الغد قال العراقي واستاده ضعف والحديث أخرجه البيهقي في
صلى الله عليه وسلم أصح ما روي عن أبيه يرتعنا لها كوني في قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا أصبح أحدكم ولم يزل يترقب رزقه صلى الله عليه وسلم في شرط الشيخين وعن أبي
الورداء عندنا كوفي في كتابه في إسناده ضعف قال صلى الله عليه وسلم إذا أصبح أحدكم ولم يزل يترقب رزقه
قام أساس لدا لا الصبح وصححه طائفة من الأئمة الرازي عند الطبري في تحكيه ما كان
رسالة إلى أبي الله أنا أصح ما روي في رزقه قال في كتاب أبي الله أنا أصح
ولم يزل قال في رزقه في إسناده ضعيف أبي كريمة في رزقه عن أبيه في رزقه في رزقه
داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والبخاري في الأوسط في رزقه في رزقه في رزقه
عليه وسلم في رزقه في إسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء رزقه إذا رزقه
ذهب إلى أن من العباد على أن يطلب رزقه من الله في رزقه في رزقه في رزقه
وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وابن عمر في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
ابن عبد الله وعبد الله بن عباس في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
وعبد الله بن عباس في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
الشمس في التوراة وأبو حنيفة والأوزاعي وسنن أبي رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
أبو سليمان بن داود النخعي وأبو حنيفة في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
أقوال في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
والشمس في التوراة وأبو حنيفة في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
أقوال في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه
أقوال في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه في رزقه

[illegible]

شأنه فالتقى بعضهم عليها راجعة باعتبار مطلق القول وبهذا توافق رواية البخاري وقد تقدم في العلم حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً وكأنة قال بعد الثلاث لمن شامله على أن التكرار ثلاثاً كبد الاستصحاب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث ٢٩٤ يجوز أن يتوهم أن الأذان للصلاة يتبع أن يفعل سوى الصلاة التي أذن لها

فبين أن التطوع بين الأذان والأقامة جائز وقد صح ذلك الأقامة ووقع عند أحمد إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيم لها وهو أحسن من الرواية المشهورة المكتوبة (عن قتادة بن الحويرث) معمر ابن أشيم البصري (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصر (عند رجل من ثمة) إلى عذرة (من قوم) يخلت بين بكر من عبد مناف وكان قدومه في صلاة كره ابن سعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يجهز لتبوء (فقتلته) صلى الله عليه وآله وسلم (عشر بنات) بياها (وكن) صلى الله عليه وآله وسلم (وحياً) بالؤمنين (رفيقاً) بهم من الرفق وفي لفظ رفقاً من الرقة (طباري) صلى الله عليه وآله وسلم شوقاً إلى أهاليها جمع أهل خاف في أقدم موسى أهل جمع أهلون وأهل لاهل جمع فاهل الجمع تنكير وأهلون جمع نصيب وأهلون بالالف والهمزة انفراد حيث جمع كذلك (قل) صلى الله عليه وآله وسلم (أربعون) لي أهلكم (فكفون) فبهم وعلوم صلوات في سفرهم

صلوة الصبح وبه قال النخعي قالها به يقضي بعد الصبح بعد طلوع الشمس إلى الزوال روى ذلك عن الشعبي وعطاء بن الحسن وطائوس ومجاهد وحاذ بن أبي سليمان وروى أيضاً عن ابن عمر رابعاً أنه لا يقضيه بعد الصبح حتى تطلع الشمس فيقضيه ثم أراح حتى يصلي العصر فلا يقضيه به بعد ويقضيه بعد المغرب إلى العشاء لا يقضيه بعد العشاء إلا يجمع بين وترين في ليلة نكح ذلك عن الأوزاعي وخامساً أنه إذا صلى الصبح لا يقضيه ثم أراح إلا أنه من صلاة الليل ويقضيه بالقبل وتر الليلة المستقبل ثم وتر المستقبل روى ذلك عن سعد بن جبيرة سادساً أنه إذا صلى الفداة أو ترحت كرهها فإذا نكح ليلة لاخرى ولم يكن أو تر لم يوتر لأنه أن أو تر ليلة من تين ما وتر ثم عاكح ذلك عن الأوزاعي أيضاً سابعاً أنه يقضيه بالليل أو النهار وهو الذي عليه فتوى الشافعية مناهما التفرقة بين أن يتركت كنوم أو نساك وبين أن يتركت بعد أن ترك كنوم أو نساك فضاء إذا استيقظ وإذا ذكر في أي وقت كان ليلاً أو نهاراً وهو ظاهر الحديث واختاره ابن حزم واستدل به بدم قوله صلى الله عليه وسلم من نام من صلاة أو نساك ما صلاها إذا ذكرها قال وهذا عوم يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة وهو في الفرض أمر فرض وفي النفل أمر نهي قال ومن تركه تركه حتى دخل التبرع فلا يقدر على قضاءه أبداً قال النووي سابعاً أنه لا يقضيه أبداً في ذكره ولو هذا عوم وقد استدل بالأمري بقاءه ولو تركه وجوبه وجعله الجهور على التذبذب وقد تقدم الكلام في ذلك وعن غير من الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن حزمة من الليل وعن شيء منتهى فقرأ ما بين صلاة فجر وصلاة الظهر كتب له كأنه قرأه من الليل ورواه الجماعة لا يخفى وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا نسي من قيام الليل نوم أو رجع صلى من نهار حتى عشرة ركعة وقد ذكرنا عنه قضاء السنن في غير حديث) قتيبة عن حزم بن الحزب بكسر الحاء المهملة وتكون الزاى بعده ما بين وحدة الورد والمرادها لورد من القرآن وقبل المراما كان معاذ من صلاة الليل والحديث يدل على مشروعية التخاذل ورد في المسيل وعلى مشروعية قضائه إذا فاتت النوم وعذر من الإعذار وأن من فعل ما بين صلاة الفجر إلى صلاة الظهر كان كفلاً في الليل قبل وثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يخلف من حديث عائشة عنده لم يتركه في حجة والنسائي وفيه استحباب قضاء التمتع ذلك من ليل ويؤتي أصحاب الشافعي قضاء التمتع استحبوا قضاء السنن لروايتهم به والجمهور من رواتب قوا وقد ذكرنا عنه قضاء السنن في غير حديث فتدبر بعضهم من ذلك في باب القضاء بعض في أبواب التطوع

«(رب صلاة اقرأ)»

وضركم كثر فتوفوا أصلي (فاد حضرت صلاة) مكتوبة أي حان وقتها أي في السفر (مليون لكم) (عن أحدكم) يظهره ذلك من جملتهم إلى عليهم لكن الرواية الثانية إذا انما خرجت فافاد ولا تقارض بينهما لأن المراد بقوله فمن أحب منكم أن يؤذن فليؤذن ذلك لاستحسانهما في التفضل ولا يعترف إلا لأن السنن بخلافه في الإمامة وهو واضح

من سباق حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم (ولو لم يكن أكبركم) أي في السن وإنما قدمه وإن كان الله مقدما عليه لأنهم استوفوا الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستوفوا الأخذ عنه عادة فريق ما يقدمه إلى السن واستدل به على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان لكن الإجماع سارف ٢٩٥

الله - بصرون وفيه رواية
ثاني عن ثابي على قول من
يقول إن أيوب رأى أنس بن
مالك وفيه الحديث والقول
وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة
والأدب والجهاد ومسلم في الصلاة
وهكذا أبو داود والترمذي
وأنس بن مالك في صحيحه (وعنه)
أي مالك بن الحويرث (رضي الله
عنه في رواية) قال (أنه جرد)
هذه الأمة من الحويرث ورفقه
وفي ب سفر لأشعث بن قيس
الجهاد بانظ تصرف من شد
التي صلى الله عليه وآله وسلم
أوصاني قال في فتح روم
أولى شيء من طرق تسمية
صاحبه (أي على الله عليه)
وأنه (وسمى بدين - فترقب
أنبي صلى الله عليه وآله
وسلم) (ذ - فترقب)
مسفر (وذا) بكسر الهمزة
أي من أحب منك أن يؤذن
فيؤذن أو أحد ههنا يؤذن
وه - فترقب وقد يحط
لواحدة بسطة تثنية وجمع
كثرة يجرى ضم عشه
وقوله فليؤذن مع أن لم يرب
واشأن - حد فله الكرمان
وليس لم - فترقب من أنهما
يؤذنان معا وقد صرف عن

(عن أبي هريرة: قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن يأمر فيه بمن يعينه قول من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفرت له ما قبله ومن تركه بغيره
الجماعة عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الله عز وجل فرض
صيام رمضان وسننت قيامه فمن صامه وقامه إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه - كيوم
ولده أمه ورواه أحمد والنسائي وابن ماجه - حديث عبد الرحمن بن عوف في استاده لثضر
ابن شيبان وهو ضعيف وقال النسائي هذا الحديث خطأ والصواب حديث أبي سلمة عن
أبي هريرة قوله من غير أن يأمر فيه بمن يعينه التصريح بعدم وجوب القيام وقد غفرت
بقوله من قام الخ فإنه يقتضي التنبه دون الإيجاب وأصح منه قوله في الحديث الآخر
وسننت قيامه بعد قوله فرض صيام رمضان قويا من قام رمضان المراد قيام ليلة
مستلما ويحصل بطلان ما صدق عليه القيام وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل
قال وليكون أكثر - بل وقال النووي إقام رمضان يحصل بصلاته أو غيره يعني أنه
يحصل بها المطلوبين القيام لا قيام رمضان لا يكون الإجماع أو غلب الكرماني فضل
أنفقوا على أن المراد بقيام رمضان صلاة التراويح قوله إياك واحتسابا قال النووي
- يعني إيمانا قصد بقائه حتى معتقدا فضيلته ومعنى - مقادير يريد الله تعالى وحده
لا يقص - بدروية الماس ولا يعرف ذلك مع مخالف الاختصاص قوله غفرت له ما تقدم من ذنبه زاد
أحمد والنسائي وما أخر - قال الحافظ قد ورد في فقرات ما تقدم وما أخر عدة أحاديث
جمعها في كتابه من ذلك قيل ظاهر الحديث تناول الصغار والكبار ويثبت جزاء من
لم يذوقه قيل الماهر فقط ويؤجرهم إمام الحرمين قال لنوى وهو لم يعرفه من فقهاء
وعزاه عباس إلى أهل السنة وقد أوردنا فقرات لنوب المتقدمة معقول وما ستأخره
فلأن الغفرة تدرى سبق ذنب وجب عنه بذلك كونه علم أو وقوعه
الوردى أنها تقع منهم الذنوب معقورة وأما يستدل على فضيلة قيام رمضان
احتسابا واستدل به أيضا على استحباب صلاته التراويح لأن التماسا المذكور في الحديث
المراد بصلاته تراويح كما تقدم من النووي - كرماني قال لنوى تنق عليه على
استحبابه قال واختاروا في أن فضل صلاته في بيته منفرد - فجا في المسجد فقال
أشاهي وجهه وأصح به أبو شيفو - محمد بن أبي ليلى وغيرهم رفض صلاتها
جماعة كقوله عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم وامرهم المسارعة إليه لأنه
الشعائر ظاهرة فضيلة صلاة له بدوي بلغ طحاوي فضل صلاة ليلة في الجماعة
وأما على الكفاية وقوله ما لا يؤجر به في بعض شافعية وغيرهم رفض فرائي
في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل صلاة صلاة ليلته لا المكتوبة متفق

ظاهره له وفي حديث سابق يؤذن لكم حد كالأية - لم دون كذا منهم يؤذن على حد لا يؤذن لن واحد يركن
الجماعة ثم إذا احتج إلى التعليل لتباعد ما ر - بعد أن يكمل وحديث جبهة قال شافعي في لام أحب أن يؤذن مؤذن
بعدم مؤذن ولا يؤذن جماعة معا وإن كان مسجد كبيره ز - يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسع من يليه في وقت واحد

انتهى كما يصح الآن في مسجد الحرام مكة العظيمة زادها الله تشريفا وتكريما (ثم أقبلوا بموكبا كبيرا) فيه استجاب
اجابة المؤذن بالاقامة ان جعل الامر على ما مضى والا فالحق يؤذن هو الذي يقم (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأم مؤذنا يؤذن ٢٩٦ صلاة (ترى يقول على اثره) بعد فراغ الاذان ولم يقول

في آخر اذانه (الا صلواتي
الرجال) جمع رجل (في الصلاة
الباردة والمظلمة) قال
الكرماني فعليه بمعنى فاعله
واحنا اطرا بالبحار وليس
بمعنى مفعوله أي لم يطروها
لوجود الهاء في قوله مظلمة فاذ
لا يصح ما عورده فيها وليس أو
لشئ بل التوبيخ وفي صحيح
أبي عروة ليلة باردة أذنان
مظروا فاذن ويحذف ذلك على
ان كلاما من لثلاثة هذري
التأخر عن الجماعة ونقل ابن
بطال فيه الاجماع ~~الصح~~
المعروف عند الشافعية
لربح عذري بل فقط وناظر
الحديث اختص الثلاثة
لكن في السنن عن نافع في هذا
الحديث في الليلة المظلمة والنفذة
القرية وفيها إسناد صحيح من
حديث أبي الملق عن أبيه أنهم
مطروا يوم فرخص لهم قال في
الفتح ولم أذكر شيئا من الاحاديث
الترخيص بعذر الربح في انما
صريحها لكن القياس يقتضي
الحاقه وقتة فلهذا ابن الرقعة وجها
(في السنن) ظاهره اختصاص
ذلك بالسرور واليه ما أتى عن نافع
في أبواب صلاة جماعة مطلقة وبها
أخذنا جمهور لكن قاعدة جعل

الطلق على المقيد تقتضي ان يختص ذلك بالمسافر مطلقا ولا يقتضي به من يلحقه بذلك مشقة في الحضور ومن رمضان
لا يلحقه بعبارة السطواني فيه ان كل واحد من البرد والمطر عذرنا فراه امكن في رواية كان يأم المؤذن اذا كانت ليلة باردة
ذات مطر يقول لا صلوات رجال ثم ينزل في صغره في بعض طرق الحديث عند أبي داود ونفاي سنن رسول الله صلى الله عليه

وأما وسلم في الذي ينقذ إليه المطهرة والغداة التفرغ فصرح بأن ذلك في المدينة ليس في سفر فبعض أن يقال لما كان السفر لا يأتى كلفه الجماعة ووثق الاجتماع لأجلها اكتفى فيه بأحدهما بخلاف الحضرة فإن الشقة فيه أكثر والجماعة فيه أكثر وفي حديث جابر المروي في مسلم خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ وسلم في سفر فطرنا فقال ليصل من شاء

منكم فوجدته فثبت أن أمره على الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمره بجمعة حتى لا يشرع لهم الخروج إلى الجماعة وانما هو راجع إلى عيبتهم فمن صلى في رحله ومن شاعج إلى الجماعة (عن أبي قتادة) الحزن بين ربي لا يضاري (رضي الله عنه قال في شيا بالميم) نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ سمع جلبة الرجال) ففتح الميم أي أو منهم جمل حركتهم وهي منهم الطبر في رواية: بكرة واستدل به على إباحة السفر المصل إلى الأمصار لحادث لا يفسد صلاته (قال صلى الله عليه وآله وسلم) أي حالكم حيث وجميع منكم الجليلة (وقال) استحب لي صلاة في صلاة فاعملوا أي لا تستحبوا وعبر بيقظ لا تفعلوا مباذلة في انتهى عنه أي وفي ختم قرائتكم كبيرة لاسم أو غيرها ولو كانت الجماعة الكلية فتكفي حكمه بين الخطئين ينشوع والجلال ونشوع فاقصو من الصلاة صل لكم وإن لم تدركوا منها شيئا والاعمال لنيات وعدم استحسان مستندة لكثرة خطاؤه معنى مقصود له وتورد فيه

رمضان بالليل أو إذا ما يكون مع الرجل الشئ من القرآن فيكون معه انظر المسألة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاة قالت فاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصب في مسجد على باب عرق ففعلت فخرج إليه بعد أن صلى عشاء الأخرة فاجتمع إليه من في المسجد فمضى بهم وذكر قصة بمعنى ما تقدم خبر أن فيه الله لم يخرج إليهم في الليلة الثانية (رواه أحمد) قوله صلى الله عليه وسلم في المسجد الخ قال التووي فيه جواز النافذة جماعة ولكن الاختيار فيها الاقتصار الأقل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاحتقار وكذا الترويض عند الجمهور وكما سبق وفيه جواز النافذة في المسجد وإن كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما فعلها في المسجد لبيان الجواز وأنه كان مضيقا وفيه جواز الاقتصار حين لم يروا مائة قال وهذا صحيح على المشهور من مذهبه وما ذهب إليه ولكن أن يرى الإمام ما منهم بعد اقتدائهم حصلت فبعض الجماعة فلهم وإن لم يروا حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل الإمام على الأصح لأنه لم يروها والاعمال لنيات وأما المأمورون فقد رويها وفيه إذا تعارضت مصلحة وخوف مقدرة أو مصلحة اعتبر أحدهما لأن النبي صلى الله عليه وسلم كن أي الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلا عارضه خوف لا قراض عليهم تركه فاعلم بقسدة التي يخاف من هجرهم وتركهم لا تقترض وفيه أن الإمام وكبير القوم إذا فعل شيئا خلاف ما يتوهمه أتباعه وكان فيه عذر تركه لهم تطييبا لقلوبهم وأصلا فبات ليعتدلا بظنوا خلافا وهذا روي عنواظن السوء قوله أو زاعا أي جماعات والحديث استدلل به المصنف على صلاة التراويح وقد استدلل به على ذلك غيره كخاري فإنه ذكره من جملة الأحاديث التي ذكرها في كتاب التراويح من صحيحه هو وجه الدلالة النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وعلى خلقه الناس ولم يشكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يتركه إلا لثبته لا قراض فصيح الاستدلال به على مشروعية مطلق التجمع في التوافل في ليالي رمضان وأما فعله على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة فبعضنا في الكلام عليه ومن جملة ما استدلل به البخاري عليها حديث عائشة وهو أيضا في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فمضى إلى المسجد وصلى رجال بصلاة فاصبح الناس فقد نوا فاجتمع أكثر منهم فمضى فصلا معه فاصبح الناس فقد فافكرهم المحض من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى فصلا فلما كانت الرابعة هجر المسجد عن أهل حتى خرج لصلاة فاصبح فلما انتهى لصلاة أقبل على الناس فشهد ثم قال أما بعد

نيل في أحاديث صحاح وفي مسلم فإن أسدكم إذا كنتم بعد إلى الصلاة فهو صلاة إذا أتمتم الصلاة جمعة أو غيرها (فعلكم بالسكنة) أي باتوا والهيئة فإذا فعلتم ذلك (فأدركتم) مع الإمام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم) منها (فأجروا) أي أكملوا ولم يمتدوا بغيره على أن من أدرك الإمام أكلهم بحسبه تلك الركعة

لانه لفظه الصيام والقراءة أيضا واختاره ابن خزيمة وغيره وقواه السبكي والشوكاني وهو الحق والجهمور على انه مدرك لها
 لقوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي بكر قوله لا تصد ولم يأمر بما عدا ذلك الركعة وانه يدرك فسيلا الجامعة يجوز من
 الصلاة وان قل قوله لا أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يحصل بين القليل والكثير وهذا قول الجهمور وقيل لا تدرك الجامعة

ما قل من ركعة لحديث من أدرك
 ركعة من الصلاة فقد أدرك
 الصلاة قال في الفتح والجواب
 عنه انه ورد في الاوقات واستدل
 به أيضا على استصحاب الدخول
 مع الامام في أي حالة وحده عليها
 وفيه حديث أصح منه أخرجه
 ابن أبي شيبة من طريق عبد
 العزيز بن رفيع عن رجل من
 الأئمة امره فوعا من وجدني
 واكاه أو قاعا أو ساجدا فليكن
 على حالتي أنا عليها ورواة
 هذا الحديث خمسة ما بين كوفي
 وبصري وفيه الحديث والعنتنة
 والقول وأخرجه البصري في
 الباب الاخر لهذا وصلى في
 الصلاة (ومنه) أي عن أبي
 قتادة (رضي الله عنه) قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله
 (وسلم) إذا قعت الصلاة أي
 ذكرت ألتاة الإقامة (فلا
 تقوموا) الى الصلاة (حتى
 تروني) أي تصروني خرجت
 فإذا رآوني تقوموا وذلك لثلاث
 يطول عليه -م الصيام ولانه قد
 يعرض له ما يؤخره واختلف في
 وقت القيام الى الصلاة فقال
 الشافعي والجهمور عند الفراغ
 من الإقامة وهو قول أبي يوسف
 وعن مالك وأولها وفي الموطأ انه

ما قل ليصنف على مكانكم ولكن خشيت ان تفترض عليكم فتجهزوا عنها تنو في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك (ومن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع
 عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فإذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه
 ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر اني أرى لو جمعت هؤلاء على قاري واحد
 لكان أمثل ثم عزم فجمعههم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليله أخرى والناس يصلون
 بصلاته فأمرهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي سامون عنها أفضل من التي يقومون
 يعني آخر الليل وكان الناس يقومون أوه رواد البصري ولما ثلثي الموطأ يزيد بن
 رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان ثلاث وعشرين ركعة) قوله
 أوزاع قد تقدم نفسه قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة أصلها
 ما أحدث على قومنا سابق وتطابق في الترخ على مقابلة السنة تتكون مضمومة
 والعقيق اتم ان كانت بما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت
 بما يندرج تحت مستقيم في الشرع فهي مستقيمة والافهي من قسم المباح وقد تنقسم
 الى الاحكام الخمسة انتهى قوله ثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي شيبة وهذا أثبت
 ما صحت في ذلك وهم في ضوئه ارفقال ان في مسنده بأشيعه وليس الامر كذلك لان
 ما لكافي الموطأ ذكره كاذك المصنف والحديث الذي في اسناده بأشيعه هو حديث ابن
 عباس الا في كافي اليد والمتروك المصنف وفي الموطأ ايضا عن محمد بن يوسف عن السائب
 بن يزيد انه احدى عشرة وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف انه احدى وعشرون
 ركعة وفي الموطأ من ط- ريفي يزيد بن خزيمة عن السائب بن يزيد انه عشرين ركعة
 وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال أدركتم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث
 ركعات الوتر قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان
 ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتخصفها تحت تطويل القراءة فقلل الركعات
 وبالعكس وبهجوم الادوي وغيره قال والاختلاف فيما زاد على العشرين واجمع الى
 لاختلاف في الوتر فكانه تارة وتر واحد وتارة ثلاث وقد روى محمد بن نصر من
 طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في اماره أمان بن عثمان وعمر بن عبد العزيز
 يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك الامر عندنا
 بستع وثلاثين وبسبعة وثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك حقيق قال الترمذي أكثر
 ما قل انه يصلي احدى وأربعين ركعة بركعة الوتر وتل ابن عبد الجبرع الاسود بن يزيد
 أربعين وتر تسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكر محمد بن نصر عن ابن يونس عن مالك قال

يرى ذلك على طاقة الناس فان منهم القليل والخفيف وعن أبي حنيفة له يقوم في الصلوة
 على الصلاة فإذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام لانه امين الشرع وقد أخبر بهما فصب تصديقه وقال أحد اذا قال حي
 على الصلاة وأما الذي يمكن الامام في المسجد فذهب الجهموري الى انهم لا يقومون حتى يروه وغالب من ذكرنا على التوصل الى

شرحناه وحديث الباب بحجة عليهم وفيه جواز الاقامة والامام في منزله اذا كان يصومها وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل ان يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيته وهو معارض بحديث جابر بن جرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو يخرج مسلم ويجمع ٢٩٩

صلى الله عليه وآله وسلم قال
ما رآه يشرع في الصلاة قبل ان يراه غالب الناس ثم اذا رآه
فصروا ولا يقرم في صلاة حتى
تعتدل صفوفهم وذكري في القنح
شوا هذا في رواية هذا الحديث
شبهه وفيه التصديق والعتقة
والكسبة والقول وتخرجه
البصاري في الصلاة ايضا وكذا
مسلم وأبو داود والترمذي
والصافي (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه قال أقيمت الصلاة)
أي لعشاء كما عتقدوا والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم (ساجد)
أي يحدث (رجلاني) ولأن
عساكراني (باب المسجد)
الذي قال له فظان به لم يترك
على اسم هذا الرجل وذكر بعض
اشراحه كان كيوافى قوله
فإذا دان يأتقه على الإسلام ولم
قد على مستند ذلك وقيل يمتثل
ان يكون ملتحقا بالاشكاج
بوجوه من التمسك وجعل ولا يمتثل
بعد هذا الاحتياط (ف) قام صلى
الله عليه وآله وسلم إلى الصلاة
حتى نام النوم وفي مستند يحيى
ابن راهويه عن عبد العزيز بن
هذا الحديث حتى ناس بعض
لنوم وفيه دلالة على ان النوم
اذا كور لم يكن مستغفرا وزاد

المحاذ وهذا يمكن رده الى الاول بانضام ثلاث لوتر لكن صرح في روايته بأنه يوتر
بواحدة فيكون أربعة من الواحدة قال مالك في هذا العمل مندفع وماتت سنة
وروي عن مالك ست وأربعون وثلاث الوتر قال في الفتوح وهذا المشهور عنه وقدر وامان
وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون
منها ثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أربعين وثلاثين ويوترون سبعين
ابن جبير أربعين وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر هذا حاصل ما ذكر في الفتوح من
الاشتلاف في ذلك وأما العدد الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاة في رمضان
فأخرج البصاري وغيره عن عائشة انها قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر في
رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة تركعة وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث
جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر وأخرج البيهقي عن ابن
عباس كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرة ركعات والوتر زاد سلم الرازي في
كتاب التوضيل ويوتر بثلاث قال البيهقي تفرد به أبو ثيبة بن هب عن عثمان وهو
ضعيف وأما مقدار الفرائض في كل ركعة فلم يرد به دليل والحاصل ان الذي دل عليه
أحاديث الباب وما يثبتها هو مشروعية الصلوات في رمضان والسلافة فيه جماعة
وفرادى تقتصر الصلاة المسماة بالقراوىح على عدد معين وتقتصر بها قراوة مخصوصة
لم يرد به سنة

(باب ملحة في الصلوات بين العشاءين)

عن قتادة عن أنس في قوله تعالى كانوا قبله مسلمين اقبل ما يجمعون قل كانوا يصلون
فيما بين المغرب والعشاء وكذلك تصابي جنوبهم عن المضاجع رواه أبو داود وعن
حديفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فلما قضى الصلاة قام يصلي
لم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج رواه أحمد والترمذي أما قول أنس فروا أيضا
ابن مردويه في تفسيره من رواية الحرث بن وحيه قال سمعت عائشة بن دينار قال سألت
أنس بن مالك عن قوله تعالى تصابي جنوبهم عن المضاجع فقال كان ناس من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب إلى صلاة العشاء لا تتفرق نزل
الله فيهم تصابي جنوبهم عن المضاجع والحرث بن وحيه ضعفه رواه أيضا من رواية
أبان بن أبي عياش عن أنس بن مالك بن أبي عياش رواه أيضا من رواية الحسن بن علي
بعضهم مالك بن زيد بن عيسى رواه أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن
أنس في هذه الآية قال يصلون ما بين المغرب والعشاء قال العراقي وسناده جيد

مسلم كالبصاري الاستدلال من شعبه عن عبد العزيز بن محمد بن عبد الله بن مسعود في حديثه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الاقامة ثم كرهه الحنفية
لغير ضرورة كذا قال القسطلاني وفي الفتوح وفيه جواز الفصل بين الاقامة والاحرام اذا كان الحاجة ما اذا كان لغير حاجة
فهو مكروه واستدل به الفرد على من أطلق من الحنفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلاة وجب على الامام التكبير انتهى

الحقيقة لم يثبت في داود وصحة ابن حبلان وغيره من ثلثة فقرمات يقولون انهم في الصلاة الا انهم في عليم الشيطان أي
 غلب ويمكن ان يقال التهديد بالترقي وقع في من ترك فرض الكتابة لشروعية قتال تارك فرض الكتابة واجب عن
 حديث الباب بانه لم يفعل ولو كانت فرض عين المتركم أو ان فرضية ٢٥١ الجاعة نسجت وأن الحديث ورد في

بروى عن الحسن ويروى عنه بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره بن حبان في الثقات
وان كان بأبي عبد المقرئ فهو ضعيف وعن ابن عمر بن عبد بن نصر في كتاب قيام الليل
بألفاظ معنت التي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب يغفر الله
لنفسه ما مضى من ذنوبه وفي أسناده محمد بن غزوان لم يسمع قال أبو زرعة منكر
الحديث وقال ابن حبان لا يعلل الاحتجاج به وله حديث آخر عند أبي الليلى في مسند
الفرود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان
كالمقرب غزوة بعد غزوة في سبيل الله وفي أسناده موسى بن عبيدة الرضى وهو ضعيف
بعد قال الحارثي والمرفوع أنه من قول ابن عمر غير مرفوع فكذلك أبو الهيثم في شعبة في
المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي
بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع ثم من رايه من بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن مسعود عن جده ولم يذكره وعن عبيد بن أبي ربيعة عن جده ولم يذكره
أحد وانظر إليه أنه سئل أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بأربع ركعات بعد المكتوبة
أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء وعن عبد بن ياسر عند المنصور في
ما جابهه الثلاثة وابن منقطع معرفة الصحابة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد
المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفر الله له ذنوبه ولو كانت
مثل نبد البحر قال الطبراني في معجمه صالح بن مخلد وقال ابن الجوزي أن في هذه الرواية
مجاهل وعن أبي هريرة عند الترمذى وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يسكن في عذاب من عدان في عبادة ثلثي عشر سنة وفي
أسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنيم وهو ضعيف بعد وعن عائشة عند الترمذى عن
النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشرين ركعة في الله يتأق في الجنة ولا يات
والله ديث المذ كور في الباب نقل على مشر وعسة لا مستكر من الصلاة عشرين
المغرب والعشاء والاحديث وان كان كذا كونه ضعية فهو منتبهة بمجموعه لا سيما
في فضائل الاعمال قال الحارثي وعن كذا يصلى ما بين المغرب والعشاء من العباد
عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر ورواه الترمذى ويزيد بن حبان في مسنده في من
لأنصار ومن اتابصق لاسود بن زيد وأبو عوف الحمدي وبن أبي شيبة وكوسع بن
جابر ومحمد بن المنكدر وأبو عبد الله بن خزيمة وعلي بن الحسين بن سعيد ورواه
الحلي ونسبه القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الأئمة فيان الحوزي

والله الذي نفسى بيده (الكريمة) (لو علم أحدكم) أي المتضلعين (أنه يجد عرفاً) يقع فيه

الذي عليه بقية عالم أو قطعه لم (ومرمانين حسنين) بكسر الميم وقد تفرغ ثمانية عشر مائة ثلث اثنان أو ما بين ظاهريهما من العلم
كذلك عن البخاري في مناقب السلف في رواية في كتاب الاحتكام عن الترمذي وأسمهم يتعلم عليه الرعي (الشهد العله) أي صلاته
والمعنى لو علم أنه لو حضر الصلاة بعد ثمانين ٣٠٢ دنيو أو ان كان خبيثا حقا لم حضرها لتقصيرهم عنه على الدنيا ولا يحضرها

لها من منوبات الأخرى
ونعنيها فهو وصف بالحرص على
الشيء الخشع من مظهره أو
مذهب به مع انقراطه في يحصل
به ربيع الدرجات ومنزل
مكرامته ووصف العسك
والسحر والمروءة بالحن ليكون
ثمنا على ثمانين على ثمانينها
واستنبط من قوله قد مضت
تسديسها به ونوعه على
الحقبة وصحة ان تقدمه ذا
الرفعة بالحن من الزوج
الكني بهن الاعلى عليه بن
دقيق المبدأ وسند بهن
الحديث بن لوردي رغبه
مشروعة قل ذلك مهلة
مهاون بها ونوع في ذلك رغبة
انظر ذكره الماظة في اشعري
ابن عمر بن ابي عمير ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
قل صلاة بالجمعة نفس صلاة
اشعري (في المشرق) بسبع وعشرين
درجة في ان آخر جمع ثمان
منه جرح هذا الفضل لغيره
ومراده في ذلك قوله جرحه
في ذلك وتب هذا الفضل
صحة جرحه في رغبة تعرض
في درجة فهو مدين تسد
والجمعة كصداه ثمان مثلا
فقد روي في حديث

قال الصلاة في جوف الليل قال في الأيام أفضل بعد رمضان قال شهر الله الحرم رواه
البخاري الا البخاري ولا يماجه منه فضل لصوم فقط (وفي الباب عن بلال عند
ترمذي في كتاب الدعوات من منته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
بقيام الليل فلهذا في الصلاة عليكم وعن أبي امامة عند ابن عدي في الكامل
والطبراني في الكبير والوسطا وبيحيى مثل حديث بلال وفي اسناده عبد الله بن صالح
كتاب نصيب وهو يختلف به ولا يماجه حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر حديث وفيه الصلاة قال بلال والناس ينام وفي
منه حديث بن أبي سبيح وهو يختلف به وعن جابر بن عبد الله بن ماجه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من كثرت تبلييل حسن وجهه بالتهليل العراقي وهذا حديث شبه
المنوع ثمانية على ثمان بن موسى وانما له شريك القاضي الثابت عقب اسناد ذكره
فمنه ثابت حديثا وبنابر حديث آخر رواه الطبراني في الأوسط عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا بد من صلاة ليل ولو حلب قال الطبراني في تفرقه ببقية وبنابر أيضا حديث
آخر عند محمد بن حبان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه
وهو يوافقهم في صلاة صحيح ثمانية قد أصاب خبرا وقد انحلت عقده كلها وعن
سند ابن عمر بن ابي عمير في الكامل والطبراني في الأوسط حديث بلال المتقدم وعن
ابن عباس بن عبد الله بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليكم ببقية الليل وروكعة واحدة وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وحديث
آخر عند ترمذي في تفسيره مثل حديث أبي امامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند
ترمذي في زهد وصحبه بن ماجه بنحو حديث أبي امامة الثاني أيضا وعن ابن جرير
محمد بن نصر بن خزيمة بن أبي امامة الثاني أيضا وعن عبد الله بن جرير عند محمد بن نصر
نحوه بنحوه وعن علي بن عبد ترمذي في البرصوه يضاوعن أبي مالك الأشعري عند محمد بن
نصر والطبراني في نصوه بضا يستأجبه وعن هذا عند الترمذي في التفسير بنحو
حديث بن عباس وعن فون عند البرصوه حديث أبي امامة وعن ابن مسعود عند
ابن حبان في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجلين رجل فار
من ربه ثم رغبه من بين حبه وأهله في صلاة فيقول لله تعالى انظرنا الى عبدك فار
من ربه ثم رغبه من بين حبه وأهله في صلاة فيقول لله تعالى انظرنا الى عبدك فار
حديث رواه أحمد بن حنبل في مسنده في الكبير قال العراقي واسناده جيد وعن
جل بن سعد عند سفيان في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واعلم

ان
انصر به يكون لاثني عشر سنة ففقد بن ماجه من حديث موسى الأشعري قال
درسد في عليه وآله وسلم شأنه فوقها ماجه عن لكنه فيه ضعف وفي حديث أبي عبد الله البخاري بنحو
وعشر بن وجمعة رويها لا بن عمر كما قال ترمذي وانما الجبج على النقص ولعشر بن سري رواية أبي فقال اربع او

५.५

وهو سفر تريب لمصرو ولده
من الحى كرتن وكون اعلم
اشع او توبس وسمرية
وسبع بطهرية فنقلت
من اسكنه في هذا البلد ان
حبيب - من نيكور - صله
كون كاخو - خدا فريد
ابن غافى زكشود فصرى
منها فصرى خدا وسميرين
وام سبع فى جهه ععدد
ركت من الرض ورو بها
قد - من قومى تدير - حبيب
منه من صحت - كرت
فد بن بخورى زده فو
وقد منتهى حلقه فى شيردا
عده ورنه هذا البيت
ابر مصرى ودفن ورنه حديث
والمنفعة والتوليد لسماع

كل لايتلزم ذلك فلاحجة الى انقص من عدم لتناق (وعن عمرو بن دينار) روى
ان صلى الله عليه وسلم يقول اقرب ما يكون ربي من عبد في جوف بطنه
من استطعت ان تكون مني ذكرا لله في تلك الساعة فكن روي الترمذي وصححه
الحديث جل اسناد رجاله نصيب وشرحه ينفرد اودودا كما وفي باب
الحرية عند الجماعة كما في قال يزل الله في السما الدنيا كل اية من حفي
ثنا ايل لاول يقول انا لما نزل في الذي دعوني واستجيبه من ذنوبي ساقى
ما عطشه من ذاك الذي يستغفر في آخره فلا يزال كذا حتى ينفق تبرع عن عند
أجدوا ما اوقف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا في ربه
مضى ثلث ايام لا يخطئ في السما الدنيا فذكر حديث في ضع الخبر فيقول
قال السائل يعطى سواه الا ان يجاب عن اربعة عند مسلم في السنة
والليلة نحو حديث في الحريرة وعن جابر بن مطعم عن النبي صلى الله عليه
وسلم في حريرة يباعون اربعة وعشرون دينارا في حريرة يباعون
فان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرد حديث وفيهم به حريرة من
يبيع يقول ان يستغفر بثمانين الف مرة في آخره لا بأس به اى افعليه لا بأس به
فانصيبه حتى يبيع لغيره في حريرة حدث منكر روى عنه ابن عباس
عند جابر بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حريرة كل اية من حفي
في حجاب كل من لا يبيع حريرة من مستغفر في آخره حتى يطلع ليعبر عن حار

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ تَزَيَّدَ صَلَاةً بِجَمِيعِ صَلَاةٍ أَحَدِكُمْ أَذَاعَ إِلَى وَجْهِهِ عَشْرِينَ جُزْءًا» فِي دَرَجَةٍ (وَيُجْمَعُ مَلَائِكَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ لِمَنْ أَقَامَ فِي صَلَاةٍ الْغُيُوبِ لَمْ يَزِدْهُ مَعُودُهُمْ يَعْمَلُ اللَّذَرِّيُّ لِلطَّائِفَةِ الْآخِرَةِ) مَا أَهَارَ وَزَعَزَعَ مِنْ فَعَالٍ لِنَفْسِهِ إِمْرَانًا أَنْ يَرُدَّ مِنَ الرَّاقِدَةِ تَعَلَّى

الحسن وعشر بنو قحطمين ذلك هو هذا عنه رواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستفيد الفلك
(فأقرؤا النشتم أن قرآن العبر كان مشهورا) فشهد بالاشكاف فنهضت صلاة العبر في الجامع وأمر هذا الحديث الستة
مابين حمص ومدني وفيه ثلاث من التابيع ٢٠٤ والقديت والاخيرة الضعفة والسماع والقول (عن أبي

موسى رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)
أعظم الناس أجراً فى الصلاة
أبعدهم بسببهم معنى) يتبع
المسألة بعد صلاة إلى المسجد
لأجل كثرة الخطايا بعد سبب
تقصيرها لاجل الصلاة بعد
المسألة الثالثة وقد بعدهم
قال يروى ككرهه فى الخبر
ينهى عن ذلك من رتبته
يتبع به بعد كره من رتبة
أبداً فى رتبته لا يستقر
تدريج كونه هنا معنى تدريج
أبعدهم بسببهم معنى وأبداً
يقصد الصلاة حتى يعلم مع
الزمانه وقت آخر رتبة من
أبعد من كره من رتبة
الاختلاف وحده أربع لاد من
غير مقدار (ثلاثة) كان بعد
شكلاً مؤثراً فى رتبة آخر
كذلك طول الزمان مشقة عليهم
وليسند منه زبجاً عنه وت
عن أبي هريرة رضى الله عنه
أن رسول الله صلى الله عليه وآله
رأى رجلاً يمشى فى طريق
بلى رتبة فى غير رتبة كفى
وفى غيره من رتبة لرجل رتبة
عن رسول الله صلى الله عليه وآله
عن طريقه وهو يمشى إلى المسجد

سند الدارقطني وأبي الشيخ بنحو حديث أبي هريرة في أسناده محمد بن اسمعيل
بغيره وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وهن عباد بن الصامت عند الطبراني
الكبير والوسط بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقب بن عامر عند الدارقطني قال
الرسول الله صلى الله عليه وسلم إذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل نزل الله
نزول إلى السماء الدنيا فيقول لألأهل من عباده أي أحد اغفري وعن عمرو بن عبسة
حديث آخر غيرنا مذكور في أبي عند الدارقطني قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
قلت يا رسول الله جئني الله قد لا على شيء أتله وأجهد بقفي ولا يصرك ما سعة
قرص من سعة فقال يا عمر وقد سألتني عن شيء ما سألتني عنه أحد قبائك ان الرب عز وجل
ينطق من جوف جبل زفر ويا قبيص فما الا ما كان من الشر كله وله حديث آخر عند أحمد
عن أبي بصير في الله عليه وسلم قال صلاة الليل منقبة وبق جوف الليل الا تحراجوه
وعوة قلت وجهه قال لا أجوبه يعني بذلك الاجابة في أسناده أبو بكر بن عبد الرحمن
بن أبي مريم وهو ضعيف وعن أبي الخطاب عند أحمد بنحو حديث أبي هريرة
وهذه لاهديث منزه على احتساب الصلاة والاعاق في ثلث الليل الا تحراوه وقت
لاجبه ولغسرة وانزل المدكور في الاحاديث قد طول علمه الاسلام الكلام في
بلا يكون حديث زارقه كثيرين لمسترة والطريقة المستقيمة ما كان عليه
بوت سرفين ومعلوموا شين زين وايت وجا بن سلق وجاد بن زيد ولا زاعي
وبينور لانه لم يمتدوا شفي وفي حقيقه وأحد وغيرهم فانهم أحررها
كبحر بلا كينيهود تعرض لتأويل (وعن عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال يا ايها الناس ان الله يصيب داود وأحبا الصلاة في الله عز وجل صلاة
داود كان ياتهم نصف الليل ويقيم لنفسه ثلثه وسدسها وكان يصوم وماوا يقطر وما رواه

جمعه لا تغرمي في تحريمين فضل الصوم فقط) الحديث يدل على ان الصوم يوم
الاطريع محبوب في قهر غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب الى الله جل جلاله
فهو أفضل والله تعالى ولي يوزرنا ويسلم عبد الله بن عمر قال النبي صلى الله عليه
وسلم ما طبق في شهر من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك وسياق ذكر
حكمة ذلك في كتاب نسيان من ذكر المصنف لهذا الحديث ان شاء الله ويدل على
اختصاصه في شهر ربيع ثلث من بعد ثمانية وعشرين قيام: قلت قلت يوم السعد الاخر
ليكون ثلث من صل ما يوصل صلاة التطوع والقرينة يحصل بسبب التيسار الثانية
صدا أصعب لان الوصول اقيام بصلاة التجريل يأمن ان يكون وقت اقيام اليها ذهاب

النشاط

ثُمَّ نَعْلَمُ وَقِيلَ لَهُ مِنْهُ وَاثِقِي عَلَيْهِ وَفِيهِ فَضْلٌ أَمَامُكَ

الاذنى عن طريق (ففسره) ذنوبه (ثم قال شهدا متخفا) جمع شهيد بمعنى بقات لان الملائكة تـ شهدون موتهم فهو
شاهدون أى الذى يموت فى الصاعون أى الواهب (والمبطون) صاحب الاموال أى الاستغناء

أو الذي يموت بدينه (والغريق) في الماء (وماحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القتل (فيسبل الله) أي الذي حكمه أن لا يسفل ولا يصل عليه بخلاف الأربعة السابقة فأخبرنا حقيقة الآخر الذي قبله بما زعمه شهداء في الثواب كثواب الشهيد وجوز الشافعي الجمع بينهما واستشكل التعيين بالشهيد ٢٠٥ في سبل الله مع قوله الشهيد خمس فإنه لازم منه جل الشئ على

[illegible]

وقيل المراد اخل عرشه وقيل عليه حديث سلمان عند عبد بن عنه ورواستناد حسن - سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث ثم اذا كان المراد اخل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كشف القلوب كما تضمن غير عكس فهو ارجح وبزم القرطبي ويزيد به ايضا فتبين ان ذلك يوم القيامة ٢٠٨ كما شرحه ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمر وهو عند البصري في

كأنهم الخسوف وبهذا يدفع
قول من قال المراد ظل طوي
وظل الجنة لأن ظلها مما
يحصل لهم بعد الاستقرار
في الجنة ثم نثبت مشرك
لجميع من يدلها والباقي يدل
على امتياز صاحب الاتصال
المذكور فنخرج أن المراد من
أعرش (الأماء ع) أي
أعرشهم بهم وعصم أتباع
لاو من الله فيضع كل شيء
موضع من غير أن يلاؤا تقريه
وقدم على أبيه ليعوم دفعه
ويصق به من ويأمر أمور
تسأل عنه به حديث
أحمد بن محمد بن علي بن
من نوري بن علي بن أبي
يحدثون في حكمهم وعلهم وما
ولوا رواه أحمد بن علي بن أبي
وهو أبلغ لأنه جسر المعنى
نفسه بعدد وأمر به صاحب
الأولوية معني (و) مع
السبعة من شافعي بن علي بن
لأنه من أئمة طيبة تهو
وكثرة أموي طائفة أموي
فلازمه بعدة حيث أشد
وأمره غلبة أتوى وفي
حديث طائفة في شيا به رناطه
في عبادته وفي حديث أيضا
يحدث من شافعي بن علي بن

[illegible]

صوت (و) ث (وج) فليعلق (بخ) ذرة سدس رطل مساجد من شرفها لها وكان القرآن
جسده رجم وكفى بها استسار وقت اصوات فلا يسلط ملاقا لمسجد ويجرح منه لاهو يقتل ثم يسلطها
امهوه ورم مسجدة. ر. عن ابن جندب عن رضى وفي رواية عن (و) الربيع (رجلان شافيا الله) أى لاجل وجهه

(رجل صدق) فهو حامل كونه قد (أخفى) الصدقة ولا جد صدق فأخفى والبشارة في الزكاة كانت فأخفاها (حتى لا تعلم) أعماله تنفق عينه) فيه إخفاء الصدقة والأسرار بها وضرب التلجلج القريب ما ولازم مع ما رأى وقد ورد أن التلجلج رجل مستقيم لا يحرم صدقة الجوز المبالغ فيه ٢١٠ في الإخفاء فهو من مجازاته شيء أو من مجازاته شيء أي حتى لا يعلم شمله

أوصى لا يظلم من على شاة من
الناس أو هو من باب نصيحة
الكبر بالبر فالمراد بشاة نفسه
أي أن نفسه لا تعمل ما تنفق
عنه ووقع في سبيل حق تعالى
عنه ما تنفق له ولا يظن أن
نصيب ما في البضاري لأن
السنة اليهود أعطاه لصدقة
لنفس لا لشعار ولوه نفسه
من أهدر دمه وقبضه بخلاف
وهذا يدعيه أهل صناعة
المقالب وهو نوع من أنواع
علوم أحدثه ابن الصلاح
وان كان أفراد نوع المقالب
لكنه قصره على ما يقع في
الاستفادة في دفع قول شيخنا
في أن يسمى هذا نوع
المكوس انتهى ويكون في
التزاد الاستناد وفي مسند أحد
من حديث أنس بن مالك
سرفو كان المشرك قد أتى
هبل من خلقه شيء فسمي
الحبال فلم تاحد يثبته
أشعر الحديث فلم يثبته
فهل أشد من النار قد تم إليه
فهل أشد من النار قد تم
الربح فله أشد من النار
قال ثم ابن آدم يصدق بحسبه
فيحتمل من شاة (و) السابغ
(بجر ذكراه) بلسانه أو قلبه

حال كونه (شعبيا) من الخلق لانه اقرب الى الاخلاص وأبعد عن الرية وأخيل من الالتفات الى المدكورة
غير المدكور تعالى وان كان في ملائكة رواية البيهقي بنقله كرائته بين يدعو يؤيد الاقوال رواية ابن المبارك وحادي بن زيد
ثم كذا في خلاه الى موضع خاص وهو أوضح (فماض عيناه) من الجمع لرفق قلبه وشدة خوفه من جلالة وأهز يشوقه

الى جلاله والنبي صلى الله عليه وسلم موضع الامتلاء لم يلقه وأجعلت العين من فرط البكاء كأنها تفيض بغصها قال
القرطبي وفيه من العين بحسب حال الذكاء ويحسب ما يشك فيه في حال أو صلافة الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال
أو صلافة الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٢١١ في بعض الروايات بالآخرة في رواية جابر بن

زيد بعد الجور في نقاضت عيناه
من خشية الله ونحوه في رواية
البيهقي وفيه ما رواه الحارث
من حديث أنس عن فروع عن ذكر
الله تعالى نقاضت عيناه من خشية
الله تعالى حتى سبب الأرض
من دمعه لم يعد قلب يوم القيامة
وذكر لرب في هذا حديث
لا يفهمه بل يشترك الساء
معهم فعلى كرادان كان المراد
بالإمام العادل الإمامة العظمى
ولا يمكن دخول المرأة تحت
تكون أن عمال قتل فيهم
وتخرج خلفه لا زمة لمجدد
لأن صلاة المرأة في دينه نفس من
المجدد وسعد ذلك ركة
حاصلة لهم حتى لرجل الذي
دفعه امرئاً يتصور في حرة
دعاهم جيل مثلاً لا زمة
وأنه حقة فتمتت خوف من
الله تعالى مع حاجتها وثواب
جاءت إلى أن يرويه
في مثلاً الخشي أن يرتكب منه
له حقة فتتبع مع حاجته له
ومة وما عدد أسبعة لأصهوم
مبجل وروى غيره في مسلم
من حديث أبي بصير عن فروع
عن أنس عن فروع عن فروع
عن أبيه يوم أضر الأهل من
ابن حبان وصححه من حديث
بن عمر أنزاري وأبو داود

المذكورة صلاة الضحى وقد قيل بحق أن يراهم من الصبح وركعتا الفجر لانها هي
التي في أول النهار حتى يكون معناه كقولها على الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو
في دمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على أن النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع
الشمس والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل السنة وعلماء الأربعة أنه من طلوع
الفجر قال وعلى تفسير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراهم هذه الأربعة
الركعات بعد طلوع الشمس لأن ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار وهذا هو
الظاهر من الحديث وعلى الناس فيكون المراد بهذه الركعات صلاة الضحى انتهى
وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النووي في الروضة عن أصحاب الشافعي أن
وقت الضحى يدخل بطلوع الشمس ولكن يستحب تأخيرها إلى ارتفاع الشمس وذلك
البعض منهم إلى أن وقتها يدخل من ارتفاع وجه جزء الرأسي وابن الرفعة وسياق ما بين
وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (عن عائشة) كانت نبي
صلى الله عليه وسلم يصلي ضحياً أربع ركعات يزيد ما شاء الله من ركعات
ما جاء الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الأحاديث عن عائشة
فروى عنها صلى الله عليه وسلم صلاة من غير قيد في حديث الباب وروى عن
سئل هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ضحياً قلت لا أدري عن من فيه
أنهم مسلم وروى عنها أنها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بها
ضحياً قط وإن أسبغها منق على وجهه جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي
الضحى أربع ركعات على الدوام بل على مجرد روقه على من سجد به أهل التحقيق من
أن ذلك المذكور كان كالتقدم والاختلاف في بعض أهل الأصول يستلزمه فثبت
نهاية يصلي بطاؤون تصكون روت ذلك من طريق غيره فقولها فأن يجيء من
مغيبه شديد قيد ذلك أطلق بوقت الحى من السجدة ورواها يصلي بجهة الضحى
في الرواية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بل رآه أؤن في المسألة الفعل المتسديق
لقد روت أسفروية امرأتها أخبرت ببيع به عبي وغيره من أكابر صحابة ثمة
على ذلك على ما روت في كذا المشروعية ومن عروة على ما روت في ذلك وفي ذلك
الذين فعلوا به ليس من وقت في تحته بها حلقه قد تقدم تحقيق مدح
الحق (وعن عائشة) كانت تصلي ركعتين وركعتين على ما روت في ذلك
بعض مكافأة رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة ركعتين على ما روت في ذلك
فانقضت به صلى الله عليه وسلم ركعتين سبعة ركعات على ما روت في ذلك
الله عليه وسلم صلى يوم أفتح بجهة الضحى ثم ركعتين ركعتين (وعن عائشة) كانت

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد أيضاً من حديثه أفراد هارم وعون لمكتب البخاري في شرح السنة
لتاجر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة أن سبعة من بني النخلة ومن تبعه دواوين الحديث وحديثه كثيرة
على ما ذكره والعاظ بن حجر رحمه الله في معرفة الصحابة الموصلة إلى ذلك قال في الفتح في أسبغة طاهره

اختصاص المذكورين بالتواب المذكور وجهه الكرم لا يعلما له ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب او بينه وبين الخلق فالاولى بالسان وهو لذا كراو بالقلب وهو العلق بالبعد او بالبدن وهو الناشئ في العبادة والثاني اما عام وهو العادل او خاص بالقلب وهو العتاب ٢١٢ او بالمال وهو الصدقة والبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة ابو

شامة عبد الرحمن بن اسمعيل
فانشد

وقال النبي المصطفى ان سبعة

يظلمهم الله نكرهم اظلم

محبته ثم انشأ متصفا

بالصل والادب بعبده

وقد ثبت هذه المسئلة يعني

انها المذكور ولا مفهومه

على انه شمس الدين بن عطاء

فه نزل في امره رغبه

منه قوله هو تروى له بحفنة

منهم لم يفسد له بحضرة الميث

المويعن هذا وعن غيره

اسمهم في ذلك شيئا ثم تمت

بعدهم في الحديث واورده في

منه في حديثه عن عشرة

وقد ثبت من سبعة وردت

بسايد جواد وظهر في اثنين

تدبلا في حق سبعة وهما

وزيد سبعة افعال غاروه

والظ وذي عسر وتحتيف

وارد ذي عسر وهو مكاتب

وتاجر صدق الله واياه

ولفظة مرة اخرى فثبت في

اعلى مكة في رواية لقناري وسلم انها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بها يوم فتح مكة فاعتسل وصلى ثمان ركعات وجميع منها ما بان ذلك نكرهه ويؤيده ما رواه ابن خزيمة عن ابن ابي ذر روى له الاعتسل ويحقر ان يكون نزل في بيتا على مكة وكانت في بيت آخر بمكة فقامت اليه فوجدته يقتل فيصيح القتل وان ذكر معنى ذلك الحافظ قوله فسقوت عليه طامة فيه جواز الاعتسل بحضرة امر آمن معلوم الرجل اذا كان مستورا اعوده عنها وجواز استرها باه ثوب او نحوه قوله شافى ركعات اذا بان خزيمة عن جريز كريب عن ابي سلمى عن كل ركعتين وزاها ايضا ابو داود كما ذكر المصنف وفي ذلك مرد على من قال صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثلث ركعات او اقل او اكثر واذا يتيد على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال انه صلاة الفتح صلاة ضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن ارقم قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم

وسألني اهل قنابوه بصلوات الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رخصت القفال من الضحى رواه حماد مسلم) الحديث أخرجه ايضا الترمذي ولفظ مسلم ان زيد بن ارقم رأى قوما يصلون من الضحى فقال ما تقدموا ان الصلاة في غير هذه الساعة افضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض القفال وفي رواية لم يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اهل قنابوه يصلون فقال صلاة الاوابين اذا رخصت

نص زيد بن عتيبة في فسخ وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رخصت منهم من يضحى روى روية من مردويه في تفسيره وهم يصلون بعدما ارتفعت الشمس وقد روى عنه وجدهم قد كبروا لصلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية لطلحة بن انه مر بهم وهم يصنعون صلاة الضحى حين اشرفت الشمس قوله الاوابين جمع آواب وهو تراجع لانه تعالى من آب اذا رجع قوله اذا رخصت فتح الراوي كسر الميم فتح الضاد انهم أي حذفت من حر رخصه وهي صلاة الظهر والمراد اذا وجد الفصل حر الشمس يكون ذلك فحينئذ تقدمها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت وقد تقدم في قولنا زيد بن ارقم ان صلاة في غير هذه الساعة افضل كما في رواية مسلم يدل على ان الضحى وليس الامر كذلك بل مرده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت انما هو وعن حماد بن عمار في نسخة عن عياض بن قيس عن النبي صلى الله عليه وسلم انها وقال كان

من نجر مثل حتى ذكرت الشمس من ههنا يعني من اشرق مكة ارام من صلاة

منهم من ههنا تيسر الحرب فاه ففعل ركعتين ثم يجهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا

يعني من قبل اشرق فمقد رها من صلاة الظهر من ههنا يعني من قبل المغرب قام ففعل

رابعة ورابعة اقل الظهر ذرات الشمس وركعتين بعد ما ورأى عاقل العصر بفصل

وكروضه ثم مضى اليه
ثم تبعت ذلك فجعلت سبعة أخرى ولكن أهديتها ضعيفة وقلت في آخر البيت توسع بها الساعات من قبض فضله

رأه وردت الجميع في الأصل انتهى ورواه اسامة بن ميمون ومثني وقبه تصديقا للغة قوله والقول ورواية الرجل

بعض الثوب ولزى سكا ينزله
(من الجنة) وقد سكن لزي
كعقود قواها فاضلته
(كالماء أروح بالاعانة
بكل خفة وروح ظاهر الحديث
رسول الفضل إلى أبي المجد
مطلقة لكن المقصود اختصاصه
بمن ياتيه لعباده الصلاة واقفة
أعلم ورواه الحديث السنة
ما بين بصري وواسطي ومدي
نية الحديث والخبار لخصته
واقول ورواه قاضي عرابي
عن محبوب وخرجه مسلم أيضا
عن عبد قه بن حاتم ابن هبة
ثم الوحد توفي غيلة ومكون
لله فوفع الثوب أخوه فمات
بنت الحزن بن المطالب بن عبد
فأوحى إليه عبد الله بن عبد
بن الأذرعي أنه عهد أن رسول
عليه السلام (عليه) وآله (سلم
في ربه) هو عهد الله لروى
أصح به أحد ونظمت لنبي
عليه السلام وآله وسره به
هو يوصل وديده رضى ما عند
فمن تخرجه به بن عبد
فما وقته وقته أبيت
صلاة رسول الله وآله
سوره فم كونه بجلى
كأكثر نقلا (فان تصرف
رسول الله صلى الله عليه وآله

[illegible]

اعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حذيفة المسجد فوجد رجلا
 حتى يصير ركعتين وادعاه فقرأ في منزله وادعاه فقرأ في منزله وادعاه فقرأ في منزله
 حذيفة قال أتيتك لركعتين فقرأت في منزلي وادعاه فقرأ في منزله وادعاه فقرأ في منزله
 النبي صلى الله عليه وسلم قال أتيتك لركعتين فقرأت في منزلي وادعاه فقرأ في منزله
 قتادة قال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أتيتك لركعتين فقرأت في منزلي
 أن يجلس وأخرج البخاري ومسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
 ليكلمك فقال لي أتيتك لركعتين فقرأت في منزلي وادعاه فقرأ في منزله وادعاه فقرأ في منزله

٤٠ نيل في (والم) من صلاة حج (الأنب) الأس) في روبا وأحوا فتاة) في أميد لله صلى (رسول) ثم صلى
الله عليه وآله (والم) (موي) (الصبح) أي أتلى الصبح أربع أصح ربعة) ونقرأ في البيت النبي عن قوله لا م الله رب العالمين وقال
عاض وغره ثلاثا طول الزمان فظن وجوبها انتهى ولا ريب أن التنفر في القرية والتسرع فيها لتوسيع الإمام أولى

فمن التفت في الصلاة إلى التشاغل بابتوت نفسه إلى الأمام مع الإمام قاله التتلافي وهذا يفتي بقول من يرى قضاء التلاوة وهو قول الجمهور ومن قال من لم يربط أنه يسطع إذا لم يذكر الركعة الأولى مع الإمام وقال بعضهم إن كان في الأضحية يمكن التشاغل بالتلاوة ٣١٤ بشرط أن لا يترك التشاغل والتلاوة عن المصلحة والثاني عن الحنفية ولهم

في ذلك حلف عن ابن مسعود
وغيره وكانهم لم يعارض
عندهم الامر بحصيل التائفة
والنهي عن ايقاعها في تلك الحالة
بجوابين الاسير بذلك وذهب
يضمهم الى أن ينبب الانكار
عدم الفصل بين الفرض والنفل
تسلا يتبسا والى هذا جرح
الطاوى وحقيقه ولا حديث
أورده لاهرب بن مومنته
لأنه خارج لم يجد أوفى زاوية
منه لم يكره وهو متعقب بما ذكر
وكذا لو كان المراد بمجرد تسلي
بين الفرض والنفل لم يحصل
انكار فلا لأن بن حبيشة لم
منعه من فعله فأنكره في
الفرض وبطل على ذلك أيضا
حديث قيس بن عمر عن أبي
وغيره فعلى ركعتي الفجر بعد
الفرغ من صلاة صحيح فله خبر
أنبي صلى الله عليه وسلم بذلك
حين أعلم بتركه عليه فلهما
بعد الفراغ من صلاة صحيح
متصلا فاذا على أن لا تكون
على ابن حبيشة مما ذكره فتأمل
صلاة الفرض وهو موقوف
لعموم حديث ذاقته لا
فلاصلا لا المكتوبة وهذا
القد رويته مسند وسنن وابن
خزيمة وابن حبان من رواة عمر

اركعتين ان يصلح ما اخرج مسلم عن جابر ايضا ان النبي صلى الله عليه وسلم امره
 اني لمجدلني رجل الذي اشترى مني على الله عليه وسلم ان يصلي اركعتين والامر يقيد
 بحقيقة وجوب فعل التحية والنهي بقيد حقيقة أيضا تحريم تركها ولقد ذهب إلى
 القول بالوجوب الظاهري كما سكر ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في التلخيص والذي
 صرح به ابن حزم عدمه وذهب الجمهور إلى أنها سنن وقال النووي انه اجماع المسلمين
 قال ربحي التلخيص ما مضى عن رد ودوا أصحابه وجوبها قال الحافظ في التلخيص واتفق ائمة
 التنزي على ان الامر في ذلك المذهب قال ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم
 لذي رآه يخطي جلس فقد آذيت ولم يضر به صلاة كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه
 نظر انتهى ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد
 ابن أسلم قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يجزئون ولا
 يصلون ومن أدلتهم أيضا حديث شعيب بن ثعلبة عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي
 داود والسنن قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عن من صلى الله عليه من الصلاة فقال
 لمواث التمس فقال هل علي غيرها قال لا إلا أن تطوع وفي رواية البخاري ومسلم
 والترمذي والسنن وأبو داود قال صلوات التمس ان تطوع وجب عن عدم أمره
 صلى الله عليه وسلم لذي رآه يخطي بالتحية به لا مانع لمن أن يكون قد فعله في جانب
 من المسجد وقوع سقطي منه أو أنه كان ذلك قبل الأمر والنهي عن تركها وأصل
 هذا وجه نظر ابن ذكره بخطه وجوبه من استدلال بان الصلاة كقولنا يدخلون
 ويجزئون لا يدخلون بالتحية فمستتر عن أرادوا الخوض لما تقدم وليس في الرواية
 أن الصلاة كقولنا يدخلون ويجزئون بغير صلاة تحية وليس فيها إلا مجرد
 المخول وآخر وجه فلا بد استدلال بعد تعيين أهم كقولنا يدخلون على أنه لا حاجة
 في أنفسهم ما عند من لا يقول بحجية اجماع فظاهر وأما عند القائل بذلك فلا يكون
 حجته فعل جميعه مع عدمه صلى الله عليه وسلم لا في حياته كما تقرر في الأصول وثالث
 لزوم الحجية أيضا يمكن أن يكون مسدودا عنهم قبل شرعها وجب عن حديث
 شعيب بن ثعلبة ولا بد ان تعاليم ائمة في مبادئ الشريعة لا تصلح أصرف وجوب
 ما بعد من دعاء ولا في قصر واجبات شريعة على لمسجد والصوم والحج
 وتركوا منهم دينهم ولا بد من ذلك فكذا الزواجر فلازمة ولان أبي صلى الله عليه
 ولا قصر في تعليمها بن ثعلبة في هذا الحديث سابق نفسه على الخمس المذكورة كما
 في الاممات وفي بعضهم على أربع غير ما معه يقول هذا ان ذكره ذلك والله لا يزعم
 هذا ولا أنقص منه قال في شرحه صدقوا الجنة ان صدقوا على الاح والادخل

ابن دينار عن عبد البر يسار عن أبي هريرة والحديث أعظم شعوره كل صواب وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع الجنة
من يكون في المسجد لأخراجه فقصه أنه كان يذهب من يستنفل في المسجد بعد الشروع في الإقامة وصح عنه أنه قصد
المسجد اسمع له فمة فصل ركعتي القصر في بيت فمة ثم دخل المسجد فصلى مع الإمام قال ابن عسجد البر وغيره ما علة عنه

التنازع السنة فمن أديهم انقادوا ولم يتركوا التمسك عند إقامة الصلاة ولو كانا بصدقهما اقرض أقرب إلى اتباع السنة
ويتأيد ذلك من حيث المعنى المعروفة في الإمامة حتى على الصلاة معناه هلكوا إلى الصلاة أي التي يقامها فأصدق الناس بمقتل
هذين الآخرين من لم يتشاكل عنه بغيره واستدل بعموم قوله لا صلاة ٢١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والاعتقاد الأول أولى لأنه أقرب
إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلاة المصل وقصر على الإنكار
دل على أن المصادق في الكمال
ويقتضي أن يكون النبي معصياً
أي في الصلاة الواحدة فالتنبي
لستقر وفي قوله لا مكتوبة
منع التمسك بعد الشروع في
إقامة الصلاة سواء كانت راتبة
أولاً لأن الواجب المكتوبة
المشروعة وزعمه من ضمن
مجموعه سابقاً فقد ثبت
في رسول الله زكوتي أقبح
قد ولا زكوتي غير خرج من
هدى في ترجمة يحيى بن نصر بن
حبيب وأما هذه حسن ومشروعة
تعمل به ضرورة لا تسقط
إبراهيم خيرة وشرح ذلك أحمد
والمطالع من طريق أخرى عن
أبي طه عن أبي هريرة أنظراً
فثبت لصلاة واحدة لا تنفي
أنه كذا في الشيخ ورواه
أحمد بن حنبل بن أبي هريرة
ووسعه وفيه حديث وقول
وشن من أئمة بني وشرجه
منه في صلاة في معنى صلاة
وحتى في معنى ذلك من مرض
دعوى معلى الله عليه وآله
(وسلم مرضه لا يعتد به)

الجنة يصدق في ذلك المصم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر
بأن لا واجب عليه وهو ما إذا قرئ من بانه ما من الواجب غير ما أقره الرسول
صلى الله عليه وسلم على ذلك ومصلحة وثبتة أخلاص ودخول الجنة فلو صح قوله لا
تقطع لصرفه وأمره أو إرادة بغيره الخصال لصلح قوله أفعل إن صدق ودخل
الجنة إن صدق لصرف الأدلة النافذة وجوب ماعد الأمور المذكورة وأما بطلان
الآزم فقد ثبت بالأدلة المتواترة وإجماع الأئمة واجبات لشرعية قد بلغت أضعف
أضعاف تلك الأمور فكان الآزم باطلاً بالضرورة الدينية وإجماع أئمة ويجب تأييد
بأن قوله لا أنقطع حتى وجوب الواجبات ابتداءً إلا الواجبات أسباب يستأثر المكلف
فعلها كدخول المسجد مثلاً لأن المدخل الآزم نفسه الصلاة فالدخول فكأنه أوجبها على
نفسه فلا يصح شمول ذلك الصارف لثبوتها ويجب ثالثاً نجاها من المنكبين بحيث
ضاهم من ثلثة في صرف الأمر بنية المسجد إلى التمسك فذو وجوب صلاته خيرة
عن أنفسهم كاجازة وروايتي الطوائف والعديد من نسخة وهو واجبهم في يجب هذه
الصلوات فهو جواب الموجبانية لاجتماعها لبقولهم في نسخة في ذلك الخس منها بين من
الظهور لا تقبل لو كانت كذلك يتبع شرع وجوبه على عيان ولا احتياج إلى
لاستدلال ذلك إذا عرفت هذا فحينئذ انظر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب
والحديث يدل على مشروعية العبادة في جميع أوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء
منهم الشافعية وكثيرها أحنفية والأوزاعي والمالكية وقت النبي وأجاب داود بن
يونس انتهى انما هو عماد سبب وهو استدلاله صلى الله عليه وسلم من بعد عصره حتى
لظهور وصلى ذات السبب ولم يترك العبادة حتى لا يحاول بل أمره بدخول مسجد
وهو يحط بجلوس قبل تركه أن يقوم فيركع ركعتين مع أن لصلاة في كل خطبة
مجموعتها في العبادة ولا ينبغي صلى الله عليه وسلم قطع خطبته وأمره بالصلاة
فلولا شدة اهتمامه بنية في جميع أوقات في هذا المقام ذكره بعض ذلك
النووي في شرح مسنده وتحقيقه في عدة مواضع في اندم مجموعته في معنى الصلاة
في أوقات مخصوصة من غير تفصيل في زعمه من خبر بنية بنية من غير تفصيل
مخصص أحد عمومين لا يخرج من كونها واجباً في جميع أوقات مع كونها
واحدة من أوقات غير متعلقة بوقت من أوقات واحد من أوقات الصلاة
التي في معناها وكذا ما ذكره في بعض خصوص أحد عمومين غير عبادة من
أنه عليه السلام في الصلاة بعد عصره يخص بالثبوت عند الحاجة ويعيد مرة
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يترك صلاة فتنه في ذلك ولا في غيره

واشتد وجبه وكان في بيت فشرع في الصلاة أدوم وهي العشاء كافي ويقتضي أن أي صلاة
(فأذن) بالصلاة متباعدة من التأذين ولما صلي وأذن قال في الشيخ وهو أوجه المراد به إذا الصلاة لا يمكن أن يكون
معناه علم ويقوم به رواية الأعراس وانقله بإطلاق يؤيده الصلاة واستدل به نية تسمية الميهم (نقل) لمن حضر (أو) يفتين

وَوَيْدٌ كَلَامٌ مِنْ غَيْرِهِمْ صَحِيحًا (أما بكر فليعمل بالناس) يشك في الكلام الأول ولا ينحصر كما ذكره في فصل بكره أو إثبات إليه
 المتوجه بعد التناهي في القاطعة أي فقولوا الحق في فصل واستدله على أن الأمر بالامر بالشيء يكون أمر به وهي مستقلة
 معروفة في أصول الفقه وأما ما عور ٢١٦ بأن النفي يلقو أما بكر أن الأمر بفعل الترفع أن النافي أن أراد أنه ليس

أمر حقيقة فعمل لأنه ليس فيه
 صيغة أمر فلهذا وإن أراد أنه
 لا يستلزمه ورود (فصله)
 فأنزل ذلك في نسخة (أن أما بكر
 رجل أسيء) ووزن فعل يعنى
 فعل من لاسف في شيد
 المبرزين وفتح قلب مبريع
 البكر إذا قام مقامك ليستطع
 أن يصلى بالناس) وفي رواية
 ما نزل عن هـ م عنها م قلت
 ن بكر ذاقم في مقامك
 يجمع الناس من البكر فمر
 (وأما) صلى الله عليه وآله
 وهم (فأما) في عائشة ومن
 معها في البيت ثم وقع حديث
 أبي موسى فقامت ولا ينحصر
 فقامت (لهذا عاد) المرتبة الثالثة
 من مقامه صواباً بكر فليعمل
 بالناس (فقال) فيه حذف منه
 ما نزل في روايته ولفظه فقالت
 عائشة فقلت لحفصة قولي لها أن
 بكر ذاقم مقامك يجمع
 الناس من البكر فمر فليعمل
 بالناس فقلت حفصة فقلت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 مع (أنك) (الآن) (صواب)
 (وصف) الصديق أي مثلهم
 في ظواهر خلاف من أبي طاهر
 في عائشة فظهرت أن ما
 أرادتها صرف لأمهنة عن

الاختصاص لكان في ذلك الأجواز فخصاصة الظهر لأجواز جميع ذوات الأسباب
 ثم حديث يزيد بن الأسود الذي في أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل منكم كان
 فليعمل معاً لا فليعمل في رحا فقال إذا فليعمل في رحا كما أتينا مسجد جماعة فليعمل
 معهم فأنزل الكفاية وكانت تلك الصلاة الصبح كما سيأتي يصلح لأن يكون من
 جهة المحصلات عموم الحديث القاضية بالكراهة وكذلك ركعتا الطواف وسياق
 تحقيقه في باب الأوقات انتهى عن أصالة فتح أبواب الرخصة في عادة الجماعة وركعتي
 الطواف وجهها للقرير يعلم فصل تحية المسجد في الأوقات المصروفة وترتها
 ويجوز عندنا أن يكون وجوبها في مكان والمقام عندنا من المضائق والأولى المتورع
 تركه دون تركه في وقت الكراهة في حديث الباب فلا يجلس قال الحافظ
 صرح جماعة بأنه قد خفف وجلس لا ينسحب التدارك قال وفيه نظر لما رواه ابن حبان
 في صحيحه من حديث زهارة دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركعت
 ركعتين قال لا قال ثم ذكرهما ثم قصة سليل تقدم ذكره وسياق ذكره في أبواب
 الجمعة وقد أخبرني بعض أن يقال وقت ما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعد وقت جواز
 أو قبل وقت قبله وهو بعد قضاء حال الحافظ ويحتمل أن يفعل مشروعهما بعد
 الجلوس عن ما ذكرناه من الفصل وخاضها تعليقاً بالجلوس أنه بقى النبي بأشائه فلا
 يلزم تخصيصه من دخل المسجد ولم يجلس ذكره معنى ذلك ابن دقيق العيد وقريبان
 الجلوس نفسه يس هو استعويذ لتعليق عليه بل المقصود بالجلوس في وقته واستدل
 على ذلك جماعة من المتقدمين ودقيقهم لم يقدروا على ما أوليذهب لما جئنا به من ظاهر
 ما ذكره ابن دقيق العيد هو حتى يصلى ركعتين قال الحافظ في الفتح هذا العدد لا مفهوم
 في كراهته وقد اختلف في أقواله الصحيح عبارة فلا تنادي هذه السنة بأقل من ركعتين
 انتهى وخاضها حديثنا في تحية مشروعة وتكرار الدخول إلى المسجد ولا وجه
 ساقفه لبعض من عدم تكرار قيامه على التردد بين مكة في سقوط الأعرام عليهم
 (فدفعه) ذكر بن القيم تحية المسجد الحرام لطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم
 بدأ به بالطواف وتعباً به صلى الله عليه وسلم يجلس إذا التحية ثم اشرع على جلس
 كما تقدم ولو دخل إلى المسجد حرام بدأ بالطواف ثم يصلى صلاة الحتام قد يجلس الأول
 صلى فأمروا من المسجد فمرؤوا قد نفوذ قبل انطواف فانه يشرع أن يصلى التحية
 ومن جهته استغنى من عموم التمتع بدخول المسجد لصلاة الجاهل لأنه صلى الله عليه وسلم
 لم يصلها إلا بعد وقته منه صلى الله عليه وسلم يجلس حتى يتحقق في حقه ترك
 التحية فإنه يستحب مسجد فلا يحل له إلا يلق بذلك من دخل صلاة العيد

اصدق لكونه لا يسمع للمؤمنين التمتع بكنهه ومراعاة زيادة دعوى وهو أن لا يشتم الناس به وهذا في
 من أيضاً استدعت النسوة أظهرهن لأن الأكرام بالزيادة وغرضها أن تشرقن إلى حسن يوسف ويعذرنها في محبة فغير
 يلجئ في قوله لكن وإنما دعائنه فقط وقوله هو صاحب الوار أيضاً كذلك وقد صرح حتى فيما بعد ذلك فقلت لقد

واجب، وما جعلني على كثرة مراجعته الا انه لم يقع في قلبي ان يحب الناس بعد رجلا قام مقامه أبداً المحدث أن حرمه البخاري بقوله في باب وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في آخر المغازي وأخرجه مسلم أيضاً وهذا التقرير يندفع إشكال من قال ان صاحب يوسف لم يقع من غير انظار بما علقه الباطن (مروا بابكر ٢١٧ فليس بالناس) فالحق بالذلة ان أبي بكر

قد لله رسول الله صلى الله عليه وسلم بامر الله أن تصلي عليه وآله وسلم بامر الله أن تصلي بالناس فقال أبو بكر وكان رجلاً رفيقاً بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له عمر أنت أحق بذلك حتى ولم يرد به ما روي عنه عائشة قال المروى تارة بعضهم على أنه كاذب فواته وليس كذلك بل قد

لهذا المذهب كوروه روي عن أغلب كبار البكائين أن لا يصح لباس تنسج زرقاً للشيخ ويعتبر في ما روي عنه من فقههم الأصالة صدي

الامة كرويه ولم يرد فيها من خطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختاروه ويؤيده عدد لبيعة أشار إليهم أن ياتوه روي

عن عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

أما عبد بن جرح و غيره أنه يطلع على الجمعة فتدعى وهم من لا مذهب في قلوبهم ولا مذهب في نفوسهم

في مسجد أو زاد الملبوس قبل الصلاة ولكنه ساقى في أبواب صلاة المحدثين ثم فرغ بيل على منع التصديق صلاة العبد بعد ما ومن جده ما استكن من عموم الصلوات من دخل المسجد وقد أقيمت القرينة فأنشأ لا تشرع الحديث أي حرمة عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان من قولنا بلطف إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة

(باب الصلاة عقب الطهور) عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال عند صلاة الصبح يا بلال احذق بأرجى عمل عملته في الإسلام فأتى صحت دقة تعليقك بين يدي في الجنة قال ما علمت

أرجى عندى إلى ما أظهر طهوراً في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتبني أن أصلي متفق عليه قوله لبلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة إلى أن ذلك وقع في التمام لان عادته على الله عليه وسلم أنه كان يعرض وأبو بكر ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر كما روي ذلك الحديث ويذكر في ذلك أن جنة يدي

أحد الأبعد الموت قوله بأرجى عمل بلطف فعل انتقيل وطفة الترجمة إذا عمل ذلك السبب الذي إليه قوله في الإسلام زاد مسلم في رواية متفصلة عند ذلك قوله في صحت زاد مسلم اللبابة وفيه إشارة إلى أن ذلك وقع في التمام كما تقدم قوله في الحديث يقع

الهمة وتنزيل الفاضل عليه الحب الطبري قال في المحبة قال في التفسير في الطاهر دا حرك جاحيه وهو قائم على رجله وقال الجدي الف الحركة لخفة وقوعه في روي

مسلم خفف تعليقاً بفتح الخاء وسكون الشين المجهين وتخفيف الفاء قال أبو عبد وغيره تخفف الحركة الخفيفة وقع في رواية عند أحمد و غيره هي خفيفة بفتح

مكررتين وهو معنى الحركة أيضاً قوله في ما أظهر بفتح الحاء ومن مقصوده صلى

أفضل التفضل وهي ثابتة في رواية مسلم في ما كتبني أي قدر وهو أهم من القرينة والناهية قال ابن القتيبة أمتعة ببلال ذلك لأنه علم من النبي صلى الله عليه وسلم أن

الصلاة أفضل لأعماله وان عمل لسراً أفضل من عمل بجهراً وهذا تقرير يندفع

من أورد عليه غير ما كرم الأعمال الصالحة وتعدت فوائدها جوارحها وقوت العبادة واختلف على الصلاة عقيب الوضوء وسئل شيخنا عن فليد بعضه

عليه واستدل به في جوارحه في أدوات الكروية المصوم قوله في صحت من يسأل

أونهاراً وقع بيان لا بد من مذهب ليس بأول من الأخذ بعموم انتهى

(باب صلاة الاستسقاء) عن جرير بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاءه استسقاء في لأمور

من يكون لم يرد في مكان لصلاة أو دخل فيها حتى يفتقوه لظهور من الخط وهو جالس على الله عليه وآله وسلم من نفسه المقدسة خفة في تلك الصلاة فيها لكن في رواية موسى بن أبي عائشة في أبو بكر تلك الأيام ثم رسول الله صلى الله عليه وآله ولم يجل من نفسه خفة وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي الصلاة (لخرج جهاد) مبنية

المنقول أي يحيى (يندرج بين) أي يعتقد عليه ما عاين بالقرينة من شدة الضيق والتأدي القابل في المشي الطبيعي
والرجلان هما العباس وعلى أو أمة بن زيد والقفل بن عباس أو بريرة وثوبان (كانا) أنظر رجليه) ولابن عباس كراي رجله
(بعض الأثر) أي يجره ما عليها من عقد ٢١٨ على ما (من الوجه) وعقد بن جهموعه من حديث ابن عباس بأشاد

حسن قلب أحسن الناس به وهو
(فأراد أبو بكر) رضي الله عنه
(أنا) يتأخر إذا دأبوا وهو
الاعتراف فلا سمح أبو بكر حبه
ذهب يتأخر (فأراد) إليه النبي
صلى الله عليه وآله وسلم
لضعف صوته وألان مخاطبته من
يكون في صدرة يديه ولي
من حق الركوع
بغير له ولقد روي عنه من
أثبت مكانه في رواية موسى بن
أي ثمة فأراد إليه النبي يتأخر
والله في مقابلة (نصفه)
صلى الله عليه وآله وسلم روي
جليل رجليه (نصفه) روي
بكر لا يبر ولا يرويه موسى
ابن أبي شامة في رواية
التي جئنا بها في رواية
أما حديثي حسن عن زيد بن
بكر وهذا هو مذهبهم (وكان)
التي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل في روي بكر صلى الله
وأخاها يصلون بعد النبي صلى
أي صوت الله على فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم روي
مقدون بن لسانه في رواية
جهموعه قد روي في رواية
بجزء جليل عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان هو دم
وتثبت له أثره في رواية
مأمون في رواية جليل عن أبي بكر أو أنكرت في رواية جليل عن أبي بكر
في رواية جليل عن أبي بكر صلى الله عليه وآله وسلم كان عن أبي بكر في رواية جليل عن أبي بكر
في رواية جليل عن أبي بكر صلى الله عليه وآله وسلم كان عن أبي بكر في رواية جليل عن أبي بكر

العموم

مأمون في رواية جليل عن أبي بكر أو أنكرت في رواية جليل عن أبي بكر

في رواية جليل عن أبي بكر صلى الله عليه وآله وسلم كان عن أبي بكر في رواية جليل عن أبي بكر
في رواية جليل عن أبي بكر صلى الله عليه وآله وسلم كان عن أبي بكر في رواية جليل عن أبي بكر

عليه وآلهم وسلم على خفي بيكر وعند القوم في والنا في واينزجة من روايت تبعض نعم في ابي خندعن شقيق
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خفي بيكر في العلم من روح ان ابي بكر كان اسما لان ابا عليا في حفظ لحيته
الامر من غير واد شغل الطير بهذا في ان الامام : ينقطع الاقتداء به ٣١٩ ويقضى هو نفسه من غير ان تقطع

[illegible]

أحسنت وأما ما أصابكم من مصيبة فمما تدرره جود وبخاءه وما يقدر على أن يضر الله شيئا ولا يفلح المشركون
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يمت بمرض حتى يروى من قوله تعالى في أنفخ ونفخ الله النفاة
 من الأنواء وما في نفثه أي بكر وترجعه على جميع الأنبياء والنسب إلى غيرهم ولم يوجزوا المنايا لوجعهم من علة

انواجه) أي طلب من الأذن (ان عرض في بيتي فاذن) رضى الله عنده (هـ) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقى الحديث تقدم آخره)
عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه شطب الناس في يوم ذي ربيع أي وسيل (فأمر المؤمن لما بلغ صلى الصلاة قال الصلاة)
أي الصلاة خمسة (في الرسل ففقر بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (فقال) ابن عباس لهم (فأنكم أنكروا)

هذا الذي فعلته (ان هذا فعله من هو شيعي يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) أي الجعة (عزقة) أي ضيقة (والى كرهت) مع كونها عزمة (ان أمر جكم) أي أو كركم وأضيق عليكم ورواية أخر جكم (عن نس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قال رجل من الانصار) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والرجل قبل هو عتيان بن ماض أو بعض عرومة أنس وقد قال لعتيان عم أنس مجاز لكونه مامن نازحون لكن كل منهما مريبان) أي لا يستطيع الصلابة) أي في الجاعة في السجود بعد الحمد عن نس وفي حديثنا ثلثي يقيم وقص (وكان رجلا ضامما) جينا وأشار به إلى نفسه (فصنع لنبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فدعاه إلى منزله بسط) ففعلت (فحصر) ففعل فحصر (فظهر) أي فيها (فرض عليه ركعتين) أي على المسبح زاعجه. لم يجد وصلينا معه (فقال رجس بن آراخروود) رضى الله عنه لمجد بن ثعلبة بن يلمارود بصري كان من بني ماجة وجبان من

ساجدا كانوا الدعاء روه أحمد وسلم وأبو داود والشافعي (قوله) روى أي من روى ربه وفضله قبله وهو ساجد والوالصال أي أقرب حال من الرحمة حال كونه ساجدا وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لان العبد يقرب ما بعد عن نفسه يقرب من ربه والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لائم الاتمار الرجل بالذلة ولا ترضى به إلا بالتواضع بل بخلاف ذلك فذا سجد فقد خالف نفسه وبعد عنها فإذا بعد عنها قرب من ربه قبلها فافعلوا الدعاء أي في السجود لانه حاله قريب كما تقدم وحالة القريب يقول دعاءها لان السيد يجب عبده الذي يطيعه ويتواضع له ويقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود ومن الدعاء فيه دليل لمن قال السجود أفضل من القيام وسياق ذكر خلاف ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بكثرة السجود قالوا ان تصدقه صدقة الاربعات الله بها راحة وحط بها عنك خطيئة روه أحمد وسلم وأبو داود) الحديث فافعله في صحيح مسلم قال يعني معاذ بن أبي طهبة العمري فقلت ثوبا مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت أخبرني بعمل أجلكم خلفي الله به الجنة أو قال باب الاجال الى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله فقلت فقال سألت عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على ان كثرة السجود مرغوب فيها والمراد به السجود في الصلاة وبسبب الحديث عليه ما تقدم في الحديث الذي قبل هذا ان اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو فوق لونه تعالى وساجد واقرب كذا قال الثوري وفيه دليل لمن يقول ان السجود أفضل من القيام وسائر أركان الصلاة في هذه المسئلة مذهب أحمد بها انه دليل على السجود وتكثير الركوع والسجود أفضل كذا حكاه الترمذي وابو عيسى عن جماعة وعن قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني ان تطويل لقضاء أفضل لحديث جابر الا في رواية ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كذا يأتي ولذهب الثالث انها موقوف أحمد بن حنبل في المسئلة وثمة رواية في بابي وقال حنبل برأيه امر في ثم ترك تكثير الركوع والسجود أفضل واه في الباب فتعويل القيام لا يكون ترك الركوع بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لا يقرئ ويركع ثم ترك الركوع والسجود قال يني انه قال من تركه لائم وصغاصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأبسل بطول القيام ولم يرفع من تطويله يانم وضوء من تطويله بالليل (وعن ربيعة بن كعب قال سمعت أبا عبد الله مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوئه وحاجته فقال ساني فقلت سألك مرافقتك في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هوذا

حديث عبد الله بن عون عن أنس بن مارية عن أنس (رضي الله عنه) رضى الله عنه (أ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الضحى قال) سر (ماريته صلاها لا يومئذ) في رؤيته يستمر في فعلها فهو كقول عائشة رضى الله عنها ماريتها صلى الله عليه وآله وسلم صليها وقولها كان يصلح الربا فإني رؤيتها هو المثلث فعلها

عليه السلام أو غيره مرفوعة ورواه الأربعة ما بين مختلفين ورواه علي بن حمزة (في نسخة) أيضا في الضميمة والادب وأبو داود في الصلاة (وهذه) أي عن أنس (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال إذا قدم العشاء (وزاد ابن حبان ٣٢٢) والجراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحرث عن ابن شهاب

وأحمد كم صام وموسى ثقة (قارضا به) أي بالعشاء قبل أن تصلا صلاة المغرب ولا تصلوا عن عشاءكم) وفيه دليل على تقديم فضله (تختص في الصلاة على فضله) أول الوقت فهما لما تقدم الشارح لوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت وروى ابن حزم أن في الحديث دليل على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقال في مثل ذلك في حق النائم والناسي واستدل النووي وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب واعتدله ابن دقيق العيد واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لأن ظاهره أنه يشترط بالأكمل وإن فاتته الصلاة في الجماعة وفيه نظر واستدل به الشافعية والحنابلة بقوله قد بدأ على تخصيص ذلك بمن يشترط في الأكل فأما من شرع ثم أبيت الصلاة فلا يجادى بل يتوهم إلى الصلاة قال ابن الجوزي ظن قوم أن هذا من باب تقديم حق الصلاة على حق الأكل وليس كذلك ونحوه وصيانة حق الحق

فقال أعني على نفسك بكثرة السجود ورواه أحمد ومسلم والشافعي وأبو داود في فضله سأل فيه جواز قول لربك لا تبعه ومن يتولى خدمته سألني حواشيكم قوله مر افقتك فيه دليل على أن من الناس من يكون مع الاتباع في الجنة وفيه أيضا جواز سؤال المرتبة الرفيعة التي تمكن من السائل قوله أعني على نفسك بكثرة السجود فيه أن السجود من أعظم القرب التي يكون بسببها ارتفاع الدرجات عند الله إلى حد لا يناله إلا المقربون به أيضا استدلل من قال أن السجود أفضل من القيام كما تقدم (ومع جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الصلاة طول التستوت) رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه (وفي الباب عن عبد الله بن حبشي عن أبي داود والتستوت أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال من لا يترك فيه الحديث وفيه فأي الصلاة أفضل قال طول التستوت وعن أبي ذر عندهما من كان في حصه والحكمة في المستدرك من النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه فأي الصلاة أفضل قال طول التستوت قوله طول التستوت هو بطريق بازمان كما قد قلنا ذكرها والمراد هنا طول القيام قال النووي بانفاذ العلماء ويدل على ذلك تصريح أبي داود في حديث عبد الله بن حبشي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال طول القيام والحديث يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما وإلى ذلك ذهب جماعة منهم لشافعي حكما تقدم وهو الظاهر ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الأحاديث المتقدمة في فضل السجود لأن حقيقة فعل الصلاة على التفضيل المتأخرت في فضل طول القيام ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتها على طول القيام وأما حديث ما تقرب العبد إلى الله بأفضل من سجود في فاه لا يصح إرساله كما قال العراقي ولأن في أسناده بابكر بن أبي حريم وهو ضعيف وكذلك أيضا يلزم من كون العبد أقرب إلى ربه حال سجود ما فضلته على القيام لأن ذلك انما هو باعتبار حاجة الدعاء قال العراقي للظاهر حديث فضيلة طول القيام محمولة على صلاة الغل التي لا تشرع فيها الجماعة وعلى صلاة التستوت فاما لا ما في التفرافض والتواتر فهو ما مورى بالتقصيف المنسروع اداره علم من حال الناموسين المحصورين ابتداء لتطويل ولم يحدث ما يقتضي التقصيف من يكاسي وشغوه إلا بأس بالتطويل وعليه يحمل صلاته في المغرب بالاعراف كما تقدم (وعن المغيرة بن شعبة قال أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم ويصلي حتى ترم قدمه أو ساقا فهدى قال فيقول ألا أكوب عبدك وشكروا وما بالجماعة إلا بأداود) في الباب عن أنس عندهما إبراهيم بن أبي يعلى والطبراني في الأوسط مثل حديث المغيرة قال العراقي ورجاله رجال الصحيح وعن ابن مسعود عند الطبراني في الأوسط نحوه وعن

لدخل الخلق في عبادته قلوب مقبله ثم إن طعام القوم كان شيا يسيرا لا يقطع عن حاق الجماعة عاليا الثمنان

ورواه عنه حيث أنتم ما بين مصرى والحبلى ومدني وفيه الحديث والفتنة وأخرجه البخاري في موضع آخر (عن عائشة بنت أبي بكر) ثم اشتملت (رسائل) الأسود بن زيد النخعي (ما كان) أي صلى الله عليه وآله (وسلم) صنع في بيته فالت

كان يكون في مهنة أهله قال آدم بن أبي اسحق في تفسيرها (التي) كانت (في خدمة أهله) نفسه أو أعم كقولنا في قوله وحلبه ثابته
تواضعه صلى الله عليه وآله وسلم في مهنة أهله ووضافته البيت لاجل الملازمة السكنى ونحوها والاولا
فأبليت صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمت آدم فقدموا في قبورها ولكن ٢٢٣ فسرهما في الحكم بالحق والخدمة

والعمل ووقع مينا في الشمال
لقد روى عن عائشة بلفظ ما كان
التي صلى الله عليه وآله وسلم الا
بشراس البشر في قوله وبحلب
ثابته ويخدم نفسه ولا جدوا بن
حسان ثم انضبط قوله ويصنف
نعله زاد ابن حبان في رقع دلو
وزاد الحاكم في الاكل ومارأته
صلى الله عليه وآله وسلم تنرب
بيده امرأته ولا حاما (فاذا
حضرت الصلاة) ولا بن مرمرة
فاذا جمع الاذن وهو اخص
(خرج الى الصلاة) وترك حاجة

النعمان بن بشير عند الطبراني في الاوسط ايضا نحوه وفي اسناد سليمان بن الحكم وهو
ضعيف وعن أبي بصيرة عند الطبراني في الكبير نحوه وفي اسنا أو قتادة عبد الله بن
واقد المراني ضعفه البخاري والجله وروثه ابن عمر في رواية واحد وقال رعا خطأ
وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تنفطر قدماه
الحديث ومنها حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزلت فقام أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى انتفضت أقدامهم وعن سفينة عند البراء أن أبي صلى الله
عليه وسلم تعبد قبل أن يموت واعتزل الناس حتى صار كأنه من قبله حتى قرع قدماه الورد
الاتفاق قوله أن لا يكون عبد اشكروا لله ان الشكر يكون ما عمل كما يكون ما لسان
ومنه قوله تعالى عملوا آل داود وشكروا الحمد يدل على شروعية اجتهاد النفس في
العبادات من الصلاة وغيره ما لم يرد ذلك في الدال وكانت حاله صلى الله عليه وسلم اكل
الاحوال فكان لا يل من عبادته به بل كان في الصلاة ثقة ورأى منه كما قال في
الحديث الذي رواه الناقى عن انس ويحتمل تركه في الصلاة وكان في الحديث
الذي رواه ابو داود وأرجحنا ما يابل

باب اخف التطوع وجواز الجماعة

و استدل به على انه لا يكره
التمسك في الصلاة وان التمس
عن كف الشعر وشاب
لتنزيه الكون لم يذكره أنراح
عن نفسه هيئة مهمة كذا ذكر
ابن بطي ومن شبهه وفيه نظر
لا يصحاح في ثبوت أنه كان له
هيئة تنزيه يلزم من ترك ذكر
الهيئة للصلاة عدم وقوعه وفيه
لترغيب في توضيح وترك
اشكروا وخدمة لرجل أهله
وترجم عليه الله في الأدب
كأن يكون الرجل في أهله
وفي هذا الحديث انه يثبت
ولنعنه واسأل وأجرحه
أضاف في الأدب والصفات

وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل صلاة صلاة نزل في بيته
الا المكتوبة رواها الجماعة اء ابن ماجه لكن معناه من روى عنه عبد الله بن سعد
عبد الله بن سعد الذي أشاد به الهنجره الله تعالى أخرجه أيضا الترمذي في المشقة
ولفظة قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما أفضل الصلاة في أو الصلاة في
المسجد قال لا ترى الى بيتي أقرب من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب الى من أن ألي
في المسجد الا أن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن حمزة بن خطاب عند ابن ماجه قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما صلاة الرجل في بيته فتورقوا بيوكم
وفيه احتطاع وعن جابر عند مسلم في إفرده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ
قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليقبل لبيته نصيبا من صلاته فان الله عز وجل جاعل في
بيته من صلاته خيرا وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر في العرق وسنه
صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم في نسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتجملوا
بوتكم مقابر ان الشيطان يفر من البيت الذي يقرئ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند
الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوا قبور
وفي انظر متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوا قبور وعن عائشة عند احمد ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا عليكم قبورا وعن زيد بن

الترمذي في الزهد قال صحيح في عن عائشة بن الحويرث رضي الله عنه قال أبو الولاية يا ماما ما في مسجده هذا أي مسجد
البصرة (فقال اني أصلي بكم وما أريد الصلاة) لانه ليس وقت فرضها أو كان قد مرها كفى ويدها عليكم صفتها المشروعية
بالقول كما فعل جابر عليه السلام انهم وضع من القول معنية اقربها الى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريد بها وأريد

عليه آية أخرى وهي عليه آية الطهيم بمقتضى جمع ما قلنا في كل واحد من هذه الآيات الخمسة والجمعة وفيه دليل على جواز تركه لأنه ليس من باب التشرية في العبادات (أصله) هذه الصلاة (كيف) أي على الكيفية التي (رأيت النبي صلى الله عليه وآله) (والمسلمين) ٢٢٤ أي لا يمكن كيف رأيت لكن كيفية الرؤيا لا يمكن أن يجهلها فالمراد لا زعمه وهو

كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم كما عليه الكرماني وأتباعه وأخرى صاحب العسفة هذا الحديث وليس هو عند مسلم من حديث عائشة بن الحويرث ورواه الترمذي بصريون وفيه تابعي من تابعي عن معاذ بن الصديق والعسفة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذلك أبو داود والنسائي (عن عائشة) وفيه آية منها حديثه وأما بذكر فعله بالناس تقدم (فرياً) وفي هذه الرواية ثمانية مع أبي بكر إذا قام في مقامه لم يسمع الناس من أبي بكر) لركة قلبه وسنن نوادة (فرياً) بن الخطاب (فعل) بالناس فكانت عائشة فقطت خلفه (فرياً) عن رضى الله عنهم (ما قولك) صلى الله عليه وآله وسلم (أن أبا بكر إذا قام في مقامه لم يسمع الناس من أبي بكر) فرياً فلم يسمع الناس فقطت حصة (ذلك) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (رأه) (وسلمه) اسم فعل (لم يسمع) على السكون زجر بمعنى (كفى) (أنك لا تدري) صاحب (جمع صاحب) يوسف عليه السلام أي عثمون قال عز الدين بن عبد السلام وجه التثنية بين وجود مكر في

أوله عند أحمد والبخاري قال قال صلى الله عليه وسلم صلوا على يومئذ يصحكم ولا تتخذوا حقورا قال العراقي واسناده صحيح وعن الحسن بن علي عند أبي يعلى حديث يزيد بن خالد في إسناد عبد الله بن نافع وهو ضعيف وعن صاحب بن النعمان عند البخاري في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث شاء الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي إسناد محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن هين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وأن فعلها خير أن فعلها في المساجد ولو كانت المساجد خالصة كالسجدة الحرام ومعه صلى الله عليه وسلم مسجد بيت المقدس وقد ورد التصريح بذلك في أحاديث رواها في داود حديث يزيد بن ثابت فقال فعلم أصلاً لم يفت به أفضل من صلاة في مسجد هذا المكتوبة قال العراقي واسناده صحيح فعلى هذا هو صلى الله عليه وآله في مسجد المدينة كانت بأهـ صلاته على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا أصلاها في بيته كانت أفضل من أتم صلاة وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقاسمنا حتى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب عد من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما نثر عن فيها الجماعة كالعدين والكسوف والامتناع وتعبه المسجد وركعتي الطواف وركعتي الإحرام قوله لا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء فصلاهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعة وقد فعل صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنكم نسألكم بالليل إلى المسجد فأذنوا لهن ويؤمن خبر لهن والمراد المكتوبة هنا لواجبات بصل الشرع وهي الصلوات الخمس من المنذورة قال النووي انما بحث على النافلة في البيت لكونه أشرف وأبعد من الأرض وأصون من محبطات الأعمال ولشرف البيت بذلك وتنزل فيه راحة والملائكة ويتر منه الشيطان كما جافى الحديث (وعن عثمان بن مالك أنه قال

يا رسول الله إن السجود يقول عني وبين مسجد قومي فأجاب أن تأتي في قصص في مكان من بيتي أقمه مسجد أقبل - ففعل فلما دخل قال أين تريد فأشترت إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فمفتحة خلفه فملى بنا ركعتين فمفتق عليه وقد سمع استقل جماعة من رواية ابن عباس وأنس رضي الله عنهم) حديث ابن عباس الذي أشار إليه للمنقلة القاط في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من وراء الجحني عن عيني - حديث أنس المشار إليه أيضا أنه ألقاها كثيرا في البخاري وغيره وأحدها أنه قال صليت أو تقيم فينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي أم سلمة

القصتين وهو مخالفة الظاهر لابي جابر فصاحب يوسف ابن الجاهل عنهما ومعه وهران خلفنا

يدعون يوسف لانتهمين وعائشة ترضي الله عنها كان مراده أن لا يطهر الناس بغير الوضوء فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن تعبه المحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في التتميم بأن سباق الآية ليس في ما يدا على ما قاله (صروا) أبا بكر لم يسمع

بالتاسع ثلث خمسة ثلثة رضى الله عنها (ما كنت لأصيبك بخبر من أنس رضى الله عنه أبداً بغير كل يرضيهم في رجب النبي صلى الله عليه) وأما (وسلم الذي توفيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه) وآله (وسلم ستره فظهر البنا وهو قائم كان وجهه ورقة مصحف) ٢٢٥ وجه التفسير ورقة المجلد مصفاة البشارة

والجنان البارع (ثم تبسم صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه مضطجاً) أي ضاحكاً كقولنا باجتماعهم على الصلاة واتفاق كلمهم وأقامتهم يرضه ولهذا استدركه الكرمي لأنه كان إذا سار استدركهم (فهم منا) أو قلصدنا (ان تقست) بأن تخرج من الصلاة (من الفرح برؤية النبي صلى الله عليه وآله

خلقتنا الأحاديث سابقها المحدث ههنا للاستدلال به على صلاة لتوافل جماعة رضى كما ذكر وليس للمالك من ذلك حكمة يباين به هذه الأدلة وفي حديث عتيان فوالله ما جاوز الخلق عن الجماعة في الطر والظلة وشق ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين للصلاة ما انتهى عن إبطار موضع معين من المسجد فقبه حديثه رواه أبو داود وهو محمول على ما إذا استلزم به ضرورة وفيه أسوة لصفوف وبن عموم النبي عن مائة الرأى من زاده مخصوص بما إذا كان زائر هو الإمام الأعظم فلا يكره وكذلك أذن له صاحب المنزل وفيه أنه يشرع لمن دعى من الصالحين لتبليغه الإجابة واجابة الغاضل دعواً فغضول وغير ذلك من القوائد وفي حديث ابن عباس فوالله كسيرة يضاد ك بعضهم من حاضر بن فائدة وهي ترد على ذلك وكذلك حديث أنس في قوائمه وما يلائن على أن السور يسد الجناح وفي ذلك خلاف معروف

باب أن أفضل لتعاقب متقني

أورد جمع آله مقرى (يصل الصف) أي يأتى إليه (وطني) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يخرج إلى الصلاة فآشار إليها النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) نأتوا صلاتكم وأروني المنة تنوحي صلى الله عليه وآله (وسلم) من ربه) وفيه أن يكره خابئة في الصلاة المحرومة على الله عليه وآله وسلم ولم يزل كما زعمت الشيعة أنه عز وجل يخرجه صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه وتختلف أي يكره رواه هذا الحديث كلهم صريحاً وأخرجه مسلم في الصلاة (من سئل عن سئل عن ساء أساعدى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ذهب في الناس من

(نبيه من ابن عمر وعائشة وأم هانئ) وقد سبق وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل والتهار من متقى رواه الترمذى وبس هذا بمن قرض حديثه الذي خص فيه الليل فقال لا وقم جواباً عن السؤال منه وسأله حديث ابن عمر الذي أشار إليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركة وحديث عائشة المشار إليه تقدم في باب الوتر بركة أيضاً وحديث أم هانئ تقدم في باب الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضاً في شرح حديثه المتقدم في باب الوتر بركة وفي باب من عمرو بن عتبة هذا حديثون ذكر التمار ومن ابن عباس عند الطبراني وابن عدى بصوح حديث عمرو بن عتبة وعن جابر عند الطبراني في الكبير بصوحه وفي أسنده الإسع بن بدر وهو ضعيف والحديث يدل على أن المسح في صلاة تطوع الليل وانها أن يكون متقياً من الأماخ من ذلك ما في جانب الزيادة تحديق عائشة في أثره بالانئال عن حسنهم وطولهن ثم صلى أربعا بالانئال عن حسنهم وطولهن وما في جانب نقصان كحديث إيتار بركة وقد أشار المنفرد به الله إلى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم إقامته أرفقه على صلاة الليل بأن حديثه المتقدم وقع جواباً لسؤال سائر أيضاً حديثه هذا مشتمل على زيادة وقعت غير مناسبة فيجتم العمل بها كتحديث (وعن أبي أيوب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام يصلي من الليل صلى أربع ركعات لا يتكلم ولا يأمربشئ ويصلي بين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

أمره به هذان صلى الظهر (أي عرو بن عوف) برأى بن أروا ولا بأس حديثي لا صاروا كانت منازلهم يشاء (يصلح بينهم) لأنهم اقتتلوا حتى تروا بالجدفة (لغات الصلاة) في صرة لعصر (الجاء المؤذن) لال (أي في يكر) بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قاله كاعتبه الطبراني أن حضرت صلاة العصر ولم أكفراً أبداً بغير كل بالناس (فقال) له

(الحديث الثامن) في تأجيل الركعة أو تنقلها قليلا لما في النبي صلى الله عليه وآله وسلم من جواز تأجيل ركعة الصلاة لثلاثة أصناف
 متعينة فلا تترك الركعة متروكة (تأجيل) أي تأخيرها أو بالنسب جوابا لاستفهام (قال) أو يكرهه صلى الله عليه وآله وسلم عنه (ثم)
 أقيم الصلاة إن شئت (قضى أبو بكر) ٢١٦ أي دخل في الصلاة (بخامس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) دخلوا

مع أبي بكر (في الصلاة المتعينة)
 من حق الصلوة (حتى وقتي)
 الف) الأول وهو جواز تأجيل
 مكره ولغيره وفي رواية لم يترك
 الصلوة حتى قام عند الف
 وفي رواية عبد العزيز بن
 الصوفى (نصف الناس) أي
 شرب كل يوم الأخرى حتى
 لها صوت للصلاة في رواية
 عبد العزيز فاخذ الناس في
 التمتع بالجماعة قال سهل
 أندرون ما التصديق هو التصديق
 وهو يدل على تأجيلها مع أنه
 (وكان أبو بكر) رضى الله عنه
 (لا يلتفت في صلاته) لأنه
 اختلاس يكتسبه الشيطان من
 صلاة الرجل رواه ابن خزيمة (فلا)
 أكثر الناس التصديق (لأن)
 رضى الله عنه (قرأ رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم فاشار
 إليه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم أن أمك مكانك) أي
 أشار إليه بالمكان (رفع أبو بكر
 رضى الله عنه يديه) بالتلبية
 (لحمدا لله) تعالى بلسانه (على)
 ما أمر به رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (ولم ينقل)
 أي من الوجاهة في الدين (ثم)
 استأخر) أي تأخر (أبو بكر) من
 غير استدراك قبله ولا انحراف

عليه وسلم كان يركع فإذا استيقظ تسبحة ثم قضا ثم صلى غلوا ركعات يجلس في كل
 ركعتين ويسلم ثم يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلى الخامسة وعن المطلب بن
 ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة متنى وقته تسلم في كل
 ركعتين وتأس وتسكن وتقف بدين وتقول اللهم في لي فيه لي ذلك فهي خداج رواه
 الثلاثة (أحد) أما حديث أبي أيوب فاخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي مسنده واصل
 ابن السائب وهو ضعف وزاد أحد في رواية يستأذن من الليل مرثيا وثلاثا وأما
 حديث عائشة فيسندله ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يحيى الليل بقاى ركعات ركوعهن كقراتهن وسجودهن كقراتهن
 ويسلم بين كل ركعتين وفي مسنده جماعة بن مروان اتهمه أبو حاتم وأما الأثر بخمس
 متصلة فهو ثابت عند مسلم والترمذى والنسائي من حديثهما وقد تقدم وأما حديث
 المطلب بن ربيعة فاخرجه أيضا أبو داود قال حدثنا محمد بن المنخدر حدثنا معاذ حدثنا
 شعبة حدثني عبد بن عبد الله بن أنس عن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن
 الحرث عن المطلب بن ربيعة قال المندوب أخرجه الضاري وابن ماجه وفي حديث ابن
 ماجه المطلب بن ربيعة هو عبد المطلب بن ربيعة وقيل هو عبد المطلب بن ربيعة
 ربيعة بن الحرث عن الفضل بن عباس وأخطأ فيه شعبة في مواضع وقال البخاري في
 تاريخه أنه لا يصح أنه يشهد لصحة الأحاديث المذكورة في أول الباب قوله وتأس
 قال ابن رسلان يفتح خمسة فواحدة وسكون الباء لموحدة وتفتح الهاء وتارة المعنى أن
 تظهر للتفخوع وفي بعض النسخ تبايس يفتح التاء والباء وبه الألف باعتدال
 مقنونة ومعناها واحد قال في القاموس النبأوس التفرقة يطلق أياضا على التفتيح
 والتضرع قوله وتسكن قال في القاموس تسكن صاوصكنا والمكينة من لا شيء له
 والدليل والضعف قوله وتسكن بدين بقاء فتون فعين مهله أي ترغمها قال ابن
 رسلان هو بضم التاء وكسر الراء قال والافتناع رفع اليد في الدعاء والمسته
 وانتهج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان بصلاة الليل والحديث
 الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع متنى أو لا
 خير كما تقدم في هذه الأحاديث فوالله ما مشروعية التسبحة عند القيام من النوم
 وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التسكن والتأخر لأن ذلك من الأسباب
 للإجابة ومنها مشروعية رفع اليد عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى
 الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعا خطب الأفي أمور مخصوصة قال النووي في شرحه
 وجد منها في الصحيحين ثلاثين موضعا هذا معنى كلامه (ومن أبي سعيد عن النبي صلى الله

عليه عنها حتى استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصل بالناس واستنطق منه ان
 الامام الرابع إذا حضر بعد أن دخل قاعة في الصلاة يصبر حتى يأتيه أو يؤمر هو يصبر للناس ما هو من غير أن يقطع
 الصلاة ولا يميل بشئ من ذلك خلافاً لاجتماع المأمومين والاصل عدم الخصوصية خلافاً لما لقيه وفيه جواز احترام المأموم

قبل الامام وان المرقد يكون في بعض صلاة اماما وفي بعضها معلوما (فما انصرف صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال يا ايها الذين آمنوا ان ثبت في كتابنا انك اي حين (امرنا فقال ابو بكر) رضي الله عنه (ما كان لابن ابي عتبة) عثمان بن عامر امل في الفتح وفي سنة اربع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه ٢٤٧ وعبر بذلك وان يقول ما كان لي ولاي بكر

تقبر النجوم واستغفار المرتبة
(ان يصلي بن يدي رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم) اي
قدمه اماما به (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم مالي
رايتكم اكرمتم الصنم) ظاهره
ان الانكسار انما حصل عليهم
للكثرة لا لملحظة (من رآه) يراه
والاربعة ناهي امابه (شيئي
صلاته فليسلم) اي فليقل
سبحان الله كما في رواية يعقوب
بن ابي حازم (فانه اذا سمع التفت
اليه) مبيها فيقول (وعما
التعظيم لقدم) زاد الهندي
والتمجيد لرجال وبه قال
مالك والشافعي واحمد وابو
يوسف والجمهور قال ابو حنيفة
ومحمد بن ابي بكر في كل جواز يطلت
صلاته وان قصده الاطلاء به
في الصلاة لم تبطل فملا تسبيح
لذ كره على قصد الاعلام به
في الصلاة ولا قول من ناهي على
نائب مخصوص وهو رادة
الاعلام بانه في الصلاة والاصل
عدم هذا التخصيص لانه عام
لكونه في سباق الشرط فيقول
كلهم سحا قال على أحدهما
من غير دليل لا يصار اليه لاسيما
التي هي سبب الحديث لم يكن
التسليمها لا تنبيه الصديق

عليه وسلم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام
قال كل من صلى الله عليه وسلم صلى حين ترين الشمس ركعتين وقبل نصف النهار
أربع ركعات يصح التسليم في آخره رواه الشافعي الحديث الاول في اسناده اوسفيان
السهدي طريقه بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن لم يروا هذه قدمت في بعضها كما ذكر
والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة في بعضها كما ذكر
المصنف وفي بعضها أرى يعاقب الظهور وبعدار ركعتين وفي بعضها يغو ذلك وحديث أبي
سعيد يدل على ما دللت عليه أحاديث صلاة الليل والنهار شيئين وقد تقدمت
وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة
تخصصات لأحاديث صلاة الليل والنهار من شيئين وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد
تقدم الكلام في ذلك

(باب جواز التسلل جالسا واجلوس بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة)

(عن عائشة) قالت لما بد رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كلأ كثر صلاته جالسا
متفق عليه) قوله لما بد قال أبو سعيد بن نافع المال الشدة تبدينا اذا أسن قال
ومن رواه يضم المال المتفقة فليس بمعنى هنا لان معناه كثرة لهم وهو خلاف حقيقته
صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض رواه ينافي مسلم عن جمهورهم بين بالضم وعن
العزيزي بالتشديد وأراه املا حقا ولا ينكر اللفظان في حقه صلى الله عليه وسلم وقد
قالت عائشة فلما أسن وأخذ العلم أوترت سبع كافي صحح مسلم في لفظ ولم وفي آخر أسن
وكثر لجه والحديث يدل على جواز التسلل فاعده مع القدرة على القيام قال النووي وهو
اجماع العلماء (وعن حفصة) قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في
حجته فاعده اسحق كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سجته فاعده وكان يقرأ بالسورة

فبرئها حتى تكون أطول لمن أطول منها روى مسلم والشافعي والترمذي وصححه
قوله بسجته بضم السين المهملة وسكون الباء الواحدة أي فقله والحديث يدل على
جواز صلاة التطوع من قعود وهو جمع عليه كما تقدم وفيه استحباب ترتيب القرائة
والمراد بقوله حتى تكون أطول لمن أطول منها ان مدة قرائتها أطول من قرائة السورة
تخرى أطول منها اذا قرئت غير مرتلة والا فلا يمكن أن تكون "سورة نفسها أطول من
أطول منها من غير تقيد بالترتيب والامراع والتقيد بقبل وقته صلى الله عليه وسلم بعام
لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بد وثقل كان كثر صلاته جالسا لاحتمال أن
يكون صلى الله عليه وسلم قد وثقل قبل وفاته بعام وكذلك لا ينافي حديثه الا ان

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فاستدبرهم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان حثهم عند ذلك ان يسلم التسليم ولو خالف
لرجل المشروع في حقه وصح في ابطال صلاة لان تخصيصه في صلاتهم ورواههم الى من صلى الله عليه وآله وسلم لا إعادة
واستدبر منه ان التابع اذا أسره المتبع عن شيئين ففهم منه كراهه لا يهتم عليه ولا يكون تركه مخالفا لغيره بل أدبوا بغيره

الله عليه الصلاة والسلام قال لما قلنا في المفتح وفي هذا الحديث فضل الإصلاح بين الناس وجميع كلمة القسيمة وجميع كلمة القطعة
ووجه الامام بنفسه اليه رعيته ثلاث وقدم من ذلك على مصلة الامامة بنفسه واستطاع منه توجه الحاشية لسماع
دهوى بعض المصنوع اذ ارجح ذلك على ٢٢٨ احتضارهم وفيه جواز الصلاة الواحدة بامرين احدهما بعد الاخر وفيه

جواز اتمام المأموم قبل
الامام وان المرء قد يكون في
بعض صلواته اماما وفي بعضها
مأموماً وان من أحرم منفردا
ثم اقيمت الصلاة جزالة الدول
مع الجماعة من غير قطع لصلاته
كذا استنبطه الطبري من هذه
القصص وهو ما أخذ من لادب
احرام الامام بعد المأموم وفيه
فضل أبي بكر على جميع العصاة
واستدله به جمع من اشرع
ومن الفقهاء كالرويانى على ان
أبا بكر كان هذا العصاة افضلهم
لكونهما اختاروه دون غيره وعلى
جواز تقديم الناس لانفسهم اذ
غاب امامهم قالوا يحمل ذلك ذا
أثبت التمسك وانما تفكر من
الامام وان الذي يتقدم بانه عن
الامام يكون افضلهم فلذلك الامر
وقومهم وان المؤذن وغيره
يعرض بتقديم على الفاضل وان
الفاضل يوافق به ان يعمل
ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك
مبنى على ان العصاة قبلوا ذلك
بالاجتهاد وقد تقدم انهم انما
قالوا ذلك بأمر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وفيه ان اقامة
واستدعاء الامام من وظيفة
المؤذن وانه لا يقسم الاذن
الامام وان فعل الصلاة لاسيما

انه صلى الله عليه وسلم ولو فرض انه صلى بالسابق وقامه باكثر من عام فلا تنافي ايضا
لان خمسة انما تشددت بها لا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى
الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا قال ان صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله
نفسا اجر قائم ومن صلى قائما فله نفسا اجر القاعدا رواه الجماعة الا مسلما) وفي الباب
عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلاة بالمس على النفس من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن أبي الخازرق وهو
ضعيف ومن عبد الله بن عباس عند ابن عدي في الكامل مثل حديث عبد الله بن
اسائب وفي اسناده جابر بن يحيى وقد اختلف فيه وعن ابن عمر عند الزوار في مسنده
والطبراني وابن جبير بن شعبة بنحوه وعن المطلب بن أبي وداعة بنحوه وفي اسناده صالح بن أبي
الاخضر وهو ضعيف وعن عائشة عند الساقى بنحوه والحديث يدل على جواز التفضل
من القعود وضطباع وهو المراءى بقوله رسول صلى الله عليه وسلم على قائما قال انما قال في مقام السبق لا حفظ
عن أحد من أهل العلم انه رخص في صلاة النفر قائما كما رخصه وانما قاعدا فان صحت
هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الروايات درجة في الحديث
قبلا على صلاة قائما أو عابا بصلاته المريض قائما دائم بقدر على القعود دلل على
جواز تطوع القعود على القعود وضطباعه قال ولا أعلم اني سمعت قائما الا في هذا الحديث
وقال ابن بطلان وأما قوله من صلى قائما فله نفسا اجر القاعدا فلا يصح منه عند العلماء
لانهم مجمعون ان النافذة لا يسلبها القادر على القيام ايما قال وانما دخل الوهم على ناظر
الحديث وقع في ذلك العراقي فقال انما في الخطابي وابن بطلان للخلاف في صحة التطوع
منضبطا بالمتأد وقد ورد في مذهب الشافعية وجه اوضح منهما الصحة وعند
المالكية ثلاثة أوجه حكاهما التاضي عباس في الكمال أحدها الجواز مطلقا في
الاضطرار والاختيار للصحيح والمريض وقد روى الترمذي بإسناده عن الحسن البصري
جواز ذلك كيف يدعي مع هذا الخلاف القديم والحديث لا اتفاق اه وقد اختلف
شرح الحديث في الحديث هو محمول على التطوع وعلى القرض في حق غير القادر
فحتم الخطابي على الثاني وهو محمول ضعيف لان المريض المقرض الذي أتى بما يجب عليه
من القعود لا اضطرار يكتب له جميع الاجر لانه قال ابن بطلان لا خلاف بين العلماء
انه لا يقارن له بشيء وعلى اشق ثلث نصف اجر القادر عليه بل الاثقال الناشئة عن اني
صلى الله عليه وسلم من منعه الله وجسمه عن عمله عرض وغيره يكتب له اجر عمله وهو
صحيح اه وجهه سفيان الزوري وابو المباحثون على التطوع وحكام النووي عن

الجمهور

انتظار الامام الافضل وفيه جواز التسليم والحدود الصلاة

لانهم من ذكر الله ولو كان مرادنا جميع اعلام غيبه مما صدر منه وفيه رفع الدين في الصلاة عند الداء والثناء واستصحابه
الله ان يجددت له نعمته ولو كفى الصلاة وجواز الالتفات اليه اجتهاد من مخاطبة المصلي بالاشارة أو من مخاطبته بالمخاطبة

وأما تقوم مقام النطق وجواز ترك الصوف والمشي بين المصلين قصد الوصول إلى نصف الأول لكمه مقصور على من يلبس ذلك كالأمام أو من كان بعدد يحتاج الإمام إلى استخلافه ومن أراد سد فرجة في الصف الأول أو ما يليه مع تركه من يلبس سددا ولا يكون ذلك مقصورا على الذي قال المصنف لا تعارض بين هذا وبين المتن عن القاضي لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة فلا بد أن لا يكون سبب ٣٢٩ ما يفرق عليه من الأحكام أو أطال في تقرير ذلك وتعقيب هذا ليس من الخصائص وقد أشبهه هو المصنف في ذلك فقال ليس في ذلك شيء من الذي والمصنف الذي يقع في الظني وليس كمن سبق الصوف والناس جالس لمانيه من نقطة رقايم وفيه كراهة التفتيش في الصلاة وفيه الحمد والشكر على الوجهة في الدين وأن من كرم بكرمة يتخير بين لبس أو تركه - أفهم ذلك الأمر على شريحته أو زودوكات القرينة التي لا يكره أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصوف في أن انتهى إليه فكأنهم أن مرده لا يؤمن الناس وإن مره يابدا استقرار في لامة من يلبس لا كرم له وتوبه بقصد وسك هو طريق الأدب أو وضع وريح ذلك عنه - استدل نزول لوصي في صلاة الصلاة أنه جرحكم من أحكامها وكله لا بد هذا ويتعقب على قوله وآله وسلم اعتد به ربه عليه وفيه جوار لامة المقصود لفضل وحوال 'رئيس عن سبب مخالفة مره قبل الزجر من ذلك وفيه كرم

الجمهور وقال أنه يمين حل الحديث عليه وحكي التومذى من شعبان الثوري أنه قال أن تصيف الإبراهيم هو صحيح فأما من كانه عذر من مرض أو غيره فصلى جالساً قاله مثل أجزائهم (وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم وإذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعد ورواه الجماعة إلا البخاري وعن عائشة أيضا أنها قالت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل قاعدا حتى أسن وكان يقرأ قاعدا حتى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحو من ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع ورواه الجماعة وزادوا إلا ابن ماجه ثم سئل في الركعة الثانية كذلك الحديث الأول يدل على أن المشروع لمن قرأ قائما أن يركع ويصعد من قيام ومن قرأ قاعدا أن يركع ويصعد من قعود - الحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قائما أو جتمع بين الحديثين يجعل قولها أو كان إذا قرأ وهو قائم وإذا قرأ قاعدا في الحديث الأول على أن المراد جميع القرائين في أنه لا يفرغ من القرائين قاعدا فيصعد للركوع والسجود ولا يفرغ من قاعدا فيصعد للركوع والسجود فأما إذا افتتح الصلاة قائما ثم قرأ بعض القرائين جازة أن يبعد له ما ويركع ويصعد من قعود وكذا إذا افتتح الصلاة قاعدا ثم قرأ بعض القرائين جازة أن يقوم لتمامه ويركع ويصعد من قيام كالحديث الثاني ويشكل على هذا الجمع ما تم في بعض طرق الحديث الأول عند مسلم من حديث عائشة بانفتح قاعدا فتفتح الصلاة قائما ركع ثم سجد فتفتح الصلاة قاعدا ركع قاعدا قال الرازي فيصير على أنه كان يقول مرة كذا مرة كذا فكان مرة يفتح قاعدا ومرة يقرأه قاعدا ويركع قاعدا وكان مرة يفتح قاعدا ويقرأ بعض قرائنه قاعدا وبعضها قائما ويركع قائما فان سجد كان لا يقضي للمداومة وقصد في رواية علقمة عن عائشة عند مسلم ما يقتضي أنه يفتح قاعدا ويقرأ قاعدا ثم يقوم فيركع ولكن الظاهر أن هذا في ركعتين اثنين كان يصلي بعده وتر وهو جالس وقصد التصريح عند مسلم في حديث آخر من روى به في صلاة عنها وفيه خبر يوتره يصلي ركعتين وهو جالس فإذا أراد أن يركع فمركع والحديث يدل على جواز صلاة النطق مع قيام وقعود والحديث الثاني يدل على أنه يجوز قعود بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام وبعض الركعتين قعود وبعضها من قيام قال الرازي وهو كذلك سواء لم ترقع أو قعد ثم قام وهو قول جمهور العلماء كالحديثين وما أشبه وأحدوا الحق وحكا

٩٢ يدل في الكبير بخلافه بل كنية واعتماد ذكر الرجل لنفسه ما يشهد به لواع من جهة استعمله أي بتركه خدب القبة مكان الحضور وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لغيره أي بتركه عن مقامه إلى نصف الذي يليه وإن من احتاج إلى مثل ذلك يرجع التفرغ ولا يتبرأ قبله ولا ينصرف عنها واستنبط منه ابن عبد الجبار جواز الفتحة على الإمام لأن التسليم إذا جازت التلاوة من باب أولى انتهى ورواهما الحديث لا بد من تعيينه وفيه تعدد في الأخبار والاعتناء

والقول بانترسه البخاري في الصلاة فوضع في المصلي والاحكام ومسلم وابوداود والنسائي في امر عائشة رضي الله عنها
 فاعتزلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أصلي الناس قلنا لا يا رسول الله هم في نظرك فقال ضعولي ما في روي
 ضعولي أي ما طوفوا به وأما على نزاع تخالف أي ضوئي في ماء (في الخضب) أي الالوانة وتقدم في أبواب الوضوء ان الله
 الذي اعتزل به مسكنا من سبع قرب ٢٢٠ وذكر حكمة ذلك هناك (قالت) عائشة (نفعلنا) ما أمر به (فاغتسل

فذهب لينوء) أي يهتد بهد
 ومثقة (فاغشي عليه) فيه ان
 الاغشية بانزعلي الانبياء لانه
 شبيه بالنوم وقال النووي لانه
 مرض من الأمراض بخلاف
 الجنون فإنه انتهى وقد
 كلهم الله تعالى بالكمال ثم
 ثم أفاد فقال صلى الله عليه
 وآله وسلم أصلي خاص قلنا
 أي لم يصلوا (هم) فظنوا ذلك
 يا رسول الله قال ضعولي ما في
 الخضب قالت عائشة (معه)
 فاغتسل ثم ذهب لينوء فاغشي
 عليه ثم أفاد فقال أصلي الناس
 قلنا لا هم فظنوا ذلك يا رسول الله
 فقال ضعولي ما في الخضب
 فتعد فاغتسل ثم ذهب لينوء
 فاغشي عليه ثم أفاد فقال أصلي
 الناس قلنا لا هم فظنوا ذلك
 يا رسول الله والناس عكوف
 محققون في المسجد فظنوا ذلك
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 لصلاة النساء لا تقرأ في
 التي صلى الله عليه وآله وسلم
 الحيا أبي بكر رضي الله عنه بان
 يصلي باناس فأنه الرسول فقال
 ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم يا هريرة ان تصلي

لنور عن عامة العلماء وحكي عن بعض الصحابة قال هو غلط وحكي القاض
 عباس عن أبي يوسف ومحمد في آخرين صكره الله القعود بعد القيام ومنع أشهب عن
 لمالكية الجلوس بعد ان ينوي القيام وجوز ابن القاسم والجمهور (وعن عائشة قالت
 رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي حتى يعادوا له اذ وقفي) الحديث أخرجه أيضا
 النسائي وابن حبان والحاكم لم ينسأ ما أعلم أحد اروه خبرا أي اودا الحزري ولا
 أحسبه الا خطأ قال الحافظ قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن
 الاصمعي بن جاعة أي اودا فظنوا ذلك لاختلافه وروى البيهقي من طريق ابن عينة
 عن ابن جحان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبي هريرة روى الله صلى الله عليه وسلم
 يدوه هكذا ووضع يده على ركبته وهو مترجع جالس وداه لبيق عن جدير رأت أنسا
 يصلي مترجعا على فراشه وعطته لبخاري والحديث يدل على ان المستحب ان يصلي قاعدا
 ان يترجع والى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو أحد القولين لثاني وذهب
 لثاني في أحد قوله انه يجلس مفترقا كالخولس بين السجدين وحكي صاحب النهاية
 عن بعض المسنفين انه يجلس متوركا وقال القاضي حسين من الشافعية انه يجلس
 على غداة اليسرى ومنه رويته التي بكلمة البخاري بين يدي المترجى وهذا الخلاف
 انه هو في الأصل وتوقع الافة في على انه يجوز له ان يتعد على أي صفة شاسن القعود
 لما في حديث عائشة المتقدمين من الاطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم
 من الموعوم

• (باب نهى عن التطوع بعد الاقامة) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة
 رواه الجماعة الا البخاري وروى رواية لاحد ان التي أقيمت) وفي الباب عن ابن عمر عند
 الدارقطني في الاقران مثل حديث أبي هريرة قال العراق واسنا حسن وعن جابر عند
 بن عدي في الكرام مثله وفي سننه عبد الله بن ميمون القلاح قال البخاري ذاهب
 الحديث والحديث يدل على انه لا يجوز ان شروع في الصلاة عند إقامة الصلاة من غير فرق
 بين ركعتي الغيرة وغيرهما وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم في ذلك على تسعة
 أقوال أحدها الكراهة وجه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر على
 خلاف عنه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عروة بن الزبير ومحمد بن سيرين وأبراهيم

بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فوضع يده على ركبتيه (أو قال ذلك) الضحى
 لأنه فهم ان أمر الرسول في ذلك ليس للاجبال وللعذر المذكور (فقال له عمر أنت أحنى ذلك) حتى أي الفضيلة أو الأمر الرسول
 البتة (فصلى أبو بكر ثلث الايام) التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها مبصرا روي في الحديث تقدم روي به لعل أبو بكر
 يصلي وهو ثم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعتدوا به حتى وافقه امامة الشافعية المذويرة القائم وقد اطلعت على ما في الشفع

في بيان ذلك وأدلة فان ثبتت فراجعوا هذا الحديث فحسبوا الثلاثة الأركانهم كوفون وقبيله القديس والضعفة
والقول أخرجه مسلم والشافعي (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها حديث حملة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في منته وهو
شك في عدم روى هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (واذ لم يزل بالساقط لا يلبس) والآخر الجالس كان للثعبان تقريره
قيامه خلفه كان لبيان الجواز وقام هذا الحديث في القمع قال الحديث ٢٢١ هو في مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك جالسا

والس خلفه قياما لم يأمرهم
بالقعود والتخليؤ بعده إلا نحو
قالا ثم من فعل النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (من أجزاه
رضي الله عنه قال كذا رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا
قال مع أقبل جسده) بكسر
الميم (لم يمين) بفتح الباء كسر
انون وشعبا بفتح الحاء العود
وخونه أي لم يقوس (أحدنا
ظهره) قد وقع النبي صلى الله
عليه وآله وسلم (حل كونه
ساجدا) وعن أبي مخنف حتى
تقع جبهته على الأرض (ثم وضع
صهروا بعده) جمع ساجدي
بحيث يحاربونها يعلمهم عن
أشده فقهه ويقدم بيده
فصمهم عن فراغ صلى الله عليه وآله
وسلم من الصلوة لأنه يجوز
التقدم على الإمام ولا الخلف
عنه ولا لا فقهه عن الخلق
لا يشرع أن تكون حذوقه
إمام حذوقه لأن الجوزي
وسنده على جور النظر
إلى الاسم لا يتبعه في شغالة
وروقه حديث سنن وفيه
صحيح عن صحابي ابن أبي
كثير عن مرسد لكونه

لنفي وعطاء بن رباح وطائوس وسلم بن عبد
لشورى وابن المبارك والشافعي وأحمد وأبو ثور ومحمد بن جرير
الترمذي الرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر الثوري في صلبه وهو أنه إذا شق
فوت وكعت من صلاة الغدير دخل معهم وتولعته لغيره والأصل ما هو ساجد في قول
الثاني أنه لا يجوز صلاة من شق الثواب إذا كانت المكتوبة قد فلت من غير فوق بين
ركعتي الغدير وغيرهما قال ابن عبد البر في التهذيب القول الثالث أنه لا بأس بصلاته
الصحيح والإمام في أثره في حكاية ابن المنذر عن ابن مسعود وصروق والحسن البصري
ومجاهد ومكحول ومجاهد بن سليمان وهو قول الحسن بن يحيى في فرق هؤلاء بين سنة
الغدير وغيرها واستدلوا بإجازه النبي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال إذا قمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة لا ركعتي الصبح وأجيب عن ذلك
الصحيح فإن هذه زيادة أصل لها وفي أسنادها ضعف برئ من وعبد بن كثير وهذا
ضعفان على أنه قد روى الصحيح من أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دا
أقمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة قبل روايته وذكره في الغدير قال ولا ركعتي
الغدير وفي أسناد مسلم بن خالد الزنجي وهو شك في صلبه وثقة بن حبان وحجبه
في صحيحه القول بأربع أخيرة بين أن يكون في المسجدين وأخرجه وبين أن يحذف فوت
ركعة الأولى مع الإمام أو دونه قول مالك قال إذا كان قد دخل المسجد فدخل مع
الإمام ولا ركعتي الغدير في ركعتي الغدير وان لم يدخل المسجد فدخل مع الإمام فدخل
بركعة فليركع خارج المسجد وان خاف أن تنوته ركعة لا يركع الإمام فليدخل
وليكمل معه القول ثم من أن شق فوت ركعتي الغدير فإنه لا بأس بالإمام قبل
ركعتي الغدير في الركعة فليركع مع الإمام في ركعتي الغدير خارج المسجد ثم
يدخل مع الإمام وهو قول أبي حنيفة وأحمد في حكاية ابن عبد البر وحكي عنه أيضا نحو
قول مالك وهو أن شق حكاية لغيره وهو من قول حكاية أبي حنيفة وحكي الثوري عنه
مثل قول لا يركع في ذكره القول لسان بر كعتي في المسجد لا بأس
فوت الركعة فليركع ركعة وفي ذلك مع رواية وهو قول الأوزاعي ومحمد
ابن عبد العزيز وشك الثوري عن أبي حنيفة وأحمد القول لا بأس بركعتي في
المسجد وغيره قال في فوت ركعة الأولى وهو قول مشايخ الثوري حتى قالت
بن عبد البر وهو أن شق القول في ركعتي الغدير في ركعتي الغدير في ركعتي الغدير

وفي القديس جعوا وأفراد والضعفة والقول أخرجه به روى وكه مسلم جود وهو القديس والضعفة
رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال (أي يمشي أحكم أو يمشي) ثم من إراوى (أو أتبع رأسه)
من السجود فهو من السجود حديث خص بن عمر عن شعبة عن أبيه وإمام ماجد ويعلق به
الركوع لكونه في معناه وليس على السجود المنطوق به لم يدم في غيره لأن الأصل أقرب يكون فيمن يركع في غيره المنطوق

للطالب كذا الردي في الفقه ونسبه له احب الصفة لا يجوز تحضير رواية البخاري رواية أبي داود لان الحكم فيه مساو
ولو كان الحكم مقصورا على الرفع من السجود لكن لا دعوى التخصيص وجه قال وتخصيص السجدة بالذ كر رواية أبي
داود من باب سريال تقيكم المرو لا يعكس الامر لان السجود اعظم (قل) رفع (الامام ان يجعل اقتراسه) التي جنت بالرفع
(راس جمل) حقيقة فان يسبح ٢٢٢ اذا مانع من وقوع المسح في هذه الامة كايتمده حديث أبي مالك الاشعري

قضية ذكرنا خلف وفي آخره
ويسمى آخر من قردة وشنازير
الديوم الفاضلة أو حصول جيقته
الحسبة أو المعنوية كالبلادة
الموصوف بها لحما فاستم
ذلك ليعا هل ورد بان الوحيد
بأمر مستقبل وهذه المدة
حاصلة في فاعل ذلك عند فعله ذلك
(أو يجعل لله صورة صورة
جمل) بالثلث من الراوي ولم
أن يجعل الله وجهه وجهه جمل
ولان حبان أن يحصل اقتراسه
وأس كلب والظاهر ان الاختلاف
حصل من تعدد الواقعة أو هو
من تصرف لرواة ثم نظاهر
الحديث يقتضي تحريم الفعل
المذكور ولو عد عليه بالسج وبه
جوز ان يرى في المجموع ومع
القول بالتحريم فالجهد على
ان فاعله يأثم وتجزئ الصلاة
وقال ابن مسعود لرحل سبعين
امعة لا وحسب حليت ولا
بامانة اقتديت وعن ابن عمر
تبطل الصلاة به قال أحد
روايه وأسل الظاهر بناء على أن
التمس يقتضي السجود وقد ورد
الزجر عن الخفض والرفع قبل
الامام عند الغزالي من حديث

صلاة الامام اذا كان الوقت واسما قال ابن الجلاب من المالكية القول التاسع أنه اذا
جمع الامة لم يصل له السجود في ركعتي التجر ولا في غيرهما من التوافل سواء كان في المسجد
أو خارجه فان فعل فقد عصى وهو قول أهل الظاهر وتقدم ابن حزم عن الشافعي وعن
جمهور السلف وكذا قال الخطابي وحكي الكراهة عن الشافعي وأحد وحكي القرطبي
في المقام من أبي هريرة وأهل الظاهر انهم لا تنتقد صلاة تقطوع في وقت إقامة الفريضة
وهذا القول هو الظاهر ان كان المراد إقامة الصلاة الامة التي يقولها المؤذن
عند اعادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو التبادر الى الاذان من هذا
الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعد هذا يدل على ذلك لا اذا كان
المراد إقامة الصلاة فاعلمها كما هو المعنى الحقيقي ومنه قوله تعالى الذين يقيمون الصلاة فانه
لا كراهة في فعل النافذة عند إقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة واذا كان المراد المعنى
الاول قول المراد بالرفع من الامة لانه حينئذ يشروع في فصل الصلاة والمراد
شروع المؤذن في إقامة قال العراقي بمقتضى أن يراد كل من الامرين والظاهر ان المراد
شروعه في الامة لشيء بالمؤمنين لا ذلك التحريم مع الامام ومجمل على ذلك قول في
حديث أبي موسى عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صلى ركعتي التجر
حين اذن المؤذن يقيم قال العراقي وسناده جيد ومثله حديث ابن عباس الا قد قوله
فلا صلاة بمثل أن يتوجه لنفي الى الصلة أو الى الكيل والظاهر توجهه الى الصلة لانها
أقرب الجاهزين الى الحقيقة وقد قدمنا الكلام في ذلك فلا تنقد صلاة التقطوع بعد إقامة
الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي ان قوله فلا صلاة
بممثل أن يراد فلا يشروع حينئذ في صلاة مند إقامة الصلاة وبممثل أن يراد فلا تنقل
بمسلاة وان كان قد شرع فيها قبل الامة بل يقطعها المصلى لا ذلك ففسله التحريم
أو انها تبطل بقسها وان لم يقطعها المصلى بمثل كلامه الاخيرين وقد بلغ أهل الظاهر
فقالوا اذا دخل في ركعتي التجر وأقبر هلمن التوافل فاقبت صلاة الفريضة بطلت
الركعتان ولا فاقبة في ان يسلم منهما ولو لم يسم علم منهما غير السلام بل يدخل كما هو
بأنه ادعاء التحكيم في صلاة الفريضة فاذا أتم الفريضة فان شاعركهما وان شاعركهما
قال وهذا غلو منهم في صورة ما لا يريون عليه غير السلام فليت شعري أيهما أطول زمانا
مدة الام أو مدة إقامة الصلاة بل يمكنه أن يتأب بعد السلام فحصل لكل الاحوال
في الاقتداء قبل تمام الامة ثم قال الشيخ أبو جود من الشافعية ان الفضل خروج

أبي هريرة رضي الله عنه في بعض نفع قبل الامام ان فاصته يشيطان وعز في جميع لزوائه في لطيفاتي في الاوط من
وقال اسناد حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقفا قال في الفتح وهو المحفوظ وفي الحديث كمال
شفقة صلى الله عليه وآله وسلم بأمنته وسألهم الاحكام وما يترتب عليها من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة
ولا دلالة فيه لانه دل بطريقه على منع السابقة وعنفه ومعنى طلب المقارنة وأما المقارنة فيكون عنها وقال ابن بركة

استدل بظاهره فقوم لا يعقلون على جواز التناضح قال في القمع وهو مذهب ذي صري على دعاوى غير برهان والذي استدل
بذلك منهم إنما استدل بأصل الصحيح لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبر ليس للتقدم قبل الإمام سبب الاطلب
الاستقبال ودواؤه أن يستصره لا يسلم قبل الإمام فلا يستعمل في هذه الأنفال انتهى وهي المسئلة فصفة كذا كرافقه ابن
عمر الهيثمي في مسأله ما قلناه ان بعض الأئمة تردد من مدينة الى شيه في سنة ٢٢٢ لسمع عليه فكان دأما عليه وبين
الطبعة سقمع لا يستطع أحد

من السائلة اذا أداء اتصافها في خوان فضله التصرم وهذا واضح انتهى قوله الا
المكتوبة الاقف واللام ليست للصوم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة لئ
أقيمت وقد ورد التصريح بذلك في رواية لا جد بلنظ فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت
وكذلك في رواية لا يهرتز كراهان عـ دال على التمهيد وكذا ذكر المصنف في حديث
الباب (وعن عبده بن مائة ابن عبيدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد

أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف فمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه الناس
فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح اربعاً لصبح اربعاً استق عليه) وفي الباب
عن عبد الله بن سرجس عن محمد بن مسلم عن أبي داود والنسائي عن ابن ماجه قال جاء رجل الى النبي
صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فبلى ركعتين قبل ان يدخل في الصلاة فاصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال يا فلان يا صلاتك اتممت بالتى صليت وحسبك وما في
صليت معنا وعن ابن عباس عن أبي داود الطيالسي قال كنت أصلي وأخذ المؤذن في
الاقامة فبذ في بي الله صلى الله عليه وسلم وقال أصلي الصبح اربعاً ورواه أيضاً شيخ
والبراز وأبو يعلى وابن حبان في صحيحهم والحاكم في المستدرک وقال في شرط الشيخين
والطبراني وعن أنس عند البراز قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت
الصلاة فرأى ناساً يصلون ركعتي الغير فقال لصلواتك منتهى ان تصلياً ذاك أقيمت
الصلاة وأخرج جملة ما في الموطأ وعن زبد بن ثابت عند الطبري في الاوسط قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يصلي ركعتي الغير ويلا فيهم الصلاة فقال لصلواتك
معاً وفي اسناد عبد المنعم بن بشير الانصاري وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وعن
موسى عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي ركعتي
الفداً حين أخذ المؤذن فيهم فغمر النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا تكن هذا
قبل هذا قال العراقي واسناد جيد وعن عائشة عن ابن عبد البر في التمهيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناساً يصلون فقال لصلواتك معاً
وفي اسناد شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في رواه وارساه في لثبه سـ سـ اى
اختلاط به والتقوا عليه قال في التمهيد في اموس والكتاب لاختلاطه وانما في الحديث
يدل على كراهة صلاة ستة الغير عند قطع الصلاة المكتوبة وقد تقدم في خلاف في
ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(سبحي كثر اربعة في سنة لـ واداً وقصر الشعر وتقلله وفيه ناداً أخر ما عتـ أمر بن صلاة خلفه قال ابن بطال
ويحتمل أن يكون مأخوذاً من جهة من جهة ما عتـهم ان الامر الذي يتولى الامامة ينصبه فيه وأنه وأخرج مسلم عن أبي ذر
قال ان خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني باسم وأطيع وان كنت عـ داحش بعد لا طرف وأخرج جملة ما في
والبيه في نفسه قصة ان أبا ذر انتهى الى البرقة وقد أقيمت الصلاة فاجتمعوا فيهم فقتل هذا أبو ذر فذهب يتأخر فقتل أبو ذر

أروى خطي على الله عليه وآله وسلم الخ فثبت دلائل صحة الصلاة المبدوءة أمر حتى مقصود الباب واستدل على المنع من القيام على السلاطين وإن جازوا لأن القيام عليهم بالقبض إلى أشد مما يشكر عليهم ووجه الدلالة منه أنها أمر بطاعة العبد الخبيث والامامة الضام التي تكون بالاستحقاق في قرش فيكون غيرهم متعلبا فإذا أمر بطاعته استلزم النهي عن مخالفة والقيام عليه ورواة ٢٢٤ هذا الحديث ما ينصري وروايت وفيه الحديث والمنع والقبول أو أخرجه

البحاري أيضا في الصلاة لا تكلم وإن جاز في الجهاد (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا) أي الأئمة (لكم) أي لا يكلمكم فإن أصابوا في الأركان والشروط والسنة فلكم ثواب صلاتكم ولهم ثواب يوم صلاتهم وهذه المفظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد ورواه ابن لهيعة في صلاتهم وزعم ابن طال أن المراد بالصلاة هنا الصلاة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعا لعنه الله تدركون أقراما يصلون صلاة لغير وقتها فإذا أدركتهم صلوا في يومكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوا جماعة وهو حديث حسن أخرجه ترمذي وغيره قال فان تقدير على هذا فإن أصابوا الوقت وانخطأ الوقت فلكم يصح الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كما في رواية أحمد يدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الأقراد وكذلك أخرجه الأسماعيلي وأبو نعيم في

أنه قال كان لي على الله عليه وسلم على الركبتين هذا لأمانة وكيف الجمع منه وبين أحاديث الجليل فثبت أن ذلك خاص بالامام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والأول أن يقل أن في استناد الحديث الخبر الأعم وهو ضعيف كما علم بل يندري بالكذب فلا حاجة إلى تكلف الجمع

(باب الأوقات المنهي عن الصلاة فيها)

(عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ممنى على وفيه في صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب رواء أحد البضاري وعن عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب الشمس ورواه أبو هريرة مثل ذلك تحقيق علي ما وفيه من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تقرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ورواه البخاري ورواه أحمد وداود وقال فيه بعد صلاة العصر) في الباب عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبسة وابن عمر وسيد كزف المصنف وعن ابن مسعود عن الجاهلي بلفظ كنهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن ماس عن الطبراني في الأوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تقرب الشمس وعن معاذ بن عمر أن أبا عبد الله القمزي وذو كبر ابن عبد الله الناس في شرحه بنحو حديث أبي سعيد وعن زيد بن ثابت عن الطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن مرة عن الطبراني أيضا بنحو حديث عمرو بن عبسة الآتي وعن سلمة بن الأكوع أن أبا عبد الله القمزي وعن علي بن أحمد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في أثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر والباب عن جماعة من كرم ترمذي والحافظ في التلخيص قوله لا صلاة قال ابن دقيق العيد صيغة التثنية إذا دخلت في القضا الشارح على فعل كان لا ولي جعلها على نفي الفعل الشرعي لا المحسوس لا الواسطه على نفي المحسوس لا احتجائي نصيبه إلى ضمها والإصلا عنه وإذا جعلها على الشرعي لم يفتح إلى إضماره ذابوجه الأول ووجه على هذا فهو نفي معنى النهي والتقدير لا تصلوا كما تقدم التصريح بذلك في

صغرى جيمما وكذلك أخرجه الزيادة بن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عتبة بن عامر حديث مرفوعا بلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لا جد في هذا الحديث قال صلاة الصلاة وقتها وأكلوا الكوع والسيور فهي لكم ولهم قال في الفقه هذا بيان المراد ما هو أعم من أصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث مردى من زعم أن صلاة الإمام إذا قلت فقلت جلافتين خلقه وقولهم أن الخطأ من كبر الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للمعبد

لا اله الا الله قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف الجاهل الظاهر واستدل به الخوى على انه يصح خلافه لا يجوز من اذا كان امامهم
 ع. ثم عليه الاعادة فان قيل نعم ر. عليه غيره على اعم من ذلك وهو صحة لا تقام عن جعل شيء من الصلاة كما كان او غيره
 اذا اثم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط ان يكون الامام هو الخليفة او وليه لا يصح عندهم صحة الاقتداء الا ان علم
 انه تركوا وجابوا منهم من استدله على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة

الخطبة مرضى الله تعالى عنهم كذا
 في نيل الاوطار لقنو كما رجع
 القرواني ذكره صاحب التنقيح
 بقوله وقد صح عن جرائده صلى
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فاعاد
 ولم يبدو او كذلك عثمان وروى
 عن علي بن قيس (وان اسقط)
 اوزكبو الخطبة في صلواتهم
 ككونهم بعد ثنتين مثلا (فلكم)
 فواها (وعليه) عفاها قال
 ابن عثيمين رحمه الله تعالى في بعض
 سبل الله عليه وآله وسلم - خطأ
 الامام عليه دون المأموم فلو نسي
 الامام طهارة الحدث وصلى ناسيا
 عليه ان يصدا الصلاة بها ان يلا
 نزاع ولا حاجة على المأموم عند
 جهوره لعل يكاتب وانفى
 وحده في المنصوص المشهور
 عنه كاجري ذلك لعدم رواته
 انتهى ورواه هذا حديث استة
 ما بين يدي ادى وكوفي وصنفه
 وقوله التصديق والعنفقة
 والقول وتخرجه اخرجاه لعل
 من بن عباس رضي الله تعالى
 عنهم حديثه في بيت خالته
 تقدم وفي هذه الرواية قال ثم قام
 حتى خرج وكان اذا قام نزع ثيابه
 لمؤذنه فخرج من بيته الى

حديث أبي هريرة ر. ابن عمر بن الماسم وسياقي حديث علي وحكي أبو القح الجعري
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النبي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انما هو
 اعلام بانه لا يطوع بعدها ولم يصد الوقت بالنهي كافي صده وقت الطلوع و وقت
 الغروب و في ذلك ما رواه ابو داود والنسائي باسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر الا ان تكون
 الشمس نقيصة وفي رواية اخرى نقيصة فقل على ان المروءة بعد ليس على حرمه وانما المراد
 وقت الطلوع و وقت الغروب وما قاربهما كذا في القح في الصلاة بعد العصر وبعد
 صلاة الظهر هذا نص في بيان العكس من مظنة جعل الصلاة لا بدخول وقت الظهر
 والعصر وكذا قوله في الرواية الاخرى لا صلاة بعد "صلواتين" وكذا قوله في رواية ابن عمر
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة لا في صل صلاة الصبح ثم
 قصر وقوله في صل انما يصح ثم قصر فعمل في الحديث انما يقتضي على الاحاديث المتقدمة
 بهذه زيادة قد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الظهر فذهب الجمهور الى
 انها مكروهة وقد ادى النووي الى الاتفاق على ذلك وقد قبله الحافظ بانه قد حكى عن طائفة
 من السلف الاصححة ان احاديث انهم نسيوا صلاة قالوا في حاله اودوا غيره من
 أهل الظاهر بدين جزم ابن عمر وهو ما ذهب اليه ادى والقسم على حال الامور وقد
 اختلف لقائلون بالكرهية مذهب الشافعي والمؤيد بالله الى انه يجوز من الصلاة في هذين
 الوقتين ما ليس بامة لا يصح الا على الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر وقد تقدم
 الجواب عن هذا استدلال في باب نقيصة المسجد وذهب ابو حنيفة الى كراهة تطوعات
 في هذين الوقتين مطلقا وحكى عن جماعة منهم ابو بكره وكعب بن جهمه المنع من صلاة
 انرض في هذه الاوقات واستدل لقائلون بالا حصة تطوعا بانه من دعوى التسخ
 لاحاديث لسبب صرح بذلك ابن عمر وغيره جعلوا لما صح حديث من ادرك من الصبح
 وكعة قبل ان تطلع الشمس ومن ادرك من العصر وكعة قبل ان تغرب الشمس وقد
 قدم ولكنه من صلاة انرض فلا يصح التسخ احاديث الباب على فرض ان اخره وتجاه
 ما فيه تخصيص صلاة ارض من عموم النبي واستدلوا ايضا حديث صدرته على الله
 عليه وسلم ركعتي الظهر بعد العصر وقد تقدم بجواب عنه واستدلوا ايضا بحديث علي
 في تقدمه في تعيين النبي فيه بقوله الا تكون الشمس مضامة وقد تقدم ان الحافظ
 قال في القح ان اسناد حسن وقال في وضع آخره ان اسناده صحيح وهذا وان كان

المسجد (صلى) اساس (ولم يروا) كما لا يتحقق وضوءه بل يوم مضطجعا لا يتقاطعا ولا بد من هذا حديث في
 الوادي حتى طلعت الشمس لا يروى في الشمس والقبول لعل لا يلقب كما مر وهذا حديث من سببها وانما منه عمرو
 ابن الحرث رواية بغير العلوج وفيه لا فمن ان يكون مدينون على تسويح وادعوا له في انهم يرون من عبد الله
 رضي الله تعالى عنهما ان هذا بن حليل) رضي الله تعالى عنه (صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هذا الاخرة

فتمسك ما لا بد من تسليمه لعلها التي كان يوجب على الصلاة من قبل (ثم يرجع فيقوم قومه) والبخاري في الادب في صلبهم الصلاة المذكورة في الثاني فسلمها بقومه في صلاة وفيه جعة للشافي وأجده أنه تصح صلاة المقرض خلف المتكفل كما تصح صلاة المتكفل خلف المقرض لأن معاذاً كان قد سقط قرضه بسلامته التي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بقومه نافذة وهم مقرضون وهذا واضح جدا لارباب ٢٣٦ فيه وقد وقع التصريح بذلك في رواية الشافعي والبيهقي هي لم تنقطع ولهم

مكتوبة العشاء قال الامام الثاني في الامم وهذه زيادة صحيحة وخالف في ذلك مالك وابو حنيفة فقالا لا تصح والحديث جعة عليهما (نصلي) بهم العشاء فقرا بالبقرة اي ابتداء بقراستها وسلم قال تقع سورة البقرة (فانصرف لرجل) هو سهر بن أبي بن كعب كما رواه أبو داود وابن حبان وسام بن عثمان خلد أنس قال ابن الأثير أو هو سلم ابن الحرث حكاه الخطيب أو الـ أنيس أي واحد من رجال والمعروف يعرف الجفص كمنكرة في واده وساني قالنصرف الرجل فسلم في ناحية المسجد وهو يجهل أن يكون قطع صلاة أو لقدوة وفي مسلم قال معروف رجل سلم ثم صلى وحده وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فبطل على جواز قطع الصلاة ما قاله العذر فيه قاله الشافعي والمالكية قال في نفع وسائر الروايات تدل على أنه قطع القدوة فقط وليس يخرج من الصلاة بل انصرفها منفردا قال في شرح المذهب أنه قطع القدوة ويتم صلاته منفردا وان لم يخرج منها

صالحا لقصيد الاحاديث المذكورة في الباب القاضية بمنع الصلاة بعد صلاة العصر على الاطلاق بعد الوقت الذي تكون الشمس فيه صانعة لكنه أحسن من دعوى مدعي الإباحة للصلاة بعد العصر بعد التعمير مطلقا واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن عائشة أنها قالت بهم عمرانهم في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصحى طلوع الشمس وغروبها ويصلوا بها رواه البخاري عن ابن عمر أنه قال أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ولا أتأني حدا يصلي بطل أو نهار ما شئت من أن لا تصروا طلوع الشمس ولا غروبها ويحجب عن الاستدلال بقول عائشة بأن الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق جماعة من أصحابه كما تقدم فلا اختصاص لما رواه عنهم مشهورون نافلون بل زاد فقروا بهم مقدمة وعدم علم عائشة لا يستلزم عدم فقد علم غيرهما بما تقدم ويحجب عن الاستدلال بقول ابن عمر أنه قول عائشة لا يوجب فيه ولا يعارض المرفوع على أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما رواه كما ساقى واستدلوا أيضا بما أخرجه البخاري وقهر من حديث ابن عمر قال أنه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصروا بسلامتكم طلوع الشمس ولا غروبها قالوا فقص الاحاديث المذكورة في الباب على هذا المطلق على المقيّد أو نفي عليه بقاء علم على الخاص وبجوابه هذا من التخصيص على أحد أفراد العام وهو لا يصلح تخصيص كما تفرق في الأصول وأعلم أن الاحاديث القاضية بكذا هذه الصلاة بعد صلاة العصر وغير عامّة كان أحسن منها مطلقا كحديث يزيد بن الاسود وابن عباس الاتيين في الباب الذي بعدهما وحديث علي المتقدم وقضاة سنة الطهر بعد العصر وسنة التعمير بعد الاحاديث المتقدمة في ذلك فلا شك أنها مخصوصة لهذا العموم وما كان يشبهه وبين حديث الباب عموم وخصوص من وجه كحاديث تحية المسجد وأحاديث تحية الوقت وقد تقدمت والصلاة على الخنساء لقوله صلى الله عليه وسلم يا علي ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت والخنساء إذا حضرت الحديث أخرجه المزمعي وصلاة نسكوف لتوفيل صلى الله عليه وسلم فأدارا بقوله فاعزعو إلى الصلاة والركعتين عقب الظهر حديث أبي هريرة المتقدم وصلاة الاستخارة لحديث المتقدمة وغير ذلك فلا شك أن ما أعم من أحاديث بلابن وجه وأحسن منها من وجه وليس أحد العمومين أو من لا أثر به لعلها ما حال في من تحكم والوقف هو المعين حتى يقع الترجيح بامر خارج (وعن عمرو بن عبسة قال قلت يا نبي الله - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم انصرف للصلاة حتى تطلع الشمس وترفع قائمها تطلع حين تطلع برفق شيطان

قال وفي هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها لا يجوز لعذر غير عذر الثاني لا يجوز لمصلحة الثالث يجوز لعذر وسبب ولا يجوز غير وتطويل التمهيد على الأصح نفى (فكلام معاذ تناول منه) يسوق قتال كالأبواب والبخاري في الادب له صائق (ينفع) ذلك (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد أتى قتال معاذ لثأر أصبحت لأذكر ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كره ذلك رسول الله فقال ما أتى على النبي صبيحتا قال يا رسول الله قلت على ناضح في النهار فقلت وقد أتيت الصلاة

فدخلت المسجد فدخلت معي الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فاستمرت فحلفت ثم ناحت به السجدة (قَالَ) صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فانت) أنت (فانت) قال ذلك (الآن) مرأى بولان عاكر مرأتى أشعتر عن الجماعة ما قد منها لأن التطويل كان سبباً لزوج من الصلاة وتولت الجماعة حقوق الشعب ليسبق بإسنادهم عن عمر لا يفتضوا الله في عباده يكون أحدكم ما ما يفتقر إلى القود حتى ينقض اليه ما به فيه بولان ٢٢٧ عينة أفندهم - مرة الاستهزاء الانكارى والانسداد لتأكد أو قال

[illegible][illegible]

في اليوم مرتين وجواز خروج الماء ومن الصلاة العذر وفيه جواز صلاة المفرد في المسجد الذي يصل فيه الجماعة اذا كان
 العذر وفيه الانتكار بلفظ لو قومه بمسورة الاستسهام وورده منتهى ترك كل أحد بمسورة الاكتفاء في التمسك بالقول
 والاذكار في المكروهات وفيه اعتذار من وقع منه سقطا لاصح وجواز لوقوعه في حق من وقع في محذور كذا في الفتح اعترضه
 به من قوله لا هذا فلا دليل فيه لانه ٢٢٨ هـ في ولم يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يره وما هو لاما يتفق

لكثير من القضاة ان غضب ولا دليل على
 جوازه وقد قال صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يذركن امرؤ فتي
 جاهلية في كرم قل من هذا افلا
 علم هذا الا بكسر الهاء وهو
 اعترض من شئ من عدم ادخاله
 على طرق الحديث في رواية
 الامام أحمد في معراج لابي
 صلي الله عليه وآله وسلم في
 حديثه ان ياتي في اوردت ان
 في تحذير في دخلت المسجد
 لاصلي مع تقوم فباطل فيكون
 في لافي واختلف في سقيه
 فزعم اني منافي في قبول نبي
 صلي الله عليه وآله وسلم في هذا
 فقال اثنان نعم اثنان لا الخ
 ففي هذا الحديث نص في علم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بذلك وهذا الحديث أخرجه
 مسلم وسانق في عن ابي
 معمر بن زكريا في حديثه ان رجلا
 قال في الفتح ما أقبل على نسبيته
 ووجه من زعم انه حرم بن أبي
 كعب لان نسبه كانت مع موافق
 لادع أبي بن كعب فنهى فقلت
 وكان في يصلي بها فبا كذا
 أبو يعلى في مسنده من حديث
 جابر فعمل بهذا في هذه القصة غير

قال انصت قال انصت وجه الله وهذا انصوص الحصة تدل على ان النبي في القبر
 لا يتعلو بصلواته بل بالفعل كانه انتهى والحد يثب على كراهة التطوعات بعد صلاة
 العصر والقبر وقد تقدم ذلك وعلى كراهة أيضا مطلق الشمس وعند فائقة الظاهرة
 وعند فروجها و... يأتي لكلاء على هذه الاوقات وعن يسار مولى ابن عمر قال رأى
 ابن عمر وأنا أصلي بعد طلوع القبر قال لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج علينا
 ونحن نصل هذه الساعة فقال ليبلغ شاهدكم ان صلاة بعد الصبح الاربعين
 روي أحمد وبنو و... وأخرجه أيضا الماروق في رواية أخرى وقال غريب لا يعرف الامن
 حديثه روى ابن موسى قال الماروق وقد اختلف في اسمه شيعة فقيل لأبو بن حصين وقيل
 عن بن حصين وهو يهول وأخرجه أبو يعلى والطبراني في وجهين آخرين عن ابن عمر
 نحوه روى ابن عدي عن طريق محمد بن عبد الرحمن ليلالي عن أبيه عن ابن عمر ورواه
 أيضا الماروق من حديث عبد الله بن عمرو بن العلاء عن مسنده الاخر في روى أيضا
 الماروق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في مسنده ورواه ابن الجراح ورواه
 أيضا يحيى من حديث سعيد بن المسيب مرسله قال روي موصلا عن أبي هريرة روى
 به ورواه موصلا في بن عدي وسنده ضعيف والمرسل أصح والحد يثب على
 عن كراهة موعود مطلق القبر الاركتي في القبر قال ابن مني وهو أجمع عليه أهل
 العلم كرهوا أن يصلي الرجل في مصلوع القبر الاركتي القبر في الحافظ في التلخيص
 سوى لقوم في الجمع على ذلك لانه لم يصيب فان اختلف في ذلك معتهور كراهة
 المنذور وغيره وقال الحسن البصري لأبى به وكان ما لم يرى أن يصلي من فاتته صلاة
 يثب على وقد أئتمن ذلك محمد بن نصر في كتابه أسبل انتهى وطرق حديث أبي يعلى
 بعضها أيضا فتنصير فلا يحتاج بها على الكراهة وقد أفرط ابن حزم فقال الروايات في
 لاصح بعد القبر لا ركعتا القبر في موطوءة وكذا في وعن عقبه بن عاصم قال ثلاث
 ساعات نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بين أولان قبرا من موتانا حين
 تصبح الشمس رعدة في ترتفع وحين يقوم وهم التلبية وحين تضيء للقرب في تقرب
 ربه إلى البصاوي قولنا في قبر هو يوم البيا الموحدة وكسر هالفتان قول
 تنووي قال بعضهم لم ينعى صلاة الجنزة وهذا ضعيف لان ملاقاة الجنزة لا تذكره
 في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز فيه الحديث في مخالفة الاجماع بل له واب ان معناه

قصة معاذ (قال والله يا رسول الله اني اذا خرج من صلاة الغداة) أي لا أحضر جامع الجماعة واستدل
 به على نجاسة الصلح بذلك (مرجل فلان يطيل بنا) أي من تقوله ونحن القدر فلهذا كثر طول القراءات في الغالب (فأرايت
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرعلة شذوذا به من عند) أي يوم أخير بذلك تنصير في علم ما يثب في نفسه كذا قال
 ابن عتيق جابر فعمل بهذا في هذه القصة غير

ورد به محرم بمالقيه عليه السلام لاحياءه لكونه من جماعه علي بن ابي طالب ومن فعل ذلك الى ان قال في فتح هذا
حسن في الباعث على اصرارها واغضب اهل الكوفة اشد قال - قد شاور ارجه ولا يرد عليه انتقيب الله كود (ثم دل)
على الله عليه وآله وسلم (منكم منقرين) بصيغة الجمع في نفسه والرد لقننى - بن دأقنات انت (مايكه) أى
واحد منكم ماضى بالناس يرفقنا ما كيد التحميم وزيادتها مع أى ٢٢٩ النمرطبه كثير ووزن يفتيان فم أن الناس

[illegible][illegible]

فيه على جواز ادخال الصبيان المسجد لاحتمال ان يكون العتيق حيث يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه بل هو الظاهر
ثم في مشقة التي صلى الله عليه وآله وسلم لم على تعذيبه وما اعادته اسأل لكثيرا والحمد لله رب العالمين فاعلم ان ادخال الجماعة مع
الرجال وروى ابن ابي شيبة عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الاولى بسورة قنوقر ثم رآه فصاح
بكاءا العتيق فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث السبعة مائة روى في ٢٤١ وعنه في رواية ومعه في نسخة له في ٢٤١

قال ابن زيد بن اسلم قال فرأيتهم اجمع فرينة لصاد المهسلة وهي العسمة من الجنب
والكتب التي لا تزال ترد أي تكثر من الغاية واستعمل للانسان لان الجفر يصنفوهي
ترجم عند الشافعي وقال الاسفي القرينة للجبين لان كتب الجنب وسبب ردها
فرايتهم اجمع في رسول قعصلي الله عليه وآله وسلم من الهبة عظيمة طرمة
البسعة لكل من اجمع كثره في قوله ثم اتيت مسجد جماعة فخذ ود وخذ على
أحد ثم فرسه ثم أدرك الامام وليصل فجلس معه لفظ ابن اسلم اصله في قوله
ثم أدركك لانه فاصابني فانه لم يخاله فيه نصيرم بان ثانيا في الصلاة العامة
ثالثه وظاهره بعد ان فرق بين أن تكون الاولى جماعة أو فردا لان ترك الاستصحاب في
مقام الاحكام يزل منزلة العموم في المثال قول ابن زيد اجرة لجموعا فانه قد يبد
الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده فيسته وفي غيبته وامان صلى في جماعة من
قائه بعد في أخرى قلت واكثر ولو اعد في جماعة أخرى وعاد في نه وراية الى
ما ثم ية وهذا يعني فاده في وجه فلهذا قوله لا يوجب حنفية وشافعية
وهماء ومن هم قويه في فهمه وآله وسلم صلى صلاة يومية مرة في ربه
وزاها واذا هو بهر أصحاب شافعي وهو قول اشاعلي لغيره من يعرضه
هي الثانية اذا كانت لا في فردا استدراجا خرجوا وعين في بن عرفة
جئت وحي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجلس له ودخل معه في الصلاة
فاصرف عينا رونا الله صلى الله عليه وآله وسلم فرج جئت فقلت ثم لا يبريه في
يا رسول الله قلت انك قال فاصابني ان قد جعل مع ليس وراية في كذا
صبت في غزاة رما حسب ان قد صيرم فقلت ان جئت في الصلاة فوجدت اس صلى
معه ومن كنت ففعلت نكر نكر فله وهذا مكتوب في قوله قد ضمه اخا في قوله
البيان ان حديث زبير بن اسود ثبت منه في قوله انه ردف في لفظ وليعبد في
صلى في شية فانه قد في رواية يصحبه شاة حتى وعي فرضه حجة حديث زبير
عمر لا حجة في دفع منه في حديث اب ب عكس جهن حديث اب ب في من صلى
الصلاة الاولى في جماعة ومن عدل عن صلى مشركا كما هو في حديث
ويكون في حديث بن جرير في قوله وسقوا بن حنيفة بن عتبة
جئت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته في صلاة فوجدته في صلاة
قوله لانه فرضه في غير فرق بل تكون في صلاة فافراس في صلاة

فانكسر (قالي اكرم) رؤية حقيقة (من رزق الظهري) أي من خلق خلق خاصة بصرفه كأي شعر به التعيين قبل الرؤية
ومشوارها من خلقه وقيل انه كان في عين كتيبه بمكان كسم الخطاط يصبر بها ولا يجبرها للتياب وفيه مراعاة الامام لرعيته
والله اعلمهم وتقدرهم من الخلق وفي رواية أخرى عنه قال وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسأل يرض منكبه
بشك ما حبه وقدمه يقدمه والمراد بذلك ٣٤٢ المباعدة في تعديل الصف وسد خلله وقد ورد في ذلك والترغيب فيه

في أحاديث كثيرة صحيحة منها
حدث ابن عمر المروئي عن أبي
داود وصحبه ابن خزيمة وآدم
ولفظه ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال تعبوا
الذنوف وسادوا بين الناس
وسدوا النمل ولا تنفروا فربما
لشيطان ومن وصل فمما وصله
الله ومن قطع فمما قطعه الله عز
وجل (عن عائشة رضي الله
عنها قالت كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يمشي من المسجد
في جرد ظاهره ان لم يدر جردت
وبدل عليه قوته (وجهه) في الجرد
قصير ووضع منه زينة في غير
عن يحيى بالقطر كان يصلي في جرد
من جرد أنوار وجهه والمراد الجرد
التي كان يحضرها في المسجد
بالصبر كأي رواية الثانية
عند البخاري ولا يداود عنها
انها هي التي نصبت في الحبر على
باب بيتها فاما ان يحصل على لتعدا
أو على الجرد في الجرد ونسبة
الجرد اليها (مرأى الناس شخص
النبي صلى الله عليه وآله (رسم)
من غير تميزهم لانه لم يدر
لانه كان لا يفرق بينه وبين
فهم أناس يصلون بصلاته)

صلى الله عليه وآله وسلم مثله ربه ومقدن بهم هم خارج مجرود وهذا هو موضع الترجمة والحديث
على ما لا يخفى وللفظها اذا كان بين الامام وبين لقوم أي لقتدين به حائط أو ستره يعني لا يضر ذلك وهذا مذهب المالكية ثم
اذ جهلوا مسجدوه به لانه سمعوا ببيع جرد عند الشفعية واجماع لانه على ذلك قال الحرس البصري
لا بأس أن تعلى وينك ومنه نهر أو سو كان محو جالي حياحة أم لا وهذا هو الصحيح عند شافعية وروى سعيد بن منصور

باسناد صحيح عنه في الرجل يصل خلف الامام وهو فوق سطح بابه لا بأس بذلك فان اوجع بآتم أي المصل بالامام وان كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما اجدار اذا جمع تكبير الامام وله هذه المسئلة فتدبر مع ذكرها ان استطاع وفيه جواز الانقياد بين الذين الامامة (فأصحو) دخلوا في الصباح وهي تامة (فقدوا بذلك مقام الله) القادة انما فيه تقدم معه الناس يسلمون بصلاته منعدوا ذلك أي الاتقاد به حصل الله عليه وآله وسلم (البتين) ٢٤٣ أولاده حتى اذا كان بعد ذلك جلس رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (يخرج) الى الموضع المجهود الذي صلى فيه ثلاث الصلاة الثلاثين وثلاث (فأصبح ذكر ذلك الناس) الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن عهده عند عبد رزاق ان الذي صلى به بذلك هو رضى الله عنه ائتمال انو شئت ان تكتب في قرض (عليكم صلاة اميل) أي من طريق الامر بالاتقاد على الله عليه وآله وسلم أنه كان يجب هذه التسمية لمن هذه الاشياء فرض آخر ذكره على خمسة ولا يدور فيه في لاسر لا يدل اقول الذي قاله في الحديث في لتقصير كماله عليه السلام في الحديث من روى يزيد ابن ثابت الانصار كان اوصى رضى الله عنه في ما قاله عرف ولا ينص كر علم الذي رأيت من ضعفكم وفي انظر صحتكم بضم الصاد وكون اللون اى سر صم على اتمه صلاة الله وريح حتى رستم أصواتكم وحمم بل حسب بضمهم ليل لظنهم يومه صلى الله عليه وآله وسلم يذكي بجاري في الادب في الاعتصام بآله

والحديث شافى آخر به أيضا الطبراني وأبو عبيد في تاريخه ما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن حجر في التخصيص وهو ما رواه وروى ابن عدى عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد التخصيص حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من طائف فليد أي سير طائف وقال لا يذبح عليه وكذا قال الصاري وقد استدل به في الباب على جوار طواف والصلاة عليه في أوقات الكراهة وفي لا تذهب النافعي والمنصور. وقد ذهب الجمهور في الكراهة بالاحديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيح الجانب ما اشغل على الكراهة وأنت خبير بان دأب جسيم بن عامر لا يصلح لتخصيص أحاديث التمس المتقدمة أنه أهم من أمن وجه وأخر من وجه وليس أحد المسموعين أولى بتخصيص من الآخر لما عرفت فيه مرة رأينا حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص أبي عن صلاة بعد العصر وبعد الظهر لكر بعد صلاته للاحتياج وهو مذكور في الحديث. حديث آخر عند النافعي بلفظ صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الامثلة وذكر الاستئذان رواه أيضا أحد رواين عدى واستاده عبد الله بن المومل وهو ضعيف وذكر ابن عدى هذا الحديث من جله ما تكبر عليه وقال البيهقي تفرد به عبد الله بن كاذبه ابراهيم بن طهمان وهو أيضا من رواية مجاهد عن أبي ذر وقد قال أبو تمام بن عبد البر انما عني والندري وغير واحد لم يسمع منه وقد رواه أيضا بن خزيمة في مصنفه وقال ما أشك في صحاح مجاهد من هذا وهذا الحديث ان مع كل ذلك لا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الظهر من غير فرق بين ذكر الطواف وغيره ما من التطوعات التي لا يسيب لها لئلا يسيب

(أبواب سجود التلاوة والذكر)

(باب مواضع السجود في الحج ومن والفصل)

(عن حماد بن عاصم) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخر عشر سجدة في الترات من ثلاث في الفصل وفي الحج سبعة تارة رواه أبو داود ومجاهد الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وأبو داود وسنة التمدري وأبو داود وسنة فقه عبد الحق وابن لثبان وفي استاده عبد الله بن مثنى الكلبي وهو مجهول والراوى عنه الحارث بن عبد الحمق المصري وهو لا يعرف أيضا كذا قال ابن المنذر وقال بن مازك ولا يسن في الحديث قوله خمس عشرة سجدة فيه دل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعا والى ذلك

حتى شئت ان يكتب عليكم ما قلته وقد استشكل أصحابنا هذه الخشية كما وضعه الحافظ في كتاب التهجيد فراجع (صلاوات الناس في يومكم) أي الواقل التي لم تشرع غير الجماعة (فان أفضل الصلاة لله في بيته) ولو كان المصدق ولم يدبر جنس لرجل ولا يدبر استقامت ثبوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذه المساجد يوتن خير لهن ان يوجهن (الا) صلوات الخمس (المكسرة) وهذا يعمل على ما لا يشرع فيه الجميع وكذا

فلا يخلص المصعد ذكر كفى التحية أو المراءى ما يشرع في البيت وفي المصعد ما فلا يدخل تحته المصعد لأنها لا تشرع في البيت أو المراءى ما يشرع فيه الجماعة كالصلاة أو التراويح من ثم ما هي في المصعد أفضل منها في البيت ولو كانت مفضولة لاهل يدخل ما وجب لعارض كالتذكرة فيه نظراً لالتنوير التي تبحث على المائدة في البيت المذكورة حتى وابعدهن الرياء ولتترك البيت بذلك منته في الرحمة وينفر منه الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن أن يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو لم يكن فيه من الرياء ورواه هذا

الحدوث ثلاثة مذنبون وعبد
الاعلى اصلهم البصرة وسكن
بغداد وفيه تصديق والضعفة
وأخرجه أيضاً في الاعتصام
وفي الادب - وسلم في الصلاة
وصعدوا اوداد وارتدوا
والساق (عن عبد الله بن عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنهما)
رسول الله - صلى الله عليه وآله
(وسلم) كان يرفع يديه احتجاباً
التنوير اجتمع الامة على احتجاب
رفع ايدين عند تسكيع الاسرام
وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على
جوازها عند افتتاح الصلاة ولكن
من فصل عنه لا يجاب لا يبط
الصلاة بتركها انتهى وعن أبي
حنيفة أنه يأمرك (حسبوا)
منكبيه أي إذا هاندا لا فرضا
خداً لا أحد من سائر الروي
وعن قاله بل وجوب أيضاً الاورام
والجسد في شيخ الصاري وابن
بزينة والمرأى بهذا كقول التنوير
في شرح مسلم وغيره انهما في
اطراف اصابعه أعلى اذنيه
وايهما لم تضحى اذنيه وراحته
منكبيه إذا انتقع الصلاة)
أي برفعهما مع ايدهما التكبير
ويكون انتهاؤه مع انتهاه

ذهب أحد واليت واصو وابن وهب وابن حبيب عن المالكية وابن المنذر وابن سيرين
من الشافعية وطائفة من أهل العلم أن يقولوا في الحج سجدة واحدة وفي من ذهب أبو حنيفة
ر. اودوا الهادوية إلى أنها أربع عشرة سجدة لأن أبا حنيفة لم يعط في سورة الحج إلا سجدة
وعدهم سجدة من والهادوية عدوا في الحج سجدة واحدة ولم يعدوا سجدة من ذهب الشافعية في
القديم والمالكية إلى أنها إحدى عشرة فخرجت من مصاديق المقصود وهي ثلاث كما يأتي
وذهب في قوله الجديدي أنها أربع عشرة سجدة وعدمها مصاديق المقصود ولم يعد سجدة
من وعلم أن أول مواضع الصدقات الأعراف وثانيتها عند قوله في العباد بالقدو
والأعمال وثالثتها عند قوله في فصل ويشعرون ما يؤمرون ورابعها عند قوله في
اسرائيل ويزيدهم شوقاً وخامسها عند قوله في من عزوا وسجدوا وبها وسادسها عند
قوله في الحج إن الله يعطي ما يشاء وسابعها عند قوله في القرآن وذكروا ما فيها وثامنها
عند قوله في الحج رب العرش العظيم وتساعها عند قوله في التزويل وهم لا يستكبرون
وعاشرها عند قوله في من عزوا كما أو تأب والحادي عشر عند قوله في حم السجدة ان
كنتم ياء تعبدون وقول أبو حنيفة والشافعية والجمهور عند قوله وهم لا يسأمون والثاني
عشر والثالث عشر والرابع عشر مصاديق المقصود وستاني والخامس عشر السجدة
الثانية في الحج قوله ثلاث في الفصل هي سجدة التيمم وإذا السجدة انشقت والقرآن لم يرك
وفي ذلك سجدة من قبل بيتها ويدل على ذلك أيضاً حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي
هريرة وأبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وآله في جميعا واحتج من في مصاديق المقصود بحديث ابن عباس عند
بي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ لا سجدة في الصلاة عليه وآله ولو لم يكن في من المقصود
منه فيقول الله للدينونة وفي اسناده أبو داود الحارث بن عبيد ومطر الوراق وهذا معنيان
وان كان من رجال مسلمة لالتنوير حديث ابن عباس ضعيف الاستاد لا يصح الاحتجاج
به انتهى وعلى فرض صلاحته لا يحتاج فالاحاديث المتقدمة معتبرة وهي مقدمة على
التي ولا يصح مع إجماع العلماء على أن اسلام أبي هريرة كان سنة تسع من الهجرة وهو
يقول في حديثه لا تأتي سجدة مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إذا السجدة ثقت
واقرا باسم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية لسجدة في المقصود بحديث زيد
فأب لا تأتي في جوابه قوله وفي الحج سجدة تامة من سجدة ثقت في سورة الحج
سجدة تامة وفي ذلك حديث عقبة بن عامر عند أحمد وأبي داود والترمذي وقال اسناد
ليس بالتنوير والدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ قلت يا رسول الله فضلت سورة الحج بأن

بما هو الأصح عند الشافعية ووجه المالكية وقبل برفع ثلاث تكبير ثم يندى استكبر مع إرسال اليدين فيها
وقبل أن يرفع وقال صاحب الهداية من الحنفية من يرفع ثم يكبر ثلاثاً الرفع هبة في التكبير عن غيره والتكبير اشارة
ذاته والتي سابقة على الاشارة كما في كذا فتشاهد هذا مابق على انما كمة في ارفع ما ذكر وقد قال فريق من العلماء الحكمة
في قترتها ان يراء الأصم وسعده الاصح وقد ذكرت في ذلك مناسبات آخر اوردتها في القبح وقيل يستقبل بجميع يده

أن يرموا أبدهم عند الكوع الرفع منه حديث ابن عمر وهذا في رواية ابن عساكر وقد ذكره البخاري في جوامع المقربين
 ورواه كماله على أصح أهل زمانه وقابل هذه قول بعض المتأخرين أنه يطل الصلاة ونسب بعض متأخرى المغاربة قاعله إلى
 البصرة وهذا قول بعض محدثيهم كـ كمال بن دقيق العبد الذي تركه لهذه المقدسة وقد قال البخاري في جوامع المقربين
 ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في أصحها فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه قولا أصح من زعم من أسند

عدم الرفع وذكر الجارية أيضا
 ١٥ ورواية عن عشرين من الصحابة
 وذكر الحاشي وأبو النعمان
 منده من روى عن عشرة الماشرة
 قاتل في الفتح وذكر شيخنا أبو
 اتصل الحافظ أنه يتبع من روى
 من الصحابة في رفع الجارية ويجوز
 ١٥ روى في كتابه عن
 الشيعة في معرفة خلافه
 الشيعة منده وعند الشيعة
 وأبو عمر وابن أبي سعيد
 نقله في كتابه عن أبي
 والأول والثاني والثالث
 وأما في ماله يستحب أن يرفع
 يديه في تسكبه لأحرام وعند
 الركوع ورفع منه وعند
 يجب ذلك وعند الثوري وابن
 أبي إسحق ومالك في رواية
 واحدة لا يرفع في الركوع ولا
 يرفع منه ١٥ (واذا رجع رأسه)
 أي إذا رجعها (من الركوع
 رفعه كما كذا) أي حذو
 منكبيه (أيضا) قال الشيخ
 محمد بن أبي القاسم في
 كتاب سفره ١٥ فلو كان
 رأسه من الركوع رفع يديه
 وقال سمع الله من حمزة قد ثبت
 رفع اليدين في هذه المواضع

الامانة والكثرة والشابه المتراثر فلهذا صمى هذا الباب اربع مائة خبر واثر ورواه العشرة المباشرة استاده

أيضا يعارضون عن ابن عمر رضي الله عنهما في تلك الحادثة بأنهم كانوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو من أبواب موضوع واحقوا أيضا يعارضون عن ابن عباس أنه قال كانوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كل ركعة وكان يرفع من ثمار إلى افتتاح الصلاة ثم لا يعود قال ابن الجوزي وقال لأصل له ولا يعرف من روى، والصحاح عن ابن عباس أنه لا يرفع يديه في الركعة الأولى ولا يركع في الركعة الأولى ولا يعرف من روى ٢٤٨ ثم هو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا يعرف من روى

والصحيح عن ابن الزبير خلافه
قال ابن الجوزي وما يابن من صحيح
بهذه الأحاديث ايعارض بها
الاحاديث المشبهة اه ولا يخفى
على المنتصف ان هذه تلجح على
ورود منها ما هو متفق على
ضعفه وهو ما رواه حديث ابن
مسعود ثم ذكر ما رواه
مختلف بن عوف وهو حديث ابن
مسعود ثم قال فانما يتحسين
الترجيح وتصحح ابن حزمه
لكل من يقع اه لا يتحسين
والصحيح من قطع وثقة
اه كبر فيه غاية وهو رويته
ان يكون ذلك لا يخفى
موجباً سقوط الامارة ثم
سأله عن حديث ابن مسعود ولم
نسمع به - وح وثق لاعتقده
فلم يسمع به وبين لاحديث مشبهة
لرفع في الركون ولا اعتدال
منه تعارض لانها متضمنة
للزامة اى لالامة ثم اوبى
المزبوه مقبولة لاجتماع الاسماء
وقد نقضها جماعة من الصحابة
واتفق على خراجها بلغة فتن
ج - لم يروها ابن عمر وعمر
أرجحه يهني وابن عبي - ثم
وعلى رواية ابن جرير عند محمد

[illegible]

• (يا أيها المستمع) ذكركم تعالى والله إذا لم يسجد لم يسجد •

(عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة
 فيسجد رنجد معه حتى يابعدا كما اوضح جهته متفق عليه والمسلم في رواه في

وجاءه ودانسانى وابن ماجه ومات بن الحويرث عند الجلاء ومسلم وأبو هريرة عند ابن غنيم
 ماجه وحيه بن واو شيد رسول بن زهري بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه
 وعيسى بن عذرة وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود وهؤلاء ثمانية عشر من الصحابة ومعهم
 أبو جعفر النعماني عيسى بن عذرة ثمانية عشر من الجسم خمسة وعشرين واثني عشر من كان أبا أسود ومسلم بن سعد ومحمد

ابن مسلة من العشرة المشاورة، فقرأ ما في حديث أبي بعض الروايات فهل رأيت أبا جهم من معارضة روايته مثل قولنا لا أمة
بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعننا لكثرة الامة المتعبرين فيه ومع وجود ما نفع عننا قولنا بالامة واحدة وهو يفتي رواية
الجمهور لزيادة مكانة ابي في هذه المسئلة، كتاب تنوير العيون وقررة العيين وغيره، اولد حقه ما ذكر في فقهنا الا انما
شرح بلوغ الرام بالفيدعنا ذكرنا بابقه التوقيف (وله) مع اسئلنا حقه ٤٩٩ رباوت له وكنت لا نقول له ان ابي ربه

غير صلاة) . يقرأ علينا سورة قاذ الجباري في ربه وعمر عنده ثلث اوضاع جسيمة
يقف من ثقل الزحام وقد اخاف فيمن لم يجد مكانا يسجد عليه فقال زهير يسجد على
ظهر أخيه وبه قال الكوفيون واحدا منهم وقد عطا والزهرى وغيره حتى يرتفعوا
به قال مالك والجمهور وهذا تلاذف في صعود الرضا طاقا للثقل وكان هذا في
بجود لقرينة فبصر منه في سجود ثلاثة ولم يدرك من جهر في هذا الله يستعاضون
بصنعون حينئذ واذن وقع الخلاف المذكور وقع في طبرستان من طريق مصعب بن
نابت من زعفران في هذا الحديث نذكر كنه كنه في النبي صلى الله عليه وآله وسر
انهم وزاد في سجد الرجل على ظهر رجل قال الحافظ الذي يظهر ان هذا الكلام
وقع من غير عن سبل المباحة في ما بين أحد الا بعد ذلك وسياق حديث الباب
مشعر ان ذلك وقع مراراً ويؤيد ذلك ما رواه الطبرقي من رواية اسود بن عزيمة عن
أبيه قال أظهر أهل مكة اسلام يعني في قول السنة حتى ان كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يقرأ الحمد فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى يقوم ويأتم
وكانوا انطلقوا فوجدوا من الاسلام قول في غير صلاة فقد تقسم الله قسمهم
انروا يعني قال الله لا سجود ثلاثة في صلاة فصرص وقدس بلوب عليه والحديث
يدل على شروعية السجود لمن مع الآية التي يشرع فيها السجود اذا جدد الله رى ها
(ع) عطاء بن ريار عن رجل قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فبصره
النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فيسجد ثم يسجد النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله قرأان عندك اسجدت فبصرت وقرأت فارتسدت فقال النبي
صلى الله عليه وسلم كنت امامنا فاسجدت سجوداً وراه الثاني في مسند هكذا مرسل
قال البخاري وقد بن مسعود انهم بن مسعود وهو غلام فقرأ اعياه سجدة فقال اسجدوا
اياه فيها) الحديث أخرجه ابو داود في المراسل وقد ائتمروا في الزهرى عن
أبي حنيفة عن زهير بن ربيعة فبصره فخرج بن أبي شيبة من رواية برهان بن زيد بن
اسلم قال نزلنا مع ابي عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم السجدة فظهر لنا من النبي صلى الله
عليه وسلم فلما يسجد في ركعة قال ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وسلم
لي واكنث كنت امامنا فيها ولو سجدت اسجدنا قال حاطط فيفتح وجهه فبصرت لا نه
مرسل سبانه قال البخاري هذا أثر ذكره البخاري عليه وسلم بعد بن مسعود

لسرى والسعد من السعد كائى حديث رائيه لمرور عسدي مود ولد في وسمه ان خريه و ربح هو وسمه ريب
السعد و لكف والحكمه في ذلك ان قائم يري من جاريه اب وسمه عيه على يد وهو منع حبث واقر ب في
الفتوح والسنة اني علمنا من عند مرسل حديث عند ان خريه انه وضعه في مفتح صدره من لثاب موضع لثبه و لعا ان
من حترعي حفظه على يد عليه و تاري في عواريف الما ران ان لله تعالى لطيف حكمته جعل لا ذي غير نظره و مورد

المظهر بالمجمل فتعين الاختصاص بحسن أثبت المظهر اهـ ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم اختصاصه آنس لذلك ثم قال ولكنه لا يثبت ذلك ان هذه الاحاديث التي استدل بها القائلون بالمظهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيمنه كراهية آية من الشافعية أو ذكر القراة لها وذكر الامر بقراة منها من دون تقسيم بالمظهر بها في الصلاة لانه لا ملازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو المظهر بها في الصلاة وكذا ما كان مقيدا ٢٥٢ بالمظهر بها دون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في المظهر بها خارج الصلاة قال

ويجوز بقية الاقوال التي فيها انه صلب في المظهر والاسرار وبجواز الامر من مأخوذة من هذه الادلة وأما دلة ثنتين لقراة آية بمسجلة والتأني لقراة آية فهذه المسئلة تطويله الذليل وقد افردوا جاء من أكبر علماء تصانيف مسجلة ومن آخر ما وقع من تتبعنا في أيام الطلب مسئلة على تطويله أجبت من عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء عصره وذكر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الخبر ورده يدرج في صلاة يطيلان بالاجماع فلا يجوز ذلك تعظيم جماعة من العلماء فلما هذه المسئلة والخلاف فيها وتدابيع بعضهم حتى عدوا مسائل استناد اهـ في غير أي حرية ونسب لقعه عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكن بفتح أوله من السكون وحكي السكومات بضم أوله من الاسكان قال الموهري يقال تسكن لرجل ثم تسكن بغير أنثا فإذا انقطع كلامه لم تسكن قلت اسكت زين التكبير وبين قراة

ومع وجوده نارا وأبو داود الحديث في اسناده لم يروى عنه إمام كبير وعرضه وأخرجه الحاكم من رواية الهري أيضا لكن وقع عند مصنفه والمصنف في هذا قال على شرط الشافعين قال الحافظ واسناده في الصحيحين من حديث ابن عمر بن الخطاب أخرجه عبد الرزاق كان ثوري يجهله الحديث وقد أخرج مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه لكن مقرونا بأخيه عبد الله والحديث يدل على انه يشترع التكميل ليهود التلاوة والى ذلك ذهب الهادي وبعض أصحاب الشافعي قال أبو طالب ويكفي بعد تكبيرة الافتتاح تكبيرة أخرى للنقل وحكي في البصر عن امرأة انه لا تشهد في سجود ثلاثة ولا تأمير وقال بعض أصحاب الشافعي بل تشهد ويسلم كالصلاة وقال بعض أصحاب الشافعي يسلم قبلما يتكلم على التصريم ولا يشهد بذلك دليل له ولم يسم في السائر وجهان ومن لم يرد سجدة لا يمسك بسجود في الاستسقاء عنه بالركوع قولان الهادي والشافعي لا يفي ذلك يؤثر وقال أبو حنيفة بغير إذا عدا الخضوع (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود لقراة بالبسل بسجود وهي للذي خلقه وثق به وصبره بسجود وقروا الحمد لربنا مناجاة وصحة الترمذي وعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال اني رأيت البردة في جبري لثام كأي أصلي الى أصل شجرة فقرأت السجدة فحدثت الشجرة بسجود فيسقط قول الدم حط عني بها ورز واحد تنبى بها أجزا واجعلها عندك ذخرا قال ابن عباس فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجدت فسمعت يقول في سجوده مثل الذي أخبره الرجز عن قول الشجر قرأه ابن ماجه والترمذي وزاد فيه وتقبله لني كانت بتم من عبد الله داود عليه السلام الحديث الاول أخرجه أيضا له وعلق في الحاشية ورواه ابن السكيت وصحة ابن السكيت وقال في آخره ثلاثون إذا لم تقبل الله أحسن الخالة بن زباد لبيق وصورة به صدوقه خلقه ولمسلم لم يقوه من حديث علي في سجود الصلاة قد تقدم ولم يوافق أيضا القوه من حديث جابر في سجود الصلاة أيضا الحديث الثاني أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي اسناده الحسن بن محمد بن حميد لله بن أي يزيد قال العنبري فيه جهالة في الباب عن أبي سعيد الترمذي عند لبيق واختلف في صله وارساله وصوب اذارق في العلل رواية جماعة من جيسد عن بكران أباسعير رأي فجارى الثامن وذكر الحديث والحديثان يدلان على مشروعية الذكر

اسكاته) يسكن الله عز وجل فاعلم انه هو من المصادر الشاذة اذا قاس سكونا قال الخطابي معناه سكوت في يقتضي بعد كلامه نص المذنبه وساق الحديث يدل على انه أراد السكوت عن المظهر لانه مطلق القول أو السكوت عن تقرره عن الذكر (فقات بأبي يحيى) أي أنتم قد رأوا أو قد كنتم بها (بارسول الله اسكنا) وفي نسخة أسكوتك (بين التكبير والقراة) قول (نبى قال) صلى الله عليه وآله وسلم ((قل فيهم اللهم يا عيني ومن خطا لى كيا بدت) أي كتب عيناك (بين

المشرق والمغرب) هذا من المجاز لان حقيقة الباعثة انما هي في الانسان والكلاب اى على ما حصل من خطاها و دخل في يدين
 ما يضاف من وهو عصى لا يلقى لهامنى اقرب بالكلمة وهذا لا يصدق من صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل الباعثة في
 اظهار لعبودية وقيل انه على سبيل التعليم لانه وعروض يكون لو اراد ذلك بظهره وأجابه ورود الامر بذلك حديث
 سمرة عند البراء وأعاد لفظ بين هنا ولم يقل وبين العرب لان اللطف على الضمير ٢٥٣ الخوض فيه دمه العامل بخلاف

اظهاره كذا قررنا الكرماني لكن
 برده عليه وله بنا تسكيب و بين
 اقترانهم الهم نفق من الخطا كما
 يلقى لتوب الايض من النفس
 اى الوضوء وهذا بيان من ازالة
 الذوب وهو اثرها و شبه لتوب
 الايض لان النفس فيه اظهر
 من غيره من الألوان (لهم انفس
 خطاياهم بالانفس) و هو اوضح
 الاخيرين بعد الاول لما كذا
 له من ان قسم ما لا يقى ولم
 يتنم ما لا يستمال فله خطاها
 وقال ابن قتيب لعبد - برزخ
 من غيبة نحو فان توب لدى
 يتار عليه ثلاثة شيا منقبة
 وتوفى غاية القادر يقين
 أن يكون المر - أن كل واحد
 من هذه الاثمة يجب زهر صفة
 يقع بها نحو وكما كذبة تعالى
 وعدة - وغفر لنا ورحمنا
 وشارطني الى هذا بمشاهدة
 يمكن أن يقال المدح - ذكر
 الشيخ والبر بعد ما ذل أنواع
 رجوة لغفران بعد ما ذل
 حارة عذاب - راق هو في
 غاية - رارة ومنه قوله برقه
 - شجوة و رجوة وفاء مدح
 - نهي وقاب الكرماني

في صمود التسلاوة عما اشغل عليه (ة ثمة) ليس في حديث صمود التسلاوة ما يدل
 على اعتبار أن يكون الساجد متوضعا وقد كان يصعد معه صلى الله عليه وسلم - لم من حضر
 تلاوة ولم يقل انه امر أحد منهم للوضوء - عد أن يكونوا جميعا متوضعين وأيضا
 قد كان يصعد معه اشركون كما تقدم وهم انما يصح وضوهم وقه روى بهاري
 عن ابن جرانه كان يصعد على قبر وضوء كذا نحوى عنه ابن أبي شيبة ما ما رواه يحيى
 عنه بإسناد قال في الفتح صحيح أنه لا يصعد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما بما قال
 الحافظ من جده على الطهارة لا يصحى أو على - لا اختار - لاول على الضرورة
 وهكذا ليس في الحديث ما يدل على اعتبار طهارة لباس المكاتب وحاشا للعودة
 والاستقبال مع الامكان فتدل له معتبر اتفاقا قال في الفتح يوافو ابن جر - حديث
 جواز السجود بلا وضوء له مني شرجه ابن أبي شيبة عنه بسنده - وأخر - أيضا
 عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثلثين سجدة وهو على غير وضوء في غير القبلة
 وهو عيسى ويحيى ابيه ومن المؤمن - بن عرس أهل ليت أو طاب والله وربقه
 (فائدة أخرى) هو عن بعض الصحابة بذكره سجود الانلاوة في اوقات المنكره
 واظهار عدم الكراهة لان السجود المذكور ليس بصلاة ولا - حديث ذكره قتيبي
 مختصة بالهلاوة

(باب سجدة لشكر)

(عن أبي بكر قال انما صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه أمر يسره أو بشره خرسا يجرد
 شكره تعالى رواه النسائي والخطيب اجماعا ثم لم يبق على الله عليه وسلم -
 بشير يسره بظهر خدته على عدوهم ورأه - في هجرة فثمة فقام فخر بسجدة اباها
 السجود ثم رفع رأسه فتوجه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة وعن عبد الرحمن بن
 هوف قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم - لم توجه نحو صدفته فدخل فاستقبل القبلة
 فخر ساجدا فاطل السجود ثم رفع رأسه وقال ان بركة من أتى بشير وهدى - الله
 عز وجل يقول من صلى عليك صليت عليه ومن سجد عليك صلت عليه - فوجدت لله
 شكر ارواه احمد - حديث أبي بكره فان الترمذي وحسن غريب في استناذه بكار
 ابن مسعود العز بن أبي بكره عن أبيه عن جده وهو ضعيف عند النعماني غيره
 وقال ابن معين انه صالح لحديثه وحديثه عبد الرحمن بن عوف شرجه أيضا براء

يقل في يحتمل أن يكون في الدعوات ثلاثة ثلاثة - لزمته ثلاثة فلي - دة مستقبل والشفقة -
 والقيل العاصي انتهى وكان ثمة بالمسئلة لا فخر برفع يداي فبر رفع ما حاد - واستدل بالحديث على مشروعية الدعاء
 الافتتاح بين التسكيب بالقرض والندب اقتران ثلاثة مشهور عن سعد وروى فيه أيضا حديث عن علي - دة مسبوحة
 وجهي الذي قطر السجوات والارض خديفا وما آمن المير كين ان مدي ونسكي وحميا وعاني فخر الصليبي لا شرا لانه

في الصلاة والتمس بالعبادة واداب حيان مسلكن قبله فسلالة الليل واخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما بلفظ اذا
 على المكتوبة واعتمد الشافعي في الامور التي اورد في صحيح ابن حبان من حديث أبي عبد الانتاح بسجدة ان الله ومعه ذلك
 وتبارك احدك وتعالى جلده ولا اله غيره وقيل الساجي عن الشافعي استصباح الجع بن التوسيه والتسبيح وهو اختار ابن
 خزيمة وجعاه من الشافعية ويسن ٢٥٤ الاسراوية في الاسرة والهجرية وحديث أبي هريرة اصح ما روي في ذلك

واستدل به على جواز الدعاء في
 الصلاة بمجلس في قرآن خلانا
 الحسية ونفسه ما كان العبدية
 عليه من المحافظة على تتبع
 أحوال التي على الله عليه وآله
 وسلم حر كانه وسكانه واسراره
 واعلانه حتى حفظ الفهم الدين
 واستدل به بعض الشافعية
 على ان التلج والبرد يطهران
 واستدل به ابن عبد السلام قال
 المافظ وأبعد منه استدلال
 بعض الخشعية على نجاسة المله
 المستعمل (عن أبيه) في
 أبي بكر رضي الله عنهم حديث
 الكسوف وقد تقدم وفي هذه
 الرواية قالت أي أسماء قال
 قد دنت أي قررت من الجنة
 حتى لو اجترأت من الجرائم
 وانما قال ذلك لان يكن ما دونها
 فمن عند الله بأخذ (عليها) أي
 على الجنة (بلشركم) بقاف من
 قطاها) كسر لقاف فمع ما
 به منقود من عنائدها واسم
 لكل ما يقطف قال الحقي وأكثر
 المحدثين يروونه بفتح القاف وانما
 هو بالكسر (ودنت من النار
 حتى قلت أي رب أو أسمعهم)
 كذا لا أكثر جملة الاستدلال

وابن أبي عاصم في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم. ليعقب في الضعفاء والمالك
 وفي الباب عن أنس عن جابر بن عبد الله بن مسعود عن أبي بكر في سنة ضعف واضطراب
 وعن جابر بن عبد الله بن مسعود عن أبي بكر في سنة ضعف واضطراب
 ثم قال سألت الله العاقبة والفتاوى بضم التثنية والفتاوى والفتاوى
 القصير الضعيف الحركة النافض المطلق قال ابن الأثير وذكر حديث جابر الشافعي
 في المختصر ولهذا ذكره أسنادا وكذا صنع الحاكم في المستدرک واستشهد به على حديث
 أبي بكر واستدله بالدراسة والبيوع من حديث جابر الجعفي عن أبي جعفر محمد بن علي
 مرسله وأما اسم الرجل زعيم وكذا هو في مصنف ابن أبي شيبة من هذا الوجه
 وفي الباب عن محمد بن أبي وقاص وسألت أبي بكر في الباب عن جابر بن عمرو وأنس
 وجبريل وأبي بصير ١٥ قال المنذري وقد حدثت محمد بن عبد الله الشكر من حديث البراء
 بإسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك ١٥ قوله مدته بفتح الصاد والهمزة
 المهملة والفتحة والصاد من أسماء البناء المرتفع وفي النهاية ما لفظه ككبار إذا امر
 بصرف ما تال أسرع المشي قال لصف بفتح السين وضمين كل شاعظيم مرتفع تشبها
 بصرف الجبل وهو ما تال من جانيه ولم يحو إلى في البحر ١٥ وهذه الأحاديث
 تدل على مشروعية سجود لشكره وإلى ذلك ذهب المعتز وأحد الشافعي وقال المعتز
 وهو مروى عن أبي حنيفة أنه يكره إذا لم يوتر عنه صلى الله عليه وسلم مع نواز التمس عليه
 صلى الله عليه وسلم وذكر رواية عن أبي حنيفة أنه مباح لأنه لم يوتروا نكاحا وروى جعفر
 الشكر من النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الأحاديث مع ورود عنه صلى الله عليه
 وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرها من الغرائب وما يؤيد بثبوت سجود
 الشكر قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم في سجدة من هي لنا شكر ولدا وتوبة
 وأبى في أحاديث الباب ما يدل على اشتراط لوضوء وطهارة الثياب والمكان وإلى ذلك
 ذهب الامام يحيى وأبو طالب وذهب أبو العباس والمزيد بالله والنضبي وبعض أصحاب
 الشافعي إلى أنه يشترط في سجود لشكره وطهارة الصلاة وليس في أحاديث الباب أيضا
 ما يدل على التكبر في سجود الشكر وفي العمرة يكره قال الامام يحيى ولا يسجد لشكر
 في الصلاة تقولوا واحد الأديس من توابعها قال أبو طالب ومستقبل القلعة (وعن سعد
 ابن أبي وقاص قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة فريدنا ليلة
 فلما كافر يسمان عزروى نزل نهر عديد فدعا الله ساعة ثم خر ساجدا كتب طويلا

واكثر يفوا (فلا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبنا) أي ابن أبي بكر قال نافع بن عمر (حسبنا) أي ابن أبي بكر قال نافع بن عمر (حسبنا) أي ابن أبي بكر
 تقتصر عليها (هذه المرأة) قالوا حسبت حتى ماتت جوعا لا طعمتها أي لا أطعمت الهرة ولا صلي لاهي
 أطعمت بالضم المراجعة للمرأة ولا أرسلنا ولا بين عسا كرو لاهي أرسلنا (أنا كل من خشيش) بالمهجمة بوزن فصيل أي خشران
 الأرض (أو خشيش الأرض) كذا على السيل وأبكر انطاطي وياه خشيش وضبطها بعضهم بضم أو فصحى التصغير

من لفظ خاش فاعل هذا الاء كذا وروى بالهمزة قال بعض مرفعه في اخذت ان تعذيب الحيوانات فجاز
وان من ظلم انما يسلط على ظلاله يوم القيامة قال العسكري على وجه التماسية ان دعاء الاستعاذ من ظلم بل القيام
وحديث الكسوف فيه تطوع واحسن منه ما قال ابن رشد فيمن أن تكون التماسية في قوله حتى قلت أي رب واما معهم
لانه ان لم يكن فيه دعاء فليس معناه واستغاث فيجمع مع الذي قبله ٢٥٥ وفيه جواز دعاء الله وجنات ابيك مانيه

ثم قام فرجع يدب ساعة ثم سجد انعم الله على من مات في راحة فاعطاني
ثلث أمي ثلث سجد اشكر الرب ثم وقعت راسي فاستدري لاني فاعطاني ثلث
أمي ثم سجد اشكر الرب ثم وقعت راسي فاستدري لاني فاعطاني ثلث أمي
ثم سجد اشكر الرب ثم وقعت راسي فاستدري لاني فاعطاني ثلث أمي
ابن منصور ومحمد علي بن محمد بن داود ومحمد أبو جريح بن محمد بن مسعدة
ابن منصور ومحمد علي بن محمد بن داود ومحمد أبو جريح بن محمد بن مسعدة
كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالبركة التي رويته عليه وقت مقتني عليا
الحديث قال المنزلي في استناده وسري بن يعقوب الراسي وفيه قال اه وأخرج أبو
داود عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمي هذامة
مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذابا قال لها الشق والفرق والقتل والوق
استناده محمد بن محمد بن عتبة بن مسعود تكلم فيه فهو واحد وقال أحسن تغر
في آخره وفي حديثه اضطراب وقال ابن حبان البستي اختلط حديثه فذكر في غير ما سنعن
انقول وقد استشهد به بعد الحسن المذكور البخاري قوله من عزز راد فمخ ابن المهمل
وسكون الزاي وفتح الواو بالمدنية المحنة عليها الطريق من المدينة ويقال في ما عزز
قال في القاموس وعزوزة بطة عليها الطريق قوله قتل مسعدة هو الكتاب وقصته
معروفة بقوله انشدني فهو رجل من الخوارج الذين قتلهم على عليه السلام يوم
النهروان ويقال في الخندق وكان في يده مثل ثدي المرأة في رأسه حلقة مثل حلقة ندي
عليه شعرات مثل سبال السور وقصته مشهورة في ذكره ما سلم في صحيحه وهو
وغيره ما قوله وقت مقتني عليا وهي مطولة في الصحيحين وغيرهما وحصلها انه تصف
عن عزوزة بنو تميم لا عذر واعتق ذلك بن يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يصدق
بالأخبار الكاذبة كقصة ذلك المختطف من المناهقين فمن رسول الله صلى الله عليه
وسلم الناس عن تكليمه وأمرهم بفرقه ورجعته حتى صافته عليه وعلى صحبه
الذين اعترفوا بما عرفوا من الأرض بما رحبت كالأصناف كالكافي ثم مدح حسين عليه
ناب الله عليهم فلا يشركهم في محبة الله تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود
الشكر وكذلك الاستسار المذكور وقد تقدم الخلاف في ذلك

مرسل عبدالمجيد بمصروف من مرسل محمد بن سريون ودية ثمان - وأخبره حج في مصروفه وفي امرلهو لمحقوظ
وقبض ذلك سب نزول ولما إلى الدين في مصروفهم - شعوب ويمكن أن ينفق في الامام والمأموم - فبجانب (3) ما خطر
الى موضع الصدوق وكذا المأموم - لا حيث يحتاج الى امر قبة امامه وأما لن ترد في حكمه حكم الامام - وبان هذا الحديث
ماينص الى كونه وقبض العهد والعتق والقبول وأخبره لبحار في اضافي الصلاة وكذا داود والاشعري وابن ماجه

[illegible]

ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين قالوا بلغنا عن الأئمة فاعلموا على ما لا تتم ابن
وقالوا فيهم وكانوا يصحبونهم في كل ما كان لهم من عملهم ومصلحتهم إلى ما كان
عليه عليه وآله وسلم فقال في آخره فقالوا له (ما كنت قد فعلت) في رفع البصر إلى السماء
إلى الله (حتى قال) والله النبي من فذلنا ونظفنا (عبدنا) يقول أي تعجبنا (بما هم) وكلنا والتضمة تيداد وهو خير

هو مو زاذ ما سلم فلا تفتروا ولا تروا من حديث جابر بن سمرة الفضل بن عيسى اذا قام الرجل في الصلاة قبل الله عليه
 بوجهه فاذا التفت قال يا ابن آدم الى من تلتفت الى من هو خفيه متى اقبل الى فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك فاذا التفت
 الثالثة صرف الله وجهه عنه ولا ينحني جان في استغفار من أنس مرفوعا المصل يتأثر على رأسه الخيل من عنان السماء المرفق
 رأسه ولا ينادي لو يعلم العبد من ينالني ٢٥٨ ما التفت والمراد بالالتفات المذكور ما يستدبر القبلة بعده أو كله

وسبب كراهته نفس التفتوح
 أو تركه استقبال القبلة بعض
 البسود ولم يشرع عبود السمو
 الثلاثة كما شرع في المشكوك
 فيه لأن السمو لا يؤخذ منه
 المكاب فشرع في الجبر دون
 العمد فيمكث العبد فيمكثه
 ورواه هذا الحديث سنة
 كوفيون الاشع البضاري قبصري
 وفيه التحدث والنعمة والقول
 وأخرجه المؤلف أيضا في صفة
 ابليس المميز وأبو داود ووافي
 في الصلاة (عن جابر بن حمزة)
 بضم الميم بن جندة العدرى
 السوائى الصغار ابن الصائى وهو
 ابن اخت سعد بن أبي وقاص
 (رضي الله عنه قال شكاهل
 الكوفة سعدا) مو ابن أبي وقاص
 واسم أبي وقاص مالك بن أبيب
 لما كان أميراً على سم (الى عمر)
 ابن الخطاب (رضي الله عنه)
 والمراد شكاهم فهو من باب
 اطلاق الكل على البعض ويدل
 ذلك ما في صحيح أبي عوانة من
 رواية زائدة عن عبد الملك جعل
 ناس من أهل الكوفة وسمى
 منهم عند سيف والطائى
 الجراح بن سنان وقبيلة وأريد

قوله يقال هذا البدين قال لفرطى هو كناية عن طولها وعن بعض شراح التنبيه انه
 كان قصير البدين وحزم ابن قتيبة انه كان يعمل يديه جميعا وذهب الاكثر الى ان اسم
 ذى الدين الخمر باق بكسر الميم وسكون الراء بعد هاء واحدة وآخره كاف اعتقاد اعلى
 ما وقع في حديث عمران بن حصين الا ترى قال في القمع وهذا موضع من روضة حديث
 أبي هريرة في حديث عمران وهو الراجل نظري وان كان ابن خزيمة ومن شبهه جنسوا
 الى التعدد والحاصل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في الساقين في حديث أبي هريرة
 ان السلام وقع من تتين وأنه صلى الله عليه وسلم قام الى الخشبة في المسجد وفي حديث
 عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وأنه دخل منزله لما فرغ من الصلاة فاما الأول فقد حكي
 العلامة أن بعض شيوخه جعله في ان المراد الله سلم في ابتداء الركعة الثالثة واسبقه
 ولكن طريق الجمع يكتفى فيها بآدنى ما بقاء وليس بأدنى دعوى تعدد الركعة لانه يلزم
 منه كون ذى الدين في كل مرة استهم الى صلى الله عليه وسلم عن ذلك واستهم التي
 صلى الله عليه وسلم العصابة عن صحة قوله وأما الثاني فعمل الراوى لما رواه تقدم من مكانه
 الى جهة تنسب ظن انه دخل منزله لكون الخشبة كانت في جهة منزله فان كان كذلك
 والاخر رواية أبي هريرة وأرجح لما وافقه ابن عمر على سياقه كأخرجه الشافعي وأبو داود
 وابن ماجه وابن خزيمة ولو افقه ذى الدين كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد
 في ذيات المسند وأبو بكر بن أبي خيفة وغيرهم انتهى قوله لم أنس ولم تقصر هو
 فسر مع نفي التبيان ونفي التصريح وهو مفسر لما عند مسلم بالنظر كل ذلك لم يكن وقاميد
 لما قاله العلامة المعاني ان لفظ كل اذا تقدم وعنه نفي كان نقبا لكل فردا للجموع بخلاف
 ما اذا تأخر ولهذا أجاب ذى الدين بقوله قد كان بعض ذلك كافى صحيح مسلم وفي البضاري
 ومسلم انه قال بلى قد نسي كذا كذا المصنف وفيه دليل على جواز دخول المصنف عليه
 صلى الله عليه وسلم في الاحكام الشرعية وقد نقل عياض والنووي الإجماع على عدم
 جواز دخول المصنف في الاثوال التبليغية ونحوها لخلاف الافعال وقد عفا قال الحافظ
 نعم اتفق من جواز ذلك على انه لا يفرغ عليه بل يقع في بيان ذلك اسامته لا باقل أو بعده
 كما وقع في هذا الحديث وفائدة جواز المصنف في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي
 اذا وقع مثله لغيره وأما من منع السهو مطلقا منه صلى الله عليه وسلم فأجابوا عن هذا
 الحديث بما جوبه منها ان قوله صلى الله عليه وسلم لم أنس على ظاهره وحقيقته وأنه كان
 متعمدا لذلك ليقع منه التشرع بالفعل لكونه لم يبلغ من القول ويكفي في رد هذا تقريره

الاسديون وذكر العسكري في الاوائل منهم الاشعث بن قيس وعند عبد الرزاق عن معمر بن عبد الملك عن جابر
 قال كنت جالساً عند عمر انبأهم أهل الكوفة يشكون اليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا انه لا يحسن الصلاة (فقره) عمر
 رضي الله عنه قال في فتح كان عمر بن الخطاب أقر سعدا على قتال القرى في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يده ثم اخبط
 الكوفة سنة سبع عشرة واستقر عليها اميراً الى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط وعند الطبري سنة عشرين

فوق مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عادا) هو ابن مسعود وابن خزيمة وابن مسعود في بيت المال وعان بن حنبل على ساحة الأرض ٨٤ وكان تخصيص عابداً ركوع الصلح مع الصلاة. ونحوها ٤٤٠ وقعت فيه الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء حتى ذكرناه لا يصح (يصل) ظاهره وجبات الشكوى كانت منه دعة ومنه انقصة الصلاة صريحاً في رواية أبي عروحة فقال عرفت شكوى كل شيء ٢٥٩ حتى في الصلاة فالقول له) عروضة الله

عنه فوصل اليه الرسول بغيره في
 عمر (فقال له يا ابن الحق) وهي
 كنيسة سعد (ان هؤلاء) أي أهل
 الكوفة (يزعمون أنك لاتحسن
 تعزلي قال أبو إسحق ما هم فقالوا
 ما نلوا راءاً) وأما قوله فاني كنت
 صلي بهم صلوات رسول الله (أي
 صلواته) مثل صلواته (صلى الله عليه)
 وآله (وسلم ما خرم) بكسر الز
 أي أنحر (عنه) أي عن صلواته
 صلى الله عليه وآله وسلم (وأصلي
 صلاة العثم) وفي رواية
 الأخرى صلاة نسي بالفتنة
 وعينها بالكونهم شكوكها
 أولاهم في وقت الراحة غيرها
 من باب أولى والآخر يظهر أنه
 يأتي مثله في ظهور والده ولهما
 وقت الاشتغال له ولهما
 (ما ركع) ضم الكاف أي أطول
 الله (حق) تنقضي القرع في
 ركعتين (الأولين) وألف ضم
 الله (رأى) أحذف الظويل
 (في) لركعتي (الأخرين) وليس
 الراد - حذف أصل القراءة
 فكانت قال أحذف الركون
 والركوع يدل على لقراءة عادة
 (قل) عررض الله عنه (ذلك)
 أي ما تقول (أفانك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم رأى الدين على قوله بنى قد نسبت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم إنما أنا بشر أنسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سألني ومن أجوبهم أن قوله صلى الله عليه وسلم إنما أنا أنسى ولكن أنسى لأمن يد لي على عدم صدور القسبان منه وتعب بما جالها لحاظ في الفتح أن هذا الحديث لأصل لفظة من يلائم ذلك التي لم توجد موصولة بعد البعث لشديد أيضا هو أحد الأحاديث الأربعة التي تكلم عليها الموطأ ومن أجوبهم بأحد حديث أنكاره صلى الله عليه وسلم على من قال نسبت آية كذا وكذا أو قال بنى لأحدكم أن يقول نسبت آية كذا وكذا وتعب به لا يلزم من دم أضاف قسبان لا يؤخذم إضافة نداء على شيء فإن الله في بينهما ما يقع جدا ومن أجوبهم أن قوله إنما أنسى راجع إلى السلام أي ملت قصد بآية على ما في اعتقادي أني صليت أربعين قال الحافظ وهذا جيد وإنما في الدين فهم العموم فقال بنى قد نسبت والكلام في ذلك محله علم الكلام والأصول وقد تكلم صائفي في اشتغاب يشفي عن أراد البسط فليرجع إليه وهذا كله يعني على أن معنى السهو وأنسان واحد وأما من فرق بينهما فهذان يقول هذه الأدلة وإن كنت على أنه وقع لئسان منه صلى الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو قوله فعل مازك فميجوز البناء على الصلاة التي خرج منها المصلي قبل قلمها أساسا وذلك لذهب الجهم وكأقال العرف من غير فرق بين من سلم من ركعتين وأكثروا أو قل وقال مصنفون انما بين من سلم من ركعتين كما في قصة ذي الدين لأن ذلك وقع على غير القسبان فيه تصرع على مورد النص وحديث عمران بن حصين لا يخلط ما زعم من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزم أنه قصر الجواز على إحدى صلاتي العشي والافتحله وذهبت الهاديوية إلى أنه لا يجوز البناء على الصلاة التي خرج منها باستطاعتين من غير فرق بين القصر والسهو وأجابوا عن حديث الباب بان قصة ذي الدين كانت قبل نسخ الكلام اعتقادهم على ما سأل عن الزهري وعقد قسبانة وهم على أنه قد روى البناء عمران بن حصين كما سألني وأسلامه متأخر ورواه أيضا لم يوهب من خديج كما تقدمت الإشارة في ذلك وأسلامه قبل موت النبي صلى الله عليه وسلم بشهرين ومع هذا تصرع الكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب تصرع الكلام وفي حديث الباب دليل على أن كلام الساهي لا يخلط الصلاة وكذا كلام من ظن القيام وقد تقدم لكلام على ذلك في باب تصرع الكلام أيضا وفي دليل على أن الأعمال العكسية التي ليست من جنس الصلاة إذا وقت سهوا ومع ظن القيام

الذي يقول هو الذي كانت تزداد سحره من عبادة الملك وأبى عون مما قال سعدا فأتى الأعراب الصلحاء أخرجهم ولم يبقه دالة على أن الذين شكروه لم يكونوا من أهل الطلوع وكانهم ظنوا مشربيه التوبة بين الركنين فأنكروا على سعد التفرد في سفاد مشهدهم القول بالرائي الذي لا يستند إلى أصل وفيه أن القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن طلال وجه دخول حديث سعد في هذا الباب أنه لما قال أركبوا سفنكم أنه لا يقول القرآن في شيء من عبادته وقد قال أنها مثل صلاة رسول الله

عليه الصلاة والسلام (يا أيها الذين آمنوا) من رضى الله عنه (منه) أى مع سعد (رجلا) هو محمد بن مسلمة بن خالد الأنصاري
فبعد كره الطبري (أو رجلا إلى الكوفة) ثم رجل فبطل أن يكونوا محمد بن مسلمة المذكور وعليه بن عرف السلي وعبد الله
بن أبيه والشك من الراوى وهذا يقتضى أنه أعاده إلى الكوفة ليصل إلى كشفه عن بضرته فيكون أحد من التهمة
(فقال عنه) أى عن سعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كيف حاله بينهم (وليدع) أى لم يترك (رجل المرسل) (مسجدا) من مساجد

لانتقاد الصلاة وقد تقدم البص في ذلك قوله ثم سلم ثم كبير وسعد فيه دليل لمن قال إن
سعد السمو بعد السلام وقد اختلف أهل العلم في ذلك على غاية أقوال كما ذكرنا ذلك
العراقي في شرح الترمذي الأول أن سجود السمو كله محله بعد السلام وقد ذهب إلى ذلك
جماعة من الصحابة وهم على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعمار بن ياسر وعبد الله
ابن مسعود وجران بن حذاف وأبو أنس بن مالك والمغيرة بن شعبه وأبو هريرة بن عوف الترمذي
عنه. بخلاف ذلك كما ساقى وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على
خلاف في ذلك عنهم ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصري والنخعي وجر
ابن عبد العزيز وسعد لرجل بن أبي البلي والشافعي انقارى وروى الترمذي عنه خلاف
ذلك وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وسكنى عن الشافعي قوله روى أبو الترمذي
عن أهل الكوفة وذهب اليهم أهل البيت الهادي والقاسم وزيد بن علي وأبو عبد الله
واستدلوا بحديث الباب وبأثر الأحاديث التي ذكرناها السمو بعد السلام القول
لثاني أن سجود السمو كله قبل السلام وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة أبو سعد الخدرى
وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف في ذلك وبه قال
الزهري وسكول وابن أبي ذئب والأوزاعي والشافعي في الجدي وأصحابه
وروى الترمذي عن أكثر فقهاء المدينة وعن أبي هريرة واستدلوا على ذلك بالأحاديث
التي ذكرناها السمو قبل السلام وساقى بعضها القول الثالث التفرقة بين الزيادة
والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام والنقص قبله وإلى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمزلى
وأبو ثور وهو قول الشافعي واليه ذهب الصادق والتابعين من أهل البيت قال ابن عبد البر
وبه يصح استعمال الخبرين جميعا قال واستعمال الأخبار على وجهها أولى من ادعاء
الفسخ ومن جهة النظر الفرق بين الزيادة والنقصان بين في ذلك لأن السجود في النقصان
إصلاح وجبر ومحال أن يكون له صدح والجبر بعد الخروج من الصلاة وأما السجود
في الزيادة فانهما هو ترغيم للشيطان وذلك يفي أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربي مالك
اسعد قبلا وأهدى سبيلا انتهى ويدل على هذا التفرقة ما رواه الطبري عن محمد بن
عائشة في آخر حديث لها وفيه قال من ساقبل القيام قليلا سجدة بعد في السمو قبل أن يسلم
وإذا سجد بعد القيام سجدة بعد في السمو بعد أن يسلم ولكن في إسناده عيسى بن ميمون
المدني المعروف بالواسطي وهو وإن وثقه جليل مسلمة وقال فيه ابن معين من تلابس به
فقد قال فيه من تلابس بشي وضعفه الجمهور القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كما ورد

الكوفة (الأسال عنه) أى عن
سعد (و) الحال أن أهل الكوفة
يقنون عليه معا (و) أى خيرا
(حتى) دخل مسجد لبي عيسى
قبيلة كبيرة من قبيل زاذيق
في روايته فقال محمد بن مسلمة
أنشدنا رجل يعلم سقا قال
(فقد) رجل منهم يقال له اسمع
ابن قسادة يكنى أبا سعد قال
أما أى أسقى ذى علي وما
شخص (أن) أى حين أنشدنا
أى سالتنا الله (أن) سعد كان
لا يسير بالسرية) القطع من
الجيش والبالغة صاحبة أى
لا يخرج بنفسه معها انتهى عنه
الصحابة انتهى هي كمال القوة
الغضبية وفي رواية يبريوسيان
لا يفر في السرية (ولا) يقسم
بالسوية) انتهى عنه العفة انتهى هي
كمال القوة لشهوانية (ولا) يعدل
في القضية) أى الحجة وومة
والقضية وفي رواية سيف ولا
يعدل في الرعية فتنى عنه الحكمة
التي هي كمال القوة العقلية وفيه
طلب العدل عنه بالكلية وهو
قدح في الدين (قال سعد) أما والله
لا دعون عليك (بثلاث) من
الدعوات (اللهم) أن كان عليك

هذا كاذبا) أى فيما بقي إليه (قام) أى رجع) إليه الناس ويسمونه فشهروا ذلك عنه لذكره به على الدعاء ومالم
بشرط كذبه أو كون الحامل له على ذلك القرص القينوى قرأى الأنصارى العدل رضى الله عنه (فأطال عمره) بحيث يرد إلى
أسفل ساقطين ويصير إلى أوزل العمر ويضعف قواه وينكسر في الخلق فهو داح عليه له (وأطال فقره) وفي نسخة وأطال رزقه
وفي رواية يجرى ويثمد فقره وفي رواية سيف وأكثر عياله وهذا الحال فيست الحال وهي طول العمر مع الفقر وكثرة العيال

قال الله الموقر العاقبة (وعرضه بالقتل) وفي نسخة يقتل، الجدل عرضة لها وانما ابلغ له ان يدعو على أشبه الملة بهذه الدعوات لانه ظالم لا يقر عليه ومثل هذا الدعاء بمن حيث كونه ذلك يؤدي الى نكايه النظام العقوبه فتقضي الشهادة المشروعة وان كان حاصلا فتقضي قتل الكافر المسلم وهو مصيبة ووهن في الدين لكن القرض بمنعني الشهادة فهو انما انفسها وقد وجد في دعوات لانفسه عليه السلام كقول نوح ولقد تولدت لخليق الاضلال ٣٦١ وعظمت عليه الدعوة لانه ثبت

وما يرويه شئ يسجد قبل السلام والى ذلك ذهب أحمد بن حنبل كاحكامه لروايت عنه
وبه قال سليمان بن داود الهاشمي من أصحاب الشافعي وهو حقه قول يزيد بن عبد
هذا المذهب مع مذهب مالك متفقان في طلب الجمع وعدم كل طريق ترجيح الحكم ما
اختلفا في وجهه الجمع والقول الخامس انه يستعمل كل حديث كجوده وما يرويه شئ
فما كان نقصا سجدة قبل السلام وما كان زيادة عقده السلام الى ذلك ذهب يحيى بن
راهويه كاحكامه عنه الترمذي والقول السادس ان لا شيء على الاقل في الصلاة منه شك
يسجد قبل السلام على حديث أبي سعيد لا شيء والتحرى في الصلاة منه شك به
بعد السلام على حديث ابن مسعود لا شيء ولا شيء في ذلك ذهب أبو حاتم بن حبان قال
وقد يتوهم من لم يحكم ساعة الأخبار وقد تفقه في جميع الآثار ان التحرى في الصلاة
والبناء على القين واحد وليس كذلك لان التحري هو في شيء من الصلاة يدري
ما صلى فإذا كان كذلك فعله في التحري صواب وإن على من غلب عنده يسجد
بصدق السهو بعد السلام على خبر ابن مسعود والله اعلم باليقين هو في شيء من التحري
والثلاث أو الثلاث والأربع فادامنا كذا فعله في شيء في شيء وهو لا نل
ولم يمت صلاته ثم يسجد بحسب السهو قبل السلام على خبر عبد الرحمن بن هرم وهو في سعيد
وما اختاره من التفرقة بين التحري والبناء على اليقين فله أحمد بن حنبل فيما ذكره
ابن عسكرا في التمهيد وقال الشافعي داود بن جرير التحري هو البناء على القين
وحكامه النووي عن الجمهور والقول السابع به بتغير الشافعي بين السجود قبل السلام
وبه لم يسووا كان زيادة أو نقص حكاه ابن أبي شيبة في المصنف على علمه سلام
وحكامه في قول الشافعي روى مالك في البحر من لم يصلي ودليهم أن النبي صلى الله
عليه وسلم جمع عنه السجود قبل السلام وبه فكذا كان الكسنة والقول ثامن ان سجدة
كله بعد السلام الا في موضعين فان اشافعي في ما يحتمل أحدهما من فاه من ركعتين
ولم يجلس ولم ينتهده ولتكن أن لا يدري أصلي ركعة ثم تلاها من ربه ابي في لائل
ويحرم في السجود والى ذلك ذهب أهل الظاهر وبه قال ابن جرير وروى النووي في شرح
مسلم عن داود انه قال يستعمل الاحاديث في مواضعها كجود من صلاة في موضع
وجاعة من أصحاب الشافعي ولا خلاف بين هؤلاء في التحري وغيرهم من علمه لا يوجد
قبل السلام أو بعده ما زاد أو نقصا غير ركعة وقد تصدده نوعا اختلافه في
الافضل قال النووي وأقوى المساهة هنا مذهب مالك ثم انشأ في وقد ابن جرير

٢٦ نيل في باصبعه ومبه إشارة إلى استناده القرائن أن كان عياناً ما ح في ذلك وفي رواية سيفه في واجتمع عنده عشر ثمان وكان إذ أصبح جالس المرأة تشبهاً ما إذا أكرم عليه قال دعوة ابن رشد الحديث وكان بعده من رؤا بأجالة الدعوة لأنه صلى الله عليه وآله وسدحاه فقالهم استجب لعدو إذا دعاك لرواه لقردني، ابن حبان وأما كموفي الحديث أن من سعى به من الوثائق يستمر عنه في موضع مما أهل الفضل وادعاهم به من شكي وإن كسب عليه أثاراً مصلحة

قال حافظ عززل هر سعدا وهو اعيدل عن باقي بعده الى يوم القمامة والى يظهر ان هر عزله حسام الماده القننه قني وراية
ميف قال عززلوا الاحتياط وان لا يبق من امير مل سعدا عزله قني مو قبل عزله ايتا ان القرم منه لكونه من اهل الشورى وقيل
لان مذهب هر ان لا يستقر لعمال اكثر من اربع سنين وقال المؤدى اختلعه اهل يعزل القاضي بشكوى الواحد والاثنين
اولا يعزل حتى يجمع الاكبر الى الكوى ٣١٢ منه وفيه اسنة سارا المل على ما قيل فيعاول السل عن زكي في موضع

[illegible]

من حيث يؤدى الى كتابة الطام وعقبته وبه مسلوله وورع في الدعاء واستدله على ان الاولين من حتى
عنه مقدوسان والحدث اخره البضارى ايضا في اصلا: وكذا مسلم واوردوا التساني (عن عباد بن الصامت
الله عنه ان رسولا الله صلى الله عليه وآله لم يقل اصلا: بل في ثرا) زدا الحديدي عن حسن فيها كـ
فادر واسبقان بز يعقوب عن حميد اخرج له ليبي وكذا ابن عرشد الاسماعيل ولبنية وعثمان بن ابي شيبة عند ابي

ففيقول السخري: وهذا يعني أن المراد القرائن التي تنسب إليها (خاصة الكتاب) أي في كل وقت وفرد أو أمانة وأموالاً أو
أسراراً أو أدياراً أو أي شيء من هذه الأشياء السبعة متفقاً. دعوى في ثلاث نمل على هذا ليحتاج إلى إضمار ثلاثة أوجه: أولاً أن الكلام
لأنه يؤيد في إجمال كقولنا عن أنفس أي بكر وغيره من الكليات ثم يحصل قوله: «أو أدياراً» من قوله: «أو أموالاً» لأنه
العموم. وثانياً أن الكلام كقولنا: «أو أدياراً» من قوله: «أو أموالاً» لأنه العموم. وثالثاً أن الكلام كقولنا: «أو أدياراً» من قوله: «أو أموالاً» لأنه العموم.

لاضرورة وهي مستدقة فذلك
 حاجته الى اكثر منه هو عوى
 ضاراً أحدهما يستأوى من
 الآخر فلهذا ينقسم الله بد
 وبه نظراً لما جلت عند خلق
 على الحقيقة فاجزى اقرب
 عازين في الحقيقة وقلي من
 الحرف على أحدهم وفق لآخر
 اقرب اثنى الحقيقة وهو
 - برفقه - فلهذا - عروى
 الجمل من - غير مكر فكون
 اولى واولى به وبقية من عائد
 اذ - كما عني الله - فلهذا
 فغير اثنى فلهذا - فلهذا
 على في فلهذا - فلهذا
 لآب - فلهذا - فلهذا

[illegible]

فبطل صلاته بد أن يتقرب بها إلى الله وهو بعد أن كتاب الأئم فيها ما ثبت في محقق مخالفتهم لمذهب غيره انتهى قال الشيخ
في الدين غاية ما في هذا الحديث أن في الحديث لا يفتيهم وهم على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في ركعة واحدة فإن ذلك دليل خارج
منطوق على وجوبه في كل ركعة كان مقدما انتهى ودليل الجهر ورقه صلى الله عليه وآله وسلم وأفضل ذلك صلاتك كلها
بعد أن أمره بالقرآن وفي رواية لأحد ٣٦٤ وابن حبان ثم أفضل ذلك في كل ركعة وأفضل هذا هو السرفي إيراد البخاري له

عقب حديث عبادة واستدل به
على وجوب قراءة الفاتحة على
الأمم لأن صلاته صلاته حقيقة
فتنتي عند آية القرآن الآن
جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة
الأمم من هذا العموم فقدم
قوله الشيخ في الدين واستدل
الخليفة بجديت من صلى خلف
الأمم فقرأه لامه فقرأه تكبيرة
حديث ضعيف عند الحافظ وأورد
استوعب طرقه وله الدار فطلق
وغیره واستدل من استدل بها
عنه في الجهرية كالنابكية
بجديت وهذا قرأوا فتسوا وهو
حديث صحيح أخرجه مسلم من
حديث أبي موسى الأشعري
وله دلالة فيه لا مكان الجهرية
الأمم فينبعث فيها عبادة
الفاتحة أو ينصت إذا قرأ الإمام
وقرأ إذا سكنت وعلى هذا فيتميم
على الامام السكوت في الجهرية
ليقرأ الأمم لتلاوة وقعه في
ارتكاب النهي حيث لا ينصت
إذا قرأ الإمام وقد ثبت الآن
بقراءة الأمم المنع في
الجهرية بنفسه قد وذلك فيما
أخرجه البخاري في جزء القرآن
والترمذي وابن حبان وغيرهما

من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عباد بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه وآله وسلم قلت عليه السلام في القبر فماذا
فرغ قال لم تترك قنوت خلف امامكم قلنا نعم قال فلاة ملوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا يصلح ان يقرأ بها الظاهر ان حديث
الباب مختصر من هذا وكان هذا سببه ولما شاهد من حديث أبي قتادة عن أبي داود والنسائي ومن حديث أنس عن ابن حبان
ودوي عبد الرزاق عن حبيب بن جبير قال لا بد من أم القرآن ولكن من مضى كان الامام يستمع ساعة قدر ما يقرأ بالمأموم

وكان مرة لم يوافق حديث النبي، ثم كذا في كل صلاة فافعل على الجهر وهو الركعة وقد اختلف القائلون بين
القائمة في كل ركعة هل تصح صلاة من سجد في السجدة واحدة من جمل إلى عدم الصحة وعن مالك انه ان سجد في ركعة
من صلاة الركعة فسدت صلاته وان سجد في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروى عنه انه يعيده ولا يجزئه ومرة هي
الشرامة التي فيها على صلاحية ٢٦٦ الأحاديث لإدالة ما إن الناس يعبد للصلاة كن صلى بغير وضوء ما سيما

[illegible]

وحصل القول في هذه المسئلة
 وجوب التمسك على كل امام
 واماموفى كل ركعة وان تلك
 الالة سالمة لا تحتاج الى اعلى
 أن قرأتملة التمسك من شروط صحة
 الصلاة فمن زعم انها صلح صلاة
 من الصلوات أو ركعة من
 الركعات بدون فتحه للكتاب
 فهو محتاج الى اقامة برهنة
 يخصص تلك الالة ومن ههنا
 يتبين ان ضعف ما ذهب اليه
 الجمهور ان من أدرك الأدم
 راكعا دخل معه واعتد تلك
 الركعة وان لم يدرك شيئا من
 القرعة اه حصل متى فرغ
 المني ورواهذا الحديث ما بين
 بهرريه ~~وهو~~ وعرف فيه
 التمسك حديث والنعنة والقول
 وأخرجه مسلم في الصلاة أيضا
 وكذا أبو داود والشافعي وأبو حمزة
 وابن ماجه ~~عن~~ (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله) (ولم يدخل المسجد
 فدخل رجل) هو خالد بن زرع
 جده على بن يحيى بن خالد وفي
 رواية ابن عمر ورسول الله صلى
 الله عليه وآله ولم جالس في ناحية
 المسجد والشافعي من رواية ابن عمر

ويعني ان تشعرو هذا المحول على حالهم في الزمان الاولى وهو مختصر من الشيء كله قالوا ولا تشعرو ما يعيب منكم انتم في دواية
 ابي سامة جاهدوا رزق لانكم لم يكن بينه وبينه موعدة تراخ عن العمل عليه بآله (وسلم فرد) سأل الله عليه وآله وسلم
 عليه السلام في رواه قال وكذا في دواية بانيقون اخذوا فقالوا وعليت سلام وفيه انقلب على ابن الله حيث قال
 فيه ان الموعدة في وقت الحاجة أهم من رداء موعدة من عليه السلام ٣٦٧ تأييده على جهته فيوقفه في تأييد
 في دواية بانيقون اخذوا فقالوا وعليت سلام وفيه انقلب على ابن الله حيث قال

[illegible]

النجارين (مراجع بصل كاصلي) أدرك (نجم مملوعى البى من قه عليه) وآله وجمعه - صلى الله عليه وآله وسلم (الرجع
فصل ثالث من ثلثا) أى ثلاث مرات وقرويه من غير من فى اثنتا عشرة آية هذه وقروها يا أيها المسلمة فى الثانية
أرأيت من قرأه الأولى بدم وتوقع ثوابه وسكونه صلى الله عليه وآله وسلم (الرجع
فصل ثالث من ثلثا) أى ثلاث مرات وقرويه من غير من فى اثنتا عشرة آية هذه وقروها يا أيها المسلمة فى الثانية
أرأيت من قرأه الأولى بدم وتوقع ثوابه وسكونه صلى الله عليه وآله وسلم (الرجع
فصل ثالث من ثلثا) أى ثلاث مرات وقرويه من غير من فى اثنتا عشرة آية هذه وقروها يا أيها المسلمة فى الثانية

فقال أجل قال التور يشفى الاستسكت عن تعليمه وألا لانه لا يرجع ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كانه اغتر عاخذ من العلم فكشف النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعليمه زجره وتاديبه اوارشاد الى استكشاف ما استهم عليه طلبا لكشف الحال من مورد اشراده اليه صلى الله عليه وآله وسلم اه وفيه مناقشة لانه انتم في الصلاة اثنيت والثالثة ليمتد في الاولى لانه صلى الله عليه وآله وسلم املأه ٢٦٨ أول مرة بقوله ارجع فعمل فالتزلزل فاسأل واراد على نفسه وعلى الصلاة

على جوارا غسان عليه صلى الله عليه وآله لم يماز بقه البلاغ وقد تقدم الكلام على هذا في شرح حديث ذي الدين **قوله** فاذا نسيت فذكر في فيه أمر التابع بهذا كبر المتبرع وظاهر الحديث يدل على الوجوب على الفور **قوله** قل غير السواب فيه دليل لمن قال بالعمل على غالب الثمن وتقدمه على البناء على الأقل وقد تضمننا الجواب عليه من جهة لقائلين بوجوب البناء على الأقل **قوله** فسلم عليه بضم التثنية وكسر القوافية **قوله** لم يسجد بعد ذلك فيه دليل على أن السجود في التسليم وقد تم بحقيقة وفيه أية أن مجرد النظر والتفكير من أسباب السجود لأنه قد سبق للملأه نسب الوسوسة نقص وقد تقدم الكلام على ذلك وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا

الشيحان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه. يدري كم صلى فأذا وجد أحدكم ذلك فليسجد
بمحدثين قبل أن يسلم ورواه أبو داود وابن ماجه وهو لبقية الجماعة لا قوله قبل أن يسلم
وعن عبد الله بن جعفر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سرك في صلاة فليسجد بمحدثين
بعينه يسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي حديث عبد الله بن جعفر في أسامة بن ميمون
بن شيبه قال سمعت منكر الحديث وعنه أسامة بن جعفر وعنه أسامة بن جعفر وعنه أسامة بن جعفر
في سلم في صحبه وقال أحمد بن حنبل انه روى أحاديث من أكبر وقال أبو حاتم الرازي
لا يصح عنه وليس بثقة. وقال الدارقطني ليس بالقوي ولا بالحافظ قوله ان الشيطان
يدخل بين ابن آدم وبين نفسه وفي لفظ للبصري وأبو داود أن أحدكم إذا قام يصلي جاء
الشيطان فليس عليه وفي لفظ للبصري أيضا أقبل يعني الشيطان حتى يختار بين المرء
ونفسه يقول ذكر كذا اذ كركذا المالم يكن يذكر حتى ينظر الرجل ان يدري كم صلى
فله فليسجد بمحدثين قبل أن يسلم فيه دليل لمن قال ان سجود السهو قبل التسليم وقد
قدم الحكماء على ذلك ثم بعنا يسلم أحجبه اتفاقا لأن بان سجود السهو بعد السلام
قد تقدم ذكرهم والاحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو لأجل الشك كحديث
عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهما قضية بان سجود السهو لهذا السبب
كون قبل السلام وحديث عبد الله بن جعفر لا تنهض لمعارضتها لاسماع ما فيه من
القول الذي تقدم ذكره ولكنهم يؤيدونه حديث ابن مسعود المدة كورق رقيا يكون الكل
أثرا وقد استدل بظاهرهذين الحديثين من قال ان المصلي اذا شك في عدد رزأ أو نقص
بشيء عليه الاجتهاد ان يلاحظ بظاهر الحديثين المدة كورق وإلى ذلك ذهب الحسن البصري

فرض المصنف قرأ من نسخة الكتاب في كل ركعة (ثم ارفع حتى تطمئن) حال ركعتك (داكها) وفي رواية أحمد وطائفة
 فاذا ركعت فاجعل واحتمك على ركبتيك وامنم ظهرها وتغنك لركوعك وفي رواية الحسن بن أبي طلحة بن ميمون فركع حتى
 تطمئن فاقصصه ورتق (ثم ارفع حتى تعمدل قائما) وفي رواية ابن أبي عمير عند ابن ماجة حتى تطمئن قائما أخرجه ابن أبي شيبة
 عنه وقد أخرج مسلم استاده بعينه في هذا الحديث لكن ليسقط لقطعه فهو على شرطه وقد أخرجه الحسن بن زاهر في مسنده

في الوجوب عندهم فانه تريم مقدار الكوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه في الصلوة
 ثلاثا في الركوع وذلك انه قال فذهب قوم الى انه مقدار الركوع والسجود ولا يجزئ ان يركع منه قال وقاله هم آخرون
 فقالوا ان استوى راعيا والمازاجا أبرتم قال وهذا قول أبي حنيفة في يوفى ومحمد ربه الله تعالى قال ابن دقيق
 العيد تكبر من النكاه الاستدلال به الحديث على وجوبه ذكره وعلى عدم وجوبه ما يذكرا ما للوجوب في المعلق
 الآخر به وأما عدمه فليس بمجرب ذكره ٣٧٠ الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وليس للجاهل وذلك

بقسمي المصادر الواجبات فيما
 ذكره ويتقوى ذلك بكونه صلى
 الله عليه وآله وسلم ذكر ما تعلق
 به الاستسنان هذا المصلي وما
 يتعلق به فدل على انه لم يقصر
 المقصود على ما وقعت فيه الاستسنان
 قال فكل موضع اختلف العلماء
 في وجوبه وكذا مذكور في
 هذا الحديث فلان تسلكه في
 وجوبه وبالعكس لكن يحتاج
 أولا الى جمع طرق هذا الحديث
 واحصاء الامور المذكورة فيه
 والاخذ بالذي قد ذكره فانه
 واجب ثم ان عارض الوجوب او
 عدمه دليل أقوى منه على ان
 جازم صفة الامر في حديث
 آخر بشئ يزيد كفي هذا الحديث
 قد سمت اسمي بعينه وانظروا
 بقامه في مثل الاطوار قال الماخذ
 في الفقه قد امتثلت ما اشار اليه
 وجمعت طرقه القوية من رواية
 أبي هريرة ورواها وقد املت
 الزيادات التي اشقت على افعال
 يذكرفه صريح الواجبات
 المتفق عليها بالنسبة والقعود
 الاخير ومن اختلف فيه التمسك

عن ابن عجيبة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الركعتين فسجوا به مخفى
 فلما فرغ من صلاته سجد سجدتين ثم سلم رواه انسائي وعن زياد بن عرقه قال صلى بنا
 المغيرة بن شعبة فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسبح من خلفه فاشار اليهم ان قوموا
 فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجد سجدتين وسلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم رواه أحمد والترمذي وصححه وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يركع ثم قاما فليجلس وان استتم قائما
 فلا يجلس وسجد سجدتي السجود وأما أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث الاول
 أخرجه بقية الأئمة لستة بلفظ لانسائي التردد ذكره المسنف والحديث الثاني
 أخرجه أيضا أبو داود وفي استناده المسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود استشهد به الضاري وتكلم فيه غير واحد وأخرجه الترمذي أيضا من حديث
 محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة قال أحدهما يجمع حديث ابن أبي ليلى
 وقد تكلم فيه غيره والحديث الثالث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي ومداوذه على
 جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقد قال أبو داود ولم يخرج عنه في كتابي غير هذا ثم
 فقام في الركعة من يعني انه قام الى الركعة الثالثة ولم يتم دعاء الركعتين قوله
 فلما فرغ من صلاته استدله من قال ان السلام يس من الصلاة وقد تقدم البحث
 عن ذلك وتعقب بان السلام لا كان للتمل من الصلاة كان المصلي اذا انتهى اليه
 يكن فرغ من صلاته ويدل على ذلك قوله في رواية بن ماجه من طريق جماعة من الثقات
 عن يحيى بن سعيد عن الأعرج حتى اذا فرغ من الصلاة الا أن يسلم فدل على أن بعض
 الرواية حذفت استغناء لوضوحه والزيادة فمن الماخذ مقبولة قوله ثم لم يستدل بذلك
 من قال ان السجود قبل التسليم وقد عرفت الخلاف فيه وما هو الحق وزاد الترمذي
 في الحديث وسجدها الناس معه مكان حائسي من الخلو وفي هذه الزيادة فاذن
 احداهما ان المؤتمر يجمع امامه له ولامام وقوله في الحديث الصحيح لا تحتلوا
 وقد خرج البيهقي والبرز عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الامام يكتفي
 من وراءه فانها الامام فعليه سجدة قالوا هو على من وراءه يسجدوا معه وان سجد

الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة قال النووي وهذا محمول على ان ذلك أحد
 مكان معلوما عند الرجل انتهى وهذا يحتاج الى تكملة وهو ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر
 وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني العيني رضي الله عنه في شرح المنتقى بعلماء كحديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد
 وفيه انه تقدم صيغة الامر اذ اجابته في حديث آخر كما تقدم قريبا ما نقله اما اختياره فلان من درن تفصيل فحسن لا والله بل
 نقول اذ اجابته صيغة امر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صار قالها الى الذنب

لا انتصار على الله عليه وآله وسلم في العلم على غير ما ذكره كل واحد من اعظم الشعراء. ثم وجوب ما عرفت لما تقدم من
أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت سائر هذه موقوفه على ما عرفت من الصريح في الالزامات الشرعية ما زالت
تجسد وقد تقررنا ان الزم قصر واجبات الشريعة على النسخ المذكورة في حديث ضمان ثم نفي وقوفه في الصلاة الصوم
والحج والزكاة الشهادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقصى على ما مقام التعاليم الواردة من جميع الوجبات والالزام
باطل فاللزوم منه وان كانت صيغة الامر الواردة تجوز زيادة على هذا ٣٧١ الحديث بقوله ما عرفت من التقدم عليه ولا تأخر
أحمد بن حنبل رحمه الله عليه في نسخة الامام عليه وآله وسلم في نسخة

[illegible]

أحمد بن حنبله فليس عليه أن يسجدوا للأمام وتنبه وإن استأذنه من مصعب
وهو ضعيف وأبو الحسن المدايني وهو مجهول والحكم بن عبيد الله وهو أيضا ضعيف
وفي الباب عن ابن عباس عند ابن عدي وفي استأذنه عن ابن عمر لغة ذاتي وهو مجهول
وقد ذهب إلى أن التؤم تسجد لهم والأمام ولا يسجد لهم منتهى الخفصة وشاذة
ومن أهل الحديث زيد بن علي ولنا سواد نويد وهو تمام يبيد ويروي عن ~~محمود~~
ولم يأت أنه يسجد منهم مودود وخروا في ركعتهم ثم تنهوا عن ذلك
الخصم بها وإن وقع السجود للأمام والتؤم في ركعتهم يكتفي بسجود واحد
أما مع الإمام أو منفرد أو إلى وجه الترفيق أو ساروا نويد به ونظير
في أنه يجب عليه سجود تسجد للأمام ثم يسجد نفسه وأما ما ذهب إليه لا يكون
والاستئذان الثانية أن قولنا مكان ما من من الجالس يذهب إلى السجود ثم هو لا يجزئ
ركعتا الجالس لا تشهد حتى لو لم يجلس مقدرا تشهد ثم تشهد يسجد وجزم
محتاج الثاني وقسمهم إلى تسجد تسجد وان أقيمت جازية ~~بما~~ في
في رواية وهو عليه وجه الحسن قال إن السجود غرضه أن يكون تشهد تسجد
لقسام وإلى ذلك ذهب النخعي وعلمته وأما ساروا نويد به ونظير
الفترة وأحمد بن حنبل إلى أنه يجب السجود قبل القيام يروى عن أنس أنه صلى الله
عليه وسلم لم يقرأ في السجود إلا ركعتين لا تقرأ في السجود على جهة سجود
فقد سجد السجود أخرجه البيهقي وأبو رقيق وهو قوف عليه وفي بعض طرقه أنه
هذه السنة قال الحافظ رحمه الله وتخرج في ركعتي صلاة أو يقيم عن ابن عمر
من حديثه باظنا لم يروى في قيام عن جابر أو جابر عن أبيه وهو ضعيف وساروا
بأخبار الباب أن التؤم لا تؤم من من فرض تسجد فلو كان فرضا لما جازى بسجود
ولم يكن يمينه أتيان به كما تراهم وضعت في موضعها وساروا نويد به
والجمهور وذهب أحمد بن حنبل إلى أن الظاهر في وجوبه وقد تقدم الخلاف على هذا في
الجواب عنه في شرح حديث التؤم وإن سجد تسجد في ركعتي قيامه يجوز
العود إلى القعود وتشهد بعد السجود لكل ركعة فليس فرض لا تسجد
ويرجع إلى سنة وقيل يجوز أن يعودوا بشرط أن يقرأوا تسجد تسجد

حديث المسند، وأبوهم، ولأنها بيان للأمر القراء في معنى قوله تعالى فاقبلوا له ولا تولى قومه صلى الله
أسلى وهو باطل، مستلزما تأخير البيت من وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله
يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسند، ليس بصيغة الأمر صلا، وعلى معنى أمر
في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما استعمل عليه حديث المسند، وبغيره، وإن فرضت
حال التورى، وبغير دليل على أن الأمانة والقعود وبما لا يستحق وزع الدين، بما هو

وتكثيرات الانتقال وتضيقات الركوع والنجدودها كن الماوس ووضع البدل التجدود وذلك مما يلهي كرفي الحديث
 ليس واجب انتهى وهو معرض للمنعك وت بعض ما ذكر في بعض الطرق كما تقدم به أنه فيصاح من أن يقول بوجوه إلى الدليل
 على عدم وجوبه واستدل على تعيين لفظ التمسك به لا في ما يميز بكل الخطأ بل على التعظيم قال ابن القيم العبد
 ويتأيد بن العبادات من التبعات ولا ترتب هذه إذا كانت تلهي فقد لا ينادى برتبة منها ما يقصد برتبة أخرى وتظهر
 الركوع فإن المقصود به التعظيم لخضوع ٣٧٢ فلو يلهي بالسجود لم يرجع إلى غاية خضوع واستدله على أن قرأة

نظر الهوى لانه زاد قودا وادعوا الذائعه العود فان عاد ناسيا لم تطل صلاته واما اذا
 رستم الضائفة فيجب عليه العود لقوله في الحديث اذا قام أحدكم من الركعتين فلم
 يستمعه فليجلس

• (دائم على الرباعية خمسا) •

عن ابن مسعود رضى الله عنه لم صلى الظهر ثم أقبل لأزيد في الصلاة فقال
رمادة ثم رأت خاسعاً سجد سجدة ثم سلم ورواه الجماعة قوله صلى الظهر
جسده هذه رواية جزم وقد ثبت عن إبراهيم النخعي التردد والكل من طريقه
عن أنفة عن ابن مسعود قوله خال وما ذاك كذا في بعض النسخ وفي بعضها أقبل
وما لم يوفى بعضها فقال لا وما لم يزد أقل هي ثابتة في مسلم وأبو داود وماتين
نأخبرهم عن عثمان بن عفان أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم أنهم والحديث يدل على أن
من صلي خاسعاً هو أبو جليل في الرابعة أن الصلاة لا تقصد وقال أبو حنيفة وسفيان
لنوري أنها تسعدان لم يجلس في الرابعة قال أبو حنيفة كان جلس في الرابعة ثم صلى
حسنة فيه بغير "يا أركعة" أخرى وتكون الركعتان نافلة والحديث رد ما لا هو إلى
العمل يقتضيه ذهب الجمهور وقد فرق مالك بين الزيادة للعلية والكبرية من الساهی
قال ابن قتيبة عن بعض أئمة مذهب مالك أنه إذا رددت نصف الصلاة لم تلتزم بل الصلاة بل
هي صحيحة يستحبها من ردد نصف وأما مذهب ابن قتيبة ومطرف إلى
بها هو أن عبد الرحمن بن عبيد بن ربيعة أن زركعتين طاعت الصلاة وإن زار كفة فلا
رحي عن مالك أنها لا تجل طاعة وأما ما دل بالحديث على أن سجدة في السهم وحدهما
بوالله لم طاعة وليس فيه جعة عن ذلك لا لم يدل على الله عليه وسلم بزيادة الركعة
الأبعد المزمع حين سأوه يزيد الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه السورة على فعل ذلك
بعد السلام لتدبر قوله

• (باب التمسيد لسجود الاسم وبعد السلام) •

(عن عمران بن حديران النخعي صلى الله عليه وسلم فوجدته بعد ذلك ثم شهد ثم سلم وراه أبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وقال الحاكم

السرير وهو قوله لتجزئ سلطنة نقرأها بإتاحة الكتاب وقيل ن قوله ما يغير محمول على ما زاد على الساتعة جما صحيح
 ومنه وبين دليل الإيجاب لأخذه ويؤيدو راب أحدواين حبان التي تقدمت بحث قال بها الرباب القرآن ثم أقرأ عاشر
 واستدل به على وجوب الطمانينة في الأركان وتهدريه من من لم يقل بأنه زيادة على النص لأن المأمور به في القرآن مطلق
 السجود فيصدق به بطمانينة والطمانينة زيادة على الزيادة على المتواتر بالأحاد لا بتعدد عورض بالمتبست زيادة لكن بيان
 للمراد بالسجود وأنه شافى وضع السجود القوي لأنه مجرد وضع الجبهة فيسبب السنة أن السجود الشرعي ما كان إلا بآمنة

عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبي شيبة وأسلم أن المراد بالشهد
 المذكور في حدود المهر والشهد المذموم وفي الصلاة لا
 حكما قاله الإمام أنه يهدي في الجهراته الشهادتان
 في الأصح لعدم وجود ما يدل على الإقتصار
 على البعض من الشهادتين الذي
 يتصرف إليه مطلق
 الشهادتين

• (ثم الجزء الثاني وبليته الجزء الثالث أول أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هذا الشيء آخر يحتاج إليه
 السائل يستجيبه أن يذكره
 وإن لم يسأل عنه ويكون من
 التسمية لأن الكلام فيها
 لا يفي له موضع الدلالة من
 كونه قال على أي الصلاة فله
 الصلاة ومقتضاها وفي هذا
 الحديث التحديث والتمتة
 والقول وأخرجه البزار أيضا
 في الصلاة والاستئذان وأسلم
 وأبو داود في الصلاة وكذا
 الترمذي وأبو داود وأبو ماجه

١٣١/١٣٢

١٨

